

الواضح

في شرح

الفوائد المختارة

في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة

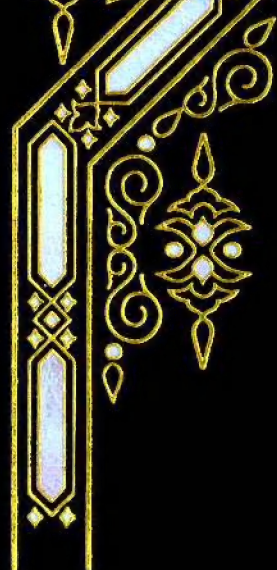
للإمام محمد بن أحمد المتولي

تأليف

محمود بن عبد الفتاح محمد أبو كروب

بتأويل من كُتبي

الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات
جامعة طيبة بالمدينة المنورة



الوَاضِح

فِي شَرْحِ

الْفَوَائِدِ الْمُحْتَبَرَةِ

فِي الْأَحْرُفِ الْأَرْبَعَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْعَشْرِ

□ الواضح في شرح الفوائد المعتمدة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة

تأليف : محمود بن عبد الفتاح محمد أبو كلوب

الطبعة الأولى : ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©

قياس القطع : ١٧ × ٢٤

الرقم المعياري الدولي : ٢-٣٨٢-٦١-٩٩٥٧-٩٧٨ ISBN

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (١٢٥٤ / ٣ / ٢٠١٧)



الناشر

برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة

مبنى ١١٠ - طريق الأمير نايف بن عبد العزيز

ص.ب ٣٤٤ - المدينة المنورة - ٤٢٣٥٣

هاتف : +٩٦٦١٤٨٦١٨٢٩٢

فاكس : +٩٦٦١٤٨٤٧٠٩٣٢

البريد الإلكتروني : Schairs@taibahu.edu.sa

الموقع الإلكتروني : rcu.taibahu.edu.sa

المملكة العربية السعودية

الموزع

أروقيّة للدراسات والنشر

هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦)

ص.ب ١٩١٦٣ عمّان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net

الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار تجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مضمونة شرعاً، ولأصحابها حقّ التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

الوَاضِحُ

فِي شَرْحِ

الْفَوَائِدِ الْمُعْتَبِرَةِ

فِي الْأَحْرُفِ الْأَرْبَعَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْعَشْرَةِ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُتَوَلِّي

تَأَلَّفَ

مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدٍ أَبُو كَلُوبٍ

بِتَمْوِيلٍ مِنْ كُرْبِيِّ

الْشَيْخِ يُوسُفَ عَبْدِ الْلطِيفِ حَمِيلٍ لِلْقِرَاءَاتِ

جَامِعَةِ طَيِّبَةَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، وتكفل سبحانه بحفظه، ويسر تلاوته، وأثاب عليها.

والصلاة والسلام على النبي المختار، الذي بشر وأنذر، وبلغ رسالات ربه، وتمت به نعمة الله على عباده، فأكمل به الدين، وأثار لهم كل سبيل، فصلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وصحابته أُولي الفضل والبر والدين، وعلى من تبعهم على نهجهم، وتأسى بهديهم، إلى أن يلحق بهم. اللهم آمين.

أما بعد:

فقد سألتني بعض النجباء من طلبة العلم؛ قراءة الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة، للأئمة الأربعة الأعلام: (ابن مُحَيِّصِن - الأعمش - الحسن - اليزيدي) (*) من الطرق المعلومة لهم، والكتب المعنية بهم، فرأيت أن أضع لهم مؤلفًا يجمع أوابدها، ويُجَلِّي غوامضها، حتى يصير كتابًا يُرجع إليه، وسفرًا يُعوَّل عليه، وذلك لأهميتها من ناحية، ومن ناحية أخرى: فإن جُلَّ من كتب فيها لم يأت عليها في كتاب واحد، بل منهم من زاد، ومنهم من ترك خلافاً عنهم فلم يذكرها، وهناك مواضع كثيرة في الكتب المؤلفة في الأربعة تحتاج إلى دراسة وتحقيق.

(*) وسيأتي التعريف بهم وبغيرهم في فصل التراجع.

وفي مقدمة هذه الكتب (بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة في القراءات الثلاث عشرة واختيار اليزيدي) لابن الجُندي، وكتاب (مصطلح الإشارات) لابن القاصح، ومتن (النهاية في القراءات الثلاث الزائدة) لابن الجزري، وكلاهما من تلامذة ابن الجندي، ويظهر - والله أعلم - أن متن النهاية لابن الجزري هو نفسه المسمى (إعانة المهرة) المذكور في مقدمة النشر، وهو نفسه (غاية المهرة) كما في بعض فهارس المخطوطات، والله أعلم بالصواب.

وكما ظهر لي من خلال هذا البحث أن ابن القاصح قد اعتمد على: (بستان الهداة) لشيخه، مع أصول هؤلاء الأئمة عدا اليزيدي، وهي (مفردتا الأهوازي) في قراءتي الحسن البصري وابن محيصة، و(المبهج) لسبط الخياط في قراءتي الأعمش وابن محيصة؛ إلا أنه يتضح تمامًا أن (مفردتي الأهوازي) لم تكن مكتملة عند ابن القاصح، وكذلك عند شيخه، فقد ذكرا منهما أشياء، وتركنا أشياء، فهل نُقلت قراءاتُ للحسن وابن محيصة من مصادر أخرى؟ كـ (إقناع الأهوازي)... فقط إننا نتساءل، فهو قد ذكره في أكثر من موضع في المصطلح، وهل طريقاه في الإقناع هما نفس طريقي المفردتين. (وانظر ما نذكره في الفقرة السابعة من منهج الشرح).. أو هل كان عند ابن القاصح أو غيره نسخة من (المفردتين) بينها وبين ما في أيدينا هذا الحشد من الاختلافات التي سنذكرها هنا؟ والتي تجاوزت عشرات المواضع، وكذلك ما بين المصطلح والبستان من اختلاف في العديد من المواضع. وأما ابن الجزري، فلم يعرِّج على مذهب المفردة لابن محيصة في منظومته، واكتفى بالمبهج ومفردة الحسن، وقد أفاد في قراءات الثلاثة (الحسن وابن محيصة والأعمش) مما ذكره شيخه في (البستان) وكذلك أفاد من (المصطلح) - فيما أحسب - مع خلافاً في مواضع شتى بين الثلاثة، والأخير صار هو المعتمد لمن جاء بعده، بخلاف

(البستان) وذلك لقلّة مرويّاته بالنسبة إلى (البستان) وكذلك وضوح عباراته وسهولة فهم المقصود، وأيضًا: سهولة الرجوع إلى موضع الخلاف، وذلك كله لا يتوفّر في (البستان). فكثيرٌ من كلامه غامضٌ، أو غير مستوفٍ، كما أنه أفرط في جمع النظائر، حتى أصبح الرجوع إلى كلمةٍ ما أمرٌ فيه عُسْرٌ على المقرئ، فضلًا عن المبتدئ، فأوقع غيره في الخطأ، كما أن فيه أشياء كثيرة تحتاج إلى إصلاح ليس هنا محل تفصيلها، وكذلك متن النهاية، حيث تبع فيه شيخه في بعض الأوهام، وإن كان قد خالفه في غيرها.

وممن اعتمد على ابن القاصح: تلميذه القباقي في كتابه: (إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة) ومنظومته: (مَجْمَعُ السرور ومطلع الشمس والبدور) فإنه قد اعتمد في القراءات الزائدة على المصطلح تمامًا وإن خالفه في بعض المواضع، ومما يذكر أن القباقي قد خالف في بعض المواضع بين منظومته: (مجمع السرور) وبين كتابه: (الإيضاح). ثم جاء القسطلاني^(١) صاحب كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات) واعتمد على من سبقه ممن ذكرنا، ثم مقدمة المزاحي^(٢) وهي لا تختلف عن مذهب الإيضاح إلا نادرًا، فهي ملخص لما فيه عن الأربعة.

ثم جاء البنا صاحب (إتحاف فضلاء البشر) ونهج فيه نهج القسطلاني إلا أنه لا يفي بمذاهب الأربعة، ثم (نور الأعلام) للإزميري، وقد ذكر فيه الانفرادات فقط، واختصر أشد الاختصار، وبين هؤلاء جميعًا خلافات في مواضع عديدة

(١) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الشهير بالقسطلاني. ولد بمصر ٨٥١ هـ وتوفي ٩٢٣ هـ (إمتاع الفضلاء ج ٢ ص ١٩٤).

(٢) سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي المصري. ولد ٩٨٥ هـ وتوفي ١٠٧٥ هـ (السابق ص ٥٩٦).

- كما سيَتَّضح - وما ذلك إلا لوفرة أو قلة المصادر في يد أحدهم، إضافةً إلى ما رَوَّه بأسانيدهم. (وذكرُ كتاب الإيضاح في هذا الشرح يغني عن ذكر اللطائف والمقدمة والاتحاف غالباً).

ثم جاء صاحب (الإفادة المُقنِعة) شيخ الإزميري سالف الذكر، فأجاد فيها وأفاد، وصارت اسمًا على مُسمًى، فكانت من أفضل ما ألف في قراءات الأئمة الأربعة، ومع ذلك فلم يحظ هذا الكتاب بكثيرِ عناية من الدارسين، ولعل الله أن ييسِّر نشره ليعمَّ نفعه، وقد شرَّحه السيد هاشم^(١)، ففَصَّلَ المَجمَل، وأوضح المبهم، وما قيل عن أصله ينطبق عليه.

ثم جاء المتولي، فجمع الشتات، وأوضح المبهمات، في نظمه المفيد، والذي سَمَّاه: (الفوائد المُعْتَبَرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة)، وأفاد ممن سبقوه، إلا أنه لم يتبع منهجًا واضحًا في الاستقاء منهم، فأحيانًا يتبع الإفادة ويخالف غيرها، أو المصطلح ويخالف سواه، أو النهاية أو الإيضاح وأصله، وهكذا... مع أنه قد يكون الصواب عند من خالفه كما سيتضح ذلك في غير موضع.

وأوجه الاختلاف بين تلك المؤلفات أمرٌ يحتاج إلى بسط الكلام وتفصيله، ولا يتسع المقام لذلك، إذ ليس هو هدف الكتاب، بل الهدف: هو جمع ما جاء عن الأئمة الأربعة، وتحريره من طرقهم المذكورة فقط، وسوف نشير إلى شيء مما وقع فيه اختلافٌ بين هذه الكتب أو بعضها، بما يخدم موضوع الكتاب، دون استقصاء.

وأنبه القارئ الكريم، أن الاستدراكات الكثيرة التي وقعت هنا إنما جاءت من خلال النسخ التي توفرت لديّ، وبناءً على نصوصها، كالمفردتين والمبهج

(١) هاشم بن محمد المغربي الإزميري الشهير بـ (السيد هاشم) كان حيًّا ١١٧٩ هـ (المتولي وجهوده، حاشية ص ١٤٥، إمتاع الفضلاء ج ٤ ص ٦٧٥).

والمستنير، والمواضع الكثيرة التي خالف فيها البستان والمصطلح هذه الكتب الأربعة، لا أدعي خطأهم فيها، كما لا أستطيع أن أنظمها في طرق الأربعة من هذه الكتب إلا احتمالاً، أو تثبت من طرقهم، فمن تثبت لديه أخذ بها وإلا فلا، أما الاحتمال فلا تثبت به قراءة، ولم يصرح أحد أنها - أي: هذه الخلافات - طرق أدائية عنهم. وكل من جاء بعد ابن الجندي وابن القاصح فإنما أفاد منهما ونقل عنهما.

وإنني إذ أنا قش أقوال هؤلاء الأعلام، لا أدعي أنني أتيت بما لم يأتوا به، بل هم أساس البناء وعماده، وغاية عملي: أنني قارنت بينهم فيما اختلفوا فيه، وعرضت ذلك على طرق الأئمة الأربعة جملةً وتفصيلاً، وفق أصولهم وقواعدهم المقررة من هذه الطرق وهي: (مفردتي الأهوازي) في قراءتي الحسن وابن محيصة، و(المستنير) لابن سوار، وفيه اختيار اليزيدي، و(المبهبج) لسبط الخياط؛ وفيه قراءة الأعمش، وابن محيصة، واختيار اليزيدي. فما صح عنهم أثبتته، وما تبين لي بُعْده عن ذلك نبهت عليه، ومعني في كل ذلك حجةً أذكرها، وبينةً أقدمها.

فإن أصبت فله حمدي وشكري، وإن أخطأت فقد بذلت وسعي، ووضعت لبنةً في البناء، ومتى ذُكِّرت بالحق رجعت إليه، والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

سبب اختياري لمتن الفوائد المعتمدة:

وقد وقع اختياري على نظم: (الفوائد المعتمدة) للعلم المفرد محمد بن أحمد الشهير بالمتولي، وذلك لأنه اطلع على أغلب من سبقوه ممن ذكرنا وغيرهم، مع علمه الواسع، وفهمه الثاقب، كيف لا؟! وقد لقبه العلماء بـ: (ابن الجزري الصغير)، كما أنه يمتاز بأنه نظم فيه: اليزيدي وابن محيصة من (المفردة) زيادةً على منظومة

(النهاية) لابن الجزري، وأيضًا لأن هذا النظم هو الذي أجزت به وبما تضمنه من قراءات، وهو يُعَدُّ - فيما أحسب - أهم مصدر جمع القراءات الأربع الزائدة واعتنى بها، فقد قرب البعيد، ويسر العسير، وجمع فيه الناظم - رحمه الله - ما يقرب فهمه ويسهل حفظه.

فاستعنت بالله تعالى، وقمت بشرح النظم، ومقابلة ذلك على لفيف من الكتب الأصول في هذا الباب، مما ذكرته في المقدمة أو في ثبث المراجع، حتى أتمه الله تعالى بتوفيقه، ثم تيسر لي بحمد الله أن أحصل على نسختين مخطوطتين من (موارد البررة على الفوائد المعتمدة) وهو شرح المتولي نفسه على نظمه، النسخة الأولى بدار الكتب المصرية، والثانية بجامعة الرياض، فأفدت منهما، وخاصة في المواضع التي أبهمها الناظم في القصيدة، وبينها في الشرح.

وقد كان الدافع الأول الذي دعاني إلى هذا الشرح، هو عدم تمكني من الحصول على (موارد البررة)، فلما حصلت عليه، رأيت أن لا أحبس شرحي، فلعل أن تكون فيه فائدة، وبخاصة لأنه اعتمد على مصادر قراءاتهم.

خطة الكتاب:

وقد قسمته إلى مقدمة، وبايين وخاتمة؛ فالمقدمة بينت فيها السبب الذي دعاني إلى هذا الشرح وألقيت الضوء على بعض ما ألف في القراءات الزائدة على العشرة. ثم الباب الأول وفيه خمسة فصول (بين يدي المنظومة - منهج الشرح - كلمة لا بد منها - مع القراءات - التراجع). ثم الباب الثاني وهو موضوع الكتاب، ويشتمل على القصيدة وشرحها. ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات التي يراها، وأتبع ذلك بثبث المراجع ثم الفهرس.

الصعوبات التي واجهتني:

وتجتمع الصعوبات التي واجهتني في أمر واحد، ألا وهو: قلة المراجع التي تُعنى بهذا الموضوع، وبخاصة في المواضع التي تحتاج إلى مناقشة واستدلال، لأن المصادر التي ذكرتها آنفاً وغيرها، تُعدُّ ككتابٍ واحدٍ، مع اختلافاتٍ يمكن حصرها، إضافةً إلى قلة المشتغلين بهذا العلم روايةً ودرايةً، على كثرتهم، وأغلب من يقوم بالدراسة والتحقيق فيما يخدم موضوع الكتاب، إنما هم من اللغويين، وعنايتهم الأولى تتجه إلى الدراسات الصوتية والنحوية والصرفية وغيرها، أما جانب الرواية فلا يلتفتون إليه إلا نادراً. ولكن الله تعالى أعانني بما توفر لديّ من مصادر، وقد تممها بالحصول على نسخة من مخطوطة (مفردة الحسن) وكذلك (مفردة ابن محيصن) وهما غير النسختين اللتين اعتمدهما الدكتور حمدان في تحقيقه على (المفردتين) وكذلك الدكتور الددو فأفدت منهما. وأعتقد أن نسخة بيروت التي اعتمد عليها الدكتور الددو منقولة من نسخة الأقصى التي سماها الأصل، والتي اعتمدها الدكتور حمدان أيضاً لأنه لا كبير فرق بينهما.

وإني لأرجو من ذي لبٍّ حكيمٍ، وخلقٍ كريمٍ، أن يصلح من ذلك ما سبق به القلم، أو زاع عنه البصر، أو كلَّ عنه الفهم، أو أن ينبّهني عليه؛ مع حسن الظن، وإخلاص النية؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] وقد فُتِحَ لك بابُ عِلْمٍ، فلا يُغلقُ دونك بسوءِ خُلُقٍ.

ورحم الله أئمتنا، فأخلاقهم على مرِّ الزمان يُحكى من عجائبها، حتى رفع الله ذكرهم، وأعلى في العالمين شأنهم.

قال ابن الجزري في الهداية المهدية:

وإن تَرَعَيْبًا يا أَخِي اسْتُرَّتْهُ فَجَلَّ الَّذِي لَا عَيْبَ فِيهِ وَقَدْ عَلَا

ولله دُرُّ الشاطبي حين قال:

مَنْ عَابَ عِيَالَهُ عُذْرٌ فَلَا وَرَرَ يُنْجِيهِ مِنْ عَزَمَاتِ اللَّوْمِ مُتَّيَّرَا
وَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُ بَنِيَّتِهَا خُذْ مَا صَفَا وَاحْتَمِلْ بِالْعَفْوِ مَا كَدَّرَا
وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وتابعيهم، وسلّم تسليماً كثيراً.
والحمد لله أولاً وآخراً.

* * *

الباب الأول

الفصل الأول

بَيْنَ يَدَيِ الْمَنْظُومَةِ

عنوان القصيدة:

- اسم القصيدة في النسخة المطبوعة بتحقيق العلامة الضباع: (الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع).

- أما في مخطوطة دار الكتب فعنوانها كمقدمتها: (الفوائد المعتبرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة).

- وكذلك في مقدمة مخطوطة الرياض، أما غلافها فقد كتب عليه: (الفوائد المعتبرة في القراءات الزائدة على العشرة).

نسبتها إلى مؤلفها:

أما نسبة القصيدة إلى مؤلفها، فهي أمر لا يحتاج إلى بيان أو استدلال، فقد صدرها الناظم باسمه وشهرته، وكذلك في شرحه عليها، وذاعت وانتشرت، وتناقلها الشيوخ بالإسناد عنه روايةً ودرايةً، حتى أصبح ذلك من الأمور المفروغ منها عند أهل هذا الشأن.

أهم مصادره:

اعتمد الناظم - فيما أحسب - على (الإفادة) بكثرة، وعلى (إيضاح الرموز وأصله) و(لامية ابن الجزري) و(مصطلح الإشارات) و(نور الأعلام) وغيرها، إلا أن هذه هي أهم مصادره، كما يعلم ذلك من استقراء القصيدة، وبخاصة (الإفادة).

شرح القصيدة:

- وضع أبو عيد رضوان بن محمد المخللاتي حواشي عليها (*).

- قام بشرحها العلامة الكبير علي محمد الضباع، في كتاب أسماه (الفوائد المدخرة) مخطوط. ولم أقف عليه، ولذلك فالفروق التي بين النسخة التي حققها للفوائد، وبين المخطوطتين: لا أدري هل هي من تعديلاته على متن الفوائد من نسخة أخرى وقعت له أم أنها نسخة مستقلة لم تُقابل مع غيرها؟

- ولخصها الشيخ عبد المتعال منصور عرفة في نظم أسماه (مختصر الفوائد المعتمدة) ثم شرحه في كتاب بعنوان (الرياحين العطرة) مطبوع، إلا أنه جمع فيه الانفرادات فقط؛ كما فعل الإزميري في (نور الأعلام) والقاضي في (القراءات الشاذة).

منهجني في ضبطها:

اعتمدت في ضبط أبيات المنظومة على النسخ الثلاث، مقدمًا نسخة الرياض لقلة أخطائها مقارنة مع نسخة دار الكتب، والأخطاء المطبعية في نسخة الشيخ الضباع. وذلك فيما كُتب بالتاء أو الياء أو النون، أو كان ضبطه بالحروف، أما ما

(*) ذكره محقق (إرشاد القراء والكاتبين) ص ٧٥ نقلًا عن (الفهرس الشامل) القراءات ص ٨٩.

يتعلق بحركات البناء والإعراب فقد اعتمدت النسخة المطبوعة لندرة ذلك في المخطوطتين، وحاولت - جهدي - إصلاح الأخطاء المطبعية حسبما ترجح لدي من خلال المخطوطتين ومنهج الضبط فيهما، وفي مواضع يسيرة خالفت ضبط المطبوعة ليستقيم الكلام، وإذا وجد الشكل في المخطوطة رجحته على غيره، وجعلت لصلة ميم الجمع ضمة فوق الميم، غالباً كالمنظومة. وهناك مواضع خفي وجهها في النسخ الثلاث، فضبطتها على ما هو غالب في المنظومة - أي: وفق الترجمة - وتجنبته ذكر الفروق بين النسخ لكثرتة وحاجته إلى مؤلف مستقل، على أنني ذكرت شيئاً من ذلك أثناء الشرح مما دعت إليه الضرورة، وخاصة عند تباين النصوص. وجعلت الرموز الحرفية للقراء بلون مختلف.

عدد أبياتها وتفعيلاتها:

تقع القصيدة في: خمسمئة وثلاث وسبعين بيتاً، من بحر الرجز على موال (طية النشر) وقد استعمله الناظم تاماً، وهو يتكوّن من (مستفعِلن) مكررة ست مرات، في كل شطر ثلاث تفعيلات.

وقد يستعمل في غير هذه القصيدة مجزوءاً بأربع تفعيلات، أو مشطوراً بثلاث تفعيلات، أو منهوگاً بثنتين فقط. أما هنا فلم يستعمل إلا تاماً.

وعروضه وضربه صحيحان، وقد يدخله من الزحاف:

أ - الخَبِن: وهو حذف الثاني الساكن من (مستفعِلن)؛ فتصير (متفعِلن).

ب - الطَيّ: وهو حذف الرابع الساكن؛ فتصير (مستعلن).

ج - الخَبْل: وهو مجموع الخبن والطَيّ؛ فتصير (متعلن).

وقد وقع للناظم - رحمه الله تعالى - ما يزيد على هذا، كقوله في المقدمة:

(وربنا المأمول في القبول) ... البيت، حيث صارت التفعيلة في العروض والضرب (متفعلاً)، وهو ما يسمى: القطع؛ وهو: حذف الساكن من الوجد المجموع وإسكان ما قبله. والوجد المجموع يتكون من حركتين وسكون؛ هكذا: (/ / ٥).

وقطع العروض والضرب، لا يكون إلا في مشطور الرجز، أما التام فلا تكون عروضه إلا صحيحة، وأما ضربه فتعثره الصحة والقطع، ولكن يغتفر ذلك في القصيدة لندرتة، والمتولي - رحمه الله - أديب بطبعه، تشهد بذلك مؤلفاته، المنظوم منها والمنثور.



الفصل الثاني

مَنْهَجُ الشَّرْحِ

١- اعتمدت في الشرح على نسخة الضباع لمتن الفوائد المعتبرة، ورمزت لها بـ (ع) ثم قابلتها بعد ذلك على نسختين مخطوطتين ضمن شرح المتولي على الفوائد، إحداهما بدار الكتب المصرية، ورمزت لها بـ (د)، والثانية بجامعة الرياض، ورمزت لها بـ (ر)، وبين هذه النسخ الثلاث خلافاً عديدة كما سيتضح فيما بعد؛ إلا أنني لم أثبت في الشرح إلا الاختلافات الجوهرية فقط، أما غيرها فيتضح بأدنى نظر. وسميته (الواضح في شرح الفوائد المعتبرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة).

٢- تعاملت مع القصيدة على أنني مخاطب مقرأً منتهياً، فاستغنيت كثيراً عما يحتاجه المبتدئ من توضيح العبارة، والتدقيق في بيان عود الضمائر، ومعاني بعض الألفاظ، لأنها في الغالب مرّت في متون القراءات وشروحها، فأمكن؛ بل حسن الاستغناء عن ذلك، إلا أنني أبالغ أحياناً في بيان القراءة الجديدة زيادةً في توضيحها، وأمنّا من الوهم والغلط، وكذلك عنونت لبعض السور أثناء الشرح بين معقوفين تيسيراً على القارئ، رغم أن الناظم عنون لها إجمالاً.

٣- لا أذكر في الشرح إلا ما خالف فيه أحد الأئمة أصله، إلا إذا كان في ذكر الموافقة نوع فائدة، وإذا خالف أحد الأئمة أصله من رواية، ووافقه من رواية أخرى ذكرتهما معاً.

٤- إذا ذكر الناظم قراءة ما لإمام، وليست من طريقه، قلت في الشرح: (ذكر الناظم كذا) أو ما في معناها، ثم أُبَيِّن ما وصلتُ إليه، أما إذا وافقت القراءة التي ذكرها الناظم أحد راوِي أصله وخالفت الآخر، فلا ألْزَم ذلك غَالِبًا، بل أقول: قرأ فلان كذا، ثم أعلق عليها.

ويتبع ذلك أيضًا: أنه إذا كان ما في النظم يخالف ما في كتب هؤلاء الأربعة، فإنني أذكر ما في النظم، ثم أثني بإثبات ما في هذه الكتب، وأخذه وأدع غيره بشرط أن يكون النص في هذه الكتب أو في أحدها واضحًا جليًّا، أو تكون حوله أدلة وقرائن تثبت صحة ما ذهب إليه صاحب الكتاب فيما يخالف نظم المتولي، أو ما لم يذكره في النظم أصلًا، ولا أخالف هذا المنهج إلا بحجة قوية، وسيظهر ذلك جليًّا في قراءتي الحسن وابن محيصن.

٥- وكما جعل الناظم (الشاطبية) أصلًا للفوائد، فقد اعتمد على ما فيها من قيود وأحكام، واستغناء باللفظ عن القيد، وغيرها، لكنه توسع في ذلك، بما لا يُسَلِّم له في كل موضع، فنَبَّهْتُ على ذلك في مواضعه، وكذلك خالف الناظم ترتيب القرآن في مواضع عديدة فنَبَّهْتُ على ذلك في بعضها دون استقصاء.

٦- لم أهتم كثيرًا بأن قراءة ما أخذت من اللفظ أو الترجمة أو من الإطلاق أو الضد... إلخ، لأن ذلك من أبجديات هذا العلم عند المقرئين، وإن كنت نَبَّهْتُ على شيء من ذلك في بعض المواضع مخافة اللبس، وكذلك لا أتقيد بأن أقول عن أحد الأئمة: (قرأ فلان) أو عن أحد الرواة: (روى فلان)، أو عن أحد الطرق: (من طريق فلان)؛ بل أكثر ما يقع من ذلك أن أقول: قرأ فلان، ولا أتقيد بهذه الاصطلاحات، والأمر في ذلك قريب، فالمقرئ يميز بين الإمام والراوي والطريق وإن نزل، وأحيانًا يقال: (فلان على أصله)؛ ويقصد بها: قاعدته التي يقرأ بها في أصل مُطَرِّدٍ أو خلافٍ عامٍّ، وقد يقصد بها أصله؛ أي: الإمام الذي يقارن به من السبعة، وذلك غير خفي.

٧- قارنت بين نصوص طرق هؤلاء الأربعة، وبين متن الفوائد ومصادره التي اعتمد عليها، لكنني لم أتبع ذكر الفروق بينها، فلم يكن ذلك هدف الكتاب، وإنما ذكرت من ذلك ما تحصل به الفائدة في المواضع التي تحتاج إلى مناقشة دون غيرها غالباً، على أنني جعلت المقارنة بين المفردتين ورواية الدوري عن البيهقي عن أبي عمرو من خلال كتاب الوجيز؛ لأنه المتوفر من كتب الأهوازي، وكما يتضح من اسمه فهو اختصار لغيره من كتب أبي علي، وقد أشار في غير موضع منه إلى كتبه المطولة كالإيضاح والاتضح، وكذلك المفردات فهي اختصار آخر بجعل كل إمام على حدة، وهذا الاختصار إنما هو حاصل في ذكر الأسانيد المطولة، وشرح الأصول، والإعراب وغيره، أما خلف القراء فلا اختصار فيه، وإنما يكون اقتصاراً بالمعنى الاصطلاحي، ولذلك فالذي يترجح لدي أن مرويات الأهوازي عن القراء الثمان متفقة في كتبه من هذه الطرق والروايات، وقد تزيد في المطولات روايات وطرق أخرى عن الأئمة، لا أن تزيد مرويات من ذكرناهم أولاً، ولذلك فالرواية التي يقارن بها المفردات واحدة في كتبه - في زعمي - إذ لو كان غير ذلك للزمه تعيين طريق لها، فلما لم يفعل دلّ على ما قدمنا^(١)، والإشكال القائم هنا يكمن فيما سكت عنه الأهوازي في المفردتين، وفيمن نقل عنه كالبيهقي والمصطلح، وبخاصة ابن القاصح، لأنه صرح بالنقل منهما، فإن كانت له حجة في مخالفة الأهوازي فيما سكت عنه وجاء به مخالفاً للوجيز أو غيره من كتب الأهوازي، فيظن ظان أن مفردة أبي عمرو البصري أو غيرها للأهوازي فيها ما ذكره ابن القاصح - بالظن ليس إلا - قلت: لو كانت له حجة في ذلك، فما حجته في مخالفته لما نص عليه الأهوازي باللفظ الصريح في مواضع عديدة؟! وقد أحصيت من هذا وذاك ما يزيد على الستين موضعاً.

(١) اطلعت بعد ذلك على كتاب (الموجز) للأهوازي وهو يدعم ما ذكرته هنا.

٨- عند كل خلاف ناقشته: أذكر أدلتي على ما ذهبت إليه، إثباتاً أو نفيًا، وتجنبتُ تمامًا إعمال الرأي، ولا أتكلّم بالظن والاحتمال فيما يتعلق بالقراءة، فإذا ما ثبتت لديّ دليل قويّ أثبتها، وإلا فلا.

وإذا أعزل الأمر عليّ، رددتُ القارئ إلى أصله قياسًا، مستأنسًا بقول ابن الجزري في النشر: (أما إذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد، فيصير إليه عند عدم النص، وغموض وجه الأداء، فإنه مما يسوغ قبوله، ولا ينبغي رده، لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة، وتمسُّ الحاجة، مما يقوي وجه الترجيح، ويعين على قوة التصحيح، بل قد لا يُسمى ما كان كذلك قياسًا على الوجه الاصطلاحي، إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي... إلخ كلامه)^(١).

٩- قراءتا الحسن وابن محيصن عند الأهوازي مقارنة مع رواية الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو، إلا أنني أقول غالبًا: وافق أبا عمرو، أو خالف أبا عمرو، ومقصدي هو: الدوري عن اليزيدي عنه، أما عند الناظم فإن أصل الحسن هو أبو عمرو، وأصل ابن محيصن هو ابن كثير، وهذه الأمور لا تخفى على الفطن.

١٠- أحيانًا أذكر حكمًا وأعمّمه في جميع المواضع رغم تأخر ذكره في الكتاب، مثل كلمة (رسل) وبابها للحسن، وكلمة (يحزن) وبابها لابن محيصن من المفردة، لوجود ما يدل على ذلك العموم حتى يشمل ما فوق الموضع الذي ذكر عنده الخلاف، والأصل في ذلك كله: أن يكون الحكم خاص بالموضع المذكور فقط، أو يشمل ما تحته، دون ما فوقه، وفي المبهج والمفردتين ما يدل على احتمال تأخير ذكر بعض الأحكام عن مواضعها الأول، كقول سبط الخياط في المبهج عند قوله تعالى: ﴿عَنِ الْآهْلِ﴾ لابن محيصن: «وسنذكر أصله فيما بعد

في سورة المائدة». اهـ. وقول الأهوازي في سورة المجادلة أيضًا لابن محيصن في ﴿لِيَحْزُنَ﴾: «برفع الياء وكسر الزاي على أصله». اهـ. فكلمة (على أصله) تشير إلى: أن القراءة في هذا اللفظ وبابه مطردة، فشمل هذا الحكم موضع (آل عمران) وغيره، رغم أنه لم يذكره عنده، وهو الأولى.

إلا أنني بعد ذلك وجدت الأهوازي قد ذكره في آل عمران في المخطوطة التي وفقني الله للحصول عليها، ولن أذكر ما بين النسخ من فروق إلا ما يترتب عليه خلاف ما هو مذكور في المصادر قبولاً أو ردّاً، فإذا قلت: قال في المطبوعة كذا؛ فإنما أعني أصلها المخطوط، وهو النسخة التي اعتمد عليها المحقق (د. حمدان)، وإذا قلت: قال في المخطوطة؛ فإنما أعني النسخة التي لديّ.

١١- وإذا كانت قراءة أحد الأئمة الأربعة توافق أحداً من السبعة أو العشرة - غير أصله - قلت: كقراءة فلان أو كفلان، زيادةً في البيان، ولا أتقيد بذكر صاحب رتبة، أو إمام، أو راو معين، أو جميع من يقرأ كقراءته، وأحياناً أحيل القراءة إلى النظم، فأقول: وعليها أو وبها جاء النظم؛ وأعني: القراءة، أو: وعليه جاء النظم؛ أعني: الضبط أو ما شابه ذلك. وإنما ذكرت هنا (العشرة) لفعل المتولي ذلك حيث قال: (تقطعوا كالحضر مي مدا) ونحو ذلك.

١٢- في مواضع عديدة من هذا الشرح: جمعت بين نصين لصاحب المبهج في بعض كلمات الخلاف، وسقت على ذلك أدلة وشروطاً التزمت بها، فأما الأدلة فهي من منهج صاحب المبهج نفسه، فهو في مواضع عديدة يذكر القارئ وقراءته، خاصة أو عامة، ثم يأتي في موضع آخر ويذكر لفظاً من هذه الألفاظ التي ذكرها قبل لنفس القارئ بوجه آخر؛ دون أن يُنبّه على أن له وجهين، فلا مسوغ إذاً لترك

أحدهما، وخاصة أنه نبه على نحو ذلك على وجه العموم^(١). ومثل هذه النصوص تشير إلى أنه قد يؤخر ذكر حكم ما في كلمة فيها أكثر من وجه، فيذكر أحدهما، ويؤجل الآخر، وستوضح الأمثلة ذلك.

- أما الشروط التي التزمها في هذا الجمع، أن يكون كل نصٍّ منهما مشتملاً على اللفظ القرآني المراد، تصريحاً به، أو ضمناً، كأن يقول: وما كان مثله، وأن يشتمل النصان على القارئ، تصريحاً باسمه أو ضمناً الباقيين، فإذا توفّر ذلك في النصين معاً جمعت بينهما، ما لم تقم قرينة تمنع من ذلك، أو يصادم ذلك الجمع قاعدة مطردة، كما في آخر سورة المؤمنون، فإذا لم يتحقق الشرطان انتفى الجمع.

- ومثال الجمع: كلمة ﴿يُضْنَعْفُ﴾ بالتغابن، فقد ذكرها السبط في البقرة لابن محيصن بالتشديد كابن كثير، ثم ذكرها له في سورتها بإسكان الضاد وتخفيف العين من غير ألف، فجمعنا له بين الوجهين.

- وكذلك يقال في ﴿وَيُزَلِّكَ الْغَيْثَ﴾ بلقمان، للشنبوذي عن الأعمش^(٢)، وكذلك الأمر في ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ لابن محيصن فهو في باب الإدغام مع المظهرين، وفي سورة هود مع المدغمين.

(١) قال ص (١٤٦) بعد أن ذكر موافقة ابن محيصن على إدغام المثليين: «وما شذ من مذهب

ابن محيصن من هذا ذكرته في مكانه إن شاء الله».

وقوله ص (١٣١) «فما كان من كلمة واحدة فلا إدغام فيه نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾». اهـ. وهي

عنده مدغمة للمطووعي كما سيذكرها بعد.

وقوله ص (١٦٧): «وما لم أذكره فساذكره إن شاء الله بعد». اهـ.

ومثل هذا كثير كما في ص (٢٥٩)، ص (٢٣٤)، ص (٣٤٥)، ص (٤٠٢)، ص (٥٦٧)،

وغيرها.

(٢) ص (٣٤٧)، ص (٧٢١).

- أما عدم الجمع فمثاله لفظ ﴿بَارِكُمْ﴾ لابن محيصن، ويراجع في موضعه من السورة، فقد بيّنا ما فيه هناك.

وكذلك ما ذكرناه آنفاً آخر سورة المؤمنون، فليراجع في موضعه من السورة. ومنه أيضاً لفظ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ للشنبوذي حيث أخذنا له بالضم فقط، و﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾ لابن محيصن بالإسكان من المبهج، وذلك: لعدم تصادم الوجه الآخر فيهما مع القواعد المطردة لهما، مع أن الناظر في المبهج سيلمح الكسر للشنبوذي في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، والإتمام لابن محيصن في ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾.

- وهذا الجمع الذي ذكرناه إنما هو من المبهج فقط، لأن منهجه ساعدنا على ذلك، أما غيره فلا.

١٣- أذكر كتب الأئمة الأربعة بأسمائها فأقول: المبهج، المفردة، أو أسماء مؤلفيها، أو بالإشارة إليها بأي لفظ، والمقصود في ذلك كله هو ما في الكتاب لا غير. كما أذكر ابن محيصن أحياناً بلفظ (الشيخ) بقصد التفرقة بين ما ذكره الأهوازي بإسناده في المفردة، وبين ما خرج فيه عن هذا الطريق؛ وهي المواضع التي ذكرها للبيزي، وسياق الكلام يوضح ذلك.

١٤- أذكر كثيراً كتاب الإفادة وأنا أعنيها مع شرحها في الغالب إلا أن أعين أحد الكتّابين، وفي مواضع السقط من الإفادة أذكر شرحها، وقد بينت تلك المواضع بسورة النساء. ولا أهتم أثناء الشرح بتقديم ذكر كتاب معين من مصادر المتولي رحمه الله، بل أذكرها كيفما اتفق. وبالنسبة للمبهج فقد اعتمدت تماماً على نسخة أم القرى لجودة تحقيقها والجهد الواضح فيها بخلاف غيرها مما ذكرته فقط، وإن كنت أفدت منها في غير موضع. ولا أتقيد بذكر أرقام الصفحات في المصادر لسببين، أحدهما:

اختلاف الطبقات، وثانيهما: أنه من البدهيات عند القراء أن الرجوع إلى خلاف ما يكون بالرجوع إلى بابه أو سورته أصولاً وفرشاً.

١٥- ذكرت شيئاً من التوجيه لما انفرد به هؤلاء الأربعة، دون ما وافقوا فيه أحد القراء السبعة أو العشرة، مع اختصار يحصل به المطلوب، ومن أراد التوسع فعليه بما يفي بذلك كـ (إعراب العكبري) و (توجيه القاضي) و (المحتسب) لابن جني و (البحر المحيط) لأبي حيان و (المحرر الوجيز) لابن عطية وغيرها مما عني بتوجيه هذه القراءات وما زاد عليها.

١٦- في نهاية السور جعلت ملحقات، ذكرت فيه الياءات، والإدغام والإظهار، والفتح والإمالة وتاءات المضارعة، وغيرها مما رأيت الحاجة داعية إليه. مع تكرار لذكر مذاهبهم ليسهل حفظها، وأذكر قاعدة القارئ بعد كل سورة، وقد لا يكون في السورة ما يندرج تحت هذه القاعدة، وإنما ذكرتها لتحفظ، حتى إذا وصلت إلى قصار السور، اختصرت في ذلك، وضمنت بعض السور إلى بعض في ملحق واحد.



الفصل الثالث

كَلِمَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا

أثناء هذا البحث، ونظرًا الندرة بعض الكتب، أو نفاد طبعاتها، راجع عند البعض، نشر كتب مهمة، لا نرى لهم فيها مآريًا إلا رغد العيش للناس، والشهرة لمن وضع اسمه كمحقق للكتاب، دون مراعاة للأمانة العلمية، والقواعد والأصول التي قررها أهل العلم تجاه هذه الدراسات والتحقيقات.

فأقحم كل مغرور نفسه فيما لا طاقة له به ولا علم، وظنّت الحصاة أنها تناوئ الجبل الأشم، فخرج علينا بعضهم بكتاب (المبهج) أحد أهم أصول النشر، لمؤلفٍ فذٍّ، وعالمٍ كبيرٍ، ألا وهو: عبد الله بن عليّ؛ المعروف بـ: (سبّط الخياط)، فحشاه المحقق بمئات الأخطاء العلمية والفنية والمطبعية، وتعليقات تدل على أنه لا حقّ له فيما حقّق.

ولقد كنت ذكرت أشياء من ذلك في هذا الشرح، ثم حذفها، لأنها زادت في حجم الكتاب، واكتفيت بالتنبيه على ذلك، فهي نسخة مطبوعة في مجلد واحد من القطع المتوسط، وعدد صفحاتها خمسمئة وستين صفحة، وعنوانها: (المبهج في القراءات السبع والمتممة بابن محيصة والأعمش ويعقوب وخلف) هكذا، وعدد أخطائها يزيد على عدد صفحاتها، وكذلك (مفردتي الحسن وابن محيصة) لنفس الأخ، تقع الأولى في مئة واثنتي عشرة صفحة، والثانية في ثمان وثمانين صفحة،

غلاف من القطع المتوسط، وقد تصرّف في بعض المواضع من متن الكتاب دون تعليق، والتعليقات أكثرها لا حاجة إليه، وبعضها خطأ ظاهر.

وكذلك القول في (جامع البيان) للإمام أبي عمرو الداني، فقد وقع لي هذا الكتاب في طبعة من ثلاث مجلدات، أخرجها لنا اثنان لا ناقة لهما ولا جمل فيما يخوضان فيه، ورحم الله الداني والأهوازي والسبط، فلو كانوا أحياءً لماتوا كمداً؛ وأقول لمن تجرّأ على ما ليس له به علم: ألا يا هؤلاء اتقوا الله، فأنتم تُفتنون الناس في دينهم بغير علم، فضللتم وأضللتم، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه، ولقد جلس أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - عند موضع قدمي النبي ﷺ، وجلس عمر الفاروق - رضي الله عنه - عند موضع قدمي أبي بكر. وهؤلاء المحققون النجباء إنما يجلسون فوق رؤوس العلماء، وإن كانت نياتهم حسنة؛ فإنها لا تصلح العمل الفاسد.

وإنني أهيب بدور النشر، أن تضع الأمانة التي تحملها نصب أعينها؛ فلا تسمح لكل ناعق أن ينشر مادةً ملوثةً، يبعث النظر فيها على الغثيان، ويضيع بها طالب العلم المبتدئ، ولا بد لها أن تستوثق من مادة الكتاب، وأهلية المؤلف أو المحقق ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وذلك يسير على من أخلص النية لله، ﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾.

وفي المقابل؛ فإننا نشكر من أوصل إلينا هذه الكتب المذكورة وغيرها، موثقةً، فضلاً عن التعليقات المفيدة، والدراسات المقدمة بين يدي كل كتاب، وإن كانوا من غير المتخصصين في القراءات، بل أغلبهم إن لم يكن كلهم ممن يُعنى بعلوم العربية، فلا نطالبهم بتوثيق الرواية على طريقة القراء، ولكن نحمد لهم ما قدموه لنا.

ثم أعرج على المتخصصين وأقول لهم: اشحذوا هممكم، وابذلوا جهدكم، فإنه مما يعيب المرء أن يقدم رسالة ما للحصول على درجة علمية، وكل عمله فيها أنه كتب أرقام الآيات وأسماء السور، وخرَّج بضعة شواهد، دون مساسٍ بمتن الكتاب، اللهم إلا ما تتمخض عنه المقارنة بين نسخ الكتاب، فخرجت الرسالة بلا فائدةٍ ترجى، وأصبح الرجوع إلى المخطوطة أفضل بكثيرٍ من النظر في الرسالة، وهذا أمر يطول الكلام فيه، وأكتفي بهذه الإشارة، لعلها تنفع!

ومن ناحية أخرى، أذكر أولئك الذين استعملهم الله عز وجل على كتابه، لا من حاجة إليهم - وحاشاه سبحانه - بل هم أصحاب الحاجة، أقول لهم: اذكروا أن الله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً، واذكروا قول نبيكم ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»، وذلك أني رأيت منهم عجباً!!، فهم إذا اختلفوا في مسألة فيها متسع أو خلافٌ معتبر، تمسك كلُّ برأيه، وسقاه غيره، بل وصل الأمر إلى مثل ما يُحدثه الغوغاء في الأسواق من سوء خلق، فأقول لهم: فيم الاعتداد بالرأي؟ أو على الأصح: فيم الإعجاب بالرأي؟ لا بد من التجرد والموضوعية، فالمسألة ليست ميراث أرضٍ أو مالٍ، وإنما علمٌ ربانيٌّ، وإن الله تعالى قد أعطى العالم أجراً إذا اجتهد فأخطأ، فلم تسفهوه أنتم ولم يخطئ؟ ولقد كان الأعرابي الأجلف، يأتي إلى النبي ﷺ طالباً للإحسان؛ فيغلظ في القول، وربما يعتدي بيده، وما يزداد النبي ﷺ على ذلك إلا حِلْماً وعفواً! فما بالكم ترجمون من لم يطلب منكم شيئاً، فقط لأنه خالفكم في الرأي! إن الله عز وجل قد استعملنا على كتابه، فإما أن نؤدِّي ذلك بحقه، وإلا ذهب الله بنا، واستعمل غيرنا.

الفصل الرابع مَعَ الْقِرَاءَاتِ

وفيه طائفة من أقوال أهل العلم، بخصوص شروط قبول القراءة أو ردّها، وغير ذلك؛ وكلها: إما من أقوال ابن الجزري، أو من أقوال الفحول الذين نقل عنهم في (نشره) أو (منجده).

والذي دعاني إلى إيراد هذه الأقوال: هو أن كثيرًا ممن كتب في مسألة القراءات الزائدة على العشرة، لا يفرقون بين ما ورد من طرق هؤلاء الأئمة الأربعة التي ذكرناها، وبين ما ورد في (البحر المحيط) لأبي حيان، أو (المحرر الوجيز) لابن عطية، أو (المحتسب) لابن جني، وغيرها ممن اعتنى بإيراد ما وصل إلى علمه من قراءات صحيحة أو غيرها، فيستوي عندهم ترك التنوين لابن محيصة في ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ وقراءة ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ مع أن الفرق بينهما كبير، ولا يدرك ذلك إلا عالمٌ بصيرٌ بالرواية وبأقوال أهل العلم.

وكذلك من الأسباب الداعية إلى إيراد هذه الأقوال: أنني لم أجعل للكتاب مقدّمةً تشتمل على تعريف القراءات وأنواعها، والعلاقة بين القرآن والقراءات^(١)... إلخ،

(١) ذكرت ذلك مفصلاً في غير هذا الموضع، انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (نور الأعلام) للإزميري.

وكذلك لم أطرُق إلى التواتر، وصحة الإسناد في القراءات والجدل الذي يثار حولهما، وذلك لأن الأمر - في رأيي - لا يتعدى كونه خلافاً لفظياً بين القائلين بهذا أو ذاك، فمن قال بالتواتر فهو على سبيل التغليب؛ لأن معظم القراءات متواتر، وبعضها - وإن قل - لم يبلغ حد التواتر، ومن قال بصحة الإسناد: فلكي يشمل جميع أفراد الخلاف، المتواتر منها وصحيح الإسناد. ولا بد أن يُتنبّه إلى أن من يقول بصحة الإسناد فإنه لا ينفي التواتر عن معظم أفراد الخلاف، ومن يقول بالتواتر لا يمكنه إنكار عدم بلوغ بعض أفراد الخلاف مبلغ التواتر.

قال ابن الجزري في النشر^(١): «كُلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف». اهـ. ثم أورد من صرح بذلك من الأئمة كالداني ومكي والمهدوي وأبي شامة.

وقال^(٢): «وقولنا: (وصحَّ سندها) فإننا نعني به: أن يروي تلك القراءة، العدل الضابط عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذَّ به بعضهم. وقد شرط بعض المتأخرين [التواتر] في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا

(١) (٩/١).

(٢) النشر (١/١٣).

يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به القرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنتين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنًا سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف؛ انتهى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فسادُه. اهـ.

قلت: قد ذكر ذلك في الباب الثاني من كتابه القيم (منجد المقرئين) وفي نفس الصفحة من (النشر) نقل عن الإمام الجعبري قوله: «الشرط واحد؛ وهو: صحة النقل، ويلزم الآخران... إلخ».

وبعد نقل ابن الجزري عن مكِّي من كتابه (الإبانة) قوله: «إن جميع ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهُنَّ: أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث؛ قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحده. قال: والقسم الثاني: ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين، إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ بأخبار الأحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ بخبر الواحد، والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه؛ فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبس ما صنع إذ جحده... إلخ^(١)».

(١) النشر ج ١ ص (١٤).

وقال ابن الجزري في (المنجد) في الباب الثاني الذي قسم فيه القراءات إلى: متواترة وصحيحة وشاذة، قال: «وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: الأول، ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط، كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المعتمدة، أو كمراتب القراء في المد ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي ﷺ، من الأحرف السبعة كما تبين حكم المتلقى بالقبول، وهذا الضرب يلحق بالقراءات المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها كما سيجيء؛ وضرب لم تتلقه الأمة بالقبول، ولم يستفيض، فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة به». اهـ.

ثم ذكر كلام أهل العلم في أن العدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقي بالقبول، قطع به وحصل به العلم.

وبعده بقليل قال ما نصّه: «ثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حَفَّتْه قرائن يفيد العلم، ونحن ما ندعي التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة، أو اختص ببعض الطرق، لا يدعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر، وإنما المقروء به عن العشرة على قسمين: متواتر وصحيح مستفاض متلقى بالقبول، والقطع حاصل بهما». اهـ.

وفي الباب الثالث من (المنجد) والذي عَنَوْنُهُ بقوله: (في أن العشر لا زالت مشهورة من لدن قرئ بها إلى اليوم لم ينكرها أحد من السلف ولا من الخلف).

قال: «هذا شيء لا يشك فيه أحد من العلماء، وما زال المقرئون أحد رجلين: إما مقرئ بما زاد على السبعة بل والعشرة، وإما مقرئ بالسبعة فقط، غير منكر على من أقرأ بالعشرة أو الثلاثة الزائدة عليها وهي: قراءة الحسن البصري وابن محيصن

المكي وسليمان الأعمش، وقرأنا بذلك على شيوخنا وقرأوا كذلك على شيوخهم، ولم ينكر أحد علينا، وشهد في أجازتنا^(١) بها علماء الإسلام الأعلام، لكن لا يرون الصلاة بهذه القراءات الثلاث الزائدة على العشرة لكثرة انفرادها. اهـ.

ثم ذكر من هؤلاء الأعلام: البلقيني والإسنوي والقزويني وابن كثير.

وفي الباب الخامس من (المنجد) نقل عن أبي بكر بن عربي قوله بعد أن ذكر السبعة: «وليست هذه الروايات بأصلٍ للتعين، بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني». اهـ.

ثم نقل ابن الجزري في نفس الباب عن ابن تيمية شيخ الإسلام قوله: «ولم يتنازع علماء الإسلام المتبوعون، أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة - يعني السبع - بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة، أو قراءة يعقوب، ونحوهما كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي؛ فله أن يقرأ بها، بلا نزاع بين العلماء المعبرين، بل كثير من الأئمة الذين أدركوا حمزة، كابن عيينة والإمام أحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم، يختارون قراءة أبي جعفر وشيبة بن نصاح وقراءة البصريين على قراءة حمزة والكسائي، إلى أن قال - أي: ابن تيمية - ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشر، ولكن من لم يكن عالمًا بها، أو لم تثبت عنده، كمن يكون في بلد بالمغرب، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول، ولكن ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك». اهـ.

(١) جمع (إجازة) مثل (إفادة)، (أفايد) على وزن (أفاعِل) وهو سماعي قليل الوجود. ذكر ابن الجزري هذا اللفظ هنا وفي أكثر من موضع في غاية النهاية (١/ ٩١، ٥٨٦)، (٢/ ٢٥٤٦). وذكر في (الضوء اللامع) للسخاوي محمد بن عبد الرحمن (٥/ ١١)، (والمقنع في علوم الحديث) لسراج الدين عمر بن علي (١/ ٢٢٣). (الأخيران من الشاملة).

كما نقل ابن الجزري في الباب الخامس أيضًا من (المنجد) قول الجعبري: «ولقد كان نقلة وجوه القراءات خلقًا يعسر حصرهم، كشيبة بن نصاح وابن جندب وابن هرمز وابن محيصة والأعمش وعاصم الجحدري وأمثالهم، فلما طالت المدة، وقصرت الهمم، اقتصر على بعضهم، وكان هؤلاء، إما لتصدّيهم للاشتغال، أو لأنهم شيوخ المقتصر، ولو عُيِّن غيرهم لجاز، أو غير هؤلاء الرواة عنهم لجاز. قال: وخفي هذا الأمر على أكثر المقرئين، حتى لو نسبت قراءة أحد هؤلاء إلى من هو في سلسلة السند بعد أو قبل لقال: شاذة، فإذا عزيت إلى أحدهم قال: مشهورة. قلت - أي: ابن الجزري - هذا كلام صحيح لا مزية فيه». اهـ.

وبعدها بقليل في نفس الباب قال ابن الجزري: «وأما قول الشيخ محيي الدين النووي - رحمه الله - في كتاب (التيان) مما يُفهم ردّ ما زاد على العشرة، فقد أباه الأئمة المحققون، والفقهاء المدققون». اهـ. قلت: يعني بذلك ما سبق من كلام ابن تيمية وغيره.

وفي الباب السابع من (المنجد) نقل ابن الجزري عن أبي عباس أحمد بن عمار المهدوي قوله: «فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمة والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصارًا واختيارًا، فجعله عامة الناس كالفرض المحتم، حتى إذا سمع ما يخالفها، خطأ وكفر، وربما كانت أظهر وأشهر، قال: ثم اقتصر من قلّت عنايته على راويين لكل إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راوٍ روى عنه غيرهما أبطلها، وربما كانت أشهر، قال: ولقد فعل مُسَبِّع هؤلاء ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لا يسعهم جهله، وأوهم كُلَّ من قلَّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير، وأكد وهم السابق اللاحق، قال: وليته إذ اقتصر، نقص عن السبعة أو زاد، ليزيل هذه الشبهة».

قلت - أي: ابن الجزري -: يعني ابن مجاهد ومن تبعه في الاختصار على ذكر هؤلاء السبعة.

ثم قال ابن الجزري في نفس الباب السابع: «وابن مجاهد اجتهد في جمعه، فذكر ما وصله على قدر روايته، فإنه - رحمه الله - لم تكن له رحلة واسعة كغيره ممن كان في عصره، غير أنه - رحمه الله - ادعى ما ليس عنده، فأخطأ بسبب ذلك الناس، لأنه قال في ديباجة كتابه: «ومخبر عن القراءات التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام»، وليس كذلك، بل ترك كثيراً مما كان عليه الناس في هذه الأمصار في زمانه، كان الخلق إذ ذاك يقرؤون بقراءة أبي جعفر وشيبة وابن محيصة والأعرج والأعمش والحسن وأبي الرجاء وعطاء ومسلم بن جندب ويعقوب وعاصم الجحدري وغيرهم من الأئمة، إلى أن قال ابن الجزري: لكن قبول هؤلاء السبعة لم يدل على رد غيرهم... إلخ كلامه».

وقريباً من هذا ما نقله المتولي في (موارد البررة)، وعلق الناسخ بحاشية نسخة الرياض أنه من (لمحات الأنوار). قال المتولي نقلاً عن اللمحات المذكور: «واعلم أن هذه القراءات الأربع كانت مشهورة متواترة، إلى أن أخطأ المسبغ - عفا الله عنه - على رأس المئة الثالثة وأوائل المئة الرابعة، حيث جمع في كتابه سبع قراءات، وليته زاد أو نقص، ثم ادعى ما ليس عنده، حيث قال: «جمعت فيه القراءات السبعة التي يقرأ بها في الأمصار» فأوهم أنها السبعة المشار إليها في الحديث، وليس الأمر كما قال، وكان ينبغي أن يقول: مما يقرأ به، أو نحو ذلك مما لا يوهم، بل كانوا يقرؤون لأبي جعفر وحמיד بن أبي قيس الأعرج وابن محيصة والحسن ويحيى والأعمش ومطرف وخلف ويعقوب وأبي حاتم وأبي حيوة وأبي السمال وعاصم الجحدري وأبي الهيثم وابن السميع وغيرهم مما كان ذاع وانتشر، ولم يكن ابن

مجاهد - رحمه الله - منكرًا لشيء منها إلا أنه لم يكن له بهم رواية، مع أنه توقف في وضع يعقوب موضع الكسائي، فلم يجد عنده إسنادًا قويًا له، وغفلت العامة عن قوله بعد ذلك: «حسبما وصلني»، ورغبوا عن سوى ما ذكره في (سبعته)، إلا من كان عنده علم، أو كان أعلم منه، ولذلك اختلفوا في الصلاة بهذه القراءات، فمنهم من أجازها، وهم المتقدمون، وذلك لتواترها عندهم، ومنعها آخرون وهم الذين قَفَّوْهُم لضعف الإسناد، إلا أن شيوخننا لا يمنعون من القراءة بما رويناه منها في هذا المختصر، فإنه بلغ حد التواتر، وإنما لم يُصَلَّوا بها تأدُّبًا، إذ لا ضرورة إلى ذلك، وخشية أن يقع من لا علم عنده فيما لا ينبغي أن يقع فيه^(١). اهـ.



(١) موارد البررة ورقة (١)، ولم أفق على كتاب (لمحات الأنوار) المذكور والذي يحوي هذا النص، ومؤكد أنه كتاب آخر غير كتاب الغافقي محمد بن عبد الواحد والمسمى (لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمان لمعرفة ما ورد من الآثار في ثواب قارئ القرآن).

الفصل الخامس

التَّراجِمُ^(١)

الإمام المُتَوَلَّى

مولده:

ولد رحمه الله بالدرب الأحمر بالقاهرة عام (١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م).

اسمه وشهرته:

هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان الشهير بـ: (المتولي).

صفاته:

كان رحمه الله بصيرًا بقلبه، متواضعًا كريمًا، عزيز النفس، أديبًا بطبعه،

(١) وفيه تعريف بالأعلام المذكورين في المنظومة، ابتداءً بالناظم رحمه الله، والأئمة ورواتهم وطرقهم على ترتيب النظم، ثم أزيد على ذلك فأذكر تراجم أصحاب أهم المصادر التي سندكرها كثيرًا، كابن الجندي، وابن القاصح، والبقاعي، والبنا، والإزميري، والقاضي، بحسب ترتيب تاريخ الوفاة. أما غيرهم فيسهل الرجوع إلى تراجمهم في مظانها كـ (غاية النهاية) لابن الجزري، (معرفة القراء) للذهبي، (الأعلام) للزركلي، (هداية القارئ) للمرصفي، وغيرها، وإنما أذكر هنا ما تدعو الحاجة إليه، مع اختصار وإيجاز. ومن لم أذكر مصدر ترجمته فهو من غاية النهاية.

وصاحب فراسة، واسع العلم، كثير الحفظ، فهامة، حتى لقبه العلماء بـ: (ابن الجزري الصغير).

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

انتهت إليه رئاسة الإقراء، وتولى مشيخة المقارئ المصرية: (١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م) أثنى عليه العلماء والقراء وأقوالهم في ذلك مشهورة، منها: (الشمس المتولي) كما لُقّب بـ(ابن الجزري الصغير) وقال عنه حسن بن خلف الحسيني في نظمه (إتحاف البرية):

هو الخبير ذو التحقيق قدوة عصره محمد المتولي عمدة من تلا

ولا أدل على علو مكانته من قراءة أقرانه وعلماء عصره عليه، ومنهم: رضوان ابن محمد المخللاتي، ومحمد البناء، وحسن بن محمد بدير (الجريسي الكبير)، ومحمد مكّي نصر، وغيرهم.

شيوخه في القراءات:

١- يوسف البرموني: قرأ عليه القراءات العشر من الشاطبية والدرّة إلى الحزب السابع من القرآن الكريم، وأجازه، وقرأ البرموني على الشيخ أحمد سلمونة وهو على إبراهيم العبيدي بسنده المعروف.

٢- أحمد الدري التهامي: لازمه المتولي كثيرًا وأفاد منه ومدحه في كثير من مؤلفاته وقرأ عليه ختمتين بالقراءات العشر الكبرى، وكذلك قرأ عليه القراءات الأربع الزائدة على العشرة وتوفي التهامي قبل عام ١٢٨٤هـ، كما حققه الدوسري.

تلاميذه:

حسن بن محمد بدير (الجريسي الكبير)، محمد مكّي نصر، محمد البناء،
رضوان بن محمد المخللاتي، حسن بن خلف الحسيني، عبد الفتاح هنيدي، خليل
غنيم الجنائني، وغيرهم.

مؤلفاته:

كثيرة ونافعة، ومن أجلّها: (فتح الكريم) وشرحه (الروض النضير) في
تحريرات الطيبة، وله في القراءات والرسم والآي والتجويد، ومنها المؤلف الذي
نحن بصده، وكذلك منظومة (توضيح المقام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام)
وشرحها في كتاب بعنوان (إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام في الوقف على الهمز
لحمزة وهشام)، وأيضاً (مقدمة في رواية ورش) وعليها شرح أسماء (فتح المعطي
وغنية المقرئ) وغيرها.

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى عام (١٣١٣ هـ / ١٨٩٥ م) بالقاهرة، ودفن بالقرافة
الكبرى^(١).

ابن مُحَيِّصِنٍ

هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي مولا هم المكي، مقرئ أهل مكة مع
ابن كثير، ثقة، روى له مسلم، عرض على مجاهد بن جبر، ودرياس مولى ابن عباس،
وسعد بن جبير، وعرض عليه شبيل بن عباد وأبو عمرو البصري، قال ابن مجاهد:

(١) وللزيادة والاستفادة يرجع إلى كتاب (المتولي وجهوده في علم القراءات) للدوسري.

وكان قد تجرّد للقراءة وقام بها في عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصة، وقال أبو عبيد: وكان من قراء مكة: عبد الله بن كثير، وحيد بن قيس، ومحمد بن محيصة، وكان ابن محيصة أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها، ومات عام ١٢٣ هـ وقيل ١٢٢ هـ.

شِبْلُ بْنُ عَبَّادٍ

هو أبو داود المكي، مقرئ مكة، ثقة ضابط، أجل أصحاب ابن كثير ولد سنة سبعين، وعرض على: ابن كثير وابن محيصة، وروى القراءة عنه: إسماعيل القسطنطيني، وابنه داود بن شبيل، وعكرمة بن إسماعيل، وغيرهم، ويقال: إنه بقي إلى قريب من سنة ستين ومئة.

الْبَزِّيُّ

هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، وإليه ينسب، وأبو بزة اسمه (بشار) فارسي من أهل همدان، أسلم على يد السائب بن أبي السائب المخزومي، والبزي مقرئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومئة، أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه، وعلى: عبد الله بن زياد، وعكرمة بن سليمان، وغيرهم، وقرأ عليه: إسحاق بن محمد الخزاعي، والحسن بن الحباب، وأحمد بن فرح، وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، وهو الذي روى حديث التكريمر مرفوعاً من آخر (الضحى) إلى آخر القرآن الكريم، وتوفي عام خمسين ومئتين.

ابْنُ شَنْبُودٍ

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت، ابن شنبوذ البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات؛ مع الثقة

والخير والصلاح والعلم، قرأ على: إبراهيم الحربي، وأحمد بن إبراهيم وراق خلف، وأحمد بن بشار الأنباري، وأحمد بن فرح، وإدريس الحداد، وغيرهم كثير، وقرأ عليه: أحمد بن نصر الشذائي، والحسن بن سعيد المطوعي، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي، وعبد الله بن أحمد القباب، وغيرهم، وكان بينه وبين ابن مجاهد تنافس، والقصة بينهما مشهورة في كتب التراجم، توفي عام ثمان وعشرين وثلاثمائة.

الأَعْمَشُ

هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي الكوفي، إمام جليل، ولد سنة ستين، عرض على: إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وزيد بن وهب، وعاصم بن أبي النجود، ومجاهد، وأبي العالية، وعرض عليه: حمزة الزيات وروى عنه، وكذلك زائدة بن قدامة، وغيرهما، قال هشام: ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله عزَّ وجلَّ من الأعمش، توفي سنة ثمان وأربعين ومئة.

ابْنُ قُدَّامَةَ

هو زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي، عرض القراءة على: الأعمش، وعرض عليه الكسائي، وكان ثقة حجة، صاحب مسند، توفي بالروم غازياً عام إحدى وستين ومئة.

الشَّنبُوذِيُّ

هو أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون الشطوي البغدادي، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقي الشيوخ وأكثر وتبحر في التفسير، ولد سنة ثلاثمائة، أخذ القراءة عرضاً على: ابن مجاهد، وأبي بكر النقاش،

وابن الأخرم، ومحمد بن هارون التمار، وابن شنبوذ، وإليه تُسبب لكثرة ملازمته له، وابن مِقْسَم، وغيرهم، وقرأ عليه: أبو علي الأهوازي، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، والكارزيني، واشتهر اسمه، وطال عمره؛ مع علمه بالتفسير وعلل القراءات، قال الداني: مشهور نبيل حافظ ماهر حاذق، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمئة.

المُطَوِّعِيُّ

هو أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان البصري، مؤلف كتاب (معرفة اللامات وتفسيرها) إمام عارف ثقة في القراءات، أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمذاني ووثقه، ورحل في طلب القراءات؛ فقرأ على: إدريس الحداد، ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، وأحمد بن سهل الأشناني، وابن مجاهد والصوري، وابن فرح المفسر، وموسى بن جرير، وغيرهم، وعمّر دهرًا، فانتهى إليه علو الإسناد في القراءات، وقرأ عليه: أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو الحسن الخبازي، ومحمد بن أحمد المعدل، وغيرهم، توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمئة، وقد جاوز المئة.

الحَسَنُ البَصْرِيُّ

أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام أهل زمانه علمًا وعملاً، ورُحْدًا وورعًا، ولد سنة إحدى وعشرين، في خلافة عمر الفاروق، قرأ على: حطان بن عبد الله الرقاشي، وأبي العالية، وروى عنه: أبو عمرو البصري، وسلام الطويل، والجحدري، وغيرهم، قال فيه الشافعي: «لو أشأ أن أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت.. لفصاحته». اهـ. ومناقبه أكثر من أن تحصى، توفي سنة عشر ومئة.

عيسى الثقفي

هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، معلم النحو، ومؤلف كتابي: (الجامع) و(الإكمال)، عرض القرآن على: عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، والحسن البصري، وروى حروفاً عن: ابن كثير وابن محيصن، روى القراءة عنه: أحمد بن موسى اللؤلؤي، وهارون بن موسى، والخليل بن أحمد، وشجاع، وغيرهم، مات سنة تسع وأربعين ومئة.

شجاع

هو شجاع بن أبي نصر أبو نعيم البلخي ثم البغدادي، الزاهد، ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد بن حنبل، فقال: بخ بخ وأين مثله اليوم؟! ولد سنة عشرين ومئة ببلخ، وعرض على: أبي عمرو، وسمع من عيسى بن عمر، وروى القراءة عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، والدوري، وتوفي ببغداد سنة تسعين ومئة.

الدوري

أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان، الدوري الأزدي البغدادي النحوي الضرير، نزيل سامراء، إمام القراء، وشيخ الناس في زمانه، ثقة ثبت كبير ضابط، أول من جمع القراءات، ونسبته إلى (الدور) موضع ببغداد، رحل في طلب القراءات، قرأ على: إسماعيل بن جعفر عن نافع، وعلى أخيه يعقوب بن جعفر؛ عن ابن جهماز عن أبي جعفر، وسليم عن حمزة، وقرأ على الكسائي واليزيدي وشجاع، وقرأ عليه وروى عنه: أحمد بن حرب شيخ المطوعي، وأحمد بن فرح شيخ النقاش، وأحمد بن فرح - بالمهمله - المفسر المعروف، وأحمد بن يزيد الحلواني، وغيرهم، قال أبو داود: رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر الدوري، توفي سنة ست وأربعين ومئتين.

الْيَزِيدِيُّ

هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري المعروف بـ: (اليزيدي)؛ لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، فكان يؤدب ولده، نحوي مقرئ ثقة علامة كبير، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو وهو الذي خلفه في القيام بها، وأخذ عن حمزة، وروى القراءة عنه: أولاده؛ محمد وعبد الله وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وابن ابنه أحمد بن محمد، والدوري، والسوسي، وسليمان ابن الحكم، وكثيرون غيرهم، وله اختيارٌ خالف فيه أبا عمرو في حروفٍ يسيرة، قال الذهبي: كان ثقة علامة فصيحاً مفوهاً بارعاً في اللغات والآداب، تجرّد للرواية عن أبي عمرو، ولم يشتغل بغيرها، توفي سنة اثنتين ومئتين، وله أربع وسبعون سنة، وقيل: قارب المئة.

ابْنُ الْحَكَمِ

أبو أيوب سليمان بن أيوب بن الحكم الخياط البغدادي، يعرف بـ: (صاحب البصري)، مقرئ جليل ثقة، قرأ على: اليزيدي، وقيل أنه عرض على: عبد الله بن اليزيدي، قرأ عليه أحمد بن حرب المعدل، وبكر السراويلي، وعبد الله بن كثير المؤدب، وغيرهم، قال ابن معين: أبو أيوب صاحب البصري ثقة صدوق حافظ لما يكتب عنه، توفي سنة خمس وثلاثين ومئتين.

ابْنُ فَرَحٍ

أحمد بن فرح بن جبريل أبو جعفر الضرير البغدادي، المفسر، ثقة كبير، قرأ على: الدوري بجميع ما عنده من القراءات، وعلى: عبد الرحمن بن وافد،

وعلى: البزي. قرأ عليه: أحمد بن مسلم، وابن مقسم، وابن مجاهد، وابن شنبوذ، والمطوعي، وتوفي سنة ثلاث وثلاثمئة، وقيل: سنة إحدى وثلاثمئة، وقيل: أربع وثلاثمئة، وقد قارب التسعين.

الأهوازيُّ: صاحب (المُفَرَّدَيْنِ)

هو الإمام الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، الأستاذ أبو علي الأهوازي، صاحب المؤلفات، شيخ القراء في عصره، وأعلى من بقي في الدنيا إسنادًا، إمام كبير محدث، ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمئة، بالأهواز، وقرأ بها على شيوخ عصره، ثم قدم دمشق سنة إحدى وتسعين؛ فاستوطنها، وأكثر من الشيوخ والروايات فتكلم فيه، وانتصب للكلام في إمام الأشعرين، فبالغ الأشعرية في الحظ عليه، مع أنه إمام جليل القدر، إمام في الفن.

وقال الذهبي: كان مقرئ أهل الشام بلا مدافعة، معرفةً وضبطًا وعلوً إسنادٍ. وقال: كان رأسًا في القراءات، معمرًا بعيد الصيت، صاحب حديثٍ ورحلةٍ وإكثارٍ. وقال: هو بحرٌ في القراءات، تلقى المقرئون تواليه ونقله للفن بالقبول. كما قال: قد تلقى القراء رواياته بالقبول، وكان يقرئ بدمشق من بعد سنة أربعمئة وذلك في حياة بعض شيوخه.

وقال علي بن إبراهيم العلوي: أبو علي الأهوازي ثقة.

وقال الإمام أبو عمرو الداني: وكان واسع الرواية، كثير الطرق حافظًا.

وقد جعل ابن الجزري كتابه (الوجيز) واحدًا من أصول نشره. وقرأ الأهوازي على جمع كبير، منهم: إبراهيم بن أحمد الطبري، وأحمد بن عبد الله الجبي، وأحمد

ابن محمد التستري، والشنبوذي، وعمر بن إبراهيم الكتاني، وغيرهم، وقرأ عليه أحمد بن أبي الأشعث السمرقندي، والحسن بن قاسم غلام الهراس، والهذلي ومحمد بن عبد الرحمن النهاوندي شيخ ابن سوار، وعبد الوهاب بن عبد الوهاب ابن محمد، وغيرهم، توفي سنة ست وأربعين وأربعمئة بدمشق.

ابْنُ سَوَارٍ: صَاحِبُ (المُسْتَنِيرِ)

أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار، الأستاذ البغدادي الحنفي، مؤلف: (المستنير)، إمام كبير محقق ثقة، قرأ على: الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، والحسن بن علي العطار، وعلي بن محمد بن فارس الخياط، ومحمد بن عبد الرحمن النهاوندي، وابن شيطا، وروى قراءة الإمام الشافعي، ورواية المسيبي، وغير ذلك، قرأ عليه: سبط الخياط، وأبو علي بن سكرة الصدفي شيخ ابن الباذش، وأبو الكرم الشهرزوري، وغيرهم، وتوفي ببغداد سنة ست وتسعين وأربعمئة.

سَبْطُ الْخَيَّاطِ: صَاحِبُ (المُبْهَجِ)

عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد البغدادي، سبط أبي منصور الخياط، أستاذ بارع كامل صالح ثقة، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، قرأ على: جده أبي منصور، وأبي الفضل محمد بن محمد بن الطيب الصباغ، وابن سوار، وغيرهم، وقرأ عليه: حمزة بن علي القبيطي، وزاهر بن رستم، وزيد بن الحسن الكندي وغيرهم، انتهت إليه رئاسة القراءة عِلْمًا وعملاً، والتجويد عِلْمًا وعملاً وطَرَبًا، وكان إمامًا في اللغة والنحو، متواضعًا متوددًا متين الديانة، أطيب أهل زمانه صوتًا بالقرآن، له مؤلفات نافعة، منها (المبهج) و(الاختيار) و(الكفاية في الست) وغيرها، توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمئة ببغداد.

الوَاسِطِيُّ: صاحب (طَوَالِجِ النُّجُومِ)

هو أبو الحسن علي بن أبي محمد بن أبي سعد بن عبد الله الواسطي؛ المعروف بالديواني، أستاذ ماهر محقق، شيخ قراء واسط، ولد سنة ثلاث وستين وستمئة، قرأ على: الشيخ خريم، والعماد بن المحروق، ثم قدم دمشق؛ فقرأ على: إبراهيم الإسكندري، وتوجّه إلى الخليل فأخذ عن الجعبري، وعاد إلى بلاده فانفرد بها، ونظم وألف في القراءات، قرأ عليه: ولده، والشيخ علي الضرير الواسطي نزيل دمشق، وعلي العجمي، وكان خاتمة المحققين بواسط مع الدين والخير والتحقيق، توفي بواسط سنة ثلاث وأربعين وسبعمئة.

ابْنُ الْجُنْدِيِّ: صاحب (البستان)

هو أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي، الشهير بـ: (ابن الجندي)، قال ابن الجزري: ويسمى (عبد الله)، شيخ مشايخ القراء بمصر، أستاذ كامل، ناقل ثقة مؤلف، ولد سنة تسع وتسعين وستمئة بدمشق، قرأ على: التقي الصائغ، والجعبري، وأبي حيان، وعبد الله بن عبد الحق الدلاصي، وابن السراج، وغيرهم، وقرأ عليه: ابن الحكري، وابن الزيلعي، وابن القاصح، وابن الجزري، وله كتاب: (البستان في الثلاثة عشر واختيار اليزيدي) وغيره، توفي سنة تسع وستين وسبعمئة.

ابْنُ الْقَاصِحِ: صاحب (المُصْطَلَحِ)

نور الدين أبو البقاء علي بن عثمان بن محمد بن أحمد العذري المعروف بابن القاصح، البغدادي، وقال ابن الجزري: المصري، وقال حاجي خليفة: نزيل القاهرة، ولد سنة ست عشرة وسبعمئة ببغداد على الصحيح، قرأ على: أحمد بن

محمد بن عبد الولي بن جبارة أبو العباس المقدسي، ومحمد بن عثمان بن أحمد ابن عثمان، وإسماعيل الكفتي، وابن الجندي، قال ابن الجزري: ناقل مصدر. وله في القراءات والرسم مؤلفات مشهورة مفيدة، وكذلك في اللغة وغيرها، وممن قرأ عليه: رضوان بن محمد بن يوسف بن علامة، ومحمد بن خليل القباقي، والبرهان الصالحي إبراهيم بن صدقة، وابن الزراتي محمد بن علي بن محمد بن أحمد القاهري الحنفي، توفي سنة إحدى وثمانمئة.

القَبَاقِبِيُّ: صاحب (الإيضاح)

محمد بن خليل بن أبي بكر القباقي الحلبي ثم الغزي المقدسي الشافعي، شمس الدين أبو عبد الله، واشتهر بـ: (القباقي)، وبعضهم يذكره: ابن القباقي، ولد سنة سبع وسبعين وسبعمئة بحلب، ثم رحل إلى القاهرة، ثم غزة، ثم إلى بيت المقدس، ومن مؤلفاته نظم: (مجمع السرور في القراءات الأربع عشرة)، ونظم كتاب (المصطلح) لشيخه ابن القاصح، وألف كتاب (إيضاح الرموز) وهو يعتبر إيضاحاً لنظمه (مجمع السرور) وألف في التجويد والحديث واللغة وغيرها، قرأ على: عثمان بن عبد الرحمن البليسي، وعلى شيخ الإسلام: أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن أرسلان، وعلى: نور الدين ابن القاصح، وخليل بن عثمان بن عبد الرحمن القرافي المصري، والحسين بن حامد بن حسين التبريزي، وغيرهم، وقرأ عليه: ابنه برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم، ومحمد بن موسى بن عمران الغزي ثم المقدسي، وأحمد بن عبد الله بن محمد الكناني المجدلي، وغيرهم، وقد مدحه كل من ترجم له، توفي سنة تسع وأربعين وثمانمئة^(١).

(١) مقدمة تحقيق الإيضاح - إمتاع الفضلاء (٤/ ٧٥١).

البنا: صاحب (الإتحاف)

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، شهاب الدين المعروف بـ: (البنا)، ولد بدمياط، ورحل إلى القاهرة وتلقى عن علمائها؛ حتى برع في كثير من العلوم، ثم رحل إلى الحجاز، ثم إلى اليمن، قرأ على: الشيخ سلطان المزاحي، والشيخ علي الشبراملسي، والشيخ علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري، وغيرهم، ومن أجل مؤلفاته كتاب (الإتحاف في القراءات الأربعة عشر) وعمن قرأ عليه: الشيخ أحمد الإسقاطي وأبو النور الدمياطي وغيرهم، وتوفي سنة سبع عشرة ومئة وألف من الهجرة بالمدينة المنورة، ودفن بالبقيع^(١).

الكوبريلي: صاحب (الإفادة المقتنعة)

عبد الله باشا بن مصطفى باشا الغازي بن محمد باشا الكوبريلي الرومي، ولد قبل نهاية القرن الحادي عشر في حدود العقد التاسع منه، في مدينة إستانبول كان عالمًا بارعًا في فنون شتى كما تذكر المصادر، ومنها القراءات والحديث وغيرها، شغل مناصب سياسية عديدة؛ منها: الوزارة في إستانبول، ثم نائبًا لواليتها، ثم صار واليًا على مدينة تلو الأخرى، ثم قائدًا للجيش بديار بكر وغيرها، ثم القائد العام للجيش العثماني في ولاية وان وأذربيجان وتبريز.

تلقى العلم على عدد من علماء عصره، ومنهم: علي بن سليمان المنصوري شيخ القراء بالأستانة، وأخذ عن: أحمد بن عمر الإسقاطي، وعن: أحمد البقري.

ولم أتعرف على تلاميذه؛ إلا مما ذكره السيد هاشم في مقدمة شرح (الإفادة) أنه: شيخ الإزميري، وتوفي رحمه الله تعالى عام ١١٤٨ هـ؛ كما ذكر السيد هاشم أيضًا^(٢).

(١) مقدمة تحقيق إتحاف فضلاء البشر - إمتاع الفضلاء (١/ ٤٠).

(٢) وقد أفدت هذه الترجمة من بحث مقدم للجامعة الإسلامية موضوعه (الإفادة المقتنعة) رسالة ماجستير برقم (٣٥٨٢).

الإزميري: صاحب (نور الأعلام)

مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد المنمني الإزميري، ولد بتركيا، وعلى الراجح في بلدته (إزمير) التي نسب إليها، واشتهر بهذه النسبة ويعتبر الإزميري أشهر وأبرع من اشتغل بالقراءات بعد ابن الجزري، وما زالت تحريراته هي المصدر الرئيس للمقرئين، ومنها استقى المتولي (فتح الكريم) و(الروض) قرأ على: عبد الله ابن محمد بن يوسف الشهير بـ: (يوسف أفندي زاده)، وعلى: الشيخ محمد القره الإزميري، والشيخ أحمد حجازي، وعبد الله باشا بن مصطفى باشا الكوبريلي، وغيرهم، وممن قرأ عليه: عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهوري، ومحمد بن حسن بن محمد السمنودي الشهير بالمنير، والسيد هاشم بن محمد المغربي شارح الإفادة، وأحمد الرشدي، ومن أهم مؤلفاته في التحرير: (عمدة العرفان) وشرحه (بدائع البرهان) و(تحرير النشر) وتوفي بمصر سنة خمس وخمسين ومئة وألف من الهجرة على أرجح الأقوال^(١).

القاضي: صاحب (القراءات الشاذة وتوجيهها)

عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، ولد بدمنهور عام عشرين وثلاثمئة وألف من الهجرة، علامة محقق في القراءات واللغة وغيرها، تقلد العديد من المناصب العلمية بمصر والسعودية، صاحب المؤلفات العديدة والمفيدة، قرأ على: الشيخ محمود بن محمد غزال، ومحمود بن محمد نصر الدين، والشيخ همام قطب، وحسن صبحي، وغيرهم، وقرأ عليه: الشيخ إبراهيم الأخضر، والشيخ علي الحذيفي، والوزير زكريا البري، وغيرهم، وكثير من مؤلفاته مطبوع يستفاد منه

(١) مقدمة تحقيق تحرير النشر - إمتاع الفضلاء (٤/ ٦٢٥).

ويدرس في المعاهد، ك: (الوافي) في شرح الشاطبية في القراءات السبع و(البدور الزاهرة) في القراءات العشر الصغرى و(إيضاح الدرة) وهو شرح على متن الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة و(نفائس البيان) في عدّ الآي، وغيرها، وتوفي في عام ثلاث وأربعمئة وألف من الهجرة^(١).



وهذا أوان الشروع في (شرح المنظومة)، فأقول مستعيناً بالله، مُتَوَكِّلاً عليه.

(١) مقدمة تحقيق القرائد الحسان ت عبد الرازق موسى - إمتاع الفضلاء (١/ ٢٤٨).

الباب الثاني [مُقَدِّمَةُ النَّظْمِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ أَحْمَدَ أَلْتَوَلَّى رَبِّ كُنْ لِي مُسْعِدًا^(١)
- ٢ - أَحْمَدُ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ سُبْحَانَهُ جَلَّ عَنِ الْأَوْهَامِ
- ٣ - وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ لِذِي الْمَقَامَاتِ الْعُلَا الْكَرِيمِ
- ٤ - نَبَيْنَا الْأُمِّيِّ ثُمَّ عَثَرْتَهُ وَصَحْبِهِ مَنِ اضْطَفُّوا لِرُؤُوسِهِ

بدأ الناظم - رحمه الله - بالتسمية، اقتداءً بالقرآن الحكيم، وتأسياً بالسنة المطهرة، وطلباً لما عند الله من بركاتهما، فهي شعار المؤمن عند كل أمر يشع فيه، وهي حصنه الحصين، وركنه الركين. ثم صَدَّرَ نظمه باسمه وشهرته، كما هي عادة كثير من المصنفين؛ كابن الجزري والبقاعي والطبي وغيرهم، وهو يسأل الله تعالى أن يَمُنَّ عليه بالسعادة الأبدية في الدنيا والآخرة.

ثم حمد الله تعالى وأثنى عليه، عملاً بما جاء عن النبي ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ»^(٢) أي: مقطوع البركة، ولأن الله عز وجل هو المستحق للحمد والثناء من جميع خلقه، فهو المحمود في ذاته قبل أن يخلق الخلق، له

(١) وهذا البيت غير موجود في (د) وهو مضاف بهامش (ر).

(٢) أخرجه أحمد (٢/٣٥٩).

الكمال والكبرياء والعظمة، وهو مع ذلك متفضلٌ منعمٌ على عباده في كل أحوالهم، سبحانه، جَلَّ وتقدَّس عن الشبيه والند والشريك، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ثم أردف الحمد بالصلاة والتسليم على النبي المختار ﷺ، صاحب المقام المحمود والحوض المورود، أول شافع ومشفع، وأول من يدخل الجنة، الذي رفعه ربه سبحانه إلى حيث لم يصل مخلوقٌ؛ تكريماً وتشريفاً لمصطفاه من خلقه وخليفه، وفي ذلك امتثالٌ لأمر الله تعالى حيث قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وفيه من الثواب: أن من صَلَّى عليه مرةً واحدةً صلى الله عليه بها عشراً، وهذا فضلٌ عظيمٌ، وبابٌ واسعٌ، يفرِّج الله به الكرب ويمحو به الذنوب، فصلى الله وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين ﷺ.

وأتبع ذلك بالصلاة والسلام على عترة النبي ﷺ، وهم أهله الأذنون، وعشيرته الأقربون، وكذلك أصحابه الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ونصرة دينه، رضي الله عنهم أجمعين.

٥ - وَبَعْدُ خُذْ نَظْمِي حُرُوفَ أَرْبَعَةٍ زَادَتْ عَلَى الْعَشْرِ وَكُنْ مُتَّبِعَهُ

أي: يامن يريد الزيادة على القراءات العشر؛ خذ هذا النظم، واحفظه عني، واتبع ما فيه، فهو قد حوى حروف الأئمة الأربعة.

* ولفظ (حروف) في النظم أو (الأحرف) جمع (حرف) ويطلق على القراءة، كحرف نافع، حرف ابن مسعود، والمقصود قراءة نافع، قراءة ابن مسعود، وقد يطلق على كلمات بعينها كما في بعض الأسانيد مثل: وروى الإمام الكسائي الحروف عن إسماعيل بن جعفر وزائدة بن قدامة... إلخ إسناد الكسائي^(١). ويطلق على غير ذلك

(١) انظر إسناد الكسائي في إجازات مشايخنا.

من المعان، والمقصود هنا هو القراءة، كما في مقدمة الدرة المضيئة لابن الجزري:

وبعدُ فخذ نظمي حروفَ ثلاثةٍ تتم بها العشرُ القراءاتُ وانقلًا

يعني فخذ نظمي في قراءات الأئمة الثلاثة. وذلك كما يدل عليه قوله: تتم بها

العشر القراءات.

٦- فابنُ مُحِيصِنٍ هُوَ الْمَكِّيُّ أَوَّلُهُمْ فَالْأَعْمَشُ الْكُوفِيُّ

٧- وَالشَّنْبُوذِيُّ رَوَى عَلَى سَنَدٍ عَنْهُ كَذَا مُطَوَّعِيٌّ اسْتَدَّ

٨- ثُمَّ مِنَ الْبَصْرَةِ الْآخِرَانِ أَحْسَنُ السَّامِيِّ ^(١) وَيُحْيَى الثَّانِي

- الإمام الأول هو: محمد بن محيصة السهمي المكي، من المبهج، روى أبو

الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ، وأبو الحسن أحمد بن محمد البري بسنديهما،

عن شبل بن عباد، عنه، وقرأ ابن محيصة على: مجاهد ودرباس، وهما على: ابن

عباس، على: أبي ابن كعب، عن النبي ﷺ.

- أما من المفردة، فقد أسند الأهوازي إليه من قراءته على القاضي المعافي

ابن زكريا وهو على: أبي غسان عطية بن المنذر بن عيسى النهاوندي، وهو على: أبي

محمد الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي زيد عن شبل بن عباد عن ابن محيصة.

وقد خَرَجَ الأهوازي عن هذا الطريق في المفردة فيما يزيد على عشرين موضعًا،

وهي التي نص عليها للبري. وذلك على التسليم بهذا الإسناد الذي ذكره الأهوازي.

- والإمام الثاني هو: سليمان بن مهران الأعمش الكوفي، روى أبو الفرج

الشنبوذي، والمطوعي، بسنديهما عن زائدة بن قدامة عنه. وقرأ الأعمش على: يحيى

ابن وثاب، وهو على: زر بن حبیش، وغيره عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

(١) ذو المكانة والرفعة لما تمتع به من العلم والزهد والورع واستغنائه عن الناس مع ما يبذله

لهم من فضل.

- والإمام الثالث هو: الحسن بن يسار البصري، روى الدوري عن شجاع البلخي عن عيسى الثقفي عنه. وفي الموارد جعل الدوري وشجاع طريقتين، والصحيح ما قدمنا كما في المفردة والإفادة وغيرهما. وقرأ الحسن علي: حطّان بن عبد الله الرقاشي، وهو علي أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ.

- والإمام الرابع هو: يحيى بن المبارك اليزيدي، روى عنه: أبو أيوب سليمان بن الحكم الخياط، وروى أحمد بن فرح عن الدوري عنه، وقرأ اليزيدي علي أبي عمرو البصري، وهو علي جماعة منهم ابن كثير ومجاهد وسعيد بن جبير، عن ابن عباس بسنده.

- فأما ابن محيصن فمن كتابي (المبهج لسبط الخياط، ومفردة الأهوازي).

- وأما الأعمش فمن (المبهج) فقط، وأما الحسن فمن (مفردة الأهوازي).

- وأما اليزيدي فمن كتابي (المبهج، والمستنير).

٩ - جَعَلْتُ أَصْلَ ابْنِ كَثِيرٍ يَا فَتَى لِلْمَلِكِ، وَالْكُوفِيِّ أَصْلَ حَمْزَةَ

١٠ - ثُمَّ لِأَخْرَيْنِ قَدْ تَقَرَّرَا أَصْلُ أَبِي عَمْرِوهُمُ كَمَا تَرَى

١١ - فَحَيْثُمَا قَدْ خَالَفُوا ذَكَرْتُ لَا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي الْجُرْزِ أَنْقَلَا

مشى الناظم - رحمه الله - على نظام ابن الجزري في الدرة، فجعل ابن كثير أصلاً لابن محيصن، فإن وافق ابن محيصن أصله في الشاطبية وهو ابن كثير، ترك ذكره، وإذا خالفه ذكر هذه المخالفة، وسواء كانت هذه المخالفة للشيخ بتمامه أو أحد راوييه، وكذلك فعل مع بقية الأربعة، وجعل حمزة أصلاً للأعمش، وجعل أبا عمرو البصري أصلاً للحسن واليزيدي، ولِيُتَنَبَّهَ - كما أسلفنا - أن الأهوازي جعل أصل ابن محيصن والحسن في المفردتين هو الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو، فإن وافقاه ترك ذكرهما، وإن خالفاه ذكر المخالفة، إلا أن الناظم أحياناً يخالف هذه

القاعدة التي ذكرها؛ فيذكر القراءة رغم موافقة الأصل لكون ذلك أيسر في النظم فيقول: أن الجميع قرأ كذا - مع أن بعضهم موافق لأصله - أو لرفع توهم وإزالة اللبس.

- ١٢- وَجِيمٌ مُبْهِجٌ وَفَا مُفْرَدَةٌ إِشَارَةُ الْمَكِّيِّ وَمِيمٌ عَمَّتْ
 ١٣- ثُمَّ الْأَلْفُ مَعَ شَيْنِهَا وَالطَّاءُ عَنْ كُوفٍ وَرَاوِيٍّ وَالْحَا لِلْحَسَنِ
 ١٤- أَمَّا الْيَزِيدِيُّ فَبِلَا رَمَزٍ وَجِدَ لِقَلَّةِ انْفِرَادِهِ فِيمَا يَرِدُ

بين الناظم - رحمه الله - أن قراءة ابن محيصن إذا كانت من المبهج رمز له بحرف (ج)، وإن كانت من المفردة رمز له بحرف (ف)، وإن كانت من الكتابين معاً رمز له بحرف (م)، ثم قال: أن رمز الأعمش هو (الألف) أما حرف (ش) فهو للشنبوذي عنه، وأما (ط) فهو رمز المطوعي، أما الحسن البصري فرمزه (ح) المهملة، ولا رمز لليزدي لقلة انفراده.

جدول يوضح رموز القراء الأربعة

الرمز	ج	ف	م	أ	ش	ط	ح
دلالتة	ابن محيصن	ابن محيصن	ابن محيصن	الأعمش	ابن شنبوذ	المطوعي	الحسن
	من المبهج	من المفردة	من الكتابين	عن الأعمش	عن الأعمش	عن الأعمش	
	ولا رمز لليزدي لقلة انفراده						

- ١٥- سَمِيَّتُهُ الْقَوَائِدُ الْمُعْتَبَرَةُ فَأَسْأَلَ الْكَرِيمَ أَنْ يُسِّرَ
 ١٦- وَرَبُّنَا الْمَأْمُولُ فِي الْقَبُولِ بِجَاهِ طَهَ الْمُصْطَفَى الرَّسُولِ

ذكر اسم الناظم مع دعائه لله تعالى أن يُسِّرَ ذلك وَيُسَهِّلَ له وعليه، مع رجائه أن يتقبل الله عز وجل منه، متوسلاً بجاه النبي ﷺ.

بَابُ الاسْتِعَاذَةِ وَالْبَسْمَلَةِ

- ١٧- زِدِ السَّمِيعَ وَالْعَلِيمَ قَبْلَ مَنْ حُزِبَعْدَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ حِصْنُ أَمْنٍ
- قرأ الحسن الاستعاذة بزيادة (السميع العليم) بعد لفظ الجلالة، وقبل لفظ: (من)... أعوذ بالله السميع العليم من... وزاد بعد لفظ: (الرجيم)... (إن الله هو السميع العليم).
- فتكون استعاذته: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم).
- وقد وافقه الأعمش على هذه الزيادة الأخيرة فقط، دون الأولى.
- ١٨- وَأَدْغِمَا حِمًّا شَفَا وَبَسْمِلَا طِبْ فَاصِلًا وَعِنْدَ بَصْرِيٍّ صِلَا
- وأدغم الحسن والشنودي الهاء في الهاء من: (إن الله هو السميع العليم) فيكون المطويعي بالإظهار، أما (العليم من) فهي بالإظهار لا غير. وفصل المطويعي بين السورتين بالبسملة خلافاً لأصله.
- وقرأ البصريان (الحسن واليزيدي) بالوصل بين السورتين، ولا يخفى أن (الفاء) في (فاصلاً) ليست رمزاً، وإنما تبع للترجمة، وذلك كثير في النظم.
- ملحوظة: قال في المبهج: «وأما التسمية فهي تصحب الاستعاذة متصلة بها من غير وقفة ولا مهلة على قراءة من أثبتها». اهـ.

- قلت: ومن أدرج ذلك تحت قواعد التجويد المعلومة فقد أصاب.

١٩- وَلِلْيَزِيدِي السَّكْتُ زِدْ وَلِلْحَسَنِ فِي بَدْءِ غَيْرِ الْحَمْدِ لَا تُبَسِّمَنَّ

- وقرأ اليزيدي أيضًا بالسكت بين السورتين، وهذا يعني أن لليزيدي بين السورتين: الوصل والسكت، فالأول لابن فرح، والثاني لابن الحكم (من الكتابين) وللحسن: الوصل فقط.

- قلت: لم يصرِّح الأهوازي إلا بترك التسمية في المفردة والوجيز، وذلك يجعل الوصل والسكت متساويين عن الحسن، وكما ذكر الناظم الوصل فقط للحسن، فقد ذكر له ابن الجزري السكت فقط، ونأخذ بالوجهين للحسن لعدم التصريح في المفردة عنه إلا بترك التسمية، وكذلك عن أصله في الوجيز، إلا أن ذكره مع حمزة قد يفهم منه الوصل فقط، ولكن أخذنا به لذكر ابن الجزري إياه، ولما عُلِمَ من مذهب البصري ومذهب حمزة بين السورتين من أكثر طرقهما، فاختص حمزة بالوصل، وبه وبالسكت البصري.

- ثم ذكر الناظم: أن الحسن لا يبسم في ابتداء السور إلا سورة الفاتحة فقط.

- قلت: وكذلك لا يبسم في أثناء السور كما نصَّ عليه في المفردة.

وليس في المستنير ولا في المفردات ذكر الأربع الزهر، وهي مذكورة في المبهج، والمختار هو: تسويتها بغيرها من السور إذ لا رواية فيها.

- قال في المبهج بعد ما ذكر للأعمش ما سبق (والثاني على لفظ القرآن):

«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم»، وبهذا الوجه الثاني قرأت عليه، لجميع من قرأت له عليه، عند افتتاحي أوائل السور، وأوائل

الآئمة». اهـ. قلت: يعني شيخه الشريف، ويعني بأوائل الآئمة: أوائل المواضع التي تُكوّن موضوعاً أو معنى تاماً كأوائل القصص والكلام عن الأحكام وغيرها، وفيه إشارة إلى مراعاة الابتداء والوقف أو القطع، والآئمة جمع تمام؛ وهي: ما يتم الكلام به، وفي بعض النسخ (الأئمة) وهي معلومة.

فيتحصّل من هذا أن للأعمش وجهين، الأول ما ذكرناه تبعاً للنظم، والثاني كسائر القراء العشرة كما ذكر السبط. وفي البستان لم يذكر عن الأعمش إلا المذهب الثاني كالجماعة.

أما ابن محيصة فقد وافق أصله في الاستعاذة والبسملة، إلا أن النص في المفردة عنه: أنه يشمل أيضاً في رؤوس الأجزاء؛ أي: أثناء السور، وحيث ابتدأ القراءة، وهذا يعني: أنه يشمل في ذلك بلا تخيير؛ خلافاً لأصله.

ومعلوم أن الجميع يشمل إذا ابتدأ السورة عدا براءة، وعدا ما سبق من مذهب الحسن. ويأتي الوصل لابن فرح على القصر - وليس له إلا القصر - أما السكت فهو لأبي أيوب مع الوجهين، القصر من المستنير والوجهان من المبهج. وللجميع بين الأنفال والتوبة ما لسائر القراء من الوقف والسكت والوصل، خلافاً لمن قال بغير ذلك.

- ملحوظة: في المبهج لم يذكر أبا عمرو فيمن وصل السورتين ممن تركوا التسمية بينهما، وعندما ذكر السكت قال: «أبو عمرو في بعض رواياته». اهـ. ثم قال: «الباقون يفصلون بالتسمية». اهـ. قلت: هذا النص يجعل الوصل والسكت سواء عن ابن الحكم إلا أن السكت يقدم، أما المستنير فليس فيه إلا السكت له، والوصل لابن فرح.

سُورَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ

٢٠- الْحَمْدُ لِلَّهِ بِكَسْرِ حَيْثُ جَا حُزْ مَالِكٍ انْصَبَ طِبْ وَمُدَّ طِبْ حِجَا

- قرأ الحسن لفظ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال حيث وقع؛ إتباعاً لكسر اللام بعدها، وهي لغة لبعض العرب، تنزيلاً للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة.

- وقرأ المطوعي لفظ: ﴿مَلِكٍ﴾ بإثبات الألف ونصب الكاف، نعتٌ مقطوعٌ، فهو معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: أمدح، أو نُصِبَ على النداء.

- وقرأ الحسن كحفص: بالألف وكسر الكاف.

٢١- نَعْبُدُ ضَمَّ افْتَحَ بِيَا حُزْ.....

- قرأ الحسن: ﴿نَعْبُدُ﴾ بالياء المضمومة في أوله بدلاً من النون، وفتح الباء الموحدة، مبنياً للمفعول، أي: أنك سبحانك المستحق للعبادة مني ومن غيري، فهو أعم من قراءة الجماعة، أقيم فيه ضمير النصب مقام ضمير الرفع، وفيه التثنية، والأصل فيه: أنت تُعبد.

- وَأَكْسِرَا نُونًا وَتَاءً مِنْ مُضَارِعٍ طَرَا

٢٢- إِنْ عَيْنُ مَاضِيهِ الثَّلَاثِي كُسِرَتْ وَهِيَ يَفْتَحُ فِي مُضَارِعٍ أَتَتْ

٢٣- أَوْ زَادَ مَاضِيهِ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَفِيهِ هَمْزُ الْوَصْلِ فِي الْبَدَاءَةِ (١)

٢٤- كَنَسْتَعِينُ تَيَأَسُوا تَذَرُ وَقَرَّ وَجْهَانٍ فِي تَضَحَى وَتَطْعَمُوا مَعَ تَقَرَّرَ

(١) الْبَدْءُ وَالْبَدْءَةُ وَالْبَدْءُ وَالْبَدْءَةُ بِالْبَدْءِ بِمَعْنَى: كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِ (بَدَأَ).

- قرأ المطوعي بكسر (نون وتاء) المضارعة، إذا كانتا مفتوحتين في البدء وكان
المضارع مفتوح العين، وماضيه الثلاثي مكسورها، أوزاد الماضي على الثلاثة وأبتدي
بهمزة الوصل، كـ ﴿نَسْتَعِثُ﴾، ﴿تَأْتِسُوا﴾، ﴿نَذُرُ﴾ وله وجهان في ﴿نَضْحَى﴾،
﴿نَطْعُوا﴾، ﴿نَقَرُ﴾ كما قال في الموارد؛ وفيها: [﴿نَسْتَعِثُ﴾، ﴿لَنَهْتِدَى﴾، ﴿نَشْتَرَى﴾،
﴿نَطْعُ﴾، ﴿نَتَّيْعُ﴾، ﴿نَبْتَهَلُ﴾، ﴿وَنَحْيَا﴾، ﴿وَنَعْلَمُ﴾، ﴿نَسْتَحِذُ﴾، ﴿فَنَعْمَلُ﴾،
﴿نَسْتَسِيْقُ﴾، ﴿نَشْهَدُ﴾، ﴿نَسْمَعُ﴾، ﴿نَبْتَلِيهِ﴾، ﴿وَنَسْتَحِي﴾، ﴿نَبْنِي﴾، ﴿نَضْطَرُّهُمْ﴾،
﴿وَنَحْزِي﴾، ﴿نَسْخَرُ﴾، ﴿لَنَسْخِذَنَّ﴾، ﴿وَنَلْعَبُ﴾، ﴿وَنَحْفَظُ﴾، ﴿وَنَزْدَادُ﴾،
﴿نَبْرَحُ﴾، ﴿نَقْنِيسُ﴾، ﴿نَفَقُهُ﴾، ﴿وَنَذَرُ﴾، ﴿نَتَّقُونَ﴾، ﴿نَشْرُوا﴾، ﴿وَنَسْتَحْرِجُوا﴾،
﴿نَلْبَسُونَهَا﴾، ﴿نَقْرُوتُ﴾، ﴿وَنَسُونُ﴾، ﴿نَسْتَحْفُونَهَا﴾، ﴿فَنَسْتَجِيبُوكَ﴾،
﴿أَفَنُظْمِعُونَ﴾، ﴿تَمَسَّنَا﴾، ﴿فَتَمَسَّكُمْ﴾، ﴿نَشْهَدُونَ﴾، ﴿نَهْوَى﴾، ﴿رَضَى﴾،
﴿نَهْتَدُونَ﴾، ﴿تَلْبِغُونَ﴾، ﴿نَعْنِذُوا﴾، ﴿تَكْرَهُوا﴾، ﴿نَسْتَرْضِعُوا﴾، ﴿تَرَاتَبُوا﴾،
﴿نَصْدُقُوا﴾، ﴿تَعْنُوا﴾، ﴿نَقْرَا﴾، ﴿وَنَضْحَكُونَ﴾، ﴿تَشْرَبُونَ﴾، ﴿نَعَجَبُ﴾، ﴿فَتَنَقَّلُوا﴾،
﴿نَحْسَبَنَّ﴾، ﴿نُرْدُوا﴾، ﴿نَسْتَعْمُونَ﴾، ﴿تَخْلِفُونَ﴾، ﴿تُحْفَنُهُمْ﴾، ﴿نَسْتَعِجْلُونَ﴾،
﴿نَسْتَكْبِرُونَ﴾، ﴿نَسْتَبْرُونَ﴾، ﴿نَشْتَهِي﴾، ﴿تَدْعُونَ﴾، ﴿نَسْتَوِي﴾، ﴿تَدْخِرُونَ﴾،
﴿نَخْنِصُمُوكَ﴾، ﴿لَنَبْعَانَ﴾، ﴿وَنَنْشُقُ﴾، ﴿نَسْتَأْسُوا﴾، ﴿نَهْتَرُ﴾، ﴿نَجْتَنِيبُوا﴾،
﴿نَخْتَانُونَ﴾، ﴿نَحْدَرُونَ﴾، ﴿نَجْهَلُونَ﴾، ﴿نَفْقَهُونَ﴾، ﴿نَزْدَادُ﴾، ﴿نَقْرَحُوا﴾،
﴿لَنَرْكَبُهَا﴾، ﴿نَزْكُونَا﴾، ﴿وَنَشْتَكِي﴾، ﴿نَبْعُهَا﴾، ﴿لَنَشْفَى﴾، ﴿نَعَجَلُ﴾،
﴿نَقْشَعُرُ﴾، ﴿نَغْتَسِلُوا﴾، ﴿نَسْتَفْنِحُوا﴾، ﴿وَنَرْهَقُهُمْ﴾، ﴿فَنَفْسَلُوا﴾، ﴿نَخْنَثُ﴾،
﴿نَزْدَرِي﴾، ﴿نَسْتَفْتِيَانِ﴾، ﴿تَمْرُونَ﴾، ﴿تَبِيضُ﴾، ﴿وَسَوْدُ﴾، ﴿نَفْسَلَا﴾، ﴿نَحْزُونَا﴾،
﴿وَنُظْمِينُ﴾، ﴿نَلْقُوهُ﴾، ﴿تَأْلُمُونَ﴾، ﴿تَأْسُ﴾، ﴿نَسْتَهْزِئُوكَ﴾، ﴿وَنَرْغَبُونَ﴾،
﴿تَأْتِسُوا﴾، ﴿نُظْمُوا﴾، ﴿تَمْرَحُونَ﴾، ﴿تَصْطَلُّونَ﴾، ﴿تَعْرَى﴾، ﴿تَقْبُثُونَ﴾،

﴿تَمْشَوْهَا﴾، ﴿نَذَرُ﴾، ﴿وَتَلَذُّ﴾^(١). وأما ﴿نَضَحَى﴾، ﴿تَطَفَّؤُا﴾، ﴿نَقَرَّ﴾ ففي كُلِّ: الفتح والكسر؛ تفريعاً على فتح العين وكسرها في الماضي من كُلِّ.

- تنبيه: ﴿تَأَيَّسُوا﴾ يمد مدّاً متوسطاً لسكون الياء بعد كسرة، فهو من باب المتصل. اهـ. بتصرف.

- قلت: الذي يظهر من المبهم ومن نقل عنه أن الكسر في تاء ونون المضارعة قولاً واحداً في الكل، بصرف النظر عن تصريف الفعل مما فيه وجهان كما ذكر الشيخ المتولي رحمه الله؛ وإلا فهناك كلمات الماضي منها ثلاثي وفي عينه الوجهان؛ مثل: ﴿تَعَثَّوْا﴾ فماضيها: (عَثَا وَعَثِيَ)، و﴿تَزَكَّوْا﴾ ماضيها (رَكَنَ وَرَكِنَ)؛ إلا أن الكسر هو الذي بمعنى الميل، وقد ذكر في المبهم هذه القاعدة للمطوعي مجملّة ولم يذكر خلافاً، وعدم تمثيله بكلمات مما فيه وجهان، لا يعني أن نأخذ فيها بالوجهين، بل على ظاهر النص أولى. وكذلك القول في: ﴿فَرَدَّى﴾ و﴿تَذَهَّلْ﴾.

والكلمات التي نصّ عليها الشيخ ليست على سبيل الحصر، فإن هناك كلمات لم يذكرها وهي من هذا الباب مثل: ﴿تَأَمَّنْهُ﴾، ﴿نَفَرَحُونْ﴾ ونحوهما، وهناك كلمات ذكرها وهو يقصد بابها مثل: ﴿تَسْمَعُونَ﴾، ﴿تَسْمَعُ﴾، ﴿تَسْمَعُوا﴾، ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ فهن من باب ﴿تَسْمَعُونَ﴾ التي ذكرها. وكذلك نحو: ﴿نَعْمَلْ﴾، ﴿تَعَجَّلْ﴾، ﴿تَحَسِّنْ﴾، ﴿تَحْزَنُوا﴾، ﴿تَأَسَّ﴾ فقد ذكرهن ونحوهن وهو يقصد أبوابهن مما استوفى الشرط المذكور، وهي لغة لبعض العرب، وسنعيد ذكر ذلك في أواخر السور بإذن الله تعالى تكميلاً للفائدة.

(١) بعض الكلمات مما ذكره الناظم، فيه مخالفة يسيرة - قد تكون من خط الناسخ - لنص القرآن، فأثبتها كما في القرآن نحو: ﴿وَنَحْيَا﴾، ونسحي ﴿فقد كتبها بلا واو فأثبتها، ونحو ذلك مما فيه الفاء أو اللام وأرفقتها بعلامة (*). وكذلك كتب على القياس ﴿تَأَيَّسُوا﴾، ﴿تَطْمَؤُوا﴾ فأثبتهما كخط المصحف.

وقوله ﴿تَمَسُّوْهَا﴾ تكسر تاؤه على أن أصله بفتح عين المضارع وكسرها في الماضي على فك إدغامه وكذلك ﴿وَتَلَذُّ﴾ أما ﴿نَذَرُ﴾، ﴿تَذَرِي﴾، ﴿تَذَرُوْهَا﴾ ونحوهن فكسر حرف المضارعة نظراً للأصل وهو (وذر) بكسر عينه في الماضي وإن كان غير مستعمل كالمصدر منه.

ولا شيء في نحو: ﴿نَهَرُهُمَا﴾، ﴿بَجَهَرُ﴾، ﴿سَعَى﴾، ﴿وَنَلَقْنَهُمْ﴾، ﴿بَخَسُوا﴾، ﴿أَنَهَنَّا﴾، ﴿شَرَحُونَ﴾، ﴿تَتَرَا﴾، ﴿تَلَفَحُ﴾، ﴿تَجَرُّوْا﴾، ﴿نَوَفِنَكَ﴾، ﴿تَمَارَى﴾، ﴿لَنَسْفَعَا﴾، ﴿نَبْرَاهَا﴾، ﴿نَسْلَخُ﴾ ونحوهن مما فقد الشرط.

٢٥- سِرَاطٌ كُلًّا فُزَ فَقَطْ سِرَاطٌ شِمٌ وَصَادُهُ مَعَ أَلٍ وَمُطْلَقًا أَشِمٌ

٢٦- طِبٌ وَصِرَاطًا مُسْتَقِيمًا حُلِّيَا وَمِيمٌ جَمْعٌ بَعْدَ كَسْرِ صِلٍ يَيَا

٢٧- وَبَعْدَ ضَمِّ يَوَاوِهَا حُتِمٌ وَغَيْرِ النَّصْبِ جَمَالُهُ وَسِمٌ

- قرأ ابن محيصن من المفردة لفظ ﴿صِرَاطٌ﴾ حيث وقع بالسين؛ سواء كان معرّفاً أو منكرًا، مضافاً أو غير مضاف. أما مذهبه في المبهج فهو (الصاد) فقط، كما نبّه عليه في الموارد.

- وقرأه الشنبوذي بالسين إذا كان مجرداً من لام التعريف في جميع القرآن.

- وقرأ المعرف باللام بالصاد الخالصة في جميع القرآن أيضاً.

- أما المطووعي فقد قرأ جميع ذلك بالإشمام كخلف عن حمزة.

- وقرأ الحسن: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بحذف الألف واللام منهما على

التنكير، مع النصب والتنوين فيهما، وهذا مما استغنى فيه الناظم باللفظ عن القيد، وهي مخالفة للرسم.

- وقرأ الحسن أيضًا بصلة ميم الجمع الواقعة قبل محرك، إلا أنه وصلها بياء إذا كان قبلها كسر مثل: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ﴿يَوْمَ﴾ على الإتيان، ووصلها بواو إذا كان قبلها ضم مثل: ﴿مَنْهُمْ﴾، ﴿عَنْكُمْ﴾ على الأصل، فإذا كانت قبل ساكن حرّكها بما يصلها به.

- وقرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ﴾ بنصب الراء على الحال من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أو نصب بـ: (أعني). وهو من المفردة على أصله في خفضها، كما أنه على أصله في الصلة من الكتابين كما لا يخفى، وقد أخر الناظم ذكر لفظ (عليهم) بالنسبة لمذهب الأعمش خاصّةً، وكان حقّه أن يذكر هنا؛ ولكنه أخر ذكره إلى أواسط سورة البقرة، حيث ذكر أن الشنبوذي يضم الهاء، من لفظ (عليهما) المثني، ولا يضم (إليهم، لديهم)، وسكت عن المطوعي، وعن لفظ (عليهم) فيكون مذهب الشنبوذي هو الضم في: (عليهم، عليهما)، وكسر ما عداهما، أما المطوعي فهو على أصله، أما ما بعده ساكن فالأئمة فيه على أصولهم؛ ولا يمكننا أن نأخذ للشنبوذي إلا بالضم في (عليهم) رغم أن السبط لم يذكره في الباب بالضم، بل قال: إن الباقي بالكسر، وهو منهم، وذلك لأنه يصادم مذهبه مع أصله كما أوضحناه في منهج الشرح.



بَابُ الإِدْغَامِ الْكَبِيرِ

٢٨- أَدْغَمَ فِي الْبَابِ الْيَزِيدِي كَأَبِي عَمْرٍو عَلَى الْخِلَافِ فَأَفْهَمَ تُصِيبُ

- أدغم اليزيدي جميع باب الإدغام الكبير كأبي عمرو سواء، بخلف عنه، فله الإظهار أيضاً، وعلى وجه الإدغام له ما لأبي عمرو من كلمات الخلاف. وإذا أدغم قصر وأبدل.

- قلت: إدغام اليزيدي كأصله، وله ما لأبي عمرو في كلمات الخلاف؛ إلا مواضع يسيرة، وذلك لأن الناظم اعتمد على ما في الشاطبية، وبينها وبين المستنير والمبهج بعض الخلافات، ونحن نجمالها هنا، ونفصلها في سورها، فكلمات الخلاف من الشاطبية هي: ﴿الزَّكَاةُ ثُمَّ﴾، ﴿يَبْتَغِ عَيْرَ﴾، ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿وَلَتَأْتِ طَافِقَةٌ﴾، ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ﴿يَكُ كَذِبًا﴾، ﴿جِئْتُ شَيْئًا﴾، ﴿وَأَتِذَا﴾، ﴿فَتَاتِذَا﴾، ﴿النَّورَةُ ثُمَّ﴾، ﴿طَلَقَنَّ﴾ أما ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ ونحوه فإن الشاطبي رحمه الله قد اختار الإدغام واحتج له، إلا أن ذلك لا يمنع أن البعض قرأ بإظهاره وهو صحيح مقروء به. وأقول: ففي هذه المواضع خلاف عن اليزيدي، إلا موضع مريم: ﴿جِئْتُ شَيْئًا﴾ فبالإظهار من طريقه.

أما المواضع التي زادها المستنير والمبهج على ذلك وفيها خلاف أو أحد الوجهين فهي: ﴿رُحِجَ عَنِ النَّارِ﴾، ﴿ءَالُ لُوطٍ﴾ كله ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، ﴿أَخْرَجَ شَطْئَهُ﴾، ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ ونحوه بالخلاف، أما ﴿الْمَرْثَى سَيْلًا﴾ بإظهاره فقط: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾، ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ﴾ يفترض أن فيها خلاف، ولكن ابن الجزري

رجح الإدغام مثل: ﴿الْعَفْوُ وَأُمْرٌ﴾^(١) أما ﴿الْخُلْدُ جَزَاءٌ﴾ فيظهر له خلف من المستنير، لكونه ذكر صاحب الإدغام وصاحب الإظهار، فيكون من بقي بالخلاف وهو منهم. وفي المبهم له إدغام فقط حيث ذكر السبط صاحبي الإظهار وصاحب الخلاف، فيكون من بقي بالإدغام وهو منهم. وارجع إلى الباب في الكتابين وإلى السورة في المستنير.

٢٩- وَالْأَهْ فِي إِدْغَامِهِ الْمِثْلَيْنِ حُم طِبْ فُرْ وَجِيدُهُ إِذَا الْأَوَّلُ ضُمَّ

- قرأ الحسن بإدغام المثلين من كلمتين كأبي عمرو لا يستثني شيئاً، كما نصَّ على ذلك في المفردة، وله الإشارة وعدمها.

- وقرأ المطوعي وابن محيصن من المفردة بإدغام المثلين من كلمتين أيضاً مع الإشارة وعدمها، كما نصَّ الأهوازي في مخطوطة ابن محيصن على الإشارة في حال الرفع والخفض موافقة لأبي عمرو.

- وقرأ ابن محيصن من المبهم بإدغام المثلين من كلمتين؛ بشرط: أن يكون الحرف الأول منهما مضموماً مثل ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾، ونص في المبهم على الإشارة إلى هذا الضم، قلت: الظاهر أن الإشارة هنا هي الإشمام، لأنه نصَّ على الإدغام، ومعلوم أن الروم هو في الحقيقة فكُّ للإدغام مع تضعيف الحركة في الحرف الأول، والإشمام يأتي في الكل بما فيها الباء والميم، كما هو ظاهر من المفردتين وكما ذكر عن الحذاق، وإن كان أشار إلى عدم تأتبه في المبهم والمستنير. ومحصلة ذلك كله هو: جواز الإشارة وعدمها إشماماً أو روماً، والإدغام المحض هو الأصل.

٣٠- وَالْبَا بِبَا شَفَا مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ فُرْ طَيِّبًا وَزِدْ حِمَا

٣١- يَحْزُنُكَ مَعَ تَاءِ الضَّمِيرِ مُسَجَلَا وَطِبْ بِمِثْلِي كَلِمَةً لَا تَأْتَلَا

(١) النسخ ج ١ ص (٢٨٣) ونقله عنه في الاتحاف ج ١ ص (١١٤).

- أدغم الشنوذى من المثليين من كلمتين، الباء في الباء مطلقاً مثل: ﴿الْكِتَابُ بِأَيْدِيهِمْ﴾، ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة، والمطوعي: ﴿مَنْسِكَاكُمْ﴾، ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾.

- وزاد الحسن على المدغمين، فأدغم لفظ: ﴿يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾ خاصة، وأدغم تاء الضمير في مثلها مطلقاً؛ سواءً كانت للمتكلم أو للمخاطب مثل: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُهُ﴾، ﴿كُنْتُ رَبُّهَا﴾، وعلى ذلك فموانع الإدغام عند الحسن مانعان فقط وهما: التنوين والتشديد.

- تنبيه: تاء الضمير المدغمة عنده هي المخففة، أما الثقيلة فلا شيء فيها مثل: ﴿كَدَّتْ تَرْكُنُ﴾ خلافاً لما ذكر في بعض المصادر.

- وأدغم المطوعي من المثليين ما كان في كلمة واحدة في جميع القرآن ما عدا التاء في التاء نحو: ﴿مَوْلَانَا﴾، وما لا تجيزه العربية مثل: ﴿قَصَصِهِمْ﴾، ﴿عَدَدَا﴾، ﴿شَطَطًا﴾، ﴿سَبَا﴾، إذ لو حصل الإدغام لتغير المعنى كما هو ظاهر. وأدغم نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾، ﴿وُجُوهُهُمْ﴾، ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾، ﴿أَتَجِدُلُونَنِي﴾، ﴿تَدْعُونَنَا﴾، ﴿بَيْنَنَا﴾، ﴿أَتَحَاوِنَنَا﴾، ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، ﴿الْقَصَصُ﴾. اهـ. بتصرف من الموارد.

قال صاحب الرياحين العطرة: لفظ ﴿قَصَصِهِمْ﴾ المقيد بالإضافة يفهم منه أن غير المضاف داخل في الحكم العام المعني بقول الناظم:

(وطب بمثلي كلمة)، نحو: ﴿قَصَصًا، الْقَصَصُ﴾. اهـ. بتصرف.

- قلت: ولا إدغام في نحو: ﴿حِجَجٍ﴾، ﴿الْمَمِّ﴾، ﴿جُدُدٍ﴾، ﴿الْضَّرَرِ﴾، ﴿بَشَرٍ﴾، ﴿ذُلًّا﴾، ﴿سُنَنٍ﴾، ﴿أُمَمٍ﴾، ﴿ظُلُلٍ﴾، ﴿إِلَهَةٍ﴾، ﴿قَدَدَا﴾، ﴿سُرُرٍ﴾،

﴿عَدَدًا﴾ وكذلك في ﴿وَجْهَهُ﴾ لثقله وهو في الوقف أثقل، أي: مع الإدغام، ومثله: ﴿وَجْهَهَا﴾، ولا إدغام في ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ لسكون ما قبل المدغم وليس من الحروف التي تمد؛ كما أن إدغام المطوعي من كلمتين في ﴿إِلَهَهُ، هَوْنَهُ﴾ يمنع إدغام ما قبله، وقد أطلقه الناظم في الموارد كالإفادة فيما ذكرنا وسواه مثل: ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾، ﴿وَجْهَهَا﴾ وإمام كالسبب لا يطلق حكمًا كهذا على عواهنه دون تقييد لما يجوز وما لا يجوز، فلما أطلقه صار بدهيًا أنه اعتمد على ما تقرر عند القراء من قواعد الإدغام، وإدغام نحو: ﴿بَيِّنَتَا﴾ لا يرد عليه إظهار نحو: ﴿وَجْهَهَا﴾ لأن الثقل حاصل بالساكن الصحيح قبل الإدغام وليس كذلك في اللين الذي يُمد للوقف والإدغام والهمز، فصار لفظ ﴿بَيِّنَتَا﴾ مثل: ﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾ إلا أنه يجري عليه جميع الأوجه بما فيها عدم المد مطلقًا خلافًا لمن اقتصر عليه. والله أعلم.

٣٢- وَأَتَحَاجُّونَا فَتَى طِبْ أَدْغَمَا وَفِي بَاعَيْنِنَا بِطُورٍ عَنْهُمَا

- أدغم ابن محيصن من المفردة ﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾ في البقرة، ﴿بَاعَيْنِنَا﴾ موضع الطور فقط، موافقًا بذلك المطوعي، وقد أعاد ذكر المطوعي لئلا يتوهم اختصاص ابن محيصن من المفردة بهما، وتقرأ في النظم بالإدغام.

٣٣- هَذَا وَوَالَى الْمَكِّ فِي قُرْبٍ عَلَى قَافٍ بِكَافٍ إِنَّ بِكَلِمَةٍ بِلا

٣٤- خُلْفٍ كَذَا أَخْرَجَ شَطَاءَهُ وَفِي مِيمٍ بِيَاءٍ مَعَ يُعَذِّبُ مَنْ شُفِي

٣٥- كَذَلِكَ فِي تَصْلِيَةِ الْمُطَوِّعِي كَذَا بِيَاقِي الْبَابِ فَاضِلٌ يَعِي

لَمَّا انتهى من الكلام عن المثليين من كلمة ومن كلمتين، شرع في الكلام على المتقاربين، ويدخل فيه المتجانسان من باب أولى^(١)، فقال: أن ابن محيصن تابع

(١) الأصل أن جميع الحروف متقاربة حتى لو اشترك بعضها في مخرج واحد، بدليل اختلاف الصوت. وهو مذهب المحققين.

صاحب الإدغام الكبير في إدغام القاف في الكاف من المتقاربين بشرط أن يكونا في كلمة واحدة، وذلك من الكتابين معاً نحو: ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾، ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ بلا خلاف. كذلك أدغم ابن محيصة الجيم في الشين من قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْرَهُ﴾ بلا خُلفٍ عنه من الكتابين.

وأدغم الشنبوذي الميم في الباء كأبي عمرو، ومعلوم أن ذلك يشترط فيه تحرُّك ما قبلها، وأنه في الحقيقة إخفاء؛ نحو: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ كما أنه أدغم الباء في الميم من قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾ حيث وقع.

- قلت: وسيأتي في سورة النساء مواضع من هذا الباب لابن محيصة، وكذلك في الأنعام له وللحسن.

- وأدغم المطوعي التاء في الجيم من قوله تعالى: ﴿وَنَصْلِيَّةً جَمِيعاً﴾ بالواقعة.
- وأدغم ابن محيصة من المفردة باب المتقاربين جميعه؛ إلا ما يأتي ذكره عما قريب.

٣٦- وَزِدْ وَعَظَّتْ مَعَ إِطْبَاقٍ مَتَى وَالضَّادُ فِي الطَّاءِ مَزُوفِي التَّافِئَتَيْنَا

- زاد ابن محيصة على أصحاب الإدغام؛ فأدغم ﴿أَوْعَظَّتْ﴾ بالشعراء، مع بقاء صفة الاستعلاء، وأدغم لفظ ﴿أَضْطَرَّ﴾ حيث وقع في القرآن؛ أي: أدغم الضاد في الطاء، وأدغم من المفردة فقط الضاد في التاء مثل ﴿أَفْضُتُمْ﴾ ونحوه، مع بقاء صفة الاستعلاء.

- قلت: أطلق الأهوازي إدغام ﴿أَضْطَرَّ﴾ عن ابن محيصة، إلا أن محقق المفردة خصه بالبزي فكتب: «برفع التون، وإدغام الضاد البزي». اهـ. بالمائدة. إلا

أن النص في المخطوطة لا يجعل البزي مختصاً بهذا الحكم هنا كما سنبينه عند الكلام عن ضم هاء الضمير في البيت الرابع والثلاثين بعد المئة من سورة البقرة، وسنذكره مفصلاً هناك، وأقول: إن محل هذا البيت هو باب الإدغام الصغير.

٣٧- وَابْنُ مُحَيْصِنٍ بِإِظْهَارِ تَلَا جَمِيعَ مَا فِيهِ اخْتِلَافُ ابْنِ الْعَلَا

أي: أظهر ابن محيصة جميع الكلمات التي اختلف فيها عن أبي عمرو، سواء كانت من المثليين أو المتقاربين مثل: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾، ونحو ذلك.

- قلت: وقد اعتمد الناظم في ذلك على ما في الشاطبية كما ذكرنا أثناء كلامنا عن مذهب اليزيدي، وبينها وبين المفردة والوجيز^(١) خلافاً في بعض المواضع، وسنوضح الكل مجملاً، ثم نفرقه في مواضعه، فالكلمات المختلفة فيها من الشاطبية هي: ﴿الزَّكَاةُ ثُمَّ﴾، ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾، ﴿وَمَاتِ ذَا﴾، ﴿فَتَاتِ ذَا﴾، ﴿يَبْتَغِ عَيْرَ﴾، ﴿يَكُ كَذِبًا﴾، ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿طَلَّقَكَ﴾، ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ﴿النُّورَةُ ثُمَّ﴾، ﴿جَنَّتِ شَيْبًا﴾ وقد نصّ الأهوازي في المفردة على إظهار نحو: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿زُحْزِحَ عَنْ﴾، ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، ﴿الْمَرْثَى سَيْلًا﴾، ﴿يَكُ كَذِبًا﴾، ﴿الْخُلْدُ جَزَاءُ﴾، ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾، ﴿فَتَاتِ ذَا﴾، ﴿الزَّكَاةُ ثُمَّ﴾ ويدخل فيه من قوله نحو: ﴿وَمَاتِ ذَا﴾، ﴿النُّورَةُ ثُمَّ﴾ ونص فيها على إدغام ﴿طَلَّقَكَ﴾، ﴿بُورِقَكُمْ﴾ خلافاً للوجيز فيهما، والكلمات التي أظهرها اليزيدي من الوجيز هي: ﴿زُحْزِحَ عَنْ﴾، ﴿العرش سَيْلًا﴾، ﴿لبعض شأنهم﴾، ﴿الخلد جزاء﴾، ﴿هو والذين﴾ ونحوه، ﴿طلقك﴾، ﴿يخل لكم﴾، ﴿فَاتِ ذَا﴾ ومثلها ﴿وَمَاتِ ذَا﴾، ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ وقد نصّ فيه على إدغام ﴿يَبْتَغِ عَيْرَ﴾ وعلى الخلف في ﴿مَالَ لُوطٍ﴾ إلا أنه قرأ بالإظهار عن اليزيدي،

(١) أوضحت فيما سبق سبب اعتماد اليزيدي على الوجيز في منهج الشرح.

وكذلك نص على إظهار تاء المخاطبة حيث كانت، ومنها هنا ﴿جِئْتِ شَيْئًا﴾، أما ﴿وَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾ وأختيها فقد بينا ما فيها لليزيدي في اختياره، وهي مدغمة للحسن كذلك لما نص عليه الأهوازي، وكذلك هي للمطوعي على ظاهر المبهج، أما ابن محيصن فلا إدغام له في الثلاثة، لأنه يظهر نحو: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ وهو يضم الهاء هنا، فلا فرق. عكس ذلك القياس تمامًا جاء في إدغام ﴿بُورِقَكُمْ﴾ لتحقيق شرط الإدغام، مع أن أبا عمرو يسكن الراء، فمن ردَّ إظهار الأول لزمه أن يردَّ إدغام الثاني ولا يحتاج بنص الأهوازي فيه، لأنه إنما نص عليه لتحقيق شرط الإدغام فيه، ومن أدغم ﴿وَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾ لابن محيصن لزمه أن يدغم ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ ولا يتأتى ذلك لأنه يظهره بلا خلاف.

وبناءً على ذلك: يكون ابن محيصن عند الأهوازي قد أظهر مما ذكر في الشاطبية عند المتولي: ﴿يَكْ كَاذِبًا﴾، ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿جِئْتِ شَيْئًا﴾، ﴿الزَّكَاةُ ثُمَّ﴾، ومثلها ﴿التَّوْرَةُ ثُمَّ﴾ كما سبق، ﴿فَاتَ ذَا﴾ ومثله ﴿وَعَاتِ ذَا﴾، ﴿وَلَتَأْتِ طَافِقَةٌ﴾ وزاد على ما ذكر فيها عددًا من المواضع قرأها بالإظهار؛ وهي: ﴿لبعض شأنهم﴾، ﴿زحزح عن﴾، ﴿العرش سبيلاً﴾، ﴿الخلد جزاء﴾، ﴿ءال لوط﴾، ﴿هو والذين﴾ ونحوه ولم يذكر موضعًا مما ذكر فيها لأنه بالإدغام عنده وهو ﴿الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ وسبق الكلام على ﴿وَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾، وقد نص في الوجيز كما أسلفنا على إدغام ﴿يَتَّبِعْ غَيْرَ﴾ وسبق نصه في المفردة على إدغام ﴿طلقكن﴾، ﴿بورقكم﴾ خلافًا للوجيز فيهما.

- وإدغام المطوعي للمثلين من كلمتين كأبي عمرو من المبهج في وجه إدغامه، سواء ما أدغمه بتمامه أو أحد الرواة عنه، ونفصل ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى.

بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ

٣٨- وَسَطُ لَهُمْ مَدًّا وَقَصْرُ الْمُنْفَصِلِ لِحَسَنِ وَابْنِ مُحَيْصِنٍ نُقِلَ

٣٩- ثُمَّ الْيَزِيدِيُّ بِخُلْفِهِ تَلَا وَالشَّنْبُوذِيُّ بِإِشْبَاعٍ كِلَا

بَيْنَ النَّاظِمِ مَذَاهِبُهُمْ فِي الْمَدِّ: الْمُنْفَصِلُ وَالْمُتَّصِلُ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الْبَيْتَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ مَدَّهُمْ مُتَوَسِّطٌ، إِلَّا مَا يَأْتِي مِنْ قَصْرِ الْمُنْفَصِلِ لِلْحَسَنِ وَابْنِ مُحَيْصِنٍ قَوْلًا وَاحِدًا، وَبِالْخُلْفِ فِيهِ لِلْيَزِيدِيِّ، وَإِشْبَاعُ الْمَدِّ لِلشَّنْبُوذِيِّ، فَيَتَّبَعِي تَوَسُّطَهُمَا لِلْمَطْوَعِيِّ، فَيَتَّخِذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَسْنَ وَابْنَ مُحَيْصِنٍ بِتَوَسُّطِ الْمُتَّصِلِ وَقَصْرِ الْمُنْفَصِلِ، وَالْيَزِيدِيُّ بِتَوَسُّطِ الْمُتَّصِلِ، وَلَهُ وَجْهَانِ فِي الْمُنْفَصِلِ قَصْرٌ وَتَوَسُّطٌ، وَالشَّنْبُوذِيُّ بِإِشْبَاعِهِمَا، وَالْمَطْوَعِيُّ بِتَوَسُّطِهِمَا.

- قُلْتُ: الْقَصْرُ لِلْحَسَنِ وَابْنِ مُحَيْصِنٍ مِمَّا وَافَقَا فِيهِ الدَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنَ الْوَجِيزِ لِلْأَهْوَازِيِّ؛ وَإِنْ كَانَ حَكِيًّا أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى بَعْضِ شُيُوخِهِ بِالتَّوَسُّطِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، فَإِنْ طَرِيقُ الْكِتَابِ هُوَ الْقَصْرُ كَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا، وَخَاصَّةً أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَ لِأَبِي عَمْرٍو (بِالْهَمْزِ وَالْإِظْهَارِ - وَبِالْإِدْغَامِ وَتَرْكِ الْهَمْزِ - وَبِتَرْكِ الْهَمْزِ مَعَ الْإِظْهَارِ)، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِ الْمَدِّ، وَإِلَّا لَفَرَّعَهُ عَلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ.

فَإِهْمَالُ ذِكْرِ الْحَسَنِ وَابْنِ مُحَيْصِنٍ فِي الْمَفْرَدَتَيْنِ فِيمَا يَخْصُ هَذَا الْبَابَ لَا يَعْنِي إِلَّا الْقَصْرَ.

وَالْيَزِيدِيُّ فِي الْمُسْتَنِيرِ: الْقَصْرُ فَقَطْ، وَلَهُ إِدْبَالٌ مَعَ الْإِدْغَامِ، وَتَحْقِيقٌ مَعَ

الإظهار ويظهر منه وجه بالإظهار مع الإبدال لما ذكره في أسانيد القراءة. وقال ابن الجزري عن هذا الوجه: «وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين عن أبي عمرو بكماله»^(١). اهـ. أما المبهج فله منه وجهان في كل من المنفصل والكبير والهمز، فالقصر يأتي على الإدغام والإبدال، والتوسط يأتي على الإظهار والتحقيق.

- قلت: قال السبط في مبهجه في باب الأسانيد: «وقرأ اليزيدي على أبي عمرو بالهمز وتركه مع الإظهار، وترك الهمز مع الإدغام». اهـ. وقال في باب الهمز: «وقرأت على شيخنا الشريف بالتخفيف والتحقيق عن جميع أصحاب أبي عمرو مع الإدغام والإظهار». اهـ. وبعده أوضح مذهب السوسي عن اليزيدي، والشاهد أنهم فرعوا التخفيف والتحقيق في كلامه الأخير على الإدغام والإظهار فهما وجهان فقط.

- قلت: قد صرح في كلامه السابق بترك الهمز مع الإظهار، ونفس كلامه الأخير لا يعين إلا الإدغام مع التخفيف (بحسب قواعد إدغام أبي عمرو) ولا يمنع التخفيف على الإظهار، ولذا يظهر من المبهج تخفيف الهمز مع الإظهار في وجهي المنفصل، ويحتج بنفس كلام ابن الجزري السابق، ولا يخفى رد الإشباع في المتصل إلى مرتبة التوسط من المبهج والمستنير لابن محيصة واليزيدي والمطوعي، والتوسط هو مذهب المفردتين، أما الشنبوذي فبالإشباع فقط في المدين.

- تنبيه: حرفا اللين قبل الساكن الموقوف عليه نحو: ﴿خوف﴾، ﴿خير﴾ وكذلك قبل الإدغام نحو: ﴿اليل رءا﴾، ﴿الموت توفته﴾ يجوز فيه لهم ما لسائر القراء من أوجه العارض أو عدم المد أصلاً كالواو والياء في ﴿يومهم﴾، ﴿بينهم﴾ خلافاً لمن اقتصر على الوجه الأخير لهم، وإن كان هو الأصل.

(١) من الشرح ١ ص (٢٧٦).

بَابُ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ

٤٠- سَوَى ءَالِهَتُنَا حَقَّقْ حِمَا وَفِي جَمِيعِ الْبَابِ قَصْرُهُ سَمَا

قرأ الحسن بالتحقيق مع عدم الإدخال في باب الهمزتين من كلمة.
وذكر الناظم أن الحسن يستثني من ذلك لفظ ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ بالزخرف؛ فإنه يسهل همزتها الثانية بلا فصل.

- قلت: لم يذكر ذلك في المفردة عن الحسن لا في باب الهمزتين، ولا في سورتها، وإنما ذكرها الناظم تبعاً للمصطلح والإيضاح والإفادة والإتحاف، وهي كذلك في البستان، أما ابن الجزري فهي عنده بالتحقيق كما في المفردة، حيث نص الأهوازي على التحقيق في الباب، إلا مواضع خرجت عن هذه القاعدة وستأتي، وقد عدّها الأهوازي ست كلمات، وذكر أربعاً في باب الهمزتين، وفي أثناء السور ذكرها جميعاً وهي في سبعة مواضع، كما سيأتي. فيظهر أن ما ذكره في الباب مجرد سهو. ﴿أَنْ يُؤَفَّقَ﴾ بآل عمران ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بالأحقاف، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾، ﴿إِنْ لَكُمْ فِيهِ لَمَآءٌ﴾، ﴿إِذَا تَتْلَى﴾ بالقلم، ﴿أَنْ جَاءَهُ الْغَمَى﴾ بعبس، ﴿إِذَا يُتْلَى﴾ بالمطففين. قرأهن بالاستفهام بهمزة واحدة ممدودة، وهي في كلام الأهوازي تعني التسهيل مع الإدخال، ونذكره في آل عمران إن شاء الله.

أما سائر الباب فنأخذ له بالتحقيق فيه بدون إدخال؛ خلافاً لما ذكره الناظم في ﴿ءَالِهَتُنَا﴾، وموافقةً لمذهب المفردة وابن الجزري.

٤١- وَقَبْلَ ضَمٍّ لِلْيَرِيدِ اقْصُرْ وَلَا إِيْدَالَ فِي تَبَارَكَ الْمُلْكِ مَلَا

- قرأ اليزيدي بعدم الإدخال قبل الهمزة المضمومة، وموضعها معلومة:
﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾، ﴿أَنْزَلَ﴾، ﴿أَلْقَى﴾، وهو على أصله في سائر الباب.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿وَالْيَهُ النُّشُورُ * أَمِنْتُمْ﴾ بتسهيل الثانية حال الوصل والابتداء، وليس له إبدال في الوصل على قول الناظم وسيأتي ذكرها في الأعراف؛ حيث ذكر في المبهج الإبدال في الأعراف والملك لابن شنبوذ عنه حال الوصل، وسيأتي ذكر كلمات من هذا الباب، خالف فيها بعضهم أصله.

ولو ضمَّها الناظم إلى ما هنا لكان أولى، وهي:

﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ معاً لابن محيصن بهمزة واحدة على الخبر.

﴿أَنْجَمِي﴾ فصلت، للحسن بهمزة واحدة كذلك.

﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ لابن محيصن حيث زاد على أصله أَوْجُهَاً.

﴿أَدْرَكَ﴾ بالنمل لابن محيصن بمد الهمز وسكون الدال.

﴿أَعْدَا﴾ بـ(ق) للأعمش بالإخبار.

وكذلك سكت الناظم عن ﴿أَمِنْتُمْ﴾ بالأعراف وطه والشعراء، وأُخِّرَ ذكرها إلى سورة الأعراف، وهي لابن محيصن. وقد علم عدم الإدخال لابن محيصن من ترك ذكره في المتن موافقةً لأصله، وقد نصَّ على ذلك في المبهج والمفردة، إلا أن الأخير ترك ذكر المضمومة لموافقة ابن محيصن لمذهب أبي عمرو في الوجيز في عدم الإدخال قبلها.

- تنبيه: في الإفادة ذكر أن باب ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ يُقرأ بالإبدال.

- قلت: الوجهان سائغان لجميع القراء، ويراجع في ذلك النشر^(١)، ويلاحظ

ما في مفردة الأهوازي عن ابن محيص في ﴿ءَالْن﴾ قال: «بغير همز». اهـ. فله النقل فقط من المفردة، وفُهم الموضعان في كلام الأهوازي من الوجيز، ولم أقف في المبهج على هذا الباب إلا من نقل ورش وحتى لما تعرض لقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ السِّحْرُ﴾ لم يذكر إلا الاستفهام كأنه اعتمد على ما اشتهر في هذا الباب من الإبدال والتسهيل للكل، وكذلك فعل الأهوازي في الوجيز، وقوله في: ﴿يُوسُفُ السِّحْرُ﴾ بمد الهمز لأبي عمرو ويحتمل الوجهين على ما اشتهر في هذا الباب. وانظر باب الهمزتين في الوجيز لتقف على معنى (مد الهمز) عند الأهوازي.

- وقرأ ابن محيصن واليزيدي لفظ ﴿أَيَمَّةَ﴾ بتسهيل الثانية بين بين كأصلهما بلا فصل، وغيرهما بالتحقيق، ولا إبدال فيها من هذه الطرق.



بَابُ الهمزتين من كلمتين

- ٤٢- أَسْقَطَ فَتَى حَالَ اتَّفَاقٍ وَجَلَا فَتَحًا وَأُولَى الْكُسْرِ عَنْهُ سَهْلًا
 ٤٣- لَكِنَّهُ بِالشُّوْءِ إِلَّا مَا رَحِمَ لَهُ بِإِدْغَامٍ، وَتَسْهِيلٍ وَبِسَمٍ
 ٤٤- لَهُ بِأُخْرَى الضَّمِّ ثُمَّ لِلْحَسَنِ حَالَ اتَّفَاقٍ وَاخْتِلَافٍ حَقَّقَنُ

- قرأ ابن محيصة من المفردة بإسقاط إحدى الهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما فتحًا أو كسرًا أو ضمًّا، ووافق من المبهج على إسقاط إحدى المفتوحتين فقط. ثم أكمل مذهب المبهج فقال: أنه يسهل أولى المكسورتين، ما عدا ﴿يَالشُّوْءِ إِلَّا﴾ فإنه أدغمها. إلا أننا نأخذ له بالتسهيل أيضًا من المبهج، وذلك أن السبط ذكره في باب الهمزتين مع من سهل الهمزة الأولى، وفي سورة (يوسف) ذكر له وجه الإدغام.

وقرأ ابن محيصة من المبهج أيضًا بتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين.
 وقرأ الحسن بتحقيق الهمزتين من كلمتين مطلقًا، سواءً اتفقتا أو كانتا مختلفتين.

- تنبيه: في المبهج والمستنير بخصوص الهمزتين المختلفتين ذكر التسهيل فقط في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾ وهو واضح في نص المستنير، والمفهوم من كلام السبط عن كلمة (تليين) أنه يقصد بها بين بين فانظره في موضعه، وعند الأهوازي لابن

محيصن يظهر له الوجهان لأنه ذكر التليين فقط في الوجيز^(١) وعزا التفصيل إلى كتابيه (الإيضاح والاتضاح).



(١) ارجع إلى الباب في الكتب المذكورة، وإلى النشر فيما نقل عنهم.

بَابُ الهمزِ المُفْرَدِ

٤٥- سُوْلَكَ أَبْدَلُ شِمٍ وَكَالْأَرْضِ مَضَى وَأَنْبِئَهُمْ وَنَبِّئُهُمْ حَيًّا

٤٦- ائْتِيَا وَاكْسِرْ وَهَاتُمَا أَنْتُمْ بِتَسْهِيلٍ لَهُ وَقُلْ لِّئَلَّا أَعْمَشُ أَبْدَلَهُ

- قرأ الشنودزي: ﴿سُوْلَكَ﴾ بالإبدال في الحالين. وأبدل ابن محيصن ما كان من كلمتين في جميع القرآن كما مثل في البيت: ﴿الذي أوْتَمَنَ﴾، ﴿الهدى ائْتَنَّا﴾، ﴿يُصْلِحْ ائْتَنَّا﴾، ﴿يقول ائْذَنْ لِي﴾، ﴿لِقَاءَنَا ائْتِ﴾، ﴿فرعون ائْتُونِي﴾، ﴿الملك ائْتُونِي﴾، ﴿قال ائْتُونِي﴾، ﴿قالوا ائْتُوا﴾، ﴿قالوا ائْتَنَّا﴾، ﴿وللأرض ائْتِيَا﴾، ﴿ثم ائْتُوا﴾، ﴿في السموات ائْتُونِي﴾. اهـ. من الموارد، وحقق بقية السواكن كأصله.

- وذكر الناظم أن الحسن أبدل ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ و﴿نَبِّئُهُمْ﴾ معاً مع كسر الهاء.

- قلت: هذا ما اختاره شيخنا المتولي - رحمه الله - تبعاً للبلستان والإفادة والنهاية والإزميري والقباقبي والبناء، وهو القياس إذا ترك الهمز كما في المحتسب، إلا أن عبارة المفردة ليس فيها ما يدل على الإبدال، وكذلك في المصطلح وهي: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ بغير همز، مكسورة الهاء والميم جميعاً وكذلك ﴿نَبِّئُهُمْ﴾ حيث كان. اهـ. وعلى ذلك فقراءة الحسن إنما هي بحذف الهمزة فقط دون إبدالها، مع كسر الهاء، وصلة الميم بياء لفظية على أصله، وكذلك ذكرها عنه بغير همز ابن خالويه في المختصر، وبعدها نص على من قرأ بغير همز مع الياء، ونخلص من هذا إلى: أن قراءة الحسن بحذف الهمز بلاء فتصير ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ بعد الموحدة هاء مكسورة، وهو في الميم على قاعدته كما ذكرنا.

- وقرأ الحسن ﴿هَآأَنَتُمْ﴾ حيث وقع بالتسهيل بين بين كأصله، وهو في المنفصل بالقصر على مذهبه، وقرأ الأعمش بالإبدال في لفظ ﴿لَآلَا﴾ حيث جاء.
- تنبيه: في الإفادة قال: إن الذي أبدل هو المطوعي، وليس كذلك. وارجع إلى المبهج والمصطلح وغيرهما.

٤٧- وَاللَّاءُ سَهْلٌ مِزْ وَبَالِيَا أَهْمَزُ حِمَا وَعَنْهُ بَاقِي الْبَابِ هَمْزُهُ نَمَا

قرأ ابن محيصة لفظ: ﴿الَّى﴾ حيث وقع بالتسهيل بين بين مع المد والقصر بلا ياء في الحالين، وكذلك هي لليزيدي كما في المبهج والمستنير، وقرأها الحسن بالهمز وإثبات الياء كحفص أينما جاءت، كما قرأ الحسن بالتحقيق في بقية باب الهمز المفرد.

- قلت: نص عليه الأهوازي في فاتحة كتابه عند ذكر المقارنة مع أبي عمرو من رواية الدوري عن اليزيدي عنه قال: «إذا همز وأظهر المتحركات». اهـ. إلا أنه بعد ذلك نص على ما أدغمه من باب المثليين.

٤٨- وَقَدْ رَوَى يَحْيَى جَمِيعَ الْبَابِ مِثْلَ أَبِي عَمْرٍو بِلَا اِزْتِيَابِ

قرأ اليزيدي جميع هذا الباب كأبي عمرو، فله فيه التحقيق والإبدال، ولا يخفى تفريعهما على الإظهار والإدغام الكبير، فالوجهان في المبهج، الهمز مع المد والإظهار، والقصر معه إبدال وإدغام، والوجهان في المستنير أيضًا، وفيه قصر فقط، وهما مفرعان على الإظهار والإدغام، كما يظهر منهما إظهار مع الإبدال وسبق ذكره. وهناك كلمات من هذا الباب خالف فيها بعض القراء أصولهم، وسيدكرها الناظم فيما بعد؛ مثل: ﴿إِسْرَءِيلَ﴾، ﴿مَذْعُومًا﴾، ﴿ءَابَاءِي إِبْرَاهِيمَ﴾ للمطوعي.

﴿هَآأَنَتُمْ﴾ لابن محيصة من المفردة.

﴿وكائِن﴾ للحسن وابن محيصن.

﴿يُؤَلَّفُ﴾ للشنبوذي.

هذا؛ وبعض المصادر ذكرت إبدال باب (رُءيا) مع الإدغام عن الأعمش، ولكن النص في المبهم عنه بتمامه أنه مع من حقق الهمز، مع مراعاة مذهبه في الوقف كما سيأتي^(١).

* * *

(١) وانظر البستان ص (٢٣٥) وقد اختلط الأمر على محققه في مواضع عديدة.

بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وَالسَّكْتِ

٤٩- وَنَقُلْ ءَآلَانَ وَقَدِرْدًا فُهُمْ وَاقرأُ بِتَرْكِ السَّكْتِ بِاتِّفَاقِهِمْ

- قرأ ابن محيصة من المفردة بالنقل في ﴿ءَالْنَ﴾ الاستفهامية موضعي (يونس) كما قيدها في النظم، وهو على أصله فيها من المبهج.

وهو مشكل بالمقارنة مع الخلاف الآتي في سورة يوسف في ﴿مِنْ رَّوْحِ اللَّهِ﴾؛ حيث لم يعين الموضعين في المفردة، وهناك انصرف كلامه إلى الموضع الأول عند الأكثرين، وهنا شمل الخلاف موضعي ﴿ءَالْنَ﴾ بيونس؛ مع أنه لم يعين ذلك في المفردة، والظاهر أنهم عمموا في الموضعين لأنه من قبيل الأصول المطردة، والله أعلم. وقد يكون الأهوازي قد ترك التعيين اعتماداً على الوجيز كما سبق.

- وكذلك قرأ ابن محيصة من المفردة بالنقل في لفظ ﴿رِدَّءًا﴾ كنافع. وسكت الناظم عن مذهب المبهج، وله فيه خلف، وجه كالمفردة ووجه كأصله. وفي الإفادة ذكر النقل فقط، وفي شرحها ذكره مع خلف المبهج كالمصطلح وغيره.

- وقرأ الجميع بترك السكت على الساكن قبل الهمز، وكانت الإشارة بذلك إلى الأعمش كافية. وقد ذكر المزاحي السكت على غير المد للمطوعي بخلف عنه، ولكن صاحب المبهج ذكر اسم المطوعي في معرض كلامه عن سكت المد وعدمه عن حمزة، وفي الإيضاح ذكر المطوعي في معرض كلامه عن سكت إدريس عن خلف العاشر، وانظر المبهج والإيضاح، فليس لهم إلا ترك السكت.

بَابُ وَقْفِ الْأَعْمَشِ عَلَى الْهَمْزِ

٥٠- قِفْ عَنْهُ بِالتَّحْقِيقِ أَوْ كَحَمْزَةٍ وَالْخُلْفُ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا أُثْبِتَ

- قرأ الأعمش بتغيير الهمز وقفًا كمذهب حمزة في الشاطبية بخلف عنه؛ فله التحقيق أيضًا في الوقف، وعنه مذهب ثالث وهو تغيير الهمز الأول أيضًا، وهو المنفصل عن مدّ أو عن محرّكٍ مثل: ﴿قَالُوا أَمَنَّا﴾، ﴿وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

- قال السيد هاشم في ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ بالمائدة أن الأعمش يقف بالتحقيق وبين بين^(١). اهـ.

- قلت: وهو مذهب المبهج وفيه جرى على القياس وقفًا في نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ أي: بين بين، وفي نحو: ﴿الْمَلُؤَا﴾، ﴿يَعْبُؤَا﴾ بين بين مع الروم، وكذلك في ﴿نَبَأٍ﴾، ﴿سَبَأٍ﴾ أما في ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ﴾، ﴿وَسَاءَ﴾ بالحذف ويقف بألف مقصورة، وكذلك في المرفوع والمجرور منه، ويزيد له فيهما بين بين مع المد والقصر ولا يكون إلا مع الروم، ويقف بالحذف في نحو: ﴿سَيِّءٍ﴾، ﴿جَائِيٍّ﴾، ﴿دَفِئٍ﴾، ﴿الْخَبِئِ﴾ ويشير فيما تجوز فيه الإشارة، ويقف على ﴿هَزْؤًا﴾، ﴿كَفْرًا﴾ بالإبدال فقط.



(١) بتصرف من شرح الإفادة، ورقة (١٢).

بَابُ الإِظْهَارِ وَالِإِدْغَامِ

ذكر ذال: (إذ)

٥١- إِذْ أَدْعَمَ الْمَكِّيَّ وَغَيْرَ الْجِيمِ حَلَّ صَفِيرُهَا فَقَطُّ أَتَى وَالْجِيمُ طَلَّ
- أدغم ابن محيصن ذال (إذ) في جميع حروفها التي ذكرها الشاطبي - رحمه
الله تعالى - في قوله:

(نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالَ دَلُّهَا..... سَمِيَّ جَمَالٍ...)

- وأدغمها الحسن في جميع الحروف عدا الجيم، فإنه أظهرها عندها.
وأدغمها الأعمش في حروف الصفير الثلاثة.
زاد المطووعي عنه فأدغمها في الجيم أيضًا.

* * *

ذكر دال (قد)، وتاء التأنيث، ولام (هل وبل)

٥٢- لِلْكُلِّ قَدْ وَالتَّاءِ أَدْغَمًا وَهَلْ وَبَلْ مَضَى لَكِنْ بِنُونٍ هَلْ جَعَلَ
- قرأ الأئمة الأربعة بإدغام دال (قد) في حروفها الثمانية المذكورة في قول
الشاطبي:

(وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلًا صَفَا ظَلَّ زَرْنَبٌ جَلَّتْهُ صَبَاهُ شَائِقًا...)

وكذلك أدغموا تاء التأنيث في حروفها:

قال الشاطبي: (وَأَبَدْتُ سَنَا تَغْرِي صَفَتْ زُرْقُ ظَلَمِهِ جَمَعْنَ...)

أما لام (هل وبل)؛ فقد قال الناظم أن ابن محيصن أدغمها من الكتابين في جميع حروفها؛ إلا (هل) عند النون، فإنه أدغمها من المبهج، وأظهرها من المفردة.

قال الشاطبي رحمه الله:

(أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي ثَنَا ظَعْنٍ زَيْنَبٍ سَمِيرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرٌّ...)

- قلت: هذا ما يؤخذ من النظم، وكذلك هو في الإيضاح والإتحاف كالمصطلح، إلا أن صاحب المفردة ذكر إدغام هذه اللام (هل وبل) في (التاء والتاء والسين)، وكذلك ذكر ابن الجندي في البستان وصاحب الإفادة، إلا أن في كلام ابن الجندي ما يدل على وجود سقط، فقد ذكر ابن محيصن بالإدغام في الجميع دون تعيين كتاب، ثم خصص له التاء والتاء والسين، مما يدل على وجود سقط للمفردة هنا وللمبهج أولاً، أما من المبهج فإنها مدغمة في جميع الحروف بلا استثناء. ومن ذلك نستخلص: أن ابن محيصن يدغم لام (هل وبل) في الحروف الثمانية من المبهج.

أما من المفردة فيدغم في ثلاثة فقط وهي: (التاء والتاء والسين)، ومعلوم أن لام (بل) اختصت بخمسة أحرف وهي: (ز س ض ط ظ)، واختصت لام (هل) بحرف التاء، واشتركتا في التاء والنون. وذلك بخلاف المتفق عليه وهو اللام والراء، عند (بل) واللام فقط عند (هل).

٥٣- بَلْ تُؤْثِرُونَ حُزْوَ طِبٌ فِي الطَّا فَقَطُ وَالْبَابُ بِالْإِظْهَارِ شِمٌ بِلا شَطَطُ

- قرأ الحسن بالإدغام في ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ بالأعلى فقط - لأنه يقرأ بالتاء -
وهو على أصله في بقية الباب، أعني أنه أدغم ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ و﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ
بَاقِيَةٍ﴾ كأبي عمرو، أما (بل) فلم يدغم إلا هذا الموضع.
- وأدغم المطوعي لام (بل) في الطاء فقط؛ وهو قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾
بالنساء.

- وأظهر الشنبوذي لام (هل وبل) عند الحروف الثمانية.



بَابُ حُرُوفٍ قَرَّبَتْ مَحَارِجَهَا، مَعَ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

٥٤- بِالْجَزْمِ يَلْهَثُ مَنْ يُرْذُ أَوْرَثُتُمْو لَيْثَتْ وَاتَّخَذَتْ صَادًا أَذْغَمُوا

٥٥- لَهُمْ وَفِي نَبَذَتْهَا مَعَ عُذْتُ فَنَ وَالرَّاءُ بِلَامٍ مَعَهُ يَحْيَى لَا الْحَسَنَ

- قرأ الجميع بإدغام باء الجزم في الفاء مثل ﴿أَوْغَلِبْ فَسَوْفَ﴾ بالنساء، كما أدغموا ﴿يلهث ذلك﴾ بالأعراف، ﴿يُرْدَثَوَابَ﴾ موضعي آل عمران، ﴿أَوْرَثُتُمْوَهَا﴾ بالأعراف والزخرف ﴿لَيْثَتْ﴾ وبابه حيث وقع ﴿اتَّخَذَتْ﴾ وبابه حيث كان ﴿كَمِهْيَعَصَ﴾ فاتحة مريم (الدال في الذال). ولو أشار في ذلك كله إلى المكي، وفي الأولى له وللأعمش؛ لوافق القاعدة التي ذكرها أول النظم.

- أدغم ابن محيصة من المفردة ﴿فَنَبَذَتْهَا﴾ بظه، ﴿عُذْتُ﴾ بغافر والدخان، (راء الجزم في اللام) حيث وقعت قولاً واحداً. وافقه على إدغام راء الجزم قولاً واحداً اليزيدي، وأظهرها الحسن، كما جاء النص بالإدغام قولاً واحداً عن اليزيدي في المبهم والمستنير، وكذلك النص في المفردة عن الحسن بالإظهار. ونص الداني في التيسير بعدما ذكر الخلف عن أهل العراق قال: «وحدثنا محمد بن أحمد بن علي قال: حدثنا ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي عن أبي عمرو بالإدغام، ولم يذكر خلافاً ولا اختياراً». اهـ. أما بالنسبة لابن محيصة من المفردة فقد وافق أبا عمرو على إدغامها من الوجيز قولاً واحداً.

٥٦- وَارْكَبْ سَوَىٰ قَتَىٰ وَيَاسِينَ أُثِرْ مَدًّا وَفِي ثُونٍ شِفَاهًا فَاعْتَبِرْ

قال الناظم أنهم اتفقوا على إدغام ﴿أَرْكَبْ مَعَنَا﴾، إلا ابن محيصن من المفردة فإنه أظهره منها.

- قلت: لم يذكر صاحب المفردة عن ابن محيصن في هذا الموضع أنه بالإظهار لا في باب الإدغام ولا في سورة هود، بل نبه على أن ابن محيصن أدغم السواكن كأبي عمرو وسواء، ولم يستثنها، وإنما ذكرها المتولي كذلك تبعاً للإفادة والمصطلح، إلا أن الأخير أطلق عنه الخلاف، مع أن صاحب البستان لم يذكر عن ابن محيصن فيها إلا الإدغام، ولذلك نأخذ له من المفردة بالإدغام فقط، أما من المبهج فله وجهان: إظهار وإدغام، لأنه في باب الإدغام ذكره بالإظهار ضمن الباقيين، وعكس في سورة هود، وكذلك نأخذ للأعمش بالوجهين، فيتحصل من ذلك: أن الأربعة أدغموا ﴿أَرْكَبْ مَعَنَا﴾، وللأعمش وابن محيصن من المبهج وجه آخر بالإظهار.

- أدغم الأعمش وابن محيصن ﴿يَسْ﴾ و﴿قَرَأَ﴾.

- وأدغم الشنبوذي، وابن محيصن من المفردة ﴿تَ﴾ و﴿قَلَمَ﴾.

- قلت: أخذنا مذهب الأعمش في الموضعين من ذكره في السورتين، لأن السبب لم يذكره في باب الإدغام، وخاصة أنه قال هناك: «وما لم أذكره؛ فسأذكره إن شاء الله بعد». اهـ.

كما قال الأهوازي عند موضع ﴿يَسْ﴾ و﴿قَرَأَ﴾: «بغير غنة وكذلك في القلم». اهـ. ثم قال عند موضع القلم: ﴿تَ﴾ و﴿قَلَمَ﴾ بغنة. اهـ.

- قلت: ولم يذكر له أحد عدم الغنة فيما توفر لدي من مصادر، إلا ما حكاه محقق المفردة عن بعض كتب التفسير وهي غير معتمدة في نقل القراءة على سبيل

الرواية، وحيث وجد هذا الاضطراب في كلام الأهوازي؛ فيقول: بغير غنة، ثم يعود فيقول: بغنة، فإننا نأخذ لابن محيصن بالغنة، وخاصة أنه نص عليها في الوجيز لأصحاب الإدغام عند موضع ﴿يَسْ﴾، أما عند موضع القلم فقد أطلق الإدغام دون أن يذكر شيئاً عن الغنة، مما يدل على أنه اعتمد على ما ذكره عند موضع ﴿يَسْ﴾، كما أن جميع من ذكر هذا الإدغام له من كتب الرواية لم يذكر له عدم الغنة.

وبعد هذا التحقيق وجدت في المفردة المخطوطة موضع (يس) وموضع (القلم) منصوفاً فيهما على الغنة، فزال الإشكال.

كما أننا نأخذ لابن محيصن من المبهج في ﴿تَّ وَالْقَلِيرُ﴾ بوجهين: إدغام بغنة، كمذهب المفردة، وإظهار كأصله، وذلك أن السبط ذكره فيهما بالإدغام في الباب أي: مع ﴿يَسْ﴾ وَالْقَرَّانِ، ثم ذكره بالإدغام في سورة (يس) وذكره مع المظهرين في سورة القلم ضمن أهل الحجاز. فيتحصّل له إدغام فقط في (يس)، والوجهان في ﴿تَّ وَالْقَلِيرُ﴾ من المبهج، وإدغام فقط من المفردة فيهما.

٥٧- طَسَ مِيمٍ شِمٍّ وَغُنَّةٌ سَقَطَ فِي وَيٍ لَدَى مُطَوِّعِيهِمْ فَقَطَ

- قرأ الشنبوذي: ﴿طَسَمَ﴾ في الموضعين بإدغام النون في الميم كحفص.

- قلت: ترك ذكر المطوعي يفيد أنه كأصله بإظهار النون عند الميم، لكن ما في المبهج يدل على أن له وجهين، حيث ذكره ص (٢٥٨) بالإدغام ضمن الباقيين^(١)، وفي سورة الشعراء ذكره بالإظهار مع حمزة، فأخذنا له بالوجهين وخاصة أن السبط قال: «وإن شدَّ شيءٌ مما لم أذكره؛ ذكرته في مكانه إذا صرت إليه إن شاء الله وحده^(٢)». اهـ.

(١) المبهج ص (٢٥٨).

(٢) ص (٢٥٩).

- وقرأ المطوعي بترك الغنة في النون والتنوين عند ملاقاتهما للواو والياء كخلف عن حمزة، وقرأ غيره بإبقاء الغنة.

٥٨- وَأَظْهَرَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ فَتَى وَأَدْغَمَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ

٥٩- أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى مِيهَ سِنِينَ مَعَ يَوْمَيْدٍ ثَمَانِيَهَ

٦٠- كَذَلِكَ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً وَفِي تَجَاجًا أَيْضًا لَا بَغْنَةَ قُفِي

- ذكر الناظم أن ابن محيصن من المفردة أظهر التنوين قبل الراء من قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ﴾.

- قلت: لم يذكر ذلك صاحب المفردة، وإنما ذكر صاحب المبهج أن ابن محيصن أدغم غنة التنوين عند الراء، ولم أتبين مقصده، فهل المقصود إظهار الغنة؟ لأنه لا معنى لذكر هذا الوجه إن كان يدغم بلا غنة، ومع ذلك فقد قال السبط: «وهذا عندي متروك». اهـ. وكذلك قال عن إدغام التنوين في الثاء من ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ وأقول: قد روي عن ابن محيصن إدغام الثاء في الثاء من قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ﴾ فيصير المد قبله من باب اللزوم (ثلث رابعهم) ولكنه ليس من المفردة ولا من المبهج، وقد يكون في عبارة المبهج خطأ من الكاتب، ونقله النساخ على ما هو عليه، حين قال: «بإدغام غنة التنوين عند الراء»، ويكون صوابها كما ذكر المتولي: (إظهار التنوين) أو (إظهار الغنة) إلا أن المتولي ينسبه إلى المفردة، وعلى كل حال فإن ابن محيصن يقرأها كحفص^(١).

- قرأ ابن محيصن من المفردة بإدغام النون الساكنة والتنوين في الثاء والسين بلا غنة، وعدها الناظم ست مواضع كما في النظم ﴿خَمْسَةً سَادِسُهُمْ﴾، ﴿ثَلَاثَةً

(١) ويراجع في ذلك: مختصر ابن خالويه والمحتسب والعكبري والمبهج والمفردة وحاشية النهاية.

مِائَةِ سِنِينَ ﴿﴾ بالكهف، ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ بالواقعة، ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾ بالحاقة، ﴿أَنْ سَيَكُونُ﴾ بالمزمل، ﴿مَاءً ثَجَاجًا﴾ بالنبا.

- قلت: أطلق صاحب المفردة هذا الإدغام في جميع القرآن، ولم يحدّد مواضع مخصوصة، وكذلك في المصطلح وغيره، وهو ما نأخذ به، فيدخل فيه نحو: ﴿مِنْ سَبِيلٍ﴾، ﴿يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ وما شابه ذلك.

- تنبيه: في الإقناع خصص هذا الحكم بموضعين فقط: ﴿خَمْسَةَ سَادَسِهِمْ﴾، ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾. على ما رأيته في الجزء المطبوع منه، والمعتمد هو ما في المفردة، كما أن الكوبريلي لم يذكر ذلك في الإفادة، ويئنه المغربي في شرحها.



بَابُ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ

٦١- بَوَارٍ قَهَّارٍ لِلْأَعْمَشِ افْتَحَنَ وَعَنْهُ آتِيكَ ضِعَافًا أَضْجَعَنَ

٦٢- أَجَاءَهَا لَهُ أَضَاءٌ طَبَّ كَذَا ضَارِبِينَ مَعَ تُونٍ نَأَى افْتَحَهَا شَذَا

- قرأ الأعمش بالفتح في ﴿الْبَوَارِ﴾ و﴿الْقَهَّارِ﴾ المجرور.

وقرأ بالإمالة الكبرى في ﴿آئِيكَ﴾ موضعي النمل.

وكذلك ﴿ضِعَافًا﴾ بالنساء قولاً واحداً، ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ بمريم.

- وقرأ المطوعي عنه بإمالة ﴿أَضَاءَ لَهُمْ﴾، ﴿بِضَارِبِينَ﴾ كلاهما بالبقرة. وقرأ

في البيت بتخفيف الراء للوزن.

- قلت: وسيأتي له موضع بسورة محمد عليه الصلاة والسلام يختص به.

- وكذلك أمال المطوعي النون والهمزة من لفظ ﴿نَأَى﴾ في الموضعين.

- وفتحهما الشنبوذي في الموضعين كذلك، كما جاء بذلك النص عنهما في

المبهج.

- قلت: وكلام الناظم في الأبيات وفي الشرح لا يخلو من اللبس، حيث ذكر

إمالة النون للمطوعي، وفتحها للشنبوذي، وسكت عن الهمز، وإن وافق المطوعي

أصله من رواية خلف في إمالتها، فإن الشنبوذي قد خالف وفتحها مع النون، وعلى

ذلك يجب أن يكون الضمير في قوله: (افتحها شذا) عائداً على كلمة ﴿نَأَى﴾ وليس

على النون فقط كما يفهم من السياق، فقد يفهم من ذلك أن الشنبوذي يخالف خلفاً عن حمزة ويوافق خلافاً، وليس كذلك، فالشنبوذي يفتح النون والهمزة في السورتين والمطوعي يميلهما في الموضعين كما قدمنا.

٦٣- تَوْرَاةٌ عَنْ يَحْيَى وَأَعْمَشٍ أَمِلَ وَلِلْيَزِيدِي هَذِهِ أَعْمَى نُقِلَ

٦٤- رَا هَا فَوَاتِحٍ كَذَا هَمْزٌ رَأَى مَعَ أَلْفَاتٍ بَعْدَ رَاءٍ قَدْ رَأَى

٦٥- وَبَابٌ رَا كَسْرٍ سِوَى الْجَارِ قَرَا وَضَلًا وَمَعَ الْأَعْمَشِ فِيمَا كُرِّرَا

٦٦- وَكَيْفَ كَافِرِينَ يَحْيَى وَاخْتَلَفَ فِي النَّاسِ وَافْتَحَ عَنْهُ غَيْرَ مَا وَصِفَ

- قرأ اليزيدي والأعمش لفظ ﴿التَّوْرَةِ﴾ بالإمالة حيث وقع. كما أمال اليزيدي

لفظ ﴿أَعْمَى﴾ الأول في الإسراء من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾.

- وأمال اليزيدي أيضاً (الراء) و(الهاء) من فواتح السور.

- قلت: في المستنير استثنى أبا أيوب مع غيره عن أبي عمرو ممن أمال عنه

الهاء وفتح الياء في (مريم) ثم ذكر ابن سوار أصحاب كل وجه ممن أمال الياء وفتح

الهاء أو أمالهما معاً أو فتحهما أو جعلهما بين بين، وهذا الأخير عن أبي أيوب عن

اليزيدي فيما ذكره العطار، فتعين أن يكون المستثنى أولاً وهو (أبو أيوب) تعين أن

يكون من نفس الطريق الذي ذكره العطار. وهو عن أبي عمرو وليس من روايته عن

اليزيدي في اختياره، وتعينت الإمالة له في الهاء من غير الطريق المذكور، لأن ابن

سوار سمى أصحاب كل وجه، ومنهم الولي عن صاحبيه عن اليزيدي ممن أمال

الحرفين، وصاحباً الولي عن الدوري عن اليزيدي هما (علي بن سليم بن إسحاق

الخطيب^(١) وأحمد بن فرح المفسر) ولذا فإن لابن فرح إمالة الحرفين، أما ابن

(١) وهم فيه محقق المستنير د. الددو فذكر أبا عثمان الضرير، وليس من هذه الطريق المذكورة.

الحكم فهو بإمالة الهاء فقط كما قدمنا، وقد ذكر الناظم ما في الإفادة. وفي شرحها مثل ما ذكرنا والله أعلم.

- وأمال الهمزة من لفظ ﴿راء﴾ حيث كانت قبل محرك، أو موقوفاً عليها.

- كما أمال ذوات الراء جميعاً نحو: ﴿أُخْرِى﴾، ﴿ذِكْرَى﴾. وأمال الألفات الواقعة قبل راء طرف مكسورة نحو: ﴿وَفِي النَّارِ﴾، ﴿مَنْ أَلْتَهَارِ﴾. إلا أن الناظم يقول أن الإمالة في ذلك وصلاً فقط كما فهمت من كلامه، على أن (وصلاً) حال من قوله: (أمل) وهو الأقرب معنى ولو كانت حال من الكسر في قوله: (وباب را كسر) لبقى إشكال الوقف وهو ما ناقشه.

- قلت: الإمالة عن اليزيدي إنما هي وصلاً ووقفاً، أما الفتح وقفاً فإنه للسوسي عنه، وليس من هذا الطريق، وفيه تفصيل يراجع في المستنير، وكذلك الفتح وقفاً من المبهج في وجه عن السوسي، وليس في اختيار اليزيدي شيء من ذلك في الكتابين. وقد نص المغربي على الإمالة في الحالين، وكذلك في الإيضاح ونقلها عنه المزاحي.

- قرأ اليزيدي كأصله بفتح لفظ ﴿وَالْجَارِ﴾ في الموضعين.

- كما أمال اليزيدي والأعمش ما تكررت فيه الراء بالخفض ﴿كِتَابُ الْأَبْرَارِ﴾، ﴿مَنْ الْأَشْرَارِ﴾، ﴿مَنْ قَرَارِ﴾.

- وأمال اليزيدي لفظ ﴿كَفَرِينَ﴾ حيث وقع بالياء.

- ملحوظة: في الإيضاح ذكر له إمالة ﴿وَالْجَارِ﴾ وعزاه محققه إلى المستنير. ولم يكن ذلك فيه، فهو قد ذكر الباب دون هذا اللفظ، وإنما ذكره في سورته ونص على من أمال وليس فيهم اختيار اليزيدي، فيكون بالفتح، قال محقق الإيضاح: «وخالف

المتولي في موارد البررة فذكر أن اليزيدي قرأ بفتح هذا اللفظ في موضعيه». اهـ.
قلت: لم يخالف.

- وذكر الناظم أن له الخلف في إمالة لفظ (الناس) المجرور، أي: اليزيدي.

- قلت: ليس في اختيار اليزيدي من الكتابين إلا الفتح، قال ابن الجزري في النشر: «وهو الذي اجتمع عليه العراقيون والشاميون والمصريون والمغاربة...»^(١) إلخ كلامه، والذي أراه قد دعا المتولي إلى إيراد الخلاف فيها عن اليزيدي هو ما ذكره في الإيضاح من خلف لليزيدي فيها وأيضاً ما نقله ابن الجزري عن الداني في اختياره للإمالة: لشهرة من رواها عن اليزيدي وحسن اطلاعهم ووفور معرفتهم. اهـ.
ولكن الأولى الاقتصار على الفتح من هذه الطرق موافقةً لطريقي اليزيدي هنا نصاً وأداءً.

- ويجدر التنبيه على أن صاحب الإيضاح كما ذكر إمالة (الجار) لليزيدي وتبعه في الإتحاف، كذلك ذكر صاحب الإتحاف إمالة ﴿أَوَّلَ كَافِرِيهِمْ﴾ بالبقرة تبعاً للقسطلاني، مع أنها في الكتابين (المبهم والمستنير) عن الكسائي، وخلف الدوري المذكور في البستان إنما هو عن الكسائي، وكان على ابن الجندي أن يعين لئلا يُوهم، فليتنبه إلى ذلك.

- ثم قال الناظم - رحمه الله - أن اليزيدي يفتح سائر الباب فلا يميل إلا ما ذكر فيفتح باب (فعلى) ونحو: ﴿نَزَى اللَّهُ﴾ وصلًا و﴿حَمَّ﴾.

- قلت: قد ذكر ذلك لليزيدي، لبيان ما اختص بإمالاته ويستبين ما فتحه من باب الإمالة وهو عدا ما ذكر في الأبيات، سواء وافق أصله أو خالفه.

كما أن الناظم ترك ذكر الحسن مع أنه خالف أصله وفتح سائر الباب إلا أنه أمال كلمتين ﴿ضَنَكًا﴾، ﴿بَلَّ رَانَ﴾ وستأتیان بعد، وكان على الناظم أن يذكره هنا ليتضح مذهبه في الباب، إلا أنه نبه عليه في شرحه.

قال صاحب المبهج في باب الإمالة: «فمن مذهب الأعمش وحمزة والكسائي وخلف في اختياره، إمالة كل ألف منقلبة عن ياء... الخ، ثم قال وأمالوا أيضًا ومعهم أبو حمدون عن اليزيدي ﴿يُويلتي﴾، ﴿يأسفني﴾، ﴿يُحسرتي﴾ وهي ألف الندبة»^(١). اهـ.

- قلت: وهذا لا شيء فيه، إلا أنه قال بعد ذلك أن إمالة ﴿يُويلتي﴾ للأعمش إلا المطوعي. وعلى ذلك: فللمطوعي في هذه الكلمة دون أختيها وجهان: الإمالة على أصله، والفتح؛ لما ذكره^(٢)، وخاصة أنه قال في باب الإمالة: «وسأذكر ما شذ ذكره إذا صرت إليه إن شاء الله»^(٣). اهـ. وأقول: الأولى في ذلك الأخذ بالإمالة فقط طردًا للباب على أصله.



(١) ص (٢٢٦، ٢٣١).

(٢) ص (٤٤٠).

(٣) لا شك أن كلمة (شذ) في كلام السبط لا تعني الشذوذ المعروف في القراءة ولكنه يقصد بها ما أخرج عن القاعدة العامة لخلاف ما.

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

٦٧- وَوَقَفَهُمْ بِالرُّومِ وَالْإِشْمَامِ أَجِزْ وَأَعْمَشْ بِنَصِّ سَامِي

يجوز الوقف بالإشارة رومًا وإشمامًا على التفصيل المعلوم من الشاطبية وشروحها، لكل من القراء الأربعة، وإن لم يرد النص عن كلهم بذلك، إنما جاء النص عن الأعمش، واختار أهل الأداء الوقف بذلك للجميع، وقد ورد النص في التيسير عن أبي عمرو البصري، فلا يخفى أن الأمر قريب من الحسن ويحيى، وهو للمكي اختيارًا كأصله، ومع أن الأهوازي لم يذكر له شيئًا من هذا، دليل موافقته لأبي عمرو - من الوجيز - في عدم الإشارة وقفًا، إلا أنه عاد فذكر أن الإشارة وقفًا عن الجماعة هي اختيار ابن مجاهد واصطلاح من المقرئين. اهـ. بتصرف من الوجيز، وعلى ذلك فالأمر كما أشار إليه الناظم رحمه الله، وارجع إلى ما ذكرنا من مصادر وإلى النشر والمبهبج^(١)، والمستنير عند فاتحة القرآن، ولامية ابن الجزري.



(١) النشر (٢/ ١٢٢) - المبهبج ص (٢٥٠).

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى مَرْسُومِ الْخَطِّ

٦٨- هَيْهَاتَ قِفْ بِالْهَاءِ جُذْ وَفُزْبَتَا فَإِنْ وَرَاقٍ مَعَ يُنَادِ الْيَا مَتَّى

- وقف ابن محيصن من المبهج على ﴿هَيْهَاتَ﴾ معاً بالهاء، ووقف عليها من المفردة بالتاء، ولا يخفى كونه وقف اختبار بالموحدة، كما قرأ ابن محيصن بإثبات الياء وقفاً في ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ بالرحمن، ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ بالقيامة، ﴿يُنَادٍ﴾ بسورة ق، بلا خلاف.

٦٩- صَلِّ يَتَسَنَّهُ دُونَ هَا لَا لِلْحَسَنِ كَذَا اقْتَدِهِ لَا جُذْ كِتَابِيَّةً مَنْ^(١)

٧٠- حِسَابِيَّةً وَمَالِيَّةً سُلْطَانِيَّةً لَهُ فَقَطْ وَغَيْرُ يَحْيَى مَا هِيَهْ

٧١- وَزَادَ حَذْفَهَا لَدَى الْوَقْفِ فَلَا وَقِفْ بِكَافٍ وَيَكْ فُزْ وَالْيَا طَلَا

- قرأ الأربعة ما عدا الحسن بحذف الهاء وصللاً من ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ﴾ ولا خلاف عنهم في إثباتها وقفاً، وأثبتها الحسن في الحاليين كأصله، وكذلك يقال في لفظ ﴿اقْتَدِهِ﴾، إلا أن ابن محيصن من المبهج قرأ بإثباتها في الحاليين.

- قلت: قد نص في المبهج على ذلك لابن محيصن في سورة الأنعام، إلا أنه نص له في باب الهاءات على الحذف وصللاً مع يعقوب، ولذلك نأخذ له من المبهج بالوجهين وصللاً لما نص عليه في الموضعين.

(١) قوله في النظم: (مَنْ) بفتح الميم وتخفيف النون من (مَنْتُ الناقة) أي: حَسَرْتُهَا بمعنى أتعبتها، وقد يكون مقصد الناظم بفتح الميم وتشديد النون الأولى مع تخفيفها للوزن، بمعنى كَشَفُ الشيء ونزع الغطاء عنه. والمعنيان متقاربان والمقصود بذلك الجهد في تحصيل وجه القراءة وكشف اللثام عنها.

- كما قرأ ابن محيصن وحده بحذف الهاء وصلًا من ﴿كُنْيَةٍ﴾ [معًا]،
﴿حِسَابِيَةٍ﴾ [معًا]، ﴿مَالِيَةٍ﴾، ﴿سُلْطَانِيَةٍ﴾ والباقون بالإثبات في الحاليين ومعهم ابن
محيصن وقفًا.

- وقرأ الأربعة ما عدا اليزيدي بحذف الهاء وصلًا من ﴿مَاهِيَةٍ﴾ بالقارعة
وإثباتها وقفًا، وأثبتها اليزيدي في الحاليين، وزاد ابن محيصن من المفردة من رواية
البرزي عنه الحذف وصلًا والإثبات وقفًا، وعنه الحذف في الحاليين.

- قال في المفردة: «إنها بغير هاء، ويقف عليها بهاء البرزي وعنه أيضًا بياء ساكنة
في الحاليين». اهـ.

- ووقف ابن محيصن من المفردة على الكاف من ﴿وَنِكَاتٍ﴾، ﴿وَيَكَانَهُ﴾.
ووقف المطوعي على الياء منهما، وظاهر أنه وقف اختبارًا؛ خلافًا لمن قال
بغير ذلك، والأولى في ذلك [ومثله ما يأتي] الوقف على آخر الكلمة، كما نص عليه
غير واحد من الأئمة، وقد ذكر ابن القاصح الوقف على الياء لابن محيصن والحسن
تبعًا لما في إقناع الأهوازي، وذكر ابن الجزري ذلك للحسن دون ابن محيصن،
والأولى هو الاقتصار على ما جاء عنهم من هذه الطرق، وأولى منه الوقف على آخر
الكلمة للجميع اتباعًا للرسم.

٧٢- أَيَا وَمَالٍ أَوْ بِمَا لِلْكُلِّ قِفْ وَنَحْوُ فِيمَ عَمَّ عَنْهُمْ هَا حُذِفْ

- يجوز للأئمة الأربعة ما لجميع القراء من الوقف على ﴿أَيَا﴾ من قوله تعالى:
﴿أَيَا مَا تَدْعُوا﴾ بالإسراء، وعلى ﴿مَا﴾ من قوله: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ﴾، ﴿مَالِ هَذَا﴾ معًا
﴿فَمَالِ الَّذِينَ﴾ في مواضعها من سورها: النساء والكهف والفرقان والمعارج. والوقف
على آخر الكلمة من هذا كله هو الأصل والأولى.

- وقرأ الأربعة بحذف هاء السكت مطلقاً من (فِيمَ، عَمَّ، لِمَ، يِمَّ، مِمَّ).

- قلت: لو أشار بذلك إلى ابن محيصن فقط لكفى، وشم كلمات أخرى تأتي في مواضعها مثل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُمَى﴾ بالروم للمطوعي.



بَابُ مَدَاهِهِمْ فِي يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ

٧٣- وَقَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ أَسْكِنُ لِلْحَسَنِ إِلَّا وَيَسِّرْ لِي مَعِيَ أَوْ فَافْتَحْنِ

- قرأ الحسن بإسكان ياءات الإضافة الواقعة قبل همز القطع؛ سواء كانت الهمزة مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، واستثنى له الناظم ياءين ﴿وَيَسِّرْ لِي﴾ بطنه، ﴿مَعِيَ أَوْ﴾ بالملك، فقال بفتحهما.

- قلت: لكن الأهوازي في مفردة الحسن: نص على إسكان ﴿وَيَسِّرْ لِي﴾، وإنما ذكره المتولي تبعاً للمصطلح والإفادة والإيضاح والإتحاف، وهو مخالف لما في المفردة، وعلى ذلك يكون مذهب الحسن هو إسكان ياءات الإضافة قبل همز القطع مطلقاً؛ ما عدا ﴿مَعِيَ أَوْ﴾ بالملك، فقرأ بفتحها كأصله.

٧٤- وَأَبْنُ مُحِيصِنٍ كَبَزِيَّ خَلا إِنِّي أَرَاكُمْ مَعَ وَلَكِنِّي كَلَا فَاسْكِنُ

٧٥- وَتَأْمُرُونِي اذْعُونِي عِنْدِي فَطَرَنْ وَأَجْرِي افْتَحْ لَهُ وَفَتْحُ فَنَ

٧٦- إِنِّي الْأَخِيرَتَيْنِ فِي الْعُقُودِ عَنْ وَعِنْدَ لَامِ الْعُرْفِ لِلْمَلِكِ اسْكِنُ^(١)

- قال الناظم أن ابن محيصن قرأ ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع كالبرزي، وذكر أنه خالفه في بعضها وهي: ﴿إِنِّي أَرَاكُمْ﴾ بهود، ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ﴾ موضعان بهود والأحقاف؛ فقرأ بإسكان الثلاثة.

(١) وقوله في النظم: (فَنَ) مفرد فنون وهي: الأنواع. وقوله: (عَنَ) أي: ظهر وبدا، وهما مخففتان للوزن.

- قلت: لكن صاحب المفردة لم يذكر هذه الياءات لابن محيصن، فهو عنده قد وافق أبا عمرو على فتحها، ولو خالفه في فتحها لذكر ذلك مع ما ذكره في السورتين، وإنما إسكان هذه الثلاثة عن ابن محيصن من المبهج، أما من المفردة فهو بالفتح، وإنما ذكر الناظم ما ذكره تبعاً للإفادة والمصطلح والإيضاح والبستان، وعلى ذلك نأخذ له بالوجهين الفتح من المفردة والإسكان من المبهج.

- وقرأ ابن محيصن بإسكان ﴿تَأْمُرُونِيْ أَعْبُدُ﴾ بالزمر، ﴿أَدْعُونِيْ أَسْتَجِبْ﴾ بغافر، وسكّن ﴿عِنْدِيْ أَوْلَمْ﴾ بالقصص.

- قلت: نص صاحب المبهج على إسكانها ضمناً في سورة القصص، أما في باب الإضافة فقد نص له على فتحها بقوله: «وفتح ما عداها»^(١). اهـ. أي: عدا ما ذكره هنالك ومنه هذه الياء، وعلى ذلك فله وجهان من المبهج، أما المفردة فبالإسكان فقط، وقد وافق البرزّي عن ابن كثير على الإسكان من الكتابين، ووافق قنبلاً على الفتح في وجهه الثاني من المبهج.

- وذكر الناظم أن ابن محيصن سكن ﴿فَطَرَنِيْ أَفَلَا﴾ يهود تبعاً للكوبريلي وابن الجندي.

- قلت: مع أن النص في الكتابين على فتحها، أي: المبهج والمفردة وكذلك في المصطلح والإيضاح، ولذا نأخذ له بفتحها من الكتابين بلا خلاف، وانظر ما عقب به شارح الإفادة على الكوبريلي.

- وقرأ ابن محيصن بفتح الياء من ﴿أَجْرِيْ إِلَّا﴾ حيث وقع.

- وذكر الناظم أنه فتح من المفردة ﴿إِنِّيْ أُرِيدُ﴾، ﴿فَإِنِّيْ أَعَذِّبُهُ﴾ كلاهما بالمائدة وهو معنى قوله: (إني الأخيرتين في العقود...).

- قلت: لم يكن ذلك في المفردة، ومعنى هذا أنه وافق أبا عمرو على إسكانهما؛ وهو ما نأخذ به لابن محيصن من الكتابين، وإنما ذكره الناظم تبعاً للإفادة والمصطلح والإيضاح، مع أن صاحب البستان لم ينقل شيئاً من ذلك، وقول الأهوازي في المائدة: «وسكّن فيها ياءً واحدة...» إلخ كلامه، لا يعني أنه فتح ما سواها وإنما يعني أنه خالف الدوري في ياء واحدة فسكّنها، وهي بالفتح للدوري في قوله تعالى: ﴿وَأُمِّي إِلَهُيْنِ﴾ ولم أتبين ما فهمه ابن القاصح من المفردة، لأنه إذ ذكر فتح ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾، ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ فقد ذكر إسكان ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ وعلى ذلك فلا بن محيصن فتح أيضاً في ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ من المفردة، ويستبين ما ذهبنا إليه بالمقارنة بين كلام الأهوازي هنا وفي ياءات الأنعام والأعراف وهود وغيرها وبين الياءات في نفس السور في مذهب ابن كثير والبصري وابن محيصن في الوجيز والمصطلح والمبهم وغيرها.

- وقرأ ابن محيصن بإسكان الأربع عشرة ياء المصحوبة بلام التعريف والمذكورة في الشاطبية.

- قلت: وسيأتي ذكر غيرها - أي: الياءات المصحوبة بلام التعريف غير هذه الأربع عشرة - والتعليق عليها.

٧٧- وَافَقَ حُزْرًا الْأَنْبِيَا سَبَا كَذَا أَرَادَنِي وَهْنًا لَا ذِي افْتَحَ شَدَا

٧٨- عَهْدِي وَرَبِّي مَعَ آيَاتِي وَفِي آتَانِي الْكِتَابَ عَنْهُ افْتَحَ تَفِي

- وافق الحسن ابن محيصن على إسكان الياءات الأربع عشرة قبل لام

التعريف؛ إلا أربع ياءات في ثلاث سور قرأ بفتحها وهي: ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾، ﴿عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾، ﴿عِبَادِي الشُّكُورِ﴾ بسبأ، ﴿أَرَادَنِي اللَّهُ﴾ بالزمر.

- وقرأ الشنبوذي بفتح الثلاثة الأولى من هذه الأربعة، ووافق أصله على إسكان موضع الزمر، وهو معنى قوله: (وهن لا ذي افتح شذا).

- كما قرأ الشنبوذي بالفتح في: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ﴿رَبِّيَ الَّذِي﴾ بالبقرة، ﴿إِنِّي إِلَٰهٌ﴾، ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ بالأعراف، ﴿آتَنِي الْكِتَابَ﴾ بمريم.

- قلت: هذا ما ذكره الناظم رحمه الله، ورغم صحته؛ إلا أنه ترك ما ذكره السبط في باب الإضافة حيث قال: «فأما إن كان الساكن لام معرفة نحو: ﴿نِعْمَتِي﴾ أَلَيْتِ﴾ الثلاث، ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ ونحوها ففتح الياء فيه أهل الحجاز وأبو بكر والشنبوذي عن الأعمش»^(١). اهـ.

وفي أواخر السور عند ذكر الياءات بنوعيتها، ذكر السبط ما ذكره المتولي، ولو أن السبط ترك ذكر الشنبوذي عن الأعمش في باب الياءات واكتفى بما ذكره في كل سورة لما احتاج الأمر إلى تعليق، ولكن لأنه ذكر له فتحها جميعاً، ثم أعاد ذكر ما خرج عن ذلك، وهو إسكان ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بإبراهيم ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ﴾ بالعنكبوت ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾ بص ﴿أَرَادَنِي اللَّهُ﴾، ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ بالزمر، ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ بالملك، ولا يمكننا استثناءها من الفتح؛ إذ لو كان الأمر كذلك لنبه عليه السبط في باب الياءات، ولكنه لم يفعل، فدل ذلك على وجود الخلف فيها - أي: هذه الستة المذكورة - فذكر الفتح في الجميع ثم أعاد ذكر ما فيه وجه آخر للشنبوذي.

- وقد بينا شيئاً من منهج صاحب المبهج في مثل هذه الأحكام عند الكلام عن منهج الشرح الذي اتبعناه في هذه المنظومة، وسنعرض لهذه الياءات على وجه التفصيل في سورها.

- ٧٩- وَفِي النَّدَا افْتَحْ جَادًا بِالْخُلْفِ عُنِي^(١) وَنِعْمَتِي الَّتِي فَزِدْ مَعْ جَاءَنِي
 ٨٠- الْبَيْنَاتُ^(٢) فَاسْكِنَنْ حَبْرَ مَهْرٍ بَلَّغَنِي أَرْوَنِي الَّذِينَ مَرُّ
 ٨١- طِبْ حَسْبِي الْمَكِّي وَالْأُخْرَى جَلَا مَعْ شُرَكَائِي الَّذِينَ أَوْلَا

- قرأ ابن محيصن من المبهج بخلف عنه بفتح ياء الإضافة المقرونة بالنداء ولام التعريف ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالعنكبوت، ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ بالزمر، ووجهه الثاني من المبهج بالإسكان، فقد ذكر السبط الفتح لابن محيصن، ثم قال: «ومن مذهب ابن محيصن الإسكان في ذلك كله»^(٣). اهـ. بتصرف.

- ولما انتهى الناظم من الكلام عما في الشاطبية، شرع في بيان ما زاد عليها، فقال: أن الحسن وابن محيصن قرأ بإسكان الياء من ﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾ في المواضع الثلاثة بالبقرة، ﴿جَاءَنِي الْبَيْنَاتُ﴾ بغافر.

- وأسكن ابن محيصن والمطوعي ﴿بَلَّغَنِي الْكِبْرُ﴾ بآل عمران ﴿أَرْوَنِي الَّذِينَ﴾ بسبأ.

- ثم قال الناظم أن ابن محيصن قرأ: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ بالتوبة بالإسكان من الكتابين، وهو كذلك.

- ثم ذكر أنه أسكن الأخرى - يعني موضع الزمر - من المبهج، وكذلك سكن منه ﴿شُرَكَاءِي الَّذِينَ﴾ بالنحل، وهو المقصود بقوله: (أولاً).

(١) في النسخة (ع) قال: (فني) بدلا من (عني) الذي أثبتته من (د، ر) وهو الصواب، أما (فني) فهو خطأ ظاهر.

(٢) وفي النسخة (د) قال (والبينات) بزيادة الواو، وهو صحيح وزناً، إلا أن ما أثبتته من (ع)، (ر) هو الموافق للفظ القرآن؛ وهو الأولى.

(٣) ص (٢٢٣).

- قلت: والصحيح أن إسكان ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ في الموضعين، ﴿شُرَكَاءِ كَ﴾
 الَّذِينَ﴾ بالنحل، من الكتابين معاً، أما المبهج فالإسكان منه واضح، وأما المفردة فقد
 نصّ في آخر سورة البقرة على إسكان ياءات الإضافة المصحوبة بلام التعريف في
 جميع القرآن إلا موضعاً واحداً وهو ﴿فِي الْأَعْدَاءِ﴾ بالأعراف فإنه فتحها، نعم
 هو لم يذكر هذه الياءات لأنها دخلت في عموم قوله السابق، ولفظ (الذين) ملحق
 بما فيه لام التعريف. وقد نصّ صاحب المبهج على فتح الياء إن كان بعدها لام
 تعريف لأهل الحجاز وغيرهم، ومعلوم أن ابن محيصن منهم، ثم ذكر له الإسكان
 في ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ﴿نِعْمَتِي إِلَيْكَ﴾، ﴿بَلَّغْنِي الْكِبَرُ﴾، ﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾،
 ﴿مَسْنِيَ الصُّرُ﴾، ﴿عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾، ﴿شُرَكَاءِ كَ الَّذِينَ﴾ [النحل]،
 ﴿أَرُونِي الَّذِينَ﴾، ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ الموضعان، ثم قال بعد ذلك: «أن من مذهب ابن
 محيصن أن يسكن كل ياء التقت بساكن وهو لام معرفة في جميع القرآن وتحذف
 وصلًا». اهـ. بتصرف.

فهذه الياءات المذكورة بالإسكان مستثناة من عموم قوله بالفتح لأهل
 الحجاز فيما بعده لام تعريف، فهي بالإسكان قولاً واحداً من الكتابين، وسيأتي
 مزيد بيان.

- كما أنه في المبهج ذكر أن عدد الياءات التي بعدها ساكن: إحدى وعشرون
 ياء.

- قلت: وهو العدد المختلف فيه في الشاطبية مما به لام تعريف، وهو أربع
 عشرة، وما بعده همزة وصل مجردة من لام التعريف وجملته سبعة مواضع.

ولكن صاحب المبهج لما عددها، زاد عليها مما اختلف فيه عن ابن محيصن
 مثل ﴿نِعْمَتِي إِلَيْكَ﴾، ﴿بَلَّغْنِي الْكِبَرُ﴾، ﴿شُرَكَاءِ كَ الَّذِينَ﴾، ﴿أَرُونِي الَّذِينَ﴾،

﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ وترك ذكر ﴿فِي الْأَعْدَاءِ﴾ بالأعراف، ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ بالكهف والقصاص ثلاثة، ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾، ﴿وَلَيْلَى اللَّهُ﴾ بالأعراف، ﴿مَسَّنِيَ الْكِبَرُ﴾ بالحجر، ﴿رَفِيَ اللَّهُ﴾ بغافر، ﴿نَبَأْنِي الْعَلِيمُ﴾ بالتحريم، وكذلك ترك ﴿ءَاتَنَ اللَّهُ﴾ بالنمل؛ إلا أنه ذكر حكمها في سورتها، بالحذف في الحاليين، وكذلك هي من المفردة، فقد قال الأهوازي أنها بالإسكان، يعني بالحذف وصلًا، وترك ذكر الوقف، لكنه نص على أن من فتح وقف بالياء والباقيون بغير ياء. اهـ. من الوجيز يتصرف، فيكون بالحذف في الحاليين تبعًا لمذهب الأهوازي، وهذه من الزوائد وقد تذكر في الإضافة تجاوزًا لما فيها من الفتح والإسكان.

- ومن محصلة ما ذكرناه، نخلص إلى أن ابن محيصة له إسكان ياءات الإضافة الواقعة قبل لام التعريف من المفردة قولًا واحدًا في جميع القرآن ما عدا ﴿فِي الْأَعْدَاءِ﴾ بالأعراف فإنه فتحها.

- أما من المبهم فهو بالخلاف في الجميع، إلا ما استثني من الفتح فهو بالإسكان قولًا واحدًا، وهي الياءات التي ذكرناها آنفًا: ﴿يَعْبَتِي أَلَيْكَ﴾ ثلاثة ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ﴿بَلَعْنِي الْكِبَرُ﴾، ﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾، ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ موضعان ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ بالنحل ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾، ﴿عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾، ﴿أَرُونِي الَّذِينَ﴾، ﴿أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾.

وقد أخذنا الفتح من المبهم من عموم قوله به لأهل الحجاز قبل لام التعريف، وأخذنا الإسكان من عموم قوله به لابن محيصة قبل لام التعريف، وأما الإسكان في المواضع التي ذكرناه فيها قولًا واحدًا فقد أخذناه من استثنائه من الفتح^(١)، وكذلك في سورها ذكرها بالإسكان.

٨٢ - وَعَنْهُ بَاقِي الْبَابِ بِالْخِلَافِ كَمَسْنِي بِالْحَجْرِ وَالْأَعْرَافِ

وقد أشبعنا الكلام في ذلك، وهذا الخلاف الذي ذكره الناظم، أخذه من قول السبط بالفتح لأهل الحجاز كما ذكرنا، ومن قوله بالإسكان لابن محيصن فيما قبل لام التعريف جمعاً بين النصين، وقد ذكرنا جميع هذه الياءات قبل قليل عندما نبهنا على ما ترك السبط ذكره، وستأتي مفصلة في سورها بإذن الله.

٨٣ - وَعِنْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ فُزَ أَخِي سَكَنُ قَوْمِي وَبَعْدِي مَزَ وَغَيْرِ ذِي الْحَسَنِ^(١)

٨٤ - وَمَعَ سَوَى هَمْزٍ لَهُ فَافْتَحْ وَلِي دِينَ وَلِلْمَكِّي بِإِسْكَانٍ جَلِي^(٢)

- قرأ ابن محيصن من المفردة بإسكان الياء من ﴿أَخِي﴾ ﴿أَشْدَدُ﴾ ببطه، مما بعده همزة وصل مجردة من لام التعريف.

- وذكر الناظم أن ابن محيصن سكن ﴿قَوْمِي﴾ ﴿أَتَّخَذُوا﴾ بالفرقان من الكتابين.

- قلت: لم يذكرها له صاحب المفردة، مما يدل على أنه وافق أبا عمرو على فتحها، وإنما ذكرها الناظم تبعاً للمصطلح والإفادة والإيضاح والبستان، وعلى ذلك فإننا نأخذ لابن محيصن فيها بوجهين: إسكان من المبهج، وفتح من المفردة.

- وقرأ ابن محيصن ﴿مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ﴾ بالإسكان من الكتابين.

- وقرأها الحسن بالفتح، وأسكن ما عداها من الياءات التي قبل همز الوصل المجردة.

- كما قرأ الحسن بفتح ﴿وَلِي دِينَ﴾ مما ليس بعده همز.

- وقرأها ابن محيصن بالإسكان من الكتابين.

(١) في (ع) حسن.

(٢) قوله في النظم: (جلي) ليس برمز للمبهج، لوجود الاسم الظاهر قبله.

٨٥- وَفِي صِرَاطِي اشْرَحْ لِي افْتَحَنْ حِجَا وَهَكَذَا قَوْمِي لَيْلًا عَنْهُ جَا

٨٦- وَفِي أَخِي مَعًا وَنَفْسِي أَوَّلًا لَدَى الْعُقُودِ فَتَحُوهِنَّ حُصَّلا

- قرأ الحسن بفتح ياء الإضافة مما ليس بعده همز في قوله تعالى: ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ بالأنعام، ﴿اشْرَحْ لِي﴾ بطله، ﴿قَوْمِي لَيْلًا﴾ بنوح، ﴿نَفْسِي وَأَخِي﴾، ﴿سوءة أَخِي﴾ الثلاثة بالمائدة، واحترز بالأول عن آخر السورة.

- قلت: هذا ما يؤخذ من النظم، وقد تبع فيه الإفادة والمصطلح والإيضاح، أما صاحب المفردة فإضافة إلى ما ذكره الناظم، فقد نص على فتح ياء ﴿صَدْرِي﴾ مع فتح ما قبلها فقال: وفتح فيها ياءين: قوله تعالى: ﴿اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾. اهـ. ويؤيده ما ذكره محقق المصطلح بأم القرى حيث ذكر في الهامش أن ثلاث نسخ للمصطلح ذكرت فتح الياءين ﴿اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ ورمز إليها بـ(الأصل - ك - س) ولا يعنينا حكمه عليها بأن فتح ياء ﴿صَدْرِي﴾ خطأ بناء على ما في الإتحاف، لأن المصطلح هو الأصل لمن جاء بعده، وكون فتح الياءين منصوص عليه في ثلاث نسخ للمصطلح، فهو يعارض ما ذكره الأهوازي، وعلى ذلك نأخذ للحسن بفتح ياء ﴿صَدْرِي﴾ زيادة على ما ذكره الناظم وستأتي تحقيقات نذكرها في مواضعها من السور.



بَابُ مَذَاهِبِهِمْ فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ

٨٧- أَثْبَتَ يَدْعُ الدَّاعِ مَزْ دُعَاءٍ مَعَ أَكْرَمَنِي أَهَانَنِي وَصَلًا جَمَعَ

٨٨- وَاثْبَتَهُمَا حُلًّا وَحَذْفُهُنَّ فَنُ آتَانِ حُزْ بِالْوَادِ عَنْهُ أَثْبَتَنُ

- قرأ ابن محيصة بإثبات الياء في الحاليين من قوله تعالى: ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾
بالقمر.

- كما قرأ بالإثبات وصلًا من المبهج في ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ بإبراهيم
﴿أَكْرَمَنَ﴾، ﴿أَهْنَنَ﴾ بالفجر؛ وقرأهن من المفردة بالحذف في الحاليين.

- وقرأ الحسن بإثباتهما حال الوصل فقط. أما ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ فهو فيها
على أصله في الإثبات وصلًا أيضًا، وإنما ذكر الناظم ما في الفجر للحسن ليخرج
من الخلاف المذكور عن أبي عمرو في التخيير بين الحذف والإثبات وصلًا.

- أما ﴿ءَاتَنَ﴾ فقد ذكرنا ما فيها في باب الإضافة كما فعل الأهوازي في
الوجيز والمفردات. أما في البيت هنا فهي بالحذف للحسن في الحاليين لأنه يسكنها
وصلًا فإذا وقف حذفها لما نص عليه في الوجيز أن من فتح يقف بياء، والباقون بلا
ياء. قال: «ولا أعرف عنهم في الوقف نصًا». اهـ.

- وأثبت الحسن الياء في حال الوصل من ﴿بِالْوَادِ﴾ بالفجر كما نص عليه في
المفردة.

٨٩- وَاتَّبِعُونَ زُحْرَفٍ حَالِيَهُ فَجْ وَفِي رُؤُوسِ الْآيِ حَالِ الْوَصْلِ حَجْ

- قرأ ابن محيصة من المفردة بإثبات الياء في الحاليين من ﴿واتبعون﴾ بالزخرف.

- وقرأ الحسن بالإثبات وصلًا فقط في ياءات الزوائد التي تقع رأس آية في جميع القرآن.

والفج: الطريق، وخفف للوزن.

٩٠- ثُمَّ الْيَزِيدِي كَأَبِي عَمْرٍو سَوَا فِيمَا عَلَيْهِ ذَلِكَ الْبَابُ اِحْتَوَى

- قرأ اليزيدي هذا الباب جميعه كأبي عمرو حذفًا وإثباتًا. قلت: ولو ترك الناظم ذكر اليزيدي لعلم مذهبه، ولكنه ذكره تنميًا للفائدة.

٩١- بَشَّرَ عِبَادِي يَتَّقِي يَرْتَعِ لَهُمْ فَأَحْذِفْ وَقَدْ تَمَّتْ هُنَا أَصُولُهُمْ

- قرأ الأئمة الأربعة بالحذف في الحاليين من قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ بالزمر، ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقَ وَيَصْبِرْ﴾ بيوسف، ﴿يَرْتَعِ﴾ بيوسف أيضًا.

- قلت: وإنما ذكر ذلك لرفع ما قد يتوهم لليزيدي في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ لما ذكره الشاطبي عن السوسي، ونبه عليه في النشر أنه ليس من طريقه^(١).

- تنبيه: ليس للحسن هنا شيء، لأنه يثبت وصلًا فقط، وهذه بعدها ساكن فلا يتأتى له إلا الحذف في الحاليين.

- وأما ﴿يَتَّقِ﴾ بيوسف، فنبه الناظم على أن ابن محيصة حذف ما أثبتته قبل؛ إلا أن الأهوازي كما ذكر الحذف لابن محيصة في الحاليين، فقد ذكر الإثبات له في الحاليين أيضًا من رواية أبي معشر، ونقله عنه في المصطلح والإيضاح، ولذا نأخذ

فيها بوجهين من المفردة: الإثبات في الحاليين والحذف في الحاليين، أما المبهم فهو بالحذف في الحاليين، هذا؛ ورواية أبي معشر هذه، ليست في المخطوطة التي لدي، بل المذكور فيها الحذف في الحاليين فقط، ولكن أخذنا بما ذكرناه أولاً لوجوده في نسخة معتبرة، ونقله عنه الأئمة، وإنما تبع الناظم ما في الإفادة والبستان.

- وكذلك ذكر الناظم ما ذكره لرفع ما قد يتوهم لابن محيصة في ﴿نرتع﴾ مما حكاه الشاطبي عن قبل فنبه على أنه يقرأ بالحذف؛ ورغم أن ابن الجزري ذكر أن الإثبات خروجٌ عن طرق التيسير، إلا أنه صحح الوجهين عن قبل، إلا أن ابن محيصة ليس له إلا الحذف.. والله تعالى أعلم.

وهنا تَمَّتْ الأصول بحمد الله تعالى، يليها باب فرش الحروف.



باب فرش الحروف سُورَةُ الْبَقَرَةِ

٩٢- لَا رَيْبَ بِالتَّنْوِينِ حَيْثُ جَاءَ حُلَا أَنْذَرْتَهُمْ مَعًا بِإِخْبَارٍ مَلَا

- قرأ الحسن: ﴿لَا رَيْبَ﴾ حيث وقع بالنصب والتنوين، وهو منصوب بفعل مقدر، أي: لا أجدر فيه ريياً، ويقف بالألف.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ هنا وفي (يس) بهمزة واحدة على الإخبار، وهو وإن كان على صورة الخبر؛ إلا أن فيه معنى الاستفهام، لوجود ﴿أَمْ﴾ بعده، فالحذف هنا للتخفيف، ولدلالة (أم) عليه.

٩٣- غِشَاوَةٌ فَاضُمُّمٌ أَوْ افْتَحٌ مُعْجَمًا وَفِيهِ ضَمٌّ مَعَ إِهْمَالٍ حِمَا

- قرأ الحسن لفظ: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ هنا، بضم الغين المعجمة وفتحها، وقرأ أيضاً بعين مهملة مضمومة، فهي ثلاث قراءات، وهو على أصله في إثبات الألف بعد الشين، وقراءة الغين فتحاً وضمّاً تعني: الغطاء، أما بالمهملة فقد قال العكبري: ويقرأ بالعين غير المعجمة ضمّاً وفتحاً وكسراً مع الألف وإسقاطها، وكل ذلك لغات فيها، فقراءة الغين من الغشاء وهو الغطاء، وقراءة العين من (عَشِي) بصره؛ إذا قل إدراكه به^(١). اهـ. بتصرف.

وهذا الخلاف خاصٌّ بموضع البقرة كما في الموارد والمصطلح والإفادة

(١) إعراب القراءات الشواذ.

وغيرها، وهو الصحيح وقد ذكر القاضي أنه في كل موضع، وهو مخالف لما في المفردة، والظاهر أنه تبع ما في البستان ونور الأعلام؛ مع أن ابن الجندي إنما ضم موضع الجائية إليه لبيان وجه النصب عند (المفضل)^(١) وليس للتعميم.

٩٤- وَيَخْدَعُونَ مَنْ حَمِيدٍ، وَحَتَمَ حُزْ قُلْ يَكْذِبُونَ، قِيلَ وَالسَّتْ أَشِم

٩٥- شِمَ وَسَيِّئَ سَيِّئَتِ الْخُلْفُ جَنَا يَمْدُ ضَمَّ اكْسَرَ فَتَى وَأَسْكِنَا قُلْ

٩٦- بِحَيْثُ ظَلَمَاتٌ مِنَ الصَّوَاغِعِ وَالصَّوَاغِعُ بِذَرَوْ حُزْ تَعِي

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿وما يُخْدَعُونَ﴾ بغير ألف مع فتح الياء والبدال وإسكان الخاء كحفص.

- قلت: نص الأهوازي في مفردة ابن محيصن على أن هذه القراءة للبري.

- وقرأ الحسن: ﴿يُكْذِبُونَ﴾ بالتخفيف مع فتح الياء وإسكان الكاف.

- قلت: وهذا اللفظ وما قبله، مما استغنى فيهما الناظم باللفظ عن القيد ومثل ذلك كثير في النظم، ولذا فلن ننبه عليه في كل موضع طلباً للاختصار.

- قرأ الحسن والشنبوذي بالإشمام في ﴿قِيلَ﴾ وأخواتها الست:

﴿وَعِصَ﴾، ﴿وَحِيلَ﴾، ﴿وَجَاءَ﴾، ﴿سَيَّءَ﴾، ﴿وَسَيَّقَ﴾، ﴿سَيِّئَتَ﴾.

- ثم قال الناظم أن ابن محيصن قرأ بإشمام ﴿سَيَّءَ﴾، ﴿سَيِّئَتَ﴾ من المبهج بخلف عنه، وسكت عن المفردة.

- قلت: قد نص في المفردة على إشمامهما لابن محيصن، فنأخذ منها بالإشمام قولاً واحداً له، وبالخلف من المبهج كما جاء في النظم. وليس للشنبوذي إشمام في

(١) المفضل بن محمد الضبي، من رواية الإمام عاصم، ت ١٦٨ هـ. غاية النهاية (٢/٣٠٧).

﴿وَسِيْقٌ﴾ معاً لأن السبب لم يذكرهما في المبهج، وإن كان ذكرهما في غيره عن غيره، وأخذ ابن الجزري بالإشمام فيه من المبهج لأصحابه ولم يذكر خلافاً عنهم في الطيبة، أما في متن النهاية فلم يذكر فيه إشماماً إلا للحسن. وصرح في المصطلح بالكسر في ﴿سَيِّتٌ﴾ من المفردة، وليس كذلك، وذكر في زيادة التتمة المذهب الصحيح لأصحاب الإشمام سوى ابن محيصة من المفردة.

- قرأ ابن محيصة من المفردة: ﴿وَيَمْدُهُمُ﴾ بضم الياء وكسر الميم من (أمد) الرباعي.

- قلت: قال الأهوازي في المفردة: إن هذا الوجه للبري. وكذلك هو في المصطلح والإيضاح والبستان، وإنما ذكره الناظم كما في الإفادة.

- قرأ الحسن لفظ ﴿ظَلُمْتُ﴾ بإسكان اللام حيث جاء في القرآن من باب التخفيف. قال المتولي في الموارد: «ولم أجد نصاً في المحلى بأل». اهـ.

- قلت: الظاهر من كلام الأهوازي أنه عام في المعرف وغيره، فقد أطلقها بقوله: «﴿فِيْهِ ظَلُمْتُ﴾ بإسكان اللام حيث كانت». اهـ. إلا أنه أخر ذكره عن الموضع الأول وهو مما يشمل الخلاف، كما في بقية المصادر، ولم يحدد أحدهم أنه في المنكر دون المعرف، بل نص في الإيضاح على المعرف كغيره، وعلى ذلك نأخذ له بالإسكان في الجميع، وله شاهد في طوابع النجوم، على أن من طريقة الأهوازي أن يؤخر ذكر خلاف ما عن مواضعه الأولى وهي مما يشملها الحكم المتأخر ذكره كما سيتضح فيما بعد.

- قرأ الحسن لفظ ﴿الصَّوْعِي﴾ هنا بتقديم القاف على العين لغة فيها، وكذلك موضع الذاريات، ﴿الصَّوْعَةُ﴾ قرأه كهذا اللفظ (الصواق) وجاء النظم على هذه

القراءة، ولا يخفى إعرابها في كل موضع، وهي مخالفة للرسم.

٩٧- خَا يَخْطَفُ افْتَحْ طَابَ وَاكْسِرْهَا حِمَا مَعَ يَا وَشَدَّ الطَّاءَ وَاكْسِرْ عَنْهُمَا

- قرأ المطوعي لفظ ﴿يَخْطَفُ﴾ بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة ﴿يَخْطَفُ﴾.

- وقرأ الحسن بكسر الياء والحاء، وتشديد الطاء مكسورة أيضًا ﴿يَخْطَفُ﴾

والأصل فيهما (يختطف) فأدغمت التاء في الطاء، وكسرت الخاء للساكنين وَمَنْ كَسَرَ الياء فعلى الإتيان، ومن أبقاها على فتحها فعلى الأصل ولخفة الفتحة.

٩٨- وَيَسْتَحِي مَاضٍ وَكَيْفَ يَرْجِعُو فَسَمِّ مِنْ طِبِّ إِنْ لِلْأُخْرَى رَاجِعُ

- قرأ ابن محيصن لفظ ﴿يَسْتَحِي﴾ هنا خاصة بياء واحدة بعد الحاء، ساكنة

مدية، لغة فيه.

- قلت: هذا هو الصحيح، كما في الكتابين، أعني أنه خاص بهذا الموضع

فقط، فليس في الكتابين أو أحدهما ما يدل على غير هذا الموضع، على أن ابن الجزري ذكر أنه هنا، وفي الأحزاب قال: «ويستحي كلا حذف معنى». اهـ. وقال

ابن الجندي: «أين كان». اهـ. فأدخل فيه ما ليس منه، ولم يتابعه عليه أحد إلا ابن القاصح في زيادة التثمة بعكس ما في المصطلح. وفي مخطوطة المفردة قال: وكذلك

في (يس) فقط، ومعلوم أن (يس) ليس فيها هذا اللفظ، فلعل مقصده (الأحزاب) لكنه أخطأ، ولا نستدل عليه بكلام ابن الجزري؛ لأنه لم يضمن متن النهاية مذهب

المفردة لابن محيصن، فلعل قوله: «وكذلك في يس فقط»، نُقل خطأ من الخلاف السابق ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لقربه منه في المخطوطة، كما لم يشر في المصطلح إلى غير

هذا الموضع، وكذلك الإيضاح والإفادة والإتحاف، ونص الإزميري على أنه هنا خاصة، بل ينتفي الإشكال تمامًا بالقييد الذي ذكره السبط والأهوازي وهو ﴿إِنْ اللَّهُ﴾

قبل هذا اللفظ، ومعلوم أنه هنا فقط، وهو ما يؤكد أن جملة (وكذلك في يس فقط) نقلت خطأ، كما أنها غير موجودة بالمطبوعة.

- وقرأ ابن محيصة والمطوعي لفظ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ حيث أتى في القرآن بالتسمية كيعقوب، بشرط أن يكون من الرجوع إلى الآخرة، وسواء كان بالغيب أو بالخطاب.

ولا خلاف بين القراء في التسمية في كل رجوع إلى غير ذلك مثل: ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بالبقرة، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ بالأعراف، وغيرها، ﴿مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ بالنمل ونحو ذلك، إلا ما سيأتي لابن محيصة في ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ في يس.

٩٩- وَفِي قَدَافَلَحَ مِّنَّا طِبُّ حُصْلًا مَعَ تَرْجَعُ الْأُمُورُ حَيْثُ أُنْزِلَا

- قرأ الحسن مع ابن محيصة والمطوعي في (المؤمنون) بالتسمية: ﴿وَأَنكُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ﴾، وكذلك وافقهما على التسمية في ﴿تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ حيث جاء.

- تنبيه: في مفردة ابن محيصة المطبوعة جعل محققها اسم البزي خاصاً بمواضع ﴿تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾، والصحيح أنه متعلق بالخلاف التالي وهو ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ وكذلك في آل عمران ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾، أما ﴿تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ في مواضعها و﴿هَتَأْتُمْ﴾ في مواضعها؛ فهي لابن محيصة في المفردة، بالتسمية في ﴿تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾، وبالهمزة بلا ألف في ﴿هَتَأْتُمْ﴾ أما ﴿زَيْنَ﴾ في الموضعين و﴿الْحَيَاةُ﴾، ﴿حُبُّ﴾ بالتسمية والنصب؛ فهما من المفردة للبزي عنه، وهذا ما ذكره صاحب المصطلح، وبه نأخذ من المفردة. أما الناظم فقد ذكر ما في الإفادة والبستان والإيضاح، إلا أن صاحب البستان لم يذكر موضع آل عمران ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾، كما سكت في النظم عن مذهب اليزيدي والحسن في آخر البقرة: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾؛ مما يوهم أنهما بالتسمية كأصلهما،

مع أن النصّ عنهما أنهما يقرآن بالتجهيل كحفص، وقد ألمح الناظم إلى قراءتهما في الموارد حيث قال: «وقرأ من بقي بالضم والفتح». اهـ. إلا أن ذكرهما في النظم هو الأولى، وعلى ذلك؛ فقراءة الحسن واليزيدي في آخر البقرة بالتجهيل كحفص. كما علم مما سبق أن الشنوذى مع من ضم وفتح في الجميع - أي: بالتجهيل - إلا ﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾ بهود كما سيأتي.

١٠٠- كَذَلِكَ فِي أَوَّلِ قِصِّ وَبِذَا فِي يُرْجَعُ الْأَمْرُ الْجَمِيعُ أَخْذَا

- كما قرأ الحسن مع ابن محيصن والمطوعي بالتسمية في أول القصص وهو: ﴿وَطَنُوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾.

- كما قرأ الأئمة الأربعة بالتسمية في آخر هود: ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ موافقة لأصولهم، وقد ذكره الناظم للتنبيه وأمن اللبس.

- قلت: يتأكد التنبيه ثانياً على مذهب الشنوذى أنه بالتجهيل؛ إلا ما سبق من التسمية في ﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾، وقد نبّه عليه في الموارد أنه بالتجهيل في آخر المؤمنون وأول القصص.

١٠١- عَلَّمَ ضَمَّ اكْسِرَ وَبَعْدَ اِزْفَعَ حَفَا قَبْلَ اسْجُدُوا اضْمُمْ تَا الْمَلَأَيْكَهَ شَفَا

- قرأ الحسن: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ﴾ بالبناء للمفعول فضم العين وكسر اللام ورفع ﴿ءَادَمَ﴾.

- وقرأ الشنوذى بضم التاء كأبي جعفر من قوله تعالى: ﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾ حيث وقعت في القرآن.

- قلت: قد انهال بعض علماء العربية على هذه القراءة بالتضعيف تارة، وباللحن والغلط تارة أخرى، والأولى بهم أن يتخذوها حجة في هذا الباب، لأنها منزلة من

حكيمٍ عليمٍ، وصحيحة النقل مقبولة عند أئمة القراء قاطبة، وكما هو معلوم، فالقراءة لا تعتمد الأقيس أو الأشهر، وقد قال أبو حيان: إنها لغة لبعض العرب، ومما قيل في توجيهها: أنه أراد الوقف على ﴿الْمَلَكَةِ﴾ فسكن ثم وصل فألقى حركة الهمز على التاء، أو أن ضم التاء تبع لضم الجيم بعد حذف الهمزة. ورحم الله ابن جني والنحاس^(١) والعكبري، ما وسعهم النقل.

١٠٢- وَصِلْ بِلَا هَا مِنْ كَهْذِي إِلَّا الَّتِي مِنْ بَعْدِ يُحْيِي مُبْصِرَةٌ

١٠٣- الشَّجَرَةُ وَهَذِهِ الْحَقُّ فَأَثْبَتْنَهَا لَا خَوْفٌ لِلْمَكِّي دَعِ تَوْنَهَا

١٠٤- وَحَسَنٌ كَالْحَضَرَمِيِّ وَإِسْرَئِيلَ لَهُ وَبَيْنَ يَنْ طَبَّ حَيْثُ يَحِلُّ

- قرأ ابن محيصر: ﴿هذه الشجرة﴾ ونحوها مما اقترنت فيه الهاء من (هذه) بلام التعريف، بحذف الهاء وصلًا، وهذه القراءة جاءت على الأصل وهو (هذي الشجرة) وحذفت الياء للساكن بعدها، وظاهر كلام المبهج يدل على أنه إذا وقف على ﴿هذه﴾ وقف بالياء الساكنة. قال في شرح الإفادة: «وبه أخذت». اهـ. وظاهر عبارة المفردة يحتمل أن يكون الوقف بإثبات الهاء لقوله: «من غير هاء». اهـ. فهما إذا وجهان على التوزيع، علمًا بأن الكلمة في متن الكتابين كتبت بالياء (هذي) ونص الإزميري على الوقف بالهاء. اهـ. وهو الأولى، وإن كان الوجهان سائغين؛ الرسم والأصل.

- ثم ذكر الناظم موضعين بالاستثناء من هذه القاعدة وهما: ﴿أَنِّي يُحْيِي هَكَذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ بالبقرة ﴿وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ﴾ بهود.

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، مؤلف كتاب (القطع والائتناف)، ت ٣٣٨ هـ. (سير أعلام النبلاء) للذهبي. الطبقة ١٩، ترجمة ٢٢٢، وانظر معجم الأدباء لياقوت الحموي.

- قلت: أطلق الأهوازي هذه القاعدة عن ابن محيصة في المفردة، وكذلك أطلقها صاحب المبهج، وكذلك في المصطلح والبستان والإيضاح وغيرها، ولم يذكر هذا الاستثناء إلا الناظم كشارح الإفادة فيما توفر لدي من مصادر، وتبعهما القاضي ووجهه بأن ما بعد اسم الإشارة ليس هو المشار إليه. قلت: وهذا لا ينهض دليلاً على القراءة. إذ لا بد من بيان مصادر ذلك الاستثناء، وإذا كان الأمر كذلك، فهذا الحكم عام في جميع المواضع^(١).

- قرأ ابن محيصة بترك التنوين من ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ حيث وقع على تقدير الإضافة، أو على التخفيف من المنون.

- وقرأه الحسن حيث وقع بالنصب بلا تنوين كيغوب الحضرمي.

- كما قرأ الحسن لفظ: ﴿إِسْرَئِيلَ﴾ حيث جاء في القرآن بحذف الألف والياء، كما جاء في النظم، لغة فيه.

- وقرأه المطوعي حيث جاء بالتسهيل بين بين مع المد والقصر كأبي جعفر.

١٠٥- يُقْبَلُ ذَكَرٌ حُزٌّ وَيَذْبَحُونَ مَعَ يَذْبَحُ مَكِّيٌّ وَعَدْنَا اقْصُرْ جَمْعٌ

١٠٦- لَا حُزٌّ وَرَبٌّ فِي النَّدَا يَا قَوْمِ ضُمُّ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ فُزٌّ وَجُدْ يَعْمُ

- قرأ الحسن: ﴿تَقْبِلُ﴾ الأولى بالياء على التذكير.

- وقرأ ابن محيصة ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ هنا وفي إبراهيم، ﴿يَذْبَحُ﴾ بالقصص، بفتح

الياء وإسكان الذال، وفتح الباء مخففة، وفيه معنى التكثير كالمشدد إلا أن المشدد أبلغ في بيان التكثير.

(١) يراجع في ذلك المبهج ص (٣٣٢)، والمفردة ص (٢٠٧)، وما ذكرناه من مصادر. وانظر الكرمانني ص (٩٨، ٥٨).

- قلت: قد نبه في الموارد على موضعي ﴿يَذِّحُونَ﴾ كما في المبهج والمفردة، والأولى أن يشار إلى ذلك في النظم، وقد سقط من المخطوطة موضع القصص عند ذكره في البقرة.

- قرأ ابن محيصن من المبهج لفظ ﴿وَعَدْنَا﴾ هنا وفي الأعراف وطه بحذف الألف.

- وقرأه الحسن بإثبات الألف كحفص، في السور الثلاثة.

- قلت: قد فهمنا مواضع ﴿وَعَدْنَا﴾ في كلام الناظم من خلال الشاطبية والموارد مع نص الكتب التي نقلت هذه القراءة عنهما، وإن كان لا يلزمه بيان ذلك في النظم اعتماداً منه على قيود الشاطبية، فإن ذلك لا يتأتى في مثل الخلاف السابق.

- قرأ ابن محيصن من المفردة لفظ ﴿رَبِّ﴾ المنادى، وكذلك لفظ ﴿يَقْوَمُ﴾ في جميع القرآن، بضم الباء من الأول، والميم من الثاني، إذا وقعنا قبل همز الوصل المضمومة في الابتداء نحو: ﴿رَبِّ أَحْكَمْ بِالْحَقِّ﴾، ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾، ﴿يَقْوَمُ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾.

- وقرأ من المبهج بضم الباء والميم مطلقاً، سواء كانتا قبل همزة الوصل أو غيرها نحو: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي﴾، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي﴾، ﴿وَيَقْوَمُ هَذِهِ نَافَهُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ والضم لغة فيهما^(١).

ولا شيء في نحو: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ﴿رَبِّ الْعَرْشِ﴾، ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ وإنما يعرب حسب موقعه في القرآن.

١٠٧- بَارِئُكُمْ لَهُ اخْتَلَسَ كَذَا اسْكِنَنَّ فِي بَابِ يَأْمُرُكُمْ وَنُطْعِمُكُمْ وَفَنَ

١٠٨- فَأَخْفِ وَالْغَيْرُ لِكُلِّ أَكْمَلَا وَالصَّعْقَةُ أَقْرَأُ مِنْ وَفِي ذَرَوْ جَلَا

(١) يراجع في ذلك المبهج ص (٣٣٥)، ص (٣٥٥) والمفردة بهود والأنبياء.

- قرأ ابن محيصة من المبهج لفظ ﴿بارئكم﴾ بالاختلاس، أما من المفردة فهو بالإتمام كحفص؛ كما نص عليه الأهوازي، وكما يفهم من قول الناظم بعد (والغير لكل أكملًا).

- وقرأ ابن محيصة من المبهج أيضًا بالإسكان في باب ﴿يأمركم﴾، ﴿يحشرهم﴾ وزاد على ذلك كل كلمة فيها ثلاث ضمات أو ضمتان متواليان قبل ميم الجمع مثل: ﴿نطعمكم﴾، ﴿ييشرهم﴾، ﴿يعدهم﴾ ونحوهن.

- وقرأ جميع ذلك من المفردة بالاختلاس، واشترط الأهوازي أن تكون الكلمة خفيفة، ليس فيها حرف مشدد.

- قلت: يعني بالتخفيف: الحرف المنوط به الحكم دون غيره في نفس الكلمة، فدخل في الحكم نحو: ﴿وَيُعَلِّمُهُم﴾ وخرج منه نحو: ﴿يَضُرُّهُمْ﴾ وقال المتولي: إذ لم يكن في الكلمة قبل الضمة حرف مد مثل: ﴿يَنَالُهُمْ﴾، ﴿يَزِيدُهُمْ﴾ ويعني بالضم الحرف الذي يجري عليه الحكم.

- قلت: أو ساكن صحيح نحو: ﴿جِتَّتْكُمْ﴾، ﴿سَأَلْتُكُمْ﴾، ﴿أَخَذْتَهُمْ﴾، ﴿دَعَوْتُكُمْ﴾، ﴿رَأَيْتَهُمْ﴾ وهو ظاهر مما مثل به في المبهج والمفردة، ونبه إلى أن هذا الحكم خاص بالأفعال دون الأسماء، فلا يدخل هذا الحكم في نحو: ﴿رَسَلَهُمْ﴾، ﴿مَثَلَهُمْ﴾، ﴿أَلَسْتَهُمْ﴾ ويدخل ﴿أَنْلَزْ مَكْمُوها﴾ كما هو الظاهر من مذهب الكتابين.

- وقرأ الباقر جميع ذلك بالإتمام.

- قال المتولي في الموارد: «ولم أجد نصًّا في نحو: ﴿يَسْأَلُهُ﴾، ﴿تَأْخُذْهُ﴾». اهـ. ولم يصرح فيهما وأمثالهما بشيء؛ ويُفهم من كلامه أنه يَضُمُّ على الأصل، ورغم أن هذين المثالين ونحوهما يدخلان في عموم القاعدة المذكورة في الكتابين إلا أن جميع من تكلم

في هذا الباب؛ سواءً منهم من اقتصر على ما في الشاطبية أو زاد عليها كابن محيصة؛ الجميع لم يمثل أحدٌ منهم لهذا الباب إلا بكلماتٍ فيها ميم الجمع مقرونة بالكاف أو الهاء، أو النون المشددة بدلاً من الميم نحو: ﴿يأمركم﴾، ﴿نطعمكم﴾، ﴿يأكلهن﴾، ﴿يمسكن﴾ وأشباه ذلك، وفي المصطلح نقل عن الإقناع مثل ذلك.

ولم يخرج عن هذا إلا الناظم وصاحب الإفادة؛ حيث ذكرا ﴿ينصرنا﴾ وفي الموارد ﴿ينصرني﴾ وهو وإن كان يدخل في الشرط الذي ذكره الأهوازي في الإقناع ونقله عنه في المصطلح وهو أن تكون الكلمة فيها ضمتان وهي ستة أحرف... إلخ كلامه، قلت: لكنه لم يمثل لذلك بغير ما مثل به الأئمة. والأكثر في هذا الباب أن كلماته على ستة أحرف أو أكثر وثم كلمات على خمسة أحرف وينطبق عليها الحكم لتوالي الضم فيها نحو: ﴿يعدهم﴾، ﴿يعظكم﴾ ونحو ذلك.

ولذا يجب الاقتصار على مثل ما في المبهج والمفردة كما بينّا، فيخرج من هذه القاعدة نحو: ﴿ينصرنا﴾، ﴿يسلّه﴾، ﴿تأخذه﴾ وأمثالها^(١).

وكما بينا من قبل أن قراءة ابن محيصة من المبهج في ﴿بارئكم﴾ بالاختلاس، نُنبّه إلى سهوٍ وقع في المبهج، حيث ذكرها مع باب ﴿يأمركم﴾ بالإسكان، بعد أن ذكرها أولاً بالاختلاس، وهو ظاهر لمن تأمل، وإنما ذكرته للتنبيه لأنه في آخر كلامه في المبهج عن باب ﴿يأمركم﴾ قال: «﴿بارئكم﴾ قد شرحت ما فيها». اهـ. فدل كلامه على عدم دخولها في الباب.

كما أن قول الناظم: (والغير لكل أكملًا) يفهم منه أن اليزيدي أتم الحركة في ﴿بارئكم﴾ وفي باب ﴿يأمركم﴾ من الكتابين، وهو كذلك [إلا ما يأتي لابن فرح في ﴿يشعركم﴾] بالأنعام، وكذلك أتمها الحسن، وأما الأعمش فعلى أصله.

(١) يراجع في ذلك النشر (٢/ ٢١٢) والمبهج والمفردة والإيضاح وحاشية النهاية وغيرها.

استطرد: بعض من يقرأ القرآن برواية حفص أو غيره من القراء العشرة ورواتهم، يقع منه اختلاس في بعض الألفاظ مثل: ﴿يعظكم﴾، ﴿يعدهم﴾، ﴿أهتهم﴾ ونحوهن، وقد سمعنا أن البعض يقول بأن الكلمة صحيحة وليس ثم اختلاس ولا شيء، ولا شك أن هذا مخالف للصواب بدليل قراءة ابن محيصن، وكثيراً ما نبه مشايخنا على ذلك، وعلى الجانب الآخر وجدنا من القراء من يتكلف تمكين الحروف، وإتمام الحركات والغنات ونبر المقاطع إلى درجة تخرج اللفظ القرآني عن حدّه، مع أن القرآن سهل يسير منسجم مع السجية، فسمعنا أن البعض يقول، يجب أن نقرأ قوله تعالى: ﴿كل الطعام كان حلاً...﴾ بحيث تكون كلمة ﴿كل﴾ بمعنى: (جميع) لا أن تكون أمراً بالأكل.

ولا يخفى ما في ذلك من التكلف، وإلا فما قولهم في المشتركات اللفظية والجناس التام ونحوهما؛ مثل: ﴿لَهُو الحديث﴾ و﴿لَهُو القصص﴾ بإسكان الهاء وفي مثل: ﴿فَلَهَا﴾ هل هي جار ومجرور أم فعل من اللهو، ومثل ذلك كثير، وهو مفهوم من السياق في الآيات ونحن نعلق على كلام الفريقين فنقول وبالله التوفيق: لا إفراط ولا تفريط، فلا اختلاس لا يكون إلا برواية كما في باب ﴿يأمركم﴾ وغيره، والقراءة التي يصحبها التكلف مرفوضة من جانب أهل العلم، وكلامهم في ذلك متوافر، نعم؛ التكلف كنوع من رياضة اللسان في بادئ التعلم أمر ضروري؛ إلى أن يحسن القارئ أداء الحروف وأحكامها، ثم ما يلبث أن يتحلّى بالأداء السهل، ولا يجب على القارئ أن ينظر إلى شيء بعد أن يصل إلى مرحلة الأداء السهل، وتحسين النطق بالحروف، وتنقية أصواتها من الشوائب، لا يجب عليه بعد ذلك أن يتكلف شيئاً، أو يتحفظ منه عند التلاوة إلا بإحدى ثلاث:

الأول: الاختلاس في جميع الألفاظ المذكورة عن أبي عمرو وابن محيصن وغيرهما فيجب التحفظ منه لأنه لا يثبت إلا برواية، وحيث انعدمت فإن القارئ

يصير لاحقاً، وحينئذ ينبر المقطع قبل الأخير في نحو: ﴿يعظكم﴾، ﴿يعدهم﴾ ونحوهما، والمقصود بالنبر هنا هو إعمال المخرج على مقطع معين في الكلمة لإتمام حركتها، والمقطع المقصود هنا هو (الطاء والذال) المضمومتان ونحو ذلك.

الثاني: نبر المقاطع التي تبيين أن الكلمة مقطوعة مثل: ﴿يوم هم﴾؛ فينبر المقطع الأخير (هم)، وكذلك ﴿وساء لهم﴾ ونحو ذلك.

أما ﴿يومهم﴾ فإنها متساوية المقاطع مما يشعر السامع أنها موصولة، وكذلك للفرقة بين ﴿لهم الغلبون﴾ وبين ﴿لهم جنت﴾ ونحو ذلك.

الثالث: نبر الكلمة لئلا يتغير معناها المعجمي المراد في الآية؛ مثل: ﴿فقسست قلوبهم﴾، فينبر المقطع الأخير لبيان أنها من القسوة، أما لو قرئت متساوية المقاطع فإنها تكون من الفقس.

وكذلك نحو: ﴿فقعوا له ساجدين﴾ ونحو: ﴿فترى الذين﴾ وقس على ذلك، أما التكلف في غير ذلك فهو أمر يجب أن تُنَزَّه القرآن عنه، ويحكم ذلك كله التلقي من الشيوخ المعبرين من أصحاب التدقيق للغة القرآن، البعيدين عن الاعتداد بالرأي والنزعات الشخصية، فإن من غباء المرء أن يُمدَّح من جاهل، فيصدق ذلك ويبني عليه.

ملحوظة: في مفردة ابن محيصة بآخر سورة النساء ما نصه: «﴿أرنا﴾، ﴿يأمركم﴾ بإسكان الراء على أصله». اهـ. قلت: كلمة ﴿يأمركم﴾ وضعت سهواً، فالإسكان في ﴿أرنا﴾ كما سبق، أما باب ﴿يأمركم﴾ فهو بالاختلاس كما سبق أيضاً ويؤيده نص المخطوط لدينا فهو بدون (يأمركم). ورقة ٤.

- ثم قال الناظم: إن ابن محيصة قرأ لفظ ﴿الصُّعْقَةُ﴾ هنا بحذف الألف وإسكان العين، كما في الموارد حيث اقتصر على هذا الموضع. وقال: أنه قرأ موضع

الذاريات كذلك؛ لكن من المبهج فقط، وهو في ذلك قد تبع صاحب الإفادة، لكن ما في المبهج والمفردة: أن ابن محيصة قرأ بهذه الترجمة هنا وفي النساء ومواضع فصلت وموضع الذاريات، نص على ذلك في المبهج والمفردة المطبوعة عند موضع البقرة، وفي المخطوطة في البقرة وفصلت، مع سقط يسير في عبارته، وكذلك ذكره عنه في البستان وأطلقه في المصطلح وغيره، وهو ما نأخذ به لابن محيصة، بحذف الألف وإسكان العين في البقرة والنساء وثلاثة مواضع بفصلت وموضع الذاريات.

١٠٩- وَحُزِرْ خَطِيئَاتِكُمْ رِجْزًا بِضَمٍّ نَضْبًا وَجَرًّا عِنْدَ تَنْوِينِ مُعَمٍّ

- قرأ الحسن: ﴿خطيئكم﴾ هنا - كما في النظم - بكسر الطاء وبعدها ياء ساكنة ثم همزة فألف وتاء مكسورة قبل الكاف.

وسياتي ذكر غير هذا الموضع في سورة الأعراف وفي الشعراء، ولا يخفى ما في ضم النظير إلى نظيره من الاختصار والاستيعاب.

- وقرأ ابن محيصة: ﴿رِجْزًا من السماء﴾ بضم الراء حيث كان، واشترط أن يكون منوئًا بالنصب أو بالخفض.

- قلت: هو من المفردة كما قال الناظم، ويحمل قوله في المفردة بالتعميم على مواضع ﴿رِجْزًا من السماء﴾ فقط، لا على لفظ ﴿رِجْزًا﴾ كيف تصرف، وذلك أنه فيما بعد، ذكر موضعي سبأ والجاثية، ثم أفرد موضع المدثر بالذكر، فلا يفهم منه إلا ما قاله المتولي رحمه الله، لا كما أطلقه الإزميري وغيره، ولو أراد التعميم المطلق لذكره هنا، أو على الأقل يذكره عند مواضعه الثلاثة التي في الأعراف، كموضع المدثر، أو موضع الأنفال، والأولى من ذلك كله: أن يذكر اللفظ هنا مجردًا، ويقول: وبابه، أو نحو ذلك مما اعتدناه في كلامه، وحيث لم يقل ذلك فالمثال الذي أتى

به يعامل معاملة القيد، فيعمم الحكم على ما كان مشابهاً للمثال كله، لا للفظة المقصودة وحدها؛ لأنه كما قلنا لو أرادها هي فقط لأفردناها بالذكر، ولذلك فإن ضم الرأ من المفردة إنما هو في هذا الموضع، ونظيره الذي في الأعراف ﴿رجزاً من السماء﴾، وكذلك موضع العنكبوت، ثم موضعي سبأ والجاثية، مع ملاحظة قراءته في ﴿أليم﴾ ثم موضع المدثر، ويشهد لذلك أمثلة؛ منها ﴿دائرة السوء﴾ فإن الجميع يعامل لفظ ﴿دائرة﴾ على أنها قيد، ولذلك لما جرّد الشاطبي لفظ ﴿السوء﴾ منها ذكر قيداً آخر (مع ثان فتحها) وانظر ذلك في كتب القراءات تراه متكرراً.

أما في المبهج فقد أتى بالمثال السابق ﴿رجزاً من السماء﴾، وقال: «بضم الرأ حيث وقع». اهـ. ولم يتكلم بعد ذلك إلا عن موضع المدثر، وعندما ذكر موضعي سبأ والجاثية ذكر فيهما القراءة في لفظ ﴿أليم﴾ ولم يذكر الرأ، ولا يقال أنها دخلت في عموم قوله السابق، لأن المثال في كلامه كما قلنا أشبه بالقيد.

فلا يتعد الحكم إلى غير ما مثل به، إلا بدليل واضح، والتعميم الذي في البستان والنهاية والإزميري لا يستند إلا إلى ما مثل به في المبهج، وبخاصة عند ابن الجزري، حيث لم يضمن قصيدته مذهب المفردة، والمثال في المبهج لا يمكن حمل العموم فيه إلا على المواضع التي تشبهه تماماً؛ كما قال الناظم، إلا أنه لا يدخل فيه المُنَوَّن بالخفض، وهما موضعي سبأ والجاثية لعدم ذكرهما في المبهج، وينطبق الحكم على موضع المدثر لتخصيصه بالذكر دون نظائره في الأعراف ودون موضع الأنفال؛ هذا ما في الكتابين، وما روي عن ابن محيصن في غيرهما كالكمال ومختصر ابن خالويه غير منضبط، فقد عمم الكامل جميع المواضع، واستثنى الأنفال، وفي المختصر ذكر موضع البقرة، ولفظ (الرجز) في مواضعه الثلاثة بالأعراف فقط، ولم يذكر غيرها، فلا يمكننا الاستئناس بذلك في إطلاق الحكم، وإن أطلقه الواسطي والكرماني والقسطلاني.

وعلى ذلك فمذهب ابن محيصة هو: ضم الراء في ﴿رجزا من السماء﴾ هنا وفي موضعي الأعراف والعنكبوت، و﴿والرجز فاهجر﴾ المدثر، زاد من المفردة ضم الراء في ﴿عذاب من رجز أليم﴾ في سبأ والجاثية. والله أعلم. وهو في شرح الإفادة كذلك، إلا أنه ذكر الضم في سبأ بصيغة التمريض بعد ما نص على المنون بالنصب والخفض في البقرة. وقوله في النظم: (مُعَمَّ) أي: ذو أعمام كرام، وخفف للوزن. وقد يكون ترخيماً لـ (معمم) من العموم.

١١٠- وَحَيْثُ يَفْسُقُونَ بِالْكَسْرِ اتَّصَفَ عَشْرَةٌ عَيْنًا طِبَّ وَفِي الْأُخْرَى اخْتَلَفَ

- قرأ الأعمش لفظ ﴿يفسقون﴾ حيث وقع بكسر السين، والكسر والضم لغتان فيها.

- وقرأ المطوعي: ﴿عَشْرَةٌ عَيْنًا﴾ هنا بكسر الشين واختلف عنه في موضع الأعراف، فله فيه الكسر والإسكان، وهما لغتان، وقيده الناظم بـ ﴿عَيْنًا﴾ ليخرج غيره، فهو فيه كأصله خلافاً لما في البستان؛ وهو الكسر في شين ﴿عَشْرًا﴾ المنون بالنصب فلا يثبت عنه من المبهج.

- قلت: ولو احترز الناظم عما يمكن أن يتوهم أنه رمز للأعمش في قوله: (وفي الأخرى اختلف) لكان أولى، فلو قال: (وثن يختلف) أو نحو ذلك لزال التوهم.

١١١- وَلَا تُنَوِّنْ مِصْرَ حَائِزِ الْعُلَا وَاذْكُرُوا طَوَى افْتَحِ اشْدُدْ مُسَجَلَا

- قرأ الحسن والأعمش: ﴿اهبطوا مصرا﴾ بلا تنوين، والوقف عليه بلا ألف كما نص على ذلك في المبهج والمفردة، ومنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وعلم التقييد بهذا الموضع من ضد الترجمة، لأنه الوحيد المنون في القرآن.

- وقال الناظم أن المطوعي قرأ لفظ ﴿واذكروا﴾ من قوله تعالى: ﴿واذكروا ما فيه لعلكم تتقون﴾ بفتح الذال والكاف وتشديدهما حيث وقع، وضابطه أن يكون فيه واو الجمع، فأدخل الناظم فيه ﴿فاذكروني﴾، ﴿واذكروه﴾ وخرج منه ﴿أذكركم﴾، ﴿أذكرني﴾، ﴿واذكرن﴾، ﴿أذكر﴾ وقال الناظم: «ولم أجد نصًّا في أولتي هذه السورة». اهـ. يعني ﴿يُنبئ إسرائيل اذكروا﴾ معًا. وعممه شارح الإفادة كالإزميري والنهاية والبستان.

- قلت: جميع من ذكر هذا الخلاف ذكره عند الآية الثالثة والستين من سورة البقرة وهي ﴿واذكروا ما فيه لعلكم تتقون﴾ وأطلقوا الحكم في القرآن، إلا أن الناظم أخرج الموضوعين الأولين كما ذكرنا، وأكثر من ذكر هذا الخلاف قيده بما قيده به صاحب المبهج؛ حيث قال: ﴿واذكروا ما فيه﴾ حيث وقع، كما في المصطلح والإيضاح، بل قيده صاحب الإفادة بموضعي البقرة والأعراف، وبعضهم ذكره بدون قيد ﴿واذكروا﴾ وأطلق الحكم في سائر القرآن^(١)، إلا أن الجميع اتفقوا على ذكره عند الآية الثالثة والستين، وذكر المتولي الشرط لهذا الفتح والتشديد؛ وهو أن يكون في الكلمة واو الجمع كما ذكرنا.

وأقول: الظاهر من كلام سبط الخياط في المبهج أن هذا الحكم في البقرة والأعراف فقط، وهو معنى قوله: (حيث وقع) لأن الجملة التي أتى بها أشبه بالقيد؛ كما في قراءة ابن محيصن في ﴿رجزًا من السماء﴾ الذي فصلنا فيه الكلام في موضعه ومثلنا له بنحو: ﴿دائرة السوء﴾ وكذلك ﴿إن الله﴾ قبل لفظ ﴿يستحي﴾ أول السورة.

ولو أن السبط أراد هذا الفعل في جميع القرآن ﴿واذكروا﴾ لأتى بهذه الكلمة بدون قيد، بل يتأكد في حقه أن ينبه على مثل ﴿فاذكروني﴾، ﴿واذكروه﴾ ولكنه ذكر

(١) كما في (البستان والنهاية والإزميري وشرح الإفادة).

ما يشبه القيد فقال: ﴿واذكروا ما فيه﴾ بتشديد الذال والكاف وفتحهما حيث وقع. اهـ. فالظاهر من هذا الكلام أن السبط لم يذكر ضابطاً يخرج به ما لا ينطبق عليه ذلك الحكم مثل ﴿اذكر﴾، ﴿اذكرن﴾ وغيرهما، وجرت عادته أن يذكر الأحكام المطردة في موضع ويجمعها فيه، ثم يذكر منها أفراداً في مواضع متفرقة، إما للتنبيه والتذكير، وإما لأن أحد هذه المواضع فيه وجه آخر فيذكره، كما في: ﴿ينزل﴾، ﴿الرسُل﴾، ﴿رَبِّ﴾، ﴿يقوم﴾ وغيرها.

وقد تتبعنا مادة (اذكروا) في جميع مواضعها من القرآن في المبهج، فلم أجده ذكر منها شيئاً؛ إلا عند هذا الموضع الذي ذكرناه ﴿واذكروا ما فيه﴾ بالبقرة. ولذلك؛ فالذي يظهر لي من المبهج: أن هذا الحكم خاصٌّ بمثل هذه الجملة التي ذكرها مقيدة، ويحمل قول السبط: (حيث وقع) على ذلك، فتكون قراءة المطوعي بهذه الكيفية في الآية الثالثة والستين من البقرة، والآية الحادية والسبعين بعد المئة من سورة الأعراف فقط، ويكون في غيرها على أصله، والله أعلم.

وأصل هذه الكلمة (تذكر) فقلبت التاء ذالاً وأدغمت في الذال بعدها، ثم اجتلبت همزة الوصل، توصلاً للنطق بالساكن.

١١٢- هُزُّوْا وَكُفُّوْا ضَمَّ مُبْدِلًا شَدًّا وَمُتَشَابِهٌ عَلَيْنَا حَبِّدًا

١١٣- يَشَابُهُ الْمُطَّوِّعِي وَاشْدُدْ لَمَّا مَعَ خُلْفِ الْآخَرَيْنِ يَهْبِطُ اضْمًا

١١٤- وَكَلِمَ اقْرَأْ عِنْدَهُ خَاطِبٌ مَضًا لَا تَعْلُمُونَ وَمَعًا بَعْدُ فَضًا

- قرأ الشبوذى لفظ ﴿هُزُّوْا﴾ حيث وقع، ولفظ ﴿كُفُّوْا﴾ بضم الزاي من الأول والفاء من الثاني، وإبدال الهمزة فيهما واوًا كحفص.

- ويقف المطوعي بالتحقيق والإبدال، وقد نص السبط على مذهب الشنبوذي فيهما. وفي سورة الإخلاص كلامه يشير إلى أنه يضم ويهمز مع الباقيين، فيكون له فيها وجه كحفص ووجه كنافع، والوقف معلوم، أما ﴿هَزَّوْا﴾ فليس له فيها إلا كحفص... والله أعلم.

- وقرأ الحسن: ﴿تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ بزيادة ميم مضمومة في أوله، مع كسر الباء الموحدة، ورفع الهاء وتنوينها على أنه اسم فاعل كما في النظم، وهي مخالفة للرسم. وقرأها المطوعي بالياء التحتية بدلاً من الفوقية، وشدد الشين ورفع الهاء بلا تنوين، فعل مضارع، أصله (يتشابه) فأدغمت التاء في الشين، وبها جاء النظم.

- كما قرأ المطوعي بالتشديد في ميم ﴿كَلِمًا﴾ من قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ وله الخلف في الموضعين بعدها ﴿لَمَّا يَشْقُقُ﴾، ﴿لَمَّا يَهْطُ﴾. ونقل القاضي عن أبي حيان أن اسم (إن) محذوف؛ تقديره: منقاداً أو كَيْتاً أو نحو ذلك و(لما) بمعنى (حين) على مذهب الفارسي، أو حرف وجود لوجود على مذهب سيبويه.

- وقرأ المطوعي أيضاً: ﴿يَهْطُ﴾ بضم الباء الموحدة، لغة فيها.

- كما قرأ: ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ بكسر اللام وحذف الألف (كَلِم) كما في النظم.

- قرأ ابن محيصن: ﴿أَوْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا﴾ بقاء الخطاب من الكتابين.

- وقرأ الموضعين بعدها في نفس الآية من المفردة بالخطاب كالأولى، أما من المبهم فهو فيهما بالغيب على أصله.

١١٥- خِيفُ الْأَمَانِيِّ وَأَمَانِي لِلْحَسَنِ وَالرَّفْعِ وَالْجَرِّ اسْكِنَنَّ وَالْهَاءُ الْخِسرَ

- قرأ الحسن بالتخفيف في ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ وبابها مع إسكان الياء المخففة من

المرفوع والمجرور وكسر الهاء، فيكون هذا الموضع ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ بفتح الياء مخففة،

ويكون ﴿أَمَانِيَهُمْ﴾ بإسكان الياء مخففة مع كسر الهاء. وكذلك إسكان الياء مخففة من ﴿بَأْمَانِيَّكُمْ﴾ و﴿لَا أَمَانِيَّ﴾ و﴿وَعَرَّتْكُمْ الْأَمَانِيَّ﴾ ولم يذكر الناظم موضع الحج كما فعل ابن القاصح وصاحب الإفادة.

- قلت: إن عبارة المفردة تدل على العموم حيث قال: «بياء ساكنة خفيفة وبابه حيث كان». اهـ. وهي أشبه بعبارة ابن الجزري (خف الأمانى مسجلا. ألا.. مع شموله لموضع الحج، وكونه في الطيبة خص موضع الحج بالذكر؛ فهو كالتنبيه على أنها داخلة في الحكم، وإلا فهي من باب (الأمانى). ومعتمدنا هو قول الأهوازي، ونص عليه القسطلاني كسائر الباب ويؤيده ما في الإيضاح والإتحاف حيث خالفا المصطلح، وأطلقا هذا الحكم كما فعل ابن الجزري وابن الجندي، إلا أن الأخير ذكر في موضع الحج خُلُفًا عن الحسن وذلك بناء على عود الضمير في نص البستان إلى الحسن وهو آخر مذكور. ولكن صاحب المفردة لم يذكر خُلُفًا، وإنما أطلق الحكم كما سبق، ومما يذكر أن صاحب الإيضاح خالف نظمه (مجمع السرور) حيث وافق فيه المصطلح. وبناءً على ما سبق نأخذ للحسن بإطلاق التخفيف في الجميع بما في ذلك موضع الحج؛ على ما تقتضيه عبارة المفردة. وهذا من المواضع التي تأخر ذكرها عند الأهوازي ومع ذلك فقد شمل الحكم ما فوقه، كما في النظم وغيره.

١١٦- وَيَعْبُدُونَ الْغَيْبُ حَامِدٌ وَلَا تَنْوِينَ فِي حُسْنًا وَقُلْ أَسْرَى حَلَا

- قرأ الحسن: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ بياء الغيب.

- وقرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ بلا تنوين على وزن (فُعْلَى) وهي صفة لموصوف محذوف أي: مقالة حسنى.

- وقرأ أيضًا: ﴿وإن يأتوكم أُسْرَى﴾ بفتح الهمزة وإسكان السين وحذف الألف كحمزة، إلا أنه يفتح ذوات الراء.

١١٧- تَقْتُلُونَ أَشَدُّ مَعَ الثَّالِثِ ثُمَّ تَظْهَرُونَ الْقَصْرَ وَالتَّشْدِيدَ حُمَ

- قرأ الحسن: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾ بضم التاء الأولى من ﴿تَقْتُلُونَ﴾ وفتح القاف وكسر التاء الثانية وتشديدها - كما في النظم - على المبالغة والتكثير.

- كما قرأ هذا اللفظ في الموضع الثالث من هذه السورة بنفس الترجمة، وهو قوله تعالى: ﴿قل فلم تقتلون أنبياء الله﴾. أما الموضع الأول فلا خلاف في تخفيفه وهو: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾.

- كما قرأ الحسن أيضاً: ﴿تَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ بحذف الألف وتشديد الهاء، وهو على أصله في تشديد الظاء، وأصله (تَظْهَرُونَ)، فأدغمت التاء في الظاء، والماضي منه (تَظْهَر) على وزن (تَكَلَّمَ).

١١٨- وَقُلْ تَفَادُوهُمْ مَنَا طِبٌ وَأَمْدًا وَخَفِّقْنَ لِمَكَ كَيْفَ أَيَّدًا

- قبل شرح هذا البيت، نبه إلى أن سهواً وقع للشيخ رحمه الله، فذكر أن ابن محيصة والمطوعي قرأ ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ بالمد كحفص مع ضم التاء، فقال: (وقل تفادوهم منا طب) وشرحه على ذلك. والحق أن الذي قرأ ذلك هو الحسن والمطوعي، كما أجمعت عليه المصادر، وعلى ذلك يجب أن يكون الرمز في البيت للحسن مع المطوعي بدلاً من (منا طب) فيكون (جَمًّا طب) أو نحوه مما يفي بالغرض، وعلى هذا يكون شرح البيت كما يلي:

- قرأ الحسن والمطوعي: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ بضم التاء وفتح الفاء وألف بعدها كحفص.

- قرأ ابن محيصة لفظ ﴿وَأَيَّدَنَّهُ﴾ بمد الهمز على البدل مع تخفيف الياء حيث وقع وكيف تصرف نحو: ﴿أَيَّدْتُكَ﴾، ﴿وَأَيَّدَكُمْ﴾ وما كان منه، وهو لغة.

١١٩- وَالرُّسُلِ سَكَنُ كَيْفَ جَا حُزْ وَافَقَهُ فِي غَيْرِ مَا بِهِ ضَمِيرٌ طَابَقَهُ

- قرأ الحسن لفظ ﴿الرُّسُلِ﴾ كيف جاء بإسكان السين، سواء كان مضافاً أو غير مضاف، معرفة أو نكرة.

- وافقه المطوعي على إسكان السين فيما تجرّد عن الضمير مثل: ﴿الرسُل﴾، ﴿رسل﴾، ﴿رسلا﴾.

- قلت: هذا ما ذكره صاحب المبهج عن المطوعي إلا أنه في موضع آخر ذكر أن (الرسُل) إذا كانت مضافة إلى ضمير على حرف واحد أو لم تكن مضافة نحو: ﴿رسل﴾، ﴿رسله﴾، ﴿الرسُل﴾ ونحو ذلك فانفرد عبد الوارث بإسكان السين، وضمها من الجميع الباقيون^(١). اهـ.

ومن هذا الكلام قد يفهم أن المطوعي مع الباقيين في ضم السين، بما في ذلك ما تجرّد عن الضمير، وهو الذي يقرؤه بالإسكان كما ذكر قبل، ولكن قوله: (فانفرد عبد الوارث) يفهم منه أنه انفرد عن أبي عمرو، لأنه لا يصح هذا الانفراد عن الجماعة فيما تجرّد عن الضمير مع وجود الإسكان للمطوعي، وخاصة أن السبط قال في الموضع الأول: «وسأذكره في موضعه إن شاء الله». اهـ. وهذه الجملة تختص بما اتصل به ضمير على حرف واحد، وجدير بالذكر أن صاحب البستان لم يذكر المطوعي فيمن سكن. وبعض المصادر قصر إسكان السين للحسن فيما اتصل به ضمير فقط دون ما تجرّد عنه، وليس كذلك؛ إذ النص واضح في المفردة، إلا أنه يؤخذ على الأهوازي تأخير ذكره، وفي كلامه ما يدل على العموم.

١٢٠- وَرُسُلْنَا مَعَ هُمْ وَكُنْمْ بَصْرِيَّهُمْ عُقْبًا وَحُقْبًا حُزْ وَخُبْرًا عَنْهُ ضُم

تَمَّ الناظم الباب بذكر ما فيه ضمير الجمع، وموافقة البصريين لأصلهما،

في إسكان السين ولو سكت عنهما لعلم مذهبهما، إلا أنه ذكر ذلك لرفع توهم اختصاص ما سبق بالإسكان.

- وقال الناظم أن الحسن أسكن القاف من ﴿عُقْبًا﴾، ﴿حُقْبًا﴾ بالكهف.

- قلت: لم يذكر صاحب المفردة لفظ ﴿عُقْبًا﴾ على أن الحسن وافق أبا عمرو على ضم القاف، وهو ما نأخذ به، ويؤيده أن جميع طرق أبي عمرو بالضم. ومنها البلخي والدوري، وإنما ذكرها الناظم تبعاً للمصطلح والبستان والإفادة وغيرها. أما ﴿حُقْبًا﴾ فهي بإسكان القاف كما نص عليه في المفردة، ولم يذكرها في البستان ولا في المصطلح والنهاية والإيضاح. واللفظان في الإفادة وشرحها.

- وقرأ الحسن: ﴿خُبْرًا﴾ معاً بالكهف بضم الباء فيهما.

١٢١- خُشِبَ وَعُرْفًا عُدْرًا أَوْ نُذْرًا حَكْوًا عُرْيًا بِضَمِّهِمْ هُنَا غُلْفٌ مَضْوًا

- قرأ الحسن: ﴿خُشِبَ﴾ بضم الشين.

- وسكت الناظم عنها لابن محيصة، مما يوهم أنه يقرأ فيها بوجهين، ولكن النص في الكتابين عنه بضم الشين فقط، وهو كذلك في المصطلح وسائر المصادر، وسنذكره إن شاء الله في سورتها.

- وقرأ الحسن: ﴿عُرْفًا﴾ بضم الراء.

- قلت: هذا اللفظ غير مثبت في مفردة الحسن المطبوعة، إلا أنه ثابت في المخطوطة، ونص المطبوعة يقول: ﴿عُدْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ مرفوعان مثقلان. اهـ. ونص المخطوطة يقول: ﴿عرفًا﴾ و﴿عُدْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ مرفوعات مثقلات. اهـ. وهو الذي نأخذ به للحسن، وهو كذلك في المصطلح وغيره، إلا أن البستان لم يذكر ﴿عرفًا﴾.

- وقرأ الحسن أيضًا ﴿عُدْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ بضم الذال فيهما.

- وقرأ الجميع ﴿عُرْبًا﴾ بضم الراء. ولو أشار بهذا إلى الأعمش فقط لَعُلِمَ مذهب الباقيين.

- وقال الناظم أن ابن محيصن قرأ: ﴿غُلْفٌ﴾ بضم اللام هنا فقط.

- قلت: نص صاحب المفردة على الضم له حيث وقع، أما المبهج فقد نص على الضم في موضع البقرة فقط، ولذلك نأخذ لابن محيصن بالضم في البقرة من الكتابين، أما موضع النساء فالضم فيه من المفردة، والإسكان من المبهج. وقد ذكر الناظم ما أجمعت عليه المصادر سوى المفردة^(١).

١٢٢- يُنْزِلُ مَعَ مُنْزِلِهَا حُزْ شَدَّادًا وَيُنْزِلُ الْغَيْثَ شَرِيفٌ حَمْدًا

- قرأ الحسن باب ﴿يُنْزِلُ﴾ المعلوم من الشاطبية بالتشديد في جميع القرآن كما نص عليه الأهوازي، ومنه أيضًا ﴿مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾.

- وقال الناظم: أن الشنبوذي وافق الحسن على تشديد ﴿يُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾ في لقمان والشورى.

- قلت: قد نص سبط الخياط في المبهج على تخفيف الموضعين للأعمش، عند موضع البقرة، ثم ذكر تشديدهما للشنبوذي عند موضع لقمان، وكذلك في المصطلح، ولذلك نأخذ بالتخفيف فيهما للأعمش بتمامه كأصله، ويُزَاد وجه للشنبوذي عنه بتشديدهما، جَمْعًا بين نَصِّي المبهج، إذ لا مُسَوِّغَ لَطَرَحِ أحدهما. وإنما ذكر الناظم ما في الإفادة، وفي البستان والإيضاح للأعمش كأصله، وفي النهاية كالمبهج، حيث ذكر الأعمش في البقرة كأصله، وفي لقمان ذكر تشديد الشنبوذي في الموضعين.

(١) اطلعت على نسخة أخرى مخطوطة لـ (الإفادة) بالجامعة الإسلامية فوجدت فيها النص على موضع النساء بالضم لكنه لم يذكر خلافًا.

١٢٣- وَجَبْرَيْلُ جُدَّ وَكَالْمَكِّيِّ مَنْ وَمِثْلُ شُعْبَةٍ بِمَدِّ الرَّاءِ الْحَسَنِ

- قرأ ابن محيصة من المبهج لفظ ﴿جَبْرَيْلُ﴾ حيث وقع بفتح الجيم والراء، وبعدها همزة مكسورة، بلا ياء، مع تشديد اللام، وبها جاء النظم، وهي لغة فيه. وله من الكتابين كأصله بفتح الجيم وكسر الراء وبعدها ياء ساكنة بلا همز ثم لام مخففة، فيكون له من المبهج وجهان، ومن المفردة وجه واحد كأصله عند الناظم.

- وقرأه الحسن مثل شعبة، إلا أنه أثبت ألفاً بعد الراء فيصير ﴿جَبْرَيْلُ﴾ بالمد المتصل.

١٢٤- وَمِيكَئِيلُ جُدَّ وَبِالْخِفِّ فَضَّلَ وَعُوْهُدُوا حُزَّ وَالشَّيَاطِينُ حَصَّلَ

١٢٥- بِالْوَاوِ وَافْتَحَ ثُونُهُ حَيْثُ ارْتَفَعَ وَرَاعِنًا مِزَّ حُزَّ بِتَنْوِينٍ وَقَعَ

١٢٦- وَفِي النَّسَاءِ جُدَّ حُزَّ وَتَنَسَّاهَا حَلَا تَوَلَّوْا الْفَتْحَانَ عَنْهُ نُقْلًا

- قرأ ابن محيصة لفظ ﴿مِيكَئِيلُ﴾ بوجهين:

- الأول من المبهج بحذف الألف بعد الكاف، وحذف الياء الثانية وتشديد اللام كما في النظم.

- والثاني من المفردة كذلك إلا أنه خفف اللام، وكلها لغات.

- قرأ الحسن: ﴿أَوْ كَلِمَا عُهُدُوا﴾ بالبناء للمفعول، فضم العين وأثبت واواً ساكنة بعدها وحذف الألف وكسر الهاء، وانتصب ﴿عُهُدًا﴾ على أنه مصدر بمعنى (معاهدة).

- وقرأ الحسن لفظ ﴿الشَّيَاطِينُ﴾ المرفوع حيث وقع، بالواو مع ضم الطاء وفتح النون على أنه من جمع السلامة، كقولهم: (بستان فلان حوله بساتون)، وهي خلاف الرسم.

- قلت: يفهم من كلام الناظم والأهوازي؛ أن هذا اللفظ إذا كان في موضع الخفض، فالنون فيه على حالها من الكسر ﴿ومن الشَّيْطَانِ﴾، أما موضع النصب فلا إشكال فيه على أي وجه ﴿والشَّيْطَانِ كل بناء وغواص﴾.

- وقال الناظم أن ابن محيصة والحسن قرآ لفظ ﴿رُعْنَا﴾ بالبقرة بالتنوين على أنه مصدر بمعنى الرعونة، أو صفة لمصدرٍ محذوفٍ أي: قَوْلًا رَاعِنًا.

ثم ذكر أن موضع النساء قرأه ابن محيصة من المبهج والحسن بالتنوين، أما ابن محيصة من المفردة فبلا تنوين كأصله.

- قلت: أما قراءة الحسن في الموضعين فهي بالتنوين كما ذكر الناظم.

وأما ابن محيصة فهو في موضع البقرة بالتنوين من الكتابين، كما نصَّ عليه في المفردة، ولا يمكننا أخذ العموم من المبهج إلا في وجود نصٍّ أو قرينة، وحيث انعدم ذلك فالتنوين منه خاصٌّ بموضع البقرة فقط كالمفردة. وتكون قراءة ابن محيصة في موضع النساء بلا تنوين كأصله من الكتابين. وقد ذكر الناظم ما في الإفادة والمصطلح والإزميري والإيضاح، وعممه لهما في الإتحاف كالبلستان، إلا أن الأخير زاد معهما الأعمش، وفي زيادة التثمة عكس ما في المصطلح من المفردة. وما قدمناه هو مذهب الكتابين.

- وقرأ الحسن: ﴿أو نُنْسِهَا﴾ بقاء مفتوحة في أوله وبعدها نون ساكنة ثم سين بلا ألف فهاء ممدودة كما جاء في النظم، وهي خطاب للنبي ﷺ.

- كما قرأ الحسن أيضًا: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا﴾ بفتح التاء واللام على أنه فعل مضارع، وحذفت منه إحدى التاءين، ويجوز أن يكون ماضيًا، والواو ضمير الغائبين.

١٢٧- ذُرِّيَّتِي اكْسِرْ مُطْلَقًا طِبْ مَعَ خِفْ أُمْتِعُهُ لَهُ مَثَابَاتٍ وَصِفْ

١٢٨- وَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ حَيٍّ وَصِلَا أَضْطَرُّهُ مَعَ فَتْحِ رَائِهِ طَلَا

- قرأ المطوعي لفظ: ﴿ذُرِّيَّتِي﴾ وما جاء منه في جميع القرآن بكسر الذال، لغة فيه.

- كما قرأ: ﴿فَأُمْتِعُهُ قَلِيلًا﴾ كالشامي، بإسكان الميم وتخفيف التاء.

- وقرأ المطوعي أيضًا: ﴿مَثَابَةً﴾ بالجمع كما في النظم، فأثبت ألفًا بعد الباء الموحدة، ونَوَّنَ التاء بالخفض، والوقف عنده على التاء مثل: ﴿مُسْلِمَتٌ﴾.

- وقرأ الحسن: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ بفتح الخاء كنافع.

- وقرأ المطوعي: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ﴾ بوصل الهمزة، وفتح الراء، فعل أمر.

- وما ذكره القاضي من لزوم قراءة ﴿فَأُمْتِعُهُ﴾ بفتح الهمز وسكون الميم والعين وتخفيف التاء على الأمر مناسبة لما هنا، إن قَبِلَ لغة لا يقبل رواية. ولذا قال: «ولا يضرنا هذا ما دامت القراءة متجهة». اهـ. ويمكن توجيهه على القطع أي: ﴿فَأُمْتِعُهُ قَلِيلًا﴾ من كلام الله تعالى لإبراهيم عليه السلام، وثْنَى الخليل بدعائه. أو هي من تنمة كلام الله تعالى بمعنى: ثم ألجأه كُفْرُهُ إلى عذاب النار.

١٢٩- وَمُسْلِمِينَ أَجْمَعٍ يَفْتَحُ لِلْحَسَنِ أَرْنَا وَأَرْنِي عِنْدَهُ أَيْضًا سَكَنُ

- قرأ الحسن: ﴿مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ بكسر الميم الثانية وفتح النون على الجمع.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ بالإسكان في ﴿أَرْنَا﴾، ﴿أَرْنِي﴾ في جميع القرآن.

- قلت: أجمعت المصادر على أن الحسن قرأ بالإتمام وجهًا واحدًا، قال في المفردة:

﴿أَرْنَا﴾، ﴿أَرْنِي﴾ بكسر الراء وبابه حيث كان. اهـ. وهو ما نأخذ به للحسن.

وعلى ذلك؛ لو قال في النظم: (أرنا وأرني فاكسرن له سنن) أو نحو ذلك لوافق ما في المصادر. وفي المخطوطة وقع سهو في الموضع الأول فقال بالإسكان، وعند الموضع الثاني قال: «ياشباع كسرة الراء وبابه حيث كان». اهـ.

١٣٠- وَفِيهِمَا الثَّلَاثُ عَنْ يَحْيَى وَلَا تَمُدُّ لَهُ إِنْ تُسَكِّنَ أَوْ تُكْمِلَا

١٣١- وَامْنَعْ مَعَ الْإِظْهَارِ إِخْفَاءً عَلَى قَصْرِ وَإِفْرَادٍ أَيْكَ حَصْلًا

- قال الناظم أن اليزيدي قرأ: ﴿أرنا﴾، ﴿أرني﴾ في جميع القرآن بالأوجه الثلاثة: الإسكان والاختلاس والإتمام. ثم بين الناظم أن اليزيدي لا يمد المنفصل على الإسكان والإتمام، وبين أن الاختلاس يمتنع على القصر مع الإظهار.
- قال في الموارد: «إذا أظهر: أتم وأسكن وقصر واختلس ومد، وإذا أدغم: أتم وأسكن واختلس، وقصر». اهـ.

- قلت: الإسكان لابن فرح فقط، ولابن الحكم في المستنير اختلاس من طريق السامري وهي طريق ابن سوار عن ابن الحكم عن اليزيدي في اختياره. أما الإتمام فهو من قراءة العطار على القزاز وهي عن أبي عمرو وليس اختيار اليزيدي. وعلى ذلك نأخذ له بالاختلاس فقط، وكذلك هو في المبهج، فيكون تحريره كالتالي:

إسكان من المستنير لابن فرح، والاختلاس لابن الحكم من الكتابين. وفي المستنير قصر فقط، وهمز وإظهار، وإبدال وإدغام وإظهار (ثلاثة أوجه) وفي المبهج قصر مع الإبدال والإدغام، وتوسط مع الهمز والإظهار، واستظهرنا فيما قبل الإبدال من المبهج مع الإظهار في وجهي المد^(١). وقد تبع الناظم ما في شرح الإفادة، وفيها منع القصر مع الاختلاس مع أنه من المبهج وفيه قصر وتوسط، وعنده إتمام لابن الحكم من المستنير فيمن بقي، وقد بينا طريقه أنه ليس في اختيار اليزيدي. أما ما منعه

(١) انظر باب المد والقصر في هذا الكتاب.

الناظم على الاختلاس وهو القصر مع الإظهار فإنه يأتي لأبي أيوب من المستنير، أما الإدغام فلا يأتي إلا على القصر والإبدال ومعه إسكان ابن فرح، واختلاس أبي أيوب من الكتابين. هذا، والإسكان والاختلاس عن اليزيدي في الإيضاح ضمناً، وفي البستان تصريحاً من غير تفصيل للطرق.

- قرأ الحسن: ﴿وَالْهَاءُ أَبَاكَ﴾ بالإنفراد كما في النظم، فقصر الهمزة وكسر الباء وأثبت ياء ساكنة مكان الألف وحذف الهمزة الثانية.

١٣٢- وَرَوْفٌ بِالْمَدِّ شَمُّ حَزْ خَاطِبِينَ أَخِيرَ عَمَّا يَعْمَلُونَ لِلْحَسَنِ

- قرأ الشنبوذي والحسن لفظ ﴿رَوْفٌ﴾ حيث وقع بالمد كحفص.

- قلت: ومن ذلك يفهم أن الباقيين على أصولهم، إلا أن محقق مفردة ابن محيصة كتب ما يدل على أن البزي عن ابن محيصة هو الذي يقرأ بالمد على وزن (رعوف) وليس كذلك، فالذي في المصطلح لابن محيصة: المد من المبهج وكذلك من المفردة، وهو ما نأخذ به كما في جميع المصادر، ويكون اسم البزي خاصاً بالخلاف التالي في المفردة وهو ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ وَمِنْ حَيْثُ﴾ بالخطاب.

- قلت: إنما ذكر الناظم ذلك كالـبستان والمصطلح والإفادة والنهاية وغيرها؛ لكن الأهوازي لم يذكر في المفردة أن الحسن قد خالف أبا عمرو فيها، وعلى ذلك نأخذ للحسن هنا بالغيب كأصله.

١٣٣- يَلْعَنُهُمُ الْإِسْكَانُ لِلْمَكِّيِّ مَعَا وَوَالْمَلَائِكَةُ مَعَ النَّاسِ أَرْفَعَا

١٣٤- وَأَجْمَعُونَ قُلُوبًا لِلْحَسَنِ

- قرأ ابن محيصة: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ بإسكان النون من الفعلين.

- قلت: أما المبهج فمذهبه الإسكان كما سبق في باب ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، ﴿نُطْعِمُكُمْ﴾ وإنما ذكرهما الناظم لأنهما خرجا عن مذهب المفردة، فقد نص الأهوازي على إسكانهما للبزي، ومذهبه في بقية باب ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ هو الاختلاس، وذلك بخلاف ما ذكره محقق المفردة، وهو الموافق لمذهب الشيخ كما في المصطلح بالنسبة للفظ ﴿رَوْفٌ﴾ وفيه وفي الإفادة إسكان عن ابن محيصن في ﴿يَلْعَنُهُمْ﴾ معاً، أما الإيضاح فقد نص له على مذهب المفردة إلا أنه ذكر الضم سهواً من المبهج، أما البستان فلم يبين بوضوح مذهب ابن محيصن حيث عطفه بعد أوجه ثلاثة لأبي عمرو مجملًا.

- قرأ الحسن: ﴿وَالْمَلَكَةُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ بالرفع في الثلاثة، في الأولين بالضم، وفي الأخير بالواو، كما في النظم وهو خلاف الرسم.

- وَهَاءُ الضَّمِيرِ ضُمَّ عَنْ يَاءٍ

١٣٥- أَوْ كَسْرَةٍ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ جُزْ سَكَنَ^(١) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ مَزْ

- قرأ ابن محيصن من المبهج بضم هاء الضمير إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وجاء بعد الهاء ساكن، وقول الناظم: (من قبل همز الوصل) على أن هذا الساكن دائماً يكون قبله همزة وصل لأنه في بداية الكلمة، والذي قال: أن تكون الهاء قبل ساكن، فباعتبار سقوط همزة وصل نحو: ﴿بِهِ انْظُرْ﴾، ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ ونحو ذلك في جميع القرآن. ووافق من المفردة على ضم موضعين ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾ بالمائدة ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بالفتح. وهو على أصله من المفردة في بقية القرآن، إلا أننا نقول أن هذا الوجه من المفردة للبزي عنه.

(١) في النسخة (د) قال: ضم عن هاء سكن. اهـ. وهو سهو من الناسخ.

- وقال الأهوازي في مفردة ابن محيصة المطبوعة، في أول سورة المائدة: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ برفع النون وإدغام الضاد البزي ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ بآلف البزي ﴿بِهِ اللَّهُ﴾ برفع الهاء، وكذلك ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾. اهـ.

- قلت: في المفردة المخطوطة قال الأهوازي: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ برفع النون وإدغام الضاد والبزي ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ بالآلف البزي ﴿بِهِ اللَّهُ﴾ برفع الهاء، وكذلك ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾. اهـ.

والشاهد هو قوله (والبزي) بزيادة حرف الواو، فهذا يجعل اسم البزي خاص بالجملة التالية، وعلى ذلك يكون ذكر اسمه مرة ثانية خاص بالجملة الثالثة وهي ﴿بِهِ اللَّهُ﴾ ويؤيد ذلك: أن قاعدة ضم أول الساكنين قد أطلقها الأهوازي عن المكي في عشر سور، وكذلك أطلق عنه إدغام الضاد في الطاء في عددٍ من السور، فلا معنى لتخصيص البزيّ ها هنا، بل نقول: به يختص؛ بالرفع أم بالإدغام أم بهما معاً؟، وهذا مخالف لما تبعناه في المفردة، وعلى ذلك: تكون جملة ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ للشيوخ، ويكون اسم البزي في موضعيه خاص بالجملتين بعد ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ و﴿بِهِ اللَّهُ﴾ و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ فيكون ضم الهاء في الموضعين للبزي عنه من المفردة، وما عداهما فالكسر هو مذهب المفردة لابن محيصة.

ويمناسبة هذا الموضع نستطرد فنقول:

قال الأهوازي في مفردة ابن محيصة المطبوعة: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بضم (الله) ^(١). اهـ. وفي المخطوطة ما نصه: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بضم الهاء. اهـ. إلا أن الناسخ وضع ضمة على هاء الجلالة، ولم يذكر أحد هذه القراءة فيما توفّر لديّ من مصادر؛ إلا المحرر الوجيز ذكرها عن ابن أبي إسحق، على أن الله هو المعاهد، وقوله في المخطوط:

(١) المفردة ص (٣٣٧).

برفع الهاء وإن كان يحتمل هاء الضمير؛ إلا أن الضمة التي وضعها على هاء الجلالة، تقوّي ما ذكر في المطبوعة، وما في المطبوعة يؤكّد أن لفظ (الضم) في المخطوط ينصرف إلى هاء الجلالة، والأهوازي لا يفرق في التسمية بين حركات البناء وحركات الإعراب، وكلامه في موضع المائدة لا ينصرف (الضم) فيه إلا إلى هاء الضمير، لأن هاء الجلالة هناك مرفوعة باتفاق، فكأنه اعتمد على ما ذكره في المائدة من ضم هاء الضمير في الموضعين، ولما أتى على موضع الفتح، ترك الكلام على هاء الضمير، وذكر الرفع في هاء الجلالة، كما في النص الذي في نسخة مكتبة المسجد الأقصى والتي اعتمدها المحقق، ويقوّيه الضمة التي وضعها الناسخ فوق هاء الجلالة في المخطوطة الثانية، ولذلك نأخذ لابن محيصة من المفردة برفع هاء الجلالة في سورة الفتح، مع ضمّ هاء الضمير للبري.

١٣٦- وَالرَّيْحَ مَعَ حَجَرٍ وَكَهْفٍ جَائِيَةٍ وَحَدَّ فُشَا الْفُرْقَانِ فَاجْمَعْ مَا ضِيَةٍ

١٣٧- وَفِي سَبَاٍ وَالْحَجِّ الْإِنْيَا حَلَا -----

- ذكر الناظم أن ابن محيصة من المفردة قرأ لفظ ﴿الريح﴾ بالإفراد في (البقرة، الحجر، الكهف، الجاثية) تبعاً للكوبريلي.

- قلت: قد نصّ في المفردة على الإفراد حيث أتى، إلا موضع الحجر، وأول الروم، وعلى ذلك نأخذله بالإفراد فيما ذكر الناظم؛ إلا موضع الحجر فإنه بالجمع^(١) وقال عن الإفراد: «حيث كان إلا في الحجر والأول من الروم فإنهما بالألف»^(٢). اهـ.

- كما ذكر الناظم أن ابن محيصة قرأ موضع الفرقان بالجمع من الكتابين.

- قلت: قد نصّ الأهوازي على الإفراد فيها كما سبق، وبه نأخذ.

(١) ارجع إلى المفردة ص (٢١٢)، ص (٢٣٧).

(٢) ص (٣٣٠).

أما المبهج فقد نصَّ على أن ابن محيصن وافق ابن كثير على جمع (البقرة والحجر والكهف والجمالية) وإفراد ما عدا ذلك، فيتحصل الآتي لابن محيصن.. التوحيد من المفردة في (البقرة، الكهف، الجمالية) والجمع في الثلاثة من المبهج، أما موضع الحجر فهو بالجمع من الكتابين خلافاً للنظم. وموضع الفرقان بالإفراد من الكتابين، خلافاً لما جاء في النظم أيضاً. والذي أراه قد أنشأ هذا الاختلاف بين النظم وأصوله، هو ما جاء في المصطلح، وتبعه في الإيضاح، هذا بالنسبة لموضع الحجر، أما موضع الفرقان، فمع أن النص فيه واضح في الكتابين، بل وفي المصطلح والايضاح، إلا أنه قد وقع للنظم فيه سهو، أو يكون قد تبع ما في الإفادة مع أن المغربي في شرحها نص على الإفراد.

- وقرأ الحسن بالجمع في سور (الأنبياء والحج وسبأ).

تَرَى فَخَاطِبُ أَنْ فَكْسِرُ حُزْ كِلَا -----
 ١٣٨- مَعَ فَتَحِ خَا خُطُوتِ وَالطَّا خَفَّفا لَهُمْ وَأُولَى السَّاكِنِينَ اضْمُمْ شَفَا
 ١٣٩- وَكَسِرُ أَوْ وَقُلْ حِمًّا وَالْبِرَّ أَنْ بِالرَّفْعِ شَمَّ وَلَكِنَّ الْبِرَّ الْحَسَنَ
 ١٤٠- كَنَافِعِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى كَحَمْزَةٍ مُوصٍ بِتَشْدِيدِ حِمَّا

- قرأ الحسن: ﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾ بقاء الخطاب.

- وقرأ بكسر همزة ﴿أن﴾ في موضعها من قوله تعالى: ﴿أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب﴾.

- كما قرأ الحسن أيضاً لفظ ﴿خُطُوتِ﴾ حيث وقع بفتح الخاء.

- وقرأ الأئمة الأربعة بإسكان الطاء، وهو المقصود بقوله: (والطا خففا) على حد قول ابن الجزري في الدرة: (والعسر واليسر أثقلا) وهذا عكسه. ولو أشار بذلك الإسكان إلى ابن محيصن وحده لكفى.

- قرأ الشنبوذي بضم الأول من الساكنين - ولا يخفى شرطه - وهو ضم الثالث من الكلمة التالية للساكن ضمًّا أصليًّا نحو: ﴿فمن اضطر﴾، ﴿قل انظروا﴾ ويخرج من هذا الحكم كل ساكن قبل لفظ ﴿اتقوا﴾ فإنه يكسر لعدم أصالة الضم، وكذلك ﴿اقضوا﴾، ﴿وامضوا﴾، ﴿ايتوا﴾، ﴿ايتوني﴾، ﴿امشوا﴾، ﴿ابنوا﴾ فضمها غير أصلي.

- قلت: نصّ في المبهج على ما قاله الناظم للشنبوذي، وهو ضم الأول من الساكنين على ما أوضحنا، إلا أن السبط نص في سورة النساء على أن الأعمش كسر التنوين مطلقًا مثل: ﴿محظورا انظر﴾ ونحوه، ولذلك فالمطوعي كأصله في الساكنين، أما الشنبوذي فله الضم في أولى الساكنين كما ذكر الناظم، ونصّ عليه في المبهج، وله وجه آخر في التنوين، وهو الكسر^(١).

وبعبارة أخرى:

- قرأ الشنبوذي بضم أولى الساكنين كقالون، وله وجه آخر في التنوين بالكسر.
- قرأ الحسن بالكسر في (أو، قل) قبل الساكن من الفعل المضموم الثالث نحو: ﴿أو انقص﴾، ﴿قل انظروا﴾.

- وقرأ الشنبوذي: ﴿ليس البر أن﴾ بالرفع، وقيدها واضح.

- وقرأ الحسن: ﴿ولكن البر﴾ مع كنافع بتخفيف ﴿ولكن﴾ مع كسر النون للساكن، ورفع ﴿البر﴾، وفهم الموضعين من قوله: كنافع.

- كذلك قرأ الحسن: ﴿ولكن الله رمى﴾ بالأنفال كحمزة، بتخفيف ﴿ولكن﴾ ورفع الهاء من لفظ الجلالة. وهو على قاعدته في فتح ذوات الياء.

(١) المبهج ص (٣٦٥)، ص (٤٢٩).

- قلت: وهذه القراءة خاصة بهذا الموضع فقط دون ما قبله، فهو فيه على أصله، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾.

- وقرأ الحسن أيضًا لفظ ﴿مُوصٍ﴾ بفتح الواو وتشديد الصاد كشعبة، ولم يذكر الناظم فتح الواو في النظم لكونه يلزم من التشديد.

١٤١- وَفِدْيَةُ أَضِفْ طَعَامُ اخْفِضْ أَلَا حِمًّا مَسَاكِينَ بِجَمْعِ طَبْ حَلًّا - قرأ الأعمش والحسن: ﴿فِدْيَةُ طَعَامُ﴾ بإضافة ﴿فدية﴾ أي: عدم تنوينها، وجر الميم من ﴿طعام﴾ كقراءة نافع.

- وقرأ المطوعي والحسن لفظ ﴿مَسْكِينٍ﴾ هنا بالجمع مع فتح النون كنافع أيضًا. ١٤٢- شَهْرٌ أَنْصَبْنَ تَكْمَلُوا التَّشْدِيدُ حَلٌّ فِي الْمَسْجِدِ التَّوْحِيدُ أَعْمَشُ نَقْلٌ

- قرأ الحسن بنصب الراء من قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ وهو يقرأ بالإدغام حال الوصل كما لا يخفى، فإذا وقف على ﴿شهر﴾ فالإسكان المحض لا غير، وكذلك لا إشارة فيه عند الإدغام.

- كما قرأ الحسن: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ بفتح الكاف وتشديد الميم كشعبة.

- وقرأ الأعمش: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ بالإفراد، وقيده في هذا الموضع بحرف الجر.

١٤٣- قُلْ عَنْ لَا إِلَهَ وَبَعْدَ مِنْ عَلَى وَبَلْ كَبَلْ لِإِنْسَانٍ عَلَى لَا أَرْضٍ جَلَّا

١٤٤- مِنْ لَا ثَمِينَ قُلْ وَمِنْ لَا شَرَى مَلَّا وَالْحَجَّ حَيْثُ جَا بِكَسْرِ حُمَلًا

- قرأ ابن محيصن من المبهج بإدغام نون (عن، من) ولام (على، بل) في لام

التعريف بعدها، إذا كان بعد اللام همزة قطع نحو: ﴿عَنِ الْآهْلِ﴾، ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾، ﴿عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ﴾ فتصير (عَلَهْلَه، مَلَّرَض، بَلْنَسَان) فتنتقل

حركة الهمزة إلى اللام وتحذف الهمزة، وتدغم النون واللام من الحروف الأربعة في اللام بعدها، وتُقرأ في الآيات على قراءته.

- وقال الناظم أن ابن محيصة وافق من المفردة على إدغام موضعين ﴿لمن الآثمين﴾ بالمائدة، ﴿من الأسرى﴾ بالأنفال. وذلك كما في الإفادة.

- قلت: قد نص الأهوازي على إدغام نون (من) في اللام بعدها، في مثل ما ذكرنا في جميع القرآن فقال في المفردة^(١): ﴿لمن الآثمين﴾ بإدغام النون في اللام وما أشبهه حيث كان، وترك الهمز منها ونحوها؛ إذا أدغم النون عند اللام. اهـ. ثم قال: ﴿من الأسرى﴾: مدغم النون في اللام وترك الهمز على أصله وتشديد اللام. اهـ. فيفهم من كلام الأهوازي (حيث كان)، (على أصله) أنه عام في جميع القرآن، ولا يرده تأخير ذكره، لأن الأهوازي قد آخر ذكر عدد من الخلافات عن المواضع الأولى رغم الاتفاق على دخولها في الحكم المذكور بعد، مثل كلمة ﴿الرسل﴾ عند الحسن، وغيرها، كما أن هذا الحكم من المفردة خاصٌ بلفظ (من) فقط؛ سواء كانت مجردة، أو مثل: (لَمِنْ) مما ألحق به حرف آخر من حروف المعاني.

فيطرد هذا الحكم في جميع القرآن. وننبه إلى أن النص في المفردة وقع فيه سهوٌ واضحٌ فقال: «مدغم اللام في النون». اهـ.

- قلت: والعكس هو الصحيح.

- وقال الناظم رحمه الله: «ولم أجد نصًّا في ﴿من الأموال﴾». اهـ.

- قلت: أما من المفردة، فقد بينت ما فيها، وهذا الموضع الذي ذكره الناظم مما يشمل الحكم منها، وكذلك يشمل الحكم من المبهج، وذلك أن السبط ذكر حكم

هذه الأحرف الأربعة وقال: «إذا تكررت في جميع القرآن». اهـ. وهو نص واضح في شموله جميع ما في القرآن، وقد قال السبط قبلها عند موضع البقرة: «وسنذكر أصله فيما بعد في سورة المائدة نحو: ﴿لَمَنِ الْآثِمِينَ﴾ إن شاء الله». اهـ. وقوله: (في جميع القرآن)، (وسنذكر أصله) أشبه بقول الأهوازي السابق: (حيث كان)، (على أصله).

وقد أطلق الإدغام عن ابن محيصن في البستان وكذلك المصطلح، إلا أن الأخير قال عند موضع ﴿عن الأهلة﴾ أن ابن محيصن وافق أصحاب الإظهار من المفردة.

- قلت: فلم يتبين بوضوح مذهب المفردة عند ابن القاصح^(١)، وأيضاً في الإيضاح أخذ بالإظهار مطلقاً من المفردة، وتبعه في الإتحاف، وما قدّمناه هو ما في المبهم والمفردة، فالإدغام في الأربعة من المبهم مطلقاً في جميع القرآن، أمّا من المفردة ففي حرف واحد وهو ﴿من﴾ كما بينا قبل في جميع القرآن، وهو نوع من التخفيف كقراءة نافع في ﴿عادا الأولى﴾ لفظاً.

- وقرأ الحسن لفظ ﴿الحج﴾ حيث جاء وكيف وقع بكسر الحاء، عدا ما سبق بلفظ الماضي وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حِجَّ الْبَيْتَ﴾ فهو بالفتح باتفاق.

١٤٥- بُيُوتَ ضُمِّ مَزْ وَبَاقِي الْبَابِ فَنَ وَالْعُمْرَةُ أَزْفَعُ وَاسْكِنِ الْحُرُمَاتُ حَنَ
- قرأ ابن محيصن: ﴿بيوت، البيوت﴾ حيث أتى وكيف وقع بضم الباء من الكتابين.

- وقرأ بقية هذا الباب من المفردة بالضم وهو ﴿عِيُونُ﴾، ﴿الْعِيُونُ﴾، ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾، ﴿شِيُوخًا﴾، ﴿الْغِيُوبُ﴾ والمقصود ببقية الباب في قول الناظم: هو ما كسره ابن كثير كالأربعة الأولى، أو كسره غيره كالأخيرة. وقرأهن بالكسر من المبهم.

(١) انظر المصطلح وزيادة التتمة عند هذا الموضع، وموضع ﴿لَمَنِ الْآثِمِينَ﴾ بالمائدة.

- قلت: في المبهج ذكر الضم في ﴿اليوت﴾ لابن محيصن موافقة منه لأصحاب الضم، وكسر ما عدا ذلك من الباب. وبعد قليل ذكر ابن محيصن مع من كسر الجميع بلا استثناء فيكون له في لفظ ﴿اليوت﴾ الضم والكسر من المبهج، والضم فقط من المفردة.

- ملحوظة: في المبهج في (المائدة) لم يذكر ابن محيصن مع من كسر ﴿الغيوب﴾ إلا أنه في طبعة أخرى أضيف بين معقوفين من هامش إحدى النسخ كما نبه على ذلك محققه^(١).

- قرأ الحسن: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ بالرفع في لفظ ﴿والعمرة﴾ على الابتداء.

- وقرأ بإسكان الراء من لفظ ﴿الْحُرْمَتُ﴾.

- قلت: أما موضع سورة الحج ﴿حَرَمْتُ اللَّهُ﴾ فهو فيه على أصله. كما ذكر له في بعض الكتب إسكان السين من ﴿أَوْ نَسْكَ﴾ هنا، ولم يكن ذلك في المفردة.

١٤٦- جِدَالٌ تَوْنٌ رَافِعًا عَنِ الْحَسَنِ يَشْهَدُ يَهْلِكُ ثَلَاثِي وَارْفَعَنْ

١٤٧- ثَلَاثَ أَسْمَاءٍ تَلَتْ حُزْمَنَسَكَةَ وَيَخْفِضُ الْمُطَوِّعِي الْمَلَائِكَةَ

- قرأ الحسن: ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ بالرفع والتنوين كأبي جعفر.

- ملحوظة: في المخطوطة ذكر لفظ (خلال) بدلاً من (جدال) وهو سهو واضح من الناسخ.

- وقرأ الحسن وابن محيصن: ﴿وَيُشْهَدُ اللَّهُ﴾، ﴿وَيُهْلِكُ الْحَرْثُ﴾ من الثلاثي، ففتحا الياء منهما، والهاء من الأول، أما اللام من ﴿يهلك﴾ فهي على كسرتها.

(١) المبهج ط دار عباد الرحمن ج ٢ ص (٥٦٣).

- وقرأ الاثنان برفع الأسماء الثلاثة بعد الفعلين، فرفعاً لفظ الجلالة بعد الفعل ﴿وَيَشْهَدُ اللَّهُ﴾ ورفعاً الاسمين بعد ﴿ويهلك﴾، ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْتُ وَالنَّسْلُ﴾ على الفاعلية.

- تنبيه: ﴿يهلك﴾ بكسر اللام كما نص عليه في مفردة الحسن، وترك ذكره في مفردة ابن محيصة موافقة منه لأبي عمرو على كسرهما، وكذلك لم يتعرض لها في المبهم، وفيه دليل على أنها على كسرتها لهما، وقد نبهت على ذلك لأن بعض الكتب ذكرت فتح اللام، وهو وإن كان صحيحاً لغة إلا أنه مخالف لما في المفردتين والمبهم، فالرواية على (فَعَلَ يَفْعِلُ).

- قرأ المطوعي بالخفض في لفظ ﴿وَالْمَلِئِكَةُ﴾ كأبي جعفر من قوله تعالى: ﴿في ظلل من الغمام والمليكة﴾.

١٤٨- مَعَ آلِ عِمْرَانَ يَفْتَحُ زَيْنًا وَحُبُّ وَالْحَيَاةُ بِالنَّصْبِ مُنَا

١٤٩- وَالْعَفْوُ حُزْرًا لَأَعْنَتَ التَّحْقِيقُ جَا لِلْكُلِّ وَالْمَغْفِرَةِ اِرْقَعْ طِبَّ حِجَا

- قال الناظم أن ابن محيصة قرأ: ﴿زَيْنَ﴾ هنا وفي آل عمران بفتح الزاي والياء على البناء للفاعل، وقرأ بنصب ﴿الحيوة﴾ في البقرة ﴿زين للذين كفروا الحيوة الدنيا﴾ ونصب ﴿حُبُّ﴾ في آل عمران ﴿زين للناس حب الشهوات﴾ ويكون الفاعل على هذه القراءة ضمير مستتر تقديره: زين الشيطان، وحذف للعلم به، وتحقيراً لشأنه؛ ولكن كما بينا في البقرة عند شرح البيت التاسع والتسعين: أن هذه القراءة من المفردة عن البري كما ذكره ابن القاصح، والشيخ من المبهم بالتسمية والنصب.

- قرأ الحسن: ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾ بالنصب كالجماعة، وفهم ذلك من عطفه على النصب قبله.

- وقرأ الجميع بالتحقيق وصلًا ووقفًا في ﴿لَأَعْتَبُكُمْ﴾ ولو أشار بذلك إلى ابن محيصن لكفى، ولما احتجنا أن ننبه على خلف الأعمش وقفًا، فله التغيير والتحقيق كما تقرّر في بابه.

- وقرأ المطوعي والحسن بالرفع في ﴿والمغفرة بإذنه﴾ على الابتداء.

١٥٠- بِثِقَلٍ يَطْهَرْنَ مَكِّيٌّ قَرَأَ وَبَعْدَهُ نُبَيِّنُ النُّونَ طَرَأَ

١٥١- عَلَيْهِمَا لِلشَّنْبُوذِيِّ اضْمُمَا إِلَيْهِمْ لَدَيْهِمْ لَا تَضُمُّمَا

- قرأ ابن محيصن: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بتشديد الطاء والهاء وفتحهما كشعبة.

- وقرأ المطوعي: ﴿يَبِينُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ بنون العظمة.

- وقرأ الشنبوذي بضم الهاء في ﴿عليهما﴾ وكسرها في ﴿إليهم﴾، ﴿لديهم﴾

فيكون مذهبه هو الضم في ﴿عليهم﴾، ﴿عليهما﴾ ويكسر ما عداهما وقد فصلنا فيه القول في أم القرآن.

١٥٢- تَتِمُّ أَنْتَ فَاتِحًا بَعْدَ ارْفَعَا مَضَى تُضَارَرُ حُزٌّ وَأَتَيْتُمْ مَعَا

١٥٣- لَهُمْ وَرُجَالًا فَضُمَّ اشْدُدْ جَلَا وَصِيَّةً بِالرَّفْعِ طِبُّ وَأَنْصَبْ فَلَا

- قرأ ابن محيصن: ﴿يَتِمُّ﴾ بالتأنيث مع فتح التاء من الثلاثي.

- وقرأ برفع: ﴿الرضاعة﴾ على الفاعلية.

- وقرأ الحسن: ﴿لَا تُضَارَرُ﴾ براءين مخففتين، الأولى مفتوحة والثانية مجزومة

﴿لَا تُضَارَرُ﴾ على أن ﴿لَا﴾ ناهية والفعل مجزومٌ بها على فك الإدغام.

- في الموارد قال: براءين؛ الأولى مكسورة والثانية ساكنة، في النسختين (د،

ر) إلا أن النسخة (ر) عليها تصويب بالحاشية بخط الناسخ. وقد يكون مقصد الناظم

كما ذكر في الموارد، وخاصّةً أن القراءة بكسر الراء الأولى مع جزم الثانية قد رويت عن الحسن، في غير المفردة. وهو على الأغلب لم يطلّع على مفردات الأهوازي، أو يكون ما ذكره على سبيل السّهو، وعلى كُُلّ: فقراءة الحسن كما ذكرنا وضبطنا عليه النظم من (ع) بفتح الراء الأولى وجزم الثانية، وذلك أنه استغنى باللفظ عن القيد. وكذلك هو في الإفادة وسائر المصادر.

- وقرأ الأئمة الأربعة لفظ ﴿ءاتيتم﴾ هنا وموضع الروم بالمد كالجماعة، والإشارة بذلك إلى ابن محيصر وحده كافية.

- وقرأ ابن محيصر من المبهج: ﴿فِرَجَالًا﴾ بضم الراء وتشديد الجيم؛ جمع (راجل) وهو الذي يمشي على رجله ولا يركب.

- وقرأ المطوعي: ﴿وصية من الله﴾ بالرفع.

- وقرأها ابن محيصر من المفردة بالنصب.

١٥٤- يُضَاعِفُ أَنْصَبَ شِمٍّ وَفِي الْأُخْرَى حَلَا شِمٍّ وَسِوَاهَا وَالنِّسَاءُ حَزُّ ثَقَلَا

- قرأ الشنبوذي: ﴿فِيضْعُفُهُ﴾ هنا وفي الحديد بالنصب.

- وافقه الحسن في موضع الحديد على النصب، (والتخفيف كما سيأتي).

- وقرأ الحسن بالتشديد في باب ﴿يُضْعَفُ﴾ ما عدا موضعين (النساء،

الحديد) قرأهما بالتخفيف، والمقصود في الحديد هو الموضع الأول.

١٥٥- وَعَنْهُ يُضْعَفُ فِي النَّسَاءِ قُلٌّ وَفَخَرٌ تَغَابُنٍ وَعَنْهُ خِفُّ الْكُلِّ قَرَّ

- ثم تَمَّ الناظم قراءة الحسن في موضع النساء بعد أن ذكر له التخفيف فقال:

أنه قرأه بإسكان الضاد وحذف الألف بعدها ﴿يُضْعَفُهَا﴾.

- وقرأ ابن محيصة من المفردة موضع التغابن كقراءة الحسن في النساء ﴿يُضَعِّفُهُ لَكُمْ﴾.

كما خفف منها جميع هذا الباب، بما في ذلك موضع الأحزاب وسيأتي تعليقنا عليه، وهو من المبهج على أصله في جميع الباب، إلا ما سنذكره في التغابن. - قلت: قراءة ابن محيصة من المفردة في موضع التغابن ﴿يُضَعِّفُهُ﴾ نص صاحب المبهج له على مثلها، فتأخذ له بهذه القراءة من الكتابين معاً، وله وجه آخر من المبهج كأصله كما ذكره السبط في سورة البقرة.

١٥٦- يَبْصُطُ مِزْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً فَتَى وَالسَّيْنُ فِيهِمَا لِيَأْقِيَهُمْ أَتَى

- قرأ ابن محيصة: ﴿ويبسط﴾ هنا بالصاد من الكتابين.

- وقرأ موضع الأعراف من المفردة بالصاد، وقرأه من المبهج بالسين وجهها واحداً كما نص عليه السبط.

- وقرأ الباقر بالسين في الموضعين، ولو أشار إلى الأعمش فقط لكفى.

١٥٧- وَغُرْفَةً فَافْتَحَ شَفَاً وَاضْمُمُ حَلَا دِفَاعُ حُزْ وَالْحَيَّ فَاَنْصِبْ

١٥٨- مَعَ آلِ عِمْرَانَ لَهُ الْقِيَامُ طِبْ وَالْوَلَا خُلْفًا وَشَيْنُ الرُّشْدِ ضَمُّهَا حُسِبْ

- قرأ الشنبوذي ﴿غُرْفَةً﴾ بفتح الغين.

- وقرأها الحسن بالضم.

- وقرأ الحسن: ﴿ولولا دَفَعَ اللهُ﴾ هنا وفي الحج كنافع، بكسر الدال وفتح

الفاء وألف بعدها، كما جاء في النظم.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿الحيُّ القيومُ﴾ هنا وفي آل عمران بنصب الاسمين،

نعت مقطوع، والعامل فيه محذوف، تقديره: أمدح.

- وقرأ المطوعي لفظ ﴿القيوم﴾ هنا وفي آل عمران بفتح الياء وألف بعدها مكان الواو بخلف عنه، وهو على المبالغة في القيام بتدبير الخلق. ووجهه الثاني ﴿القيوم﴾ كأصله.
- قرأ الحسن: ﴿الرُّشْد﴾ بضم الشين، وهو على أصله في ضم الراء، والإسكان والضم لغتان.

- قلت: وجميع المصادر التي بين يدي سوى مفردة الحسن، بما في ذلك الموارد والبستان والمصطلح والإفادة والإيضاح والإتحاف والإزميري وغيرها، كلها لم تشر إلى غير هذا الموضع، ونصوصهم في المواضع الأخرى تدل على أن الحسن فيها كأصله، لكن صاحب المفردة نص على هذا الضم في كل المواضع فقال: «برفع الراء والشين جميعاً كيف وقع»^(١). اهـ. ولا يخفى مدلول هذه الجملة.
وعلى ذلك فهو عام في جميع المواضع من القرآن، بما في ذلك مواضع سورة الكهف - جميع ما في السورة - وهذا الذي ذكرته يوضح تماماً أن كل من جاء بعد ابن القاصح قد اعتمد عليه، وهو قد اعتمد في قراءات الحسن والأعمش وابن محيصن على البستان في المقام الأول، كما يدل على أن المفردات - على الأقل - لم تكن مكتملة لديهم. ولذلك فقراءة الحسن بهذه الكيفية في جميع القرآن بلا استثناء. ويؤيده التعميم الذي ذكره في الكامل.

١٥٩- نُشِرْهَا فَتَحَّ وَصَمَّ حُرِّرَا وَيَعْدُ قَالَ أَوْلَمْ قِيلَ طَرَا

- قرأ الحسن: ﴿نُشِرْهَا﴾ بفتح النون الأولى، وضم الشين، وهو على أصله في القراءة بالراء المهملة، من النشر، نشره الله أو أنشره إذا أحياه.

- وقرأ المطوعي: ﴿قال أولم تؤمن﴾ بالبناء للمفعول ﴿قيل أولم تؤمن﴾ فكسر القاف وأثبت بعدها ياء ساكنة بدلاً من الألف.

- قلت: هذا هو الصحيح عن المطوعي، وذلك أن في المبهج نسب لفظ ﴿قال﴾ إلى الآية قبلها ﴿قال أعلم﴾ بحسب الترتيب، ولكن الباحثة أشارت في الهامش إلى أن إحدى نسخ المبهج وسمتها (س) عليها تصويب في الحاشية ومقيّد بما بعده ﴿أولم﴾ كما أثبت المتولي، وكذلك في المصطلح وغيره، إلا البستان ففيه غير ذلك.

١٦٠- وَكَسِرُ رُبُوءَ لَهُ وَافْتَحَ حُلَا جَنَاتٍ أَجْمَعَ حَزْ وَلَا تُثَقِّلَا

١٦١- تَاءَاتِ بَزْ فُزْ وَجُدْ بِالْخُلْفِ لَا تَفَكَّهُونَ مَعَ تَمَنُّونَ وَلَا

١٦٢- وَإِنْ تَوَلَّوْا فَيَتَخَفِيفَ وَرَدَ وَلِتَعَارَفُوا الْمَكِّيَّ يُشَدِّ

- قرأ المطوعي: ﴿رُبُوءَ﴾ في الموضعين بكسر الراء؛ لغة فيها كالفتح والضم.

- وقرأها الحسن بفتح الراء في الموضعين.

- كما قرأ الحسن: ﴿أن تكون له جنة﴾ بألف بعد النون على الجمع كما في النظم ويقف عليها بالتاء.

- قرأ ابن محيصة من المفردة بتخفيف تاءات البزي.

- أما من المبهج فالتشديد للبزي عنه، والتخفيف لابن شنبوذ، وهو المقصود

بقول الناظم: (وجد بالخلف) فهو مفرّع على الراويين في المبهج.

- قلت: وسيأتي له من المفردة بعض المواضع بالتشديد سواء من جملة تاءات

البزي مثل ﴿لتعارفوا﴾ أو من غيرها كما في أول سورة النساء وفي سورة النور.

- وليس له إلا التخفيف في ﴿تفكّهون﴾، ﴿تمنون﴾ كما قال الناظم، فليستا

معدودتين في المبهج.

- وكذلك يخفف ﴿وإن تولوا﴾ بأول سورة هود.

- قلت: كان عليه أن يستثناها من هذه التاءات، لأن قراءة ابن محيصن فيها تخرجها من عداد هذه التاءات، فهي كلمة فرشية عنده تأتي في سورتها.

- وقال الناظم أن ابن محيصن قرأ: ﴿لتعارفوا﴾ بالتشديد.

- قلت: يعني من الكتابين، لكن مذهب المبهج هو التشديد للبيزى عنه، أما ابن شنبوذ فهو بالتخفيف، أما المفردة فقد قال فيها: ﴿والله بما تعملون بصير﴾ بالياء البيزى عنه ﴿لتعارفوا﴾ بالتشديد. اهـ. فجعل محقق المطبوعة اسم البيزى متعلقاً بما قبله، ولكن الظاهر من المصطلح والإفادة أن هذا التشديد للبيزى من المفردة، وهو الموافق لمذهبه، ولذا نأخذ من المفردة بالتشديد للبيزى.

- تنبيه: في المبهج ذكر قاعدة ابن محيصن في باب التاءات، وعند موضع البقرة قال: «وقد ذكرنا أصله في باب مفرد في الأصول». اهـ. ولم يذكره بعد ذلك إلا في المواضع التي خرج فيها عن أصله كأول هود والحجر، وقد ذكرت ذلك لثلاثا يتوهم أن للبيزى عنه التشديد والتخفيف، وخاصة في المواضع التي أعاد فيها ذكر البيزى عن ابن كثير ولم يذكره عن ابن محيصن.

١٦٣- وَعِنْدَ بَصْرِيٍّ نِعْمًا قَدْ سَكَنَ وَيَا يُكْفَرُ طِبْ حِمًّا وَالْجَزْمُ حَنْ

١٦٤- وَيَفْتَحُ الْمُطَوَّعِي الْفَأُولَهُ حِمًّا وَجَهْ كَحَقْفَصٍ يَحْسِبُ افْتَحَ كُلُّهُ

١٦٥- وَيَبَالُغُ شَرِيفٌ وَحَصَلُ بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ الرَّبَا كَيْفَ نَزَلُ

- قرأ الحسن واليزيدي: ﴿نِعْمًا﴾ معاً بإسكان العين.

- تنبيه: ترك الأهوازي ذكر الحسن في المفردة بخصوص ﴿نعمًا﴾ في الموضعين، لأنه وافق أبا عمرو عنده من الوجيز، فليس فيه إلا الإسكان.

أما الناظم فقد ذكر قراءة الحسن بالإسكان؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ خَالَفَ أَبَا عَمْرٍو فِي الاختلاس من الشاطبية، فلم يقرأ به.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالياء التحتية، وقرأ الحسن بجزم الراء، أما المطوعي فله وجهان: أحدهما بفتح الفاء وهو على أصله في الجزم ﴿وَيُكْفَرُ﴾ عنكم والثاني كحفص بالياء وكسر الفاء ورفع الراء.

- قرأ الحسن باب ﴿يَحْسِبُ﴾ حيث وقع بفتح السين.

- وقرأه الشنبوذي بكسرها حيث كان.

- قرأ الحسن لفظ ﴿الرَبْوُ﴾ حيث أتى معرفًا ومنكرًا بالهمز بعد الألف مع المد المتصل، ويجري إعرابه على الهمز بحسب موقعه. والهمز وتركه فيه لغتان.

- تنبيه: وإذا التقت همزتان من ذلك نحو: ﴿الرَبْوُ إِنْ﴾ فمذهبه التحقيق كما

سبق.

١٦٦- جَاءَتْهُ أَنْتَ نَظْرَةٌ بَقِي سَكَنٌ وَوَلِيْمُلِيلٌ وَلِيَتَّقِي اكْسِرَنُ

١٦٧- فَأَيُّقُنُوا فِي فَأَذْنُوا قُلْ لِلْحَسَنِ مَيْسِرَةً فَاضْمُمْ يَضَارَ الرَّفْعُ مَنْ

١٦٨- وَقُلْ رِهَانٌ قَبْلُ كُتَابًا حَلَا وَارْفَعْ فَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ حَزْ مَلَا

- قرأ الحسن: ﴿فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ بالتأنيث، فأثبت تاءً ساكنة بين الهمزة والهاء، وذلك مناسبة للفظ ﴿مَوْعِظَةٌ﴾ ولا يخفى حينئذ ذهاب الصلة، وعلى هذه القراءة جاء النظم، أما قراءة الجماعة بالتذكير فلأن تأنيث ﴿مَوْعِظَةٌ﴾ مجازي، وقراءة الحسن تخالف الرسم.

- كما قرأ الحسن: ﴿فَنَظْرَةٌ﴾ بإسكان الطاء. وكذلك أسكن الياء من ﴿مَا بَقِي﴾ وباللفظين جاء النظم لفظًا وقيدًا، والإسكان فيهما للتخفيف.

- وقرأ الحسن: ﴿وَلِيْمَلْ﴾، ﴿وَلِيْتَقْ﴾ بكسر اللام فيهما على الأصل في لام الأمر، وقيد الناظم لفظ ﴿وَلِيْمَلْ﴾ بالواو ليخرج الموضع الثاني ﴿فَلِيْمَلْ﴾ المتفق على إسكانه.

- كما قرأ الحسن أيضًا ﴿فَأَذْنُوا﴾ بفتح الهمزة وبعدها ياء ساكنة ثم قاف مكسورة، وحذف الذال، كما في النظم (فأيقنوا) من اليقين والعلم، وهي مخالفة لصريح الرسم المتبع.

- قرأ ابن محيصن: ﴿مَيْسِرَةٌ﴾ بضم السين كنافع.

- وقرأ: ﴿وَلَا يُضَارَّ﴾ برفع الراء، وهو على أصله في تشديدها.

- وقرأ الحسن: ﴿فَرُّهُنَّ﴾ كحفص، بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها.

- وقرأ لفظ ﴿كَاتِبًا﴾ بضم الكاف وبعدها تاء مشددة فألف على الجمع كما في النظم، وهذا اللفظ قبل ﴿فَرُّهُنَّ﴾ كما أشار إليه الناظم، وقد شرحته على ترتيب النظم. وذكر فيه خلف في حذف الألف وإثباته رسمًا^(١).

- وقرأ الحسن وابن محيصن: ﴿فِيغْفَرُ﴾، ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ بالرفع فيهما، آخر السورة.

- تنبيه: عبارة المبهج في هذا الموضع توهم أن ابن محيصن له وَجْهٌ بالجزم، فبعدما ذكر ما تقرر لابن محيصن من الرفع فيهما قال: «وأظهر الباء من ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ من يشاء» من الجازمين... وذكر معهم ابن محيصن^(٢). اهـ. بتصرف.

والظاهر أن ذكر ابن محيصن هنا سبق قلم؛ لقوله: (من الجازمين) وابن محيصن مع من يرفع والله أعلم.

(١) إرشاد أبي عيد ج ١ ص (٣٦٤).

(٢) المبهج ص (٣٩٠).

ياءات الإضافة

ابن محيصة: سكن الياء من ﴿عهدي الظلمين﴾، ﴿نعمتي التي﴾ في مواضعها الثلاثة ﴿ربي الذي﴾ من الكتابين، وله من المبهج وجه آخر بفتحها، أعني ﴿ربي الذي﴾ ووافق ابن كثير في بقية المواضع من السورة.

الحسن: سكن ﴿نعمتي التي﴾ في مواضعها الثلاثة و﴿عهدي الظلمين﴾، ﴿ربي الذي﴾ ﴿إني أعلم﴾ موضعان ﴿مني إلا﴾.

الشنوذي: فتح ﴿عهدي الظلمين﴾، ﴿ربي الذي﴾.

الياءات الزوائد

وافقوا أصولهم إلا أن الحسن زاد على أصله فأثبت في حال الوصل ﴿فارهبون﴾، ﴿فاتقون﴾، ﴿ولا تكفرون﴾.

- تنبيه: يلاحظ في (الإضافة والزوائد) مسألة ترك ذكر قارئ، فإنه يكون على أصله، إلا أن يكون ذكر له قاعدة تخصه، فيرجع في ذلك إلى الباب وشرحه. كما تلاحظ (الياءات) التي ترك ذكرها لقارئ معين، فإنه يكون فيها على أصله، إلا أن يكون ذكر له شيء يخصه في بابها، وهذا التنبيه عام في القرآن.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾، ﴿اتخذتم﴾ وما جاء منه، ﴿ولقد جاءكم﴾، ﴿فقد ضل﴾، ﴿فقد ظلم﴾، ﴿قد تبين﴾، ﴿لبثت﴾ كله ﴿أنبت سبع﴾.

- أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، ﴿وَاعْفِرْ لَنَا﴾، وأظهرها الحسن، وكذلك يظهر المجزومة في سائر القرآن، وابن محيصن من المفردة واليزيديُّ بإدغامها قولاً واحداً، ومعلومٌ أن الأعمش ليس له فيها إلا الإظهار.
- وأدغم اليزيدي: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ﴾، ﴿وَيُعَذِّبْ مَنْ﴾ من باب الصغير لأنه يقرأ بالجزم فيهما.

- وافقه الأعمش على إدغام: ﴿وَيُعَذِّبْ مَنْ﴾ من باب الصغير أيضاً.
- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ وأظهرها الحسن.
- وأدغم ابن محيصن والحسن واليزيدي: ﴿إِذْ تَبَرَأُ﴾ وأظهرها الأعمش.
- وأدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿بَلْ تَتَّبِعْ﴾ وارجع إلى تعليقنا على لام (هل وبلى).

- وأدغم ابن محيصن: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ﴾، ﴿فَمِنْ اضْطَرَّ﴾ وما كان مثله.
- وأدغم من المفردة فقط: ﴿أَفْضَيْتُمْ﴾، ﴿فَرَضْتُمْ﴾ وما كان مثله مع بقاء صفة الاستعلاء.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في الثاء والسين حيث جاء كما أوضحناه في محلّه مثل: ﴿جَمِيعًا ثَمَّ﴾، ﴿لَيْلَةً ثَمَّ﴾، ﴿وَلَدًا سَبْحَانَهُ﴾، ﴿مَنْ سَفَهُ﴾، ﴿عَنْ سَبِيلٍ﴾، ﴿عَامَ ثَمَّ﴾، ﴿جَزَاءَ ثَمَّ﴾ ونحوهن بلا غنة، ولا يكون إلا من كلمتين، أما من كلمة واحدة فلا، مثل ﴿أَنْثَى﴾، ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِّهَا﴾، ﴿الْإِنْسَانِ﴾.

- وأدغم الشنبوذي النون الساكنة والتنوين في (الواو والياء) مع بقاء الغنة كخلاد، أما المطوعي فترك الغنة عندهما كخلف عن حمزة ﴿وَبَرَقَ يَجْعَلُونَ﴾،

﴿من ولي ولا نصير﴾ ونحو ذلك، وهو معروف؛ وإنما ذكرته تنميماً للباب، ويمكن الاستغناء عن ذكر ذلك فيما يستقبل ومثله نحو: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾.

- وأدغم ابن محيصن: ﴿من الأموال﴾، ﴿عن الأهله﴾ من المبهج، مع النقل والحذف، وافق من المفردة على إدغام الأولى ﴿من الأموال﴾.

الكبير: وافق اليزيدي أصله في هذا الباب كله من الشاطبية، فله إدغام وإظهار، فالأول كالسوسي، والإظهار كالدوري، وله الخلف فيما اختلف فيه، ولذلك يرجع في إدغام اليزيدي إلى إدغام أبي عمرو سواء بسواء، ونذكر ما خرج عن ذلك من الكتابين، ولا يكون إدغامه إلا مع القصر والإبدال كأبي عمرو أيضاً.

- من الكلمات المختلف فيها ﴿هو والذين﴾ ونحوه، فهو بالإدغام عن ابن فرح من المستنير، وبالإظهار لابن الحكم من الكتابين، أما ﴿الزكوة ثم﴾ ففيها وجهان من المبهج، وإظهار فقط من المستنير.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين مطلقاً؛ ما عدا ما اختلف فيه: ﴿الرَّحِيمَ مَلِكٍ﴾، ﴿فيه هدى﴾، ﴿قيل لهم﴾، ﴿كله﴾، ﴿لذهب بسمعهم﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿ونحن نسبح﴾، ﴿أعلم ما لا﴾، ﴿وأعلم ما﴾، ﴿ءادم من﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿كله﴾، ﴿ويستحيون نساءكم﴾، ﴿لن نؤمن﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿الكتب بأيديهم﴾، ﴿إسرائيل لا﴾، ﴿العظيم ما﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿معاً﴾، ﴿يقول له﴾، ﴿هدى الله هو﴾، ﴿من العلم مالك﴾، ﴿قال لا ينال﴾، ﴿إبراهيم مصلى﴾، ﴿قال له﴾، ﴿قال لبنيه﴾، ﴿لنعلم من﴾، ﴿الكتب بكل﴾، ﴿العذاب بالمغفرة﴾، ﴿الكتب بالحق﴾، ﴿معاً﴾، ﴿طعام مسكين﴾، ﴿شهر رمضان﴾، ﴿حيث ثقفتموهم﴾، ﴿وما اختلف فيه﴾، ﴿المتطهرين نساؤكم﴾، ﴿ولا تتخذوا آيت الله هزوا﴾، ﴿النكاح حتى﴾، ﴿يعلم

﴿ما﴾ معًا، ﴿فقال لهم﴾، ﴿وقال لهم﴾ معًا، ﴿جأوزه هو﴾، ﴿يأتي يوم﴾، ﴿يشفع عنده﴾، ﴿قال لبثت﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثليين من كلمتين إذا كان الأول منهما مضمومًا: ﴿ونحن نسبح﴾، ﴿أعلم ما﴾، ﴿وأعلم ما﴾، ﴿إنه هو﴾ معًا، ﴿يعلم ما﴾، ﴿أظلم ممن﴾ معًا، ﴿يقول له﴾، ﴿طعام مسكين﴾، ﴿شهر رمضان﴾، ﴿حيث ثقتموهم﴾، ﴿يعلم ما﴾ معًا، ﴿جأوزه هو﴾، ﴿يشفع عنده﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:

﴿خلقكم﴾، ﴿وإذ قال ربك﴾، ﴿لك قال﴾، ﴿حيث شئنا﴾، ﴿من بعد ذلك﴾ معًا، ﴿نؤمن لك﴾، ﴿حيث شئتم﴾، ﴿بالبين﴾ ثم، ﴿تبين لهم﴾، ﴿كذلك قال﴾ معًا، ﴿يحكم بينهم﴾، ﴿واسمعي ربنا﴾، ﴿ونحن له﴾ كله، ﴿فلنولينك قبلة﴾، ﴿تبين لكم﴾، ﴿المسجد تلك﴾، ﴿يقول ربنا﴾ معًا، ﴿يعجبك قوله﴾، ﴿زين للذين﴾، ﴿ليحكم بين﴾، ﴿تبين له﴾، ﴿الأنهر له﴾، ﴿المصير لا﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من المتقاربين بشرط أن يكونا من كلمة واحدة، ولم يقع منه في هذه السورة إلا: ﴿خلقكم﴾.

- وأظهر ابن محيصن ما اختلف فيه عن أبي عمرو: ﴿الزكاة ثم﴾، ﴿هو والذين﴾.

- وأدغم من المفردة: ﴿منسككم﴾، ﴿أتعاجوننا﴾.

- وأدغم من المفردة أيضًا: ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ من باب الكبير؛ لأنه يقرأ بالرفع فيهما. وإدغامهما له لتوفر شرط الإدغام فيهما كما هو مذهب المفردة في مثله عن أبي عمرو، وأظهرهما من المبهج.

- أما المطوعي فقد أدغم المثلين من كلمتين مطلقاً، كما فصلنا في مذهب ابن محيصة من المفردة.

- تنبيه: قولنا: كما فصلنا في مذهب ابن محيصة يخرج منه المختلف فيه مثل ﴿هو والذين﴾ فهو للمطوعي بالإدغام. وتجاوز الإشارة لكل أصحاب الإدغام، وعدمها هو الأصل.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء ﴿موتننا﴾ ونحوه، وما لا تجيزه العربية مثل ﴿بشر﴾، ﴿سبياً﴾ ونحوه. والمدغم من هذا الباب في هذه السورة هو ﴿منسككم﴾، ﴿أتحاجوننا﴾ مع المد الطويل في ﴿أتحاجوننا﴾ ونحوها مما فيه حرف مد قبل المدغم.

- وأدغم الشبوذى الباء في الباء من المثلين، والميم عند الباء من المتقاربين، وهو في الحقيقة إخفاء: ﴿لذهب بسمعهم﴾، ﴿الكتب بأيديهم﴾، ﴿الكتب بكل﴾، ﴿العذاب بالمغفرة﴾، ﴿الكتب بالحق﴾ معاً، ﴿يحكم بينهم﴾، ﴿ليحكم بين﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً كما فصلنا في مذهب ابن محيصة إلا أنه بلا استثناء، وزاد عليه إدغام تاء الضمير في مثلها سواء كانت للمتكلم أم للمخاطب، بشرط أن تكون مخففة. ولم تلتق تاء الضمير بمثلها في هذه السورة. وتلاحظ قراءته هو والمطوعي في ﴿الرحمن الرحيم ملك يوم الدين﴾.

- وأدغم الحسن والشبوذى فيما زاداه في الاستعاذة، الهاء في الهاء ﴿إن الله هو السميع العليم﴾ وقد فصلنا القول فيه في بابه.

الفتح والإمالة

ليس لابن محيىن شيء في باب الإمالة كأصله عند المتولي، وكما نص عليه الأهوازي وغيره. أما الحسن فإنه لا يميل شيئاً في جميع القرآن إلا موضعين ﴿ضنكاً﴾ بظه، وله فيها قراءة تأتي في موضعها، والثاني ﴿بل ران﴾ بالمطففين؛ ويفتح ما عدا ذلك.

وأما اليزيدي فقد أمال ما أوضحناه في بابه، ومنه في هذه السورة.

ذوات الراء - الألفات التي قبل را طرف أتت بكسر - لفظ ﴿كفرين﴾ بالياء حيث جاء معرفاً ومنكراً. ويفتح ما عدا ذلك كباب (فعلى) مثلثة الفاء، لفظ ﴿الناس﴾ و﴿نرى الله﴾ و﴿صلاً ونحوه﴾، الكلمات التي اختص بها الدوري ومنها هنا ﴿أنى﴾ ولا يميل إلا ما ذكر.

وأما الأعمش فقد أمال جميع ما أماله حمزة، وزاد مواضع نذكرها في محالها، ومنها هنا ﴿أضاء لهم﴾، ﴿وما هم بضارين﴾ أمالهما المطوعي عنه.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نستعين﴾، ﴿نتبع﴾، ﴿تقربا﴾، ﴿تتقون﴾ كله، ﴿تعلمون﴾ كله، ﴿تشتروا﴾، ﴿أفتطمعون﴾، ﴿تمسنا﴾، ﴿تهوى﴾، ﴿ترضى﴾، ﴿تهتدون﴾، ﴿تشهدون﴾، ﴿تكرهوا﴾، ﴿تسترضعوا﴾، ﴿ترتابوا﴾، ﴿تصدقوا﴾، ﴿تختانون﴾، ﴿تعثوا﴾، ﴿تعملون﴾ كله، ﴿تعلم﴾ معاً، ﴿تهتدوا﴾، ﴿تخشوهم﴾، ﴿لنعلم﴾، ﴿ترضها﴾، ﴿تبعوا﴾ معاً، ﴿تقربوها﴾، ﴿وتتقوا﴾، ﴿تسّموا﴾، ﴿أتخذنا﴾، ﴿تتخذوا﴾، ﴿تقربوهن﴾، ﴿تعتدوا﴾، ﴿لتعتدوا﴾، ﴿تعتدوها﴾، ﴿تبتغوا﴾، ﴿أستبدلون﴾، ﴿وتنسون﴾، ﴿تنسوا﴾، ﴿تتبع﴾، ﴿ترضون﴾.

- وحكم الراء في ﴿ترتابوا﴾، ﴿ترضى﴾، ﴿ترحمنا﴾ ونحوهن هو نفس حكمها بعد الكسر العارض، وهو التفخيم.

- ويلاحظ في نحو: ﴿تسترضعوا﴾ و﴿تتقون﴾ أن الكسر في التاء الأولى التي للمضارعة.

- وليس من هذا الباب نحو: ﴿فتتبرأ﴾ لأنه من المضعف، وماضيه مفتوح العين، وليس فيه همزة الوصل في البدء، وكذلك ﴿نذرتم﴾ لأنه من النذر.

تكميل

- قرأ ابن محيى من المبهج بضم هاء الضمير في ﴿فأحيا به الأرض﴾ و﴿يحاسبكم به الله﴾ مع تفخيم اللام من لفظ الجلالة، ﴿فيه القرآن﴾، ﴿عليه الحق﴾ معاً.

- كما قرأ بضم الباء من الكتابين في ﴿رب اجعل﴾.

- وقرأ من المبهج بضمها في ﴿رب أرنى﴾ كما ضم الميم من المبهج في ﴿يقوم إنكم﴾.



سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

١٦٩- نَزَلَ خَفِّفَ وَالْكِتَابَ ارْزُقْ طَلَا وَفَتَحَكَ الْإِنْجِيلَ حَيْثُ جَا حَلَا

١٧٠- جَامِعُ نَوْنٍ مَعَ نَصَبِ النَّاسِ حُمُ تَرَوْنَهُمْ خَاطِبٌ وَرِضْوَانٌ فَضُمُ

١٧١- وَأَنَّهُ لَا اكْسِرَ تَقِيَّةً حُلَا وَفَتَحَ إِنَّ الدِّينَ شِمُ رَمَزًا طَلَا^(١)

- قرأ المطوعي: ﴿نزل عليك الكتب﴾ بتخفيف ﴿نزل﴾ ورفع ﴿الكتب﴾ على إسناد الفعل إليه.

- وقرأ الحسن لفظ: ﴿الإنجيل﴾ بفتح الهمزة في جميع القرآن، وهو لغة.

- وقرأ أيضاً: ﴿جامع الناس﴾ بتنوين ﴿جامع﴾ ونصب ﴿الناس﴾ على المفعولية لاسم الفاعل، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستقبال أو الحال جاز فيه التنوين والإضافة.

- كما قرأ الحسن أيضاً: ﴿يرونهم مثليهم﴾ بقاء الخطاب.

- وقرأ لفظ: ﴿رضون﴾ كيف جاء في القرآن بضم الراء، لا يستثنى شيئاً من ذلك، ولو نبه على ذلك في النظم لكان أولى.

(١) في النسخة [د] قال الناظم: (تقية هذا - وفتح إن الدين مع رمزاً شذا). اهـ. وشرحه على ذلك، وفي النسخة (ر) كذلك؛ إلا أن الناسخ صوب البيت، لكنه ترك الشرح على ما فيه من خطأ، وما أثبتته من [ع] هو الصواب، لأن الذي فتح ﴿إن الدين﴾ هو الشنبوذي، أما ﴿رمزا﴾ فالذي فتح منها الميم هو المطوعي كما في المبهم وغيره.

- وقرأ أيضاً: ﴿شهد الله أنه﴾ بكسر همزة ﴿أنه﴾ على تضمين ﴿شهد﴾ معنى (قال).

- وقرأ: ﴿إلا أن تتقوا منهم ثَقَّةٌ﴾ كيعقوب ففتح التاء وكسر القاف وحذف الألف وأثبت مكانها ياء مشددة مفتوحة. كما في النظم.

- قرأ الشنبوذي: ﴿إن الدين﴾ بفتح الهمزة كالكسائي.

- وقرأ المطوعي: ﴿رَمَزَا﴾ بفتح الميم، كما فهم من عطفه على ما قبله. وهو جمع (رامز) منصوب على الحال من الفاعل.

١٧٢- وَيَقْتُلُونَ كُلَّهُمْ وَطَائِرًا مَعَ حَذْفِ هَمْزِ زَكْرِيَّا حُرًّا

- قرأ الجميع: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ كحفص، بفتح ياء ﴿يَقْتُلُونَ﴾ وإسكان القاف بلا ألف مع ضم التاء. والإشارة بذلك إلى الأعمش كافية.

- قرأ الحسن: ﴿زكرياء﴾ بلا همز كحفص، وقدمت هذا الخلاف مراعاة لترتيب القرآن.

- كما قرأ: ﴿فيكون طيراً﴾ كقالون، بألف بعد الطاء وبعدها همزة مكسورة مكان الياء، وذلك في الموضعين هنا وفي المائدة، كما نص عليه الأهوازي.

١٧٣- وَيَا نُوفِي حُزْهَاتُكُمْ فَرْقَطٌ وَشَفَعَ أَنْ يُؤْتَى حَلَا الْكُسْرِ انْضَبَطَ

- قرأ الحسن: ﴿فَنُوفِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾ بالياء من تحت كحفص.

- وقرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿هَأَنْتُمْ﴾ بتحقيق الهمز بلا ألف؛ حيث وقعت في القرآن. وهو من المبهج بالهمز وإثبات الألف كما فهم من تخصيص المفردة بالحذف.

- وقد نبهنا في البقرة عند شرح البيت التاسع والتسعين أن هذه القراءة من المفردة للشيخ، كما في المفردة والمصطلح، وقد جعل محقق المفردة المطبوعة هذه القراءة للبيزي، وليس كذلك، فانظر ما أوضحناه هناك.

- وقرأ الحسن: ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ بهمزتين مفتوحتين على الاستفهام، وسهل الثانية مع الإدخال.

- قلت: هذه القراءة بهذه الكيفية للحسن، لا تؤخذ من النظم ولا من الموارد، فالمفهوم من النظم أنه قرأ بهمزتين، ولم يبين الكيفية التي يقرأ بها، وكذلك في الموارد حيث قال أن الحسن قرأ بالاستفهام، ولو أنه اعتمد على ما ذكره في الباب، تكون قراءة الحسن عنده بهمزتين محققتين، وهذا مخالف لما في المفردة، وقراءته منها كما ذكرنا، على أن الناظم رحمه الله، قد نص على مد الهمزة في بقية المواضع في سور: (الأحقاف، القلم، عبس، المطففين) وهو لا يتأتى في (إذا)، وربما أطلق الاستفهام هنا بدون بيان كما في البستان، وقد ذكرها صاحب المصطلح بهمزتين مع التسهيل - يعني بين بين لا مطلق التغيير - وتبعه في الإيضاح، وكذلك هي في الإفادة، وبمتابعة نصوص الأهوازي يتبين أنه يقصد (بالمدة) هنا بين بين كما هي عادة المتقدمين، إلا أنه هنا مع الإدخال.

- وهو المفهوم من كلام الأهوازي في الوجيز والمفردات، من خلال قوله: (بهمزة ممدودة) أو (بمد الهمز) وإذا أراد عدم الإدخال قال: (بمد أقصر..) وإذا أراد الإدخال قال: (بهمزة ممدودة) أو (بهمزة واحدة ممدودة) وأحياناً يقصد بالمد التسهيل بلا فصل، وأحياناً يريد به الثالث المبدل كما في: ﴿ءَأْمْتُمْ﴾ عند من سهل الثانية فقال: بهمزة واحدة ممدودة، ومعلوم أنه لا إدخال هنا، وقد جمعت من كلام الأهوازي ما يقارب الأربعين موضعاً من الوجيز والمفردات، كلها يدل على ما

ذهبت إليه. هذا، وصاحب المصطلح في العديد من المواضع التي تحتاج إلى بيان وإيضاح تجده يتحفظ في ذكر الترجمة وبيانها أيما تحفظ. والمد الذي ذكره الناظم في الأحقاف وغيرها يعني به محض المد كإبدال الأزرق في ﴿ءأنذرتهم﴾ إلا أن المستقرى للوجيز والمفردات سيرى أن المقصود هنا وفي المواضع الستة للحسن هو التسهيل بين بين مع الإدخال، وهو ما نأخذ به. والله أعلم.

- وقرأها الأعمش بكسر الهمزة ﴿إن يؤتى﴾ على أنها نافية بمعنى (ما).

١٧٤- يُؤدِّهِ نُؤْتَهُ وَنُضِلُّهُ نُؤْلُ أَشْبَعُ لِيَحْيَى، يَتَّقَهُ أَسْكِنَ أَجَلُ

- قرأ اليزيدي: ﴿يؤدِّه﴾ معاً، ﴿نؤتَه﴾ الثلاثة، هنا وفي الشورى ﴿نؤلَه﴾، ﴿نُضِلُّه﴾ بالنساء، بإشباع صلة الهاء في الجميع.

- قرأ الأعمش: ﴿ويتقه﴾ بالنور، بإسكان الهاء وهو على أصله في كسر القاف.

١٧٥- وَدُمْتُ دُمْتُمْ حَيْثُ جَا طَوَى اكْسِرَا وَقَرَأَ الْبَصْرِيُّ بِنَصْبٍ يَأْمُرَا

- قرأ المطوعي: ﴿دُمْتُ﴾، ﴿دُمْتُم﴾ بكسر الدال حيث وقع، لغة فيه.

- وقرأ الحسن واليزيدي: ﴿ولا يأمركم﴾ بنصب الراء.

١٧٦- لِمَا بِكَسْرٍ حَزُّ وَآتَيْنَا حَلَا وَلَوْ قُبِيلَ سَاكِنٍ فَاضْمُ طِلَا

- قرأ الحسن: ﴿لما آتيتكم﴾ بكسر اللام كحمزة، وقرأ: ﴿آتيتكم﴾ كنافع بالنون والألف بدلاً من التاء الثانية ﴿لما آتيتكم﴾.

- وقرأ المطوعي بضم الواو الساكنة من لفظ (لو) إذا وقعت قبل ساكن

وبينهما همزة وصل مثل ﴿ولو افتدى به﴾، ﴿لو استطعنا﴾، ﴿لو اطلعت﴾، ﴿ولو اجتمعوا﴾، ﴿ولو اتبع﴾، ﴿وألوا استقموا﴾ وذلك لمناسبة الضم للواو.

- تنبيه: ذكر البعض هذا الضم للمطوعي في كل واو ساكنة قبل ساكن، وليس كذلك، فهذا الضم خاص بلفظ (لو) قبل همزة الوصل، أما غيرها فهو فيه على أصله كسرًا أو ضمًّا أو فتحًا مثل: ﴿اشْتَرُوا الضِّلَّةَ﴾، ﴿أَوْ اخْرُجُوا﴾، ﴿لَوْلُوا الْأُدْبَارَ﴾ وهذا الحكم المذكور للمطوعي خارج عن أحكام القراء في باب (أولى الساكنين) فهم يكسرون الواو على أصل التقاء الساكنين، وهو يضمنها للمناسبة.

واتفق جميع القراء الأربعة عشر على ضم مثل: ﴿اشْتَرُوا الْحَيَوَةَ﴾ ونحوه، من هذه الطرق إلا ما كان من مذهب ابن محيصة في: ﴿فَتَمْنُوا الْمَوْتَ﴾ بالجمعة. وارجع إلى مذاهب القراء في ضم وكسر أول الساكنين عند البيت الثامن والثلاثين بعد المئة من هذا الشرح.

١٧٧- وَفِي يَضُرُّوكُمْ وَبَابِهِ اكْسَرَنْ لَهُ وَيَفْعَلُوا وَبَعْدُ الْغَيْبِ فَنَ

- قرأ المطوعي لفظ: ﴿يَضُرُّوكم﴾ ونحوه، بكسر الضاد، لغة فيه.

قال في الإيضاح: «سواء أسند إلى ظاهر أو مضمّر، مفردًا أو غيره». اهـ. بتصرف. وأطلقه ابن الجزري فقال: (يضرروكم اكسر ضاده كيف جا طوى) (١).

وهو مما يشمله كلام سبط الخياط في المبهج ضمّنًا، حيث مثل بما ذكرنا، و﴿لَنْ يَضُرَّوْا اللَّهَ شَيْئًا﴾ وقال: ونحوه. اهـ. فيكون ذلك وجهًا لما أطلقه الناظم والقباقبي، بيد أنه مقيد بالمضارع كما مثلوا، فيكون منه ما ذكرنا، وأيضًا: ﴿وَلَا تَضُرُّوْهُ شَيْئًا﴾، ﴿وَلَا تَضُرُّوْهُ شَيْئًا﴾، ﴿فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾، ﴿وَلَا يَضُرُّكَ﴾، ﴿وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾، ﴿وَلَا يَضُرُّنَا﴾، ﴿مَا لَا يَضُرُّهُ﴾، ﴿فَلَنْ يَضُرُّوكَ﴾، ﴿يَضُرُّونَ﴾.

كما أن الجميع قد اتفقوا على كسر ﴿ضُرَارًا﴾ في موضعها.

(١) الإيضاح ص (٣٢٥)، النهاية ورقة ٦.

أما ﴿ضُرًّا﴾، ﴿ضِرْهَ﴾، ﴿ضِرْ﴾، ﴿الضرر﴾ ونحوه فليس فيه شيء.

- وقال المتولي في الموارد بعد ذكره لهذا الحكم: «ولم أجد نصًّا فيما قبله».

اهـ.

- قلت: يعني موضع البقرة ﴿ويتعلمون ما يضرهم﴾ والظاهر فيه أنه كالجماعة، لما يفهم من المبهج وغيره، أما البستان فلم يذكر للمطوعي هنا شيئاً، فهو عنده كحمزة. ولولا ما أطلقه الأئمة لاقتصرت على ما فيه واو الجماعة على ظاهر المبهج.

- قرأ ابن محيصن من المفردة ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ بياء الغيب فيهما كحفص.

- تنبيه: في المستنير نص على قراءة ابن الحكم بالياء فيهما، ولم يقيد طريقه، مما يفهم منه أنه بالغيب مطلقاً من جميع طرقه، وهو ما نأخذ له به، أما ابن فرح فهو بالتاء لما نص عليه أبو طاهر أنه قرأ كذلك عن بقية أصحاب أبي عمرو.

١٧٨- يَضْرُكُمُ شَدُّ حِمًّا وَخَاطِئِنَ فِي تَعْمَلُونَ طِبَّ حِجًّا أَلْفٍ

١٧٩- مَعًا وَمُنْزَلِينَ عَنْهُ فَاكْسِرَا حَسَنُ مُسَوِّمِينَ فَتَحَ وَاوٍ حَرَّرَا

- قرأ الحسن: ﴿لا يَضْرُكُم كِيدَهُمْ﴾ كأبي جعفر بضم الضاد وتشديد الراء وضمها كما نص عليه في المفردة.

- قلت: كان على الناظم أن يبين قراءة الحسن بضم الضاد، لأن أصله يقرأ بكسرهما، ولذا فقد يتوهم من النظم أن الحسن يشدد الراء، وأنه على أصله في كسر الضاد؛ كقراءة المطوعي، وخاصة أن اللفظ في النظم يصلح أن يأتي على قراءة أبي عمرو لكن مع صلة الميم للوزن، ومعلوم أن الناظم لا يقصد إلا أن الحسن كأبي

جعفر فيها، ولذلك نبه على الضاد في الموارد، ولكن يمكن الاعتذار: بأن أصل الفوائد هو متن الشاطبية، فلو تركنا قراءة التخفيف منها وشددنا اللفظ، فهو حينئذ على قراءة من ضم الضاد، دون نظر إلى قراءة المطوعي.

- ملحوظة: في المبهج لم يستثن المطوعي لقرب ذكر قاعدته في الكسر^(١).

- وقرأ المطوعي والحسن: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ بقاء الخطاب.

ولو قيدها في النظم لكان أولى، لأنه أحياناً لا يلتزم الترتيب، فلا يكفي في النظم - والأمر كذلك - أن يذكرها بين خلافين يُعرف موضعها من خلالهما.

- قرأ الحسن: ﴿ءَالِفٌ﴾ في الموضعين هنا بالإفراد، على نسق (خمسة) ونحوها، فقصر الهمزة وأسكن اللام وحذف الألف بعدها؛ كما جاء في النظم.

- كما قرأ: ﴿مُنْزَلِينَ﴾ بكسر الزاي، وهو على أصله في التخفيف. وقراءته هذه على أنه اسم فاعل.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بفتح الواو كنافع.

١٨٠ - وَيَعْلَمُ اكْسِرْ حَزْ وَيَا يُؤْتُهُ كِلَا مَعَ وَسَيَجْزِي طِبْ كِنْ فَأَقْصُرْ مُلَا

- قرأ الحسن: ﴿ويعلم الصبرين﴾ بكسر الميم، على أنه مجزوم وكسر للساكن بعده.

- وقرأ المطوعي: ﴿نَوْتُهُ﴾ معاً ﴿وسنجزى﴾ قرأهن بالياء من تحت، ووجهه واضح.

- قرأ ابن محيصن لفظ: ﴿وكائن﴾ كيف وقع في القرآن بحذف الألف كما

في النظم، وأفدنا كسر الهمزة من نص المبهج ومن أصل ابن محيصن عند المتولي، وشرحنا هذا إنما هو مبني على قراءة أصله، وكلها لغات.

- تنبيه: الوقف على هذه الكلمة ونحوها، يكون على النون الساكنة للجميع، وهو الأولى في اتباع الرسم، وإن ذكر الوقف على الياء عن البعض كما في المبهج إلا أن هذا الوجه لغير ابن محيصن وكذلك الحسن في موضعي الحج.

١٨١- وَأَمْدُذْ حُلًّا لَا الْحَجَّ فَاقْصُرْ حُزْمًا قَاتَلَ قُلٌّ مَعَ ضَمِّ رِيَّوْنَ حَلْ

- وقرأ الحسن: ﴿وكأين﴾ بمد الكاف مدًا متصلًا، وبعدها همزة مكسورة فالنون الساكنة كقراءة ابن كثير، واستثنى من ذلك موضعي الحج، فإنه قرأهما بالقصر كابن محيصن، وقرأ ما عداهما بالمد في سائر القرآن، وكلها لغات. وفي الإفادة وشرحها ذكر المذهب الصحيح لهما في آل عمران إلا أن المغربي في الحج عكس مذهب الحسن سهواً.

- وقد أعاد الناظم رمز ابن محيصن مع الحسن في موضعي الحج لئلا يتوهم اختصاص الحسن بهما دون ابن محيصن.

- كما قرأ الحسن: ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ كحفص، بفتح القاف وألف بعدها وفتح التاء.

- وقرأ: ﴿رِيَّوْنَ﴾ بضم الراء، قال العكبري: «نسبة إلى الرب سبحانه، وهو فَعْلٌ من (رَبَّ يَرْبُ) إذا أصلح». اهـ. وهم العلماء الصُّبْرُ كما قال الحسن.

١٨٢- وَوَهْنُوا بِكُسْرِ هَاءٍ حُصًّا لِمَا أَصَابَهُمْ إِلَى مَا شِمُّ تَلَا

- قرأ الحسن: ﴿فَمَا وَهْنُوا﴾ بكسر الهاء، والكسر والفتح لغتان.

- وقرأ الشنودزي: ﴿لِمَا أَصَابَهُمْ﴾ بحرف الجر (إلى) بدلاً من (اللام) كما

في النظم، على أن (إلى) بمعنى (اللام).

١٨٣- قَوْلُهُمْ ارْفَعْ حُزْ وَتَصْعَدُونَ جَا حُلَا يَفْتَحِيهِ تَلُونَ قُلْ حِجَا

١٨٤- وَالْغَيْبُ فِيهِمَا جَرَى وَأَسْكِنَا هُنَا مَعَ الْأَنْفَالِ أَمْنَةً مِّنَا

- قرأ الحسن: ﴿وما كان قولهم﴾ برفع اللام على أنه اسم كان، و﴿قالوا﴾ في تأويل مصدر خبرها.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ بفتح التاء والعين، من صعد الثلاثي.

- وقرأ: ﴿وَلَا تَلَوْنِ﴾ بضم اللام، وبعدها واو واحدة ساكنة تخفيفاً.

- وقرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ بياء الغيب، مع فتحها هي والعين كما ذكر في النظم مع الحسن في الفتحين.

- وكذلك قرأ منه: ﴿وَلَا تَلَوْنِ﴾ بياء الغيب، وهو على أصله في سكون اللام والقراءة بواوين، وهو من المفردة كأصله في اللفظين.

- وقرأ ابن محيصن من الكتابين: ﴿أَمْنَةً﴾ هنا وفي الأنفال بإسكان الميم، وهو نوع من التخفيف.

١٨٥- وَكُلُّهُ فَانْصَبْ وَغَزَى حَقَّقَنْ وَبَعْدُ يَعْمَلُونَ بِالْغَيْبِ الْحَسَنُ

١٨٦- وَمَتُّ لَا ذَبْحٍ يَكْسِرُ فُرْ جَلَا خُلْفٌ وَأَنْ يَغُلَّ حُزْ مُجَهَّلَا

- قرأ الحسن: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾ بنصب ﴿كله﴾ كالجماعة.

- وقرأ لفظ: ﴿غَزَى﴾ بتخفيف الزاي، وهو على أصله في التنوين. وكتبت في الأصل (غزاً).

- وقرأ أيضاً: ﴿والله بما تعملون بصير﴾ بياء الغيب، وهو مقيد بقوله (وبعد) أي: الموضع الذي بعد ﴿غزى﴾.

- قرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿مُت، مُتْنَا، مُتْم﴾ كيف أتى في القرآن بكسر الميم بلا استثناء كما نص عليه في المفردة. أما عند الناظم فقد استثنى منها موضع الصافات.

- وقرأ كذلك من المبهج في أحد الوجهين منه إلا موضع الصافات فإنه ضمهما بلا خلاف من المبهج، وهذا على قول الناظم.

- قلت: نص في المبهج على كسر موضع الصافات، وضم ما عداها في وجه، والوجه الثاني في المبهج كما نص عليه، هو كسر الجميع بلا استثناء.

وذلك مذكور في المصطلح والإيضاح، وشرح الإفادة إلا أنه في الصافات ذكر الضم له تصويباً بالحاشية، ولعله سهو؛ أراد الحسن مع اليزيدي. والخلاف في البستان غير مكتمل له، فهو عنده مع من كسر في ﴿مُتْنَا﴾ عدا موضع الصافات؛ هكذا. ومن ذلك يتحصل لابن محيصن: الكسر في الجميع من الكتابين، وله وجه آخر من المبهج بضم الجميع ما عدا موضع الصافات فإنهما بالكسر قولاً واحداً لابن محيصن من الكتابين. وعلى ذلك فلو قال في البيت:

(وَمُتُّ بِالْكَسْرِ مَدًّا وَالْخَلْفُ جَدٌ لَا الذَّبْحُ وَالتَّجْهِيلُ فِي يَغْلُ حَد)

أو نحو ذلك، لأتى بالقراءة على ما في الكتابين.

- وقرأ الحسن: ﴿أَنْ يَغْلُ﴾ بالبناء للمفعول كنافع.

١٨٧- وَيَحْسَبَنَّ مَرْ يَغِيْبٍ وَكِلا بَعْدُ شَفَا يَحْزُنُ ضَمَّ اكْسِرْ مَلَا

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ بياء الغيب، وعلم الموضع من نص المبهج، وترتيب الخلافات في النظم، وانظر ما ذكرناه في شرح البيت رقم ثمانية وسبعين بعد المئة بخصوص الترتيب.

١٨٣- قَوْلُهُمْ اَرْفَعْ حُزَّ وَتَضَعْدُونَ جَا حُلًّا بِفَتْحِهِ تَلَوْنَ قُلْ حِجَا

١٨٤- وَالْغَيْبُ فِيهِمَا جَرَى وَأَسْكِنَا هُنَا مَعَ الْأَنْفَالِ أَمْنَةً مِّنَا

- قرأ الحسن: ﴿وما كان قَوْلُهُمْ﴾ برفع اللام على أنه اسم كان، و﴿قالوا﴾ في تأويل مصدر خبرها.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ بفتح التاء والعين، من صعد الثلاثي.

- وقرأ: ﴿وَلَا تَلَوْنَ﴾ بضم اللام، وبعدها واو واحدة ساكنة تخفيفاً.

- وقرأ ابن محيصة من المبهج: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ بياء الغيب، مع فتحها هي والعين كما ذكر في النظم مع الحسن في الفتحين.

- وكذلك قرأ منه: ﴿وَلَا تَلَوْنَ﴾ بياء الغيب، وهو على أصله في سكون اللام والقراءة بواوين، وهو من المفردة كأصله في اللفظين.

- وقرأ ابن محيصة من الكتابين: ﴿أَمْنَةً﴾ هنا وفي الأنفال بإسكان الميم، وهو نوع من التخفيف.

١٨٥- وَكُلُّهُ فَانْصَبْ وَغُرِّى حَقَّقْنَ وَبَعْدُ يَعْمَلُونَ بِالْغَيْبِ الْحَسَنُ

١٨٦- وَمِتُّ لَا ذَنْحٍ بِكَسْرِ فُزْ جَلَا خُلْفٌ وَأَنْ يَغُلَّ حُزُّ مُجْهَلًا

- قرأ الحسن: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾ بنصب ﴿كله﴾ كالجماعة.

- وقرأ لفظ: ﴿غُرِّى﴾ بتخفيف الزاي، وهو على أصله في التنوين. وكتبت في الأصل (غزاً).

- وقرأ أيضاً: ﴿والله بما تعملون بصير﴾ بياء الغيب، وهو مقيد بقوله (وبعد) أي: الموضع الذي بعد ﴿غزى﴾.

- قرأ ابن محيصة من المفردة: ﴿مُت، مُتْنَا، مُتْم﴾ كيف أتى في القرآن بكسر الميم بلا استثناء كما نص عليه في المفردة. أما عند الناظم فقد استثنى منها موضعي الصافات.

- وقرأ كذلك من المبهج في أحد الوجهين منه إلا موضعي الصافات فإنه ضمهما بلا خلاف من المبهج، وهذا على قول الناظم.

- قلت: نص في المبهج على كسر موضعي الصافات، وضم ما عداهما في وجه، والوجه الثاني في المبهج كما نص عليه، هو كسر الجميع بلا استثناء.

وذلك مذكور في المصطلح والإيضاح، وشرح الإفادة إلا أنه في الصافات ذكر الضم له تصويباً بالحاشية، ولعله سهو؛ أراد الحسن مع الزيدي. والخلاف في البستان غير مكتمل له، فهو عنده مع من كسر في ﴿مُتْنَا﴾ عدا موضعي الصافات؛ هكذا. ومن ذلك يتحصل لابن محيصة: الكسر في الجميع من الكتابين، وله وجه آخر من المبهج بضم الجميع ما عدا موضعي الصافات فإنهما بالكسر قولاً واحداً لابن محيصة من الكتابين. وعلى ذلك فلو قال في البيت:

(وَمُتُّ بِالْكَسْرِ مَدًّا وَالْخَلْفُ جَدٌ لَا الذَّبْحُ وَالتَّجْهِيلُ فِي يَغُلِّ حَدِّ)

أو نحو ذلك، لأتى بالقراءة على ما في الكتابين.

- وقرأ الحسن: ﴿أَنْ يَغُلَّ﴾ بالبناء للمفعول كنافع.

١٨٧- وَيَحْسَبَنَّ مَرْءٌ يَغِيْبُ وَكَلَّا بَعْدُ شَفَا يَحْزُنُ ضَمَّ اكْسَرُ مَلَا

- قرأ ابن محيصة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا﴾ بياء الغيب، وعلم الموضع من نص المبهج، وترتيب الخلافات في النظم، وانظر ما ذكرناه في شرح البيت رقم ثمانية وسبعين بعد المئة بخصوص الترتيب.

وهذه القراءة لابن محيصة، من الكتابين كما ذكر الناظم، وقد سقط هذا الموضوع من المفردة المطبوعة، وهو ثابت في المخطوطة، بنفس نص المبهج عن ابن محيصة، وهو كذلك مذكور عن ابن محيصة في المصادر كما في المصطلح وشرح الإفادة والإيضاح وغيرها.

- وقرأ الشنبوذي الموضوعين بعده بالغيب أيضًا وهما:

﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ يَخْلُونُ﴾.

- وقرأ ابن محيصة لفظ: ﴿يَحْزُنُكَ﴾ وما جاء منه في جميع القرآن بلا استثناء بضم الياء وكسر الزاي، بما في ذلك موضع الأنبياء.

- قلت: كان على الناظم أن يبين في النظم ما يفيد العموم، لما في موضع الأنبياء عند القراء، كما أن الأهوازي قد أخر ذكره إلى المائدة، والأنعام، والأنبياء ولم يعمم، ثم جاء في المجادلة وذكر ما يفيد العموم فقال: «برفع الياء وكسر الزاي على أصله». اهـ.

ولذا أخذنا له بالعموم، أما المبهج فقد أبان وأوضح مذهب ابن محيصة في آل عمران.

وبعد أن كتبت هذا التحقيق رأيت في المخطوطة في موضع آل عمران ما يفيد العموم، قال: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ﴾ برفع الياء وكسر الزاي، حيث كان.

١٨٨- يُمَيِّزُ أَشَدُّ تَعْمَلُونَ خَاطِبِينَ ثُبَيْنَنَّ تَكْتُمُونَ لِلْحَسَنِ

- قرأ الحسن: ﴿يُمَيِّزُ﴾ هنا وفي الأنفال، كحمزة بضم الياء وفتح الميم وكسر الياء مشددة.

- وقرأ: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ بتاء الخطاب.

- وكذلك قرأ بالخطاب في ﴿ليبينه للناس ولا يكتُمونه﴾ في الفعلين.

١٨٩- يَكْتُبُ سَمَّ طَبِّ لَه قَتْلُ انْصِبَا ذَائِقَةُ نَوْنٍ بِخُلْفٍ طَيِّبَا^(١)

١٩٠- وَبَعْدَهُ انْصَبَ مُطْلَقًا وَطَبِّ بِمَا أُوتُوا بِضَمِّينِ وَوَاوٍ وَحَمَا

١٩١- خَاطِبٍ بِفَتْحِ الْبَاءِ تَحْسَبَتْهُمْ تَأْخِيرُ يَقْتُلُونَ فِي التَّوْبَةِ حُم

١٩٢- وَقَدَّمْنَهُ وَقَاتَلُوا هَنَا شَفَا وَنَزَلَا طَابَ حُسْنًا سَكَنَّا

- قرأ المطوعي: ﴿سَيَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمْ﴾ بالياء من تحت مع البناء للفاعل،

ونصب ﴿وقتلهم﴾، فوافق أصله في قراءة الياء وخالفه في التسمية والنصب.

- وقرأ المطوعي أيضًا: ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ هنا وفي الأنبياء والعنكبوت، كما

نص عليه في المبهج. بتنوين ﴿ذائقة﴾ بخلف عنه، والوجه الثاني هو الرفع بلا تنوين

كأصله. وعلى كلا الوجهين قرأ ﴿الموت﴾ بالنصب وجهًا واحدًا.

وكان ينبغي التنبيه على أنه في جميع المواضع، وبخاصة أنه ليس في

الشاطبية، وكلمة (مطلقًا) تتعلق بقوله: (انصب) وقد أطلقه في الموارد، كالمبهج

والمصطلح والإيضاح، وخصه في الإفادة بآل عمران كما نبه عليه المغربي، وفي

النهاية كالبيستان؛ فقد ذكرنا هذا الموضع دون تعميم. ووجه عدم التنوين مع النصب

هو التخلص من التقاء الساكنين، والوجه الآخر ظاهر، كما في ﴿جامع الناس﴾ أول

السورة.

- وقرأ المطوعي أيضًا: ﴿يفرحون بما آتوا﴾ بضم الهمزة والتاء وبينهما واو

ساكنة، وتصير الواو الأخيرة مدية أيضًا ﴿أوتوا﴾ مَبْنِيًّا للمفعول بمعنى (أعطوا).

(١) في (د)، (ر) قال: يكتب سم شم... الخ وشرحه على ذلك، وهو مخالف لما في المبهج. وما

أثبتته من (ع) هو الصواب.

- وقرأ الحسن: ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ بقاء الخطاب، وفتح الباء. وسبق أن مذهبه فيها فتح السين.

- كما قرأ الحسن في سورة التوبة بتأخير لفظ ﴿فَيَقْتُلُونَ﴾ كحمزة.

- وخالف الشنبوذي أصله في السورتين فقرأ كحفص هنا وفي التوبة.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿نُزِّلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ هنا فقط بإسكان الزاي تخفيفاً، ولم تشر المصادر إلى غير هذا الموضع، وإنما مثلوا بما ذكرنا، كالمبهج وغيره؛ فكان كالقيد، وذكر الأهوازي لفظ ﴿نَزَّلًا﴾ فقط، لكنه لم يذكر معه لفظ عموم، ولم يذكر غيره من المواضع في أي سورة.

باءات الإضافة

ابن محيصن: سكن ﴿بلغني الكبر﴾ وهو في غيرها على أصله.

الحسن: سكن ﴿اجعل لي آية﴾، ﴿مني إنك﴾، ﴿أني أخلق﴾.

المطوعي: سكن ﴿بلغني الكبر﴾.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت في حال الوصل فقط ﴿وأطيعون﴾، ﴿ومن اتبعن﴾، ﴿وخافون﴾.

وارجع إلى التنبيه الذي ذكرناه في باب الياءات من سورة البقرة.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي ﴿فاغفر لنا﴾ معاً ﴿ويغفر

لكم﴾، ﴿اغفر لنا﴾، ﴿واستغفر لهم﴾ وأظهرها الحسن.

- أدغم الجميع: ﴿ودت طائفة﴾، ﴿وقالت طائفة﴾، ﴿همت طائفتان﴾ وأذكر مثل هذا تميمًا للباب فقط وإلا فهو معلوم بالضرورة.

- أدغم الجميع: ﴿وأخذتم﴾، ﴿قد جئكم﴾، ﴿يرد ثواب﴾ معًا، ﴿ولقد صدقكم﴾، ﴿قد جمعوا﴾، ﴿قد جاءكم﴾، ﴿لقد سمع﴾.

- أدغم الحسن واليزيدي وابن محيصن: ﴿إذ تقول﴾، ﴿إذ تحسونهم﴾، وأظهرهما الأعمش.

- وأدغم الحسن واليزيدي: ﴿إذ تصعدون﴾ مع ملاحظة قراءة الحسن فيها بفتح التاء، وأظهرها الأعمش. ولا شيء فيها لابن محيصن لأنه يقرأ بالياء التحتية.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة ﴿من سوء﴾، ﴿عن سبيل﴾، ﴿قليل ثم﴾، ﴿تراب ثم﴾، ﴿كلمة سواء﴾ ونحوهن بلا غنة.

- وأدغم ابن محيصن ﴿من الآيت﴾، ﴿من الأمر﴾ ثلاثة أدغمهن من الكتابين على ما فصلناه في محله.

الكبير: سبق التنبيه على مذهب اليزيدي في بابه وفي سورة البقرة، فهو كأبي عمرو سواء، وله الخلف فيما اختلف فيه عن أبي عمرو. فأظهر ابن الحكم عنه: ﴿هو والملئكة﴾ قولًا واحدًا كما في المستنير والمبهج، وأدغمها ابن فرح، وكذلك ﴿زحزح عن النار﴾ إظهار لابن الحكم، وإدغام لابن فرح، أما ﴿يبتغ غير﴾ فأظهارها من المبهج وإدغامها من المستنير.

- أدغم ابن محيصن من المفردة، المثليين من كلمتين عدا ما يذكر بعد:
﴿الكتب بالحق﴾، ﴿ربك كثيرًا﴾، ﴿يقول له﴾، ﴿فاعبدوه هذا﴾، ﴿الحواريون نحن﴾، ﴿قال له﴾، ﴿يقول للناس﴾، ﴿أسلم من﴾، ﴿العذاب بما﴾، ﴿رحمة الله

﴿هم﴾، ﴿تقول للمؤمنين﴾، ﴿والرسول لعلكم﴾، ﴿الرعب بما﴾، ﴿من قبل لفي﴾،
﴿الذين نافقوا﴾، ﴿وقيل لهم﴾، ﴿قال لهم﴾، ﴿يجعل لهم﴾، ﴿من فضله هو﴾،
﴿النار ربنا﴾، ﴿الأبرار ربنا﴾، ﴿لا أضيع عمل﴾.

- وأظهر ابن محيصن ما اختلف فيه عن أبي عمرو: ﴿هو والملئكة﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثليين من كلمتين إذا كان الأول منهما
مضمومًا: ﴿يقول له﴾، ﴿فاعبدوه هذا﴾، ﴿تقول للمؤمنين﴾، ﴿من قبل لفي﴾،
﴿لا أضيع عمل﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاريين من كلمة ومن كلمتين ﴿زَيْنَ
لِلنَّاسِ﴾، ﴿والحرث ذلك﴾، ﴿ليحكم بينهم﴾، ﴿قال رب﴾، ﴿كله﴾، ﴿القيمة ثم﴾
﴿معًا﴾، ﴿فأحكم بينكم﴾، ﴿والنبوة ثم﴾، ﴿ونحن له﴾، ﴿من بعد ذلك﴾، ﴿معًا﴾، ﴿يريد﴾
﴿ظلمًا﴾، ﴿والمسكنة ذلك﴾، ﴿كمثل ربح﴾، ﴿يغفر لمن﴾، ﴿ويعذب من﴾،
﴿صدقكم﴾، ﴿الآخرة ثم﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿نؤمن لرسول﴾، ﴿الغرور لتبلون﴾،
﴿والنهار لآيت﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿صدقكم﴾.

- قلت: ويظهر من كلام المتولي رحمه الله: أن ابن محيصن من المفردة يدغم
﴿زحزح عن﴾ ولكن الأهوازي نص على إظهارها لابن محيصن، أما ﴿يبتغ غير﴾
فيفهم من كلام الناظم أنها بالإظهار له، إلا أن الأهوازي نص في الوجيز على إدغامها
لأبي عمرو، ولذلك نأخذ لابن محيصن فيها بالإدغام، بناءً على كلام الأهوازي في
المفردة أن ابن محيصن يظهر ما اختلف فيه عن أبي عمرو، وهذه بالإدغام له بلا خلاف
من الوجيز - أعني في وجه الإدغام - وإلا ففيه إظهار مطلق. وعلى ذلك: فابن محيصن

بالإظهار في ﴿فمن زحزح عن النار﴾ وبالإدغام في ﴿ومن يتغ غير﴾ وهو ما نأخذه.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً؛ كما فصلنا في مذهب ابن محيصة من المفردة؛ إلا أنه أدغم ﴿هو والملئكة﴾ أيضاً ولا يستثني شيئاً.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء، وما لا تجيزه العربية فأدغم هنا ﴿القصص﴾، ﴿وجوههم﴾ معاً، ﴿أفواههم﴾، ﴿بيننا﴾، ﴿بأفواههم﴾ مع المد الطويل فيما قبله حرف مد، أما اللين ففيه أوجه المد كلها، أو عدمه مطلقاً كالياء في ﴿هيهات﴾ وهو الأصل.

- وأدغم الشبوزي الباء في الباء من المثلين، والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿الكتب بالحق﴾، ﴿العذاب بما﴾، ﴿الرعب بما﴾، ﴿ليحكم بينهم﴾، ﴿فأحكم بينكم﴾، ﴿أعلم بما﴾.

- وكذلك أدغم الشبوزي من المتقاربين ﴿ويعذب من﴾ حيث وقع.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً كما فصلنا عند ابن محيصة إلا أنه بلا استثناء.

- وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها مطلقاً بشرط أن تكون مخففة. ولم تلق مثلها هنا.

الفتح والإمالة

نبهنا في البقرة على أن ابن محيصة والحسن ليس لهما شيء في باب الإمالة إلا موضعين للحسن، نذكرهما في سورتيهما بإذن الله تعالى.

- أمال اليزيدي في هذه السورة لفظ ﴿التورة﴾ حيث وقع، ذوات الراء جميعاً،

الألفات التي قبل را طرف أتت بكسر، لفظ ﴿الكافرين﴾ حيث جاء بالياء، المكرر مثل: ﴿الأبرار﴾ ويلاحظ في إمالة الألفات التي قبل را طرف، والمكرر، أنها وصلًا ووقفًا كما نبهنا عليه في بابه.

- وفتح اليزيدي ما عدا ذلك وهو: باب (فعلى) كيف وقع، ولفظ ﴿الناس﴾، مطلقًا، ﴿أنى﴾ ولا يميل إلا ما ذكر.

- وأما الأعمش فقد أمال جميع ما أماله حمزة وزاد على ذلك فأمال ﴿التورة﴾ وجهًا واحدًا حيث وقع، وكذلك باب المكرر ﴿الأبرار﴾ ونحوها.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نبتهل﴾، ﴿لو نعلم تمسنا﴾، ﴿تعلمون﴾ كله، ﴿تشهدون﴾، ﴿تأمنه﴾ معًا، (وفي حال الوقف على وجه التغيير في الهمز له الإبدال ياء)، ﴿لتحسبوه﴾، ﴿تهتدون﴾، ﴿تبيض﴾، ﴿تسود﴾، ﴿تمسسكم﴾، ﴿وتتقوا﴾ كله، ﴿تفشلا﴾، ﴿فتنقلبوا﴾، ﴿تحسبن﴾ كله، ﴿فلا تحسبنهم﴾، ﴿تعملون﴾ كله، ﴿ولا تحزنوا﴾ معًا، ﴿تلقوه﴾، ﴿تدخرون﴾، ﴿تتقوا﴾، ﴿تختلفون﴾، ﴿ولتطمئن﴾، ﴿تغشى﴾ (على قراءته فيها بالتاء كحمزة) ﴿تتخذوا﴾ معًا، ﴿ولتسمعن﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الباء من ﴿رب إني﴾ معًا، ﴿رب أنى﴾ معًا، ﴿رب هب لي﴾ وضم منه الهاء من ﴿قبله الرسل﴾.

- وقرأ من الكتابين بضم الباء من ﴿رب اجعل لي﴾، وقد ذكرنا الضابط في ذلك في موضعه من فرش سورة البقرة.

سُورَةُ النَّسَاءِ

١٩٣- تَسَاءَلُونَ الْخِيفَ حُسْنٌ وَنَصَبَ الْأَرْحَامِ شِمٌ وَلَا تَبَدَّلُوا فَهَبَ

١٩٤- وَاشْدُدْ بِخُلْفِهِ وَحَزْ حَوْبًا فَتَحَ وَاحِدَةً بِالرَّفْعِ بَعْدَهُ شَرَحَ

- قرأ الحسن: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ بالتخفيف كحفص.

- وقرأ الشنبوذي: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بالنصب كالجماعة. وتقرأ في البيت بحذف

همز الوصل مع النقل.

- وقرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا﴾ بتاء واحدة مشددة بخلف عنه،

ووجهه الثاني، بتاء واحدة مخففة، ولا يخفى المد الطويل حال التشديد، وإذا ابتداءً بالتاء اختباراً فالتخفيف لا غير على كلا القراءتين، وهو من المبهج على أصله بتاءين مخففتين، ويجدر التنبيه على أن الابتداء بها على وجه التشديد من المفردة يجوز أن يكون بتاء واحدة، أو بتاءين على الرسم، أما الابتداء على وجه قراءة التخفيف من المفردة فتاء واحدة، وانظر ما ذكره في المبهج عن قراءة يعقوب في ﴿تَمَارِي﴾ في باب التاءات.

- قرأ الحسن: ﴿حَوْبًا كَبِيرًا﴾ بفتح الحاء، فتصير الواو ليناً، وهو لغة فيها.

- قرأ الشنبوذي: ﴿فَوَاحِدَةً﴾ بالرفع وهو الموضع الأول كما قيده في النظم

بقوله: (بعده).

١٩٥- وَالْحَسَنُ اللَّاتِي وَوَلِيْخَشَ كَذَا فَلْيَتَّقُوا وَوَلْيَقُولُوا ائْتَسِرْ حَذَا

- قرأ الحسن: ﴿أموالكم التي﴾ بالجمع في الاسم الموصول كما في النظم.

- كما قرأ الحسن بكسر اللام من: ﴿وليخش﴾، ﴿فليتقوا﴾، ﴿وليقولوا﴾ على الأصل في لام الأمر.

- قبل أن نبدأ في شرح الخلاف الآتي لابن محيصن، ننبه إلى أن المصادر أجمعت على أنه قرأ ﴿ذرية ضِعْفًا﴾ بضم الضاد والعين وحذف الألف بعدها ﴿ضُعْفًا﴾ وذلك من الكتابين، وله وجه آخر من المبهج بضم الضاد وفتح العين بلا ألف، ومد الألف بعد الفاء وبعدها همزة مفتوحة بلا تنوين ﴿ضُعْفَاء﴾ ويراجع في ذلك المبهج والمفردة والمصطلح والإيضاح والبستان وشرح الإفادة والنهاية والإزميري^(١).

١٩٦- وَضُعْفًا مِزْ ضُعْفَاءَ جُمْلًا يَصْلَوْنَ قَاضِمٌ حَزْ وَعَنْهُ ثَقْلًا

١٩٧- يُوصِي بِهَا مَعَا يُورَثُ اكْسِرْنَ مُشَدِّدًا طِبْ حَزْ وَيَخْفِضُ الْحَسْنَ

١٩٨- وَصِيَّةً وَقَبْلُ لَا تُنَوِّنْ نُدْخِلُهُ مَعَ فَتْحٍ نَعْدَبُ نُونُ حَنْ

١٩٩- وَفِي تَغَابُنٍ مَعًا وَتَحْتُ طُلْ وَخَفَّقْنَ نُونَاتٍ مَكِّيٍّ لِكُلِّ

- قرأ ابن محيصن: ﴿ذرية ضِعْفًا﴾ بضم الضاد والعين وحذف الألف بعدها، وله وجه آخر من المبهج بضم الضاد وفتح العين بلا ألف، ومد الألف بعد الفاء

(١) وقد ذكرت ذلك: لأن هذا البيت الذي احتوى على هذا الخلاف، وقع فيه اختلاف بين النسخ، ففي (ع. ر.): (وَضُعْفًا مِزْ ضُعْفَاءَ جُمْلًا) ومعناه ظاهر، وفي (د.): (وَضُعْفًا مِزْ ضُعْفًا) فضلاً) هكذا. مع أن الشرح في (د. ر) واحد، ففيهما أن ابن محيصن قرأ بضم الضاد والعين وحذف الألف، وزاد من المفردة ﴿ضُعْفَاءَ﴾ بفتح الهمزة بلا تنوين كشهداء. اهـ. بتصرف. والصحيح أن هذا الوجه الأخير من المبهج كما ذكرنا، ولهذا سنعتمد في هذا البيت على النسخة (ع) مع تغير الفاء من (فز) إلى ميم كما في النسخة (د)، وسنبقى (جملاً) من (ع. ر) ونحذف (فضلاً) من (د).

وبعدها همزة مفتوحة بلا تنوين، وبالقراءتين جاء النظم. وكلاهما جمع (ضعيف) كرغيف ورغف، وظريف وظرفاء.

- وقرأ الحسن: ﴿وسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ بضم الياء كقراءة ابن عامر.

- وقرأ: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ في الموضعين بفتح الواو وتشديد الصاد، وهو على أصله في كسرهما. ووجهها على شاكلة قراءتي ﴿وَوَصَّى﴾، ﴿وَأَوْصَى﴾.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿يُورَثُ كُلُّهُ﴾ بفتح الواو وتشديد الراء وكسرهما. كما في النظم، على التسمية من التوريث، ولم ينبه على فتح الواو في النظم لأنه يلزم من التشديد، كما أنه أتى بلفظها في الآيات.

- قرأ الحسن: ﴿غَيْرَ مُضَارٍ﴾ بحذف التنوين على الإضافة، وقدمته مراعاة لترتيب القرآن ولقوله: (وقبل) وهي مشددة اتفاقاً.

- كما قرأ الحسن: ﴿وَصِيَّةٌ مِنْ اللَّهِ﴾ بالخفض في لفظ ﴿وَصِيَّةٌ﴾ مضافاً إليه، على الاتساع وإلا فالضرر لا يقع على الوصية بل على الورثة. وفيه مبالغة، فكأن الإضرار بالورثة إضرار بالوصية نفسها، وهي من الله عز وجل.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿يَدْخُلُهُ﴾ معاً هنا، ﴿يَدْخُلُهُ﴾، ﴿يُعَذِّبُهُ﴾ بالفتح، قرأ بالنون في الأربعة كنافع.

- قلت: لم يذكر الأهوازي في المفردة موضعي النساء، وإنما ذكر موضعي الفتح، والظاهر أن الناظم ذكر ما في المصطلح والإيضاح والنهاية وشرح الإفادة، أما الإفادة نفسها ففيها سقط من ما بعد ﴿أمنة﴾ بآل عمران إلى ﴿كرهاً﴾ بالنساء، ومن آخر مريم إلى ﴿فقبضت﴾ بطفه، وفي البستان ذكر الحسن في موضعي النساء فقط، ولا يخفى ما فيه، وعلى ذلك يقتصر للحسن على ما في المفردة وهو القراءة بالنون في الفتح فقط ﴿يَدْخُلُهُ﴾، ﴿يُعَذِّبُهُ﴾ ويكون في غيرها على أصله بالياء.

- قرأ المطوعي: ﴿يكفر عنه﴾، ﴿يدخله﴾ بالتغابن ﴿يدخله﴾ بالطلاق بالنون فيهن.

- وقرأ الأئمة الأربعة بالتخفيف في نونات المكي (الذان) وأخواتها.

- قلت إلا ما سيأتي لابن محيصن في ﴿هذان﴾ بظه حسبما ذكر في الكتابين، وما للشنبوذي في ﴿فذانك﴾ بالقصص، كما نبه عليه في الموارد.

٢٠٠- آتَيْتُمْ أَحَدَاهُنَّ مِزًّا بِالنَّقْلِ وَعَنْهُ حَذْفُ هَمْزٍ إِحْدَى الْكُلِّ

- قرأ ابن محيصن: ﴿وءآتيتم إحذهن﴾ بنقل حركة الهمز من ﴿إحذهن﴾ إلى ميم الجمع قبلها، وحذف الهمزة، فيصير النطق بميم مكسورة وبعدها حاء ساكنة كما نص عليه في المبهج، وهي من الكتابين، ويحمل الوصل في كلام الأهوازي هنا على النقل، وقد نص عليه في المبهج، وكذلك ضبطه الواسطي في الطوالع وقال: (صله) وهو كذلك في سائر المصادر بخلاف ما ضبط به في المختصر وجاء في المحتسب، مع أنه الأقرب إلى كلام الأهوازي، أعني ضم الميم.

- وقرأ من الكتابين، بحذف الهمزة من لفظ ﴿إحدى﴾ في أربعة مواضع: الأول بالأنفال ﴿وإذ يعدكم الله إحدى﴾ فيكون النطق بعد هاء الجلالة المرفوعة بحاء ساكنة، والموضع الثاني: ﴿إلا إحدى الحسنين﴾ بالتوبة، وفيه النطق بلام مشددة مفتوحة وبعدها حاء ساكنة، والموضع الثالث: ﴿أنكحك إحدى﴾ بالقصص، فبعد الكاف المفتوحة حاء ساكنة، والموضع الرابع بالمدثر ﴿لإحدى الكبير﴾ النطق بلام مفتوحة وبعدها حاء ساكنة، وليتنبه إلى أنه حذف، وليس نقلاً، وبينت ذلك لما رأيته في بعض الكتب من تخبط، كأن يذكر كسر الكاف في القصص ونحوه وليس كذلك. أما موضع فاطر: ﴿من إحدى﴾ فهو من المبهج فقط بنون مكسورة بعدها حاء ساكنة وهو الموضع الخامس.

- قلت: زاد صاحب المفردة بالقصص ﴿فجاءته إحداهما﴾ فيصير النطق بهاء الضمير مضمومة وبعدها حاء ساكنة، وتأخذ به لابن محيىصن من المفردة، وهو فيه من المبهم كأصله، والنقل والحذف للتخفيف.

- وقد مثل في المصطلح بـ ﴿إحدى﴾، ﴿إحداهما﴾ ثم قال: «وما جاء منه». اهـ. وهو يخالف ما في الكتابين، لأن صاحب المفردة ذكر كل موضع في سورته، ولم يشر إلى تعميم، وذكر صاحب المبهم موضع النساء فقط، ثم جاء في الأنفال وقال: «﴿إحدى﴾ وما جاء منه». اهـ. فشمّل جميع مواضع ﴿إحدى﴾ الخمسة.

فكلام صاحب المصطلح يشير إلى عموم هذه القراءة في جميع القرآن، أما المفهوم من الكتابين هو ما ذكروه من مواضع فقط وكلمة العموم في المبهم تختص بلفظ ﴿إحدى﴾ فقط في مواضعه دون غيره مثل ﴿إحداهما﴾ كما أوضحناه.

- قال المتولي في الموارد: «ولم أجد نصّاً في البقرة». اهـ.

- قلت: يعني قوله تعالى: ﴿أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾ وليس فيه شيء، فهو فيه كالجماعة. كما لم يرد النص في: ﴿قالت إحداهما﴾، ﴿بغت إحداهما﴾ والخلاف على ما ذكرناه من الكتابين في مواضعه المخصوصة، مضافاً إليه الموضع الذي زاده صاحب المفردة، وكلام المتولي - رحمه الله - يوحي بأنه يعمم الحكم في موضع النساء وما تحته في سائر القرآن، ولعل عبارة المصطلح في الأنفال والقصص هي سبب ذلك، ولكن بالمقارنة بين عبارة المبهم وأمثله، وبين المصطلح وأمثله، يتجلى الفرق الذي وضحه بينهما، وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن الأهوازي ذكر كل موضع في محله ولم يأت بأي إشارة تفيد العموم، وعلى ذلك ينبغي حمل قوله في النظم: (الكل) على لفظ ﴿إحدى﴾ في مواضعه دون شموله لمثل ﴿إحداهما﴾ إلا ما جاء به النص [ويلاحظ ما ذكرناه في موضع فاطر]. وفي الإفادة مثل ما فصلنا إلا أنه جعل ما اختص به كل كتاب جعله من الكتابين.

٢٠١- وَحَسَنٌ يَفْتَحُ يَا مُبَيِّنَةً وَعَنْهُ كَسْرُ كُلِّ جَمْعٍ مُحْصَنَةٍ

- قرأ الحسن: ﴿مُبَيِّنَةً﴾ بفتح الياء كابن كثير حيث وقعت. وهو على أصله في الجمع: أي بفتح الياء. وحق هذا الخلاف أن يتقدم على سابقه.

- كما قرأ الحسن لفظ: ﴿والمُحْصَنَتِ﴾ حيث وقع بكسر الصاد بلا استثناء، أعني أنه كسرها في الأول أيضًا والذي استثناه الكسائي.

٢٠٢- أَحَلَّ جَهْلٌ سَمٌ أَحْصَنَ أَنْصَبَا تَجَارَةٌ لَهُ تُقَتِّلُوا حَبَا

٢٠٣- طِبُّ نُصْلِهِ نُصْلِيهِ فَتَحَ طُولا نُدْخِلُ نُكْفِرُ قُلُوبًا وَثَقُلَا

٢٠٤- فِي عَقَدَتْ لَهُ وَقُلْ فِي الْمَضْجَعِ سُكْرَى وَأُولَى الْجَنْبِ لِلْمُطَوِّعِي

- قرأ الحسن: ﴿وَأَحَلَّ﴾ بالبناء للمفعول كحفص.

- وقرأ: ﴿أَحْصَنَ﴾ بالتسمية كصحة.

- وقرأ: ﴿تَجَارَةٌ﴾ بالنصب كحفص، وعود الضمير مفهوم وإن كان بعيداً.

- وقرأ الحسن والمطوعي: ﴿وَلَا تُقَتِّلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ بضم التاء وفتح القاف وكسر التاء الثانية وتشديدها، كما في النظم، على المبالغة والتكثير.

- وقرأ المطوعي: ﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِ﴾، ﴿وَنُصْلِهِ﴾ بفتح النون فيهما وهو لغة، من: صَلَاةٍ يُصْلِيهِ^(١).

- وقرأ المطوعي أيضًا: ﴿نُكْفِرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ﴾ بالياء من تحت في الفعلين.

- كما قرأ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾ بتشديد القاف.

(١) أما الموضع الثاني هنا ﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ فهو فيه من المبهج كالجماعة.

- وقرأ المطوعي أيضًا: ﴿في المضاجع﴾ هنا فقط بالإفراد كما في النظم، فسكن الضاد وحذف الألف بعدها، والجيم على كسرتها كما مثل له في البستان (مَنْزِل - مَنَازِل) وذلك بخلاف ما توهمه البعض من أنها بالفتح.

- وقرأ: ﴿وأنتم سكرى﴾ بإسكان الكاف وحذف الألف على وزن (بشرى) كما جاء في النظم، وهو صفة.

- وقرأ أيضًا: ﴿والجار الجنب﴾ بفتح الجيم وإسكان النون كالموضع الثاني المتفق على قراءته بهذه الترجمة، وحق هذا الخلاف أن يتقدم على سابقه.

٢٠٥- وَالْبُخْلُ بِالْفَتْحَيْنِ مِزْ لَأُخْرَى جَلَا كَالشَّامِ تَسْوَى يَضِلُّوا غِبْ حَلَا

- قرأ ابن محيصة: ﴿بالبخل﴾ هنا بفتح الباء والخاء كحمزة من الكتابين.

- وقرأ من المبهج موضع الحديد كذلك، وهو فيه من المفردة على أصله.

وموضع هذا الخلاف قبل ﴿سكرى﴾.

- قرأ الحسن: ﴿لو تَسْوَى﴾ كالشامي، بفتح التاء وتشديد السين كما في النظم.

وأيضًا هذا الخلاف بعد: ﴿بالبخل﴾ وقبل ﴿سكرى﴾.

- وقرأ: ﴿أن تضلوا السبيل﴾ بياء الغيب.

٢٠٦- حَسَنَةٌ فَارْفَعْ شَفَا الْكَلَامِ جَا وَتَحْتُ مِزْ أَنْتَ يَكُنْ شَفَا وَجَا

٢٠٧- يَا سَوْفَ يُؤْتِيهِ لَهُ يَكْتُبُ مَا أَدْعِمَ مَدَا بَيْتَ فُزْ نَوْنٌ حِمَا

٢٠٨- حَصْرَةٌ وَقَاتَلُوا بِالْقَصْرِ حُلْ

- قرأ الشنبوذي: ﴿وإن تك حَسَنَةٌ﴾ بالرفع كنافع، ويلاحظ ترتيبها.

- قرأ ابن محيصة من المبهج: ﴿يحرفون الكلم﴾ هنا وفي موضعي المائة

بفتح اللام وبعدها ألف كما في النظم.

- وافق من المفردة على قراءة الأول من المائدة كذلك. أما عند الناظم فهو في الموضوعين على ظاهر النظم، أما في الموارد فقد قال: موضع المائدة تبعاً للإفادة^(١) على أنه الثاني، وقد نص في شرحها على الموضوعين معاً بالمائدة.

- قلت: نص صاحب المفردة على أن موضع المائدة بهذه الترجمة للبري، وأما موضع النساء فالشيخ كأصله من المفردة، وهو كذلك في المصطلح، إلا أنه ذكر موضعي المائدة بهذه الترجمة للبري، وكلام الأهوازي لا يدل على ذلك، فأخذنا به في الموضوع الأول بحسب ترتيب الخلاف في المفردة. وفي البستان لم يذكر فيها خلافاً عن الأربعة، وفي الإيضاح والإفادة كالمصطلح إلا أنه لابن محيصة عندهما من المفردة كنور الأعلام، وليس كما نص عليه الأهوازي أنه للبري عنه.

- قرأ الشنبوذي: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بقاء التأنيث كحفص.

- وقرأ أيضاً: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ بالياء من تحت، منفرداً بذلك، وهو في الآية الرابعة والسبعين من السورة.

- كما قال الناظم أن ابن محيصة قرأ: ﴿يَكْتُبُ مَا﴾ بالإدغام من الكتابين.

- قلت: هو في المبهم كما ذكر الناظم، أما المفردة، فلم يذكر الأهوازي فيها شيئاً من ذلك، وإنما ذكره الناظم تبعاً للمصطلح والإفادة، وعلى ذلك فالإدغام له من المبهم، أما من المفردة فهو بالإظهار كأصله، ومحل ذلك هو باب الإدغام الكبير كالخلاف الآتي بعد، وموضعه قبل هذا.

- قرأ ابن محيصة من المفردة: ﴿بَيْت طَائِفَةٌ﴾ بالإدغام، وظاهر كلام الإيضاح يوافق الكتابين، وفي البستان لم أقف على إدغام ﴿بَيْتٍ﴾ له، وإنما ذكرها لغيره.

(١) كما يفهم من ترتيب الخلاف فيها في السورتين.

- وقرا الحسن: ﴿حَصَرْتُ صُدُورَهُمْ﴾ بتنوين التاء منصوبة كيَعْقُوبُ ويقف عليها بالهاء.

- كما قرأ: ﴿فَلَقَتُلُوكُمْ﴾ الآية التسعون، بغير ألف بعد القاف، هذا الموضع فقط، من القتل.

- ٢٠٩- تَثَبَّتُوا حُزَّ السَّلَامِ الْقَصْرِ حُمُ وَاقْلُ فَقَطْ وَعَيْرُ انْصَبْ مِزْ اكْسِرْ فَلْتَقُمْ
 ٢١٠- حُزُّونٌ نُؤْتِ طِبَّ حِمًّا أَنْثَى حَيَا وَإِذْ يَعِدُهُمْ يَدْخُلُونَ سَمِيًّا
 ٢١١- مَعَ أَوَّلِ الطَّوْلِ وَمَرِيْمٍ حَقَا مَنْ ظَلَمَ الْفَتْحَانَ عَنْهُ وَشَفَا
 ٢١٢- نُونٌ سَنُوتِيهِمْ وَجَهْلٌ أَنْزَلَا إِلَيْكَ مَعَ نُونٍ يَنْحَشُرُهُمْ حَلَا

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿خَطَاءٌ﴾ في الموضعين هنا بألف بعد الطاء، فيصير مداً متصلًا، بوزن (عطاءً) كما في المبهج، وهو لغة.

- قرأ الحسن: ﴿فَتَيِّنُوا﴾ معًا هنا، وموضع الحجرات كحمزة، من التثبت كما جاء في النظم.

- وقرا الحسن أيضًا: ﴿إِلَيْكُمْ السَّلَامُ﴾ بالقصر كحمزة أيضًا.

- وقراه الباقر بالمد كحفص، كما فهم من تخصيص الحسن بهذه القراءة، ومعلوم أن ابن محيصن واليزيدي في ذلك على أصلهما، أما الذي خالف وقرأ بالمد عكس أصله هو الأعمش.

- قرأ ابن محيصن: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بالنصب كقالون.

- وقرا الحسن: ﴿فَلْتَقُمْ﴾ بكسر اللام على الأصل.

- وقرأ المطوعي والحسن: ﴿فسوف يؤتبه أجرًا عظيمًا﴾ بنون العظمة، وهي في الآية الرابعة عشر بعد المئة، موضع خلاف أبي عمرو وحمزة.

- قرأ الحسن: ﴿من دونه إلا إنشًا﴾ بالإفراد - هذا الموضع فقط - فضم الهمزة وأسكن النون وحذف الألف بعدها، بوزن (فُعْلَى).

- وقرأ الأعمش: ﴿يعدهم ويمنيهم﴾ بإسكان الدال تخفيفًا، ولو قيده بموضعه في النظم لكان أولى. وهو في الأول على ظاهر المبهج، وقيده أبو حيان بالثاني، وفي المحتسب يشير إلى الموضعين، وما قدمناه أظهر، وهو في الموارد.

- قرأ الحسن: ﴿يُدْخِلُون﴾ هنا والأول من غافر، وموضع مريم بالتسمية في

الثلاثة.

- قلت: وسكت عن موضع (فاطر) على أنه كأصله تبعًا للإفادة والإيضاح والمصطلح والنهاية، ولكن نص المفردة واضح في أنه بالتسمية مع هذه المواضع، ونأخذ به للحسن، وهذا الخلاف في البستان كما ذكرناه له، وهناك تباين بين نسختي النهاية المخطوطة والمطبوعة في هذا الموضع، وإن كان محصلتهما كما في المصطلح. ووقع في المفردة المخطوطة تحريف هنا، حيث بدل الضم مكان الفتح، لكنه لا يسبب لبسًا، لأن مجرد ذكر الكلمة معناه المخالفة.

- وقرأ أيضًا قوله تعالى: ﴿إلا من ظلم﴾ بفتح الظاء واللام على التسمية، بمعنى: إلا من ظلم فاجهروا له بالسوء توبيخًا له على ظلمه وزجرًا له. اهـ. قاله القاضي.

- قرأ الشنوذى: ﴿أولئك سيؤتيهم﴾ بالنون كحفص.

- وقرأ الحسن: ﴿يشهد بما أنزل إليك﴾ بالتجھيل فضم الهمزة وكسر الزاي.

- كما قرأ: ﴿فسيحشرهم﴾ بالنون.

ليس في هذه السورة ذكرياءات لأحد من هؤلاء الأئمة؛ ولا غيرهم؛ إلا ليعقوب الحضرمي زائدة واحدة في ﴿يُوتِ اللهُ﴾ وتراجع في محلها. والله أعلم.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام ﴿قد سلف﴾ معاً، ﴿نضجت جلودهم﴾، ﴿إذ ظلموا﴾، ﴿أو يغلب فسوف﴾، ﴿يدرككم﴾، ﴿لهمت طائفة﴾، ﴿فقد ضل﴾ معاً، ﴿بل رفعه﴾، ﴿قد ضلوا﴾، ﴿قد جاءكم﴾ معاً.

- أدغم ابن محيصن من المبهج، والمطوعي: ﴿بل طبع﴾ والباقون بإظهاره.

- وأدغم ابن محيصن والأعمش واليزيدي: ﴿حصرت صدورهم﴾.

- أما الحسن فإنه يقرأ بالتنوين كيَعقوب فلا إدغام له.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في السين والشاء حيث أتى ﴿بجهلة ثم﴾، ﴿شفعة سيئة﴾، ﴿سبيلا ستجدون﴾، ﴿إثما ثم﴾، ﴿من سעתه﴾، ﴿عن سوء﴾، ﴿عن سبيل﴾ معاً، ﴿واحد سبحانه﴾ ونحو ذلك بلا غنة.

الكبير: وافق اليزيدي أصله اتفاقاً واختلافاً كما أوضحنا من قبل؛ إلا أنه قرأ ﴿ولتأت طائفة﴾، وهي من كلمات الخلاف عن أبي عمرو قرأها اليزيدي بالإدغام من المستنير، وبالإظهار من المبهج، لأن إدغامه عنه من قراءة الكارزيني على ابن الكاتب، أما طريقه عن اليزيدي فهو الكارزيني عن الشذائي.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثليين من كلمتين مطلقاً: ﴿فكلوه هنيئاً﴾، ﴿بالمعروف فإذا﴾، ﴿بالمعروف فإن﴾، ﴿للغيب بما﴾، ﴿تخافون نشوزهن﴾، ﴿والصاحب بالجنب﴾، ﴿لا يظلم مثقال﴾، ﴿الرسول لو﴾، ﴿قيل لهم﴾ معاً،

﴿الرسول لوجدوا﴾، ﴿القتال لولا﴾، ﴿حيث ثقفتموهم﴾، ﴿فتحرير رقبة﴾ معاً،
 ﴿كذلك كنتم﴾، ﴿الكتب بالحق﴾، ﴿المؤمنين نوله﴾، ﴿وقال لأتخذن﴾، ﴿ولا
 يظلمون نقيراً﴾، ﴿للكافرين نصيب﴾، ﴿ويقولون نؤمن﴾، ﴿في العلم منهم﴾،
 ﴿إليك كما﴾.

- وافق من المبهم على إدغام المثلين من كلمتين إذا كان الأول منهما مضموماً:
 ﴿فكلوه هنياً﴾، ﴿لا يظلم مثقال﴾، ﴿الرسول لوجدوا﴾، ﴿حيث ثقفتموهم﴾،
 ﴿فتحرير رقبة﴾ معاً.

- كما أدغم ابن محيصة من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين عدا
 ما نذكره بعد: ﴿خلقكم﴾، ﴿أعلم بإيمانكم﴾، ﴿ليبين لكم﴾، ﴿أعلم بأعدائكم﴾،
 ﴿الصلحت سندخلهم﴾ معاً، ﴿الرسول رأيت﴾، ﴿واستغفر لهم﴾، ﴿من عندك
 قالوا﴾ وذكر في الفرش: ﴿بيت طائفة﴾، ﴿توفهم الملائكة ظلمي﴾، ﴿لتحكم
 بين﴾، ﴿تبين له﴾، ﴿على ذلك قديراً﴾، ﴿يريد ثواب﴾، ﴿ليغفر لهم﴾ معاً،
 ﴿يحكم بينكم﴾، ﴿على مريم بهتنا﴾، ﴿يستفتونك قل﴾ وأظهر ابن محيصة ما
 اختلف فيه عن أبي عمرو: ﴿ولتأت طائفة﴾.

- وافق من المبهم في باب المتقاربين على إدغام القاف في الكاف من
 كلمة: ﴿خلقكم﴾ وذكرنا في فرش السورة إدغام ﴿يكتب ما﴾ من المبهم. موضع
 مخصوص.

- أدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً. كما ذكرناه في مذهب ابن
 محيصة.

- كما أدغم المطوعي المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء في التاء وما لا
 تجيزه العربية.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثليين: ﴿والصاحب بالجنب﴾،
﴿الكتب بالحق﴾. والميم عند الباء من المتقارئين: ﴿أعلم بإيمانكم﴾، ﴿أعلم
بأعدائكم﴾، ﴿لتحكم بين﴾، ﴿يحكم بينكم﴾، ﴿على مريم بهتتنا﴾.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين مطلقاً كما فصلنا في مذهب ابن محيصن؛
إلا أنه لا يستثني من ذلك شيئاً في جميع القرآن كما نص عليه الأهوازي. وزاد على
ذلك فادغم تاء الضمير في مثلها، لكنهما لم تلتقيا هنا.

الفتح والإمالة

ليس للحسن ولا لابن محيصن هنا شيء، ويمكن الاستغناء عن ذكر ابن
محيصن في هذا الباب فيما يأتي، أما الحسن فنذكره تنبيهاً على مخالفته لأبي عمرو.
وأما اليزيدي فقد أمال جميع ذوات الرءاء، وأمال لفظ ﴿الكافرين﴾ حيث
أتى بالياء وأمال الألفات التي قبل را طرف مكسورة ما عدا ﴿الجار﴾ فإنه فتحها،
وكذلك فتح باب (فعلى)، وفتح لفظ ﴿الناس﴾ حيث وقع فلا يُميل إلا ما ذكر.
وأما الأعمش فقد أمال ما أماله حمزة، إلا أنه أمال ﴿ضعفًا﴾ قولاً واحداً.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نستحوذ﴾، ﴿تبتغوا﴾، ﴿تعملون﴾ كله، ﴿تألمون﴾ معاً ووجه التخفيف
ظاهر، ﴿وترغبون﴾، ﴿وتتقوا﴾ كله، ﴿تكرهوا﴾، ﴿تعلموا﴾، ﴿تقربوا﴾،
﴿تجتنبوا﴾، ﴿تبتغون﴾، ﴿تعلم﴾، ﴿تستطيعوا﴾، ﴿تبعوا﴾، ﴿تتخذوا﴾ كله،
﴿تغتسلوا﴾، ﴿فتذروها﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم هاء الضمير الواقعة قبل ساكن وقبلها كسرة أو ياء ساكنة، ومنه في هذه السورة: ﴿فَلَا مَهِ الثَّلَاثُ﴾، ﴿فَلَا مَهِ السَّدْسُ﴾، ﴿فِيهِ﴾ اختلافًا.

- هذه الهاء التي يضمها ابن محيصن، إذا وقف عليها اختبارًا، فعلى مذهب من لا يجيز الإشارة فيما قبله كسر أو ياء، وكذلك ضم أو واو، فإنه يقف بالسكون المحض.

وعلى مذهب من يجيز الإشارة في هاء الضمير مطلقًا، يقف عليها لابن محيصن بالإشارة بما يصلها به هو والضم، سواء كان إسمًا أو رومًا.



سُورَةُ النَّازِعَاتِ

٢١٣- شَنَانٌ حُرْمٌ مُكَلِّينَ النَّصْبِ حَنْ مَعَ فَتْحٍ أَنْ صَدُّوا وَفِي الْبَيْتِ اخْفِضْنَ

٢١٤- مَعَ الْحَرَامِ، قَبْلَ حَذْفِ النُّونِ طَبْ وَيُجْرِمَنَّكُمْ كَهْودَ اضْمُمْ أَصْبَ

- قرأ الحسن: ﴿شَنَانٌ﴾ معاً، ﴿حُرْمٌ﴾، ﴿مُكَلِّينَ﴾، ﴿النُّصْبِ﴾ بالإسكان

في النون والراء والكاف والصاد على التوالي، مع تخفيف لام ﴿مُكَلِّينَ﴾ وفتح النون من ﴿النُّصْبِ﴾، وبهذه القراءة جاءت الألفاظ الأربعة في النظم.

ولو ذكر الناظم قراءة ﴿النُّصْبِ﴾ بفتح النون وإسكان الصاد بدلاً من استغنائه

باللفظ عن القيد، لكان أوضح، وذلك بخلاف الثلاثة قبلها. وقد نص الأهوازي على موضعي ﴿شَنَانٌ﴾ أما ﴿حُرْمٌ﴾ فلم تشر المصادر إلى غير هذا الموضع.

- قرأ الحسن أيضاً: ﴿إِنْ صَدُّوكُمْ﴾ بفتح الهمزة كحفص.

- قرأ المطوعي: ﴿وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ بالإضافة، فحذف النون، وكسر

اللفظين بعدها (ولا أامي البيت الحرام).

- قرأ الأعمش: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ هنا وفي هود بضم الياء منهما، رباعياً.

٢١٥- وَمُخْصِنِينَ افْتَحَ طَوًى وَارْفَعَ حَلَا أَرْجُلَكُمْ، عَلَى خِيَانَةٍ مَلَا^(١)

- قرأ المطوعي: ﴿مُخْصِنِينَ﴾ بفتح الصاد، اسم مفعول.

(١) هذا البيت ساقط من النسخة (ع) وهو ثابت في غيرها وموافق لأصولهم.

- وقرأ الحسن: ﴿وَأَرْجِلْكُمْ﴾ بالرفع على الابتداء، والخبر مقدر.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿على خائنة﴾ كما جاء في النظم، بكسر الخاء وزيادة ياء قبل الألف وحذف الهمزة على المصدر.

ونأخذ بهذه القراءة لابن محيصن من المبهج، أما من المفردة فهي للبري عنه، بخلاف ما ذكره محقق المطبوعة، وذلك على ما يقتضيه أسلوب الأهوازي في المفردة؛ فهو يعلق اسم البري غالباً بالخلاف التالي، وقد تبع الناظم ما في المصطلح والإفادة وغيرهما.

٢١٦- فَيُقْبَلُ أَقْرَأُ رَافِعًا حُزٌّ وَيَلْتِي بِالْكَسْرِ مَعَ يَا أَسْفَى وَحَسْرَتِي

٢١٧- وَأَعْجَزْتُ كَسْرٌ جِيمٌ لَهُ مِنْ أَجْلِ كَسْرِهِ رَوَى وَنَقَلَهُ

٢١٨- وَأَوْ فَسَادًا عَنْهُ فَانْصَبْ يُقْتَلُوا أَوْ يُضْلَبُوا تُقَطِّعَ مَاضٍ حَصَلُوا

- وقرأ الحسن: ﴿فَتُقْبَلُ﴾ بالياء التحتية مع إسكان القاف وتخفيف الباء وفتحها ورفع اللام على أنه مضارع، كما فهم من اللفظ والقيد معاً.

- وقرأ الحسن: ﴿يُولِتِي﴾، حيث وقعت^(١)، ﴿يَأْسَفِي﴾، ﴿يَحْسَرَتِي﴾ بياء ساكنة مكان الألف في أواخرهن مع كسر ما قبلها على الأصل.

قال الأهوازي في المائدة: «بالكسر والإضافة إلى النفس وكذا ﴿يَحْسَرَتِي﴾». اهـ.

وقال في هود: «بياء صحيحة مكسورة التاء». اهـ. وهو يعني بالصحيحة أي:

محضة.

- وقرأ الحسن: ﴿أَعْجَزْتُ﴾ بكسر الجيم، لغة فيها.

(١) (ولم يشر في الإفادة إلى العموم) وارجع إلى ما ذكرناه عن لفظ ﴿يُولِتِي﴾ للمطوعي في آخر باب الإمالة.

- كما قرأ: ﴿من أجل ذلك﴾ بكسر همزة ﴿أجل﴾ مع نقل حركتها إلى النون قبلها وحذفها كقراءة أبي جعفر.

- وقرأ أيضاً: ﴿أو فساد﴾ بالنصب، على تقدير عامل يدل عليه مثل (ارتكب فساداً) أو نحوه.

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿أن يُقْتَلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّع﴾ بالتخفيف فيهن، مع إسكان ما قبل الحرف المخفف على الأصل كما في النظم.

- قلت: القراءة كذلك للحسن وابن محيصن من المبهج، أما الأهوازي في مفردة ابن محيصن، فإنه نص على تخفيف لفظ ﴿يقتلوا﴾ وسقط منها الموضعان بعده، ثم رأيت في المخطوط نصه على لفظ ﴿أو تقطع﴾ بالتخفيف أيضاً، لكن مع المقارنة بين نسختي المفردة يتضح أن فيها سقطاً بمقدار سطر واحد، يحوي تيممة الخلاف السابق وهو قوله: (فإنه يثقله) والكلمة التي ذكرت في المطبوعة وترجمتها، وكذلك لفظ ﴿يصلبوا﴾ وترجمته، وبهذا التباين بين النسختين وما يتضح منه، ويؤيده ما في المصطلح وغيره، وكما رواها عنه في الكامل، فهذه المقارنة وتلك الشواهد، نأخذ لابن محيصن من المبهج وكذلك من المفردة بالتخفيف في الثلاثة.

٢١٩- وَفِي الْجُرُوحِ ارْفَعَ شَفَا وَالنَّصْبُ حُمُ مَهْمِينًا بِالْفَتْحِ مِزْ وَطِبَ حَكَمٌ^(١)

- قرأ الشنبوذي: ﴿والجروح﴾ بالرفع.

- وقرأها الحسن بالنصب.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿ومهميناً﴾ بفتح الميم الثانية، مبنياً للمفعول.

- وقرأ المطوعي: ﴿أفحكم﴾ بفتح الحاء والكاف، مفرد (حكّام).

(١) في النسخة (د) وقع في النظم رمز للحسن (حز) بدلا من رمز ابن محيصن (مز) وهو سهو من الناسخ، لأن الشرح تحته موافق لأصولهم.

٢٢٠- وَيَقُولُ ارْزُقْ حَلَا الْكُفَّارِ حُلْ فَأَنْصِبْ وَكَيْفَ تَنْقِمُونَ الْفَتْحَ طُلْ

- قرأ الحسن: ﴿ويقول الذين﴾ بالرفع كالجماعة.

- كما قرأ: ﴿والكفار﴾ بالنصب.

- وقرأ المطوعي: ﴿تنقِمون﴾ هنا، ﴿تنقِم﴾ بالأعراف، بفتح القاف، وهو معنى العموم في المبهج إذ ليس سواهما، وعلى هذه القراءة فإنه يكسر حرف المضارعة على قاعدته؛ لوجود الشرط.

٢٢١- مَثُوبَةٌ أَسْكِنَ بِفَتْحِ حُزْ وَفِي عَبْدَ أَسْكِنَ حُزْ ضَمُّ عَيْنِهِ شُفِي

٢٢٢- وَالْجَرُّ فِي الطَّاعُوتِ حُزْ رِسَالَتَهُ بِجَمْعِهِ وَالْكَسْرِ حُزْ رِوَايَتَهُ

- قرأ الحسن: ﴿مَثُوبَةٌ﴾ بإسكان التاء المثلثة وفتح الواو، لغة فيها.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿وَعَبْدَ الطَّاعُوتِ﴾ بإسكان الباء والجعر في التاء على الإضافة، وهو على أصله في فتح العين والذال.

- وقرأ الشنبوذي: ﴿وَعَبْدٌ﴾ بضم العين على أنه جمع (عبد) وهو على أصله في ضم الباء وجر ﴿الطَّاعُوتِ﴾، وقد واليت بين اللفظين في قراءة الحسن خلافاً للأبيات.

- وقرأ الحسن: ﴿بلغت رسالته﴾ بالجمع كنافع، فأثبت ألفاً بعد اللام وكسر التاء.

٢٢٣- وَالصَّابِثِينَ الْيَأْتِي جَلَا اخْتَلَفَ تَكُونُ فَأَنْصِبْ حُزْ عَقَدْتُ عَنْهُ خَفْ

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَالصَّبِثُونَ﴾ بالياء نصباً، وهو معطوف على اسم (إن) وذلك من الكتابين، وله من المبهج وجه آخر كأصله، وقراءة الياء مخالفة للرسم.

- تنبيه: لقد فهم البعض أن قراءة ابن محيصن بالياء، يعني أنه يحذف الهمزة أيضاً

كقراءة نافع في البقرة والحج كما عند المزاحي، وليس كذلك، بل القراءة بالياء مع الهمز، لأن صاحب المبهج نص على القراءة المذكورة بأن الياء بدل من الواو، ولم يتعرض للهمزة، ونص في البستان على الهمزة في القراءتين، وكذلك يفهم من المفردة وغيرها.

- قرأ الحسن: ﴿أَلَا تَكُونُ﴾ بنصب النون.

- وقرأ: ﴿عَقَّدْتُمُ﴾ بالتخفيف، وهو على أصله في قصرها.

٢٢٤- جَزَاءٌ مِّثْلِ حُزٍّ كَحَفْصِ طُعْمَةٍ يَضْرُكُمُ فَتَحًا اسْتُحِقَّ حُكْمُهُ

- قرأ الحسن: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلٍ﴾ كحفص بتنوين الهمزة ورفع اللام.

- وقرأ: ﴿وَطَعَامُهُ﴾ بضم الطاء وإسكان العين وحذف الألف بعدها، وهو بمعنى الطعام.

- وقرأ أيضًا: ﴿لَا يَضْرُكُمُ مِنْ ضَلٍّ﴾ كما في النظم، بكسر الضاد وإسكان الراء مخففة. واستغناؤه باللفظ عن القيد في هذه الكلمة لا يسلم له، فإنه يجوز ضبطها في النظم على قراءة الجماعة، فإذا قيل أن مجرد ذكرها يعلم بأنه خالف أصله، قلت: إن فيها قراءة ثالثة، فأيهما؟ ولكن يمكن الاعتذار كما في آل عمران^(١).

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿اسْتُحِقَّ﴾ بفتح التاء والحاء كحفص.

٢٢٥- وَالْأَوَّلَانِ حُزٌّ وَتَعَلَّمَ طِبُّ بَتَا تَكُنْ لَنَا وَإِنَّهُ مِنْكَ مَتَا^(٢)

- قرأ الحسن: ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ بتشديد الواو وفتحها، وحذف الياء، فتصير ﴿الْأَوَّلَانِ﴾ كما في النظم، تنبيه (أول).

(١) الواضح شرح البيت (١٧٨).

(٢) في (د) (متى) وفي غيرها كما هنا (متا) وهو الأولى للمشكلة، ومعناها (مدَّ) مَتَوَتْ الْحَبْلَ مَتَوًّا وِمْتِيته: مددته.

- قرأ المطوعي: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ﴾ بالتاء الفوقية، أي: وتعلم قلوبنا أن قد صدقتنا، وهو على أصله في كسر حرف المضارعة.

- كما قرأ المطوعي: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ بحذف الواو وجزم النون، على أنه جواب الأمر قبله ﴿أَنْزِلْ﴾ وبها جاء النظم.

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَعَايَةَ مِنْكَ﴾ بقصر الهمزة وكسرها، وبعدها نون مشددة بدلاً من الياء ثم هاء مضمومة موصولة بواو في اللفظ كما في النظم، والضمير فيها عائد على إنزال المائدة، أو على العيد، وقد سقط هذا الخلاف من المخطوطة.

- وفي هذا البيت ذكر الناظم ثلاثة ألفاظ مستغنياً فيها باللفظ عن القيد، مع كونها مما ليس له نظير في الشاطبية، ولا يدخل فيما يعرف المراد منه بالإطلاق.

٢٢٦- وَعَنْهُ أَوْلَانَا وَأَخْرَانَا نُقِلَ وَيَوْمَ نَضْبُهُ لِمَكِّيٍّ قُبِلَ

- قرأ ابن محيصن: ﴿لَأَوْلْنَا وَآخَرْنَا﴾ بضم الهمزة فيهما، وإسكان الواو والخاء، وفتح اللام والراء، وإثبات ألف بعد كل منهما، كما جاء في النظم. وهما مؤنث (أول وآخر)^(١).

- وقرأ ابن محيصن أيضاً: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ﴾ بنصب الميم كنافع.

بيات الإضافة

ابن محيصن واليزيدي والأعمش كأصولهم، إلا أن ابن محيصن فتح ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ من المفردة.

(١) جاء في (د) على وزن (فعالي) وصوابه من (ر) على وزن (فعللي).

أما الحسن فقد سكن أربع ياءات ﴿إني أخاف﴾، ﴿لي أن﴾، ﴿يدي إليك﴾، ﴿وأمي إلهين﴾.

وفتح ثلاث ياءات ﴿إلا نفسي وأخي﴾ ياءان، ﴿سوءة أخي فأصبح﴾.

وارجع إلى ما ذكرناه في باب الإضافة عند قول الناظم:

وفتح فن..... إني الأخيرتين في العقود

فقد بينا أن قول الأهوازي: «سكن فيها ياءً واحدة ﴿وأمي إلهين﴾». اهـ. ليس معناه فتح ما عداها، وإنما معناه أنه خالف أبا عمرو في هذه الياء وحدها فسكنها ووافقه فيما سواها، ومثل هذا متكرر في المفردة.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿فقد ضل﴾، ﴿قد جاءكم﴾ كله، ﴿بسطت﴾، ﴿ولقد جاءتهم﴾، ﴿وقد دخلوا﴾، ﴿قد ضلوا﴾، ﴿قد سألها﴾، ﴿قد صدقتنا﴾ ولا يخفى بقاء صفة الاستعلاء في ﴿بسطت﴾ لجميع القراء؛ وأن ذكره مع ﴿قد دخلوا﴾ إنما هو تمة.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جعل﴾، ﴿إذ جئتهم﴾ وأظهرهما الحسن والشنبوذي.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والحسن: ﴿وإذ تخلق﴾، ﴿وإذ تخرج﴾، وأظهرهما الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن وحده: ﴿هل تنقمون﴾ وأظهرها الأعمش والبصريان.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿تغفر لهم﴾ وأظهرها الحسن.

ملاحظة: قولنا بعد ذكر الخلاف: وأظهرها فلان، إنما هو من باب التنبيه؛ وإلا فالمذكورون هم أصحاب الحكم المذكور، والمسكوت عنهم بعكس ذلك. أو كأصولهم حسبما يقتضيه الخلاف المذكور.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿فمن اضطر﴾.

- وأدغم من المفردة: ﴿وأقرضتم﴾ مع بقاء صفة الاستعلاء.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في الثاء والسين بلا غنة: ﴿عن سواء﴾ معاً، ﴿أن سخط﴾ ونحو ذلك حيث كان.

- أدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿على الإثم﴾ مع النقل وقد شرح في موضعه من سورة البقرة، وقد ذكرت هذا الحرف مع الإدغام الصغير إلحاقاً بأخواته (من، عن، بل).

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الآخرة﴾، ﴿من الأرض﴾، ﴿لمن الآثمين﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله، فله إدغام كالسوسي، وإظهار كالدوري.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين مطلقاً:

﴿يحكم ما﴾، ﴿تطلع على﴾، ﴿الله هو﴾ معاً، ﴿قال لأقتلنك﴾، ﴿ذلك كتبنا﴾، ﴿الرسول لا﴾، ﴿الكلم من﴾، ﴿ابن مريم مصدقاً﴾، ﴿فيه هدى﴾، ﴿الكتب بالحق﴾، ﴿يقولون نخشى﴾، ﴿حزب الله هم﴾، ﴿ثالث ثلثة﴾، ﴿والله هو﴾، ﴿السبيل لعن﴾، ﴿تحرير رقبة﴾، ﴿ذلك كفارة﴾، ﴿طعام مسكين﴾، ﴿يعلم ما﴾ معاً، ﴿ولو أعجبك كثرة﴾، ﴿قيل لهم﴾، ﴿الموت تحبسونهما﴾، ﴿تعلم ما﴾، ﴿ولا أعلم ما﴾، ﴿قال الله هذا﴾.

- وافق من المبهج على إدغامهما إذا كان الأول مضمومًا: ﴿يحكم ما﴾،
 ﴿تطلع على﴾، ﴿الرسول لا﴾، ﴿ثالث ثلثة﴾، ﴿والله هو﴾، ﴿تحرير رقة﴾،
 ﴿طعام مسكين﴾، ﴿يعلم ما﴾ معًا، ﴿تعلم ما﴾، ﴿ولا أعلم ما﴾، ﴿قال الله هذا﴾.
 - وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿واثقكم﴾،
 ﴿يبين لكم﴾ معًا، ﴿يغفر لكم﴾، ﴿ويعذب من﴾، ﴿قال رجلان﴾، ﴿قال رب﴾،
 ﴿ءادم بالحق﴾، ﴿لأقتلنك قال﴾، ﴿بالبينت ثم﴾، ﴿من بعد ظلمه﴾، ﴿يعذب
 من﴾، ﴿ويغفر لمن﴾، ﴿من بعد ذلك﴾، ﴿يحكم بها﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿ينفق
 كيف﴾، ﴿ينين لهم﴾، ﴿الآيت ثم﴾، ﴿رزقكم﴾، ﴿الصلحت جناح﴾،
 ﴿الصلحت ثم﴾، ﴿من الصيد تناله﴾، ﴿يحكم به﴾، ﴿والقلند ذلك﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من المتقاربين بشرط أن يقعا
 في كلمة واحدة: ﴿واثقكم﴾، ﴿رزقكم﴾.

- أما المطوعي فقد أدغم المثلين كما أوضحنا في مذهب ابن محيىصن هنا.

- كما أدغم المطوعي المثلين من كلمة واحدة على الشروط التي بينها من
 قبل ﴿بأفوههم﴾، ﴿بيننا﴾ مع المد الطويل في الأول وإجراء الأوجه كلها في الثاني،
 والقصر المحض هو الأصل.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين: ﴿الكتب بالحق﴾.

- وأدغم الميم عند الباء من المتقاربين: ﴿ءادم بالحق﴾، ﴿يحكم بها﴾،
 ﴿أعلم بما﴾، ﴿يحكم به﴾.

- وأدغم الشنبوذي أيضًا من المتقاربين: ﴿ويعذب من﴾، ﴿يعذب من﴾
 وحيث أتى في القرآن.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً وسبق تعداده.

- وزاد على القراء فأدغم تاء الضمير في مثلها، ولكنها لم تلقه في هذه السورة.

الفتح والإمالة

ليس للحسن هاهنا إمالة.

أمال اليزيدي: ذوات الرءاء، الألفات التي قبل را طرف أتت بكسر، لفظ ﴿التورّة﴾ حيث أتى، لفظ ﴿كفرين﴾ حيث أتى بالياء.

وفتح ما عدا ذلك وهو باب (فعلى) ولفظ ﴿الناس﴾ و﴿أنى﴾، ﴿يُوليتي﴾ الخاص بالدوري ﴿فترى الذين﴾ وصلّا مما هو خاص بالسوسي، ونحوها حيث كان، ولا شيء له في ﴿جبارين﴾ كأصله.

وافق الأعمش أصله هنا إلا في لفظ ﴿التورّة﴾ فإنه أماله قولاً واحداً حيث كان. وارجع إلى ما ذكرناه عن المطوعي في لفظ ﴿يُوليتي﴾ في باب الإمالة.

نون وتاء المضارعة

﴿ونطمع﴾، ﴿نخشى﴾، ﴿لا نشترى﴾، ﴿تعملون﴾ معاً، ﴿ألم تعلم﴾، ﴿ولا تشترُوا﴾، ﴿تهوى﴾، ﴿ولا تتبع﴾ معاً، ﴿فتنقلبوا﴾، ﴿ترتدوا﴾، ﴿تختلفون﴾، ﴿تأس﴾ معاً، ولو وقف اختباراً أبدلها ياءً في أحد الوجهين، ووجهه الثاني بالتحقيق ﴿فلا تخشوهم﴾، ﴿فلا تخشوا﴾ و﴿تَعْلَم﴾ على قراءته بالتاء ﴿تنقمون﴾ على قراءته بفتح القاف ﴿ولا تتبعوا﴾، ﴿لتعلموا﴾، ﴿تعلم﴾، ﴿تتخذوا﴾ معاً، ﴿وتطمئن﴾، ﴿تعتدوا﴾ معاً، ﴿تستقسموا﴾، ﴿تطلع﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿وإليه المصير﴾، ﴿عليه الجنة﴾.

وقرأ من المبهج بضم الهاء من: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾، ﴿إِلَيْهِ الْوَسِيلَةُ﴾، ﴿من قبله الرسل﴾.

- وافق من المفردة من رواية البزي على ضم ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾. وقد شرحنا ذلك في موضعه من فرش سورة البقرة فارجع إليه.

- وقرأ ابن محيصن من الكتابين بضم الميم من: ﴿يُقِيمُوا﴾، ﴿يُقِيمُوا﴾، ﴿يُقِيمُوا﴾.

- وقرأ من المبهج بضم الباء من: ﴿رَبِّ أَنْي﴾.



سُورَةُ الْأَنْعَامِ

- ٢٢٧- لِيَقْضِيَ أَقْرَأُ بَعْدَ مَنْ طِينٍ فِدَا وَوَلَّيْنَا الْحَدْفُ لِلْمَكِّي بَدَا
 ٢٢٨- وَثَقُلْ لَامِهِ أَوْ الْبَا جُمْلًا يُلَبِّسُونَ جِيدَهُ وَافْتَحَ وَلَا
 ٢٢٩- يُطْعَمُ حُرْطَبُ سَمٍّ مَنْ يُصْرَفُ حَبَا

- قرأ ابن محيصة من المفردة: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ بحذف لفظ ﴿ثُمَّ﴾ وإثبات لام مكسورة، فياء مفتوحة في أول الفعل الماضي، مع إسكان القاف وكسر الضاد ونصب الياء، كما في النظم ﴿لِيَقْضِيَ﴾ وهي لام العاقبة، وهي خلاف الرسم.

- قلت: قال في المفردة أن هذه القراءة للبرزي عنه، والشيخ كأصله من المبهج، وهو في المصطلح كما ذكرنا، والظاهر أن الناظم ذكرها كذلك تبعاً للإزميري والإفادة، ولم يذكرها في الإيضاح كعادته في عدم ذكر ما خالف الرسم، إلا أنه لا يسير على هذا المنهج دائماً، حيث ذكر منها مواضع عديدة كقراءة ﴿الشَّيْطَانِ﴾ بالواو، والقراءات الواردة في ﴿مَا أَخْفَىٰ لَهُمْ﴾ وغيرها.

- قرأ ابن محيصة: ﴿وَلَّيْنَا﴾ بحذف اللام الأولى، وله بعد ذلك:

- للبرزي عنه من المفردة: بقاء التخفيف في اللام الثانية والباء ﴿وَلَّيْنَا﴾.

- وبتمامه من المبهج وجهان: أحدهما تخفيف اللام وتشديد الباء ﴿وَلَّيْنَا﴾.

والثاني: عكسه، بتشديد اللام وتخفيف الباء ﴿وَلَّيْنَا﴾.

ووجه قراءة المفردة هو التخفيف، والأولى من المبهمج على المبالغة، والثانية منه على إدغام اللام في اللام.

- قلت: ذكر في المصطلح أن القراءة التي في المفردة إنما هي للبيزى عنه، وكذلك ذكر في الإيضاح والإتحاف ونص عليها الإزميري، وكذلك جاء النص في مخطوطة المفردة التي لديّ فقد قال فيها الأهوازي: «البيزى (ليقضي أجلاً) بياء ولام مكسورة الضاد مكان (ثم)، البيزى (ولبسنا عليهم) بلام واحدة». اهـ.

والظاهر أن مثل هذه النسخة أو بعضها هو الذي اعتمد عليه صاحب المصطلح، أما المطبوعة فالجملة فيها بدون ذكر البيزى في أول الكلام فهي: «بياء ولام مكسورة الضاد مكان ثم البيزى، ولبسنا عليهم بلام واحدة». اهـ. فالفرق بينهما: أن البيزى ذكر مرتين في النص الأول، ومرة واحدة في المطبوعة، وهو يصلح لأن يتعلق بالسابق أو باللاحق، يحكم ذلك النظر في المخطوطة التي نقل عنها، وأياً ما كان الأمر فإننا نأخذ بما جاء في المخطوطة، وهو ما ذكر في المصطلح وحفته القرائن، فيكون وجه المفردة للبيزى، والله أعلم. وما ذكره الناظم هو ما في الإفادة، أما البستان فلم أقف فيه على هذين الخلافين.

- وقرأ ابن محيصن من المبهمج: ﴿مَا يَلْبِسُونَ﴾ بضم الياء التحتية وفتح اللام وتشديد الباء الموحدة، على المبالغة.

- قرأ الحسن والمطوعي: ﴿وَلَا يُطْعَمُ﴾ بفتح الياء مبنياً للفاعل بمعنى (لا يأكل) قال الأهوازي: «بفتح الياء والعين». اهـ.

- وقرأ الحسن: ﴿مَنْ يُصْرَفُ﴾ بالتسمية كشعبة ففتح الياء وكسر الراء.

وَيَاءٌ يَحْشُرُهُمْ يَقُولُ مَعَ سَبَا -

٢٣٠- وَيُونُسُ يَحْشُرُهُمْ فِي الثَّانِي هُنَا كَيُونُسٍ وَفِي الْفُرْقَانِ

٢٣١- مِزْ طِبْ تَكُنْ أَنْتَ شَفَا بَعْدُ اَرْفَعَا طِبْ حَزْ نَكُونُ الشَّنْبُوذِي رَفَعَا^(١)

- قرأ ابن محيصة والمطوعي: ﴿نحشرهم﴾، ﴿نقول﴾ هنا وفي يونس وسبأ بالياء.

- كما قرأ الاثنان: ﴿نحشرهم﴾ الثاني هنا، والثاني في يونس وموضع الفرقان بالياء أيضاً. ومعلوم أن ابن محيصة موافق لأصله في الفرقان.

- قلت: ولو ذكر لفظ ﴿يقول﴾ الذي في الفرقان مع هذا الموضع وأمثاله لكان أولى، ولكن الظاهر أنه ذكره في سورته كما فعل صاحب المبهج والإفادة.

- قرأ الشنبوذي: ﴿ثم لم يكن﴾ بناء التانيث كحفص.

- وقرأ المطوعي والحسن: ﴿فَتَتَّهَمُ﴾ بالرفع.

- وقرأ الشنبوذي: ﴿ونكون﴾ بالرفع.

٢٣٢- رُدُّوْا بِكْسِرٍ طِبْ هُنَا وَكَيْفَ جَا أَلَا وَحَيْثُ بَعْتَةٌ فَافْتَحَ حِجَا

- قرأ المطوعي: ﴿رُدُّوْا﴾ بكسر الراء حيث أتى، وكذلك كسرهما من ﴿ردت﴾ بيوسف، كما نص عليه في المبهج. ووافقه الشنبوذي فيما عدا سورة الأنعام.

- قلت: يعلم من نص المبهج أن هذا الخلاف خاص بهذه الألفاظ في مواضعها ولذا أخرج المتولي منها ﴿ردوها علي﴾ كما في الموارد، وكذلك يخرج منها مفتوح

(١) في النسخة (د) قدم لفظ ﴿نكون﴾ على رمز الحسن. وهو سهو من الناسخ لأنه مخالف للشرح تحته كما في أصولهم، أما النسخة (ر) فالسهو فيها أنه كتب لفظ ﴿نكون﴾ بالياء، وفي (ع) بالتاء وما أثبتته بعد تصحيح الخطأ في (ر، ع).

الراء مثل: ﴿ولو ردوه إلى﴾ ونحوه، وللفائدة نذكر مواضع الخلاف وهي ﴿ردوا﴾ موضعان بالأنعام يختص بهما المطوعي، لقوله في المبهج: «وافقه الشنبوذي فيما عدا هذه السورة». اهـ. وموضع بيونس، ﴿ردت﴾ موضعان بيوسف، الثلاثة للأعمش وما عدا ذلك فلا شيء فيه، بما في ذلك سورة النساء فهو فيها على أصله. ووجه الكسر أن أصلها (رُدِّدوا) فألقيت حركة الدال على الراء وأدغمت في الدال بعدها.

- قرأ الحسن: ﴿بَعْتَهُ﴾ بفتح الغين حيث وقع في القرآن. لغة فيه.

٢٣٣- كَالْقَصِّ خَاطِبٌ تَعْقِلُونَ لِلْحَسَنِ يَهْلِكُ لِلْمَكِّيِّ فَافْتَحْ وَاكْسِرْ

- قال الناظم أن الحسن قرأ: ﴿أفلا يعقلون﴾ بالخطاب هنا وفي القصص.

- قلت: لم يذكر الأهوازي موضع القصص، ولذا فهو فيه بالوجهين كأصله في الوجيز، وبالخطاب له هاهنا، وقد ذكر الناظم ما ذكره تبعاً للمصطلح والإفادة والبستان وغيرها. ولكننا نأخذ بما في المفردة؛ وسنذكره في سورتته إن شاء الله.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿هل يهلك﴾ بفتح الياء وكسر اللام مبنياً للفاعل.

٢٣٤- وَثَقُلْ فَتَنَّا حِمًّا وَشِمًّا حَلَا بِفَتْحٍ إِنَّهُ فَإِنَّهُ تَلَا

٢٣٥- وَلَيْسَتَيْنِ مُسْكِنًا مُذَكَّرًا مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ بِنَصْبٍ حَرَّرَا

- قرأ الحسن: ﴿فَتَنَّا﴾ بتشديد التاء كالتون على المبالغة كما في النظم.

- وقرأ الشنبوذي والحسن: ﴿إنه، فإنه﴾ بالفتح فيهما.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾ بإسكان اللام وبالياء التحتية.

- قلت: هذا الخلاف عن الحسن لم يذكره صاحب المفردة، وهو وإن روي عن الحسن كما في مختصر ابن خالويه، إلا أننا لا نأخذ به من طريق المفردة لعدم

ذكره فيها، وقد ذكره الناظم تبعاً للمصطلح والبستان والإفادة والنهاية والإزميري.

- كما قرأ الحسن: ﴿مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾ بنصب القاف، على المدح أو على تقدير مصدر محذوف، تقديره (الردُّ الحق).

٢٣٦- وَأَفْرِدِ الشَّيْطَانُ طِبَّ وَالنَّصْبُ حَنْ كُنْ فَيَكُونُ وَأَتَى يَسْ مَنْ

- قرأ المطوعي: ﴿الشَّيْطَانُ﴾ بالإفراد كما في النظم (استهوه الشيطان) والمناسبة بينهما واضحة.

- وقرأ الحسن: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بالنصب، هذا الموضع فقط كما في المفردة.

قال القاضي: «بنصب المضارع لوقوعه في جواب لفظ الأمر قبله». اهـ.

- وقرأ ابن محيصن موضعي النحل ويس بالنصب.

- قلت: هو كذلك في المفردة والمبهم، إلا أن الأخير ذكر عند موضع البقرة

أن موضع النحل بالرفع، وفي سورة النحل ذكر فيه النصب، أما موضع يس فلم يذكر فيه إلا النصب عند موضع البقرة، وفي سورته أحال إليه، ولذلك نأخذ لابن محيصن بالنصب فيهما من الكتابين، ويزيد له وجه من المبهم بالرفع في موضع النحل، فيصير له فيه النصب والرفع.

هذا ولم يذكر صاحب المصطلح النصب في موضع النحل له بعكس التتمة،

وكذلك في الإيضاح والإتحاف، وعكس ذلك في البستان فذكر النصب في النحل، ولم يذكره في يس، وفي الإفادة بالنصب فيهما كالنهاية.

٢٣٧- فِي الصُّورِ فَتَحُ الْكُلُّ آزَرَ أَرْفَعَنْ يَرْفَعُ مَنْ يَشَاءُ بِأَلْيَا لِلْحَسَنِ

- قرأ الحسن: ﴿الصُّورُ﴾ بفتح الواو حيث وقع، جمع صورة.

- وقرأ: ﴿آزَرَ﴾ بالرفع كيَعْقُوب.

- وقرأ أيضًا: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نِّشَاءٍ﴾ بالياء من تحت فيهما^(١)، وهو على أصله في ترك التنوين من ﴿دَرَجَاتٍ﴾، كما أنه على أصله في سورة يوسف.

٢٣٨- وَقَدَرِهْ أَفْتَحْ يَجْعَلُونَ وَكِلا بَعْدُ فَخَاطِبُ صَلَوَاتِهِمْ تَلَا^(٢)

٢٣٩- بِالْجَمْعِ وَأَنْصَبَ بَيْنَكُمْ حَزْ وَفَلَقَ مَاضٍ طَوِيٍّ وَعَنْهُ نَصَبُ الْحَبِّ حَقْ

٢٤٠- وَقَالِقَ الْإِصْبَاحِ بِالْوَجْهَيْنِ قُلْ لَهُ وَفِي الْإِصْبَاحِ فَتَحُ الْهَمْزِ حَلْ

- قرأ الحسن: ﴿حَقَّ قَدْرُهُ﴾ هنا بفتح الدال، لغة فيه.

- وقرأ أيضًا: ﴿يَجْعَلُونَهُ﴾، ﴿يَبْدُونَهَا﴾، ﴿يَخْفُونَ﴾ بالخطاب في الثلاثة.

- كما قرأ: ﴿على صلاتهم﴾ بزيادة واو بعد اللام وقبل الألف على الجمع.

قال في المفردة: «(صلواتهم) بألف». اهـ.

- قلت: قوله هذا على أن هذه الكلمة في بعض المصاحف رسمت بالواو،

فيعني أن القراءة بألف بعد الواو على الجمع كما في مصادر أخرى، أما على رسمها بالألف في بعض المصاحف الأخرى فلا تصلح هذه الترجمة^(٣).

- وقرأ الحسن: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بنصب النون كحفص.

- قرأ المطوعي: ﴿قَالِقَ﴾ في الموضع الأول بلفظ الماضي، ونصب ما بعده

﴿فَلَقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ وقوله في النظم: (حق) تنمى للبيت وليس برمز لأحد أما

(١) وقع تصحيف في مخطوطة مفردة الحسن، فذكر أن القراءة فيهما بالتاء، ولا يتأتى ذلك بحال، وذلك واضح في الآية، ومما يؤكد أنه تصحيف؛ أن عكس ذلك حدث في الخلاف الذي بعده ﴿يَجْعَلُونَهُ﴾ وما بعده فذكر أنهم بالياء، وليس كذلك.

(٢) في النسخة (د) قال: (يجعلون وجلا). اهـ. وهو سهو من الناسخ، لأن الشرح موافق لما ذكره هنا، وكما في المفردة وغيرها.

(٣) يراجع في ذلك المفردة، والمقنع لأبي عمرو الداني. وإرشاد أبي عيد، والوسيلة للسخاوي.

قوله: (ماض) فهو ترجمة للقراءة، ومثل ذلك كثير في النظم كما ذكرناه قبل.

- وقرأ المطوعي الموضع الثاني: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ بوجهين:

- أحدهما كالسابق بلفظ الماضي ونصب ما بعده ﴿فَلَقَ الْإِصْبَاحَ﴾.

- والثاني كأصله، كما جاء عنه في المبهج.

- وقرأ الحسن: ﴿الإِصْبَاحِ﴾ بفتح الهمزة، جمع (صبح).

٢٤١- وَالشَّمْسُ مَعَ تَالِيهِ بِالرَّفْعِ مَلَا وَمُسْتَقِرٌّ كَسْرُ تَائِهِ حَلَا

- قرأ ابن محيصة: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ بالرفع فيهما على الابتداء.

- قلت: هذه القراءة في المبهج فقط، أما المفردة فهو منها على أصله بنصبهما،

وهو ما نأخذ به لسكوت الأهوازي عنهما.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿فَمُسْتَقِرٌّ﴾ بكسر التاء، وهو على أصله في

كسر القاف.

لكن جميع المصادر المعتمدة هنا، جاء النص فيها بضم التاء، وأولها المفردة، وكذلك هي في البستان والمصطلح ولامية ابن الجزري والإفادة وغيرها، وعلى ذلك فقراءة الحسن هنا بضم التاء وكسر القاف، ولو قال الناظم: (ضم تائه حلا) لوافق المفردة، هذا وإن كانت الرواية التي ذكرها الناظم رويت عن الحسن إلا أنها ليست من طريق المفردة، وكلها للإتباع سواء إتباع الميم أو القاف.

٢٤٢- يَخْرُجُ فَافْتَحَ ضَمٌّ لِلْمُطَوِّعِي بِأَلْيَا وَحَبًّا وَالْوَلَا لَهُ أَرْفَعُ

٢٤٣- كَذَاكَ جَنَاتُ لَهُ وَلِلْحَسَنِ قَنَوَانُ اضْمُمُّ طَبٌّ وَيَنْعِهِ مَنْ^(١)

(١) في النسخة (د): (قسمان طب وينعه اضمم من). اهـ. هكذا.. وهو سهو من الناسخ لمخالفته

لفظ القرآن، وللشرح بعده، وما أثبتته من (ع، ر) أعني الشطر الأخير.

- قرأ المطوعي: ﴿نُخْرِجْ مِنْهُ﴾ بالياء من تحت مع فتحها وضم الراء.

- وقرأ ما بعده بالرفع فيهما: ﴿حَبًّا مُتَرَاكِبًا﴾ ووجهه واضح مع ما قبله.

- وقرأ المطوعي والحسن: ﴿وَجَنَّتْ﴾ بالرفع على الابتداء.

- وقرأ المطوعي: ﴿قِنَوَانٌ﴾ بضم القاف، لغة فيه كالتالي.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿وَيَنْعِهِ﴾ بضم الياء.

٢٤٤- وَدَرَسَتْ مَعَ ضَمَّةِ الرَّاءِ حُزْ وَأُمُّ نُبَيْنُ الْيَا وَعَدُوًّا حُزْ بِضَمِّ

- قرأ الحسن: ﴿دُرُسَتْ﴾ بحذف الألف وضم الراء وفتح السين بمعنى:

بَلَيْتَ وَقَدُمْتُ، وفيها - أي: ضم الراء - نوع مبالغة أكثر مما في فتحها كما قال القاضي في توجيهها.

- وقرأ الأعمش: ﴿وَلَنْبِينِهِ﴾ بالياء التحتية.

- وقرأ الحسن: ﴿عَدُوًّا﴾ بضم العين والبدال وتشديد الواو، كما نص عليه في

المفردة.

- ولو أفصح عن التشديد في النظم كما أفصح عن الضم، لكان أوضح، ولكن

يمكن الاعتذار عنه بأن الوزن لا يستقيم إلا بالتشديد في الواو، فتكون القراءة من اللفظ والقيد، وهو متكرر في القصيدة.

- وسبق التنبيه على ﴿يشعركم﴾ فإتمامها لابن الحكم من الكتابين، وهي

بالإسكان لابن فروح.

٢٤٥- ثَقَلَبُ النَّا وَافْتَحَنَ بَعْدُ ارْفَعَا مَعَا طُوَّى، نَذَرُهُمُ بِالْيَا مَعَا

٢٤٦- جَزَمِ أَتَى سُكُونٌ وَلَيْرَضْوُهُ وَلَ يَقْتَرِفُوا وَكَلِمَاتُ الْقَصْرِ حَلْ

- قرأ المطوعي: ﴿وَنُقَلَّبُ﴾ بالتاء الفوقية، مع فتح اللام مبنياً للمفعول.

- وقرأ برفع الاسمين بعده: ﴿أَفَدَّتْهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ﴾.

- وقرأ الأعمش: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بالياء التحتية وجزم الراء، عطفًا على ﴿لَمْ يَوْمُوا﴾ أي: لم يذرهم في طغيانهم بل بين لهم، ويجوز أن يكون إسكانه للتخفيف، وقوله في النظم: (معا) أصله (مع) حرف الجر، أي: مع الجزم، وأشبع الفتحة للوزن، ويُقرأ لفظ: (نذرهم) في النظم بالجزم وصله الميم.

- والظاهر من المبهج أنها ضمن قاعدة ابن محيصن كموضع الأعراف في الإسكان تخفيفًا، أما المفردة فلا إشكال في دخولها تحت قاعدته منها بالاختلاس.

- قرأ الحسن: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا﴾ بسكون اللام فيهما على الأمر للتهديد، ويجوز أن يكون سكونها تخفيفًا مع كونها لام كي.

- قرأ الحسن أيضًا: ﴿كَلِمَتٍ﴾ بالإفراد كحفص وهو معنى قوله: (القصر) أي: حذف الألف، وهو في غير هذا الموضع على أصله بالقصر أيضًا.

٢٤٧- فَصَّلَ بِالْفَتْحَيْنِ مَعَ مَا حُرِّمًا وَمَنْ يَضِلُّ ضَمٌّ يَأْتِيهِ حِمَا

٢٤٨- مَعَ لَيَضِلُّونَ وَفِي يُؤْنَسُ لَهُ وَافْتَحَ بِهَا شَمٌّ مَيَّا حَزْ ثِقْلَهُ

- قرأ الحسن: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ﴾ بالتسمية في الفعلين كحفص، ففتح الفاء والصاد من الأول، والحاء والراء من الثاني.

- وقرأ بضم ياء ﴿يَضِلُّ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾ من أضل الرباعي.

- وكذلك ضم الياء في ﴿لَيَضِلُّونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا لَيَضِلُّونَ﴾.

- وأيضًا قرأ بضمها في سورة يونس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَيَضِلُّوا عَنْ

سَبِيلِكَ﴾.

- قلت: وكذلك نص الأهوازي على ضم الياء في إبراهيم ولقمان والزمير.

- وقرأ الشنبوذي موضع يونس بفتح الياء^(١).

- وقرأ الحسن: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيْتًا﴾ بتشديد الياء كنافع، هنا فقط. وجاء النظم بالقراءة لفظاً وقيداً.

٢٤٩- رَا حَرَجًا بِالْكَسْرِ مَزْحَزْ وَأَشْدُدُوا لِلْكَلِّ ضَيْقًا وَجُدْ يَصْعَدُ

٢٥٠- وَالثَّابِتُ خَلْفَ زِدْ طَوَى ادْغَمْ هُوَ وَلِي كَالنَّحْلِ وَهُوَ وَقَعَ فَوْزٌ حَلِي

- قرأ ابن محيصن والحسن ﴿حَرَجًا﴾ بكسر الراء كنافع.

- وقرأ الجميع: ﴿ضَيْقًا﴾ هنا وفي الفرقان، بالتشديد، وهم بذلك يوافقون أصولهم؛ إلا ابن محيصن هو الذي خالف أصله وقرأ بالتشديد.

- وقرأ ابن محيصن من المبهم: ﴿يَصْعَدُ﴾ بتشديد الصاد والعين كحفص.

- وقرأ المطوعي هذا اللفظ على وجهين، الأول كأصله بتشديد الصاد والعين، والثاني بقاء مفتوحة بعد الياء مع تخفيف الصاد وتشديد العين على الأصل: (يتصعد).

- قال الناظم أن ابن محيصن من المفردة والحسن قرأ بإدغام: ﴿وهو وليهم﴾ هنا و﴿فهو وليهم﴾ بالنحل و﴿وهو واقع بهم﴾ بالشورى^(٢).

- وفي الموارد قال: وتفرد ابن محيصن من المفردة والحسن بإدغام: ﴿وهو وليهم﴾ الخ.

(١) سيأتي ذكر بقية مواضع هذا الباب في سورة إبراهيم.

(٢) ومحلّه باب الإدغام الكبير. وجاء في النسخة (ع) تصحيف للفظ (حلي) وهو رمز الحسن، حيث أعجم الحاء، مما يوهم أنها رمز لابن محيصن من المبهم، والصواب ما أثبتناه من غيرها.

- قلت: أدغمهن المطوعي أيضًا كاليزيدي، إلا أنه يضم الهاء، وكذلك أدغمهن الحسن كما قال الناظم ونص عليه الأهوازي، أما ابن محيصن فلا إدغام له لأنه يضم الهاء، فهي عنده مثل ﴿هو والذين﴾ وارجع إلى الباب فقد ذكرناه هناك، وإنما ذكره الناظم تبعًا للإفادة.

٢٥١- خِطَابُ عَمَّا تَعْمَلُونَ حُزْمًا هُودٍ مَكَائَاتٍ لَهُ قَدْ جُمِعَا

- قرأ الحسن: ﴿عما يعملون﴾ بالخطاب هنا وفي هود.

- كما قرأ لفظ: ﴿مكائتكم﴾ حيث وقع بالجمع كشعبة، بزيادة ألف بعد النون.

٢٥٢- بَرَعْمِهِمْ صَمٌّ شَفَا وَالْحَا حَوَى حَجَرٍ كَفَرَقَانٍ وَصَمَّانٍ طَوَى

- قرأ الشنبوذي: ﴿بَرَعْمِهِمْ﴾ معًا، بضم الزاي كالكسائي.

- وقرأ الحسن: ﴿حَجَرٍ﴾ هنا بضم الحاء، وكذلك ﴿حَجَرًا﴾ الأول بالفرقان.

- وقرأ المطوعي بضم الحاء والجيم في الموضعين، وكلها لغات.

- وفهم الموضع الأول فقط بالفرقان من تقييد الأهوازي له بـ ﴿ويقولون﴾

وفي المبهج فهم من الترتيب. أما عند الناظم فهو في موضعي الفرقان، وليس في المصادر ما يدل على ذلك.

٢٥٣- خَالِصَةٌ فَارَفَعَهُ مَعَ هَاءٍ بِلَا نُونٍ لَهُ تَكُنْ فَأَنْتَ حُزْمًا

- قرأ المطوعي لفظ: ﴿خَالِصَةٌ﴾ هنا برفع الصاد وبعدها هاء ضمير مضمومة

موصولة بواو لفظية بدلًا من التاء المنونة ﴿خَالِصَةٌ﴾ مبتدأ وخبره الجار والمجرور، والجملة كلها خبر ﴿ما﴾.

- قرأ الحسن وابن محيصن: ﴿وإن يكن﴾^(١) بقاء التانيث، وكل منهما على أصله في ﴿ميتة﴾ التي بعده.

٢٥٤- وَالْمَعَزِمَعُ ظُفْرٌ وَنُسْكِي اسْكِنْ حَلَا وَأَنْ يَكُونَ شِمٌ بِتَذْكِيرٍ تَلَا^(٢)

- قال الناظم أن الحسن قرأ: ﴿المعز﴾، ﴿ظفر﴾، ﴿نُسكي﴾ بإسكان العين والفاء والسين على التوالي.

ولكن صاحب المفردة لم يذكر لفظ ﴿المعز﴾ وفيه دليل على أنه يفتح العين كأصله، وكذلك هو في البستان والإتحاف، وإنما ذكرها الناظم كالمصطلح والإفادة والإيضاح والنهاية.

- قرأ الشنبوذي: ﴿إلا أن تكون﴾ بالياء على التذكير.

٢٥٥- عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ فَأَرْفَعُ شِمٌ حَلَا وَفِي يَقُولُوا الْعَيْبُ فَوْزٌ فِي كَلَا

- قرأ الشنبوذي والحسن: ﴿على الذي أحسن﴾ بالرفع في النون، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو أحسن.

- وذكر الناظم قراءة ابن محيصن من المفردة ﴿أن تقولوا﴾، ﴿أو تقولوا﴾ بياء الغيب فيهما.

- قلت: مفردة ابن محيصن المطبوعة، ليس فيها هذا الخلاف، وإنما هو مذكور

(١) في مفردة ابن محيصن المطبوعة وقع تصحيف للترجمة فقال: وإن يكن بالياء. اهـ. ودليل التصحيف هو مجرد ذكر اللفظ نفسه، لأن ذلك يعني أنه خالف أبا عمرو، كما أن قراءته بالفوقية مذكورة في المخطوطة وكذلك في جميع المصادر.

(٢) في النسخة (د) ذكر في المتن (يكن) بدلا من (يكون) والخطأ فيه ظاهر من الناسخ، لما يخالف من الشرح تحته، وما ذكر في البيت قبله، والصواب من (ع)، (ر).

في المخطوطة، لكنه ذكره هكذا: «أن تقولوا بالياء». اهـ. وكذلك جاء في المصطلح وفي المختصر، إلا أن الهذلي ذكره في الموضوعين، ومثله الإيضاح والإتحاف والإزميري والإفادة وطوالع النجوم للديواني، وهي وإن كانت قرائن على أن الغيب في الموضوعين، إلا أنه ليس في المفردة ما يدل على ذلك، وخاصة مع القيد قبلها، والقول بأنه في الموضوعين من المفردة مجرد احتمال، ولا تقوم به حجة، ويقوي ما في المفردة ما ذكره ابن خالويه في المختصر أنه في ﴿أن يقولوا﴾، ولم يذكر ما بعدها، كما أن الموضوعين في الكامل من طريق الزعفراني عن ابن محيصة، وليس طريقاً للأهوازي، وطوالع النجوم للاستئناس فلا يحتج به في الرواية، ولم أقف عليها في البستان، والالتفات في القرآن كثير متوفر كما في قراءة ابن عامر وغيره ﴿فبذلك فليفرحوا هو خير مما تجمعون﴾ وغيرها. ولذلك لم نأخذ من المفردة إلا أن يثبت ذلك من في الموضوع الأول فقط بالغيب، أما ﴿أو تقولوا﴾ فهو بالخطاب إلا أن يثبت ذلك من المفردة واضحاً جلياً، وحيث لم يتوفر ذلك فابن محيصة منها بالغيب في الأول فقط.

٢٥٦- عَشْرُ فِتْنُونٍ إِذْ حَلَا بَعْدُ ارْفَعَا حُزٌّ وَبِرْفَعٍ أَوْ بِنَصْبٍ اسْمَعَا

- قرأ الأعمش والحسن: ﴿عشر﴾ بالتنوين.

- وقرأ الاثنان: ﴿أمثالها﴾ بالرفع.

- زاد الأعمش وجهاً آخر بالنصب فيها على الحال من متعلق الخبر، أي: كائن

له عشر أمثالها.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن فيها: ﴿إني أخاف﴾، ﴿إني أرك﴾، ﴿ربي إلى﴾.

وفتح: ﴿صرطي مستقيماً﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام ﴿ولقد جاءك﴾، ﴿قد ضللت﴾، ﴿ولقد جئتمونا﴾، ﴿لقد تقطع﴾، ﴿قد جاءكم﴾، ﴿حرمت ظهورها﴾، ﴿قد ضلوا﴾، ﴿حملت ظهورهما﴾، ﴿فقد جاءكم﴾.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءكم﴾ وأظهرها غيرهم.

- أدغم ابن محيصن: ﴿فمن اضطر﴾، ﴿إلا ما اضطررتم﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في السين والشاء حيث وقع، ولا يكون إلا من كلمتين: ﴿شيء ثم﴾، ﴿بجهلة ثم﴾، ﴿كرب ثم﴾، ﴿علم سبحانه﴾، ﴿من ثمرة﴾، ﴿مبين ثمنية﴾، ﴿عن سبيله﴾ معًا بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين كما شرح في موضعه ﴿من الإنس﴾ معًا، ﴿ومن الأنعام﴾، ﴿ومن الإبل﴾ ونحوهن مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في: واو ﴿هو﴾ المضموم الهاء، فأدغمه عنه ابن فرح من المستنير، وأظهره ابن الحكم من الكتابين.

- قال في المبهج بعد ذكر إدغام: ﴿العفو وأمر﴾، ﴿اللهو ومن﴾ عن شجاع واليزيدي: وقياسهما ﴿وهو وليهم﴾... الخ، ثم ذكر ﴿هو والذين﴾ و﴿هو والملئكة﴾ وقال: ولم يدغمها اليزيدي.

- قلت: وقوله: ﴿هو والذين﴾ و﴿هو والملئكة﴾ كلام منفصل في الحكم عما قبله، فهذه مضمومة الهاء بخلاف الأولى، ولعل ذلك هو السبب في قول البعض بالإظهار لليزيدي في هذه الثلاثة ﴿وهو وليهم﴾ وأختيها، وليس كذلك.

ولذا أخذنا في ﴿وهو وليهم﴾ ساكن الهاء بالإدغام قولاً واحداً إذا قرئ بالإدغام العام من الكتابين تبعاً لما رجحه الداني وابن الجزري كما أسلفنا في بابه، وكذلك موضع النحل وموضع الشورى، وسيأتيان بإذن الله.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين مطلقاً إلا ما اختلف فيه عن أبي عمرو: ﴿ويعلم ما﴾ كله، ﴿عليك كتباً﴾، ﴿أظلم ممن﴾ كله، ﴿كذب بآيته﴾، ﴿يقول للذين﴾، ﴿ولا نكذب بآيت﴾، ﴿العذاب بما﴾ كله، ﴿ولا مبدل لكلمت الله﴾، ﴿أقول لكم﴾ معاً، ﴿الموت توفته﴾، ﴿وكذب به﴾، ﴿هدى الله هو﴾، ﴿إبراهيم ملكوت﴾، ﴿قال لا﴾، ﴿قال لئن لم﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿لا مبدل لكلمته﴾، ﴿أعلم من﴾، ﴿فصل لكم﴾، ﴿الأثنين نبؤني﴾، ﴿كذلك كذب﴾، ﴿نحن نرزقكم﴾، ﴿كذب بآيت﴾.

- وأظهر ابن محيصن: ﴿هو وإن﴾، ﴿هو ويعلم﴾، ﴿هو وأعرض﴾ وكذلك ﴿وهو وليهم﴾ لأنه يضم الهاء قياساً على ﴿هو وإن﴾ فإنه أظهره، فلا سبيل للإدغام هنا. وعكس ذلك في ﴿بورقكم﴾ فانظر ما فيها، وقد ذكرناه في باب الإدغام فارجع إليه.

- وافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا كان الأول منهما مضموماً ﴿ويعلم ما﴾ كله، ﴿أظلم ممن﴾ كله، ﴿يقول للذين﴾، ﴿ولا نكذب بآيت﴾، ﴿أقول لكم﴾ معاً، ﴿الموت توفته﴾، ﴿أعلم من﴾، ﴿نحن نرزقكم﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاريين من كلمة ومن كلمتين:

﴿خلقكم﴾، ﴿وزين لهم﴾، ﴿الآيت ثم﴾، ﴿بأعلم بالشكرين﴾، ﴿أعلم بالظالمين﴾، ﴿الليل رءا﴾، ﴿خلق كل﴾، ﴿خلق كل﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾، ﴿أعلم

بالمعتدين ﴿﴾، ﴿زين للكافرين﴾، ﴿يجعل رسالته﴾، ﴿زين لكثير﴾، ﴿رزقكم﴾، ﴿نرزقكم﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة واحدة ﴿خلقكم﴾، ﴿رزقكم﴾، ﴿نرزقكم﴾.

- ملحوظة: إدغام ﴿نرزقكم﴾ ونحوه لابن محيصن من المبهج من باب الكبير رغم أن مذهبه منه إسكان القاف في مثل هذا الفعل لتوالي الضم إلا أن هذا الإسكان عارض للتخفيف.

- أما المطوعي فقد أدغم المثلين مطلقاً، كما في المفردة عند ابن محيصن إلا أنه بلا استثناء. مع ملاحظة قراءته في ﴿الموت توفه﴾ وإدغامه في: ﴿وهو وليهم﴾، ﴿هو وأعرض﴾ ونحوهما.

- وأدغم أيضاً المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء في مثلها، وما لا يجوز لغة ﴿من بيننا﴾ مع ثلاثة المد أو عدم المد بالكلية.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين، والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿كذب بآيته﴾، ﴿ولا نكذب بآيت﴾، ﴿العذاب بما﴾، ﴿وكذب به﴾، ﴿كذب بآيت﴾، ﴿بأعلم بالشكرين﴾، ﴿أعلم بالظلمين﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾، ﴿أعلم بالمعتدين﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً بما في ذلك ﴿وهو وليهم﴾ وأختيها لا يستثنى شيئاً، وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها، ولم تلتقيا هنا.

الفتح والإمالة

ليس للحسن إمالة.

أما اليزيدي فقد أمال ذوات الرءاء، الألفات التي وقعت قبل را طرف مكسورة، لفظ ﴿كُفْرِينَ﴾ حيث وقع بالياء، وأمال الهمز والألف من ﴿رءاء﴾ قبل متحرك^(١)، وعند الوقف في مثل ﴿رءاء القمر﴾ ويفتح ما عدا ذلك وهو (فعلى) مثلثة الفاء، ولفظ ﴿الناس﴾ حيث وقع، لفظ ﴿أَنْى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تمتروْنَ﴾، ﴿لتشهدوْنَ﴾، ﴿تعلموْنَ﴾ كله، ﴿قد نعلم﴾، ﴿تختلفوْنَ﴾، ﴿تبتغي﴾، ﴿تستعجلوْنَ﴾ معاً، ﴿تعملوْنَ﴾، ﴿تستكبروْنَ﴾، ﴿تتبعوْنَ﴾، ﴿تشهد﴾، ﴿تتبع﴾، ﴿تقربوا﴾ معاً، ﴿تتبعوا﴾ معاً، ﴿تتقوْنَ﴾، ﴿أأخذ﴾، ﴿لتهتدوا﴾، ﴿وتنسوْنَ﴾، ﴿تعلموا﴾ وليس له كسر في ﴿ونذرهم﴾ لأنه يقرأ بالياء. وكذلك ﴿ولتستبين﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيصة من المبهج بضم هاء الضمير في ﴿به انظر﴾، ﴿نفسه الرحمة﴾ معاً، ﴿عليه اليل﴾، ﴿فيه الذين﴾، ﴿به الذين﴾.
وقرأ منه بضم الميم في ﴿يقوم إني﴾ وضم الميم من الكتابين في ﴿يقوم اعملوا﴾.

(١) وقد يقال: بإمالة الهمزة، ومعلوم أنها لا تمال إلا مع الألف.

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

٢٥٧- مَذْءُومًا انْقُلْ طِبُّ وَسَوَاءَاتٍ حُلَا أَعْرِبْ وَأَفْرِدْ مُطْلَقًا وَثَقْلًا

٢٥٨- يَخِصِّفَانِ مَعَ كَسْرَيْنِ حَاوَى وَتَخْرُجُونَ حَزْ كَحَمْزَةٍ سَاوَى

٢٥٩- شَرِيعَةً وَحُزْ رِيَاشًا وَحَكَا شَفَا لِبَاسٍ انْصَبْ تَدَارَكُوا طَوَا

- قرأ المطوعي: ﴿مَذْءُومًا﴾ بالنقل وحذف الهمزة في الحاليين.

- وقد ذكره ابن الجزري للشنبوذي تبعًا للبهستان، وهو سبق قلم من الأخير،

وقد نبه على ذلك بحاشية النهاية نقلًا عن الشيخ عبد الحق السباطي، نعم الشنبوذي له نقل وحذف لكنه في الوقف فقط بخلف عنه، كما أوضحنا في بابه.

- وقرأ الحسن: ﴿سَوَاءُ تَهْمَا﴾ كيف وقع بالإفراد أي: بحذف الألف بعد

الهمزة، ويجري عليه ما يناسبه من الإعراب وجملته خمسة مواضع، أربعة هنا وموضع بسورة (طه) فالأولى هنا بالخفض، والثانية بالرفع كموضع (طه) والثالثة والرابعة بالنصب.

- ولو قال الناظم: (أفرد وأعرب) لكان أولى كما هو ظاهر.

- وقرأ الحسن: ﴿يَخِصِّفَانِ﴾ هنا بكسر الياء والخاء وتشديد الصاد كما في

النظم.

وأصلها (يختصِفَانِ) فأدغمت التاء في الصاد، وكسرت الخاء للساكنين

وكسرت الياء إتياعًا لكسر الخاء.

- وقرأ أيضًا: ﴿تُخَرِّجُونَ﴾ هنا وأول الروم وموضع الزخرف بالتسمية كحمزة، أي: بفتح التاء وضم الراء، أما موضع الجائية فهو فيه على أصله.

- وقرأ الحسن: ﴿وَرِيشًا﴾ بفتح الياء وإثبات ألف بعدها، جمع (ريش) (كشعْب وشعاب) وقيل هو مفرد مثل (لباس). ورسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء.

- وقرأ الحسن والشنبوزي: ﴿وَلِبَاسٌ﴾ بالنصب.

- وقرأ المطوعي: ﴿إِذَا رَكُوزًا﴾ بتاء مفتوحة وبعدها دال مخففة وحذف همزة الوصل كما في النظم، على الأصل. وذلك أن في قراءة الجماعة أدغمت هذه التاء في الدال، واجتلبت همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، أما قراءة المطوعي فعلى فك هذا الإدغام وهو الأصل.

٢٦٠- يَفْتَحُ حُزْ وَالْحُلْفُ فِي التَّأْنِيثِ طُلٌّ وَعَنْهُمَا فَافْتَحْ وَخَفَّفَن لِكُلِّ

- قرأ الحسن: ﴿لَا تُفْتَحُ﴾ بياء مفتوحة، وهو على أصله في التخفيف، وفهمت القراءة بالياء من الإطلاق كما هو معلوم^(١).

- قرأ المطوعي: ﴿يُفْتَحُ﴾ بالياء وبالتاء مع الفتح على كلا القراءتين.

وجاء في الإيضاح عنه، أنه يضم على وجه القراءة بالتأنيث، وتبعه في الإتحاف

(١) في مفردة الحسن المطبوعة قال: «بياء مضمومة وفتح التاء خفيفة». اهـ. قلت: أجمعت المصادر على فتح الياء للحسن، فإما أن يكون خطأ من الناسخ أو سبق قلم، لأن النص الذي في المخطوطة، جاء فيه (لا يفتح لهم) بتا منصوبة وفتح الياء خفيفة. اهـ. هكذا. ومع أن النسخة فيها تصحيف كثير بين التاء والياء، إلا أنه هنا لا يسبب لبساً. ويؤكد هذا على الرغم من وجود الخطأ في المطبوعة والمخطوطة ما ذكر بعدها من النصب في «أبواب» كما سيأتي.

كاللطائف، وذلك يخالف ما في المبهج والمصطلح والبستان. فليس للمطوعي إلا ما جاء في النظم، وهو في الإفادة كذلك وزاد في اللطائف والإتحاف عن اليزيدي ما ليس في الكتابين.

- وقرأها الجميع بالتخفيف، ومع أن الإشارة لابن محيصن وحده تكفي فقد قاله احترازاً عن توهم اختصاصه به، لأن الأربعة قد اتفقوا على التخفيف.

٢٦١- أَبْوَابٌ فَانْصَبْ طِبَّ حِمَاً وَالْجَمْلُ يُضْمُ لِلْمَكِّي كَذَا يُثَقِّلُ

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿أَبْوَابٌ﴾ بالنصب.

- قرأ ابن محيصن: ﴿الْجَمْلُ﴾ بضم الجيم، وتشديد الميم كما في النظم، وهو الجبل الغليظ.

- قلت: هذه القراءة لابن محيصن من المبهج فقط، أما صاحب المفردة فلم يذكرها، ولذلك نأخذ له بوجهين، أحدهما ما ذكره الناظم من المبهج فقط، والثاني كالجماعة من المفردة.

٢٦٢- نَعَمْ بِكَسْرِ شِيمَ وَأَنْ لَعْنَةُ شُدَّ وَأَنْصَبْ حِمَاً لَا فَرْزَ بِالْخِلَافِ جُدَّ

- قرأ الشنبوذي: ﴿نَعَمْ﴾ حيث جاء بكسر العين كالكسائي.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿أَنْ لَعْنَةُ﴾ هنا بالتشديد والنصب كالشامي.

- وذكر أن ابن محيصن قرأ من المفردة بالتخفيف والرفع كحفص، وله من المبهج وجهان: أحدهما بالتخفيف والرفع والثاني بالتشديد والنصب.

- قلت: لم يذكر الأهوازي في مفردة الحسن، لفظ: ﴿أَنْ لَعْنَةُ﴾ وفيه دليل على أنه وافق أبا عمرو في التخفيف والرفع، وهو ما نأخذ به.

- وأما ابن محيصن فقد نص في المفردة على قراءته بالتشديد والنصب، مخالفاً بذلك أصله - أعني أبا عمرو - وفي البستان ذكر التخفيف للحسن وأطلق الخلف عن ابن محيصن، وفي الإيضاح عكس مذهب المفردتين، واكتفى بوجه من المبهم، وذكر الناظم ما في الإفادة، أما المصطلح فقد عكس مذهب الحسن.

- والتحقيق أن الحسن: بالتخفيف والرفع كأصله، وابن محيصن: من الكتابين بالتشديد والنصب، وله وجه آخر من المبهم بالتخفيف والرفع، وسيأتي موضع النور فيها، وكان الأولى ضمه إلى ما هنا.

٢٦٣- وَصَادُ فَضَّلْنَاهُ مُعْجَمًا مَدَا فَنَعْمَلُ ارْفَعُ حَزْ يُعْشَى شَدَّدا

٢٦٤- وَنُشْرَا اسْكِنَ حَزْ وَفِي نَكْدًا مَثَلْ وَمِنْ إِلَهَ غَيْرُهُ اخْفِضْ حَيْثُ حَلْ

٢٦٥- مِزْ طِبْ وَنَصْبُ الْكُلِّ أَيْضًا فُزْ وَفِي قَدْ أَفْلَحَ الْوَجْهَانِ لِلْمَكِّيِّ اعْرِفْ

- قرأ ابن محيصن: ﴿فَضَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ بإعجام الضاد، من التفضيل، وهو واضح.

- قرأ الحسن: ﴿فَنَعْمَلُ﴾ بالرفع عطفًا على ﴿أَوْ نَرُدُّ﴾ أو على تقدير: فنحن نعمل.

- كما قرأ: ﴿يُعْشَى اللَّيْلُ﴾ هنا وفي الرعد كحمزة، بفتح الغين وتشديد الشين.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿نُشْرَا﴾ حيث كان بإسكان الشين، وهو على أصله في

ضم النون.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿نَكْدًا﴾ بسكون الكاف، تخفيفًا.

- قلت: أما المبهم فهو كذلك، وأما من المفردة فالظاهر أن هذا الوجه للبري،

ففي المطبوعة كتب المحقق: ﴿بِرَحْمَةِ ادْخُلُوا﴾ برفع التنوين وبابها حيث كان:

البري ثم كتب ﴿إِلَّا نَكْدًا﴾ بإسكان الكاف. اهـ. والعبارة في المخطوطة هكذا:

«برحمة ادخلوا برفع التنوين وبابها حيث كان: البزي إلّا نكدًا بإسكان الكاف». اهـ.
والسؤال: هل اسم البزي متعلق بالجملة الأولى أم بالثانية؟ والجواب أنه متعلق
بالثانية، لأن الأهوازي قد أطلق ضم أول الساكنين عن ابن محيصن في عشر سور،
ونص على مثل ما هنا وهو: ﴿خبيثة اجتثت﴾، ﴿وعيون ادخلوها﴾ وغيرها لابن
محيصن، فلا معنى إذاً لتخصيص البزي بهذه الجملة، ولكن يختص بما بعدها وهو
لفظ ﴿نكدًا﴾ والمتتبع لما ذكرناه من المفردة يرى ما رأينا.

- قرأ ابن محيصن والمطوعي ﴿من إله غَيْرُهُ﴾ بالخفض حيث جاء، وقال
الناظم أنه قرأ من المفردة بالنصب في الجميع أيضًا، وافقه صاحب المبهج على
نصب موضعي (المؤمنون) وهو معنى قوله: (الوجهان للمكي) وهذا ما في الإفادة.

- قلت: ذكر في المبهج الخفض لابن محيصن في الجميع، ثم قال: «وروي
عن ابن محيصن (غيره) بالنصب حيث وقع ولم أره منصوصًا». اهـ. وفي المفردة
ذكر له الخفض في الجميع، وذكر النصب للبزي. والظاهر أن الناظم أو من نقل عنه
خصص موضعي (المؤمنون) بالذكر، لكونه قال في المبهج بعد ذكر النصب في
الجميع: «ولم أره منصوصًا». اهـ. مع نصه على النصب مرة ثانية في (المؤمنون)
ولما ذكره في البستان والإفادة، وبناء على ما ذكرنا يكون مذهب ابن محيصن:

- خفض الجميع من الكتابين للشيخ بتمامه.

- أما النصب فهو للشيخ من المبهج في الجميع في وجه ثان، وللبزي عنه من المفردة.

- تنبيه: لم يذكر في المصطلح وجه النصب من المبهج مطلقًا ومثله الإيضاح،
وإنما أخذ به عن البزي من المفردة، ولو كان قول السبط هو سبب تركه لهذا النصب،
فقد أخذ في غير موضع بما قال عنه السبط: (لم أره منصوصًا) مثل: ما نقله من

المبهيج من كلامه عن ﴿فالق الإصباح﴾ للمطوعي، والاحتمال أن يكون سبب تركه ذكر النصب من المبهيج هو ما ذكرته المحققة في الهامش من سقوط الموضع الذي ذكر فيه النصب من إحدى النسخ وسمتها (د) والله أعلم.

٢٦٦- أُبْلِغُكُمْ فَأَفْتَحَ حِمًّا مُشَدَّدًا وَعَنْهُ تَنْحَاتُونَ فَأَفْتَحَ وَأَمْدَدًا

- قرأ الحسن: ﴿أُبْلِغُكُمْ﴾ حيث وقع، بفتح الباء وتشديد اللام كحفص.

- وقرأ: ﴿وَتَنْحِتُونَ﴾ هنا، بفتح الحاء وأثبت بعدها ألفاً ﴿وَتَنْحَاتُونَ﴾ على إشباع فتح الحاء فتولد الألف، وهذه القراءة خاصة بهذا الموضع كما نص عليه في المفردة، وسيذكر الناظم الموضعين الآتين في سورة الحجر، ولعله أخر ذكرهما عن هذا الموضع لاختلاف قراءتهما عما هنا، وكما فعل صاحب الإفادة وغيره.

٢٦٧- وَمَوْضِعَ الْجَرِّ ثُمَّودَ اضْرِفْ بِجَرٍّ أَلَا عَلَيَّ حُزٌّ كَنَافِعٍ ظَهَرَ

- قرأ الأعمش لفظ: (ثمود) في موضع الجر، بأن صرفه بالتثنية حيث وقع، مثل: ﴿وإلى ثمود﴾، ﴿لثمود﴾.

- ومما يذكر أن الأعمش قرأ لفظ (ثمود) بالتثنية في المرفوع والمنصوب أيضاً، كما سيأتي بعد، ولو ذكره هنا لكان أولى.

- قرأ الحسن: ﴿على أن لا أقول﴾ كنافع، بياء مشددة مفتوحة بعد اللام.

٢٦٨- بِكُلِّ سَاحِرٍ لِكُلِّ جَارِيٍّ أَمَنْتُمُ الْمَكِّيَّ بِالْإِجْبَارِ

- قرأ الجميع: ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ﴾ بوزن فاعل، كما في النظم، هنا وفي يونس.

- ولو أشار إلى الأعمش فقط لكفى، كما أنه لو ضم موضع الشعراء الذي زاده

الأعمش على القراء إلى ما هنا، لجمع النظير إلى نظيره، ولا يخفى ما فيه من الاستيعاب.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿أُمَّتُمْ﴾ بهمزة واحدة على الإخبار حيث جاء، وهو في هذا الموضع، وفي (طه والشعراء).

- قلت: هذا الوجه في المبهج، أما المفردة فلم يذكره، فدل على موافقته لأبي عمرو في القراءة بهمزتين مع تسهيل الثانية بلا فصل كما هو معلوم، كما أن صاحب المبهج ذكر وجهًا لابن شنبوذ عن ابن محيصن بالإبدال وأوًا حال الوصل هنا وفي الملك مع تحقيق الهمزة الثانية، وابن شنبوذ الذي ذكره السبط في هذه القراءة هو كما ذكرنا عن ابن محيصن، لأنه قد ذكر قبلاً في نفس الخلاف قبله ثم قال: «واقفه ابن شنبوذ في هاتين». اهـ. قلت: يعني الأعراف والملك، ويفهم من هذا الكلام أنه عن ابن محيصن، ولا يصح أن يكون عن قبيل، ولما جاء إلى سورة الملك لم يذكر لابن محيصن إلا التسهيل في الثانية، وليس معنى ذلك ترك الوجه الذي ذكره أولاً، ولذلك أخذنا له من المبهج بالإخبار في هذا الموضع وطه والشعراء وهذا للشيخ بتمامه، وأخذنا لابن شنبوذ عنه من المبهج بوجه ثان في الأعراف والملك وهو الإبدال وأوًا حال الوصل مع تحقيق الهمزة بعدها، وأما مذهب المفردة فكما ذكرنا أنه قرأ منها بهمزتين مع تسهيل الثانية بلا فصل، وكذلك في الملك من الكتاين، وقد ذكر الناظم ما في الإفادة وسائر المصادر سوى ما ذكرناه من الكتاين، وزاد في البستان قوله: «وحكي عنه التخفيف والتحقيق أيضًا». اهـ. يعني المبهج عن ابن محيصن، لكنه لم يحدد مقصده.

٢٦٩- لَأَقْطَعَنَّ أَصْلَبَيْنَّ حُزْمًا كَلَّا إِيَّاهُتَّكَ هُمَا وَارْفَعْ حَلَا

٢٧٠- وَيَذَرُكَ يُورِثُهَا افْتَحْ شَدِّدًا وَطَيَّرَهُمْ قُلْ عَنْهُ كَيْفَ وَرَدًّا

- قرأ الحسن وابن محيصن: ﴿لَأَقْطَعَنَّ﴾، ﴿لَأَصْلَبَيْنَّ﴾ هنا وفي طه وفي الشعراء بفتح الهمزة فيهما، وإسكان القاف وفتح الطاء مخففة من الأول، وإسكان الصاد وتخفيف اللام من الثاني، وهي على كسرتها؛ من (قَطَعَ وَصَلَبَ).

- قلت: هذا ما في المفردتين والمبهج، وقال البعض أن القراءة بضم اللام، كما في الإتحاف وذكره القاضي، بل قال: إن كسر اللام انفرد به صاحب الإفادة المقنعة، وليس كذلك، لأن عدم تعرض المبهج والمفردتين لحركة اللام دليل على بقائها على الكسر، وإنما المذكور هو التخفيف فقط، ومثل هذا ظاهر في كتب القراءات، وقد نص الأهوازي على فتح الطاء من ﴿لَأَقْطَعَنَّ﴾ في مفردة ابن محيصة، ولم يفعل ذلك بخصوص اللام، أي: لم يذكر فيها الضم فبقيت على كسرتها من باب (ضَرَبَ) وهي أيضًا من باب (نَصَرَ) ونأخذ بالأول بحسب المفردة.

- قرأ الحسن وابن محيصة أيضًا: ﴿وَالْهَتَّكَ﴾ كما في النظم، بكسر الهمزة وفتح اللام وألف بعدها، بمعنى (عبادتك) والترجمة في مفردة الحسن أتم منها في مفردة ابن محيصة.

- وقرأ الحسن: ﴿وَيَذَرُكَ﴾ بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: (وهو يذرك) وحق هذا الخلاف أن يقدم على سابقه في النظم.

- وقرأ أيضًا: ﴿يُورِثُهَا﴾ بفتح الواو وتشديد الراء، للتكثير.

- كما قرأ: ﴿طُورَهُمْ﴾، ﴿طُورُهُ﴾، ﴿طُورُكُمْ﴾ هنا وفي الإسراء ويس على التوالي بحذف الألف، وبعد الطاء ياء ساكنة مكان الهمزة، كما في النظم جمع (طائر).

- وهذه المواضع التي ذكرناها، هي التي ورد النص بها في المصادر، إلا أنه جاء في النظم ما يفيد التعميم وكذا في الموارد كالإفادة، ولكن الصحيح أن موضع النمل يقرؤه الحسن كأصله، وهو ما نأخذ به، كما في المفردة والمصطلح والنهاية والإيضاح، ولم يتممها في البستان، وأعتقد أن فيه سقطاً عند ذكرها بالبقرة.

٢٧١- وَالْقَمْلَ سَكَّنَ حَزْ وَيَعْرِشُونَ ضُمَّ وَكَسَرَ يَعْكُفُونَ حَزْ كَمِيمٍ أُمَّ

- قرأ الحسن: ﴿وَالْقَمْلَ﴾ بإسكان الميم مخففة.

- قلت: هكذا روت كتب القراءات، ولم يتعرضوا لحركة القاف، دلالة على أنها عندهم على حركتها وهي الضم، كما في المفردة والبستان والمصطلح والإفادة والإيضاح والاتحاف والنهاية ونور الأعلام، وهي مشكولة بالضم في متن ابن الجزري الذي يبدو من حواشيه أنه مقروء على العلامة عبد الحق السنباطي، ولا عبرة بما يعترض به بعض أهل اللغة على قراءة لا مخرج لها عندهم، وذلك أن الرواية مهيمنة على اللغة ومعاجمها، وليس العكس، وقد تجد من يرد الخبر الوارد بالإسناد المقبول عند أهل العلم، وحجته في ذلك هي قول أعرابي لا يعرف له اسم ولا نسب، حتى إذا تعارض قول الأعرابي مع قواعدهم قالوا: لغة مسموعة أو على غير قياس. وأقول: الأولى أن يضاف اللفظ الوارد بالإسناد إلى جملة ما في المعاجم، بل ويتقدم عليها، ويحتج به فضلاً عن أن يحتج له، ثم انظر - رحمك الله - إلى النقيض من ذلك، فقد نقل في الكامل عند ذكر قراء مكة، قول درباس مولى ابن عباس: «ما رأيت أعلم من ابن محيصن بالقرآن والعربية؛ قال شبل: قرأت على ابن محيصن وابن كثير فقالا: ﴿رَبُّ احْكَمْ﴾، فقلت: إن أهل العربية لا يعرفون ذلك، فقالا: مالنا والعربية؛ هكذا سمعنا أئمتنا. يعني أنهما معتمدان على الأثر»^(١). اهـ.

ومثل ذلك جاء عن أبي عمرو وحزمة وغيرهما، ولقد اشتهر الإمام الحسن مع الزهد والورع بالفصاحة حتى مدحه الأئمة، وأقوالهم مشهورة في ذلك، ومنها قول الإمام الشافعي: «لو أشأ أن أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن، لقلت؛ لفصاحته». اهـ.

(١) الكامل ص (١٨) مخطوط.

وقال ابن جني عند كلامه عن قراءة ﴿ويهلك الحرث والنسل﴾: «فإذا كان الحسن وابن أبي إسحاق إمامين في الثقة وفي اللغة فلا وجه لدفع ما قرأ به لا سيما وله نظير في السماع». اهـ.

وأنفس من هذا ما قاله عند ذكر قراءة ﴿الإنجيل﴾ قال: «وأما فتحه فغريب، ولكنه الشيخ أبو سعيد، نصر الله وجهه، ونور ضريحه، ونحن نعلم أنه لو مر بنا حرف لم نسمعه إلا من رجل من العرب لوجب علينا تسليمه له، إذا أُنست فصاحته، وأن نَبَّهًا^(١) به، ونتحلى بالمذاكرة بإعرابه، فكيف الظن بالإمام في فصاحته وتحريه وثقته؟ ومعاذ الله أن يكون ذلك شيئًا جنح فيه إلى رأيه دون أن يكون أخذه عن قبله». اهـ.

فإذا سلم له أهل اللغة في هذا وأمثاله، فلا يجوز لهم أن يردوا نظيره، سواء كان عن الحسن أم عن غيره، لأن ما قلناه عن الحسن، من الأمانة والثقة والفصاحة، ينطبق على غيره من أولئك الأئمة، الذين اصطفاهم الله ليكونوا أعلامًا على كتابه، وإذا كان اللفظ الذي معنا ﴿القمل﴾ قد نقل في غير كتاب، من كتب التفسير واللغة بفتح القاف وإسكان الميم، فذلك لا يعني بالضرورة أن قراءة الحسن، هكذا، لأنها ليست كتب رواية، وإنما تدور نصوصها في فلك العربية، وقد يرد صاحب الكتاب ما لم يصل إليه علمه، كما هو مسموع ومقروء، وأما كتب الرواية، فإنها لا تُعنى بشيء عنايتها بالأثر والاتباع، وكونهم لم يتعرضوا لحركة القاف، فهي على ضميتها، لأن هذه الكلمة لغة لا تعتمد قياسًا، ولا تعتمد قاعدة نحوية أو صرفية، وبيان الحركة هنا مما تتوفر الدواعي لذكره، وذلك بخلاف ما تقتضيه القواعد في مثل قولهم: قرأ فلان ﴿يورث﴾ بالتشديد، فإن هذه الترجمة تقتضي بالضرورة تحريك الواو بالفتح، وعليه؛ فترك ذكر الحركة هنا يختلف عما هنالك، وناهيك بمن قرأ بها وبمن نقلها،

(١) أي: نَأَنَسَ به.

من الأئمة.. إنه الحسن ورواته، والأهوازي، وابن القاصح وابن الجزري وغيرهم، ولم لا يكون ما هنا مثل ما في لفظ ﴿الجميل﴾ عند من قرأ بضم الجيم وإسكان الميم على التخفيف من قراءة من قرأ بضم الجيم وفتح الميم مشددة، كما نقل العكبري عن المختصر لابن خالويه، وخاصة أنه مختلف في المقصود به على أقوال عدة، كما في زاد المسير وغيره، وليس كما قال ابن جني في المحتسب أنه القمل المعروف فقط. لا سيما وأن هذه لغات مسموعة لا تعتمد قياساً، وقد نص على رفع القاف وسكون الميم في زاد المسير عنه وعن عكرمة وابن يعمر، على أننا لا نُخْطِئُ القراءة بفتح القاف عند من نقلها، فقد تكون رواية أخرى عنه، ولكن ذلك مجرد احتمال، لا تثبت به قراءة، إلا إذا ثبتت بدليل يفيد العلم بها رواية.

وبعد هذا العرض، فالقراءة التي معنا عن الحسن، إنما هي بضم القاف وإسكان الميم مخففة كما ذكرناه أولاً لغة في المثقل كلغتي ﴿الجميل، الجمّل﴾.

- قرأ الحسن: ﴿يعرِشون﴾ بضم الراء هنا وفي (النحل).

- وقرأ: ﴿يعكفون﴾ بكسر الكاف (في المخطوطة) برفع الكاف، وهو سهو.

- وقرأ أيضاً: ﴿ابن أمّ﴾ هنا وموضع (طه) بكسر الميم فيهما.

٢٧٢- بِكَلِمِي طِبْ، وَبِفَتْحَيْنِ مَلَا تَشَمَّتْ وَبَعْدُ ارْفَعْ لَهُ وَأَهْمِلَا

٢٧٣- وَافْتَحْ أَشَاءَ حُزْ وَطِبْ رَزَقْتُكُمْ وَجُدْ خَطَايَاكُمْ هُنَا خَلْفْ وَحُمْ

٢٧٤- مَعَا كَحَفْصٍ يَسْبِتُونَ ضَمَّ يَا لَهُ وَضَمُّ الْبَاءِ طَبِيًّا رُويَا

- قرأ المطوعي: ﴿وبكَلِمِي﴾ بحذف الألف، وكسر اللام، جمع كلمة كما

في النظم.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾ بفتح التاء الأولى والميم، مضارع (شَمَتَ)، ورفع ﴿الْأَعْدَاءَ﴾.

- قلت: هذه القراءة للشيخ من المبهج، أما المفردة فقد نص الأهوازي على أنها للبيزي.

- قرأ الحسن: ﴿مِنْ أَشَاءَ﴾ بسين مهملة بدلاً من الشين، وفتح الهمزة، على أنه فعل ماضٍ.

- قلت: وما نقل عن الداني من أنها لا تصح عن الحسن، يشبه ما جاء عن الإمام أبي عمرو البصري، في رده لقراءة ﴿يُعَذِّبُ، يُوثِّقُ﴾ بالتجهيل؛ وغاية ما يقال في ذلك: أنها لم تثبت عنده.

- قرأ المطوعي: ﴿رَزَقْنٰكُمْ﴾ هنا، بتاء مضمومة مكان النون، وحذف الألف، على ضمير الواحد.

- قرأ ابن محيصن من المبهج بخلفه: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ هنا كأبي عمرو، بحذف الهمزة والتاء، وإثبات ألف بعد الطاء على وزن (قضاياكم)، والوجه الثاني له كأصله، أما المفردة فهو منها على أصله كالوجه الثاني من المبهج.

- وقال الناظم أن الحسن كحفص هنا وفي (نوح) فحذف الألف بعد الطاء مع كسرهما، وإسكان الياء وبعدها همزة مفتوحة ممدودة وتاء مكسورة قبل الكاف.

- قلت: لكن الأهوازي لم يذكر موضع (نوح) وفيه دليل على أن الحسن فيها كأصله، والظاهر أن الناظم ذكرها كذلك تبعاً لما في البستان، والأمر على ما بينا. وهو في الإفادة والمصطلح والإيضاح، أما عند ابن الجزري فهو كأصله في السورتين، قال في النهاية:

(وخطاياكم بخلف مضى ولا) يعني ابن محيصن.

وقال في الهداية:

.....وإن أكن تلفظت فالباقى على أصله تلا

وحيث أتى قيد فبالعكس من بقى

- قلت: وهذا هو شرطه الذي قال عنه في النهاية: (وشرطي على ما في الهداية قلته).

وسياتي للحسن موضع الشعراء، وكان الأولى ضمه إلى ما هنا، والأحسن من ذلك ضم الجميع إلى ما ذكره له عند موضع البقرة.

- قرأ الحسن: ﴿يَسْبُتُونَ﴾ بضم الياء التحتية، وهو على أصله في كسر الباء الموحدة من (أسبت) الرباعي، إذا دخل في (السبت).

- وقرأها المطوعي بضم الباء الموحدة، وهو على أصله في فتح الياء التحتية، من (سَبَتَ) الثلاثي، وهو لغة في قراءة الجماعة مثل: عَكَفَ يَعْكُفُ وَيَعْكِفُ.

٢٧٥- مَعْذِرَةٌ نَصَبُ الْيَزِيدِي وَتَلَا بِسْ كَنَعَمْ حُزْ وَيَيْسُ أَلَا^(١)

- قرأ اليزيدي: ﴿مَعْذِرَةٌ﴾ بالنصب كحفص.

- وقرأ الحسن: ﴿بَيْسٍ﴾ بكسر الباء، وإسكان الهمزة وحذف الياء، وفتح السين بلا تنوين، على وزن (نَعَمْ) كما في النظم. وهو فعل ماضٍ للذم، والفاعل محذوف، تقديره: بس العذاب.

(١) وقع هذا البيت في النسختين (د. ر) بدون ذكر قراءة الأعمش، قال: (ثم اليزيدي بنصب معذره وحسن بس كنعم اعتبره). اهـ. وما أثبتته من المطبوعة هو الصواب، والموافق لما في المبهج.

- وقرأها الأعمش: ﴿يَيْسُ﴾ كوجه شعبة، بياء وهمزة مفتوحتين وبينهما ياء ساكنة، وبها جاء النظم.

٢٧٦- وَوَرِّثُوا اضْمُمْ شَدْ حُزْ وَخَاطِبِنْ عَنْهُ تَقُولُوا وَلِمَكَّ عَيِّنْ

- قرأ الحسن: ﴿وَرِّثُوا الْكِتَابَ﴾ بضم الواو وتشديد الراء، وهي على كسرهما، على البناء للمفعول، من (وَرَّثَ) المضعف.

- كما قرأ الحسن: ﴿أَنْ يَقُولُوا، أَوْ يَقُولُوا﴾ بالخطاب فيهما.

- وقرأهما ابن محيصن بياء الغيب كأبي عمرو.

٢٧٧- شَرْكَالُهُ وَيَتَّبِعُوا افْتَحَ خَفَّفَنْ كَطَّلَةٍ وَيَبْطِشُوا اضْمُمْ لِلْحَسَنِ

٢٧٨- كَقَصَصٍ وَلِيِّي اخْذِفْ وَافْتَحَا حُزْ وَالْيَزِيدِيُّ بِخُلْفِهِ نَحَا

٢٧٩- وَطَائِفٌ مَزْ حُزْ وَطَيْفٌ شَهْرًا وَفِي يَمْدُونَ لَهُ اضْمُمْ وَاكْسِرَا

- قرأ ابن محيصن: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ كنافع، بكسر الشين وإسكان الراء، وتنوين الكاف بلا همز.

- وقرأ الحسن: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ هنا و﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ بالشعراء، كنافع بإسكان التاء وتخفيفها، وفتح الباء.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿يَبْطِشُونَ﴾ هنا، و﴿يَبْطِشَ﴾ بالقصص، بضم الطاء فيهما، ويظهر أنه آخر ذكر موضع الدخان إلى سورتها لاختلاف قراءته فيه عن هذين الموضعين.

- تنبيه: ذكر في الإيضاح أن الحسن في الدخان كما هنا، إلا أنه في سورة الدخان ذكر مذهبه الصحيح، وتبعه في الإتحاف على هذا وذاك.

- قرأ الحسن: ﴿وَلِيَّ﴾ بياء واحدة مشددة مفتوحة، كما نص عليه غير واحد من الأئمة، ولو كانت مكسورة لقال الأهوازي بالحذف في الأخيرة، فلما قال: بياء واحدة مشددة، عُلِمَ أنها مفتوحة، وكذلك هي عنده في الوجيز عن شجاع عن أبي عمرو، وهو طريقه عن الحسن في المفردة، وإن كانت مقارنته مع اليزيدي إلا أننا نستدل للكلمة، ويؤيده ما في النشر^(١)، ونص المتولي على ذلك في الموارد، وكذلك ضبطت بالفتح في مخطوطة النهاية.

- وقرأها اليزيدي بوجهين: أحدهما كأصله بياءين أولاهما مشددة مكسورة والثانية مخففة مفتوحة، والوجه الثاني له كالحسن، بياء واحدة مشددة مفتوحة، فالأول عن ابن الحكم من المستنير والمبهج، والثاني عن ابن فرح من المستنير، ولا يخفى عليك أن المبهج ليس فيه إلا رواية ابن الحكم.

- قرأ ابن محيصة والحسن: ﴿طَيْفٌ﴾ كحفص، بألف بعد الطاء وبعدها همزة مكسورة مكان الياء.

- وقرأه الشنبوذي كأبي عمرو، بحذف الألف وإثبات ياء ساكنة مكان الهمزة.

- كما قرأ الشنبوذي: ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ كنافع بضم الياء وكسر الميم.

- تنبيه: قال الأهوازي في مفردة ابن محيصة المطبوعة في هذه السورة:

﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ﴾ بغير همز... الخ كلامه، وقال في المخطوطة:

بغير مد... الخ، قلت: الشرح الذي ذكر في النسختين يوضح مقصده في أنه يقرأ بتسهيل الهمزة الثانية بلا إدخال. كما أن قول الأهوازي (إلا في كلمة واحدة)

يعني باب الهمزتين من كلمة كله، لا أنه يعني كلمة واحدة بعينها، والأظهر أن كلمة (إلا) مقحمة، وانظر المفردة.

بياءات الإضافة

ابن محيصن: سكن ﴿حَرَمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾.

وسكن أيضًا: ﴿عَنْ آيَتِي الَّذِينَ﴾ وله وجه آخر بفتحها من المبهج، ووافق أصله من المفردة في ﴿بِئِ الْأَعْدَاءِ﴾ ففتحها منها، وله وجهان فيها من المبهج، فتح وإسكان.

وكذلك يدخل في عموم قاعدته التي ذكرها صاحب المبهج في باب الياءات والتي فصلنا الكلام فيها هناك، يدخل فيها ﴿وَلِيِّ اللَّهِ﴾، وكذلك يدخل في القاعدة التي ذكرها الأهوازي، وعلى ذلك فله الإسكان فيها من الكتابين، وتحذف للسكان بعدها، فيكون النطق بياء واحدة مشددة مكسورة مع ترقيق لام لفظ الجلالة كوجه السوسي لفظًا من الطيبة، ولابن محيصن فيها من المبهج فقط وجه آخر بالفتح كابن كثير وحفص. وقد شبهته بالسوسي لفظًا لأن السوسي قراءته بالحذف، أما ابن محيصن فهو بالإسكان والحذف طارئ، مثل إسقاط قالون وإبدال قبل في أحد أوجه ﴿جاء آل﴾ فاللفظ واحد والحكم مختلف.

الحسن: سكن ﴿حَرَمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾، ﴿عَنْ آيَتِي الَّذِينَ﴾، ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾.

الشنبوزي: فتح ﴿حَرَمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾، ﴿عَنْ آيَتِي الَّذِينَ﴾.

الياءات الزوائد

أثبت الحسن وصلًا: ﴿فَلَا تَنْظُرُونَ﴾ ووافق أصله في ﴿كِيدُونَ﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأئمة الأربعة على إدغام: ﴿لقد جاءت﴾، ﴿أورثتموها﴾، ﴿ولقد جئهم﴾، ﴿ولقد جاءتهم﴾، ﴿أقلت سحابا﴾، ﴿قد جاءتكم﴾ معاً، ﴿قد جئكم﴾، ﴿قد ضلوا﴾، ﴿يلهث ذلك﴾، ﴿ولقد ذرأنا﴾، ﴿أثقلت دعوا﴾، ﴿قد جاءت﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي راء الجزم في اللام قولاً واحداً: ﴿تغفر لنا﴾، ﴿ويغفر لنا﴾، ﴿اغفر لي﴾، ﴿فاغفر لنا﴾، ﴿نغفر لكم﴾ وأظهرها الحسن في جميع القرآن.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءهم﴾، ﴿إذ جعلكم﴾ معاً وأظهرها غيرهم.

- وأدغم ابن محيصن والحسن واليزيدي: ﴿إذ تأتيهم﴾، ﴿وإذ تآذن﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في السين والشاء بلا غنة: ﴿فمن ثقلت﴾، ﴿من سوءَ تهما﴾، ﴿عن سبيل﴾ معاً، ﴿أن سلم﴾، ﴿أيام﴾، ﴿ثم﴾، ﴿ثقالاً سقنه﴾، ﴿أسماء سميتموها﴾، ﴿من سلطان﴾، ﴿من سهولها﴾، ﴿خلاف ثم﴾ ونحوه حيث كان، ولا يكون إلا من كلمتين.

- وأدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿وعلى الأعراف﴾ مع النقل كما شرح في موضعه من سورة البقرة.

الكبير: وافق اليزيدي أصله في هذه السورة بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في: ﴿هو وقيله﴾ فأدغمه عنه ابن فرح من المستنير، وأظهره ابن الحكم من الكتابين.

- أدغم ابن محيصة من المفردة المثلين من كلمتين مطلقاً عدا ما اختلف فيه عن أبي عمرو:

﴿جهنم منكم﴾، ﴿ينزع عنهما﴾، ﴿أمر ربي﴾، ﴿الرزق قل﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿كذب بآيته﴾، ﴿قال لكل﴾، ﴿العذاب بما﴾، ﴿جهنم مهاده﴾، ﴿الذين نسوه﴾، ﴿والنجوم مسخرات﴾، ﴿وأعلم من﴾، ﴿وقع عليكم﴾، ﴿أمر ربهم﴾، ﴿قال لقومه﴾، ﴿ونطبع على﴾، ﴿نكون نحن﴾، ﴿تنقم منا﴾، ﴿وقع عليهم﴾، ﴿ويستحيون نساءكم﴾، ﴿لأخيه هرون﴾، ﴿قال لن﴾، ﴿أفاق قال﴾، ﴿قوم موسى﴾، ﴿أمر ربكم﴾، ﴿أصيب به﴾، ﴿ويضع عنهم﴾، ﴿قيل لهم﴾، ﴿معاً﴾، ﴿آدم من﴾، ﴿أولئك كالأنعام﴾، ﴿يسألونك كأنك﴾، ﴿لا يستطيعون نصركم﴾، ﴿العفو وأمر﴾، ﴿من الشيطان نزع﴾.

- وأظهر ابن محيصة من المثلين: ﴿هو وقبيله﴾.

- ووافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا كان أولهما مضموماً: ﴿ينزع عنهما﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿وأعلم من﴾، ﴿ونطبع على﴾، ﴿تنقم منا﴾، ﴿أصيب به﴾، ﴿ويضع عنهم﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿أمرت أن﴾، ﴿حيث شئتما﴾، ﴿رسل ربنا﴾، ﴿رزقكم﴾، ﴿ما سبقكم﴾، ﴿السحرة سجدين﴾، ﴿أذن لكم﴾، ﴿والهتك﴾، ﴿نحن لك﴾، ﴿قال رب﴾، ﴿كله﴾، ﴿السيئات ثم﴾، ﴿حيث شئتم﴾، ﴿تأذن ربك﴾، ﴿سيغفر لنا﴾، ﴿خلقكم﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من المتقاربين بشرط أن يكونا من كلمة واحدة: ﴿رزقكم﴾، ﴿سبقكم﴾، ﴿خلقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً بما في ذلك ﴿هو وقبيله﴾ ونحوه.

- وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء في التاء، وما لا يجوز لغة ﴿القصص﴾، ﴿أتجادلونني﴾، ﴿يقتلونني﴾، ﴿بيننا﴾ معاً.

ولا يخفى المد الطويل فيما قبله حرف مد، أما اللين فمثل ﴿هتين﴾ عند المكي.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين في كلمتين، وأدغم الميم عند الباء من المتقاربين ولم يقع هنا إلا الأول: ﴿كذب بآيته﴾، ﴿العذاب بما﴾، ﴿أصيب به﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً، بلا استثناء وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها، ولكنهما لم تلتقيا في هذه السورة.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن إمالة.

- آمال اليزيدي ذوات الرء جميعاً، وأمال الألفات التي قبل راطرف مكسورة، وأمال لفظ ﴿التورة﴾، ولفظ ﴿كفرين﴾ حيث جاء بالياء.

وكما نبهنا من قبل على أن إمالة اليزيدي في نحو: ﴿النار﴾ إنما هي في الحاليين وكذلك المكرر المجرور.

- وفتح اليزيدي ما عدا ذلك، ففتح باب (فعلى) ولفظ ﴿الناس﴾ وما اختص به الدوري، ولا يميل إلا ما ذكر.

- وأما الأعمش فقد وافق أصله في باب الإمالة إلا أنه زاد عليه فأمال:
﴿التوراة﴾ وجهًا واحدًا.

وكذلك أمال باب المكرر لكنه لم يقع هنا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿لنَهْتَدِي﴾، ﴿وَنَذِرُ﴾، ﴿فَنَعْمَلُ﴾، ﴿نَعْمَلُ﴾، ﴿نَنْسُهِمُ﴾، ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمُ﴾،
﴿وَنَسْتَحْيِي﴾، ﴿أَنذِرُ﴾، ﴿تَتَّبِعُوا﴾، ﴿تَقْرِبَا﴾، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ كله، ﴿أَتَعْلَمُونَ﴾،
﴿تَعْمَلُونَ﴾ كله، ﴿تَحْيُونَ﴾، ﴿تَسْتَكْبِرُونَ﴾، ﴿تَحْزَنُونَ﴾، ﴿وَلْتَتَّقُوا﴾، ﴿تَتَّقُونَ﴾
كله، ﴿تَعْتُوا﴾، ﴿تَتَّخِذُونَ﴾، ﴿تَنْقُمُ﴾ على قراءته بفتح القاف ﴿تَجْهَلُونَ﴾،
﴿تَتَّبِعُ﴾، ﴿وَتَرْحَمْنَا﴾ معًا على قراءته في الموضع الثاني بالخطاب ﴿تَهْتَدُونَ﴾،
﴿تَمْسُوهَا﴾ لأن أصله بفتح العين على فك الإدغام.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من الكتابين بضم الميم من ﴿يُقُومُ اعْبُدُوا﴾ في مواضعه الأربعة.

- وقرأ بضمها من المبهج فقط في ﴿يُقُومُ لَقَدْ﴾ معًا، ﴿يُقُومُ لَيْسَ﴾ معًا.

- وقرأ من المبهج أيضًا بضم الباء من ﴿رَبِّ أَرْنِي﴾، ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ﴾.

- وقرأ بضمها من الكتابين في ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾.

- كما قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من ﴿بِهِ الْمَاءُ﴾، ﴿لِقَوْمِهِ﴾

استعينوا، ﴿وَرَسُولُهُ النَّبِيُّ﴾.

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

- ٢٨٠- يُغْشِيكُمْ النَّعَاسَ حُزْ كَنَافِعِ قُبُلٍ وَدُبُرٍ دُبْرُهُ اسْكِنُ حُزْ نَعِي
- قرأ الحسن: ﴿يَغْشَاكُمْ النَّعَاسُ﴾ كنافع، بضم الياء وكسر الشين مخففة،
وبعدها ياء ساكنة بدلاً من الألف، ونصب ﴿النعاس﴾.
- كما قرأ بإسكان الباء من ﴿دُبْرُهُ﴾ هنا، ﴿قُبُلٍ﴾، ﴿دُبُرٍ﴾ في مواضعها بيوسف.
٢٨١- مُوهِنٌ كَيْدٌ حُزْ كَحَفْصٍ وَارْفَعِ مَعَ وَيَكُونُ الْحَقُّ لِلْمُطَوِّعِي
- قرأ الحسن: ﴿مُوهِنٌ كَيْدٌ﴾ كحفص، بإسكان الواو وتخفيف الهاء وحذف
التنوين، وخفض ﴿كيد﴾.
- قرأ المطوعي: ﴿ويكون الدين﴾ برفع ﴿ويكون﴾ على الاستئناف.
- كما قرأ: ﴿إن كان هذا هو الحق﴾ برفع القاف، خبر للضمير، والجملة من
المبتدأ والخبر، خبر كان.
٢٨٢- وَتَعْمَلُونَ خَاطِبًا حُزْ حَيَا شِمٌ جُدُ فَقَطُ وَكَسْرُ تَفْشَلُوا حَيَا
- قرأ الحسن: ﴿بما يعملون بصير﴾ بالخطاب كرويس.
- وقرأ الشنبوذي وابن محيصن من المبهج فقط ﴿من حي﴾ بياءين، الأولى
مكسورة، والثانية مفتوحة مع التخفيف فيهما كنافع، فيكون لابن محيصن من
المفردة بياء واحدة مشددة كقنبل، ورسمت في المصاحف بياء واحدة.
- قرأ الحسن: ﴿فتفشلوا﴾ بكسر الشين، لغة فيها.

- ٢٨٣- وَتَذْهَبُ اجْزِمُ طَبْ فَشَرَّدَ أَعْجِمَا لَهُ وَغَيْبٌ تَحْسَبَنَّ مِرْ حِمَا
- ٢٨٤- كَالنُّورِ خَيْرٌ جُذِبَهَا خَاطِبٌ كِلَا أَبٌ يُعْجِزُونَ اكْسِرَ مَدًّا وَثَقَلَا
- ٢٨٥- بِالْخُلْفِ جُذُوعٌ خُلْفِ يَاءٍ وَرُبُطٌ كَذَا اقْرَأَنَّ مَعَ غَيْبٍ يُرْهِبُونَ حُطٌ
- قرأ المطوعي: ﴿وَتَذْهَبُ رِيحُكُمْ﴾ بالجزم، عطفًا على ﴿ولا تنزعوا﴾ وعلى ذلك يكون ﴿فتفشلوا﴾ مجزومًا أيضًا.
- وقرأ أيضًا: ﴿فَشَرَّدَ بِهِمْ﴾ بإعجام الدال، وقيل هما لغتان بمعنى التنكيل. ونقل القاضي عن قطرب: هو بالمعجمة (التنكيل) وبالمهملة (التفريق).
- قرأ ابن محيصة والحسن ﴿تحسبن﴾ هنا وفي النور بياء الغيب فيهما.
- زاد ابن محيصة من المبهج وجهًا بالخطاب في موضع النور فقط.
- وقرأ الأعمش بالخطاب فيهما.
- قرأ ابن محيصة: ﴿لا يعجزون﴾ بكسر النون مخففة من الكتابين، وله من المفردة حذف الياء في الحاليين، ومن المبهج إثباتها في الحاليين. زاد وجهًا من المبهج بتشديد النون وكسرها وإثبات ياء بعدها، وعنه أيضًا حذفها في الحاليين.
- قلت: هذا هو الصواب عن ابن محيصة كما في المبهج، وكلام الناظم هنا وفي الموارد يدل على إطلاق الخلاف في الياء إثباتًا وحذفًا في الحاليين على كلا القراءتين من المبهج، قال السبط: «قرأ ابن محيصة: ﴿لا يعجزون﴾ بكسر النون وإثبات ياء بعدها، وروي عنه تشديد النون وكسرها وإثبات ياء بعدها، وروي عنه حذف الياء من الحاليين». اهـ. والذي يفهم من هذا الكلام هو أن ابن محيصة له الإثبات قولًا واحدًا على قراءة التخفيف من المبهج، أما على قراءة التشديد فله إثباتها في الحاليين أو الحذف في الحاليين، لأن الجملة الأخيرة في كلامه، إنما تعود

على القراءة بالتشديد لا على ما قبلها، وبعد هذا التحقيق وجدت تعليقاً بحاشية النهاية، جاء فيه مثل ما ذكرنا.

ولو كان الحذف والإثبات يختص بالقراءتين في الحالين، لجمع ذلك صاحب المبهج في عبارة أخصر من هذه، والذي ذكره الناظم موافق لما في البستان والإيضاح والإتحاف والإفادة، وهو في المصطلح على التفصيل الذي ذكرناه.

- قرأ الحسن: ﴿مَنْ رِبَاطٍ﴾ بضم الراء والباء وحذف الألف على الجمع.

- كما قرأ: ﴿تَرْهَبُونَ﴾ بالياء التحتية وهو على أصله في التخفيف.

٢٨٦- وَالسَّلَامُ فَانْكَسِرْ مِنْ حَلَا الْقِتَالِ مَنْ وَضَعَاءَ طِبْ وَذَكَرَ بَعْدُ حَنْ

٢٨٧- وَقُلْ لَهُ الْأَسْرَى وَفِي فَتَحِي أَخَذَ طِبْ حَامِدًا كَثِيرَ التَّثْلِيثِ شَذْ

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿لِلسَّلَامِ﴾ هنا، بكسر السين.

- وقرأ ابن محيصن في موضع سورة محمد ﷺ بالكسر.

- قلت: ذكر صاحب المبهج الفتح في السين لأهل الحجاز في هذين الموضعين، عند كلامه في البقرة، ولم يستثن ابن محيصن، ثم ذكر الموضعين بعد بالكسر له في سورتيهما، وتأخذ له بالوجهين من المبهج جمعاً بين النصين، فيتحصل لابن محيصن: الفتح في موضع البقرة من الكتابين كأصله، أما في الأنفال والقتال فله الكسر فيهما من المفردة، وله فيهما وجهان من المبهج، وما ذكره الناظم هو ما في المصطلح والإفادة والإيضاح والنهاية، إلا أن صاحب البستان ذكر الكسر في الأنفال فقط، فيكون عنده بالفتح فيما سواها، فتأمل.

- قرأ المطوعي: ﴿فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ بضم الضاد وفتح العين وألف ممدودة بعد

الفاء وبعدها همزة مفتوحة بلا تنوين كقراءة أبي جعفر.

- قرأ الحسن: ﴿فإن تكن منكم﴾ بياء التذكير كحفص، وهو الموضع الثالث الواقع بعد لفظ ﴿ضعفًا﴾ كما قيده في النظم.

- كما قرأ الحسن: ﴿من الأسرى﴾ بفتح الهمزة وإسكان السين بلا ألف كالجماعة.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿مما أخذ منكم﴾ بفتح الهمزة والخاء على التسمية للفاعل.

- وذكر الناظم أن الشنبوذي قرأ: ﴿وفساد كبير﴾ بالثاء المثلثة بدلاً من الباء الموحدة.

- قلت: هي في المبهج للشيزري عيسى بن سليمان أحد رواة الكسائي، ولذلك لم يذكرها في المصطلح ولا في الإيضاح ولا الإزميري ولا الإفادة، ويظهر أن من قرأ اسم الشيزري، توهمه الشنبوذي، والغريب أن ابن الجزري ذكرها كذلك للشنبوذي، مع أنها في البستان للشيزري كما في المبهج، ويحتمل أن الخطأ في إحدى نسخ المبهج، وعلى ذلك فليس للشنبوذي هنا إلا الباء الموحدة كأصله.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿إني أرى﴾، ﴿إني أخاف﴾.

الياءات الزوائد

فصلنا الكلام في ﴿يعجزون﴾ لابن محيصن أثناء شرح السورة.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام ﴿فقد جاءكم﴾، ﴿قد سمعنا﴾، ﴿قد سلف﴾، ﴿مضت سنت﴾، ﴿أخذتم﴾، ﴿وإذ زين﴾.

- وأدغم ابن محيصن والبصريان: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ﴾ وأظهرها الأعمش.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ معًا ﴿وَيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ وأظهرها غيرهما.
- أدغم ابن محيصن النون الساكنة والتنوين في السين والشاء بلا غنة: ﴿عَنْ سَبِيلٍ﴾، ﴿حَسْرَةً ثُمَّ﴾ ونحوه حيث أتى.
- أدغم ابن محيصن من المبهج على ما شرح في بابه ﴿عَنْ الْأَنْفَالِ﴾، ﴿مَنْ الْأَسْرَى﴾ مع النقل فيهما.
- وافق من المفردة على إدغام: ﴿مَنْ الْأَسْرَى﴾.
- الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.
- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين مطلقًا: (عدا ما اختلف فيه).
﴿الْأَنْفَالُ لِلَّهِ﴾، ﴿الشُّوْكَةُ تَكُونُ﴾، ﴿الْعَذَابُ بِمَا﴾، ﴿وَقَالَ لَا﴾، ﴿الْيَوْمَ مِنْ﴾،
﴿الْفِتْنَانِ نَكْصٌ﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾.
- وافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا كان الأول مضمومًا:
﴿الْأَنْفَالُ لِلَّهِ﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾.
- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:
﴿وَرَزَقَكُمْ﴾، ﴿مَنَامَكَ قَلِيلًا﴾، ﴿زَيْنَ لَهُمْ﴾.
- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف إذا كانا من كلمة واحدة:
﴿وَرَزَقَكُمْ﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً.

- كما أدغم المثلين من كلمة عدا التاء وما لا تجيزه اللغة: ﴿وجوههم﴾ مع المد.

- وأدغم الشنبوذي من المثلين من كلمتين الباء في الباء، والميم عند الباء من المتقارين: ولم يقع هنا إلا المثلان ﴿العذاب بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً بلا استثناء.

وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها ولكنهما لم تلتقيا في هذه السورة.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي ذوات الرءاء، الألفات الواقعة قبل را طرف مكسورة، (أمالها وصلاً ووقفاً)، لفظ ﴿كافرين﴾ بالياء كيف وقع، وفتح ما عدا ذلك مثل باب (فعلى) وما اختص به الدوري.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تستغيثون﴾، ﴿ولتطمئن﴾، ﴿تستفتحوا﴾، ﴿تتهوا﴾، ﴿تسمعون﴾،
﴿تعلمون﴾، ﴿تلقوا﴾، ﴿تفتشوا﴾، ﴿تتفنونهم﴾، ﴿تحسبن﴾، لأنه يقرأ بالخطاب
﴿تعلمونهم﴾، ﴿تعملون﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من ﴿به الأقدام﴾.

سُورَةُ التَّوْبَةِ

٢٨٨- وَكَسَرُ إِنَّ اللَّهَ مَعَ مَنْ فِي كِلَا وَذَلِكَ قَبْلَ الْمُشْرِكِينَ حُزْ وَلَا

٢٨٩- إِيْمَانٌ فَاكْسِرُ وَيُتُوبَ أَنْصِبَ حَلَا مَسَاجِدَ اللَّهِ لَهُ أَجْمَعُ أَوْ لَا

٢٩٠- وَالثَّانِ وَحْدٌ مِزْيُشَّرُ شُدَّ شُنْ مَا اخْتَصَّ وَالشُّورَى عَشَائِرُ الْحَسَنِ^(١)

- قرأ الحسن بكسر الهمزة من ﴿أَنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ على الاستئناف، أو على تضمين ﴿وَأُذِنَ﴾ معنى القول.

- وقرأ الحسن بكسر النون من حرف الجر في ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ في الآية الثالثة والرابعة من هذه السورة فقط، على الأصل في التقاء الساكنين.

- وكان على الأهوازي تحديد الموضعين، لتمييز الموضع الذي يقرأ فيه كالجماعة هل هو الأول أو الثالث ؟ ولذا قال في المصطلح: «وعبارة الأهوازي موهمة». اهـ. وجعله في الأول والثاني كما فهم من الترتيب، وكذا هو على ظاهر متن النهاية، إلا أن ترتيب الخلاف في المفردة - وإن كان لا يلتزمه دائماً - يفهم منه أنه

(١) في النسختين (د، ر) ترك ذكر موضع الشورى للحسن، في النظم والشرح. وما أثبتته من (ع) هو الصواب، قال في (ر):

[وَالثَّانِ وَحْدٌ مِزْيُشَّرُ اشْدَدْنَ كَالْحَجَرِ كَافٍ شَمِ عَشَائِرِ الْحَسَنِ]

ومثله في (د) مع وجود خطأ من الناسخ في تكرار بعض ألفاظه. وقوله: (شُنْ) مبنياً للمفعول، وَشُنْ هَجُومًا بِمَعْنَى وَجْهٍ هَجُومًا، وَشُنْ السَّائِلُ: صَبَّهَ مَتَفَرِّقًا، وَشُنْ الْمَاءُ يَشُنُّ: سَالَ قَطْرَةً قَطْرَةً.

يقصد الموضعين في الآيتين الثالثة والرابعة لأنه ذكر كسر ﴿أَنْ اللهُ﴾ متخطياً موضع الآية الأولى ثم ذكر كسر ﴿مَنْ الْمَشْرِكِينَ﴾ وفي المختصر ذكر الكسر في الآية الثالثة فقط، وفي الطوالع ذكره بعد ﴿عَاهَدْتُمْ﴾ وبعد ﴿بَرِيءٌ﴾ ثلاثة، وما نأخذ به هو ما قدمنا (الثالثة والرابعة) وعلم موضع ﴿أَنْ اللهُ بَرِيءٌ﴾ من عدم ذكر الواو قبله.
- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿لَا أَيْمُنُ لَهُمْ﴾ بكسر الهمزة وبعدها ياء ساكنة مديّة كابن عامر.

- وقرأ: ﴿وَيَتُوبُ اللهُ﴾ بنصب الباء، على إضمار (أَنْ) بعد واو المعية، وعلى ذلك، تكون التوبة من جملة جواب الأمر، وقيدها الناطم بالواو ليخرج غيرها.
- كما قرأ الحسن: ﴿يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللهِ﴾ بالجمع كحفص، وهو الموضع الأول.
- وقرأ ابن محيصن في الموضع الثاني بالإفراد ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللهِ﴾.

- قلت: هو في المبهج كذلك، أما في المفردة فلم يذكره الأهوازي، وفيه دليل على أنه قد وافق أبا عمرو في الموضعين، الأول بالإفراد والثاني بالجمع، ولذلك نأخذ له بالخلف في الموضع الثاني، الإفراد من المبهج، والجمع من المفردة. وإنما ذكره الناطم كما في الإفادة والبستان والمصطلح والإيضاح وغيرها.

- قرأ الشنبوذي: ﴿يُنْشُرُهُمْ﴾ كحفص بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين وتشديدها، وكذلك في المواضع التي اختص بها حمزة، وهي: هذا الموضع، والأول من الحجر، وموضعي مريم، وقد وافق أصله في غير هذه المواضع.
- قرأ الحسن: ﴿يُنْشُرُ اللهُ عِبَادَهُ﴾ بالشورى، كحفص بالتشديد.

- وقرأ: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ هنا. بفتح الشين وبعدها ألف ثم همزة مكسورة مكان الياء التحتية، وحذف التاء الفوقية، وهو جمع تكسير.

٢٩١- عَزَيْرُ نَوْنٌ لَا لِأَعْمَشٍ، مَلَا يُضَاهِيُونَ، أَتَثْنُ تُحْمَى حَلَا

- قرأ الأربعة عدا الأعمش: ﴿عَزَيْرٌ﴾ بالتنوين كعاصم، ووافق الأعمش أصله في ترك التنوين.

- قرأ ابن محيصن: ﴿يُضَاهُونَ﴾ بكسر الهاء وبعدها همزة مضمومة كعاصم.

- قلت: وهذا من المبهج فقط، ولم يذكره في المفردة، وقد ذكره الناظم تبعًا للبستان والإفادة والإيضاح والنهاية، وفي المصطلح مثلما ذكرنا، ولذلك نأخذ له بالخلف من المبهج كعاصم، ومن المفردة كأصله.

- قرأ الحسن: ﴿يَوْمُ يُحْمَى﴾ بقاء التانيث، ويجوز أن يكون الضمير عائداً على الأعضاء المذكورة في الآية قبلها، أو يكون عائداً على النار كنوع من المبالغة.

٢٩٢- كَالْحَضَرَمِيِّ يُضِلُّ مَعَ وَكَلِمَةٍ طِبُّ حُرٍّ تَنَاقَلْتُمْ طَيْبٌ وَسَمَةٌ

٢٩٣- بِالنُّونِ مَكْسُورًا لَهُ أَقْرَأُ يُقْبَلَا وَبَعْدَهُ وَحَدُّ بِنَصْبٍ طُولًا

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿يُضِلُّ﴾ بضم الياء وكسر الضاد كقراءة يعقوب.

- وقرأ المطوعي والحسن أيضاً: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ﴾ بالنصب كيَعْقُوبُ أيضاً.

- قرأ المطوعي: ﴿أَتَأَقْلَتُمْ﴾ على الأصل بإظهار التاء في أوله وتخفيف المثلثة

وحذف همزة الوصل، كما في النظم بوزن (تفاعلت).

- وقرأ المطوعي أيضاً: ﴿أَنْ يُقْبَلَ﴾ بالنون المفتوحة على التسمية للفاعل،

بدلاً من الياء المضمومة، وهو على قاعدته في كسر نون وتاء المضارعة كما صرح به في النظم.

- ملحوظة: وقد جاء النص في المبهج والبستان والمصطلح وغيره بفتح

النون، ولا شك أن مقصدهم بالفتح هو التسمية للفاعل، بدلاً من التجهيل، لأن اندراجها تحت قاعدة المطوعي المذكورة أمر ظاهر، ولذا نص عليه المتولي، ونبه عليه شارح الإفادة.

- كما قرأ المطوعي: ﴿نَفَقَتْهُمْ﴾ بالإفراد والنصب، مفعولاً للفعل السابق.

٢٩٤- يَلْمِزُ تَلْمِزُوا وَيَلْمِزُونَ طُلُّ ضُمَّ اشْدُدْنَ وَحُزْ بِضَمِّ مِيمٍ كُلُّ

٢٩٥- وَمَدْخَلًا جُدْ حُزْ وَفِي قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ بِتَنْوِينٍ وَرَفَعَ حَسَنُ

- قرأ المطوعي: ﴿يَلْمِزُكَ﴾ وبابه حيث كان، بضم أوله وفتح اللام وتشديد

الميم على المبالغة.

- وقرأه الحسن حيث كان كيَعْقُوب، بفتح أوله وإسكان اللام وضم الميم مخففة.

- قرأ ابن محيصن من المبهج والحسن: ﴿مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم وإسكان الدال

مخففة كيَعْقُوب.

- قرأ الحسن: ﴿قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ بالتنوين والرفع فيهما، على أن ﴿خير﴾

صفة لقوله ﴿أذن﴾^(١).

٢٩٦- وَرَفَعَ رَحْمَةً شَفَا اشْدُدْ لِلْحَسَنِ يُكَذِّبُونَ كَذَّبُوا وَخَفَّفَنَ

٢٩٧- الْمُعَذِّرُونَ شِمَّ وَفَتَحَ السَّوْءَ مَنْ خُلِفَ حَوَى اضْمُمْ قُرْبَةً طِبَّ وَالْحَسَنُ

٢٩٨- لَانْصَارُ فَاَرْفَعْ وَتَطَهَّرْهُمْ جُزِمَ مَعَ خِطَابٍ تَعَلَّمُوا لَهُ وَسِمَ

- قرأ الشنبوذي: ﴿ورحمة﴾ بالرفع كحفص.

(١) قال في المفردة ﴿قل أذن خير لكم﴾ بالرفع. اهـ. وكان الأوضح أن يقول: بتنوين (أذن)

ورفع (خير) أو نحو ذلك، قال ابن الجزري: وأذن فنون خير برفع خفضه حلا. اهـ.

- وقرأ الحسن: ﴿وَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال.
- وكذلك قرأ بالتشديد في: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ وكلها للمبالغة.
- قرأ الشنبوذي: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ بإسكان العين وتخفيف الذال كييعقوب.
- وقرأ ابن محيصن من الكتابين بخلف عنه منهما ﴿السُّوء﴾ هنا. والموضع الثاني من سورة الفتح، كحفص، بفتح السين، ووجهه الثاني من الكتابين بضمها كأصله.
- وقرأهما الحسن بفتح السين بلا خلاف.
- قرأ المطوعي: ﴿قُرْبَةٍ﴾ بضم الراء.
- قرأ الحسن: ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ بالرفع كييعقوب.
- كما قرأ الحسن أيضاً: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ بجزم الراء تخفيفاً، أو على أنه جواب الأمر.
- كما قرأ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ﴾ بتاء الخطاب، ولو قيدها بموضعها في النظم لكان أولى، وإن كانت الخلافات قد جاءت هنا على ترتيب القرآن. وقيدها الأهوازي بـ ﴿هُوَ﴾ بعد لفظ الجلالة.
- ٢٩٩- وَحَارَبُوا طِبَّ جُرْفٍ اسْكِنَ حُزْإِلَى أَنْ طِبَّ حِمًّا تُقَطِّعَ الْفَتْحُ حَلَا
- قرأ المطوعي: ﴿لَمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ بواو الجماعة بعد الباء وتُضَم لأجلها كما في النظم، وتحذف الواو وصلاً للساكن بعدها.
- وقرأ الحسن: ﴿جُرْفٍ﴾ بإسكان الراء تخفيفاً.
- وقرأ المطوعي والحسن: ﴿إِلَّا أَنْ﴾ بتخفيف اللام على أنها حرف جر كقراءة يعقوب.
- وقرأ الحسن: ﴿تُقَطِّعَ﴾ بفتح التاء كحفص.

٣٠٠ - وَغَلْظَةً بِفَتْحٍ غَيْنٍ طَلَا أَنْفُسَكُمْ بِفَتْحٍ فَاءٍ جُمْلًا

٣٠١ - مَعَ نَمَلٍ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ فَارْفَعَنَّ وَفِي قَدْ أَفْلَحَ مَعَ الْكَرِيمِ مَنْ

- قرأ المطوعي: ﴿غَلْظَةً﴾ بفتح الغين، لغة فيها.

- قرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ بفتح الفاء، من النفاسة، أي: من أشرفكم وأفضلكم.

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ برفع الميم، صفة لـ ﴿رَبُّ﴾ وكذلك في موضعي (المؤمنون): ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾، وكذلك في موضع النمل ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾.

يَاءَاتُ الْإِضَافَةِ

ابن محيصن: سكن ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ من الكتابين.

والحسن: سكن ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾.

الِإِدْغَامُ وَالِإِظْهَارُ

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿عُهِدْتُمْ﴾ كله، ﴿وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، ﴿رَحِبْتَ ثُمَّ﴾، ﴿أَنْزَلْتُ سُورَةَ﴾ كله، ﴿لَقَدْ تَابَ﴾، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾.

- أدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ وأظهرها الأعمش.

قلت: وهذا الموضع يدغم للشيخ من المفردة، أما من المبهج فالذي يظهر منه أن الإدغام لابن شنبوذ فقط، أما البزي في المبهج فهو على قاعدته بتشديد التاء وصلًا، فلا يتأتى له الإدغام؛ وقد نص على التشديد للبزي بلا استثناء، فلا بد من هذا التفريع. وكذا يقال في: ﴿إِذْ تَلَقُونَهُ﴾ بالنور، أما ﴿تَكَادُ تَمِيزُ﴾ بالملك، فيدغمها ابن

محيصن من المفردة كأبي عمرو، ويظهرها مع تشديد التاء البزي عنه من المبهج، ويقرؤها ابن شنبوذ عنه من المبهج بالإظهار والتخفيف كحفص.

- أدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿وَحُضُّمٌ﴾ مع بقاء صفة الاستعلاء.

- قرأ ابن محيصن من المفردة واليزيدي بإدغام راء الجزم قولاً واحداً، وأظهرها الحسن: ﴿استغفر لهم﴾، ﴿تستغفر لهم﴾ معاً.

- أدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في السين والتاء بلا غنة:

﴿عن سبيله﴾، ﴿عن سبيل﴾، ﴿ولئن سألتهم﴾، ﴿من سبيل﴾، ﴿أحد ثم﴾ ونحوه حيث وقع.

- وأدغم من الكتابين ﴿من الأحبار﴾، ﴿من الآخرة﴾، ﴿من الأعراب﴾ كله، ﴿ومن الأعراب﴾.

- وأدغم من المبهج فقط ﴿على الإيمن﴾ مع النقل في الكل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، فله الإدغام والإظهار.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿المشركون نجس﴾، ﴿قيل

لهم﴾، ﴿يقول لصاحبه﴾، ﴿وكلمة الله هي﴾، ﴿ونحن نتربص﴾، ﴿وطبع علي﴾، ﴿ينفق قربت﴾، ﴿نحن نعلمهم﴾، ﴿الله هو﴾ كله، ﴿ينفقون نفقة﴾، ﴿زادته هذه﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا كان أولهما مضموماً:

﴿يقول لصاحبه﴾، ﴿ونحن نتربص﴾، ﴿ينفق قربت﴾، ﴿نحن نعلمهم﴾، ﴿زادته هذه﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:

﴿من بعد ذلك﴾، ﴿ذلك قولهم﴾، ﴿أرسل رسوله﴾، ﴿زين لهم﴾، ﴿يتبين

لك، ﴿في الفتنة سقطوا﴾، ﴿ويؤمن للمؤمنين﴾، ﴿والمؤمنات جنت﴾، ﴿ليؤذن لهم﴾، ﴿لن يؤمن لكم﴾، ﴿ما تبين لهم﴾، ﴿تبين له﴾، ﴿يبين لهم﴾، ﴿كاد تزيغ﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً.

- وأدغم أيضاً المثلين من كلمة ما عدا التاء في مثلها وما لا تجيزه العربية:

﴿بأفواههم﴾ كله، ﴿جباههم﴾ مع المد الطويل في الكل.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء والميم عند الباء ولم يقع شيء من ذلك هنا.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً، وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها ولم تقع هنا.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن إمالة.

- أمال اليزيدي ذوات الراء، الألفات التي قبل راء طرف مكسورة، لفظ ﴿الكافرين﴾ بالياء حيث جاء، وكذلك ﴿التورة﴾.

- وفتح ما عدا ذلك وهو: باب (فعلى)، ﴿الناس﴾ المجرور، ﴿أنى﴾ وكل ما اختص به الدوري، وكذلك فتح نحو: ﴿وسيرى الله﴾ وصلاً أما في الوقف فعلى مذهبه من الإمالة في ذوات الراء.

- والأعمش على أصله في الإمالة، إلا أنه أمال لفظ ﴿التورة﴾ وجهًا واحدًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿أن تقبل﴾ على قراءته فيها بالنون والتسمية، ﴿ونلعب﴾، ﴿نعلمهم﴾، ﴿أتخشونهم﴾، ﴿تخشوه﴾، ﴿تتخذوا﴾، ﴿تخشون﴾، ﴿ترضونها﴾، ﴿لا

تَحْزَنُ ﴿﴾، تَعْلَمُونَ ﴿﴾، وَتَعْلَمُ ﴿﴾، تَحْذَرُونَ ﴿﴾، تَسْتَهْزِءُونَ ﴿﴾، تَعْتَذِرُونَ ﴿﴾ مَعًا،
تَسْتَغْفِرُونَ ﴿﴾ مَعًا، تَعْمَلُونَ ﴿﴾ كُلَّهُ، لَتَرْضَوْا ﴿﴾، تَرْضَوْا ﴿﴾، لَا تَعْلَمُهُمْ ﴿﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيى من المبهج بضم الهاء من ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ﴾، ﴿مَعَ رَسُولِهِ﴾
استَدْنَكَ ﴿﴾.



سُورَةُ يُنُوسَ (عليه السلام)

٣٠٢- وَأَنَّهُ افْتَحَ إِذْ ضِيَاءٌ أَبَدَلَا كُلُّ يُفَصِّلُ يَنُونِ مَثَلَا

٣٠٣- وَعَنَّهُ أَنَّ الْحَمْدَ شَدَّدَ وَانْصَبَ قُضِيَ مَعَ مَا بَعْدُ طَبَّ كَالْيَحْضِي

- قرأ الأعمش: ﴿إنه يبدؤا﴾ بفتح همزة ﴿إنه﴾ كأبي جعفر.

- وقرأ الجميع: ﴿ضياء﴾ بإبدال الهمزة ياء كحفص حيث جاء، ولو أشار بذلك إلى ابن محيصن وحده لكفى.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿يُفَصِّلُ﴾ بالنون.

- كما قرأ: ﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بتشديد النون، ونصب الدال، ووجهه ظاهر.

- قرأ المطوعي: ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾ بفتح القاف والضاد وألف بعدها، ونصب ﴿أجلهم﴾ كالشامي، إلا أنه يميل الألف على أصله وكذلك يضم هاء ﴿إليهم﴾.

٣٠٤- وَمَدَّ لَا قِطْعًا كَحَفْصٍ كُلُّهُمْ أَنْذَرْتُكُمْ شَهْمٌ وَحَزْ أَدْرَأْتُكُمْ

- قال الناظم: أن الجميع قرؤوا بمد ﴿لا﴾ من قوله تعالى: ﴿ولا أدركم به﴾.

- قلت: إلا الشنبوذي كما هو ظاهر من المبهج، ونص عليه في البستان، وهو في المصطلح والنهاية والإتحاف واللطائف وشرح الإفادة فيما استدركه على الكوبريلي، حيث نص الأخير على المد لكل وتبعه الناظم، وهو عند القباقي

كالجماعة، وأورد المد عنه في البحر المحيط والدر المصون، ونأخذ له بما في المبهج وعليه أكثر مصادر الرواية وهو حذف الألف بعد اللام.

- وقرأ الشنوذى: ﴿أدرُكم﴾ من (الإنذار) بنون ساكنة بعد الهمزة وبعدها ذال معجمة فراء ساكنة فتاء مضمومة بدلاً من المد قبل الكاف فتصير ﴿ولأنذرتكم﴾.

- وقرأها الحسن بهمزة ساكنة بعد الراء، وبعدها تاء مضمومة قبل الكاف، كما في النظم، وهو من الدرء، بمعنى الدفع، أو على أن أصلها (أدرتكم) فلما سكنت الياء وفتح ما قبلها، قلبت ألفاً ثم همزت فصارت ﴿ولا أدرءتكم﴾.

- قرأ الجميع: ﴿قطعا﴾ بفتح الطاء كحفص، وقد قدمه الناظم على ﴿أدرُكم﴾ حسبما تيسر له النظم، ومعلوم من وافق ومن خالف أصله هنا.

- قلت: وسيأتي ﴿لا أقسم﴾ في موضعه، وقد وقع هذا البيت في (د، ر) بدون ذكر لخلفهم في ﴿قطعا﴾ وما أثبتته من (ع) هو الأتم والموافق لابن محيصن.

٣٠٥- بِالْغَيْبِ يَمْكُرُونَ حُزٌّ وَعَنهُ يَنْشُرُكُمْ مَتَاعٌ فَاَنْصَبْنَهُ

٣٠٦- وَعَنهُ أَزَيْنَتْ تَزَيْنَتْ طُوى تَذَكِيرٌ تَغْنَحُزٌّ وَقَتْرٌ طِبْحَوْى

- قرأ الحسن: ﴿ما تمكرون﴾ بياء الغيب كروح.

- وقرأ: ﴿يسيركم﴾ كأبي جعفر بفتح الياء وبعدها نون ساكنة ثم شين مضمومة وحذف الياء الثانية. وبها جاء النظم.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿متع﴾ بالنصب كحفص.

كما قرأ: ﴿وازَيْنَتْ﴾ بهمزة قطع مفتوحة، وإسكان الزاي مخففة، وياء مخففة، أي: صارت ذات زينة؛ كأبعلت المرأة أي: صارت ذات بعل.

- وقرأها المطوعي على الأصل ﴿وترينت﴾ بقاء فوقية مفتوحة، وبعدها زاي مفتوحة مخففة، وهو في الياء على أصله بالتشديد، وبالقراءتين جاء النظم.

- قرأ الحسن: ﴿تغن﴾ بياء التذكير.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿قتر﴾ بإسكان التاء، للتخفيف.

٣٠٧- أَتَمَّ يَهْدِي عِنْدَ بَصْرِيٍّ وَعَنْ يَحْيَى خِلَافٌ يُرْجَعُونَ الْغَيْبُ حَنْ

- قال الناظم أن الحسن واليزيدي قرآ: ﴿يهدِّي﴾ بالإتمام، أي: إتمام فتح الهاء، وهما على أصلهما في تشديد الدال، ولليزيدي وجه آخر بالاختلاس.

- قلت: أما اليزيدي فالوجهان عنه صحيحان، الإتمام من المستنير والاختلاس من المبهج، أما الحسن فلم يذكره الأهوازي، وعلى ذلك يكون قد وافق أبا عمرو في الاختلاس من الوجيز، وهو ما نأخذ له به، وكذلك وافقه في التيسير، أما الإتمام عند أبي عمرو من الوجيز فإنه من رواية شجاع، وهو وإن كان من طرق الحسن، إلا أنه هنا عن أبي عمرو، أما الأهوازي فقد جعل الحسن مقارنة مع اليزيدي من رواية الدوري عنه، وقد حكى الأهوازي عن الشنبوذي إنكاره لهذا الاختلاس وأن العرب لا تشم الفتح، وكان يأخذ بالإتمام. اهـ. بتصرف، قلت: وهذا لا ينفي رواية الاختلاس عن اليزيدي وأنها هي المأخوذ بها من الوجيز، وكذلك هي هنا للحسن. والإشمام المقصود هنا هو الاختلاس، وبعض المتقدمين لهم توسع في استعمال (الروم والإشمام).

- قرأ الحسن: ﴿وإليه ترجعون﴾ بياء الغيب.

٣٠٨- فَلْيَفْرَحُوا خَاطِبٌ جَمًّا طِبٌّ وَاكْسِرَنَّ لَأَمَّا وَتَجْمَعُونَ خَاطِبٌ لِلْحَسَنِ^(١)

- قرأ الحسن والمطوعي: ﴿فليفرحوا﴾ بقاء الخطاب إلا أن الحسن كسر اللام منها، والمطوعي على أصله في إسكانها.

(١) وفي النسخة (د) أسقط رمز الحسن والمطوعي (حما طب) وهو سهو واضح.

- وقرأ الحسن: ﴿مما يجمعون﴾ بتاء الخطاب أيضًا.

- قلت: هذا هو الصحيح، بعد التحقيق والنظر، وذلك أن في المفردة ذكر هذين اللفظين وأن القراءة فيهما بالياء، مع كسر لام ﴿فليفرحوا﴾. اهـ. بتصرف، وهذا الكلام يناقش من وجهين، أحدهما: لو كان الخلاف في ﴿فليفرحوا﴾ في كسر اللام فقط، لكفاه أن يذكر اللفظ ويقول: بكسر اللام، دون حاجته لأن يقول بالياء. والوجه الثاني: أن قوله (بالياء) فيهما، لا معنى له، لأن الحسن في ذلك قد وافق أصله، فكان يكفي أن يترك ذكر اللفظين في المفردة - إلا من كسر اللام - والنص في المخطوط متسق في الخلاف الأول ومصحف في ﴿يجمعون﴾، ثم إن أكثر من روى هذا الخلاف رواه بالتاء الفوقية، كالمصطلح والإفادة والإيضاح وغيرها، وإن كان البعض ذكر له الياء، كما أوضح محقق المفردة^(١)، وقد اطلعت على طائفة مما ذكره في قراءتي الغيب والخطاب، لكن الذي قدمناه يثبت أن الحسن يقرأ من المفردة بتاء الخطاب فيهما، وأن ما وقع فيهما من ذكر الياء التحتية إنما هو تصحيف من الفوقانية.

٣٠٩- يَعْزُبُ كَسْرُهُ أَتَى اِرْفَعُ أَصْغَرَ وَبَعْدَهُ جَمًّا يَكُونُ ذَكْرًا

٣١٠- لَهُ بِهِ السَّحَرُ بِإِخْبَارٍ حَوَى وَاسْتَفْهَمَ شَفَا بِهِ سَحَرٌ طَوَى

٣١١- أَتَبَعَ صِلَ شَدَّدَ وَجَوَزْنَا حَلَا ثُمَّ نُنَجِّي الْخِفْتُ طِبُّ وَمَا تَلَا

- قرأ الأعمش: ﴿يعزُب﴾ هنا وفي سبأ بكسر الزاي كالكسائي.

- وقرأ الحسن: ﴿أصغر﴾، ﴿أكبر﴾ هنا بالرفع كحمزة.

- كما قرأ: ﴿وتكون لكما﴾ بالياء على التذكير.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿بهء السحر﴾ بالإخبار كحفص.

(١) حاشية المفردة ص (٣١٧).

- قلت: لكن صاحب المفردة لم يذكر أن الحسن خالف أبا عمرو فيها، وهذا دليل على أنه قرأها كأبي عمرو، ولو أن كلام الأهوازي في المفردة في باب الهمزتين، يخرج هذا اللفظ من الاستفهام وتغيير الهمز فيه، لأخرج سواه وهو باب ﴿الذكرين﴾ وهو متفق عليه بلا خلاف، ولذلك نأخذ للحسن فيها كأبي عمرو سواء، وفي البستان مثلما ذكرنا، وقد ذكر الناظم ما في المصطلح والإيضاح والنهاية والإفادة.

- وقرأها الشنبوذي بالاستفهام، وحكمها عنده مثل ﴿الذكرين﴾.

- وقرأها المطوعي بالإخبار إلا أنه حذف الألف واللام [خلاف الرسم] ونَوَّن الرء كما في النظم. ولا تخفى صلة الهاء هنا وعند من قرأ بالاستفهام، وكل على مذهبه في المد.

- قرأ الحسن: ﴿وجوزنا﴾ هنا، بحذف الألف الأولى، وتشديد الواو.

- وقرأ: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾ بوصل الهمزة وتشديد التاء وفتحها، وهي لغة كالخلاف السابق، وقدم الناظم هذا اللفظ على ﴿وجوزنا﴾ من أجل النظم.

- قرأ المطوعي: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي﴾، ﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بتخفيف الجيم فيهما، مع إسكان النون قبلها في اللفظين، وسيأتي ما لهم في هذا الباب في مواضعه.

- قلت: في المبهج ذكر ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ بالتخفيف لأصحابه، ثم قال أن الباقيين بالتشديد، ومنهم المطوعي عن الأعمش، لأنه ذكر يعقوب وبعض رواة أبي عمرو فقط، ثم ذكر في سورة يونس^(١) أن المطوعي مع يعقوب في تخفيف ﴿نُنَجِّي

(١) المبهج ص (٤٦٠)، ص (٥٣٣).

رسلنا ﴿ وعلى ذلك نأخذ للمطوعي فيها بوجهين جمعاً بين النصين، أما الموضع الثاني ﴿ ننج المؤمنين ﴾ فهو بالتخفيف فقط.

ياءات الإضافة

ابن محيصن: فتح ﴿ أجري إلا ﴾.

الحسن: سكن ﴿ إني أخاف ﴾، ﴿ نفسي إن ﴾، ﴿ لي أن ﴾، ﴿ وربى إنه ﴾، ﴿ أجري إلا ﴾.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿ ولا تنظرون ﴾ في حال الوصل فقط.

- وإن لم يذكرها في المفردة في سورتها، وذلك أن مذهب الحسن إثبات الياءات الزوائد في رؤوس الآي مطلقاً في حال الوصل فقط، والمتبع للمفردة يرى ذلك، وقد ذكر الأهوازي أختيها في الأعراف وفي هود، ولا معنى لترك ذكرها هنا إلا أن تكون سقطت سهواً.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿ لبث ﴾، ﴿ قد جاءكم ﴾، ﴿ أجيب دعوتكما ﴾، ﴿ لقد جاءك ﴾، ﴿ قد جاءكم ﴾.

- أدغم ابن محيصن: ﴿ هل تجزون ﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن والحسن واليزيدي: ﴿ إذ تفيضون ﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في الثاء والسين بلا غنة:

﴿أيام ثم﴾، ﴿كلمة سبقت﴾، ﴿جميعاً ثم﴾، ﴿وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه﴾،
﴿من سلطان﴾، ﴿غمة ثم﴾ ونحوهن حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله في هذه السورة بخلف عنه، فله إدغام وإظهار،
وعلى وجه الإدغام له الخلف في: ﴿هو وإن﴾ أدغمه ابن فرح وأظهره ابن الحكم.
- أدغم ابن محيصة من المفردة المثليين من كلمتين مطلقاً، إلا ما اختلف فيه
عن أبي عمرو فإنه أظهره.

وسياتي ذكره على ما حقق في بابه:

﴿منازل لتعلموا﴾، ﴿خلئف في﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿كذب بأيته﴾،
﴿نقول للذين﴾، ﴿كذلك كذب﴾، ﴿قيل للذين﴾، ﴿لا تبديل لكلمات﴾، ﴿جعل
لكم﴾، ﴿الليل لتسكنوا﴾، ﴿سبحنه هو﴾، ﴿قال لقومه﴾، ﴿نطبع علي﴾، ﴿قال
لهم﴾، ﴿الغرق قال﴾، ﴿يصيب به﴾ وأظهر ﴿إلا هو وإن يردك﴾ قولاً واحداً.

- وافق من المبهج على إدغام المثليين من كلمتين إذا ضم الأول منهما:

﴿أظلم ممن﴾، ﴿نقول للذين﴾، ﴿سبحنه هو﴾، ﴿نطبع علي﴾، ﴿الغرق
قال﴾، ﴿يصيب به﴾.

- وأدغم ابن محيصة باب المتقاربين من المفردة من كلمة ومن كلمتين:

﴿بالخير لقضي﴾، ﴿زين للمسرفين﴾، ﴿من بعد ضراء﴾، ﴿السيئات جزاء﴾،
﴿يرزقكم﴾، ﴿أعلم بالمفسدين﴾، ﴿أذن لكم﴾، ﴿وما نحن لكما﴾، ﴿ءامن لموسى﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿يرزقكم﴾.

- أدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً بلا استثناء.

- وأدغم المطوعي أيضًا المثلين من كلمة عدا التاء في التاء وما لا يجوز لغة ﴿بيننا﴾ وفيها أوجه المد الثلاثة، وعدم المد هو الأصل كالياء في ﴿بينكم﴾ وأدغم: ﴿وجوههم﴾ مع المد الطويل.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿كذب بأيتته﴾، ﴿يصيب به﴾، ﴿أعلم بالمفسدين﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقًا بلا استثناء، وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها ﴿أفأنت تكره﴾، ﴿أفأنت تسمع﴾، ﴿أفأنت تهدي﴾.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن إمالة.

- وأما اليزيدي فقد أمال (الراء) من فاتحة السورة وكذا أخواتها، وأمّال جميع ذوات الراء، وباب ﴿النهار﴾ المجرور وصلًا ووقفًا ولفظ ﴿الكافرين﴾ بالياء حيث كان، وفتح ما عدا ذلك، ففتح باب (فعلى) ولفظ ﴿الناس﴾ المجرور وما اختص به الدوري، ولا يميل إلا ما ذكر.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿لتعلموا﴾، ﴿تعملون﴾ كله، ﴿وترهقهم﴾، ﴿تستعجلون﴾، ﴿تعلمون﴾، ﴿فليفرحوا﴾ على قراءته فيها بالتاء، ﴿تفترون﴾، ﴿نطبع﴾، ﴿ولا تتبعان﴾، ﴿تغن﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن بضم الهاء من المبهج في: ﴿به السحر﴾. وكذلك قرأ من المبهج بضم الميم من: ﴿يقوم إن﴾ معًا.

سُورَةُ هُودٍ (عليه السلام)

٣١٢- وَخِفَ يُمِتُّكُمْ وَصَمَّتْ لَدَا وَإِنْ تَوَلَّوْا يُعَلِّمُ الثَّانِي بَدَا

٣١٣- بِالضَّمِّ وَارْفَعَ بَعْدُ فِيهِمَا مَلَا وَإِنَّكُمْ بِالْفَتْحِ طَبَّ وَخَزَ طَلَا

٣١٤- يُوفِّ بِالْيَا مَرِيَّةً فَاضْمُمْ حَوَى كَلًّا وَمِنْ كُلِّ فَنَوْنٍ حُمَ طَوَى

- قرأ ابن محيصر: ﴿يُمِتُّكُمْ﴾ بإسكان الميم وتخفيف التاء، مضارع (أَمَتَعَ).

- وقرأ: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ بضم التاء والواو الأولى واللام، على البناء للمفعول وتكون الواو الأخيرة ممدودة مدًّا أصليًّا. وقال القاضي: أنه مضارع (وَلَّى) ضمت فيه الواو لمناسبة ما قبلها أو ما بعدها وأصلها الفتح.

- كما قرأ ﴿وَيُعَلِّمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ ببناء الفعل للمفعول ورفع الاسمين

بعده، أي: بضم ياء ﴿ويعلم﴾ ورفع الراء والعين في الاسمين بعده، وقيده بالثاني ليخرج الأول.

- قلت: وهذا في المبهج عنه كما ذكره الناظم، أما صاحب المفردة فلم يذكر

شيئًا من هذه الخلافات ﴿يُمِتُّكُمْ﴾، ﴿تَوَلَّوْا﴾، ﴿ويعلم مستقرها ومستودعها﴾ وبذلك يكون ابن محيصر فيها موافقًا لأصله من المفردة؛ وما ذكره الناظم في البستان والمصطلح والإيضاح والإفادة وغيرها إلا أنني أثبت ما في المفردة، ويلاحظ في البستان أنه ذكر ضم التاء واللام ولم يذكر الواو الأولى، ونبه عليها في الإيضاح سهوًا في المشددات.

- تنبيه: وابن محيصن على أصله - قاعدته - بتخفيف التاءات من المفردة، أما من المبهج فالتشديد للبري عنه، وكان حق هذا اللفظ أن يُستثنى في المبهج لابن محيصن من التاءات المشددة، لاختلاف قراءته فيه، فعلى هذا الضم المذكور من المبهج، يقرأها ابن محيصن بتمامه بالتخفيف.

- قرأ المطوعي: ﴿إِنكُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ بفتح الهمزة، على تضمين ﴿قُلْتُ﴾ معنى ذكرت، أو على أن (أَنْ) بمعنى (لعل)، والتوقع هنا في حق المخاطب لا المتكلم.
- وقرأ الحسن والمطوعي: ﴿تُؤَفَّ إِلَيْهِمْ﴾ بالياء التحتية، وكلٌّ على أصله في ﴿إِلَيْهِمْ﴾.

- وهذه ضمن مواضع كثيرة في البستان، مما يحتاج إلى إصلاح وإعادة تحقيق.
- قرأ الحسن: ﴿مَرِيَّةٌ﴾ حيث وقع بضم الميم، لغة فيه، ولا يخفى تفخيم الراء.
- وسكت الناظم عن لفظ ﴿بَادِي﴾ للبصريين على أنهما بالهمز كأصلهما، وهو كذلك إلا أن صاحب المستنير نص على الخلف لابن الحكم فقال: «وأبو أيوب يُخَيِّرُ». اهـ. يعني بين الهمز والإبدال، ونأخذ له بهما، والظاهر أن التخيير مطلق على وجهي الهمز الساكن.

- وقرأ الحسن والمطوعي: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ معاً، بالتنوين كحفص.

٣١٥- مُجْرِي وَمُرْسِي اكْبَرُ بِيَاءٍ حَزْ كِلَا وَمِيمٌ مَرَسَاهَا بِفَتْحٍ طُوْلًا

٣١٦- وَعَنْهُ يَابُنْيُ هُنَا قَدْ أَسْكَنَّا وَفَتْحٌ آخِرٌ بِلُقْمَانٍ مُنَا

- قرأ الحسن: ﴿مُجْرُهَا وَمُرْسُهَا﴾ بكسر الراء من ﴿مَجْرُهَا﴾ وكسر السين من ﴿مُرْسُهَا﴾ وإثبات ياء ساكنة محضة بعد كل منهما مكان الألفين الأولين. على

أن كلاً منهما اسم فاعل، بدل من لفظ الجلالة قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف أي: هو مُجربها ومُرسِيها.

- قال الأهوازي: «بكسر الراء والسين، وبياء صحيحة فيهما». اهـ. يعني ياء ساكنة مدية.

- قرأ المطوعي: ﴿وَمُرْسُهَا﴾ بفتح الميم، من الثلاثي وهو مع ما قبله مصدران.

- وقرأ المطوعي: ﴿يَبْنِي﴾ هنا فقط، بإسكان الياء مخففة.

- قلت: ذكر الناظم في (د، ر) في الشطر الأول من البيت الثاني هنا قوله: (وعنه يا بني جميعاً أسكننا). اهـ. وشرحه على ذلك، وهو مخالف لما في جميع المصادر التي وقفت عليها، وما أثبتته من (ع) هو الصواب، والموافق لما في المبهج. - تنبيه: هذه الياء تكسر وصلًا للمطوعي لالتقاء الساكنين ولفظها كالياء في قوله تعالى: ﴿يُصْحِي السَّجْنَ﴾ و﴿يَبْنِي﴾ بين يدي الله ورسوله.

- وذكر الناظم أن ابن محيصة قرأ: ﴿يَبْنِي﴾ أقم الصلوة ﴿الآخر في سورة لقمان بفتح الياء كحفص.

- قلت: وهو مخالف لما في المبهج والمفردة، فقد جاء النص فيهما عن ابن محيصة بالتشديد والكسر، وهو واضح في المبهج، أما من المفردة فقد قال: ﴿يَبْنِي لَا تَشْرِكْ﴾ بياء واحدة خفيفة ساكنة وهي الأولى، واتفقا على تشديد الياء وكسرها في ﴿يَبْنِي﴾ وهي الثانية. اهـ. قلت: وهو يعني بـ(الأولى)، (الثانية) أي: الياء الأولى، والياء الثانية، ولا يعني الكلمة في الموضع الأول أو الثاني، لأنه قيد الأولى بـ(تشرِك) وقوله: (واتفقا) نص واضح على التشديد والكسر كأبي عمرو

فيما يأتي بعد الموضع المخفف، وإن لم يكن كذلك، أي: أنه يقصد الكلمة الأولى والكلمة الثانية، نقول: لقد ترك ذكر الموضع الأخير في لقمان لأنه وافق عنده أبا عمرو في التشديد والكسر، إلا أن ما قدمناه أظهر لاتفاقه مع أبي عمرو في الثانية وما بعدها، وعلى ذلك، نأخذ لابن محيصن بالتشديد والكسر في جميع مواضع ﴿يَبْنِي﴾ الستة إلا الأول من لقمان فإنه بالإسكان والتخفيف كابن كثير.

- تنبيه: في مخطوطة ابن محيصن وقع خطأ في جملة (واتفقا على تشديد الياء...) فقال: (وفتحها) ثم قال: وهي الثالثة. وعبارة المطبوعة هي الأولى لاستقامتها، ودليل الخطأ هو قوله (واتفقا) وقد ذكر الناظم ما ذكره تبعاً للمصطلح والإيضاح والنهاية والإفادة، وقد وقع اضطراب في البستان في مواضع لقمان، ولم أقف على مصدر تعميم الناظم في (د، ر) للمطوعي.

٣١٧- وَطِبَ عَلَى الْجُودِي بِإِسْكَانٍ وَفِي يَوْمِيذٍ مَعَ سَالٍ بِالْفَتْحِ شَفِي

- قرأ المطوعي: ﴿الجودي﴾ بتخفيف الياء ساكنة، لغة فيها.

- وقرأ الشنبوذي: ﴿يَوْمِيذٍ﴾ هنا وفي المعارج بفتح الميم.

- قلت: سكت في مفردة ابن محيصن عن ذكر: ﴿تَسْلِنِ﴾ مما يدل على أنه وافق أبا عمرو على إسكان اللام وتخفيف النون وكسرها وإثبات ياء بعدها في حال الوصل، أما من المبهج فهو كابن كثير بفتح اللام وتشديد النون وفتحها، ونأخذ له بالوجهين من المفردة كأبي عمرو ومن المبهج كابن كثير.

٣١٨- ثُمُودًا تَوْنٌ إِذْ وَبِالْحَذْفِ حَلَا كَذَاكَ فِي مَنْ فَرَعَ شَافٍ تَلَا

- قرأ الأعمش: ﴿ألا إن ثموداً﴾ بالتنوين، وكذلك في الفرقان والعنكبوت والنجم وسبق ذكر المجرور منه في الأعراف، وسيأتي ذكر المرفوع.

- وقرأ الحسن: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا﴾ بحذف التنوين وكذلك في الفرقان والعنكبوت والنجم.

- قرأ الشنبوذي: ﴿فَزِعْ﴾ بالنمل بحذف التنوين.

٣١٩- كَالذَّرْوِ قَالُوا سَلِّمْ أَعْمَشْ كِلَا يَعْقُوبَ فَاذْفَعْ شِمَّ وَشَيْخٌ طُوْلًا

- قرأ الأعمش: ﴿قَالُوا سَلِّمًا﴾ هنا وفي الذاريات بحذف الألف، مع كسر السين وإسكان اللام ورفع الميم منونة ﴿سَلِّمْ﴾ وهو على أصله في ﴿قَالَ سَلِّمْ﴾ في الموضعين من السورتين.

- قرأ الشنبوذي: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ برفع الباء.

- قرأ المطوعي: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ برفع الخاء منونة، خبر ﴿بَعْلِي﴾.

٣٢٠- ثَمُودُ نَوْنٌ رَفَعَهُ أَنْتَلُ حَيْثُ جَا تَقِيَّةُ النَّا وَشَقُّوا فَاذْمُمُ حِجَا^(١)

- قرأ الأعمش: ﴿ثَمُودُ﴾ المرفوع بالتنوين حيث جاء، وسيأتي موضع في فصلت يزيد فيه وجه بالنصب للمطوعي عنه. بذلك يكون بين القراء الأربعة عشر خلف في لفظ (ثمود) حيث ورد في القرآن إلا موضع الإسراء فإنهم اتفقوا على نصبه بلا تنوين.

- قرأ الحسن: ﴿بَقِيَتْ اللَّهُ﴾ بالتاء الفوقية بدلاً من الموحدة، من التقوى.

- كما قرأ: ﴿شَقُّوا﴾ بضم الشين، على البناء للمفعول، وهو في معنى (أشقوا)

المتعدي ويجوز أن يكون الضم فيه للتشاكل مع ﴿سَعَدُوا﴾ المضموم كما قال العكبري.

(١) كتبت في النسخ الثلاثة بالتاء المربوطة (تَقِيَّةُ).

٣٢١- مُوَفُّوهُمُ أَسْكِنُ بِتَخْفِيفٍ مَنَّ وَإِنْ كُلاًَّ حَامِداً طِبَّ خَفَّفَنُ

- قرأ ابن محيصن: ﴿لَمُؤَفُّوهُمُ﴾ بإسكان الواو الأولى وتخفيف الفاء من (وفي) المخفف.

- قلت: هو في المبهج كذلك، لكن صاحب المفردة لم يذكره، فهو عنده كأبي عمرو ولذلك نأخذ له بوجهين، أحدهما كأصله من المفردة، والتخفيف المذكور من المبهج ثانيهما، وقد ذكر الناظم ما أجمعت عليه المصادر سوى المفردة.

- قرأ الحسن والمطوعي: ﴿وَإِنْ﴾ بالتخفيف، من قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلاًَّ لَمَّا﴾.

٣٢٢- وَكُلُّ ارْفَعَ طِبَّ وَلَمَّا اشْدُدْ حَلَا وَزُلْفًا بِضَمِّ لَامٍ شُلْشَلَا

٣٢٣- وَأَسْكِنَنَّ حِفْظًا مَدًّا وَأَبْدَلَا تَنْوِينَهُ مَدًّا بِخُلْفٍ جُمَّلَا

- قرأ المطوعي: ﴿كُلاًَّ﴾ بالرفع، على أن ﴿إِنْ﴾ نافية، و﴿كُلُّ﴾ مبتدأ وخبره هو الجملة القسمية ﴿ليوفينهم﴾، وعلى هذا تكون ﴿لَمَّا﴾ بمعنى (إلا).

- قرأ الحسن: ﴿لَمَّا﴾ بالتشديد، هنا وفي (يس والزخرف والطارق) كما نص عليه في المفردة، وقد اعتمد الناظم على قيود الشاطبية كعاداته.

- وقرأ الشنبوذي: ﴿وَزُلْفًا﴾ بضم اللام، إتباعاً لضم الزاي.

- وقرأها الحسن وابن محيصن بإسكان اللام، تخفيفاً، وهما على أصلهما في التنوين.

- ولا ابن محيصن وجه آخر من المبهج بحذف التنوين مع إسكان اللام على وزن (بُشْرَى).

باءات الإضافة

ابن محيصن: فتح ﴿فطرني أفلاً﴾، ﴿أجري إلا﴾ حيث كان.
 أما قوله تعالى: ﴿ولكني أركم﴾ هنا وفي الأحقاف وقوله: ﴿إني أركم﴾ فقد
 فتحهن من المفردة، وأسكنهن من المبهج.
 الحسن: سكن ﴿إني أخاف﴾، ﴿أجري إلا﴾ حيث كان ﴿إني أركم﴾، ﴿عني
 إنه﴾، ﴿إني إذا﴾، ﴿ضيقي أليس﴾، ﴿إني أعظك﴾، ﴿إني أعود﴾، ﴿نصحي إن﴾،
 ﴿شقاقي أن﴾، ﴿توفيقي إلا﴾، ﴿أرهطي أعز﴾ وسقط من المفردة موضع ﴿ولكني
 أركم﴾ وهو بالإسكان أيضاً للحسن، وقد عدّها الأهوازي (ست عشرة ياء) فالأولتان
 خمسة مواضع، وعدّد بعدهن عشر ياءات، فلم يبق إلا هذا الموضع فأثبتته.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿ولا تنظرون﴾ في حال الوصل فقط كما هو مذهبه في رؤوس
 الآي، وهو على أصله في بقية السور.
 ابن محيصن: كما أوضحنا في فرش السورة فإن ابن محيصن يقرأ من المفردة:
 ﴿فلا تَسْئَلَنَّ﴾ كأبي عمرو بكسر النون مخففة ويثبت فيها الياء في حال الوصل،
 ويحذفها وقفًا، وذلك لسكوت الأهوازي عنها. وهو فيها من المبهج مثل ابن كثير.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿قد جدلنا﴾، ﴿ولقد جاءت﴾، ﴿قد
 جاء﴾، ﴿واتخذتموه﴾، ﴿اركب معنا﴾، ﴿بعدت ثمود﴾ وللأعمش وابن محيصن
 من المبهج وجه آخر في ﴿اركب معنا﴾ بالإظهار.

- أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿تغفر لي﴾ قولاً واحداً وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المبهج ﴿بل نظنكم﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في الثاء والسين بلا غنة:

﴿عن سبيل﴾، ﴿وأمم ستمتعهم﴾، ﴿جميعاً ثم﴾، ﴿لو طأسيء بهم﴾، ﴿من سجيل﴾، ﴿عمل سوف﴾، ﴿كلمة سبقت﴾ ونحوهن حيث كان.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين ﴿من الأحزاب﴾، ﴿من الأرض﴾ مع النقل الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، فله الإظهار والإدغام.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثليين من كلمتين:

﴿يعلم ما﴾، ﴿ويعلم مستقرها﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿ويقوم من﴾، ﴿أقول لكم﴾، ﴿أقول للذين﴾، ﴿قال لا عاصم﴾، ﴿اليوم من﴾، ﴿غيره هو﴾، ﴿خزي يومئذ﴾، ﴿أمر ربك﴾، ﴿لتعلم ما نريد﴾، ﴿قال لو﴾، ﴿فاختلف فيه﴾، ﴿جهنم من﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثليين من كلمتين إذا كان الأول مضموماً: ﴿يعلم ما﴾، ﴿ويعلم مستقرها﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿أقول لكم﴾، ﴿أقول للذين﴾، ﴿غيره هو﴾، ﴿أمر ربك﴾، ﴿لتعلم ما نريد﴾ وكذلك ﴿ويقوم من﴾ لأنه يضم الميم منه.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:

﴿أعلم بما﴾، ﴿فقال رب﴾، ﴿قال رب﴾، ﴿وما نحن لك﴾، ﴿أظهر لكم﴾، ﴿رسل ربك﴾، ﴿المرفود ذلك﴾، ﴿الآخرة ذلك﴾، ﴿النار لهم﴾، ﴿الصلوة طرفي﴾، ﴿السيئات ذلك﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة واحدة، إلا أنها لم تقع هنا.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين كما مضى عند ابن محيصن.

- وأدغم المثلين من كلمة أيضًا عدا التاء في مثلها وما لا يجوز لغة:

﴿بأعيننا﴾، ﴿تريدونني﴾ مع مد الواو إشباعًا.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين، والميم عند الباء من المتقاربين،

ولم يقع هنا إلا المتقاربين ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين مطلقًا من كلمتين، وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير

في مثلها ﴿ما كنت تعلمها﴾.

الفتح والإمالة

ليس للحسن هاهنا إمالة.

- أمال اليزيدي الرء من فاتحة السورة، وذوات الرء جميعًا، والألفات الواقعة

قبل رء طرف مكسورة، ولفظ ﴿الكافرين﴾ بالياء كيف وقع، وأمال الهمزة من

﴿رء﴾ حيث كان قبل محرك، ووقفًا فيما بعده ساكن.

- وفتح عدا ما ذكر وهو باب (فعلى) ولفظ ﴿الناس﴾ المجرور، وما اختص

به الدوري.

نون وتاء المضارعة

﴿نسخر﴾، ﴿نفقه﴾، ﴿تعلمون﴾ كله، ﴿وترحمني﴾، ﴿تعلمها﴾،

﴿تجهلون﴾، ﴿تبتئس﴾، ﴿تسخروا﴾، ﴿تسخرون﴾، ﴿أتعجبين﴾، ﴿لتعلم﴾،

﴿تعثوا﴾، ﴿تعملون﴾ معًا أما آخر السورة فهو بالياء فلا شيء فيه، وكذلك:

﴿تبخسوا﴾ لأنه من باب منع، ﴿ولا تركنوا﴾، ﴿فتمسكم﴾، ﴿تمسوها﴾،
﴿تزدري﴾، ﴿تطفوا﴾، وهذه الأخيرة لأن ماضيها بالفتح والكسر مثل: ﴿تركنوا﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿به الله﴾، ﴿عليه القول﴾.

- وكذلك ضم الباء من المبهج من ﴿رب إن﴾، ﴿رب إني﴾.

- كما ضم الميم من المبهج في ﴿يُقوم أرى يتم﴾ الثلاثة، ﴿ويُقوم لا﴾ معاً،
﴿يُقوم لا﴾، ﴿ويُقوم من﴾، ﴿ويُقوم هذه﴾، ﴿يُقوم هؤلاء﴾، ﴿ويُقوم أوفوا﴾،
﴿يُقوم أرهطي﴾.

- وضمها من الكتابين في: ﴿يُقوم اعبدوا﴾ الثلاثة ﴿ويُقوم استغفروا﴾،
﴿ويُقوم اعملوا﴾.



سُورَةُ يُوسُفَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)

٣٢٤- وَغَيَّبَتْ اَكْسِرُ غَيْنَهُ وَالْيَا اسْكِنَنَّ وَتَلْتَقِطُهُ اُنْثَنُ عَنِ الْحَسَنِ

- قرأ الحسن: ﴿غَيَّبَتْ﴾ معاً، بكسر الغين وإسكان الياء وحذف الألف، كما في النظم لفظاً وقيداً، وكسر الغين إتباع للياء، وهو مصدر أريد به اسم الفاعل، والإضافة على معنى: (من) أي: ألقوه في الغائب من الجب.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿يلتقطه﴾ بقاء التأنيث، مناسبة لتأنيث لفظ ﴿بعض﴾ لكونه مضافاً لمؤنث.

٣٢٥- وَمَحْضُ تَأْمَنَّا شَدًّا أَظْهَرَ طَلَا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ حُزْبًا يَرْتَعُ جَلَا^(١)

٣٢٦- مَعَ ضَمٍّ يَا وَكْسَرٍ تَاءٍ وَاجْزَمًا وَفِي عُشَاءٍ ضَمٍّ عَيْنٍ طَبَحَمًا

- قرأ الشنبوذي: ﴿تأمننا﴾ بالإدغام المحض.

- وقرأها المطوعي بالإظهار، بنونين أو لاهما مضموماً ضمّاً تاماً.

- قلت: سكوت الناظم عن الباقيين على أنهم وافقوا أصولهم من الشاطبية فيه نظر، وذلك أن مذهب المبهج والمستنير هو الإشمام فقط سوى ما ذكر للأعمش، وأما الأهوازي فנأخذ له بالإشمام أيضاً تبعاً لاختيار ابن الجزري وارجع إلى النشر وإلى الروض النضير للمتولي نفسه بسورة يوسف^(٢).

(١) في النسخة (د) وقع لفظ (تلا) بدلاً من (طلا) وهو سهو واضح.

(٢) النشر (١/٣٠٣)، الروض ص (٤٣٠).

- قرأ الحسن: ﴿نرتع ونلعب﴾ بالياء من تحت فيهما، وهو على أصله في جزم العين.

- وقرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿نرتع﴾ بياء مضمومة في أوله، مع كسر التاء وجزم العين، من (أرتع) الرباعي، ومفعوله محذوف، أي: يُرتع إبله، وهو على أصله في قراءة ﴿ونلعب﴾ بالنون من الكتابين، وكذلك هو على أصله من المفردة في قراءة ﴿نرتع﴾ بالنون وكسر العين بلا ياء.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿عشاء﴾ بضم العين، من العِشوة والعُشوة، بمعنى الظلام، وأصلها (عُشاءة) فحذفت الهاء وزيدت الألف عوضاً عنها ثم قلبت الألف همزة.

٣٢٧- وَكَذِبَ بِالذَّالِ مُهْمَلًا حَلَا وَقَالَ يَا بُشْرَى كَفَعَلَى مُجْتَلَا

- قرأ الحسن: ﴿بدم كذب﴾ بالذال المهملة، بمعنى بدم متغير.

- قرأ ابن محيصن: ﴿يا بشراي﴾ كحفص على وزن (فعلَى).

- قلت: هذه القراءة من المبهج فقط، لأن صاحب المفردة لم يذكرها له، فيكون قد وافق أبا عمرو على قراءتها بالياء في آخرها، لكنه على أصله في فتح ذوات الراء كما نص عليه الأهوازي في بابيه، فيكون لابن محيصن وجه كحفص من المبهج، ووجه كابن كثير من المفردة.

٣٢٨- هَيْتَ اكْسِرْنَ وَافْتَحْ أَوْ افْتَحْ وَاكْسِرَا أَوْ اكْسِرْنَ وَاضْمُمْ بِلَا هَمْزٍ جَرَى^(١)

(١) في النسخة (د) وقع سهو في هذا الموضع حيث قال: (هيت وافتح) بدلاً من: (هيت اكسرْنَ وافتح) كما أنه زاد وجهًا في الشرح فذكر أربعاً ثم قال: بلا همز في الثلاث. اهـ. يعني ما في المبهج، ولم يذكر في البستان إلا أوجه المبهج الثلاثة، وهذه الأوجه الخمسة التي ذكرها الناظم، نقلها صاحب المصطلح إلا أنها غير مستقيمة في نسخة أم القرى، وهي تامة في نسخة دار الفكر، وفي التتمة أيضًا إلا أنه لم يحدد القراءة بالياء أو بالهمز على كل وجه، بل ذكر الهمز في الأخير فقط مما يفهم منه الياء فيما سواه.

٣٢٩- وَفُزْ بِكُسْرَيْنِ بِهِمْزٍ أَوْ يَاءٍ وَالْمُخْلِصِينَ مُخْلِصًا فَافْتَحَ حَيَا

- قرأ ابن محيصن من المبهم ﴿هَيْتُ﴾ بثلاثة أوجه، كلها بالياء:

الأول: بكسر الهاء وفتح التاء، الثاني: بفتح الهاء وكسر التاء، الثالث: بكسر الهاء وضم التاء.

- وقرأ من المفردة بوجهين، أحدهما بكسر الهاء والتاء وبينهما ياء ساكنة، وثانيهما: بكسرهما أيضاً وبينهما همزة ساكنة. وكلها لغات.

- قرأ الحسن: ﴿المُخْلِصِينَ﴾ حيث وقع بفتح اللام، وكذلك ﴿مُخْلِصًا﴾ بمريم.

- قال في المفردة: «إذالم يكن بعده ذكر ﴿الدين﴾». اهـ. زاد في المخطوطة: أو ديني. اهـ. وعممه.

- قلت: يعني: لفظ ﴿مُخْلِصِينَ﴾ المقرون بـ ﴿الدين﴾ نحو: ﴿مُخْلِصِينَ له الدين﴾ إلا أنه يرد عليه موضع البينة، فهو يقرؤه بالفتح مع ذكر لفظ ﴿الدين﴾ بعده. ولذا قال في المفردة عند موضع البينة (هذه فقط)، استثناء مما عممه من قبل، ولأن نظائرها في سائر القرآن بالكسر اتفاقاً في الأعراف ويونس والعنكبوت ولقمان وموضعي غافر، وقيد في المصطلح بما فيه ألف الوصل ولا م التعريف، وعلى ذلك يكون (مُخْلِصًا ومُخْلِصِينَ) بمريم والبينة موضعين مخصوصين، ويكون العموم المذكور في المعرف فقط، وهو أولى.

٣٣٠- وَرَأَى قَمِيصَهُ بِلَا هَمْزٍ حَسَنٌ وَشَغَفَ الْإِهْمَالُ حِفْظُهُ مَنْ

- قرأ الحسن: ﴿رَأَى قَمِيصَهُ﴾ بألف بعد الراء بلا همز كما في النظم وهو نوع من التخفيف، وهو في هذا الموضع فقط.

- وقرأ الحسن وابن محيصن: ﴿قد شغفها﴾ بإهمال الغين، بمعنى تمكن الحب من قلبها فلا يتسع القلب لغيره، أو أحرق الحب قلبها.

٣٣١- وَمُتَّكِنًا طَبَّ مُتَّكَاءَ حُزٍّ وَفِي حَاشَا بِمَدٍّ صِلَ سِوَى حَبِيرٍ شُفِي
- قرأ المطوعي: ﴿مُتَّكَاءَ﴾ بإسكان التاء وتخفيفها، من تَكَيَّءٌ يَتَّكَأُ بمعنى اتَّكَأَ، وما نقله البعض عن ابن جني أنه الأترج^(١)، فهو في غير المهموز، أما قراءة المطوعي فلم يذكرها ابن جني أصلاً في المحتسب.

- وقرأ الحسن بإشباع فتحة الكاف فتصير مدًّا متصلًا كما في النظم، وهو على أصله في تشديد التاء.

- قرأ ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿حَشَّ لَهِ﴾ بالمد حال الوصل كأبي عمرو في الموضعين، وقرأهما الحسن والشنبوزي بالقصر كحفص، واتفق الجميع على حذف الألف وقفًا، ومعلوم من وافق ومن خالف أصله، وإنما ذكرها الناظم هكذا، حسبما تيسر له النظم.

٣٣٢- حَاشَ الْإِلَهِ حُزُّ لَتَسْجُنَنَّ لَهُ خَاطِبٌ وَأَبَائِي طَيِّبٌ سَهْلَةٌ
- قرأ الحسن: ﴿حَشَّ لَهِ﴾ معًا بالقصر كما سبق، أما ما بعدها فكما في النظم، بلام ساكنة بعد الشين وبعدها همزة قطع مكسورة وبعد اللام الثانية ألف مد ﴿الِله﴾ وهو على أصله في خفض الهاء في الموضعين، والابتداء بهمزة الوصل معلوم.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿ليسجننه﴾ بقاء الخطاب.

- قلت: قد ذكرها تبعًا للمصطلح والإيضاح والإزميري والإفادة، ولكن صاحب المفردة لم يذكرها، لا في المطبوعة ولا في المخطوطة، وكذلك ابن

(١) الأترج والأترنج بمعنى، وهو نوع من الفاكهة طيب الطعم والرائحة، والمفرد: أترجة، أترنجة.

الجندي وابن الجزري لم يذكرها، وقد رويت عن الحسن في غير المفردة كما في المختصر والطوالع، ولذلك نأخذ للحسن فيها كأصله بياء الغيب.

- قرأ المطوعي: ﴿ملةء اباءى﴾ بتسهيل الهمزة الثانية وصلًا ووقفًا مع المد والقصر، ومذهبه في الهمز وقفًا معلوم، إلا أن الهمزة الثانية هنا مغيرة بالتسهيل بين بين قولًا واحدًا في الحالين.

٣٣٣- حُضِحِصْ ضُمَّ اكْسِرْ وَأَعْجِمْ وَادَّكَّرْ وَأَمَّهْ وَأَنَا آتِيكُمْ حَصْرٌ^(١)
- قرأ الحسن: ﴿حصحص﴾ بضم الحاء الأولى وكسر الحاء الثانية على البناء للمفعول.

- كما قرأ: ﴿وادكر﴾ بإعجام الدال المهملة، من التذكر ضد النسيان، وأصلها (اذتكر) فأبدلت التاء ذالًا، وأدغمت فيها الذال الأولى.

- وقرأ أيضًا: ﴿بعد أمة﴾ بفتح الهمزة وتخفيف الميم مفتوحة، وبعدها هاء، وهو على أصله في الخفض والتنوين، ﴿أمة﴾ وهو النسيان.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿أنبيكم﴾ بفتح الهمزة ومدّها على البدل، وبعدها تاء فوقية مكسورة، ثم ياء تحتية ساكنة وبعدها كاف الضمير والميم كما في النظم من الإتيان وهو ظاهر. ولفظ (أنا) في النظم يُقرأ بحذف الألف بعد النون.

٣٣٤- حَيْثُ يَشَانُونَ شَفَا حُزًّا يَا مَصًّا فِتْيَانِ حُزَّ خَيْرٌ أَضِفْ بَعْدُ اخْفِضًا

٣٣٥- طُرًّا وَحَافِظًا فَشَا وَقُلْ مَدًّا بِاللهِ فِي تَاللهِ حَيْثُ وَرَدَّا

- قرأ الشنبوذي والحسن: ﴿حيث يشاء﴾ بالنون.

(١) في (د) (وادكر) بالمعجمة. وفي النسختين (د)، (ر) قال في النظم (آتيكم به) وكذلك في الشرح ولا يخفى أنه سهو.

- وقرأها ابن محيصن بالياء من تحت.

- قلت: هي كذلك في المبهج لابن محيصن، أما في المفردة فقد نص الأهواري على قراءته فيها بالنون، وناخذ له بالوجهين: الياء من المبهج، والنون من المفردة.

- قرأ الحسن: ﴿لَفْتِيهِ﴾ كحفص، بألف بعد الياء، وبعدها نون بدلاً من التاء الثانية.

- وقرأ المطوعي: ﴿خَيْرٌ حُفْظًا﴾ بترك تنوين الراء على الإضافة، وخفض ما بعدها (خيرٌ حُفْظٌ).

- وقرأ ابن محيصن من المفردة ﴿حُفْظًا﴾ كحفص بفتح الحاء وإثبات ألف بعدها وكسر الفاء.

- وقرأ ابن محيصن من الكتابين ﴿تَاللَّهِ﴾ حيث جاء، بالباء الموحدة مكسورة مكان التاء، وقوله في النظم: (طُرًّا) معناه ما لا يحصى عدده من أنواع الخلق، وقيل: ما كان في الأرض من غير التراب والرمل والحجر، وتستعمل بما يفيد الشمول.

٣٣٦- وَعَاءٍ فَاضُمٌّ فِيهِمَا حَبْرٌ وَقُلْ فِي بَابِ يَأْسٍ مَزْ كَشْعَبَةٍ وَطُلْ

٣٣٧- لَمْ يَأْسِ أَقْلِبُ مُبْدَلًا وَغَيًّا حَتَّى يَكُونَ مَعَ ضَمِّينِ حَبًّا^(١)

٣٣٨- بَعْدُ وَحَزَنِي أَقْرَأُ بَفَتْحَيْنِ حِجَا مَعَ ضَمٍّ أَوْ لَى رَوْحٍ وَالْمَكِّيْنَجَا

- قرأ الحسن: ﴿وِعَاءٍ أَخِيهِ﴾ في الموضعين بضم الواو، لغة فيه.

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَلَا تَأْيُسُوا﴾ وبابه كالجماعة، بلا قلب ولا إبدال.

- وقرأ المطوعي موضع الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَأْيُسْ﴾ بالقلب والإبدال، هذا

الموضع فقط.

(١) في النسخة (د) اقلب مبدلاً وأدغما. اهـ. وهو سهو من الناسخ.

- قرأ الحسن: ﴿حتى تكون﴾ بالياء من تحت، والضمير يعود على يوسف عليه السلام.

- وقرأ: ﴿حَرْضًا﴾ بضم الحاء والراء، وهو مصدر كما قال العكبري، و(الحَرْض) هو الأُشنان الذي تغسل به الأيدي بعد تناول الطعام، وقيل غير ذلك، والمراد حتى يشرف على الهلاك.

- كما قرأ: ﴿وحُزني﴾ بفتح الحاء والزاي، مصدر (حَزَن).

- كما قرأ الحسن أيضًا: ﴿من رَوْح الله﴾ بالموضع الأول، بضم الراء.

- كما نص عليه الناظم. وكذلك ذكره في المفردة، والمصطلح والبستان والإفادة والإزميري بلا تعميم، فدل على أنه في الموضع الأول دون الثاني من هذه السورة، أما في الواقعة فسيأتي ذكره فيها، وذلك بخلاف ما ذكره صاحب الإيضاح من أنه في الموضعين وتبعه على ذلك في الإتحاف، ولا بد لذلك من لفظ يدل عليه، أو قرينه على الأقل، ولكن ما ذكره الأهوازي لا يفهم منه إلا اختصاص هذه القراءة بالموضع الأول، وقد ذكر قبله وبعده خلافات ونبه فيها على عموم الحكم أو على اختصاصه بحروف معينة، كما أنه فيما بعد ذكر موضع الواقعة منفردًا، ولو كان الحكم عامًا في السورة فلا يغفل مثله عن بيان ذلك؛ وأي قول خلاف ما ذكرنا، فهو مجرد احتمال، كوجود سقط أو نحوه، وهو وإن كان أمرًا واردًا، إلا أن القراءة لا تؤخذ بالاحتمال، ولم يذكرهما ابن الجزري.

- قرأ ابن محيصن: ﴿فَنُجِّي﴾ بنون واحدة مفتوحة بعد الفاء وبعدها جيم

مفتوحة وبعدها ألف، فعلًا ماضيًا.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن كل ما كان منها قبل همز القطع: ﴿ربي أحسن﴾، ﴿إني أرني أعصر﴾، ﴿إني أرني أحمل﴾، ﴿ربي إني﴾، ﴿إني أعلم﴾، ﴿لعلي أرجع﴾، ﴿أبأى إبراهيم﴾، ﴿نفسي إن﴾، ﴿ربي إن﴾، ﴿إني أنا﴾، ﴿يأذن لي أبي أو﴾، ﴿بي إذ﴾، ﴿ربي إنه﴾، ﴿وحزني إلى﴾.

- تنبيه: نص في المفردة على إسكان ثماني عشرة ياء، لكنه عددها (سبع عشرة) وسقط موضع ﴿إني أرى﴾ وهو تتمتها، وهي ثابتة في المخطوطة. كما أن الحسن وافق أصله على إسكان ما وقع قبل همز القطع غير تلك الياءات وهي ﴿ليحزني﴾، ﴿إخوتي﴾، ﴿أني أوفي﴾، ﴿سبيلي﴾ ولا يخفى مثل هذا في سائر القرآن، وإنما ذكرت ذلك هنا نافلة.

- ملحوظة: نبه محقق مفردة ابن محيصة على وجود سقط لموضع ﴿ربي إني﴾ وأثبتها تتمّة للعدد الذي ذكره الأهوازي مما خالف فيه أبا عمرو. قلت: وكذلك نفس السقط في المخطوط.

الزوائد

الحسن: أثبت في حال الوصل فقط: ﴿فأرسلون﴾، ﴿ولا تقربون﴾، ﴿تفندون﴾.

ابن محيصة: ﴿يتق﴾ له الحذف في الحاليين من الكتابين. زاد من المفردة إثباتها في الحاليين من رواية أبي معشر كما نقل عنه ذلك غير واحد من الأئمة. وهذه الرواية عن أبي معشر ثابتة في المطبوعة، وغير موجودة بالمخطوطة.

الإظهار والإدغام

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام ﴿وجاءت سيارة﴾، ﴿قد شغفها﴾، ﴿فقد سرق﴾، ﴿قد جعلها﴾.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين ﴿بل سولت﴾ معًا وأظهرهما الأعمش.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي ﴿استغفر لنا﴾ وأظهرها الحسن.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة ﴿من سلطن﴾، ﴿بقرات سمان﴾ معًا، ﴿من سوء﴾ بلا غنة ونحوه حيث أتى.

الكبير: وافق اليزيدي أصله هنا بخلف عنه، وله خلف فيما اختلف فيه وهو ﴿يخل لكم﴾ فعلى وجه الإدغام في الكل له فيها: وجهان من المبهج، أما المستنير ففيه الإدغام فقط.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين مطلقًا إلا أنه أظهر ما اختلف فيه: ﴿تعقلون نحن﴾، ﴿نحن نقص﴾، ﴿والقمر رأيتهم﴾، ﴿لك كيدا﴾، ﴿درهم معدودة﴾، ﴿ليوسف في﴾ معًا، ﴿إنك كنت﴾، ﴿إنه هو﴾ كله، ﴿قال لا﴾ معًا، ﴿وقال للذي﴾، ﴿ذكر ربه﴾، ﴿نصيب برحمتنا﴾، ﴿يوسف فدخلوا﴾، ﴿كيل لكم﴾، ﴿وقال لفتيته﴾، ﴿ذلك كيل﴾، ﴿قال لن﴾، ﴿كذلك كدنا﴾، ﴿يوسف في﴾، ﴿يوسف فلن﴾، ﴿وأعلم من﴾، ﴿والآخرة توفني﴾، ﴿أعلم من﴾.

- وأظهر ابن محيصن من المفردة ما اختلف فيه عن أبي عمرو وهو ﴿يخل لكم﴾.

- ووافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا ضم أولهما ﴿نحن

نقص ﴿، إنه هو﴾ كله، ﴿نصيب برحمتنا﴾، ﴿يوسف في﴾، ﴿وأعلم من﴾، ﴿أعلم من﴾، ﴿يخل لكم﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:

﴿وشهد شاهد﴾، ﴿قال رب﴾، ﴿من بعد ذلك﴾ معاً، ﴿نفقد صواع﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿يأذن لي﴾، ﴿أستغفر لكم﴾، ﴿تأويل رؤي﴾، ﴿لك قال﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً بلا استثناء.

- وكذلك أدغم المثلين من كلمة ما عدا التاء في مثلها وما لا يجوز في العربية:

﴿القصص﴾، ﴿ليحزنني﴾، ﴿يدعونني﴾.

- وأدغم الشنبوذي من المثلين من كلمتين الباء في الباء، والميم عند الباء من

المتقاربين: ﴿نصيب برحمتنا﴾، ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً بلا استثناء، وزاد على ذلك فأدغم

تاء الضمير في مثلها، لكنها لم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

ليس للحسن إمالة في هذه السورة.

- أمال اليزيدي: الراء من فاتحة السورة، ذوات الراء جميعاً، الألفات الواقعة

قبل راء طرف مكسورة وصللاً ووقفاً، همزة ﴿راء﴾.

- ويفتح عدا ما ذكر وهو (فعلى) مثلثة الفاء، ﴿الناس﴾ المجرور ﴿يبشري﴾

كما يتضح من المبهج والمستنير والنشر، وقد نص السبط على أنه سيذكرها في

مكانها^(١)، لذلك لم تدخل في قاعدة إمالة ذوات الراء ولم يذكر إمالة فيها للبصري في السورة، ويفتح ما اختص به الدوري ﴿يأسف﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تأمن﴾، وتلاحظ قراءتها بنونين ﴿نستبق﴾، ﴿تتخذ﴾، ﴿تستفتيان﴾، ﴿ولا تقربون﴾، ﴿ونحفظ﴾، ﴿ونزداد﴾، ﴿فلا تبتس﴾، ﴿تعلموا﴾، ﴿تعلمون﴾ معاً، ﴿تأيسوا﴾ مع مد الياء مدًّا متصلًا لكونها صارت حرف مد، ﴿تفتؤا﴾. وعلى ما ذكره الناظم في فاتحة الكتاب، يجوز في ﴿تفتؤا﴾ وجهان: كسر التاء وفتحها لأن عين الفعل في الماضي فيها الكسر والفتح، إلا أن الأظهر في المبهج أنه بكسر تاء ونون المضارعة قولاً واحداً دون نظر لما فيه وجهان في الماضي، لأنه ذكر القاعدة مجملة ولم يذكر خلافاً، كما قلنا هناك، والله أعلم، وإذا وقف اختباراً على ﴿تأمن﴾ فله إبدالها ياءً مدية على وجه تغيير الهمز، وأيضاً على وجه تخفيف الهمز في ﴿تأيسوا﴾ له فيها ما له في ﴿سيئت﴾ من النقل والإدغام.

تكميل

- قرأ ابن محيصن بضم الهاء من المبهج في ﴿لفتيته اجعلوا﴾.
- وقرأ من المبهج أيضاً بضم الباء في ﴿رب قدا اتيتني﴾.
- وقرأ بضمها من الكتابين في ﴿رب السجن﴾.



سُورَةُ الرَّعْدِ

٣٣٩- يُدَبِّرُ النُّونَ وَنَضَبٌ قِطْعًا بَعْدُ اكْسِرَنَّ حُزْ بَعْدُ حُسْنٌ طُبْعًا

- قرأ الحسن: ﴿يدبر﴾ بالنون، هذا الموضع فقط كما نص عليه في المفردة.

- كما قرأ: ﴿قطع متجوراً﴾ بالنصب فيهما، على إضمار (جعل). ولا يخفى أن نصب الأول بالفتح والتنوين، والثاني بالكسر والتنوين.

- وقرأ الحسن والمطوعي: ﴿وجنت﴾ بالكسر والتنوين أيضاً.

- قوله في المفردة: بالخفض في اللفظ، يعني أنهما في الحقيقة منصوبتان، أما هذا الخفض فهو في ظاهر اللفظ فقط حسب قاعدة إعراب جمع المؤنث السالم؛ فإنه يرفع بالضم، وينصب ويخفض بالكسر، كما هو معلوم.

٣٤٠- زَرْعٌ وَيَعْدُهُ الثَّلَاثُ اخْفِضْ حَلَا يُسْقَى حِمًّا مِزْيَا يُفْضَلُ مَلَا

- قرأ الحسن: ﴿وزرع ونخيل صنوان وغير﴾ بالخفض في الأربعة.

- وقرأ الحسن وابن محيصن: ﴿تسقى﴾ بياء التذكير، وقد أخذ من الإطلاق.

- وقرأ ابن محيصن ﴿ونفضل﴾ بالياء التحتية كحمزة.

٣٤١- بِقَدْرِهَا اسْكِنَّ طَبَّ حِمًّا غَيَّبَ جَلَا بِالْخُلْفِ يُوقِدُونَ خَاطِبَ شُلْشَلَا

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿بقدرها﴾ بإسكان الدال تخفيفاً.

- قرأ ابن محيصن بخلف عنه من المبهج ﴿ثوقدون﴾ بالياء من تحت ووجهه

الثاني بالتاء كأصله.

- قلت: ويفهم من كلام الناظم هنا وفي الموارد أنه من المفردة كأصله، وليس كذلك، فقد نص له الأهوازي على القراءة بالياء من تحت، وهو كذلك في المصطلح والإيضاح، فنأخذ له من الكتابين بالياء التحتية، ويزاد له وجه من المبهج بالخطاب، ولم يذكر له في البستان وجه الغيب، ولو ذكر الناظم ذلك تبعاً للإفادة، فإن عبارة الإفادة يفهم منها ما في المصطلح أيضاً لأنه لو أراد المبهج فقط لقال: من المبهج، أما وقد قال: ابن محيصة بخلاف عن صاحب المبهج، يفهم منه أنه بتمامه بالغيب ويزاد له وجه الخطاب من المبهج. وعبارة الموارد فيها: «وابن محيصة في وجه من المبهج توقدون بالغيب». اهـ. وانظر الإفادة فمثل هذا فيها كثير نحو: ﴿ردءاً﴾ بالقصص.

- وقرأها الشنبوذي بقاء الخطاب.

وهو في متن النهاية بالغيب مع أنه مستثنى في المبهج والبستان ممن قرأ به. والظاهر أنه تبع المصطلح حيث جعل الشنبوذي مكان المطوعي، والخلاف في التتمة غير مستقيم.

٣٤٢- وَحُسْنُ فَأَنْصِبْ مَزَوْصِدُّوا كَسِرَ وَصُدَّ إِذْ ضُمَّ حُزْيُثْتُ شَافٍ لَا يَشُدُّ

- قرأ ابن محيصة: ﴿وَحُسْنُ مَاب﴾ بنصب النون، عطفًا على ﴿طوبى﴾

المنصوب بفعل مقدر، واتفق جميع القراء على القراءة بهذه الترجمة في موضعي (ص).

- قرأ الأعمش: ﴿وَصُدُّوا﴾ هنا ﴿صُدَّ﴾ بغافر، بكسر الصاد فيهما، لأن الأصل

فيهما (صُدِّدُوا، صُدِّد) بكسر الدال الأولى، فنقلت حركتها إلى الصاد وأدغمت في الدال الثانية.

- وقرأ الحسن في الموضعين بضم الصاد كحفص.

- قرأ الشنبوذي: ﴿وَيُثْبِتُ﴾ بإسكان الشاء وتخفيف الباء كحفص.

٣٤٣- لِلْحَسَنِ الْكُفَّارُ فَاجْمَعْ وَانْحَسِرَا مِنْ عِنْدِهِ طِبُّ حَامِدًا كَذَا اجْرُرَا

- قرأ الحسن: ﴿وسيعلم الكفُّر﴾ بالجمع كحفص، جمع تكسير، كما في النظم.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ بكسر الميم على أنها حرف جر، وخفض الدال، وصلة الهاء بياء لفظية، خبر مقدم، والمبتدأ المؤخر هو ﴿عِلْمٌ﴾.

- وقد ترك الناظم ذكر الاستفهام المكرر، لكونهم وافقوا أصولهم، إلا ما تقرر لبعضهم في باب الهمزتين من كلمة، من حيث التغيير والتحقيق لا من حيث الاستفهام والإخبار، وإنما ذكرت ذلك لأنبه على مذهب الحسن في تحقيق الهمزتين بلا فصل، ولتوضيح ما ذكره الأهوازي لابن محيصة، حيث قال: ﴿أءذا﴾، ﴿أءنا﴾ بهمزة واحدة بعدها ياء ساكنة من غير مد فيها... إلخ معناه: أن ابن محيصة يسهل الهمزة الثانية بين بين، أو (كالياء) أو بينها وبين الياء من غير فصل بينهما.

ياءات الإضافة

ليس في السورة موضع خلاف.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت في الوصل فقط ﴿المتعال﴾، ﴿متاب﴾، ﴿عقاب﴾، ﴿مأب﴾ ولا يخفى أن ﴿مأب﴾ هي الأخيرة في السورة غير المنونة.

ابن محيصة: قرأ من المفردة بحذف الياء وصلًا فقط من ﴿المتعال﴾ وأثبتها وقفًا.

أما من المبهج فهو على أصله، وكذلك هو على أصله في بقية مواضع الخلاف

من الكتابين، ولم يذكر له في المصطلح ﴿المتعال﴾ وذكرها في التتمة على مذهب المبهج فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام ﴿تعجب فعجب﴾، ﴿أفتخذتم﴾، ﴿أخذتهم﴾.

- وأدغم ابن محيصة ﴿أم هل تستوي﴾ وأظهرها غيره من الأربعة.

- وأدغم من المبهج فقط ﴿بل زين﴾ وأظهرها غيره.

- أدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿يقوم سوء﴾، ﴿باب سلم﴾، ﴿قرانا سيرة﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿ومن الأحزاب﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصة من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿يعلم ما﴾ معاً، ﴿فيصيب بها﴾، ﴿المحال له﴾، ﴿الأمثال للذين﴾، ﴿من العلم مالكة﴾، ﴿الكتب بسم الله﴾.

- وافق من المبهج في ذلك على ما كان الأول منه مضموماً: ﴿يعلم ما﴾ معاً، ﴿فيصيب بها﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿الثمرات جعل﴾، ﴿بالنهار له﴾، ﴿خلق كل﴾، ﴿الصلح طوبى﴾، ﴿أو كلم به﴾، ﴿زين للذين﴾، ﴿الكفر لمن﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين كما سبق وكذلك آخر السورة إذا وصلها بالبسملة مع أول السورة التالية.

- وأدغم الشنبوذي من ذلك الباء في الباء، ومن المتقاريين الميم عند الباء ﴿فيصيب به﴾، ﴿أو كلم به﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بلا استثناء، وسبق تنبيهنا على تاء الضمير ولم تلق مثلها هنا.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن إمالة هنا.

- وأمال اليزيدي: الراء من فاتحة السورة، ذوات الراء، لفظ ﴿الكافرين﴾ حيث جاء بالياء، باب ﴿النهار﴾ المجرور وصلًا ووقفًا. ويفتح باب (فعلى) ﴿الناس﴾.

المضارعة للمطوعي

﴿تعجب﴾، ﴿تزداد﴾، ﴿وتطمئن﴾، ﴿تطمئن﴾ ولا شيء له في ﴿أم هل تستوي﴾ لأنه يقرأ بالياء التحتية.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿به الجبال﴾، ﴿به الأرض﴾، ﴿به الموتى﴾.



سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)

٣٤٤- اللَّهُ فَارْفَعْ وَيَصُدُّونَ اضْمُمْنَ وَاكْسِرْ حِمًّا بِلْسَنٍ طِبِّ وَاكْسِرْ مَمْنَنْ

٣٤٥- وَاسْتَفْتَحُوا خَالِقُ حَزْمَعٍ مَا تَلَا كَحَمْزَةٍ وَأَدْخَلَ الرَّفْعُ حَلَا

- قرأ الحسن: ﴿الله الذي﴾ بالرفع كنافع.

- كما قرأ: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ هنا بضم الياء وكسر الصاد من (أصد) المتعدي قال العكبري: «وفي الماضي لغتان: صَدَّ، أَصَدَّ». اهـ.

- وذكر الناظم أن المطوعي قرأ: ﴿بِلِسَانٍ﴾ هنا، بفتح اللام وإسكان السين وحذف الألف، كما في النظم والموارد، ولو قيده في النظم لكان أبين من استغنائه باللفظ عن القيد، وخاصة أنه ليس له نظير في الشاطبية.

- قلت: لقد ذكر الناظم ما في المصطلح والبستان والإيضاح ومن تبعهم، والصواب هو ما ذكر في المبهج، حيث نص على كسر اللام، وقالت محققته في الهامش: إن فتح اللام ذكر في إحدى النسخ، أما بقية النسخ فهي بالكسر، ويؤيده ما ذكره القاضي عند توجيه هذا الخلاف، والظاهر أن نسخة المبهج التي جاء فيها فتح اللام - ولا أعتقد إلا أنه سهو من الناسخ - هي التي اعتمد عليها ابن القاصح ومن أخذ عنه، والغريب أن محقق المصطلح بأم القرى عزا قراءة فتح اللام التي ذكرناها إلى المبهج، وليس فيه إلا كسر اللام، وفيه هذا التعليق الذي ذكرناه بالحاشية^(١)، وعلى

(١) المبهج ص (٥٧٢).

ذلك، فقراءة المطوعي: بكسر اللام وإسكان السين من غير ألف، أي بلغة قومه، ولو لم ينص المتولي رحمه الله على فتح اللام في شرحه، لأخذ الناس بكسرها من النظم مع إسكان السين بلا ألف، لأن القصر واضح في النظم ولم يتعرض لحركة اللام فتبقى على كسرتها، ولذا قلت: كان الأولى تقييد مراده، وعلى ذلك يجب أن توضع كسرة تحت اللام في النظم.

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا﴾ بكسر التاء الثانية، على الأمر للرسول، أي: اطلبوا من الله الفتح أيها الرسول.

- قرأ الحسن: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ كحمزة، باسم الفاعل مرفوعاً وخفض ما بعده، وكذلك ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ في النور، كما نص عليه في المفردة.
- وقرأ الحسن: ﴿وَأَدْخَلَ﴾ برفع اللام، فعل مضارع مستأنف، أي: وأدخل أنا.

٣٤٦- وَاضْمُمُ يُضِلُّوْا مَعَ يُضِلُّ حُزْ...

- قرأ الحسن: ﴿لِيُضِلُّوْا﴾ بضم الياء.

- وقال الناظم أنه قرأ بالضم أيضاً في ﴿لِيُضِلُّ﴾ بالحج ولقمان والزم.

- قلت: هذا ما في النظم والموارد، وأما ما ذكره ابن القاصح فهو كذلك إلا موضع الزمر، فإنه قال بفتحه وتبعه في الإيضاح، وفي البستان ضم الجميع وكذلك في النهاية والإفادة، إلا أن النص في المفردة جاء بالضم فيهن ما عدا موضع الحج، فإنه لم يذكره، فدل على أن الحسن يقرأ فيه بالفتح كأبي عمرو، وهو ما نأخذ به، وعلى ذلك فقراءة الحسن بالضم في إبراهيم، ولقمان والزم، أما موضع الحج فهو فيه بفتح الياء كأصله. وارجع إلى ما قاله الأهوازي في الأنعام.

- وَفِي مِّنْ كُلِّ نَوْنٍ أَهْلًا حِمًّا تَفِي

- قرأ الأعمش والحسن: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا﴾ بتنوين اللام، أي: وآتاكم من كل شيء، الشيء الذي سألتموه، فتكون ﴿مَا﴾ موصولة. ويجوز أن تكون نافية في محل نصب على الحال، أي: آتاكم من كل شيء، من غير سؤال، ولا يخفى في القراءة أنها صارت إدغامًا بغنة.

٣٤٧- وَهَبَنِي مِزْ لَتَزُولَ كَعَلِي لَهُ يُؤَخِّرُهُمْ بِنُونٍ حَصَّل

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَهَبَ لِي﴾ بنون مكسورة مكان اللام موصولة بالباء لفظًا، كلمة واحدة، متعديًا لمفعولين بنفسه، على خلاف الغالب، إذ الغالب أن يتعدى إلى المفعول الأول باللام، وفيها مخالفة للرسم.

- وكلام الناظم على أنه من الكتابين، إلا أن صاحب المفردة لم يذكره، ولذا نأخذ له منها باللام كأصله، أما ما ذكره الناظم كالإفادة والمصطلح وغيرهما فهو من المبهم.

- قرأ ابن محيصن: ﴿لَتَزُولَ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الثانية كالكسائي.

- وقرأ الحسن: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ هنا بالنون.

باءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ﴾، ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾.

ابن محيصن: سكن ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ﴾.

وللشنوذي فيها وجهان على ما بيناه في باب الإضافة.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿وعيد﴾ وصلًا فقط، حيث كان.

ابن محيصن: أثبت وصلًا من المبهج ﴿دعاء ربنا﴾ وحذفها من المفردة في الحاليين.

- قلت: سكت في مفردة ابن محيصن عن ﴿أشركتمون﴾ مما يدل على موافقة ابن محيصن لأبي عمرو في إثباتها في حال الوصل، وحذفها وقفًا، وهو ما نأخذ به، أما من المبهج فابن محيصن بالحذف في الحاليين كابن كثير، ولا يخفى أنهم على أصولهم في غير ما ذكرنا.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن والبصريان ﴿وإذ تأذن﴾ وأظهره الأعمش، ومعلوم أن البصريين قد وافقا أصلهما، لكن ذكرهما في مثل هذا من تنمة الكلام.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿اغفر لي﴾ وأظهره الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة نحو: ﴿عن سبيل﴾، ﴿من سلطن﴾، ﴿عن سييله﴾ بلا غنة.

- وأدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿على الآخرة﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين:

﴿ويستحيون نساءكم﴾، ﴿الأمثال للناس﴾، ﴿يأتي يوم﴾، ﴿تعلم ما﴾، ﴿كيف فعلنا﴾ ولو وصل ﴿الآلب بسم الله﴾ فله الإدغام.

- وافق من المبهج على إدغام المثليين من ذلك إذا ضم أولهما: ﴿تعلم ما﴾.
 - وأدغم ابن محيصن باب المتقاربين من المفردة في كلمة أو كلمتين:
 ﴿ليبين لهم﴾، ﴿تأذن ربك﴾، ﴿ليغفر لكم﴾، ﴿الصلحت جنت﴾،
 ﴿وسخر لكم﴾، ﴿وتبين لكم﴾، ﴿الأصفاد سرايلهم﴾، ﴿النار ليجزي﴾.
 - وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً بما في ذلك آخر السورة مع
 البسملة وصلًا.

- وأدغم المثليين من كلمة واحدة ما عدا التاء في مثلها وما لا يجوز لغة:
 ﴿تدعوننا﴾، ﴿أفواههم﴾، ﴿وجوههم﴾ مع المد الطويل فيهن.
 - وليس للشنبوذي هاهنا إدغام، كما أن مذهبه الوصل بين السورتين فلا شيء
 له مما ذكرناه لابن محيصن، في وصل آخر السورة بالبسملة.
 - وأدغم الحسن المثليين من كلمتين مطلقاً، وليس له في آخر السورة شيء لأن
 مذهبه الوصل
 والسكت، كما أوضحنا في بابه.
 - وزاد على إدغام القراء فأدغم تاء الضمير في مثلها، ولم تلقه في هذه السورة.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن هنا إمالة.
 - أمال اليزيدي (الراء) من فاتحة السورة، ذوات الراء جميعاً، ﴿قرار﴾ وبابها
 وصلًا ووقفًا، باب ﴿النار﴾، ﴿والنهار﴾ في الحاليين ﴿للكافرين﴾ بالياء حيث كان.

- وفتح (فعلى) وبابها، ﴿الناس﴾ المجرور حيث كان ﴿وترى المجرمين﴾ ونحوه وصلًا، ولا يميل إلا ما ذكر له في باب الإمالة.
- والأعمش على أصله إلا في ﴿البوار﴾، ﴿القهار﴾ فإنه فتحهما، ﴿قرار﴾ وبابه بالإمالة وجهًا واحدًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

- ﴿تعلم﴾، ﴿تحسبن﴾ معًا، ﴿ونتبع﴾، ﴿وتغشى﴾. ولا شيء في ﴿تشخص﴾ لأن ماضيه الثلاثي بفتح الخاء وبضمها.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء في ﴿لقومه اذكروا﴾، ﴿ويأتيه الموت﴾، ﴿به الريح﴾، ﴿فيه الأبصر﴾.
- وقرأ من المبهج أيضًا بضم الباء من ﴿رب إنهن﴾.
- وقرأ بضمها من الكتابين في ﴿رب اجعل﴾، ﴿رب اجعلني﴾.



سُورَةُ الْحَجَرِ

- ٣٤٨- نُزِّلْ مَزْمَعٌ نَصْبِهِ لِمَا تَلَا وَيَعْرِجُونَ كَسْرُ رَائِهِ طَلَا
- قرأ ابن محيصن: ﴿مَا تَنْزَّلُ﴾ بنون مضمومة في أوله بدلا من التاء، وإسكان
النون الثانية وتخفيف الزاي وكسرها، فخرج هذا الموضع من تاءات البزي.
- وقرأ: ﴿الْمَلَكَةُ﴾ بالنصب، مفعولاً لـ ﴿تَنْزَلُ﴾.
- وهذه القراءة من المبهج، أما من المفردة فهو كأبي عمرو، لسكوت الأهوازي
عنه، ولا يخفى أنه يخفف التاءات من المفردة، وقد ذكر الناظم ذلك تبعا للبهستان
والمصطلح والإفادة وغيرها.
- قرأ المطوعي: ﴿يَعْرِجُونَ﴾ بكسر الراء، لغة فيه.
٣٤٩- وَسُكِّرَتْ بِالْخِفِّ حَبْرٌ وَالْجَانُّ كَيْفَ أَتَى عَلِيٍّ أَقْرَأَ لِلْحَسَنِ
- قرأ الحسن: ﴿سُكِّرَتْ﴾ بتخفيف الكاف كالمكي.
- وقرأ: ﴿وَالْجَانُّ﴾ حيث وقع بهمزة مفتوحة بعد الجيم وحذف المد؛ لغة فيه.
- كما قرأ الحسن: ﴿عَلِيٍّ﴾ بكسر اللام ورفع الياء مشددة منونة كيَعْقُوبُ.
٣٥٠- تَوَجَّلْ بِضَمِّ حُزٍّ وَبِإِلْيَاءٍ طَرَا وَالْقَانِطِينَ أَعْمَشُ قَدْ قَصَرَا
٣٥١- وَاكْسِرْ لَهُ يَقْنَطُ إِنَّ دَابِرَا طُوًى وَفِي سَكْرَتِهِمْ ضَمُّ طَرَا
- قرأ الحسن: ﴿لَا تَوَجَّلْ﴾ بضم التاء، فتكون الواو بعدها مدية، وهو فعل
مبني للمفعول.

- وقرأها المطوعي على أصل قاعدته في كسر تاء المضارعة، ولذا تقلب الواو ياء، كما قال الناظم: (وبالياء طرا) لأنه يلزم من الكسر قبل الواو الساكنة فتصير (تيجل) وعند سيبويه: (تَوَجَّل) لغة أهل الحجاز، ولغة غيرهم (تيجل)^(١). اهـ. بتصرف.

- قرأ الأعمش: ﴿القنطين﴾ بحذف الألف، لغة فيها.

- كما قرأ: ﴿يَقْنُطُ﴾ هنا ﴿يَقْنُطُونَ﴾ بالروم ﴿تَقْنُطُوا﴾ بالزمر بكسر النون فيهن.

- قلت: ولو أضاف الناظم إليها موضع الشورى الذي زاده الأعمش كما سيأتي لكان أجمع للخلاف، كما في المبهج، ولكنه مشى على ما عليه المصطلح والإيضاح وغيرهما، وعلمت هذه المواضع من المبهج والموارد، وكان على الناظم أن يشير إليها في النظم لأنها لا تظهر منه باللفظ الذي أورده، وقد فصلها الشاطبي في حرزه.

- قرأ المطوعي: ﴿أَنَّ دَابِرَ﴾ بكسر الهمزة على الاستئناف.

- كما قرأ: ﴿سَكَّرْتَهُمْ﴾ بضم السين، لغة فيها.

٣٥٢- وَيَنْحِتُونَ قُلْ بَفَتْحِ الْحَاءِ حَلْ كَظْلَةٍ وَأَقْرَأُ هُوَ الْخَالِقُ طَلْ

- قرأ الحسن: ﴿يَنْحِتُونَ﴾ بفتح الحاء، وكذلك موضع الشعراء، لغة فيها.

- قرأ المطوعي: ﴿الْخَلَقُ﴾ بصيغة اسم الفاعل كما في النظم فقدم الألف على اللام وكسرها مخففة، وقيدها الناظم بـ ﴿هو﴾ مجردة من الواو قبلها ليخرج موضع (يس).

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿عبادي أني أنا﴾، ﴿وقل إني أنا﴾.

ابن محيصن: سكن ﴿مسنى الكبير﴾ زاد له صاحب المبهج وجهًا بفتحها.

الزوائد

الحسن: أثبت في الوصل فقط ﴿فلا تفضحون﴾، ﴿ولا تخزون﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿خلت سنة﴾، ﴿ولقد جعلنا﴾.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والحسن: ﴿إذ دخلوا﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿بل نحن﴾ وأظهرها غيره.

- وأدغم من المفردة: ﴿من سجيل﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، إلا أن له خلف في: ﴿ءال لوط﴾ فعلى وجه الإدغام الكبير له في الموضعين هنا الإدغام والإظهار، فالأول من المبهج، والثاني من المستنير.

- قال في الإفادة: إن إدغام ﴿ءال لوط﴾ من المستنير عن ابن فرح. اهـ. بتصرف.

- قلت: إدغامها من المستنير عن ابن فرح من طريق النهرواني من قراءة ابن سوار على العطار والخياط وذلك عن أبي عمرو، أما اختيار اليزيدي فهو من قراءة ابن سوار على ابن مسرور والشرمقاني على أبي إسحاق الطبري على الولي على ابن فرح، ولذلك فليس له إلا الإظهار من المستنير.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين ما عدا ﴿ءال لوط﴾ [لأن الأهوازي وإن حكى الخلف في الإدغام إلا أنه صرح أنه أظهره عن اليزيدي في الوجيز]: ﴿نحن نزلنا﴾، ﴿لنحن نحى﴾، ﴿قال لم﴾، ﴿بمخرجين نبى﴾.

- وافق من المبهمج على إدغام ما ضم أوله: ﴿نحن نزلنا﴾، ﴿لنحن نحى﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين ﴿قال ربك﴾، ﴿قال رب﴾، ﴿معاً﴾، ﴿حيث تؤمرون﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين بما في ذلك ﴿ءال لوط﴾.

- ولم يقع للشنبوذي إدغام هنا.

- وأدغم الحسن المثلين بلا استثناء كالمطوعي.

وزاد على ذلك تاء الضمير في مثلها ولكنها لم تلقه في هذه السورة.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن هنا إمالة.

- أمال اليزيدي (الراء) من فاتحة السورة، ﴿نار﴾ وبابها في الحاليين.

نون وتاء المضارعة

﴿توجل﴾ بعد كسر التاء تصير (تيجل)، ﴿ولا تحزن﴾، ﴿نعلم﴾.

ولا شيء في ﴿ننهك﴾ لأن ماضيها (نهى) بفتح الهاء، وذلك بخلاف

﴿تتهوا﴾ ونحوها، ففيها الكسر لأن ماضيها زاد على ثلاثة أحرف وبُدئ بهمزة

الوصل.

تكميل

- قرأ ابن محيصة من المبهم بضم الهاء من: ﴿عليه الذكر﴾.
- وقرأ منه أيضاً بضم الباء في: ﴿رب فانظرني﴾، ﴿رب بما أغويتني﴾.



سُورَةُ النَّحْلِ

٣٥٣- يُنْزِلُ مَعَ بَعْدُ كَرُوحٍ لِلْحَسَنِ وَاضْمُمُ وَيَالنَّجْمِ وَتَحْتَ الطُّورِ حَنْ
- قرأ الحسن: ﴿يُنْزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ بناءً فوقية وبعدها نون وزاي مع فتح الثلاثة
وتشديد الزاي، ورفع ﴿الملكَةَ﴾ كقراءة روح.

- تنبيه: ذكر صاحب الإتحاف أن اليزيدي فتح الشين من ﴿بِشَقٍّ﴾، مع أن
ذلك لم يكن في المبهج ولا في المستنير، ولذلك لم يذكرها في المصطلح ولا في
الإيضاح وإنما ذكرت في البستان عن محبوب وخارجة كلاهما عن أبي عمرو كما
نقل ابن الجندي عن المصباح للشَّهْرَزُورِي، ولذا لم يعرج عليها المتولي.
- وقرأ الحسن: ﴿وَيَالنَّجْمِ﴾ هنا، ﴿وَالنَّجْمِ﴾ بسورته، بضم النون فيهما جمع
(نجم) وسكون الجيم للتخفيف، وقيل هو لغة في الجمع.

٣٥٤- يَدْعُونَ غِبَّ حُزْ ضَمَّتَا السَّقْفِ مَلَا وَشُرَكَائِيَ الَّذِينَ اكْسِرَ بَلَا

٣٥٥- هَمَزَ جَمِيعًا يَتَفَيَّؤُوا وَلَا يُهْدَى كَحَفْصِ حُزْ وَتَسْقِي افْتَحَ حَلَا

٣٥٦- شَفَا تَوَجَّهَ خَاطِبِينَ فُزْ وَتَرَوْا حُزْ وَاللَّسَانُ عَنْهُ بِاللَّامِ رَوَوْا

- قرأ الحسن: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ بياء الغيب كعاصم، وسيأتي موضع (فاطر).

- وقرأ ابن محيصن: ﴿السَّقْفُ﴾ هنا بضم السين والقاف، وسيأتي موضع
الزخرف فيها، وليس في موضع الأنبياء خلاف كما نص عليه الأهوازي.

- قرأ الحسن: ﴿شركاء ي الذين﴾ حيث وقع، بحذف الهمزة وكسر الياء.

- قلت: إن مذهب الحسن هو إسكان هذه الياءات جميعاً، وكسرها هنا بعد حذف الهمز، إنما هو لالتقاء الساكنين، ولذا لو وقف اختباراً لأشبع المد، مثل: ﴿محيي﴾ عند من قرأ بالإسكان، وإن كان الإزميري قد ذكر فتح هذه الياء وصلاً، إلا أن ما ذكرناه تبعاً لابن القاصح وغيره هو الظاهر من مذهب الحسن، وخاصة أن الأهوازي نص في موضع القصص على كسرها، مع تعميمه للحكم، وفي الإفادة ما يدل على فتح الياء كنور الإزميري، والأمر على ما بينا.

- قرأ الحسن: ﴿تَتَفَيَّأ﴾ بالياء من تحت كحفص.

- وقرأ: ﴿لَا يُهْدَى﴾ كحفص، بفتح الياء وكسر الدال وبعدها ياء مدية.

- وقرأ الحسن والشنبوذي: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ في الموضعين بفتح النون منهما.

- وقال الناظم أن ابن محيضن من المفردة قرأ: ﴿أينما يوجهه﴾ بتاء الخطاب.

- قلت: هذا الوجه من المفردة للبزي عنه، كما نقله في المصطلح والإيضاح والإزميري، وفي المفردة المطبوعة جعل اسم (البزي) مع قوله تعالى: ﴿ولا تك في ضيق﴾ وإن كان في المخطوط مختلطاً بما قبله وما بعده حيث قال: «ولا تك في ضيق بكسر الضاد البزي أينما يوجهه بالتاء». اهـ. وكان الأولى بالمحقق أن ينبه على مثل هذه الأمور في مواضعها، وقد اتبعت في ذلك ما فهمه الأئمة، لأنه الأقرب إلى قراء مكة في ﴿في ضيق﴾ وعلى ذلك فهذا الوجه من المفردة للبزي. وقد تبع الناظم الإفادة.

- قرأ الحسن: ﴿ألم يروا إلى الطير﴾ بتاء الخطاب، وهو معطوف على ما قبله

في الخطاب، ولو قيده الناظم بموضعه لكان أولى من ترتيب الخلافات لما ذكرناه من قبل.

- كما قرأ الحسن: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ﴾ بزيادة ألف الوصل ولام التعريف كما في النظم: (اللسان) واللام فيه للعهد.

٣٥٧- وَالْخَوْفُ بِالنَّصْبِ وَبِالْخَفْضِ الْكَذِبُ هَذَا لَهُ وَجَعَلَ الْفَتْحَانِ طِبْ

٣٥٨- حِمًا وَيَعْدُ السَّبْتُ فَأَنْصَبُ عَنْ كِلَا وَفَتْحُ فِي ضَيْقٍ بِخُلْفٍ جُمْلًا

- قرأ الحسن: ﴿الجوع والخوف﴾ بنصب الفاء، عطفًا على ﴿لباس﴾.

- وقرأ: ﴿لما تصف ألسنتكم الكذب﴾ بخفض الباء الموحدة، على أنه بدل من ﴿مَا﴾ أو نعت لها، وقيده في النظم بما بعده لفظ (هذا).

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿جُعِلَ السَّبْتُ﴾ بالبناء للفاعل؛ ففتح الجيم والعين ونصبا التاء. والضمير فيه يعود إلى الله تعالى.

- قرأ ابن محيصن من المبهج بخلف عنه ﴿في ضيق﴾ معًا، بفتح الضاد كالجماعة. وله من الكتابين وجه كأصله بكسرهما. وانظر ما ذكرناه في التعليق على قوله تعالى: ﴿أينما يوجهه﴾ قبل قليل.

وكذلك ما ذكرناه في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ هنا وفي (يس).

باءات الإضافة

ابن محيصن: سكن الياء من: ﴿شركاء الذين﴾ قولًا واحدًا ولا يخفى حذفها وصلًا للساكن بعدها. وقد ذكرت للحسن أثناء الفرش.

الزوائد

الحسن: أثبت: ﴿فارهبون﴾، ﴿فاتقون﴾ حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿وقد جعلتم﴾، ﴿ولقد جاءكم﴾.

- وأدغم ابن محيصة الضاد في الطاء من: ﴿فمن اضطر﴾ حيث كان.

- وأدغم النون الساكنة والتنوين (من المفردة) في السين والياء بلا غنة: ﴿من سوء﴾ معاً، ﴿خالصاً سائغاً﴾، ﴿ومن ثمرت﴾، ﴿عن سبيل﴾ معاً، ﴿بجهلة ثم﴾، ﴿عن سبيله﴾ ونحوه حيث كان.

- وأدغم من المبهج ﴿على الآخرة﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام أدغم ابن فرح ﴿هو ومن﴾ أما ابن الحكم فإنه أظهره من الكتابين، وأما ﴿فهو وليهم﴾ فهو بالإدغام قولاً واحداً على ما رجحه الأئمة، وإلا فالإظهار فيه واضح من المستتير.

- أدغم ابن محيصة المثلين من كلمتين من المفردة: ﴿والنجوم مسخرت﴾، ﴿يعلم ما﴾ كله، ﴿قيل لهم﴾، ﴿السلم ما﴾، ﴿وقيل للذين﴾، ﴿أمر ربك﴾، ﴿ربك كذلك﴾، ﴿نقول له﴾، ﴿لا يعلمون نصيباً﴾، ﴿القوم من﴾، ﴿جعل لكم﴾ كله، ﴿وجعل لكم﴾ كله أيضاً، ﴿وبنعمة الله هم﴾، ﴿يعرفون نعمة الله﴾، ﴿العذاب بما﴾، ﴿والبغي يعظكم﴾، ﴿عند الله هو﴾ وأظهر ﴿هو ومن﴾ وكذلك ﴿فهو وليهم﴾ لما ذكرناه في الأنعام.

- وافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا كان أولهما مضمومتاً: ﴿يعلم ما﴾ كله، ﴿أمر ربك﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿وسخر لكم﴾، ﴿يخلق كمن﴾، ﴿أنزل ربكم﴾ معاً، ﴿تتوفهم الملائكة ظالمي أنفسهم﴾، ﴿الأنهر

لهم ﴿﴾، ﴿الملئكة طيبين﴾، ﴿ليبين لهم﴾، ﴿أكبر لو﴾، ﴿لتبين للناس﴾، ﴿البنات سبحنه﴾، ﴿فزين لهم﴾، ﴿لتبين لهم﴾، ﴿سبل ربك﴾، ﴿خلقكم﴾، ﴿العمر لكي لا﴾، ﴿يعلم بعد﴾، ﴿ورزقكم﴾، ﴿لا يؤذن للذين﴾، ﴿بعد توكيدها﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿رزقكم﴾، ﴿من بعد ذلك﴾، ﴿ليحكم بينهم﴾، ﴿سيل ربك﴾، ﴿أعلم بمن﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من المتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة: ﴿خلقكم﴾، ﴿ورزقكم﴾، ﴿رزقكم﴾.

- وافقه الشنبوذي على إدغام الباء في الباء من المثليين: ﴿العذاب بما﴾.

- كما أدغم الشنبوذي الميم عند الباء من المتقاربين:

﴿لا يعلم بعد﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿ليحكم بينهم﴾، ﴿أعلم بمن﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾.

- أدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً بما في ذلك: ﴿هو ومن﴾، ﴿فهو وليهم﴾ ويلاحظ ضمه لهاء ﴿هو﴾.

- وزاد على ذلك إدغامهما من كلمة ما عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بلا استثناء ومنه: ﴿فهو وليهم﴾، وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها. ولم تلقه في هذه السورة.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن هنا إمالة.

- وأمال اليزيدي: جميع ذوات الراء، لفظ ﴿الكافرين﴾ بالياء حيث كان،

الهمز من ﴿راء﴾ وقفًا فقط كالتي بعدها متحرك، أما في حال الوصل في الذي بعده ساكن كما هنا فلا شيء له فيه، ويميل الألفات الواقعة قبل را طرف مكسورة وصلًا ووقفًا، ويفتح باب (فعلى)، لفظ ﴿الناس﴾ ونحو ﴿وترى الفلك﴾ وصلًا، أما في الوقف على ﴿وترى﴾ فبالإمالة.

نون وتاء المضارعة

﴿تستعجلوه﴾، ﴿لتركبوا﴾، ﴿تعلمون﴾ كله، ﴿وتستخرجوا﴾، ﴿تلبسونها﴾،
﴿ولتبتغوا﴾، ﴿تهتدون﴾، ﴿نعمل﴾، ﴿تعملون﴾ كله، ﴿تتخذوا﴾ معًا، ﴿تتقون﴾،
﴿تفترون﴾، ﴿تتخذون﴾ معًا، ﴿تستخفونها﴾، ﴿تختلفون﴾، ﴿ولا تشتروا﴾،
﴿نعلم﴾، ﴿لتفتروا﴾، ﴿ولا تحزن﴾، ولا شيء في ﴿تسرحون﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من ﴿به الزرع﴾، ﴿عليه الضلالة﴾،
﴿به الأرض﴾، ﴿لأنعمه اجتباه﴾.



سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

٣٥٩- لِنُرِي الْفَتْحَانَ حُزْ مَعَ الْأَلِفِ يَتَّخِذُوا خِطَابَهُ عَنْهُ وَصِفْ

- ذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿لِنُرِيهِ﴾ بفتح النون والراء وألف بعدها مكان

الياء.

- قلت: وهي تعطي معنى يخالف ما عليه المفسرون، فكأنه سبحانه علَّل

الإسراء من أجل رؤيته هو لنبيه ﷺ، وقد تبع الناظم في ذلك، نور الإزميري والإفادة

المقنعة، أما ما في المفردة فهو بفتح النون فقط، ولم يتعرض لحركة الراء ولا ما

بعدها، وكذلك في المصطلح والإيضاح والبستان والنهاية وغيرها، وقال البعض:

إن فتح النون يقتضي أن تكون القراءة بألف بعد الراء؛ قلت: إن هذا مما يتأكد بيانه في

نصوص الأئمة المذكورين، وحيث لم ينص أحد منهم على ذلك، فالراء باقية على

كسرها، وغاية ما قاله العكبري عن هذه القراءة: «أنها ضعيفة». اهـ. ووجهها بقوله:

«أن تجعل الماضي (رأى) فيكون المستقبل بفتح النون، ويكون المعنى: كائنا من

آياتنا، وليس بمطرد». اهـ. ولم يقل أنها خطأ في العربية، وعلى ذلك فقراءة الحسن

﴿لنريه﴾ بفتح النون وكسر الراء وبعدها ياء مفتوحة.

- وقرأ الحسن: ﴿أَلَا يَتَّخِذُوا﴾ بقاء الخطاب كالجماعة.

٣٦٠- وَافْتَحَ عَيْبِداً وَاكْسِرَنَّ وَقُلْ خَلَّلْ حُزْ يَخْرُجُ الْيَا وَافْتَحَ اضْمُمُّ حُزْ مَثَلْ

- قرأ الحسن: ﴿عِبَادَا لَنَا﴾ بفتح العين وكسر الباء وبعدها ياء مدية مكان

الألف (عبيدا) جمع (عبد) وأكثر ما يستعمل (العبيد) للناس، والعباد لله، كما قال ابن جني.

- وقرأ: ﴿خِلِّلِ الدِّيَارَ﴾ بفتح الخاء وحذف الألف بعد اللام، كما في النظم، على الأفراد ويجوز أن يكون كل منهما مفردًا، وهو وسط الديار.

- قرأ الحسن وابن محيصن: ﴿وَنُخْرِجُ﴾ بالياء من تحت مع فتحها وضم الراء كيعقوب.

٣٦١- وَمَدَّ أَمْرَنَا حِمًّا وَطِبُّ قَضَا بِالْهَمْزِ مَرْفُوعًا لَهُ بَعْدُ اخْفِضَا

- قرأ الحسن: ﴿أَمْرَنَا﴾ بمد الهمزة على البدل كيعقوب.

- وقرأ المطوعي: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ بمد الضاد مدًا متصلًا وبعده همزة مرفوعة، مع خفض الباء فيما بعده على الإضافة ﴿وَقَضَاءُ رَبِّكَ﴾ وهو مبتدأ، وخبره ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ﴾ وقد نص في المبهج على عدم إمالة للمطوعي.

٣٦٢- وَيَبْلُغَنَّ شِمٌّ كَحَفْصٍ نَوْنٌ أَفَّ وَخَفُّ الْمُبْدِرِينَ لِلْحَسَنِ

٣٦٣- خَطًّا يَفْتَحُ الْحَالَهُ وَذَكَرَا سَيِّئَةً خَفَّ صَرْفَنَا حُرًّا

- قرأ الشنودّي: ﴿يَبْلُغَنَّ﴾ كحفص، بحذف الألف وفتح النون.

- وقرأ الحسن: ﴿أَفَّ﴾ بالتنوين كحفص، حيث وقعت.

- كما قرأ: ﴿الْمُبْدِرِينَ﴾ بإسكان الباء وتخفيف الذال، لغة فيه، من (أبذر) مثل (فَرَحَ، أَفْرَحَ).

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿خَطًّا﴾ بفتح الخاء، وهو على أصله في إسكان الطاء مصدر (خَطِي) ضد الصواب.

- وسكت الناظم عن ابن محيصن في هذا اللفظ على أنه وافق أصله، وهو كذلك، إلا أننا ننبه أن مفردة ابن محيصن المطبوعة لم يذكر فيها هذا اللفظ، مما يوهم أنه منها كأبي عمرو، إلا أن المفردة المخطوطة جاء فيها النص هكذا: «﴿خَطَأٌ﴾ بكسر الخاء والمد». اهـ. وعليه فابن محيصن كأصله من الكتابين.

- قرأ الحسن: «﴿سَيِّئَةٌ﴾ كحفص، بضم الهمزة وبعدها هاء مضمومة موصولة بواو لفظية.

- كما قرأ: «﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ بتخفيف الراء، وهو كالمشدد إلا أن الأخير فيه معنى التكثير، ولو قيده الناظم بموضعه في الآية الحادية والأربعين لكان أولى.
٣٦٤- بَعْدَ كَمَا غَيَّبَ شَفَا وَسَبَّحَتْ لَهُ طَوًى يُخَوِّفُ الْيَا طَوَّلَتْ
- قرأ الشنوذى: «﴿كما تقولون﴾ بياء الغيب كحفص.

- ما قيل عن قراءة ابن محيصن في «﴿خَطَأٌ﴾ السابق، يقال مثله هنا، ففي المفردة المطبوعة لم يذكر هذا الخلاف، إلا أنني وجدته بحاشية المخطوطة: «كما يقولون بالياء». اهـ. وقد سكت عنه الناظم لأنه بذلك قد وافق أصله، وهو كذلك في الإفادة والمصطلح وغيرهما.

- قرأ المطوعي: «﴿تُسَبِّحُ لَهُ﴾ بحذف التاء قبل السين، وإثباتها ساكنة بعد الحاء، مع فتح الباء والحاء، فعلاً ماضياً، وفيه مناسبة للفظ «﴿السموات﴾» إلا أنه مخالف للرسم المتبع.

- كما قرأ: «﴿ونخوفهم﴾ بالياء التحتية، والضمير فيه عائد إلى الله أو إلى القرآن على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة.

٣٦٥- نَخِيفُ مَعَ الْأَرْبَعِ بِأَلْيَا حُلِّيَا وَيَجِدُوا الثَّانِي وَيَدْعُوا حُزِيَا

- قرأ الحسن: ﴿نخسف﴾ وما بعدها ﴿نرسل﴾، ﴿نعيدكم﴾، ﴿نرسل﴾، ﴿فنرسل﴾، ﴿فنغرقكم﴾ بالياء التحتية فيهن جميعاً.

- وهي من المواضع التي لم يذكرها ابن الجزري، وقد ذكرها صاحب المصطلح، وعلق صاحب مخطوطة النهاية في الحاشية على ذلك، وكذلك هي في الإفادة والإيضاح، وتفهم من البستان لغير من ذكرهم.

- كما قرأ الحسن: ﴿ثم لا تجدوا لكم علينا﴾ بالياء من تحت، وقيده بالثاني وهو آخر الربع، وهو التفات كالسابق.

- وقرأ أيضاً: ﴿يوم ندعوا﴾ بالياء التحتية.

٣٦٦- وَكُلُّ فَارَفَعٍ بِكِتَابِهِمْ حِجَابًا خِلَافَكَ أَقْرَأَ مَدْخَلَ افْتَحَ مَخْرَجًا

٣٦٧- لَهُ وَحَتَّى تَفْجَرَ الْخِفُّ حَلَا عَلِمْتَ فَاضْمُ إِذْ فَرَقْنَا أَشَدُّ مَلَا

- قرأ الحسن: ﴿كُلُّ أناس﴾ برفع اللام، على أنه فاعل، للفعل ﴿يدعوا﴾.

- وقرأ: ﴿يأْمهم﴾ كما في النظم، فحذف الهمزة والميمين، وأثبت مكانهن، الكاف والتاء والباء على التوالي، والباء، سببية، أي بسبب كتابهم، فأهل الجنة يدعون: ﴿الحمد لله الذي صدقنا وعده﴾ وأهل النار يدعون: ﴿ربنا أخرنا إلى أجل قريب﴾، وهي خلاف الرسم.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿خَلَفَكَ﴾ كحفص، بكسر الخاء وفتح اللام وألف بعدها.

- وقرأ أيضاً: ﴿مُدخل﴾، ﴿مُخرج﴾ بفتح الميم فيهما، على أنهما مصدران ميميّان بمعنى الدخول والخروج، من (دخل وخرج) الثلاثيين، ويحتمل أن يكونا اسمي مكان.

- كما قرأ: ﴿تَفْجِّرُ﴾ بالتخفيف، وهي الأولى، ففتح التاء وسكن الفاء وضم الجيم مخففة.

- وقرأ الأعمش: ﴿لقد علمت﴾ بضم التاء كالكسائي.

- وقرأ ابن محيصة: ﴿فَرَقْنَهُ﴾ بتشديد الراء، للتكثير.

- وسكت الناظم عن ﴿كِسَفًا﴾ هنا لابن محيصة على أنه وافق أصله في إسكان السين وهو كذلك في المفردة، أما في المبهج فقد نص على فتحها له كعاصم هنا فقط، وهو في غيرها على أصله، والظاهر أن سكوت الناظم والمصطلح وغيرهم عن ذلك هو أن اسم ابن محيصة سقط من نسختين للمبهج في هذا الموضع كما أشارت محققته بهامش نسخة أم القرى، وعلى ذلك نأخذ له كأصله من المفردة، وكحفص من المبهج هنا فقط وهو في غيرها على أصله من الكتابين. والغريب أن صاحب شرح الإفادة ذكر ابن محيصة بالفتح فيما عدا الطور، مع أن النص في الإفادة مثل المصطلح والإيضاح، ولعله سهو من الناسخ، أو يكون لفظ (بالإسكان) سقط قبل قوله: (وفي الروم بالفتح) وهذه المواضع غير تامة في البستان، كما نص في مخطوطة المفردة على موضعي ﴿أعْمَى﴾ أنهما بالفتح، وقد ذكر هذا الحكم في مقدمتها فلا إشكال فيه، وفي المخطوطة أيضًا سقط موضع ﴿وننزل من القرآن﴾ وأثبت ﴿تنزل علينا﴾ لكن الضمير يشير إلى السقط، وهو قوله: «بالتشديد فيهما لا غير». اهـ.

باءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿ربي إذا﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿فقد جعلنا﴾، ﴿ولقد صرفنا﴾ معًا، ﴿لبثتم﴾، ﴿أذهب فمن﴾، ﴿خبث زدنيهم﴾.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءهم﴾ معاً وأظهرها غيرهم.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة بلا غنة: ﴿مفعولا ثم﴾، ﴿سبيلاً سبحانه﴾، ﴿حاصباً ثم﴾، ﴿أن ثبتك﴾، ﴿قليلاً سنة﴾ ونحوه حيث كان.

- وأدغم منها: ﴿أعرضتم﴾ مع بقاء صفة الاستعلاء.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأرض﴾ كله.

- وأدغم من المبهج: ﴿على الإنسان﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وله في ﴿وءات ذا القربى﴾ إدغام من المبهج، وإظهار من المستنير.

- وإدغام المبهج فيها فهم من تخصيص شجاع بالإظهار، مع أنه ذكرها أول الباب فيما امتنع إدغامه لكونه منقوصاً، وكذلك ذكرها صاحب المستنير عند ذكره موانع الإدغام، لكنه وعد بذكر ما أدغم منه في محله، فلما لم يذكرها دل على إظهارها، وقد ذكر أخواتها ﴿يخل لكم﴾، ﴿يك كاذباً﴾ في مواضعهن. أما ﴿ذي العرش سبيلاً﴾ فله الإظهار فقط من الكتابين كما صرح به في المبهج من طريق الشذائي، أما من المستنير عن ابن فرح فهو بالإظهار كابن الحكم لأن الإدغام المذكور عنه من طريق النهرواني، وليس طريقه في اختيار اليزيدي^(١).

- قرأ ابن محيصن من المفردة بإدغام المثليين من كلمتين:

﴿إنه هو﴾، ﴿وجعلنه هدى﴾، ﴿كتبك كفى﴾، ﴿فأولئك كان﴾، ﴿كيف

(١) انظر الإدغام الكبير في آخر سورة الحجر.

﴿فضلنا﴾، ﴿نحن نرزقهم﴾، ﴿أولئك كان﴾، ﴿جهنم ملوما﴾، ﴿ربك كان﴾،
﴿كذب بها﴾، ﴿أمر ربي عليك كبيرا﴾، ﴿وجعل لهم﴾، ﴿فقال له﴾، ﴿قال لقد﴾،
﴿العلم من﴾، ﴿ذلك كان﴾.

- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول: ﴿إنه هو﴾، ﴿وجعلنه هدى﴾،
﴿نحن نرزقهم﴾.

- وأدغم ابن محيصن باب المتقاريين من المفردة من كلمة ومن كلمتين إلا ما
اختلف فيه: ﴿نهلك قرية﴾، ﴿نريد ثم﴾، ﴿أعلم بما﴾ معاً، ﴿أعلم بكم﴾، ﴿أعلم
بمن﴾ معاً، ﴿البحر لتبتغوا﴾، ﴿فنغرقكم﴾، ﴿والممات ثم﴾، ﴿نؤمن لك﴾،
﴿نفجر لنا﴾، ﴿نؤمن لريق﴾، ﴿خزائن رحمة﴾، ﴿الآخرة جئنا﴾.

- وافق من المبهج في ذلك على إدغام القاف في الكاف من كلمة ﴿فنغرقكم﴾.

- وأظهر ابن محيصن ما اختلف فيه في الشاطبية ﴿وءات ذا﴾ وزاد عليه
موضع:

﴿ذي العرش سبيلاً﴾ فقرأه بالإظهار، كما نص عليه في المفردة.

- أدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً.

- وأدغم المثليين من كلمة كذلك إلا التاء في التاء وما لا تجيزه العربية
﴿وجوههم﴾.

- وأدغم الشنبوذي من المثليين في كلمتين الباء في الباء، ومن المتقاريين الميم
عند الباء: ﴿كذب بها﴾، ﴿أعلم بما﴾ معاً، ﴿أعلم بكم﴾، ﴿أعلم بمن﴾ معاً.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بلا استثناء، وزاد على ذلك فأدغم تاء

الضمير في مثلها، ولم تلقه في هذه السورة؛ إلا في موضع لا يجوز إدغامها فيه ﴿لقد كدت تركن﴾ لكونها مشددة بإدغام ما قبلها فيها، فلا يتأتى إدغامها هي فيما بعدها. ولا شك أن ذكرها في المفردة في باب الإدغام سهو من المؤلف رحمه الله لأنه نص قبلها على أن موانع الإدغام عند الحسن التشديد والتنوين.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن هاهنا إمالة.

- أمال اليزيدي: ذوات الراء جميعاً، باب ﴿النهار﴾ المجرور، لفظ ﴿الكافرين﴾ بالياء حيث وقع، لفظ ﴿أعمى﴾ الأول من هذه السورة فقط، وفتح باب ﴿فعلى﴾ ولفظ ﴿الناس﴾ حيث وقع ولا يميل إلا ما ذكر.

- وافق الأعمش أصله في هذه السورة إلا أن لفظ ﴿نأ﴾ في الموضعين قرأه المطوعي بإمالة النون والهمزة منهما، وفتحهما منهما الشنبوذي وارجع في ذلك إلى المبهج، وإلى ما ذكرناه في باب الإمالة. وذكر في الفرش ﴿وقضى ربك﴾ للمطوعي.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تخذوا﴾، ﴿لتبتغوا﴾ معاً، ﴿ولتعلموا﴾، ﴿ولا تقربوا﴾ معاً، ﴿تفقهون﴾، ﴿تبعون﴾، ﴿فتستجيون﴾، ﴿لتفتري﴾، ﴿ترقى﴾، ﴿تركن﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن بضم الباء من الكتابين في: ﴿رب ارحمهما﴾. وقرأ بضمها من المبهج فقط في: ﴿رب أدخلني﴾.

سُورَةُ الْكَهْفِ

٣٦٨- كَلِمَةً فَارْفَعْ حِمًّا مِزْ مِرْفَقًا كَنَافِعٍ إِذْ تَقْلِبُ اقْرَأْ حُقِّقًا

- قرأ الحسن وابن محيصن: ﴿كبرت كلمة﴾ بالرفع، على الفاعلية.

- وقرأ الأعمش: ﴿مِرْفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء كنافع.

- وقرأ الحسن: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ بتاء فوقية مفتوحة مكان النون وإسكان القاف

وتخفيف اللام، مضارع (قَلَبَ) المخفف.

٣٦٩- بِوَرَقِكُمْ فَاكْسِرْ لَهُ وَجْهًا فِي غُلْبُوا لَهُ وَخَمْسَةً جَلَا

٣٧٠- بِكَسْرِ مِيمٍ أَوْ مَعَ الْخَاءِ بَدَا وَمِائَةٍ لَا نُونَ وَالْتَا افْتَحْ لَدَا

٣٧١- تِسْعٌ وَتِسْعُونَ وَتِسْعًا لِلْحَسَنِ تُشْرِكُ كَشَامٍ طِبْ حِمًّا ضُمَّ افْتَحَنْ^(١)

٣٧٢- وَاكْسِرْ وَشَدِّدْ تَعْدُ عَيْنِكَ حَلَا إِسْتَبِرَقْ افْتَحْ لَا تُنُونُ صِلْ مَلَا

٣٧٣- حَيْثُ أَتَى وَصِلْ فَتَى فِي هَلْ أَتَى وَخَفْتُ فَجَرْنَا لِأَعْمَشٍ أَتَى

- ذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ بكسر الراء، كحفص.

- لكن الأهوازي لم يذكرها للحسن في المفردة، فهو عنده بإسكانها كأبي

عمرو وهو ما نأخذ به. وإنما ذكره الناظم لما في البستان والمصطلح والنهاية والإفادة والإيضاح.

(١) في (ر): (حما اضمم).

- كما قرأ الحسن: ﴿عَلَبُوا﴾ بضم الغين وكسر اللام، على البناء للمفعول.
- قرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿خَمْسَةٌ﴾ بكسر الميم، وعنه في المبهج وجه ثان بكسر الخاء والميم معاً، وكلها لغات، وهو على أصله من المفردة.
- قرأ الحسن: ﴿مِائَةُ سَنِينَ﴾ بترك التنوين كحمزة.
- وقرأ أيضاً: ﴿تَسْعًا﴾ هنا، ﴿تَسْعَ وَتَسْعُونَ﴾ في (ص) بفتح التاء فيهن، لغة فيها؛ وهو على أصله في غير تلك المواضع.
- وقرأ المطوعي والحسن: ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ بتاء الخطاب والجزم كالشامي.
- قرأ الحسن: ﴿وَلَا تَعُدُّ﴾ بضم التاء وفتح العين، وتشديد الدال وكسرها من المضعف.
- وقرأ: ﴿عَيْنَاكَ﴾ بياء ساكنة مكان الألف مفعول به، كما في النظم.
- قرأ ابن محيصن: ﴿وَاسْتَبْرِقْ﴾ هنا و(الدخان) وموضع (الرحمن) بوصل الهمزة فيهن، فيكون بعد الواو، سين ساكنة وتسقط الهمزة، وفي سورة الرحمن تكسر النون الساكنة قبلها وتسقط الهمزة، وَفَتَحَ القاف فيهن بلا تنوين، ممنوعاً من الصرف، وَوَضِلْ هَمْزَتِهِ للتخفيف، أما موضع سورة (الإنسان) فقد قرأه بوصل الهمزة من المفردة فقط، وهو من المبهج بقطوعها.
- قلت: لو تتم ذكر ما في موضع (الإنسان) لكان أجمع للخلاف، وخاصة أنه ذكر الوصل فيه من المفردة، فلا إشكال أن يذكر الرفع بلا تنوين فيه هاهنا أيضاً من الكتابين، وسنعلق عليه في سورة الإنسان إن شاء الله تعالى.
- قرأ الأعمش: ﴿وَفَجَّرْنَا﴾ بتخفيف الجيم، على الأصل.

٣٧٤- وَتَمَرُّ مَعًا بِفَتْحَيْنِ فَضًّا لَكِنْ أَنَا أَقْرَأُ حُزْلَهُ الْحَقُّ اخْفُضًا

- ذكر الناظم أن ابن محيصن قرأ من المفردة ﴿تُمَرُّ، بَثْمَرُهُ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما.

- قلت: لكن صاحب المفردة نص على ضم الثاء والميم فيهما كالمبهج، وأما في الإفادة فقد نص على فتحهما من المفردة ولذا ذكره الناظم، وكذا هو في المصطلح والإيضاح، ووقع في البستان سقط عند موضع الأنعام، فلم يتمم ذكر الخلاف، ونأخذ لابن محيصن كأصله بضم الثاء والميم من الكتابين.

- قرأ الحسن: ﴿لَكِنَّا﴾ على الأصل، بنون ساكنة مخففة بعد الكاف، وبعدها لفظ ﴿أَنَا﴾ كما في النظم.

- كما قرأ: ﴿الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بخفض القاف.

٣٧٥- تَسِيرٌ فَافْتَحَ وَاكْسِرَنَ سَكَنٌ مَدًّا مَا كُنْتُ فَافْتَحَ حُزٌّ وَكَيْفَ عَضْدًا^(١)

- قرأ ابن محيصن: ﴿تُسِيرٌ﴾ بفتح الثاء وكسر السين، وإسكان الياء مخففة، فعل مضارع من (سار).

- قرأ الحسن: ﴿وَمَا كُنْتُ مَتَّخِذٌ﴾ بفتح تاء ﴿كُنْتُ﴾ كأبي جعفر.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿عَضْدًا﴾ بفتح الضاد وكذلك في موضع (القصص) وهو معنى قوله: (وكيف عضدا) أي: كيف وقع، وهو في هذين الموضعين فقط والفتح لغة فيه، وقيل أنه جمع (عاضد).

(١) جاء في (ع): (حدا) رمزًا للحسن بدلاً من (مدا) التي في (د، ر) وما أثبتته هو الصواب، لأن الذي قرأ كذلك هو ابن محيصن.

- قلت: سكت الناظم عن ابن محيصة في ﴿مما علمت رشدا﴾ على أنه وافق أصله في ضم الراء وإسكان الشين، وهو كذلك من المبهج، أما من المفردة فهو بفتحهما كأبي عمرو، حيث سكت عنه الأهوازي؛ وعلى ذلك له وجهان، وجه كأصله من المبهج والثاني كأبي عمرو من المفردة، وانظر ما ذكرناه فيها للحسن عند موضع البقرة.

٣٧٦- زَكِيَّةٌ تُغَرِّقُ أَشَدُّ حَرًّا وَأكْسِرُ يُضَيِّفُوا اسْكِنْ مَنَّا طِبُّ يُنْقَضَا

٣٧٧- طِبُّ يُبَدِّلُ التَّخْفِيفُ حُزًّا وَحَامِيَّةٌ مَطْلَعٌ فَتَحَ لَامِهِ حُزًّا مَاضِيَةً

- قرأ الحسن: ﴿زكية﴾ بحذف الألف وتشديد الياء كحفص.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿لَتُغَرِّقَ أَهْلَهَا﴾ بفتح الغين وتشديد الراء للمبالغة.

- وقرأ ابن محيصة والمطوعي: ﴿يُضَيِّفُوهما﴾ بكسر الضاد، وإسكان الياء مخففة، من (أضاف) بمعنى: ضَيَّفَ.

- قرأ المطوعي: ﴿يُنْقَضُ﴾ بالتجھيل والتخفيف، فضم الياء، وخفف الضاد. من (نقض الشيء) إذا فكه وحله.

- ولو أن الناظم رحمه الله تعالى، ذكر الترجمة في هذا الموضع وأمثاله، لكان أوضح، فإن الاستغناء باللفظ عن القيد، لا يقبل في كل حال، كما أن الاعتماد على وزن البيت وتفعيلاته عروضيًا، لا يدركه إلا الندرة من أهل هذا الشأن.

- وقرأ الحسن: ﴿يُبَدِّلُهما﴾ هنا، وفي موضع (التحريم) و(القلم) بإسكان الباء، وتخفيف الدال فيهن كحفص، وسيأتي موضع (النور).

- قرأ الحسن وابن محيصة: ﴿حمئة﴾ بألف بعد الحاء، وياء مكان الهمزة.

- كما قرأ الاثنان أيضًا: ﴿مَطْلَعٌ﴾ هنا، بفتح اللام، لغة فيه، وهو موضع الطلوع، أي: المكان الذي تطلع عليه الشمس، وسيأتي موضع (القدر).

٣٧٨- سَدَّيْنِ فَاضْمُ حَزْفَتَيَّ سَدًّا حَلَا يَأْجُوجَ مَأْجُوجَ بِهِمْزٍ أَصْلًا

- قرأ الحسن وابن محيصن من المفردة: ﴿السَّدَّيْنِ﴾ بضم السين كنافع.

- وقرأ الحسن: ﴿سَدًّا﴾ هنا بضم السين، وسيأتي موضع (يس) ولو ضمه إلى ما هنا كالشاطبي لكان أولى، وهو بعكس هذه الترجمة.

- قرأ الأعمش: ﴿ياجوج وماجوج﴾ بالهمز فيهما كعاصم، وكذلك في الأنبياء.

٣٧٩- لِلْكُلِّ مَكْنِي خَرَجًا حَصًّا كَشُعْبَةِ الصُّدْفَيْنِ جُدْ خُلْفٌ فَلَا

- قرأ الجميع: ﴿مكني﴾ كحفص، بنون واحدة مشددة، وكانت الإشارة بذلك إلى ابن محيصن كافية.

- وقرأ الحسن: ﴿خَرَجًا﴾ بفتح الراء وألف بعدها، هنا وفي المؤمنون كما نص عليه في المفردة والموارد.

- قرأ ابن محيصن: ﴿الصُّدْفَيْنِ﴾ بضم الصاد وإسكان الدال كشعبة، من الكتابين، وله من المبهج وجه آخر بضمهما كأصله.

٣٨٠- وَقَالَ آتُونِي بِقُطْعِهِ شَفَا وَفِي فَمَا اسْطَاعُوا لَهُ الطَّاخَفُفَا

٣٨١- فَحَسِبُ بِالْإِسْكَانِ مَعَ رَفْعٍ مَلَا بِمِثْلِهِ مِدَادًا أَقْرَأَ مِرْ طُلَا

- قرأ الشنبوذي: ﴿قال آتوني﴾ بقطع الهمزة ومدّها على البدل كحفص،

وقيده في النظم واضح كالخلاف الآتي، ورسمت في المصاحف بغير ياء قبل التاء لاحتمال القراءتين.

- كما قرأ الشنبوذي: ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ بتخفيف الطاء كالجماعة.

- قرأ ابن محيصن: ﴿أَفَحَسِبَ﴾ بإسكان السين ورفع الباء، اسم فاعل بمعنى: يكفيهم خزيًا وطعنًا في عقولهم، وهو مبتدأ، وخبره ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ ويجوز أن تكون جملة ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ فاعلاً، لأن ﴿أَفَحَسِبَ﴾ اسم فاعل وقد اعتمد على استفهام فهو يعمل عمل الفعل.

- قرأ ابن محيصن والمطوعي: ﴿مَدَدَا﴾ بكسر الميم وإثبات ألف بعد الدال الأولى لفظاً، كما في النظم، وقد ترك في المفردة ذكر كسر الميم لأنه يلزم من القراءة بالألف؛ وهو اسم لما يمد به الشيء، ويختص عرفاً بالحبر، وفيه مناسبة لصدر الآية.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ معاً ﴿رَبِّي أَنْ﴾، ﴿رَبِّي أَعْلَمَ﴾، ﴿مَنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾.
ابن محيصن: سكن ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ من الكتابين وله وجه آخر من المبهج بفتح الياء كأصله، هنا وفي القصص.

- ولا يخفى ما فيها للحسن من حذف الهمزة وكسر الياء وصلاً وإسكانها وقفاً مع المد الطويل، كما نبهنا عليه في سورة النحل.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الجميع على إدغام: ﴿لَبِثُمْ﴾ معاً، ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾، ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا﴾، ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ معاً، ﴿لَتَتَّخِذَ﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿ينشر لكم﴾ قولاً واحداً وأظهره الحسن.

- وأدغم ابن محيصن والبصريان: ﴿إذ دخلت﴾.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءهم﴾ وأظهرها غيرهم.

- أدغم ابن محيصن من المبهج فقط: ﴿بل زعمتم﴾، ﴿فهل نجعل﴾، ﴿هل تنبئكم﴾ أما نحو ﴿طلعت تزور﴾، ﴿غربت تقرضهم﴾ ومثله مما ذكرناه من قبل، سواء من المثليين أو المتجانسين، فهو مما لا خلاف في إدغامه، ويمكننا الاستغناء عن ذكره.

- أدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في الثاء والسين بلا غنة:

﴿عدداً ثم﴾، ﴿مسجداً سيقولون﴾، ﴿خمسة سادسهم﴾، ﴿مئة سنين﴾، ﴿من سندس﴾، ﴿تراب ثم﴾، ﴿نطفة ثم﴾، ﴿إن سألتك﴾، ﴿شيء سبياً﴾، ﴿يسرا ثم﴾، ﴿خبراً ثم﴾. ونحوه حيث كان.

- وأدغم من المبهج ﴿على الأرض﴾، ﴿على الأرائك﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله، بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصن المثليين من كلمتين من المفردة: ﴿الكهف فقالوا﴾، ﴿نحن نقص﴾، ﴿أظلم ممن﴾ معاً، ﴿لا مبدل لكلمته﴾، ﴿للظالمين ناراً﴾، ﴿فقال لصاحبه﴾، ﴿قال له﴾ معاً، ﴿نجعل لكم﴾، ﴿أمر ربه﴾، ﴿بالبطل ليدحضوا﴾، ﴿لعجل لهم﴾، ﴿العذاب بل﴾، ﴿لا أبرح حتى﴾، ﴿قال لفته﴾، ﴿قال لا﴾، ﴿قال لو﴾، ﴿وستقول له﴾، ﴿تطلع علي﴾، ﴿نجعل لك﴾، ﴿للكافرين نزلاً﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثليين من كلمتين إذا كان أولهما مضمومًا:

﴿نحن نقص﴾، ﴿أظلم ممن﴾ معاً، ﴿وستقول له﴾، ﴿تطلع علي﴾، ﴿نجعل

لك.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:
﴿أعلم بما﴾ معاً، ﴿أعلم بهم﴾، ﴿أعلم بعدتهم﴾، ﴿تريد زينة﴾، ﴿جنتك
قلت﴾، ﴿فاتخذ سبيله﴾، ﴿واتخذ سبيله﴾، ﴿جهنم بما﴾.
- ونص له في المفردة على إدغام: ﴿بورقكم﴾ قولاً واحداً لأنه يقرأ بكسر
الراء.

- ووافق من المبهج على إدغامها هي فقط من باب المتقاربين هنا كما تقدم
في مذهبه.

- أدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً.

- وزاد إدغام المثليين من كلمة، عدا التاء في مثلها، وما لا يجوز في اللغة:
﴿قصصاً﴾، ﴿بيننا﴾، ﴿أفواهم﴾.

- وافق الشنبوذي على إدغام الباء في الباء من المثليين، وعلى إدغام الميم عند
الباء من المتقاربين:

﴿العذاب بل﴾، ﴿أعلم بما﴾ معاً، ﴿أعلم بهم﴾، ﴿أعلم بعدتهم﴾.

- أدغم الحسن المثليين من كلمتين مطلقاً، وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير
في مثلها، إلا أنها لم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

.. ليس هنا إمالة للحسن.

- أمال اليزيدي: ذوات الراء، لفظ ﴿أثرهم﴾ المجرور وبابه في الحالين،

وعند الوقف على ﴿راء﴾ يميل الهمز، وكذلك قبل متحرك، أما ما بعدها ساكن فلا،
وأما لفظ ﴿للكافرين﴾ بالياء، حيث وقع، ويفتح ما عدا ذلك وهو (فعلي) حيث
جاء، ﴿الناس﴾ و﴿وترى الشمس﴾ وصلاً ونحوه مما اختص به السوسي، ولا يميل
إلا إذا وقف على ﴿وترى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿لنعلم﴾، ﴿وتحسبهم﴾، ﴿لنتخذن﴾، ﴿ولا تستفت﴾، ﴿تستطيع﴾ كله،
﴿أفتتخذونه﴾، ﴿تسطع﴾، ﴿تتخذ﴾. ولا شيء في ﴿تنفذ﴾ لأنه يقرأ بالياء كأصله.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهم بضم الهاء من: ﴿عبده الكتب﴾.



سُورَةُ مَرْيَمَ (عَلَيْهَا السَّلَامُ)

٣٨٢- وَضُمَّ هَا يَرِثُ بَرَفِعٍ حَصَّلا وَاجْزِمَ شَفَا هُوَ عَلَيَّ اكْسِرُ كِلَا
 ٣٨٣- كَذَاكَ بَرًّا حُزْ أَجَاهَا اخْدِفْ حَلَا هَمَزًا أَخِيرًا نَسِيًّا اكْسِرُ لِلْمَلَا

- قرأ الحسن بضم الهاء من فاتحة السورة، ومعنى الضم هنا، هو إشماء الألف صوت الواو، فيدخله تفخيم يشبه ألف ﴿الصلوة﴾ عند من غلظ اللام.

- قلت: والتعبير بالضم هنا مجازي، كما يعبر عن إشماء ﴿سيء﴾ برفع السين، قال القرطبي نقلاً عن النحاس: إن هذه القراءة أشكلت على جماعة حتى أنكروها، بناء على أن معنى الضم هو قلب ما بعدها واوًا خالصة، والقول في هذه القراءة ما بينه هارون القارئ قال: كان الحسن يشم الرفع، فمعنى هذا أنه كان يومئ، كما حكى سيبويه: أن من العرب من يقول: (الصلوة، الزكوة) يومئ إلى الواو، ولهذا كتبت في المصاحف بالواو. اهـ. من تفسيره بتصرف. كما قال في البحر المحيط نقلاً عن الداني: إن هذا الضم معناه إشباع التفخيم، وليس بالضم الخالص الذي يوجب القلب، وبعده بقليل قال أبو حيان: إن هذا الضم ليس على الحقيقة بل هو مجازي، إذ لو كان حقيقياً لوجب قلب ما بعدها واوًا، وإنما عبر به عن التفخيم مجازاً، كما يعبر عن الإمالة بالكسر. اهـ. بتصرف. وقد سمعنا من القبائل من ينطق بهذا التفخيم في كلامهم في نحو: (ريهام، ماجد) فتكون الألف في نطقهم كألف (الصلوة، الطلاق) عند من غلظ اللام؛ وانظر ما ذكره القاضي عند هذا الموضع، ففيه مثلما ذكرنا، وفي الإفادة وشرحها الفتح له كحفص، وفي الموارد لم يبين معنى الضم.

- فائدة: مما ذكره في النشر^(١) بخصوص (عين) من فاتحة مريم والشورى، يتضح أن مذهب (الوجيز) فيها هو القصر، ومعناه في عبارة ابن الجزري: عدم المد مطلقاً كالياء في ﴿بينكم﴾ وهو الأصل، وبه قرأنا، وأيضاً بالقصر المقدر بحركتين، عند القراءة بوجه القصر لمن قرأ به، والوجهان صحيحان، وإنما ذكرت ذلك لسكوت الناظم عنه، وكذلك سكوت الأهوازي في الوجيز والمفردات مما يوهم خلاف ما بينه ابن الجزري في نشره؛ وأقول: ومن زعم أن (عين) من فاتحة مريم والشورى من باب التجويد، فإن الأوجه عنده مطلقة لجميع القراء، إلا أنه من خلال الكتب الأربعة، وما ذكره في النشر عن مذهبهم يتضح أن مذهب الأئمة الأربعة من هذه الطرق هو القصر فقط وهو ما نأخذ به، ومن مد أو وسط فعلى ما قدمنا، ويجب أن تعلم أن تقدير المدود والغنات بالحركات إنما هو للتقريب، فالضابط في ذلك السماع لا غير.

- وقرأ الحسن: ﴿يرثني ويرث﴾ بالرفع فيهما كالجماعة.

- وقرأهما الشنبوذي بالجزم كأبي عمرو.

- وقال الناظم أن الحسن قرأ: ﴿عليَّ هَيْنَ﴾ بكسر ياء ﴿عليَّ﴾ في الموضعين مثل قراءة حمزة في ﴿مصرخي﴾.

- قلت: وكلام الناظم ينص على الموضعين، كالأفادة وليس في المفردة ما يدل على ذلك، فقد قال: ﴿عليَّ هَيْنَ﴾ بكسر الياء. اهـ. وكذلك في المصطلح والإزميري والإتحاف وطوالع النجوم، وأيضاً في الإيضاح والبستان، إلا أن المحققين قد وضعوا بجوار هذا الخلاف رقم الآية التاسعة والآية الحادية والعشرين، دون نص

من صاحبي الكتابين، والذي يُفهم مما في المفردة وغيرها، هو اختصاص هذا الخلاف بالموضع الأول، وبخاصة مع عدم وجود لفظ عموم أو قرينة، والأهوازي قد نص على ما قبله في موضعيه وما بعده في موضعيه، ولم يكن بعيداً منه أن يذكر هذا الخلاف في موضعيه أيضاً ولكنه لم يفعل فدل على ما قدمنا، وانظر في مثل: ﴿يوصي بها﴾، ﴿حاش لله﴾، ﴿خبراً﴾، ﴿بربي أحداً﴾، ﴿يظهرون﴾، ﴿وعيد﴾ وغيرها، فإنه نص على الموضعين، ومن قال به هنا أنه في الموضعين فعليه الدليل، وهذا الذي ذكرناه عن الإيضاح على ما في معتقدا أن قوله: ﴿عليّ هين﴾ بكسر الهاء تحريف، وأصله بكسر الياء، وقول ابن الجزري: «وهين بكسر وخف». اهـ. لم يذكره أحد فيما توفر لديّ من مصادر الرواية، إلا في بعض نسخ المصطلح كما ذكر محققه بهامش أم القرى، وكذلك ما جاء في الإيضاح أنه بكسر الهاء - إن لم يكن تحريفاً - ومع ذلك فهو مشدد الياء عند ابن القاصح والقباقبي بخلاف ما ذكره ابن الجزري من تخفيفها، ولا نأخذ به إلا أن ثبت عن الحسن نصاً وأداءً، وقول القاضي: (إن كسر ﴿عليّ﴾ في الموضعين) لا دليل عليه. وأقول: إن هذا الموضع يشبه تماماً موضع ﴿روح﴾ بسورة يوسف، ومع ذلك فقد نص المتولي على أنه في الموضع الأول، ونص في الإيضاح على الموضعين وكذلك الإتحاف، وهو عكس ما قاله الثلاثة هنا، أما في البستان والمصطلح والإزميري، فمذهبهم في السورتين واحد، وهو عدم التعميم في الموضعين، إذ لا دليل عليه؛ بل إن ابن الجزري نفسه الذي ذكر ﴿هين﴾ لم يذكر الموضعين، وهو ما يتحتم ذكره وهو أعرف بذلك، وعليه فقراءة الحسن بكسر ياء ﴿عليّ﴾ في الموضع الأول فقط، قال في المختصر: «هو عليّ هين﴾ بكسر الياء الأولى الحسن». اهـ. قلت: قوله: (الأولى) يحتمل أن يكون المراد به ياء ﴿عليّ﴾ وهي الترجمة التي معنا، ويحتمل أن يكون المراد بالأولى، أي: اللفظة الأولى أو

الموضع الأول وبخاصة أن ياء ﴿هين﴾ مكسورة أصلاً فلا يحتاج إلى تمييز ياء ﴿علي﴾ منها، وقد يكون هذا شاهداً على قراءة الحسن في الموضع الأول فقط؛ والله أعلم.

- قرأ الحسن: ﴿وَبَرًّا بَوْلِدِيهِ﴾، ﴿وَبَرًّا بَوْلِدَتِي﴾ بكسر الباء فيهما، أي: ذا بر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وفيه من المبالغة أن جعله البر نفسه.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ بحذف الهمزة الثانية، تخفيفاً.

- وقرأ الأربعة: ﴿نَسِيًّا﴾ بكسر النون. ولو أشار إلى الأعمش فقط لكفاه، لأنه هو الذي خالف أصله.

٣٨٤- وَكَسَرُ مَنْسِيًّا طَوَى اكْسِرَ وَاجْرُرَا مِنْ تَحْتِهَا فُرْ جُدْ بِخُلْفِ حُرَّرَا

- قرأ المطوعي: ﴿مَنْسِيًّا﴾ بكسر الميم، إتباعاً لكسر السين.

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾ بكسر الميم والتاء الثانية كحفص، ولا ابن محيصن من المبهج وجه آخر كأصله بفتحهما.

٣٨٥- وَفِي تَسَاقَطِ حُزْ كَحْفَصٍ وَأَنْصَبَا فِي قَوْلِ شِمِّ حِمًّا وَخَاطِبُ طَيِّبَا

٣٨٦- فِي تَمْتَرُونَ وَالصَّلَاةِ أَجْمَعَ حَوَى مَعَ كَسَرِ تَا جَنَاتٍ وَحُدَّ حُزْ طَوَى

٣٨٧- وَارْفَعَ حَلَا شَاذٍ وَفَتَحَ طُرْفَا^(١)

- قرأ الحسن: ﴿تَسَقَطَ﴾ بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف كحفص.

- وقرأ الشنبوذي والحسن: ﴿قَوْلُ الْحَقِّ﴾ بنصب اللام كعاصم.

(١) في (ع): (وارفع حلاً شافياً).

- وقرأ المطوعي: ﴿فيه يمترون﴾ بقاء الخطاب.
- وقرأ الحسن: ﴿أضاعوا الصلوة﴾ بالواو والألف بعد اللام على الجمع مع كسر التاء.
- قرأ الحسن والمطوعي: ﴿جنت عدن﴾ بالإفراد، ورفعها الحسن ونصبها المطوعي.
- وقرأها الشنبوذي بالرفع، وهو على أصله في جمعها، والوقف عليها بالتاء لما عدا الحسن، والرفع في القراءتين على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ وخبره جملة: ﴿التي وعد﴾.

..... نُورُثُ أَشَدُّ طِبِّ حِمَا أَخْبِرْ شَفَا

٣٨٨- فِي أَيْذَا وَيَذْكُرُ الْخِفُّ حَدَا نُنْجِي جَلَا بِالْخُلْفِ فُرْ يُتْلَى مَدَا

٣٨٩- ذَكَّرَ وَيُخَشِّرُ يُسَاقُ إِلَيَا حِمَا مُجَهَّلاً مَعَ وَاوٍ مَا بَعْدَهُمَا

٣٩٠- وَيَنْفَطِرْنَ طَوَى وَحُزْ كِلَا وَيَنْفَطِرْنَ قُلْ بِشُورَى شُلْشَلَا

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿نُورُثُ﴾ بفتح الواو، وتشديد الراء كرويس.
- قرأ الشنبوذي: ﴿أَيْذَا﴾ بهمزة واحدة مكسورة على الإخبار كوجه ابن ذكوان.

- وقرأ الحسن: ﴿يَذْكُرُ﴾ بالتخفيف كحفص، فأسكن الذال وضم الكاف مخففتين.

- قرأ ابن محيصن: ﴿ثُمَّ نُنْجِي﴾ بالتخفيف من الكتابين، وله من المبهج وجه آخر كأصله بالتشديد.

- كما قرأ ابن محيصن: ﴿إِذَا تُتْلَى﴾ بياء تحتية على التذكير.

- قلت: سكت الناظم عن الحسن، مع أنه قرأ بالياء كابن محيصن، كما نص عليه الأهوازي في المفردتين، وهو ما نأخذ به للحسن، وهي في البستان كذلك إلا أنه لم يثبت الواو أول الآية رغم إثباته للفظ ﴿ءَايْتَنَا﴾ وهو مع نص المبهج قرينة في أن الخلف في الموضع الثاني، أما ما جاء في المختصر عن شبل أنه في الموضع الأول فقد يكون رواية أخرى عنه، ولم يذكرها في المصطلح لهما، وذكرها في التتمة لابن محيصن فقط، وذكرها الناظم كالإفادة والنهاية والإيضاح، وقد ذكرها الأهوازي بلا قيد فأشكل على غيره، وهي بحسب الترتيب في مفردة الحسن تنسب إلى الموضع الأول أو الثاني، وكذلك تصح نسبتها إلى أحد الموضعين عند ابن محيصن، لأن الأهوازي أحياناً لا يلتزم الترتيب كما هنا، فأخذنا لهما بهذه الترجمة في الموضع الثاني بناءً على ما ذكره لهما صاحب البستان، ومن خلال نص المبهج لابن محيصن، ووهم محقق البستان فوضع رقم آية الموضع الأول أمام الثاني مع أن قيدها واضح، لكنه معذور لعدم ذكر الواو كما قدمنا، وكان يتعين على محقق المفردة التنبيه على ذلك لوجود التشاكل مع عدم الترتيب، ولذا أخذنا بذلك في الموضع الثاني لما في المبهج والبستان كما ذكرنا، ولا يرد على مناقشتنا عدم ذكر الواو قبلها في المفردتين لأن ذلك مما لا يلتزمه الأهوازي أيضاً في نصوصه.

- قرأ الحسن: ﴿نَحْشُرُ﴾ بياء من تحت مع ضمها وفتح الشين مبنياً للمفعول.

- وكذلك قرأ: ﴿وَنَسُوقُ﴾ بياء من تحت مضمومة وفتح السين وألف بعدها بدلاً من الواو، مبنياً للمفعول أيضاً.

- وقرأ برفع الاسمين بعدهما بالواو مخالفاً للرسم ﴿المتقين﴾، ﴿المجرمين﴾

نائب فاعل.

- وقرأ المطوعي: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ بالتاء مع فتحها وتشديد الطاء وفتحها كحفص، وهو على أصله في تشديد موضع الشورى.

- وقرأ الحسن بالتشديد كحفص في الموضعين.

- وقرأ الشنبوذي موضع الشورى بالنون الساكنة، والتخفيف في الطاء مع كسرهما وهو هنا على أصله في القراءة بالتخفيف.

باءات الإضافة

ابن محيصن: سكن ﴿ءاتني الكتب﴾ من الكتابين وله من المبهج وجه آخر بفتحها.

وقرأ الشنبوذي بفتحها.

الحسن: سكن ﴿إني أخاف﴾، ﴿إني أعوذ﴾، ﴿ءاتني الكتب﴾، ﴿اجعل لي آية﴾، ﴿ربي إنه﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿كهيعص ذكر﴾، ﴿قد جعل﴾، ﴿لقد جئت﴾، ﴿قد جاءني﴾، ﴿لقد جئتم﴾.

- وأدغم ابن محيصن: ﴿هل تعلم﴾، ﴿هل تحس﴾ من الكتابين وأظهرهما غيره.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿واصطبر لعبدته﴾ قولاً واحداً وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة النون الساكنة والتنوين في السين والشاء بلا

غنة:

﴿ليال سويًا﴾، ﴿أن سبحوا﴾، ﴿بشرا سويًا﴾، ﴿ولد سبحنه﴾، ﴿صرطا سويًا﴾، ﴿جثيًا ثم﴾، ﴿عتيًا ثم﴾، ﴿مقضيًا ثم﴾ ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وله الخلف فيما اختلف فيه عن شيخه وهو ﴿الرأس شيئًا﴾ فأظهرها من المبهج، وله الوجهان في المستنير غير أنه ضعف الإدغام، أما ﴿جئت شيئًا﴾ فأظهرها من الكتابين.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿ذكر رحمت﴾، ﴿العظم مني﴾، ﴿الكتب بقوة﴾، ﴿فتمثل لها﴾، ﴿النخلة تسقط﴾، ﴿نكلم من﴾، ﴿يقول له﴾، ﴿فاعبدوه هذا﴾، ﴿نحن نرت﴾، ﴿قال لأبيه﴾، ﴿من العلم ما لم﴾، ﴿أخاه هرون﴾، ﴿هرون نبيا﴾، ﴿بأمر ربك﴾، ﴿لعبدته هل﴾، ﴿وأحسن نديًا﴾، وقال لأوتين، ﴿سيجعل لهم﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا ضم الأول منهما: ﴿ذكر رحمت﴾، ﴿العظم مني﴾، ﴿نكلم من﴾، ﴿يقول له﴾، ﴿فاعبدوه هذا﴾، ﴿نحن نرت﴾، ﴿أخاه هرون﴾، ﴿وأحسن نديًا﴾، ﴿سيجعل لهم﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين، وأظهر المواضع التي اختلف فيها عن أبي عمرو ﴿قال رب﴾ كله، ﴿الرأس شيئًا﴾ نص الأهوازي في الوجيز على إدغامها، ﴿كذلك قال﴾ معًا، ﴿قال ربك﴾، ﴿قال ربك﴾، ﴿رسول ربك﴾، ﴿جعل ربك﴾، ﴿في المهد صبيًا﴾، ﴿سأستغفر لك﴾، ﴿أعلم بالذين﴾، ﴿الصلحت سيجعل﴾ وأظهر ﴿جئت شيئًا﴾ لما نص عليه في الوجيز في إظهار تاء المخاطب أين كانت.

- أدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقًا.

- وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة ما عدا التاء في التاء وما لا يجوز لغة: ﴿يأتوننا﴾.

- وافق الشنبوذي على إدغام الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿الكتب بقوة﴾، ﴿أعلم بالذين﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها: ﴿كنت تقياً﴾.

الفتح والإمالة

- ليس للحسن هنا إمالة.

- وأمال اليزيدي من رواية ابن الحكم عنه من الكتابين ﴿الهاء﴾ من فاتحة السورة، وأمال ابن فرح الهاء والياء، وارجع إلى ما ذكرناه في الباب، ﴿الكافرين﴾ بالياء كيف وقع.

- وفتح باب (فعلى) و﴿الناس﴾ و﴿أنى﴾ ولا يميل إلا ما ذكر، مع ما فصلنا له في باب الإمالة.

- ووافق الأعمش أصله، إلا أنه أمال كلمة واحدة هنا زيادة على أصله وهي: ﴿فأجاءها﴾.

نون وتاء المضارعة

﴿ألا تحزني﴾، ﴿تمترون﴾ على قراءته فيها بتاء الخطاب، ﴿تعلم﴾، ﴿نتته﴾، ﴿وتنشق﴾، ﴿تعجل﴾، ﴿تسمع﴾، ﴿ونذر﴾، أما ﴿نذرت﴾ من النذر فلا شيء فيه.

تكميل

قرأ ابن محيصة بضم الباء من الكتاين في: ﴿رب اجعل﴾. وضمها من
المبهج فقط في: ﴿رب إني﴾، ﴿ولم أكن بدعائك رب شقيًا﴾، ﴿رب رضيًا﴾،
﴿رب أني﴾ وضم الهاء من المبهج في: ﴿به المتقين﴾.



سُورَةُ طه^(١)

- ٣٩١- طَهُ قُلْ جَمًّا مَعَ كَسْرِهِ إِنِّي أَنَا وَانْكَسِرْ طُوًى أَلَا جَمًّا وَتَوْنًا
٣٩٢- مَزْ حُزْ وَأَشْدُّ مَعَ وَأَشْرِكُهُ الْحَسَنُ كَالْيَحْصِي يَفْرُطُ ضُمٌّ افْتَحَ مِنْ^(٢)

- قرأ الحسن: ﴿طه﴾ بفتح الطاء وإسكان الهاء في الحالين؛ كما في النظم.
- وقرأ أيضًا: ﴿أني أنا﴾ بكسر همزة ﴿أني﴾ كحفص.
- وقرأ الأعمش والحسن: ﴿طوى﴾ بكسر الطاء في الموضعين هنا وفي
النازعات.

- وقرأه ابن محيصة والحسن بالتنوين في الموضعين.
فتكون قراءة الأعمش والحسن بالكسر والتنوين، وابن محيصة بالضم
والتنوين، واليزيدي على أصله بالضم وترك التنوين، هذا، وكسر الطاء وضمها
لغتان.

- قرأ الحسن: ﴿أشدد﴾ بقطع الهمزة وفتحها.
- وقرأ: ﴿وأشركه﴾ بضم الهمزة، كالشامي فيهما.
- وقرأ ابن محيصة: ﴿يَفْرُطُ﴾ بضم الياء وفتح الراء، على البناء للمفعول.

(١) في (د) (سورة طه عليه السلام) وفي (ع، ر) (سورة طه عليه الصلاة والسلام).

(٢) في (ع): (من حز).

٣٩٣- وَخَلَقَهُ افْتَحَ طَبْ يَضِلُّ فاضُمًا مِزْ حُزْ سَوَى اضْمُمْ دُونَ تَنْوِينٍ حِمَاً

- قرأ المطوعي: ﴿خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ بتحريك اللام بالفتح، على أنه فعل ماضٍ.

- قرأ ابن محيصة والحسن: ﴿لَا يَضِلُّ﴾ بضم الياء من (أضِل) الرباعي.

- قرأ الحسن: ﴿سَوَى﴾ بضم السين وترك التنوين، والضم والكسر لغتان، أما ترك التنوين فإجراء للوصول مجرى الوقف، ويجوز أن يكون مناسبة لرؤوس الآي، كما في ترك التنوين من ﴿طَوَى﴾.

٣٩٤- وَيَوْمَ فأنْصَبْ طَبْ حِمَاً هَذَيْنِ طُلْ هَذَانِ حُزْ فَأَجْمَعُوا بِالْقَطْعِ حُلْ

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿يَوْمُ الزينة﴾ بنصب الميم، على الظرفية.

- قرأ المطوعي: ﴿هَذَانِ﴾ بالياء كأبي عمرو.

- سكت الناظم عن ابن محيصة، على أنه وافق أصله، وهو كذلك في وجه من المبهج، ووجهه الثاني منه كحفص، لما ذكره السبط في النساء وفي طه، كما ذكر في المفردة للأهوازي أن ابن محيصة قرأ بالألف في ﴿هَذَيْنِ﴾ ولم يتعرض للنون فيها مما يدل على أنها بالتخفيف، ولذا نأخذ له من المفردة كحفص أيضًا، فيتلخص عنه وجهان: أحدهما كأصله من المبهج، والثاني كحفص من الكتابين، وقد نص في المبهج على تخفيف الجميع لابن محيصة، ثم ذكره بالتشديد في طه.

- وقرأ الحسن بالألف كحفص أيضًا، وكل على أصله في ﴿إِنْ﴾.

- كما قرأ الحسن: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ بقطع الهمزة وفتحها، وكسر الميم.

- وسكت في مفردة ابن محيصة عنها، مما يدل على أنه وافق أبا عمرو في وصل الهمزة وفتح الميم، وبه نأخذ من المفردة، أما من المبهج فهو على أصله في قطع الهمزة مفتوحة وكسر الميم.

٣٩٥- أَنْتَ تُخَيِّلُ اضْمَمْنَ عَصِيَّهُمْ يَيْسًا فَأَسْكِنُ حُزَّ وَصِلَ يَأْتِيَهُمْ

- قرأ الحسن: ﴿يُخَيِّلُ﴾ بتاء التانيث.

- وقرأ: ﴿وَعَصِيَّهُمْ﴾ بضم العين، لغة فيها، وهو خاص بهذا الموضع، فقد جاء في المفردة بلا تعميم، وكذلك في الموارد والمصطلح والبستان وشرح الإفادة وغيرها، ولم يعمم إلا الإتحاف، ولا دليل عليه من المفردة.

- قرأ الحسن: ﴿يَيْسًا﴾ بإسكان الباء، تخفيفاً.

- وقرأ الجميع: ﴿يَأْتِيَهُ﴾ بصلة الهاء. ولو أشار إلى البصريين فقط لاستوفى، وهكذا هو في الوجيز لأبي عمرو بالصلة، ولذا أهمل ذكره في المفردتين.

٣٩٦- وَطَابَ غَشَاهُمْ مَعًا مُمَيَّلًا يَحُلُّ يَحُلُّ كَالْكِسَائِي شَمْلًا

- قرأ المطوعي: ﴿فَغَشِيَهُمْ﴾ معًا، بتشديد الشين وفتحها وألف بعدها مكان الياء، مع إمالتها على قاعدته، والفعل فيها مسند إلى الله تعالى و﴿مَا﴾ مفعولاً ثانياً.

- قرأ الشنبوذي: ﴿فَيَحِلُّ﴾، ﴿يَحِلُّ﴾ بضم الحاء من الأول، وضم اللام الأولى من الثاني كقراءة الكسائي فيهما.

٣٩٧- أَوْلَاءَ بَيْنَ بَيْنَ وَاضْمُمُ مَلِكِنَا وَإِنَّ رَبَّكُمْ بِفَتْحٍ حُسْنًا

- قرأ الحسن: ﴿هُمْ أَوْلَاءَ﴾ بتسهيل الهمزة الثانية بين بين في الحاليين مع المد والقصر.

- وقرأ: ﴿بِمَلِكِنَا﴾ بضم الميم كحمزة.

- وسكت الناظم عن ابن محيصن في ﴿حُمِّلْنَا﴾ على أنه وافق أصله في ضم

الحاء وكسر الميم مشددة، وهو كذلك في المبهج، أما المفردة فهو بفتح الحاء والميم مخففة كشعبة لعدم ذكره فيها، ونأخذ له بالوجهين.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿وإن ربكم﴾ بفتح الهمزة على تقدير (ولأن ربكم).

٣٩٨- بَصُرْتُ كَسْرُ الصَّادِ طَبٌّ وَحَلَّلٍ قَبَضْتُ قُبْصَةً بِصَادٍ مُهْمَلٍ^(١)

٣٩٩- وَالْقَافَ فِي الثَّانِي بِضَمٍّ حَافِظًا وَظَلَّتْ لِلْمُطَوِّعِي بِكَسْرِ ظَا

- قرأ المطويعي: ﴿بَصُرْتُ﴾ بكسر الصاد، لغة فيها.

- تنبيه: ذكر البعض أن المطويعي قرأ: ﴿تَبَصُّرُوا﴾ بفتح الصاد، ولكن طريق

المبهج عن الأعمش بضمها كأصله، وليس للمطويعي في التاء إلا الفتح.

- قرأ الحسن: ﴿فَقَبَضْتُ قُبْصَةً﴾ بالصاد المهملة فيهما مع ضم القاف من

الثاني، والقَبْصُ بالمهملة هو: الأخذ بأطراف الأصابع، والقُبْصَةُ بالضم هي: المقدار المأخوذ.

- قرأ المطويعي: ﴿ظَلَّتْ﴾ بكسر الظاء، وأصله (ظَلَّلَتْ) فنقلت حركة اللام

إلى الظاء ثم حذفت اللام.

٤٠٠- لَنُحْرِقَ اعْلَمَ كَابِنٍ وَرَدَانٍ وَحُمٍ مَثَلُ ابْنِ جَمَّازٍ وَيُنْفَخُ لَهُمْ

٤٠١- جَهْلٌ يَبَا يُحْشَرُ بَعْدَ الْوَاوِ حُلٍ وَنَقْضِي أَقْرَأُ وَحِيَةً أَنْصَبَ إِذْ حَصَلَ

- قرأ الأعمش: ﴿لَنُحْرِقَنَّهُ﴾ بفتح النون وإسكان الحاء وضم الراء مخففة

كابن وردان.

- وقرأها الحسن بضم النون وإسكان الحاء وتخفيف الراء مكسورة كابن جمار.

(١) (قَبَضْتُ قُبْصَةً) وهما في (د) بالمعجمة.

- وقرأ الجميع: ﴿تَنْفُخُ﴾ بياء مضمومة وفتح الفاء، والذي خالف أصله هنا البصريان فقط، ومن سواهما فعلى أصله بنفس الترجمة، وأخذت القراءة من اللفظ، أو من الترجمة التالية لأن ما بعدها مثله. ولأن قوله: (بَعْدُ الواو) يفيد التجهيل في ﴿يَحْشُرُ﴾ لأن ما بعدها مرفوع.

- قرأ الحسن: ﴿وَنَحْشُرُ﴾ بياء تحتية مضمومة وفتح الشين على البناء للمفعول.

- وقرأ برفع: ﴿المجرمين﴾ بالواو خلافاً للرسم.

- وقرأ الأعمش والحسن: ﴿يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ بنون مفتوحة مكان الياء، مع كسر الضاد وبعدها ياء مفتوحة، ونصب ﴿وَحْيُهُ﴾ كقراءة يعقوب.

٤٠٢- يَخْصِفَانِ الْخَا اكْسِرْنَ وَثَقَلَا صَادًا وَضَنْكًَا قُلْ بِإِبْدَالِ حَلَا

٤٠٣- وَغَيْرَهَا مَعَ رَانَ عَنْهُ لَمْ يَمَلْ أَطْرَافَ فَاخْفِضْ فَتَحْ هَا زَهْرَةً حَلْ

- قرأ الحسن: ﴿يَخْصِفَانِ﴾ بكسر الخاء وتشديد الصاد، وسبق وجه هذه القراءة.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿ضَنْكًَا﴾ بإبدال التنوين ألفًا في الحالين على وزن (فَعْلَى) وفيه مناسبة لرؤوس الآي، وأمالها إمالة كبرى مع ﴿بَلْ رَانَ﴾ في المطففين، ولم يمل في القرآن سوى هذين الحرفين، وحق ذلك أن يذكر في باب الإمالة، ولعله أخر ذكر الأولى لما فيها من خلاف.

- وقرأ الحسن: ﴿وَأَطْرَافَ﴾ بالخفض عطفًا على ﴿وَمِنْ أَيْنَ الْيَلِ﴾.

- وقرأ أيضًا: ﴿زَهْرَةً﴾ بفتح الهاء كي يعقوب الحضرمي.

ياءات الإضافة

ابن محيصة: سكن ﴿أخي أشدد﴾ من المفردة، وفتحها من المبهج.

الحسن: سكن ﴿لعلي أتيكم﴾، ﴿إني أنست﴾، ﴿إني أنا﴾، ﴿إني أنا﴾،
﴿لذكرى إن﴾، ﴿لي أمري﴾، ﴿أخي أشدد﴾، ﴿لنفسى اذهب﴾، ﴿ذكرى اذهب﴾،
﴿عيني إذ﴾، ﴿برأسي إني﴾ وفتح فيها ياءين: ﴿رب اشرح لي صدري﴾.

- وارجع إلى ما ذكرناه في باب ياءات الإضافة بخصوص ﴿ويسر لي أمري﴾
للحسن حيث نص على إسكانها له في المفردة، كما نص فيها على فتح ياءين وهما
﴿لي صدري﴾ خلافاً لمن لم يذكر ياء ﴿صدري﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿قد جئتُك﴾، ﴿فلبثت﴾، ﴿فاذهب فإن﴾،
﴿قد سبق﴾، ﴿لبثتم﴾ معاً.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة واليزيدي: ﴿ويسر لي﴾ قولاً واحداً
وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة والأعمش والبصريان: ﴿فنبذتها﴾ وأظهرها
المكي من المبهج.

- وأدغم ابن محيصة والبصريان: ﴿إذ تمشي﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿مكاناً سوى﴾ بلا غنة ونحوه حيث
كان.

- وأدغم من المفردة أيضاً: ﴿فقبضت﴾ مع بقاء صفة الاستعلاء.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في ﴿هو وسع﴾ فأدغمه ابن فرح، وأظهره ابن الحكم.

- أدغم ابن محيصن من المفردة باب المثليين من كلمتين إلا أنه يظهر ما اختلف فيه: ﴿فقال لأهله﴾، ﴿نودي يُموسى﴾، ﴿نسبحك كثيرًا﴾، ﴿ونذكرك كثيرًا﴾، ﴿إنك كنت﴾، ﴿ولتصنع علي﴾، ﴿أملك كي﴾، ﴿قال لا﴾، ﴿معًا﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿قال لهم﴾، ﴿اليوم من﴾، ﴿تقول لا﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿ءادم من﴾، ﴿نحن نرزقك﴾ وأظهر: ﴿هو وسع﴾.

- ووافق من المبهج على إدغام المثليين من كلمتين إذا كان أولهما مضمومًا: ﴿يعلم ما﴾، ﴿نحن نرزقك﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿قال رب﴾، ﴿معًا﴾، ﴿قال ربنا﴾، ﴿كيد سحر﴾، ﴿السحرة سجدا﴾، ﴿ءاذن لكم﴾، ﴿ليغفر لنا﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿أذن له﴾، ﴿ربك قبل﴾، ﴿النهار لعلك﴾.

- أدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقًا بما في ذلك: ﴿هو وسع﴾.

- وأدغم المثليين من كلمة أيضًا ما عدا التاء في مثلها وما لا تجيزه العربية ﴿ينننا﴾.

- أدغم الشنبوذي من المثليين من كلمتين الباء في الباء، ومن المتقاربين الميم عند الباء ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين مطلقًا كالمطوعي وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها لكنها لم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

- أمال الحسن ﴿ضنكا﴾ إمالة كبرى، مع ملاحظة قراءته فيها بعدم التنوين، فآلفها عنده ألف تأنيث، ولم يمل في القرآن سوى هذه الكلمة، و﴿بل ران﴾ بالمطففين، فقط لا غير، ولذلك سترك ذكره فيما يأتي في ملحق الإمالة من كل سورة عدا المطففين.

- أمال اليزيدي: الهاء من فاتحة السورة، ذوات الرء، باب ﴿النار﴾، همزة ﴿راء﴾.

- وفتح باب (فعلى) ورؤوس الآي عدا ذوات الرء فهي بالإمالة على أصله، ولم يمل هنا إلا ما ذكر.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿لتشقى﴾، ﴿تقر﴾، ﴿تطفوا﴾، ﴿تضحى﴾ في كل منها وجهان حسبما قال الناظم، وسبق أن قلنا أن الظاهر من المبهج هو الكسر فقط، ﴿ولا تحزن﴾، ﴿لا تفتروا﴾، ﴿ولتعلمن﴾، ﴿ولا تخشى﴾، ﴿لترضى﴾، ﴿نبرح﴾، ﴿تتبعن﴾، ﴿تسمع﴾، ﴿ولا تعجل﴾، ﴿فتشقى﴾، ﴿تعري﴾، ﴿تظمؤا﴾، ﴿ترضى﴾، ﴿فتتبع﴾، ﴿فستعلمون﴾، ﴿فتردى﴾ وماضيها بكسر الدال كبخل يبخل بحسب معناها هنا وهو (فتهلك) وفيها وجه آخر بفتح الدال في الماضي وكسرها في المضارع كرمى يرمى لكن معناها (عدا يعدو) والأول هو الذي معنا، ﴿ونخزى﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿لأهله امكثوا﴾، ﴿فليلقه اليم﴾، ﴿إليه الشيطان﴾.

وقرأ من المبهم أيضاً بضم الميم من: ﴿يَقُومُ أَلَمْ﴾، ﴿يَقُومُ إِنَّمَا﴾.
وقرأ منه أيضاً بضم الباء من: ﴿رَبِّ لَتَرْضَى﴾، ﴿رَبِّ زِدْنِي﴾، ﴿رَبِّ لَمْ﴾
وقرأ من الكتابين بضمها من ﴿رَبِّ اشرح﴾.



سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ (عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)

٤٠٤- هُمْ يُنْشِرُونَ أَفْتَحْ بِضَمِّ لِلْحَسَنِ وَالْحَقُّ بِالرَّفْعِ جَلًّا بِالْخُلْفِ فَنْ^(١)
- ذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿هَمْ يُنْشِرُونَ﴾ بفتح الياء وضم الشين.

- قلت: جاء النص عن الحسن في المفردة بفتح الياء وكسر الشين، وكذلك هو في المصطلح والإيضاح والإتحاف وكذلك البستان، إلا أن صاحب الإيضاح ذكر ضم الشين في (مجمع السرور) والظاهر أن الناظم ذكر ضم الشين تبعاً للنهاية والإزميري والإفادة، إلا أننا نأخذ بما في المفردة، أي: بفتح الياء وكسر الشين، من (نَشْرٌ يَنْشُرُ وَيَنْشُرُ) كما قال العكبري. ولو قال الناظم: (هم ينشرون فَتَحْ يَاءٍ لِلْحَسَنِ) لوافق ما في المفردة، ويعلم كسر الشين من سكوته عنها. وقد وضع محقق المصطلح ضمة فوق الشين دون نص من صاحب الكتاب. وقد رويت عن الحسن من غير طريق المفردة كالمختصر والكامل.

- قرأ ابن محيصن: ﴿الْحَقُّ فَهَمْ﴾ برفع القاف، خبر لمبتدأ محذوف، أي: (هو الحق) وله وجه آخر من المبهج بالنصب كأصله.

٤٠٥- وَتُسْمَعُ الصَّمُّ كَشَامِيٍّ حَلَا جِدَاذَا اكْسِرُ جُدْ بِخُلْفٍ فُرْ أَلَا

- قرأ الحسن: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُّ﴾ بتاء مضمومة وكسر الميم ونصب
﴿الصَّمُّ﴾ كقراءة ابن عامر، وهو على أصله في النمل والروم.

(١) وقد جاء في النسخة (ع) في الشطر الأول: (هم ينشرون اقرأ بضم للحسن) وما أثبتته من (د. ر.) هو الصواب.

- قرأ ابن محيصن والأعمش: ﴿جُذْذًا﴾ بكسر الجيم كالكسائي، ولا ابن محيصن وجه آخر من المبهج بضمها كأصله.

٤٠٦- تُحْصِنَ أَنْتَ حُزْوَإِذْ ضَمَّ اسْكِنَنَّ رُغْبًا وَرُهْبًا وَاسْكِنَنَّ حَصْبُ فَنَنْ

٤٠٧- وَالْخُلْفُ جُذْوَ السَّجْلِ حُزْ أُمَّةً مَعَ الْ تَالِي لَهُ أَرْفَعُ يَصِفُونَ غِبَّ أَجَلْ

- قرأ الحسن: ﴿ليحصنكم﴾ بالتاء من فوق كحقص.

- وقرأ الأعمش: ﴿رَغْبًا وَرَهْبًا﴾ بضم الراء فيهما وإسكان الغين والهاء، لغة فيهما.

- قرأ ابن محيصن: ﴿حَصْبُ﴾ بإسكان الصاد، وله من المبهج وجه آخر كأصله بفتحها، (وَحَصَبْتُهُ بمعنى رميته)، والإسكان على أنه مصدر أريد به المفعول، أو وصف به للمبالغة.

- قرأ الحسن: ﴿السَّجِّلُ﴾ بإسكان الجيم وتخفيف اللام، كما نص عليه في المفردة، لغة فيه، وهو الصحيفة، وعلى هذه القراءة فإنه يدغم اللام وصلًا في اللام بعدها.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ بالرفع فيهما، على البدل من ﴿أمتكم﴾ أو خبر لمبتدأ محذوف، وهذا الخلاف خاص بهذا الموضع، وهو على أصله في سورة المؤمنون.

- وقد وقع للنظام - رحمه الله - سهو في الموارد، فنسب قراءة الحسن في: ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ للأعمش، مع أنها للحسن، كما في جميع المصادر، والظاهر أن سبب ذلك هو الضمير في قوله: (مع التالي له) فإنه كما يصلح أن يعود على رمز الحسن الأخير، فإنه يصلح أن يعود على لفظ ﴿أُمَّةً﴾ باعتباره آخر مذكور، وقد نسبها المتولي

للأعمش سهوًا باعتبار انتهاء الكلام عند رمز الحسن في (والسجل حز) ولكن المعتبر هنا هو أن الضمير عائد على رمز الحسن الأخير كما يفهم من السياق وتبعًا للمفردة والمبهج، أو يتنفي كل ما ذكرت ويكون السهو من الناسخ، رحم الله الجميع.

- قرأ الأعمش: ﴿تصفون﴾ بياء الغيب.

ياءات الإضافة

ابن محيصن: سكن ﴿مسنى الضر﴾، ﴿عبادي الصلحون﴾ قولًا واحدًا من الكتابين.

الحسن: سكن ﴿ومن يقل منهم إني إله﴾.

الشنبوزي: فتح ﴿مسنى الضر﴾، ﴿عبادي الصلحون﴾.

الزوائد

أثبت الحسن فيها ثلاث ياءات في حال الوصل فقط على قاعدته: ﴿فلا تستعجلون﴾، ﴿فاعبدون﴾ معًا.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفق الأربعة على إدغام: ﴿كانت ظالمة﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿بل نقذف﴾، ﴿بل تأتيهم﴾.

- وافق من المفردة على الثانية، وأظهرهما الأعمش.

- أدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه﴾، ﴿فجاء سبلاً﴾، ﴿عجل سأوريكم﴾ بلا غنة، ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين ﴿من الأرض﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿يعلم ما﴾، ﴿عن ذكر ربهم﴾، ﴿لا يستطيعون نصر﴾، ﴿قال لأبيه﴾، ﴿قال لقد﴾، ﴿يقال له﴾، ﴿ويعلم ما﴾.
- وافق من المبهم على إدغامها إذا ضم الأول منهما: ﴿يعلم ما﴾، ﴿ويعلم ما﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً.

- وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء وما لا يجوز في اللغة: ﴿وجوهم﴾ وهو على أصله في ضم الهاء مع الميم للساكن بعدها وصلًا
﴿ويدعوننا﴾، ﴿دوننا﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين كالمطوعي، ويزيد له موضع: ﴿السجل للكتب﴾.

- وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها، ولكنها لم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الراء، الهمزة من ﴿راءك﴾، باب ﴿النهار﴾ وصلًا ووقفًا.
ويفتح باب (فعلى)، ﴿الناس﴾ ولا يميل إلا ما ذكر.

نون وتاء المضارعة

﴿تعلمون﴾، ﴿تتخذ﴾، ﴿تستعجلون﴾، ﴿تذرنني﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهم بضم الباء من: ﴿رب لا تذرنني﴾ وضمها من الكتابين في: ﴿رب احكم﴾.

سُورَةُ الْحَجِّ

٤٠٨- وَإِنَّهُ فَأَكْسِرَ مَعًا طِبُّ وَالْبَعَثُ كَذَلِكَ عَظِفِهِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ حَثٌ

- قرأ المطوعي: ﴿أنه من تولاه فإنه﴾ بكسر الهمزة فيهما، على تقدير (قال) لأن (كتب) و(قال) بمعنى، كما قال العكبري. وعند القاضي: «الكسر على إسناد ﴿كُتِبَ﴾ إلى الجملة إسنادًا لفظيًا مثل: كتبت: إن الله على كل شيء قدير». اهـ^(١).

- قرأ الحسن: ﴿الْبَعَثُ﴾ بفتح العين، لغة فيه، وهو في هذا الموضع فقط.

- وكذلك قرأ: ﴿ثاني عَظِفِهِ﴾ بفتح العين، وهو مصدر بمعنى التعطف.

- تنبيه: ﴿لِيُضِلَّ﴾ هنا، قرأها الحسن كأصله، وارجع إلى ما ذكرناه في سورة إبراهيم.

٤٠٩- خَاسِرٌ جُدُّوْا سَكِنٌ لِيَقْطَعَ حُزُّوْحَنٌ جُدُّ لَا فَشًا يَقْضُوا يُصْهَرُ افْتَحَنٌ

٤١٠- وَأَشْدُّ يَرْدُ الْحَادَةِ حِمًّا وَمَدٌّ أَذِنٌ بِتَخْفِيفٍ فَتَى وَالْخُلْفُ جُدُّ

- قرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿خَسِرَ الدنيا﴾ بألف بعد الخاء على صيغة

اسم الفاعل، وهو على أصله في نصب الاسمين بعده، ولا يخفى أن الأول منهما نصبه مقدر.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿ليقطع﴾ بإسكان اللام.

(١) يتصرف من القراءات الشاذة بسورة الحج.

- قلت: لكن الأهوازي ترك ذكر هذا اللفظ للحسن، على أنه وافق أبا عمرو على كسر اللام، وهو ما نأخذ به، وإنما ذكره الناظم كما في المصطلح والإفادة وغيرهما.

- وقال الناظم أن الحسن وابن محيصن من المبهم قرأ: ﴿ليَقْضُوا﴾ بإسكان اللام.

- قلت: فبالنسبة للحسن: يقال مثل قولنا في الخلاف السابق، ونأخذ له من المفردة بكسر اللام كأبي عمرو، أما ابن محيصن فهو كما قال الناظم، بالإسكان من المبهم وبالكسر من المفردة، وقد وقع في مفردة ابن محيصن المطبوعة قوله: «واتفقا على إسكان لام ﴿ثم ليقضوا﴾». اهـ. قلت: هذا سبق قلم، لأن قراءة أبي عمرو بالكسر لا غير، ويؤيد الكسر لابن محيصن قوله في المخطوطة: «واتفقا على لام قوله: ﴿ثم ليقضوا﴾». اهـ. بدون ذكر لكلمة (إسكان) وهكذا نقله صاحب المصطلح والإفادة وغيرهما، وهذه المواضع وغيرها بالبستان تحتاج إلى تحقيق.

- قرأ الحسن: ﴿يُضْهِرُّ﴾ بفتح الصاد وتشديد الهاء، للمبالغة والتكثير.

- كما قرأ: ﴿ومن يرد فيه بِالْحَادِ﴾ بحذف (فيه) و(الباء)، ونصب الدال من (إلحاد) وبعدها هاء ضمير مضمومة موصولة بواو لفظية.. خلاف الرسم.

- وذكر الناظم أن ابن محيصن قرأ: ﴿وَأَذِّنْ﴾ بمد الهمز وتخفيف الذال. وله وجه آخر من المبهم كأصله.

- قلت: لم يذكر في المبهم ولا في المفردة مد الهمز، وإنما ذكرنا تخفيف الذال فقط، وكذلك هو في المصطلح، وقد نقله غير واحد من الأئمة كابن الجزري والقباقبي وإنما ذكر الناظم ذلك تبعاً للإزميري والبستان والإفادة، وكلاهما في اللغة

صحيح ومروي عنه، إلا أن تخفيف الذال بلا مد في الهمز هو ما نأخذ به، لأنه طريق المبهج والمفردة، بخلاف ما روي عنه من غير طرقيهما^(١)، وعلى ذلك فقراءة ابن محيصة من الكتابين بتخفيف الذال بلا مد قبلها، وله وجه آخر من المبهج كأصله، وفي الإيضاح لم يذكر التخفيف من المبهج.

٤١١- فَتَخَطَّفُ افْتَحَ وَاكْسِرْنَ شُدَّ انْصَبَا طِبَّ وَيَكْسِرَيْنِ وَتَشْدِيدِ حَبَا

- قرأ المطوعي: ﴿فَتَخَطَّفُ﴾ بفتح الخاء، وتشديد الطاء وكسرها، ونصب الفاء بأن مضمرة وجوباً، وفتح الخاء لخفة الفتحة مع الساكن المشدد بعده.

- وقرأها الحسن بكسر الخاء - على الأصل في التقاء الساكنين - وتشديد الطاء وكسرها، وهو على أصله في رفع الفاء، والتاء مفتوحة على كلا القراءتين^(٢).

٤١٢- قُلْ وَالْمُقِيمِينَ انْصَبِ الصَّلَاةَ فَنَ وَالْخُلْفُ جُدَّ وَالْبُدْنَ بِالضَّمِّ الْحَسَنُ

- قرأ ابن محيصة: ﴿وَالْمُقِيمِيَ الصَّلَاةِ﴾ بإثبات النون بعد الياء الثانية على الأصل، مع نصب ﴿الصَّلَاةِ﴾، وله وجه آخر من المبهج كأصله.

- قرأ الحسن: ﴿وَالْبُدْنَ﴾ بضم الدال، جمع (بَدَنَةٌ) وذلك على الأصل، لأن الإسكان في قراءة الجماعة للتخفيف.

٤١٣- وَقُلْ صَوَافِي يُدَافِعُ حَلَا وَالشَّنْبُوذِي هُدِّمَتْ مَا ثَقَّلَا

- قرأ الحسن: ﴿صَوَافٍ﴾ بكسر الفاء مخففة، وبعدها ياء مفتوحة وصلًا، جمع (صافية) أي: خوالص لله تعالى.

(١) ويراجع في ذلك: البحر المحيط والمختصر والعكبري وغيرها.

(٢) انظر موضع البقرة هنا.

- وقرأ أيضاً: ﴿يُدْفَعُ﴾ كحفص بضم الياء وفتح الدال وبعدها ألف وكسر الفاء.

- قرأ الشنودزي: ﴿لَهْدَمَتْ﴾ بتخفيف الدال كنافع.

٤١٤- مُعَاجِزِينَ أَمْدُدْ بِتَخْفِيفٍ حَبَا كَلًّا وَجِهِيذًا حِمًّا أُولَى سَبَا

- قرأ الحسن: ﴿مُعَجِّزِينَ﴾ حيث وقع، كحفص بألف بعد العين وتخفيف

الجيم.

- وافقه ابن محيصن من المبهم في الموضع الأول من سبأ.

- وقد أعاد الناظم ذكر رمز الحسن، مع ابن محيصن من المبهم، رغم أنه ذكره

بالتخفيف مطلقاً من قبل؛ ليرفع توهم اختصاص ابن محيصن من المبهم بالحرف الأول من سبأ.

- فيتحصل للحسن تخفيف الكل، ولابن محيصن تشديد الكل من المفردة

في الحج وسبأ، أما من المبهم فهو يشدد في الحج والثاني من سبأ، ويخفف الأول منها كحفص، وقد اختلف في نقل قراءة ابن محيصن في الإيضاح والإتحاف والبستان، أما النهاية فلا يذكر فيها إلا مذهب المبهم، أما المتولي فقد ذكر ما في الإفادة والمصطلح، وهو الموافق لما في الكتابين عن ابن محيصن كما ذكرناه أولاً.

- ملحوظة: في مفردة ابن محيصن المطبوعة وقع لفظ ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ﴾

محرفاً إلى (توعدون) وهو ظاهر، ولم يذكره الناظم لموافقه أصله فيه على القراءة بالتاء الفوقية.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت ﴿نكير﴾ حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام ﴿وجبت جنوبها﴾، ﴿لهدمت صومع﴾،
﴿أخذتهم﴾، ﴿أخذتها﴾.

- أدغم ابن محيصة من المفردة النون الساكنة والتنوين في السين والشاء بلا

غنة:

﴿تراب ثم﴾، ﴿نطفة ثم﴾، ﴿علقة ثم﴾، ﴿مسمى ثم﴾، ﴿معاً﴾، ﴿طفلاً ثم﴾،
﴿منير ثاني﴾، ﴿عن سبيل﴾، ﴿معاً﴾، ﴿مكان سحق﴾، ﴿ظالمة ثم﴾ ونحوه حيث كان.
- وأدغم من المبهمج: ﴿على الأرض﴾ وأدغم من الكتابين: ﴿من الأوثن﴾
مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصة من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿الناس سكرى﴾،
﴿الأرحام ما﴾، ﴿يعلم من﴾، ﴿الله هو﴾، ﴿لله الناس سواء﴾، ﴿العكف فيه﴾،
﴿لإبراهيم مكان﴾، ﴿يدفع عن﴾، ﴿كان نكير﴾، ﴿عند ربك كألف﴾، ﴿عاقب
بمثل﴾، ﴿عوقب به﴾، ﴿دونه هو﴾، ﴿تقع على﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿تعرف في﴾،
﴿جهاده هو﴾، ﴿بالله هو﴾.

- وافق من المبهمج على ما كان مضموم الأول من ذلك: ﴿العكف فيه﴾،
﴿يدفع عن﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿تعرف في﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:
﴿الساعة شيء﴾، ﴿لنئين لكم﴾، ﴿العمر لكلاً﴾، ﴿والآخرة ذلك﴾، ﴿الصلحت

﴿جنت﴾ معاً، ﴿أذن للذين﴾، ﴿يحكم بينهم﴾، ﴿سخر لكم﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿يحكم بينكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً.

- وأدغم - زيادة على ذلك - المثلين من كلمة أيضاً عدا التاء في مثلها وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاربين:

﴿عاقب بمثل﴾، ﴿عوقب به﴾، ﴿يحكم بينهم﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿يحكم بينكم﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين، وزاد على ذلك إدغام تاء الضمير في مثلها، ولم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ذوات الراء، لفظ ﴿نار﴾ وبابه في الحاليين، ولفظ ﴿للكافرين﴾ بالياء حيث وقع. وفتح ما عدا ذلك وهو: باب (فعلى)، ولفظ ﴿الناس﴾ حيث وقع ونحو: ﴿وترى الناس﴾ وصلاً، أما وقفاً فعلى مذهبه في الإمالة في ذوات الراء.

نون وتاء المضارعة

﴿نعمى﴾ معاً، ﴿تعملون﴾، ﴿تختلفون﴾، ﴿تعلم﴾، ﴿تذهل﴾ وماضيها فيه الخلف في كسر عينه.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿عليه العذاب﴾، ﴿به الريح﴾.

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

٤١٥- عَظْمًا طَوًى سِينًا كَقِيلًا طَبٌ وَحُلٌ كَالشَّامِ مَعَ تَنْبِتٌ صَبْغًا نَصْبٌ طُلٌ

- قرأ المطوعي: ﴿عَظْمًا﴾ بفتح العين وإسكان الظاء بلا ألف كالشامي، وهو على أصله في الموضع الذي بعده.

- وقرأ المطوعي أيضًا: ﴿سِينَاءَ﴾ بكسر السين وتنوين النون وحذف الهمزة على وزن (قِيلًا) وهي لغة.

- وقرأ الحسن: ﴿سِينَاءَ﴾ بفتح السين كقراءة ابن عامر.

- وقرأ أيضًا: ﴿تَنْبِتٌ﴾ بفتح التاء وضم الباء كالشامي أيضًا.

- وقرأ المطوعي: ﴿وَصَبْغٌ﴾ بالنصب (وَصَبْغًا) عطفًا على موضع ﴿بِالدهن﴾ لأن محله النصب.

٤١٦- تَتَرَى حِمًّا مِزْ لَا تَنْوَنُ سُمَّرًا مِزْ تَهْجُرُونَ عَنْهُ فَاضْمُمْ وَاكْسِرَا

- قرأ الحسن وابن محيصن ﴿تَتَرَا﴾ بألف بلا تنوين كحفص، ولا إمالة فيه للبصريين كما سبق بيانه لهما، وقد أثبتتها في النظم كما في النسخ الثلاثة.

- قرأ ابن محيصن: ﴿سَمُورًا﴾ بضم السين وحذف الألف بعدها، وتشديد

الميم وفتحها كما في النظم، جمع (سامر)، ولم ينص في المبهج ولا في المفردة المطبوعة على فتح الميم، لكن الأخير نص عليه في المخطوطة، وهو لازم لغة ورواية، وارجع إلى المختصر وزاد المسير والعكبري ولسان العرب وغيرها.

- كما قرأ ابن محيصن: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ بضم التاء وكسر الجيم كنافع.

٤١٧- لله حُزْ عَالِمٌ بِالرَّفْعِ حَنَا وَأَخْفَضَ شَفَا كَحَمْزَةِ شَقَوْتُنَا

٤١٨- حِمًا وَكُلُّهُمْ يَفْتَحُ أَنَّهُمْ عَادِينَ خَفَّفَ فَتَحُ يَا يَفْلَحُ حُم

- قرأ الحسن: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ في الموضعين الأخيرين كحفص، فحذف

ألف الوصل، مع كسر لام الجر وخفض الهاء.

- كما قرأ الحسن: ﴿عِلْمِ الْغَيْبِ﴾ برفع الميم.

- وقرأها الشنبوذي بالخفض.

- قرأ الحسن: ﴿شَقَوْتُنَا﴾ بفتح الشين والقاف وألف بعدها كحمزة.

- وقرأ الجميع: ﴿إِنَّهُمْ هُمْ﴾ بفتح الهمزة، والإشارة بذلك إلى الأعمش وحده

تكفي، لأنه هو الذي خالف أصله، والباقون على أصولهم في فتحها.

- وقرأ الحسن: ﴿الْعَادِينَ﴾ بتخفيف الدال، جمع (عادٍ) بمعنى: ظالم، وقال

العكبري: «فيه وجهان، أحدهما: أن أصله (عاديين) أي: المتقدمين من قولك: أرض

عاديّة، وخفف ياء النسبة وحذفها، كما قالوا في الأعجميين: الأعجمين؛ والثاني: أن

يكون خفف المشدد لثقل التضعيف». اهـ. بتصرف يسير.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلَحُ﴾ بفتح الياء، وظاهر عبارة المفردة أنه على

أصله في كسر اللام.

- وقد ذكر بعض من وجه هذه القراءة أنها بفتح اللام، ولكن المنقول، أن

الفتح في الياء، ولم يتعرض أحد لحركة اللام، وفيه دلالة على أنها على كسرهما

كالمفردة والنهاية والإفادة والبستان والإزميري والواسطي في طوابع النجوم

والمصطلح والإيضاح والمختصر لابن خالويه وغيرها، ولذا فالذي نأخذ به للحسن من هذا الطريق هو فتح الياء وكسر اللام، وقد ذكرنا ما يحتاج به من قبل، في مثل هذا الخلاف، وَوَضَعَ الكسرة تحت اللام مع فتح الياء الإمام الواسطي في طوابع النجوم بخط يده. وقد يكون الأهوازي قد ترك ذكر فتح اللام اعتماداً منه على ما تقتضيه القواعد الصرفية، إلا أن ذلك مجرد احتمال لا تثبت به قراءة، فيبقى الأمر على ما قدمنا، إلا أن يثبت فتح اللام رواية.

وأقول: إن صحت هذه الرواية بكسر اللام، ولم يكن ثم خطأ في نقلها فهي لغة حتمًا وإن جاءت على غير قياس.

- في المبهم عند موضع ﴿تُرْجَعُونَ﴾ آخر السورة، ذكر من وافق ابن محيصة ويعقوب على التسمية، ولم يذكرهما^(١)، اعتماداً منه على ما قرره أول البقرة من مذهبهما في هذا الباب، مما يوهم أنهما بالتجهيل مع الباقيين، ولو جمعنا بين النصين هنا لخالفتنا بين طرق يعقوب، مما يساعد على فهم ما قصده السبط - أنه اعتمد على ما قرره لهما أول البقرة - وذلك خلافاً لما مشينا عليه في هذا الشرح من الجمع بين نصوص المبهم ما لم تقم قرينة تمنع من ذلك، وبمتابعة المبهم في مذهب ابن محيصة ويعقوب، يتجلى بوضوح ما ذهبنا إليه؛ وارجع في ذلك إلى ما ذكره في البقرة، وإلى ما قاله آخر سورة الزخرف عند قوله تعالى: ﴿وإليه يرجعون﴾ حيث قال: «وفتح حرف المضارعة ابن محيصة والمطوعي عن الأعمش ويعقوب على أصولهم». اهـ.

باءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿لعلي أعمل﴾.

(١) في طبعة دار ابن حزم أضيف (ابن محيصة) بين معقوفين من إحدى النسخ (٢/ ٧٢٠).

الزوائد

الحسن: أثبت في حال الوصل فقط: ﴿بما كذبون﴾ معاً، ﴿فاتقون﴾،
﴿يحضرون﴾، ﴿ارجعون﴾، ﴿تكلمون﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿فاتخذتموهم﴾، ﴿لبثتم﴾ معاً.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿فاغفر لنا﴾ وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة ﴿من سللة﴾، ﴿طين ثم﴾، ﴿مكين ثم﴾،
﴿لحمًا ثم﴾، ﴿بعض سبحانه﴾، ﴿فمن ثقلت﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- ولا شيء له في: ﴿لمن الأرض﴾ لكون (مَنْ) استفهامية وليست حرف جر،
كما هو ظاهر في الكتابين خلافاً لشرح الإفادة.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿القيمة تبعثون﴾،
﴿وأخاه هرون﴾، ﴿وبنين نسارع﴾، ﴿أنساب بينهم﴾.

- وافق من المبهج على ما كان الأول منهما مضمومًا وهو: ﴿وأخاه هرون﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:
﴿قال رب﴾ كله، ﴿نحن له﴾، ﴿أنؤمن لبشرين﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿عدد سنين﴾،
﴿أخرا لا﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين.

- وزاد على ذلك فادغمهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا تجيزه اللغة العربية: ﴿بأعيننا﴾، ﴿وجوههم﴾.

- وأدغم الشبوذى الباء في الباء من المثليين، والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿أنساب بينهم﴾، ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين مطلقاً.

- وزاد على ذلك فادغم تاء الضمير في مثلها، ولم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿قرار﴾ وبابه - وكذلك ﴿والنهار﴾ وبابه كلاهما في الحالين على ما بيناه في باب الفتح والإمالة، وأمال ذوات الراء؛ وفتح باب (فعلى) و﴿أنى﴾ و﴿تترا﴾.

وافق الأعمش أصله هنا، إلا في المكرر فإنه أماله في جميع القرآن وجهًا واحدًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تتقون﴾ كله، ﴿تشربون﴾، ﴿تعملون﴾، ﴿تعلمون﴾ كله، ﴿ونحيا﴾، ﴿تضحكون﴾.

ولا شيء في: ﴿تجروا﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿عليه القول﴾، ﴿قومه الذين﴾.

- وقرأ منه كذلك بضم الباء من: ﴿رب أنزلني﴾، ﴿رب إمام﴾، ﴿رب فلا﴾،
﴿رب أعوذ﴾، ﴿رب أن﴾.

- وقرأ بضمها من الكتابين في: ﴿رب انصرني﴾، ﴿رب ارجعون﴾، ﴿رب
اغفر﴾.

- وقرأ من الكتابين أيضا بضم الميم من: ﴿يُقوم اعبدوا الله﴾ معًا.



سُورَةُ النُّورِ

٤١٩- وَحُزِرْ فَرَضْنَا ذَكَّرْنِ يَأْخُذْكُمْ طُوى وَأَسْكِنِ رَأْفَةً عَنْدَهُمْ

- قرأ الحسن: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ بتخفيف الراء كحفص.

- وقرأ المطوعي: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ﴾ بالياء من تحت على التذكير، وذلك لأن

الفاعل مؤنث مجازي، كما فصل بينه وبين الفعل.

- كما قرأ الأربعة: ﴿رَأْفَةً﴾ بالإسكان.

- وهم على أصولهم، إلا ابن محيصة فهو الذي خالف أصله في هذا الإسكان،

أما موضع الحديد فإسكانه باتفاق لكل من قرأ من طريق الشاطبية والدرة والفوائد مع الإبدال لأصحابه.

٤٢٠- أَنْ لَعْنَةُ التَّخْفِيفِ مَعَ رَفْعٍ حَلَا كَذَا لَهُ أَنْ عَضَبُ اللَّهِ عَلَى

- قرأ الحسن: ﴿أَنْ لَعْنَتْ﴾ بإسكان النون مخففة مع رفع التاء، كقراءة نافع.

- كما قرأ: ﴿أَنْ عَضَبَ﴾ بإسكان النون مخففة، ورفع الباء كيَعْقُوب.

٤٢١- زَكَا فَشَدَّ يَتَالٍ عَنْهُ وَلَ يَعْفُوا وَتَالٍ كَسْرُ لَامٍ عَنْهُ وَالْ^(١)

٤٢٢- حَقُّ أَرْفَعَنْ إِذَا وَحُزِرْ عَيْدُكُمْ دَرِيٌّ أَفْتَحَ شِمٌّ وَضَمٌّ شَدَّ حُمٌّ

- قرأ الحسن: ﴿زَكَا﴾ بتشديد الكاف، متعدياً، والضمير عائد إلى الله تعالى.

(١) وكتبت (زَكَا) بالألف في النسخ الثلاث والتشديد فيها من (ر).

- وقرأ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ بتقديم التاء على الهمزة، مع فتحهما وفتح اللام مشددة كقراءة أبي جعفر، وهي مرسومة في بعض المصاحف بحذف صورة الهمزة لاحتمال القراءتين ﴿يَتَلِّ، يَتَلِّ﴾.

- كما قرأ: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾ بكسر اللام فيهما، على الأصل في لام الأمر.

- وقرأ الأعمش: ﴿دِينَهُمُ الْحَقُّ﴾ برفع القاف، نعت لـ ﴿الله﴾ وهو جائز مع الفصل بين الموصوف وصفته.

- وقرأ الحسن: ﴿مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ بالياء الساكنة مكان الألف مع فتح العين وكسر الباء جمع (عبد) وهو يستعمل بكثرة في المماليك، بخلاف لفظ (عباد) الذي أكثر ما يستعمل في (عباد الله).

- وقرأ الشنوبدي: ﴿دُرِّيَّ﴾ بفتح الدال وهو على أصله في الهمز، من (الدرء) بمعنى (الدفع) أي: أن ضوءها يدفع بعضه بعضاً أو يدفع الظلمة، وارجع إلى ما قاله ابن جني والعكبري في هذه القراءة.

- وقرأه الحسن بضم الدال وتشديد الياء بلا همز كحفظ.

٤٢٣- تَوَقَّدْ اَرْفَعْ مَرْجَمًا وَقُلْ فِدَا يَوْمًا تَقْلَبُ وَوَصْلًا شَدَّدَا

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿تَوَقَّدْ﴾ برفع الدال، على أن أصله (تَتَوَقَّدْ) بتاءين، وحذفت إحداهما تخفيفاً، فهو مضارع مرفوع، وتاؤه غير معدودة في المشدات.

- وقرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿يَوْمًا تَقْلَبُ﴾ بتاء واحدة مشددة في الوصل، وهو من المبهج كأصله.

- قال في المفردة: «البزي» **﴿يَوْمًا تَتَقَلَّبُ﴾** بتشديد التاء. اهـ. وهكذا ذكره عنه في المصطلح والإيضاح، وهو الأقرب إلى مذهب البزي، بخلاف ما ذكره محقق المفردة المطبوعة، حيث جعل اسم (البزي) متعلقًا بالخلاف السابق فيها وهو الوقف على **﴿أَيَّةَ﴾** والصحيح أن ابن محيصن يقف على **﴿أَيَّهَ﴾** بالالف، أما هذا الخلاف **﴿يَوْمًا تَتَقَلَّبُ﴾** بالتشديد المذكور وصلًا فهو للبزي عنه، ويكون الشيخ من المبهج كأصله، أما الابتداء بهذه الكلمة عند من شدد، فالظاهر أنه بتأين مخففتين مثل **﴿تَمَارَى﴾** عند يعقوب، نظرًا للأصل، واتباعًا للرسم وهو الأولى ممن قال أنها بتاء واحدة في البدء وإن كان جائزًا، ولم أقف على هذا الخلاف في البستان.

٤٢٤- سَحَابٌ نَوْنٌ جُدٌ فَقَطٌ بَعْدُ اَرْفَعَنْ لَهُ وَخَاطِبٌ تَفْعَلُونَ لِلْحَسَنِ

- قرأ ابن محيصن من المبهج: **﴿سَحَابٌ ظَلَمْتُ﴾** بالتنوين في **﴿سحاب﴾** ورفع **﴿ظلمت﴾** كحفص.

- وقول الناظم (نون جد فقط) يفهم منه مذهب المفردة وهو ترك التنوين، وجر ما بعده، كما نص عليه الأهوازي مثل البزي عن ابن كثير.

- قرأ الحسن: **﴿والله عليم بما يفعلون﴾** بتاء الخطاب.

٤٢٥- يُؤْلَفُ الْإِبْدَالُ شِمٌ وَإِذْ خَلَلْ قَوْلُ اَرْفَعَنْ مَعَ يُبْدِلُ الْخَفِيفُ حَلْ

- قرأ الشنبوذي: **﴿ثم يؤلف﴾** بإبدال الهمزة واوا مفتوحة في الحاليين كورش، كما نص عليه في المبهج عند **﴿سؤلك﴾** بسورة (طه).

- قرأ الأعمش: **﴿من خلله﴾** بفتح الخاء وحذف الألف، كجبل وجبال، وهي الفُرَج ومخارج القطر منه.

- وقرأ الحسن: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلٌ﴾ برفع اللام، على أنها اسم ﴿كَانَ﴾ والخبر هو جملة ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾.

- كما قرأ: ﴿وَلَيَبْذُلْنَهُمْ﴾ بإسكان الباء وتخفيف الدال كشعبة.

٤٢٦- وَفِي كَمَا اسْتُخْلِفَ إِذْ ضُمَّ اكْسِرَا وَالْحُلُمَ بِالإِسْكَانِ فِيهِمَا طَرَا

- قرأ الأعمش: ﴿كَمَا اسْتُخْلِفَ﴾ بضم التاء وكسر اللام كشعبة.

- وقرأ المطوعي: ﴿الْحُلُمَ﴾ معاً بإسكان اللام فيهما، تخفيفاً.

٤٢٧- ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ بِنَصْبٍ لِلْحَسَنِ نَيِّكُكُمْ فِي بَيْنِكُمْ حَزْرٌ وَاجْرُرْنَ

- قرأ الحسن: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ بنصب التاء كحمزة.

- كما قرأ: ﴿الرسول بينكم﴾ بالنون مكان الباء الموحدة، وبعدها موحدة

مكسورة مكان الياء التحتية، ثم ياء تحتية مشددة مكسورة مكان النون من النبوة كما في النظم، نعت لما قبله.

وليس في السورة ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾.

- وأدغم ابن محيصن والبصريان: ﴿إِذْ تَلْقَوْنَهُ﴾ وأظهرها الأعمش.

- إلا أن البزي عن ابن محيصن من المبهج أظهر الذال مع تشديد التاء.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ وأظهرها

الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿سحابًا ثم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الإثم﴾.

- ومن المبهج فقط: ﴿على الأعمى﴾، ﴿على الأعرج﴾ مع النقل.

- وأدغم من المفردة: ﴿أفضتم﴾ مع بقاء صفة الاستعلاء.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، إلا ﴿لبعض شأنهم﴾ فإنها بالإظهار عنه من رواية ابن الحكم وبالإدغام لابن فرح.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين:

﴿عند الله هم﴾، ﴿وتحسبونه هينا﴾، ﴿الله هو﴾، ﴿قيل لكم﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿ليعلم ما﴾، ﴿لا يجدون نكاحا﴾، ﴿الأمثال للناس﴾، ﴿فيصيب به﴾، ﴿يذهب بالأبصر﴾، ﴿الرسول لعلكم﴾، ﴿الحلم منكم﴾، ﴿لا يرجون نكاحا﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا كان أولهما مضمومًا:

﴿يعلم ما﴾، ﴿فيصيب به﴾، ﴿يذهب بالأبصر﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاريين من كلمة ومن كلمتين إلا أنه قرأ: ﴿لبعض شأنهم﴾ بالإظهار فقط وأدغم ﴿مائة جلدة﴾، ﴿المحصنت ثم﴾، ﴿بأربعة شهداء﴾، ﴿من بعد ذلك﴾، ﴿نتكلم بهذا﴾، ﴿يؤذن لكم﴾، ﴿يكاد زيتها﴾، ﴿والأصال رجال﴾، ﴿والأبصر ليجزيهم﴾، ﴿يكاد سنا﴾، ﴿خلق كل﴾، ﴿ليحكم بينهم﴾، ﴿من بعد صلوة﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقًا.

- وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء في التاء وما لا

يجوز لغة ﴿يعبدونني﴾، ﴿إكرههن﴾ مع المد الطويل.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين من كلمتين، والميم عند الباء من المتقارين: ﴿فيصيب به﴾، ﴿يذهب بالأبصر﴾، ﴿نتكلم بهذا﴾، ﴿ليحكم بينهم﴾ معاً.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً.

وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها ولم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ﴿أبصرهم﴾ وبابه، ذوات الراء، وفتح (فعلى) وبابها، ﴿الناس﴾، ونحو: ﴿فترى الودق﴾ وصلًا، وقد ذكر مذهبه مفصلاً في باب الإمالة فارجع إليه.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تقبلوا﴾، ﴿تحسبوه﴾، ﴿وتحسبونه﴾، ﴿تعلمون﴾، ﴿تبعوا﴾، ﴿تشهد﴾ معاً، ﴿تستأنسوا﴾، ﴿تعملون﴾ معاً، ﴿لتبتغوا﴾، ﴿تمسسه﴾، ﴿تحسبن﴾ على قراءته فيها بالخطاب، ﴿تهتدوا﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿فيه القلوب﴾.



سُورَةُ الْفُرْقَانِ

- ٤٢٨- نَقُولُ بِالنُّونِ حِمًّا شِمُّ نَتَّخِذُ جَهْلٌ حِمًّا مَا يَسْتَطِيعُونَ أَخَذُ
 ٤٢٩- خَاطِبٌ يَقُولُونَ بِغَيْبِ طُولًا تَشَقُّقُ التَّشْدِيدُ حَزٌّ وَافْتَحَ طُلَا
 ٤٣٠- نَسْقِيهِ قَمَرًا بِإِسْكَانِ الْحَسَنِ وَأَعْمَشُ وَعَنْهُ فِي الْقَافِ اضْمَمْنُ

- قبل شرح الأبيات، نبه على أن ما ذكره الناظم للشنبوذي في: ﴿فيقول﴾ أنه قرأها بالنون مع الحسن، فيه نظر، وهو وإن كان ذكرها في المصطلح وفي الإيضاح والإفادة، إلا أن صاحب المبهج نص على قراءته بالياء من تحت مع من بقي، وارجع إلى ما ذكره بالأنعام، فإنه لم يذكر فيها لفظ ﴿فيقول﴾ من الفرقان رغم أنه ذكر منها ﴿يحشرهم﴾ وذكر لفظ ﴿يقول﴾ سوى موضع الفرقان، وأفرده بالذكر في سورتها لابن عامر، وهناك تضارب بين متن النهاية المخطوط والمطبوع، وذكرها بالنون للأعمش في البستان فانظره في محله، ولذا فالشنبوذي عن الأعمش بالياء في ﴿فيقول﴾ هنا بناء على ما في المبهج فارجع إليه في الأنعام والفرقان، وهو كأصله بالنون فيما سواها من المبهج، وينفرد الحسن من بين الأربعة هنا بالقراءة بالنون.

- قرأ الحسن: ﴿فيقول﴾ بالنون كابن عامر.

- كما قرأ: ﴿أَنْ نَتَّخِذَ﴾ بضم النون وفتح الخاء كأبي جعفر.

- قرأ الأعمش: ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بتاء الخطاب كحفص.

- وقرأ المطوعي: ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾ بياء الغيب، كوجه قبل من الطيبة.

- وقرأ الحسن: ﴿تَشَقُّقٌ﴾ معاً، بتشديد الشين، كما نص على ذلك الأهوازي في مفردته، خلافاً لما جاء في البستان.

- وقرأ المطوعي: ﴿وَنُسْقِيهِ﴾ بفتح النون، من الثلاثي.

- وقرأ الحسن: ﴿وَقَمَرًا﴾ بإسكان الميم تخفيفاً، وهو على أصله في فتح القاف.

- وقرأ الأعمش بإسكان الميم كذلك، إلا أنه ضم القاف، لغة فيه.

- قلت: في مفردة ابن محيصة المطبوعة سقطت بعض المواضع من سورة الفرقان وهي مثبتة في المخطوطة وهي ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ بالرفع ﴿يَحْشُرْهُمْ﴾ بالياء ﴿الرَّيْحُ﴾ بغير ألف ﴿وَذَرِيتُنَا﴾ بألف على الجمع، أربعة مواضع، وكتب الناسخ في الموضع الأخير (بغير ألف على الجمع) وهو سهو واضح، لأن مجرد ذكرها دليل على مخالفته لأبي عمرو، فأما ﴿يَحْشُرْهُمْ﴾ فقد نص عليه الأهوازي في (يونس) وأما ﴿الرَّيْحُ﴾ ذكرها في الأعراف، وهما في المصطلح وغيره كالموضعين الآخرين وقد سكت الناظم عن ذلك كله لموافقته لأصله، وإنما ذكرته تنويعاً على ما بين النسختين من فروق، كما أن في مفردة الحسن، جاء قوله: ﴿يُؤِيلَتْنِي﴾ بالإمالة على أصله. اهـ. إلا أن العبارة في المخطوطة أصح، حيث قال: «بالإضافة على أصله». اهـ. كما أنه قد فصل القول فيها وأخواتها بالمائدة وهود ويوسف، بما يوضح مقصده، أي: بالإضافة إلى النفس.

باءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿يَلِيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾، ﴿إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾.

ابن محيصن: سكن الأولى من الكتابين أما الثانية ففتحتها من المفردة، وسكنها من المبهج، وارجع إلى ما ذكرناه في باب الإضافة عند موضع ﴿قومي اتخذوا﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿فقد جاءو﴾، ﴿اتخذت﴾، ﴿ولقد صرفناه﴾.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءني﴾ وأظهرها غيرهم.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿بعيد سمعوا﴾، ﴿ساكنًا ثم﴾، ﴿دليلاً

ثم﴾، ﴿أيام ثم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من المبهج: ﴿على الأرض﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين:

﴿للعلمين نذيرًا﴾، ﴿جعل لك﴾، ﴿كذب بالساعة﴾، ﴿فجعلنه هباء﴾،

﴿الملئكة تنزيلاً﴾، ﴿أخاه هرون﴾، ﴿ذلك كثيرًا﴾، ﴿لا يرجون نشورًا﴾،

﴿إلهه هو﴾، ﴿إلى ربك كيف﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿اليل لباسًا﴾، ﴿قيل لهم﴾

ويزيد له ﴿ويجعل لك﴾ على قراءته بالرفع.

- وافق من المبهج على إدغام المثلين من ذلك إذا ضم أولهما: ﴿فجعلنه

هباء﴾، ﴿الملئكة تنزيلاً﴾، ﴿أخاه هرون﴾، ﴿إلهه هو﴾ وكذلك ﴿ويجعل

لك﴾.

- وأدغم المتقاربين من المفردة في كلمة وفي كلمتين:

﴿وخلق كل﴾، ﴿لك قصورًا﴾، ﴿بالساعة سعيًّا﴾، ﴿ربك قديرًا﴾، ﴿ذلك قوامًا﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقًا، وزاد على ذلك فأدغم المثلين في كلمة واحدة، عدا التاء في مثلها وما لا يجوز لغة ﴿وجوههم﴾.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين: ﴿كذب بالساعة﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقًا.

وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها: ﴿أفأنت تكون﴾.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ذوات الرءاء، ﴿الكافرين﴾ بالياء حيث وقع، وفتح باب (فعلى) ولفظ ﴿الناس﴾ حيث جاء، والكلمات التي اختص بها الدوري ومنها هنا ﴿يُوَيْلَتِي﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تتبعون﴾، ﴿نتخذ﴾، ﴿تحسب﴾، ﴿تستطيعون﴾ على قراءته فيها بالخطاب.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿عليه القراءن﴾.

وقرأ منه أيضًا بضم الباء في: ﴿يرب إن قومي﴾.



سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

٤٣١- يَضِيقُ يَنْطَلِقُ بِنَصْبٍ وَاحْسِرَا خَفَّفَ لِمَا افْتَحَ بَعْدَ إِِنْ كُتِّمَ طَرَا

- قرأ المطوعي: ﴿ويضيق﴾، ﴿ينطلق﴾ بالنصب فيهما كيعلقوب.

- وقرأ: ﴿لَمَّا خَفَّتْكُمْ﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم، على أن (ما) مصدرية واللام للتعليل، أي: لخوفي منكم.

- كما قرأ: ﴿إِنْ كُتِّمَ مَوْقِنِينَ﴾ بفتح الهمزة، أي: لأن كُتِّمَ، وفيه حث للقوم على معرفة الحق واتباعه، وهو خاص بهذا الموضع كما قيده في النظم بقوله: (بعد).

٤٣٢- بِكُلِّ سَاحِرٍ أَتَى صِلَ شَدَّدَا فَاتَّبَعُوهُمْ وَخَطَايَايَ حَدَا^(١)

- قرأ الأعمش: ﴿سَحَّارٍ﴾ بصيغة اسم الفاعل، فقدم الألف على الحاء وكسرها مخففة.

- وقرأ الحسن: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ﴾ بوصل الهمزة وتشديد التاء وفتحها، وهو لغة بمعنى: تبع وأتبع، وقيل: إن تبعه وأتبعه بمعنى لحقه وأدركه، وأتبعه بمعنى: اقتفى أثره، أدركه، أو لم يدركه.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿خَطَيْتِي﴾ بالجمع على وزن (قضاياي) فحذف الهمزة والتاء وأثبت ألفاً بعد الطاء وألفاً بعد الياء وفتح آخره جمع تكسير، ولم يذكره في

(١) قال في النسخة (د): (وخطاياي حددا) وما أثبتته من (ر.ع) هو الأوضح وخاصة أنه استغنى باللفظ عن القيد.

النهاية. وعلى هذه القراءة تدغم الياء وصلًا في الياء بعدها.

٤٣٣- وَفِي الْجُبْلَةِ بِضَمِّينِ حَلَا نَزَلَ شَدَّدَ بَعْدَ النَّصْبِ كِلَا^(١)

٤٣٤- وَالْأَعْجَمِيِّينَ يِيَاءَيْنِ يُشَدُّ تَأْتِيهِمْ تَأْنِيثُهُ عَنْهُ وَرَدَّ

- قرأ الحسن: ﴿وَالْجِبْلَةَ﴾ بضم الجيم والباء، وهو على أصله في تشديد اللام لغة فيها، وهو الجمع الكثير من الناس.

- وقرأ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ بتشديد الزاي، ونصب الحاء والنون.

- كما قرأ: ﴿الْأَعْجَمِينَ﴾ يياءين أو لاهما مشددة مكسورة، والثانية ساكنة ممدودة، كما في النظم، جمع (أعجمي)، قال في المفردة: «بتشديد الياء». اهـ. وتبعه في المصطلح، قلت: ولو قال: يياء مشددة مكسورة قبل الساكنة لأفصح عن القراءة كما في البستان والموارد والإفادة، ولم يعلق عليه المحقق، وفي الإيضاح ذكر محققه النص الأولى بالحاشية.

- وقرأ أيضًا: ﴿فَيَأْتِيهِمْ﴾ بقاء التأنيث، والضمير فيها للساعة.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ خمسة مواضع، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ موضعان.

﴿لِي إِلَّا﴾، ﴿لَأَبِي إِنَّهُ﴾، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾.

ابن محيىصن: فتح ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ حيث وقع.

الزوائد

الحسن: أثبت وصلًا فقط: ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ ثمانية مواضع، ﴿يَكْذِبُونَ﴾، ﴿كَذِبُونَ﴾، ﴿سَيَهْدِينُ﴾، ﴿يُحْيِينُ﴾، ﴿يُشْفِينُ﴾، ﴿يُسْقِينُ﴾، ﴿يَهْدِينُ﴾، ﴿يَقْتُلُونَ﴾.

(١) في النسخة (د): (وبعد بالغيب كلا). اهـ. وهو سهو، وما أثبتته من (ر.ع) هو الصواب.

- نص في مفردة الحسن على إثبات ست عشرة ياء، ثم عددها، فسقط موضعان وهما ﴿يكذبون﴾، ﴿كذبون﴾ فأثبتهما، تمييزاً للعدد ولما يقتضيه مذهب الحسن فيها.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغموا ﴿طسم﴾، إلا أن المطوعي زاد وجهًا بالإظهار كأصله، وارجع إلى ما ذكرناه في باب حروف قربت مخارجها.

- واتفقوا على إدغام: ﴿لبثت﴾، ﴿اتخذت﴾، ﴿كذبت ثمود﴾.

- وأدغم ابن محيصن والبصريان: ﴿إذ تدعون﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿واغفر لأبي﴾ وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المبهم: ﴿هل نحن﴾ وأظهرها غيره.

- وأدغم من المفردة: ﴿بقلب سليم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم منها أيضًا: ﴿مرضت﴾، وأدغم من الكتابين: ﴿أوعظت﴾ مع بقاء صفة الاستعلاء فيهما.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿قال لمن﴾، ﴿قال

لئن﴾، ﴿قال للملأ﴾، ﴿قيل للناس﴾، ﴿قال لهم﴾ كله، ﴿قال لأبيه﴾، ﴿وقيل لهم﴾، ﴿من دون الله هل﴾، ﴿العلمين نزل﴾، ﴿إنه هو﴾.

- وافق من المبهم على ما كان مضموم الأول ﴿إنه هو﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاريين من كلمة ومن كلمتين: ﴿قال رب﴾ كله،
﴿رسول رب﴾، ﴿قال ربكم﴾، ﴿السحرة سجدين﴾، ﴿أذن لكم﴾، ﴿يغفر لنا﴾،
﴿يغفر لي﴾، ﴿ورثة جنة﴾، ﴿أنؤمن لك﴾، ﴿خلقكم﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿تنزيل
رب﴾.

- وافق من المبهج على ﴿خلقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثليين والميم عند الباء من المتقاريين:
﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين كالمطوعي ويزيد له موضع ﴿خطيئي
يوم﴾ بحسب قراءته.

وزاد إدغام تاء الضمير في مثلها ولم يلتقيا ها هنا.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الرءاء، ﴿الكافرين﴾ بالياء حيث وقع ﴿سحار﴾ وبابه
وصلاً ووقفاً، وفتح (فعلى) مطلقاً، ﴿الناس﴾ حيث أتى.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تستمعون﴾، ﴿تتبع﴾، ﴿تعلمون﴾ كله، ﴿تتقون﴾ كله، ﴿تنته﴾ معاً،
﴿وتتخذون﴾، ﴿نطمع﴾، ﴿وتذرون﴾، ﴿ولا تمسوها﴾، ﴿تعثوا﴾، ﴿تعملون﴾،
﴿تعثون﴾، ﴿فنظل﴾ ماضيها ظل وظلّل؛ أصله بكسر اللام.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿به الروح﴾، ﴿به الشيطان﴾.
وقرأ منه بضم الباء في: ﴿رب إني أخاف﴾، ﴿رب هب لي﴾، ﴿رب إن قومي﴾، ﴿رب نجني﴾.



سُورَةُ النَّملِ

٤٣٥- حُسْنًا يَفْتَحِيهِ اَضْمُمِ افْتَحَ شَدَّدَا يَحْطِمُ طَبَّ وَخَفُّ نُونٍ شُوهِدَا
- قرأ المطوعي: ﴿ثم بدل حُسْنًا﴾ بفتح الحاء والسين، صفة مشبهة، أي: فعلاً حَسَنًا.

- كما قرأ المطوعي: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ بضم الياء وفتح الحاء وتشديد الطاء وهو على أصله في تشديد النون، من (حَطَّم) المشدد، مبالغة في الإهلاك.
- وقرأه الشبوذى كرويس، بإسكان النون مخففة.

٤٣٦- وَسَبَّأً فَتَى حِمًّا قَدْ نَوَّنَا وَفَتْحُهُ طَبَّ جُدَّ وَلَا تُنَوَّنَا
- قرأ ابن محيصن من المفردة، والحسن - على قول الناظم - ﴿سَبَّأً﴾ هنا وفي سورة ﴿سَبَّأً﴾ بالتنوين.

- وقرأهما معاً المطوعي وابن محيصن من المبهج بالفتح بلا تنوين.
- قلت: لم يذكر الأهوازي في مفردة الحسن أنه قرأ بالتنوين، بل ترك ذكره، على أنه وافق أبا عمرو على فتحها بلا تنوين، وهو ما نأخذ به، وقد ذكره الناظم كما في الإفادة والمصطلح والبستان والنهاية والإيضاح وغيرها، لكننا أخذنا بها في المفردة.

٤٣٧- هَلَّا يَخْلَفِ طَبَّ وَإِذْ حِمًّا أَلَا تُخْفُونَ تُعْلِنُونَ خَاطِبُ شُلْشَلَا
- قرأ المطوعي بخلف عنه: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ بالهاء بدلا من الهمزة، لغة فيها.

- وقرأها الأعمش بتمامه والحسن بالهمز وتخفيف اللام كالكسائي، فيكون للمطوعي وجهان، ولهم على وجه التخفيف ما للكسائي وقفاً وابتداءً.

- قرأ الشنبوذي: ﴿يخفون﴾، ﴿يعلنون﴾ بالخطاب فيهما.

٤٣٨- وَالسُّوقِ سَاقِيهَا وَسُوقِ ابْدِلْ لَهُمْ أَنَا وَأَنْ أَفْتَحْ جَوَابَ الرَّفْعِ حُمُ

٤٣٩- مَعَ عَنكَبُوتِهِ وَطَبْ قَدْ خَفَّفَتْ أَمِنْ خَلَقَ كَذَاكَ أَرْبَعُ تَلَّتْ

- قرأ الجميع ﴿ساقيا﴾ هنا، ﴿بالسوق﴾ في (ص)، ﴿سوقه﴾ بالفتح كحفص، بلا همز في الثلاثة.

- قلت: إلا أن الأهوازي في مفردة ابن محيصن ذكر له واواً بعد الهمزة في موضع ﴿ص﴾ فقط، وعلى ذلك يكون ما ذكره الناظم له فيها من المبهج، ويتحصل له: في (النمل والفتح) كحفص من الكتابين، أما في (ص) فهو كحفص من المبهج، وبهمزة بعدها واو كأحد وجهي قبل من المفردة، وكان يكفي الناظم أن يشير بذلك إلى ابن محيصن فقط؛ لأن الباقيين على أصولهم فيما ذكره، وهذا التفصيل الذي ذكرته من المفردة مذكور في الإفادة. إلا أن الناظم ذكر ما في المصطلح والبستان والإيضاح، ولم أقف على هذا الخلاف في التتمة.

- قرأ الحسن: ﴿إنا دمرنهم﴾، ﴿إن الناس كانوا﴾ بفتح الهمزة فيهما.

- وقد سقط موضع ﴿إن الناس﴾ من مخطوطة الحسن، إلا أن ما بعده يدل على سقوطه سهواً حيث قال: إنا دمرناهم بفتح الهمزة فيهما. اهـ. وهو ثابت في المطبوعة.

- كما قرأ الحسن: ﴿فما كان جواب قومه﴾ برفع الباء، هنا وفي العنكبوت على أنه اسم ﴿كان﴾، والخبر: ﴿أن قالوا﴾.

- قرأ المطوعي: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ﴾ والمواضع الأربعة بعده بتخفيف الميم، على أن الهمزة للاستفهام و(مَنْ) مبتدأ خبره محذوف، وتقديره بما يناسب المقام، وقيل غير ذلك.

٤٤٠- تَذَكَّرُونَ مَعَ تَفْعَلُونَ حَسَنٌ خَاطِبٌ وَأَذْرَكَ بِمَدِّ الْهَمْزِ مَنْ - قال الناظم أن الحسن قرأ: ﴿قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ﴾ و﴿خَيْرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ بالخطاب فيهما.

- قلت: هو كذلك في ﴿يَفْعَلُونَ﴾ فقط، أما ﴿يَذْكُرُونَ﴾ فلم يذكرها الأهوازي في المفردة، دلالة على أن الحسن كأبي عمرو في القراءة بياء الغيب، وهو ما نأخذ له به، وقد ذكرها الناظم لما في المصطلح والإفادة والبستان والإيضاح والنهاية.

- قرأ ابن محيصن: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ بمد الهمزة، وهو على أصله في إسكان الدال مخففة، فيكون المد حينئذ من قبيل المد اللازم، كببدال الأزرق في ﴿ءَأَنْذَرْتُمْ﴾ على الاستفهام، والأولى بهذا الموضع أن يذكر في باب الهمزتين من كلمة.

- ملحوظة: أخذنا بالمد الطويل هنا على الإبدال لكثرة شواهد كالمبهج والمختصر والمحتسب والمحزر الوجيز والبحر المحيط، وهو ظاهر كلام الأهوازي، وذلك بخلاف ما ذكرناه عن الحسن في ﴿أَنْ يُّوتَى﴾ وأخواتها من خلال كلام الأهوازي أيضًا مقارنة بين المفردات والوجيز في المقصود بمد الهمز عنده.

٤٤١- تَكُنْ فَافْتَحْ ضَمَّ عَنْهُ فِي كَلَا مَعًا بِهَادٍ قُلْ بِتَنْوِينٍ وَلَا

٤٤٢- تَقِفْ بَيَّا فِي الرُّومِ طَبَّ تَسْمُهُمْ حُزْ فِي تَكَلَّمْ دَاخِرِينَ الْقَصْرِ حُم

- قرأ ابن محيصن: ﴿تَكُنْ صَدُورَهُمْ﴾ هنا وفي القصص بفتح التاء وضم الكاف، من الثلاثي، و(كَنَّ الشيء وأكَّنَه) أي: ستره وأخفاه.

- قرأ المطوعي: ﴿تهدي العمي﴾ هنا وفي الروم، بباء موحدة مكسورة بدلاً من التاء، وفتح الهاء وأثبت ألفاً بعدها، ونون الدال كما في النظم، أما وقفاً فإنه يقف هنا بالياء، ويحذفها في الروم، وهو على أصله في نصب ﴿العمي﴾، معاً على إعمال اسم الفاعل النصب، كما قال العكبري. ولا يخفى كسر التنوين وصلًا للساكنين.

- قرأ الحسن: ﴿تَكَلَّمُهم﴾ بفتح التاء وبعدها سين مهملة مكسورة وحذف الكاف واللام (تَسْمُهُم) كما في النظم، من السمة أي: العلامة، وهي خلاف الرسم.
- وقرأ: ﴿دُخِرِين﴾ بحذف الألف، لغة فيه، وقيل صفة مشبهة.

باءات الإضافة

ابن محيصن: فتح ﴿أوزعني﴾ هنا وفي الأحقاف.
الحسن: سكن ﴿إنيءانست﴾.

الزوائد

ابن محيصن يحذفها من ﴿ءاتن الله﴾ في الحاليين من الكتابين، وكذلك هي للحسن بالحذف في الحاليين، وارجع إلى ما ذكرناه فيها في باب ياءات الإضافة.
وحذفها اليزيدي وقفًا، وهو على أصله في الوصل.
أثبت الحسن في حال الوصل: ﴿حتى تشهدون﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿أحطت﴾ مع بقاء صفة الاستعلاء.
- وأدغم ابن محيصن: ﴿هل تجزون﴾ وأظهره غيره.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة:

﴿نَارًا سَاتِيكُمْ﴾، ﴿مِنْ سِبْأٍ﴾، ﴿مِنْ سَلِيمٍ﴾، ﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾ بلا غنة ونحوه حيث أتى.

- وأدغم من الكتابين: ﴿مِنْ الْأَرْضِ﴾ مع النقل.

- وأدغم منهما أيضًا: ﴿الْمُضْطَرَّ﴾.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في: ﴿ءَال لُوطٍ﴾ فأدغمها من المبهج وأظهرها من المستنير، وقد ذكرناها في الحجر، وأظهر ابن الحكم: ﴿هُوَ وَأَوْتِنَا﴾ من الكتابين، وأدغمه ابن فرح.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين ما عدا موضعين يأتيان بعد: ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾، ﴿لَا قَبْلَ لَهُمْ﴾، ﴿تَقُومُ مِنْ﴾، ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾، ﴿الْعِلْمُ مِنْ﴾، ﴿قِيلَ لَهَا﴾، ﴿فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةَ﴾، ﴿قَالَ لِقَوْمِهِ﴾، ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾، ﴿وَجَعَلَ لَهَا﴾، ﴿لَا يَعْلَمُ مِنْ﴾، ﴿لَيَعْلَمُ مَا﴾، ﴿يَكْذِبُ بَأَيُّتِنَا﴾، ﴿الَّيْلَ لَيْسَكُنَا﴾.

- وأظهر ﴿هُوَ وَأَوْتِنَا﴾، ﴿ءَال لُوطٍ﴾ قولاً واحداً.

- ووافق من المبهج على إدغام المثلين من كلمتين إذا ضم أولهما:

﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾، ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾، ﴿لَا يَعْلَمُ مِنْ﴾، ﴿لَيَعْلَمُ مَا﴾، ﴿يَكْذِبُ بَأَيُّتِنَا﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿بِالْآخِرَةِ زَيْنًا﴾، ﴿وَوَرِثَ سَلِيمٌ﴾، ﴿وَحْشَرَ لِسَلِيمٍ﴾، ﴿وَقَالَ رَبُّ﴾، ﴿وَزَيْنَ لَهُمْ﴾، ﴿فَضَلَ رَبِّي﴾، ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾، ﴿عَرْشُكَ قَالَتْ﴾، ﴿مَعَكَ قَالَ﴾، ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف إذا وقعا في كلمة واحدة: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً، بما في ذلك ما أظهره ابن محيصة.

- وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة ما عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿وجوههم﴾ وهو على أصله في ﴿أتمدون﴾ بالإدغام والمد والإثبات.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿يكذب بأيّتنا﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً بلا استثناء.

- وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها، ولم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ذوات الراء، ﴿راءها﴾، ﴿راءه﴾ بإمالة الهمزة والألف وكذلك ﴿النار﴾ وبابها في الحاليين، ﴿كفرين﴾ حيث كان بالياء، وفتح باب (فعلى) ونحو: ﴿أرى الهدهد﴾، ﴿وترى الجبال﴾ وصلأ، أما وقفاً على ذات الراء فالإمالة لا غير، وفتح لفظ ﴿الناس﴾.

- وافق الأعمش أصله، إلا أنه أمال ﴿ءاتيك﴾ معاً، قولاً واحداً.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تهتز﴾، ﴿ترضه﴾، ﴿تشهدون﴾، ﴿تفرحون﴾، ﴿أتهدي﴾، ﴿تستعجلون﴾ معاً، ﴿تستغفرون﴾، ﴿تجهلون﴾، ﴿ولا تحزن﴾، ﴿تحسبها﴾، ﴿تعملون﴾ معاً أما آخر السورة فإنه يقرأ بالياء فلا شيء فيه، ﴿تصطلون﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الباء من: ﴿رب أوزعني﴾، ﴿رب إني﴾.
وقرأ منه بضم الميم من: ﴿يقوم لم﴾.
وقرأ منه أيضًا بضم الهاء من: ﴿عباده المؤمنين﴾، ﴿عباده الذين﴾.



سُورَةُ الْقَصَصِ

- ٤٤٣- يَرَى مَعَ الثَّلَاثِ فَأَقْرَأَ كَعَلِي وَفَاسْتَعَانَهُ مَعَ النُّونِ أَهْمِلِ
 ٤٤٤- وَأَيَّ مَا اسْكِنَ حَزَّ وَهَا الرُّهْبِ طَلَا فَاضْمُمْ وَبَعْدُ أَشَدُّ شَفَا خَفَّفْ مُلَا^(١)
 ٤٤٥- وَسَاحِرَانِ شِمَّ يُصَدِّقْنِي لَهُمَّ خَفَّفْ وَصَلْنَا خَسَفَ الْفَتْحَانِ حُمُ^(٢)
 - قرأ الحسن: ﴿وَيُرِي فرعونَ وهَمُنَ وجنودَهُمَا﴾ كالكسائي، بالياء مفتوحة
 مكان النون وفتح الراء وبعدها ألف، ورفع الأسماء الثلاثة بعدها، وهو على أصله
 في فتح ذوات الراء.

- كما قرأ: ﴿فَاسْتَعْنَهُ﴾ بإهمال الغين، وبالنون مكان الثاء من الاستعانة.
 - وقرأ أيضًا: ﴿أَيُّمَا﴾ بإسكان الياء مخففة، لثقل التضعيف.
 - قرأ المطوعي: ﴿الرُّهْبِ﴾ بضم الهاء، وهو على أصله في ضم الراء، لغة فيه.
 - وقرأ الشنبوذي: ﴿فَذُنْكَ﴾ بتشديد النون مع المد الطويل.

(١) في (د): (وفاستعأنه).

(٢) كتبت ﴿أَيُّمَا﴾ مفصولة في النسخ الثلاث. قال الناظم في (د): (وأي ما اسكن حز وها الرهب
 اضممما... فذانك اشدد ضم خفه حما) هكذا، وفي (ر) مثلها إلا أنه قال: (اشدد شم). اهـ.
 وفي الشرح ذكر أن الذي ضم هاء ﴿الرهب﴾ هو الشنبوذي، وشدد ﴿فَذُنْكَ﴾ وخففها
 الحسن؛ قلت: وهذا خلاف ما جاء في المبهج والمفردة لأن الذي ضم هاء ﴿الرهب﴾ هو
 المطوعي، وشدد الشنبوذي ﴿فَذُنْكَ﴾ وكذلك الحسن ولذا أُثْبِتَ البيت من (ع) لمطابقتها
 لأصولهم، وفي المصطلح والإيضاح والإفادة مثلما ذكرنا، وكذلك في النهاية.

- ونأخذ له بالتخفيف كأصله وجهًا ثانيًا، فقد ذكره صاحب المبهج في سورة النساء ضمن من قرأ بالتخفيف، ثم ذكر له التشديد في القصص، فجمعنا بين النصين.
- وقرأها ابن محيصن بالتخفيف كحفص.

أما ﴿هَتِينَ﴾ فهي بالتخفيف للكل كما سبق بالنساء.

- قرأ الشنبوذي: ﴿سِحْرَان﴾ بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء كقالون.
- وقرأ الجميع: ﴿يصدقني﴾ بالجزم، كما في النظم، ولو أشار إلى الأعمش فقط لكفى، لأنهم وافقوا أصولهم في الجزم ولم يخالف إلا هو.
وانظر ما ذكرناه في باب النقل عن لفظ ﴿ردءا﴾ لابن محيصن.

- قرأ الحسن: ﴿وَصَلَّنَا﴾ بتخفيف الصاد، كما في النظم، وهو في المعنى كقراءة الجماعة، إلا أن التشديد فيه معنى المبالغة والتكثير.

- وسكت الناظم عن مذهب ابن محيصن في: ﴿أفلا تعقلون﴾ على أنه وافق أصله، وهو في المبهج كذلك، أما في المفردة فقد ترك ذكره مما يدل على موافقته لأبي عمرو، وقد نص الأهوازي في وجيزه على خلف اليزيدي فيها بين الغيب والخطاب حيث قال بعد ما ذكر قراءة الياء لأبي عمرو: «قال اليزيدي: وخيرني في التاء». اهـ.
وفي هذا دلالة على أن لابن محيصن من المفردة ما لليزيدي عند الأهوازي وهو الخلف بين الغيب والخطاب، وعليه: فابن محيصن بالخطاب كأصله من الكتابين، وله وجه آخر من المفردة بالغيب.

- وقرأها اليزيدي بالوجهين، فالغيب لابن فرح عنه، ومثله لابن الحكم من المبهج، أما خطابه فمن المستنير.

- ونأخذ للحسن فيها بالوجهين أيضًا من المفردة كما ذكرناه عند موضع الأنعام.
- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿لَخُسِيفَ بَنًا﴾ بفتح الخاء والسين كحفص.

ياءات الإضافة

ابن محيصن: سكن ﴿عندي أولم﴾ من الكتابين وله وجه آخر بفتحها من المبهج، حيث ذكر السبط ما أسكنه ابن محيصن مما بعده همزة قطع مفتوحة، ولم يذكر هذا الموضع، فدل على فتحها له. وفي السورة لم يذكره مع من فتح^(١)، وارجع إلى باب الإضافة هنا وإلى الموضعين في المبهج. وسكن ﴿شركاءى الذين﴾ معاً من الكتابين، وزاد من المبهج وجهاً بفتحها.

الحسن: سكن ﴿ربي أعلم﴾ موضعان، ﴿لعلي﴾ موضعان ﴿إنيء انست﴾، ﴿إني أنا﴾، ﴿إني أخاف﴾، ﴿ربي أن﴾، ﴿عندي أولم﴾^(٢).

- كما لا يخفى ما ذكرناه من قبل للحسن في: ﴿شركاءى الذين﴾ حيث وقع أنه قرأ بكسر الياء من غير همز، وإذا وقف أشبع المد لما بيناه في سورة النحل.

الزوائد

أثبت الحسن وصلاً فقط: ﴿أن يكذبون﴾، ﴿أن يقتلون﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿طسم﴾ إلا أن المطوعي زاد وجهاً بإظهار النون الساكنة من هجاء (سين) عند الميم كأصله.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿فاغفر لي﴾ وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿من الآمنين﴾ مع النقل.

(١) ص (٢٦٦).

(٢) في مخطوطة الحسن سقط لفظ: ﴿لعلي﴾ موضعان وهو ثابت في المطبوعة كما أنه في المخطوطة ذكر عدة الياءات فدل على السقط.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، إلا أنه أظهر: ﴿هو وجنوده﴾ من رواية سليمان ابن الحكم من الكتابين، وأدغمه من رواية ابن فرح.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثليين من كلمتين عدا ما اختلف فيه: ﴿الميسن نتلو﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿قال له﴾ معاً، ﴿قال لا﴾، ﴿قال لأهله﴾، ﴿ونجعل لكما﴾، ﴿من عند الله هو﴾، ﴿القول لعلهم﴾، ﴿من قبله هم﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿قوم موسى﴾، ﴿أعلم من﴾.
- وأظهر: ﴿هو وجنوده﴾.

- وافق من المبهج على إدغام المثليين من كلمتين إذا ضم أولهما:

﴿إنه هو﴾، ﴿ونجعل لكما﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿أعلم من﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿ونمكن لهم﴾، ﴿قال رب﴾ كله، ﴿فغفر له﴾، ﴿فقال رب﴾، ﴿النار لعلكم﴾، ﴿أعلم بمن﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾، ﴿القول ربنا﴾، ﴿الخيرة سبحانه الله﴾، ﴿ويقدر لولا﴾، ﴿ءاخر لا﴾.
- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً بما في ذلك: ﴿هو وجنوده﴾.
- وزاد على ذلك فأدغمهما من كلمة واحدة ما عدا التاء في التاء وما لا يجوز في اللغة: ﴿القصص﴾.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثليين والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿أعلم بمن﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بلا استثناء.

- وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها: ﴿وما كنت ترجوا﴾.

سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

٤٤٦- وَلَنَحْمِلَ اَكْسِرَ نَشْأَةِ اَسْكِنَ حُزَيْرُوا غِبْ شِم مَوْدَّةً وَبَعْدُ اَنْصِبْ حَكْوًا^(١)

٤٤٧- لَنُنَجِّينَ اَشَدُّ شَفَا خَاطِبِ حَلَا تَدْعُونَ، تُرْجَعُونَ بِالْغَيْبِ اَنْجَلَا

- قرأ الحسن: ﴿وَلَنَحْمِلَ﴾ بكسر اللام، على الأصل في لام الأمر.

- وقرأ: ﴿النَّشْأَةِ﴾ بإسكان الشين وحذف المد كحفص، حيث وقع.

- قرأ الشنبوذي: ﴿أَوَلَمْ تَرَوْا﴾ بياء الغيب.

- وقرأ الحسن: ﴿مَوْدَّةً بَيْنَكُمْ﴾ بنصب وتنوين ﴿مَوْدَّةً﴾ ونصب ﴿بَيْنَكُمْ﴾

كنافع.

- قرأ الشنبوذي: ﴿لَنُنَجِّيَنَّ﴾ بفتح النون الثانية وتشديد الجيم كحفص.

- قرأ الحسن: ﴿يَدْعُونَ﴾ بتاء الخطاب، وفي المفردة وقع تصحيف للتاء

فكتبها بالتحية ولكن يكفي ذكر اللفظ لمعرفة أنه خالف أصله.

- وقرأ الأعمش: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تَرْجَعُونَ﴾ بياء الغيب، مع ملاحظة قراءة المطوعي

وابن محيصن بالتسمية، والشنبوذي بالتجهيل كما سبق بيانه.

- قلت: وسكت الناظم عن ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ لابن محيصن، وهو كأصله

(١) ذكر في (د. ر) البيت الأول بدون لفظ (نشأة) مع اختلاف في بعض ألفاظه:

ولنحمل اكسر حزو شم غيب يروا كشعبة مودة بين حكوا

وما أثبتته من (ع) أتم، لاستيعابه هذا الخلاف.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت ﴿فاعبدون﴾ في حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿اتخذتم﴾، ﴿ولقد جاءكم﴾ وسبق التنبيه على ترك ذكر نحو: ﴿ولقد تركنا﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿لو طأ سيء بهم﴾، ﴿ولئن سألتهم﴾ معًا بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿قال لقومه﴾ معًا، ﴿ويرحم من﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿أمرأتك كانت﴾، ﴿يعلم ما﴾ كله، ﴿الصلوة تنهى﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿كذب بالحق﴾، ﴿جهنم مثوى﴾.

- وافق من المبهمج على ما كان مضموم الأول: ﴿ويرحم من﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿يعلم ما﴾ كله، ﴿أظلم ممن﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿بأعلم بما﴾، ﴿يعذب من﴾، ﴿فأمن له﴾، ﴿ما سبقكم﴾، ﴿قال رب﴾، ﴿أعلم بمن﴾، ﴿تبين لكم﴾، ﴿وزين لهم﴾، ﴿ونحن له﴾، ﴿الموت ثم﴾، ﴿لا تحمل رزقها﴾، ﴿والقمر ليقولن﴾، ﴿ويقدر له﴾.

- وافق من المبهمج على: ﴿ما سبقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقًا.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاريين:

﴿كذب بالحق﴾، ﴿بأعلم بما﴾، ﴿أعلم بمن﴾.

- وكذلك أدغم الشنبوذي: ﴿يعذب من﴾ حيث وقع.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بلا استثناء.

- كما أدغم تاء الضمير في مثلها: ﴿وما كنت تتلوا﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الرءاء، ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ﴿بالكافرين﴾
وحيث ورد بالياء. وفتح باب (فعلى) ولفظ ﴿الناس﴾ والكلمات التي اختص بها
الدوري ولا يميل إلا ما ذكر له في باب الإمالة.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعلمون﴾ معاً، ﴿تعملون﴾، ﴿ولا تحزن﴾، ﴿ولا تعثوا﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿لقومه اعبدوا﴾، ﴿به الأرض﴾،
﴿في ذريته النبوة﴾.

- وقرأ من الكتابين بضم الباء في: ﴿يقوم اعبدوا﴾، ﴿رب انصرني﴾.



سُورَةُ الرُّومِ

٤٤٨- وَتَرْجِعُونَ بِالْخِطَابِ لِلْحَسَنِ كَنَافِعٍ لَهُ لِيُتْرَبُوا فَأَقْرَأَنَّ

٤٤٩- نُذِيقَهُم بِالنُّونِ مَكِّيٍّ وَحَلْ أَثَارِ مَعَ تَذْكِيرٍ يَنْفَعُ نَقْلَ

- ذكر الناظم أن الحسن قرأ ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ بقاء الخطاب.

- قلت: لم يذكره في المفردة للحسن، فيكون قد وافق أبا عمرو على قراءته بالغيب، وهو في النهاية والإفادة والمصطلح والبستان وغيرها بالخطاب، ولذلك ذكره له في النظم، وتأخذ للحسن بقاء الغيب كأصله هنا.

- وقرأ الحسن: ﴿لِيُتْرَبُوا﴾ بقاء مضمومة، وإسكان الواو كنافع.

- تنبيه: بعد ما ذكر صاحب المبهج لفظ ﴿فَرَّقُوا﴾ بالأنعام وقراءة حمزة والكسائي والأعمش فيه بالمد والتخفيف، قال: «ومثله في الروم». اهـ. وفي سورة الروم قال: «إن الذي قرأ كذلك هو المطوعي عن الأعمش مع حمزة والكسائي». اهـ. وذلك يعني أن الشنبوذي قرأ موضع الروم بوجهين، وجه كأصله لما ذكره السبط في الأنعام، ووجه كحفص لما قاله في سورة الروم؛ وهو ما تأخذ له به؛ وقريب من هذا، ما ذكره صاحب البستان، حيث قال في الأنعام: «قرأ الأعمش والأخوان: ﴿فَرَّقُوا﴾ بها وبالروم، بمد الفاء وتخفيف الراء، وعن الأعمش والأعشى عن شعبة خلاف فيها». اهـ. يعني بالخلاف: [موضع الروم].

وقال محقق البستان: «لم أجد من ذكر هذا الخلاف». اهـ. قلت: يفهم الخلاف

مما ذكره السبط في السورتين، وفي المصطلح والنهاية والإفادة أن الذي مد وخفف في الروم هو المطوعي، وفي الإيضاح أن الأعمش بتمامه في الموضعين بالمد، وكذلك في الإتحاف إلا أنه ذكر (الحسن) سهواً مكان الأعمش، ومن محصلة هذا الكلام نأخذ للشنبوذي بالوجهين في الروم، ويؤيده بعد كلام المبهج في السورتين، ما ذكره ابن الجندي في بستانه.

- قرأ ابن محيصن: ﴿لِيَذِيقَهُمْ﴾ بالنون.

- وقرأ الحسن: ﴿أَثَرٍ﴾ بمد الهمز على البدل وإثبات ألف بعد المثلثة. على الجمع كحفص.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿تَنْفَعُ﴾ هنا وفي غافر بالياء من تحت.

- قلت: وذلك كما في الإتحاف والمصطلح والنهاية والإيضاح والإفادة، ولكن صاحب المفردة لم يذكره للحسن في السورتين، على أنه قد وافق أصله في القراءة بالتاء الفوقية في الموضعين، وفي البستان أن قراءة الياء من تحت لأهل الكوفة وعبد الوارث عن أبي عمرو بخلف عنه، ولبعض القراء معهم في غافر، وأما الحسن فهو عنده كما عند الأهوازي بتاء الخطاب فيهما، وهو ما نأخذ به للحسن.

- كما سكت الناظم عن لفظ ﴿ضُعْفُ﴾ في مواضعه الثلاثة هنا، على أنهم وافقوا أصولهم، وهو كذلك إلا الحسن، فقد نص له الأهوازي في المفردة على فتح الضاد، في المواضع الثلاثة من هذه السورة فقط.

وذلك بخلاف ما في المصطلح والإيضاح والإتحاف والنهاية؛ وقال في البستان بعدما ذكر قراءة عاصم ومن معه بفتح الضاد في الأنفال: «وبه قرأ الحسن وعاصم... الخ». اهـ. فلم يتبين بوضوح بم يتعلق هذا الكلام؟ بموضع الأنفال أم

بموضع الروم الآتي في نهاية كلامه ؟ وعلى كل فإننا نأخذ للحسن بما في المفردة فهو في الأنفال كأصله، أما هنا فهو بفتح الضاد كأحد وجهي حفص في المواضع الثلاثة كما نص عليه في المفردة، وكذلك هو في الإفادة.

وليس في السورة ذكريات كالسورة التالية

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿لبثتم﴾، ﴿ولقد ضربنا﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿تراب ثم﴾، ﴿شيء سبحانه﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من المبهج: ﴿عن الآخرة﴾ مع النقل.

- ومن الكتابين: ﴿من الأرض﴾ مع النقل أيضًا، وارجع إلى ما أوضحنا في سورة البقرة.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في: ﴿فأت ذا القربى﴾ إدغام من المبهج، وإظهار من المستنير. وانظر موضع الإسراء.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿لا تبديل لخلق﴾، ﴿القيم من﴾، ﴿يأتي يوم﴾، ﴿أصاب به﴾، ﴿أثر رحمت﴾، ﴿كذلك كانوا﴾.

- وأدغم منها باب المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، إلا ما اختلف فيه فإنه أظهره ﴿خلقكم﴾ كله، ﴿يتكلم بما﴾، ﴿رزقكم﴾، ﴿من بعد ضعف﴾.

- وأظهر: ﴿فأت ذا القربى﴾ قولًا واحدًا.

- وافق من المبهم على إدغام: ﴿خلقكم﴾ كله، ﴿رزقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً، وكذا من كلمة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿أصاب به﴾، ﴿يتكلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بلا استثناء، بما في ذلك تاء الضمير لكنها لم تلق مثلها هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: لفظ ﴿كافرين﴾ حيث وقع بالياء، ذوات الراء ﴿النهار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ويفتح باب (فعلى) ولفظ ﴿الناس﴾ حيث أتى، ونحو: ﴿فترى الودق﴾ وصلاً، أما وفقاً فهي بالإمالة.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تنتشرون﴾، ﴿تعلمون﴾ معاً، ﴿ولتبتغوا﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهم بضم الهاء من: ﴿به الأرض﴾.



سُورَةُ لُقْمَانَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)

٤٥٠- وَفَضْلُهُ فَأَقْرَأْ تُصَعِّرْ حُزْ وَشُدَّ يُسْلِمُ إِذَا وَالْبَحْرَ فَارْفَعْ حُزْ يَمُدُّ

٤٥١- ضَمَّ اكْسِرْنَ مِنْ بَعْدِهِ فَأَخَذَ حَلَا بِنِعْمَةِ الْفَتْحَانِ مَعَ مَدٍّ طَلَا

- قرأ الحسن: ﴿وَفَضْلُهُ﴾ بفتح الفاء وإسكان الصاد وحذف الألف كما في النظم، وهو مصدر (فَصَلَ) والفَصْلُ هو الفَطْمُ.

- كما قرأ الحسن: ﴿تُصَعِّرْ﴾ بحذف الألف وتشديد العين كابن كثير.

- وسكت الناظم عن قراءة ابن محيصة فيها، وهو على أصله فيها من المبهج، أما في المفردة فلم يذكرها له الأهوازي، وفيه دليل على موافقته عنده لأبي عمرو في القراءة بالمد والتخفيف، وبالوجهين نأخذ، كأصله من المبهج بالقصر والتشديد، ومثل أبي عمرو من المفردة بالمد والتخفيف.

- قرأ الأعمش: ﴿وَمِنْ يُسْلِمُ﴾ بفتح السين وتشديد اللام، وفيه مبالغة في الانقياد لله تعالى.

- وقرأ الحسن: ﴿وَالْبَحْرَ﴾ بالرفع كالجماعة.

- كما قرأ: ﴿يَمُدُّهُ﴾ بضم الياء وكسر الميم، من (أَمَدٌ) الرباعي.

- وقرأ أيضًا بحذف: ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ فتكون قراءته: ﴿وَالْبَحْرَ يَمُدُّهُ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ خلاف الرسم.

- وهي كذلك في جميع المصادر، عدا الإيضاح والإتحاف، وذلك ضمن عدد من الخلافات لم يذكرها، ولو قلنا أن سبب ذلك هو مخالفة الرسم، فإنه لا يقبل، لأنهما ذكرا عددًا من القراءات قد خولف فيها الرسم مثل ﴿أَخْفَيْتُ﴾ بالسجدة، و﴿الشياطين﴾ بالواو، كما تركا ذكر خلافات عن الأربعة أو بعضهم وليس فيها مخالفة، فالكتابان في ذلك لا يتبعان منهجًا واحدًا.

- قرأ المطوعي: ﴿بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ بفتح النون والعين وألف بعد الميم، جمع نعمة، وهي اسم للتنعم والترفع، وهي من المواضع التي رسمت بالتاء المبسوطة، ويقف عليها بالتاء.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿أَنْ أَشْكُرَ اللَّهَ﴾، ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ وأظهرهما الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿بَلْ نَتَّبِعْ﴾ وأظهرها غيره.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عَنْ سَبِيلٍ﴾، ﴿قَلِيلًا ثَمَّ﴾، ﴿وَلْتَنْ سَأَلْتَهُمْ﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿نَضْطَرُّهُمْ﴾.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿قَالَ لَقَمْنُ﴾، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾، ﴿اللَّهُ هُوَ﴾ ثلاثة، ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾.

- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول من ذلك وهو: ﴿وَيَعْلَمُ مَا﴾.

- وأدغم المتقاربين من المفردة في كلمة وفي كلمتين: ﴿يشكر لنفسه﴾،
﴿سخر لكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين مطلقاً، وزاد على ذلك فأدغمهما من
كلمة واحدة، عدا التاء في التاء وما لا يجوز في اللغة.

- وأدغم الحسن كذلك المثليين من كلمتين، وزاد إدغام تاء الضمير أيضاً، كما
زاد هنا إدغام الكاف في: ﴿يحزنك كفره﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الراء، ﴿النهار﴾ المجرور وبابه في الحاليين، وفتح باب
(فعلي) و﴿الناس﴾ حيث كان.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نضطرهم﴾، ﴿تعملون﴾ معاً، ﴿تتبع﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿من دونه البطل﴾.



سُورَةُ السَّجْدَةِ وَالْأَحْزَابِ وَسُبَّاحُ

٤٥٢- وَغِبْ يَعْدُونِ حِمًّا طِبْ خَلَقَهُ فَافْتَحْ وَأَهْمِلْ فِي ضَلَّلْنَا حَقَّهُ

٤٥٣- أَخْفَى بِفَتْحِي مَزْ شَفَا أَخْفَيْتُ طُلْ قُرَّاءَ إِذْ.....

- قرأ الحسن والمطوعي: ﴿مما تعدون﴾ بياء الغيب.

- وقرأ الحسن: ﴿خَلَقَهُ﴾ بفتح اللام.

- وقرأ: ﴿ضَلَّلْنَا﴾ بصاد مهملة بدلا من المعجمة، من (صَلَّ) اللحم إذا أتن.

- وقرأ ابن محيصن والشنبوذي: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ بفتح الهمزة والفاء، وإثبات ألف بعدها، فعلاً ماضياً، والضمير فيه عائد إلى الله تعالى. وفيه الإمالة للشنبوذي على قاعدة الإمالة عنده.

- وهذه القراءة لابن محيصن مذكورة في المبهج، لكن صاحب المفردة لم يذكرها له، فيكون من المفردة كأصله بالبناء للمفعول مع فتح الياء، ونأخذ له بالوجهين.

- وقرأها المطوعي بفتح الهمزة والفاء وإسكان الياء وبعدها تاء المتكلم المرفوعة كما في النظم، فعلاً ماضياً مسنداً إلى تاء المتكلم خلافاً للرسم المتبع.

- وقرأ الأعمش: ﴿قُرَّةً﴾ بألف بعد الراء مع كسر التاء، على الجمع، وإذا وقف عليها اختباراً، وقف بالتاء على أصل قاعدة الوقف على الجمع.

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: ﴿أَيامٌ ثمَّ﴾، ﴿طِينٌ ثمَّ﴾، ﴿مِنْ سُلَّةٍ﴾، ﴿مُهَيِّنٌ ثمَّ﴾ لابن محيصة من المفردة، بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

وأدغم ابن محيصة من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾، ﴿الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُوا﴾، ﴿جَهَنَّمَ مِنْ﴾، ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾، ﴿أَظْلَمُ مِنْ﴾، ﴿وَجَعَلْنَاهُ هَدًى﴾.

- وافق من المبهج على: ﴿أَظْلَمُ مِنْ﴾، ﴿وَجَعَلْنَاهُ هَدًى﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين: ﴿الأكبر لعلمهم﴾.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة إلا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين، وزاد إدغام تاء الضمير في مثلها، ولم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ذات الراء، ﴿النارِ﴾ المجرور وبابه وصلًا ووقفًا، وفتح باب (فعلى) و﴿الناس﴾.

ووافق الأعمش أصله إلا أن الشنبوذي أمال ﴿أَخْفَى﴾ بحسب قراءته.

وخرجت من هذا الباب للمطوعي بحسب قراءته أيضًا.

نون وتاء المضارعة

﴿تَعْمَلُونَ﴾، ﴿تَعْلَمُ﴾، ﴿نَعْمَلُ﴾.

سورة الأحزاب

... تَظْهَرُونَ الضَّمَّ حَلٌ^(١)

٤٥٤- مَعَ خِفِّ ظَا وَكَسِرِ هَا مَعَ قَدْ سَمِعَ وَكَالظُّنُونَا اِمْدُدْ بِحَالِيهِ اسْتَمِعْ

٤٥٥- حُزْ عَوْرَةً فَاكْسِرْ مَعَ سُوْلُوا حَلَا وَالْكُلُّ آتُوا إِسْوَةً فَاضْمُمْ أَلَا

- قرأ الحسن: ﴿تَظْهَرُونَ﴾ هنا وفي موضعي المجادلة، بضم التاء وفتح الظاء وتخفيفها، وكسر الهاء مشددة، من (ظَهَرَ) بمعنى (ظاهر) وقيل أن التشديد عوض عن الألف.

- قرأ الأعمش والحسن: ﴿الظنوننا﴾، ﴿الرسولا﴾، ﴿السيلا﴾ بإثبات الألف وصلاً ووقفًا كنافع.

- قرأ الحسن: ﴿عَوْرَةً وما هي بعَوْرَةٍ﴾ بكسر الواو فيهما؛ صفة مشبهة من (عَوْرَ البلد) إذا صارت له عورة، فبني الاسم على الفعل، ونظيره من الصحيح (نَصِبَ فهو نَصِيبٌ) كما قال العكبري.

- كما قرأ الحسن: ﴿سَيَلُوا﴾ بواو ساكنة بعد السين مكان الهمزة، بوزن (قُولُوا) من (سَال يَسَال) بلا همز، قال الأهوازي: «بواو ساكنة من غير ألف». اهـ. قلت: يعني: من غير همزة، فإن المتقدمين يطلقون على الهمزة اسم الألف كما يطلقون لفظ الإشمام على الروم، والاختلاس على الإتمام، ومن هذا القبيل.

(١) في (ع): (تظاهرون) وما أثبتته من (ر، د) هو الصواب.

- وقرأ الجميع: ﴿لَا تُؤْهَا﴾ بمد الهمزة على البدل كحفص، وكانت الإشارة بذلك إلى ابن محيصن وحده كافية.

- قرأ الأعمش: ﴿إِسْوَةٌ﴾ هنا وموضعي الممتحنة بضم الهمزة كعاصم.

- سبق في البقرة أن ابن محيصن من المفردة خفف باب ﴿يَضْعُفُ﴾ في سائر القرآن، وهو يقرأ موضع الأحزاب كذلك من المفردة بالنون وألف بعد الضاد وكسر العين مخففة، أما من المبهج فهو كأصله بالنون وحذف الألف وكسر العين مشددة، وهو ينصب ﴿العذاب﴾ على كلا القراءتين.

٤٥٦- فَيَطْمَعَ اكْسِرْ مَزْ يَكُونُ ذُكْرَتْ وَخَاتِمَ افْتُحْ حُزْ كَذَا أَنْ وَهَبَتْ

- قرأ ابن محيصن: ﴿فَيَطْمَعَ﴾ بكسر الميم، لغة فيه، والماضي منها (طَمَعَ) بفتح الميم كما قال العكبري، وهي منقولة بالإسناد، ولذا فهي حجة على اللغة وعلى المعاجم، خلافاً لمن أباهما لعدم وجودها في كتاب أَلْفَ بَشَر، أو لأنها لا تتبع قياساً، وكم من شاذ في القياس مستعمل في الكلام.

- قلت: وهذه القراءة من المبهج للشيخ، أما من المفردة فهي للبزي عنه، وقد جعل محقق المفردة المطبوعة اسم البزي متعلقاً بقراءة ﴿سَادَتْنَا﴾ وَوَضَعُهُ في المخطوطة فيه احتمال تعلقه بما قبله أو ما بعده، ولذا فقد اتبعت فيها ما قاله ابن القاصح في المصطلح، أن هذه للبزي، أعني كسر الميم من ﴿فَيَطْمَعَ﴾ أما ﴿سَادَتْنَا﴾ فهي للشيخ كما سيأتي.

- قرأ الحسن: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُمْ﴾ بياء التذكير كحفص.

- كما قرأ: ﴿وَخَاتِمَ﴾ بفتح التاء كعاصم.

- وكذلك قرأ: ﴿إِنْ وَهَبَتْ﴾ بفتح الهمزة، على تقدير لام التعليل أي: (لأن)

وهبت) أو الفتح على أن ﴿أَنْ وَهَبْتُ﴾ في تأويل مصدر بدل اشتمال من ﴿وإمراً﴾.

٤٥٧- تَقَرَّرَ ضَمَّ اكْسِرَ وَبَعْدُ انْصَبَ جَنَّا تَقَلَّبُ افْتَحَ حُزْ وَقُلْ سَادَاتِنَا

٤٥٨- كَالْيَحْضَبِيِّ مِزْ حُزْ كَثِيرًا حُزْبًا عَبْدًا كَذَا لِلَّهِ فَافْرًا طَيِّبًا

٤٥٩- يَتُوبَ فَاَرْفَعُ طَبْ.....

- قرأ ابن محيصن من المبهج ﴿تَقَرَّرَ﴾ بضم التاء وكسر القاف، من (أَقَرَّ) الرباعي، وهو مسند إلى ضمير المخاطب.

- وقرأ من المبهج أيضًا: ﴿أَعَيْنُهُنَّ﴾ بالنصب على المفعولية.

- قرأ الحسن: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ﴾ بفتح التاء، وهو على أصله في تخفيفها وفتح القاف وتشديد اللام، وهذه القراءة على حذف إحدى التائين^(١).

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿سَادَتْنَا﴾ كابن عامر، بألف بعد الدال مع كسر التاء، وانظر ما ذكرناه قبل قليل عند قراءة ﴿فِيْطَمَعُ﴾.

- قرأ الحسن: ﴿لَعَنَّا كَثِيرًا﴾ بالباء الموحدة كعاصم.

- وقرأ المطوعي: ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ بفتح العين، وباء موحدة مكان النون وتنوين الدال بالنصب، وجر لفظ الجلالة باللام كما في النظم ﴿عَبْدًا لِلَّهِ﴾ أي: وكان موسى عبدًا لله.

- وقرأ المطوعي أيضًا: ﴿وَيَتُوبُ﴾ بالرفع، على الاستئناف.

وليس في السورة ذكرياءات

(١) في النسخة (د) سقط شرح هذه الجزئية للحسن.

الإدغام والإظهار

- الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿فقد ضل﴾، ﴿وإذ زاغت﴾.
- أدغم ابن محيصة واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاء تكم﴾، ﴿إذ جاء وكم﴾ وأظهرهما الحسن والشنبوذي.
- وأدغم ابن محيصة والبصريان: ﴿إذ تقول﴾ وأظهرها الأعمش.
- وأدغم ابن محيصة من المفردة واليزيدي: ﴿ويغفر لكم﴾ وأظهرها الحسن.
- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿تقتيلاً سنة﴾، ﴿قولاً سديداً﴾ بلا غنة ونحوه حيث أتى.
- الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.
- وأدغم ابن محيصة من المفردة المثلين من كلمتين:
- ﴿من قبل لا﴾، ﴿وقذف في﴾، ﴿تقول للذي﴾، ﴿يعلم ما﴾، ﴿الساعة تكون﴾.
- وافق من المبهم على: ﴿من قبل لا﴾، ﴿تقول للذي﴾، ﴿يعلم ما﴾.
- وأدغم من المفردة باب المتقاريين: ﴿المؤمنت ثم﴾، ﴿يؤذن لكم﴾، ﴿أظهر لقلوبكم﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين.
- وزاد إدغام المثلين من كلمة عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿وجوههم﴾.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير في مثلها ولم تقع قبله هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: لفظ ﴿الكافرين﴾ حيث كان بالياء، ﴿أقطارها﴾ وبابها في الحالين، ﴿راء﴾ أمال منها الهمزة إذا وقف عليها فقط، أما في الوصل فليس له فيها شيء للساكن بعدها، وليس في هذه السورة ذات راء، وفتح اليزيدي باب (فعلى) وسبق مذهبه كثيراً.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾ معاً، ﴿تعلموا﴾، ﴿وتخشى﴾، ﴿تخشه﴾، ﴿تعتدونها﴾، ﴿تقر﴾ وقد ذكرنا ما فيه من قبل، وليس له كسر في: ﴿وتعمل﴾ لأنه يقرأ بالياء كأصله، ﴿تطوها﴾.



سورة سبأ

..... وَشِمَّ عَالِمٍ قُلٍّ وَارْفَعَ حَلَا أَصْغَرَ مَعَ أَكْبَرَ طُلٍّ (١)

٤٦٠- فَأَنْصَبَ يَشَا يَخْسِفُ بِهِمْ يُسْقِطُ بِنَا كَذَا صَلَّ اسْكِنَ يَا جِبَالَ أَوْبِي حَيَا

- قرأ الشنبوذي: ﴿عَلَّمَ﴾ بكسر اللام وتخفيفها وتقديم الألف عليها بوزن (فاعل) وهو على أصله في الخفض.

- وقرأ الحسن: ﴿عَلِمَ﴾ بالرفع كنافع.

- قرأ المطوعي: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ بالنصب فيهما، على أن (لا) نافية للجنس، تعمل عمل (إن) والخبر: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مَبِينٍ﴾.

- قرأ الحسن: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نَسْقِطُ﴾ بالياء في الأفعال الثلاثة.

- وقرأ أيضاً: ﴿يُجِبَالُ أَوْبِي﴾ بوصل الهمزة وتخفيف الواو وإسكانها، فيصير النطق بعد اللام المرفوعة، بواو ساكنة مدية، وابتداءً بها اختباراً بضم همزة الوصل وبعدها واو ساكنة، وهو فعل أمر من (الأوب) وهو الرجوع، وماضيه (آب) ووصلت الهمزة تخفيفاً.

٤٦١- مِنْسَاتُهُ ابْدُلْ وَارْفَعَ الرِّيحَ مَلَا وَمَسْكِنٍ اكْبَسِرْ سَمَّ فُرَّعَ اعْتَلَا (٢)

(١) في النسخة (د) كُتِبَ: (وارفع طلاً أصغر مع أكبر تل). اهـ. ولا يخفى ما فيه من تحريف؛ أما في شرحه فمثل ما في (ر.ع) وهو ما أثبتته.

(٢) في النسختين (د. ر) لم يذكر هذا الخلاف للأعمش في النظم ولا في الشرح، وما أثبتته من (ع) هو الصواب، قال في (د. ر): مسكنهم بالكسر أعمش تلا... فزع أهمل معجماً باعد حدا. اهـ.

٤٦٢- وَفِيهِ أَهْمِلُ مُعْجِماً بَاعِدَ حَدَا ثُقَارِبُ اقْرَأْ حُزْ يُقَدِّرُ أَشَدُّدَا

٤٦٣- طِبْ غُرْفَاتِ اضْمُمْ شَفَا الْإِسْكَانُ حَلْ وَاجْمَعْ لَهُمْ تَنَاطُوشُ الْوَاوُ حَصَلْ

- قرأ ابن محيصن: ﴿مَنْسَأَتُهُ﴾ بإبدال الهمزة ألفاً كنافع.

- وقرأ أيضاً: ﴿وَلَسْلَيْمُنُ الرِّيحَ﴾ برفع الحاء كشعبة.

- قرأ الأعمش: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ بكسر الكاف كالكسائي.

- كما قرأ: ﴿فُرْعَ﴾ بفتح الفاء والزاي على التسمية للفاعل كالشامي.

- وقرأه الحسن بإهمال الزاي وإعجام العين، وهو على أصله في التجهيل

﴿فُرْعَ﴾ من الفراغ أي: فرغت قلوبهم من الخوف.

- كما قرأ الحسن: ﴿بَعْدَ﴾ بألف بعد الباء، وتخفيف العين وهي على كسرهما.

- وقرأ أيضاً: ﴿تُقَرَّبُكُمْ﴾ بألف بعد القاف، وتخفيف الراء، من (قارب الشيء)

جعله قريباً.

- وقرأ المطوعي: ﴿وَيُقَدِّرُ لَهُ﴾ بضم الياء وفتح القاف وتشديد الدال، من

التقدير وهو التضييق.

- وقرأ الجميع: ﴿الْغُرْفَاتِ﴾ بالجمع كحفص، إلا أن الحسن والمطوعي

أسكنا الراء، وضمها الشنبوذي، فوافق المطوعي أصله في الإسكان وخالفه في

الجمع، وخالف الشنبوذي أصله فيهما. ووافق الحسن أصله في الجمع وخالفه في

الإسكان، أما الآخرون فعلى أصلهما.

- قرأ الحسن: ﴿التَّنَاطُوشُ﴾ بالواو بدلاً من الهمز كحفص.

ياءات الإضافة

ابن محيصة: سكن ﴿أروني الذين﴾ من الكتاين قولاً واحداً، ﴿عبادي الشكور﴾ سكنها من الكتاين، وله وجه آخر من المبهج بفتحها، وفتح ﴿إن أجري إلا﴾.

الحسن: سكن ﴿أجري إلا﴾، ﴿ربي إنه﴾.

الشنوذي: فتح ﴿عبادي الشكور﴾ ووافق أصله في فتح ﴿أروني الذين﴾.

المطوعي: سكن ﴿أروني الذين﴾ ووافق أصله في إسكان ﴿عبادي الشكور﴾.

الزوائد

أثبت الحسن ﴿نكير﴾ في حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿ولقد صدق﴾ مع ملاحظة ما لهم في ﴿صدق﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المبهج: ﴿هل ندلكم﴾.

- وليس له شيء في: ﴿وهل نجزي﴾ لأنه يقرأ بالياء، كالبصريين، أما الأعمش

فعلى أصله بالنون والإظهار.

- وأدغم ابن محيصة واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءكم﴾ وأظهرها غيرهم.

- أدغم ابن محيصة والبصريان: ﴿إذ تأمرونا﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿من سدر﴾، ﴿من سلطن﴾، ﴿جميعاً ثم﴾

بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين:
 ﴿يعلم ما﴾، ﴿فزرع عن﴾، ﴿ونجعل له﴾، ﴿يقول للملئكة﴾، ﴿ونقول للذين﴾، ﴿كان نكير﴾.
- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول من ذلك: ﴿يعلم ما﴾، ﴿يقول للملئكة﴾، ﴿ونقول للذين﴾.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:
 ﴿أذن له﴾، ﴿قال ربكم﴾، ﴿يرزقكم﴾، ﴿ويقدر له﴾.
- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿يرزقكم﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً.
- وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة ما عدا التاء وما لا تجيزه العربية.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بلا استثناء.
- وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها ولم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ذوات الراء، ﴿أسفارنا﴾ وبابه في الحاليين، وفتح باب (فعلى)، و﴿الناس﴾ ونحو: ﴿القرى التي﴾ وصلًا، والكلمات التي اختص بها الدوري ﴿وأنى﴾ وأخواتها.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

- ﴿تعملون﴾ معًا، ﴿لنعلم﴾، ﴿تستخرون﴾، ﴿تستقدمون﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿عليه الموت﴾.

سُورَةُ فَاطِرٍ

٤٦٤- غَيْرَ اخْفِضْنِ مَرْضُومَ تَذْهَبُ وَاكْسِرْنَ وَنَفْسَكَ انْصِبْ مِزْ شِفَا افْتَحْ وَاَضْمَمْنَ

٤٦٥- يُنْقَضُ طِبْ حُزْ عُمَرُهِ اُسْكِنْ طُلَا يَدْعُونَ غِيبْ حُزْ بَيْنَاتِ شِمْ حَلَا

- قال الناظم أن ابن محيصن قرأ: ﴿هل من خلق غير الله﴾ بخفض الراء كحمزة.

- قلت: هو في المبهج كذلك، أما في المفردة فلم يذكر شيئاً من ذلك، على أنه وافق أبا عمرو على رفعها، وتأخذ له بالوجهين. والذي ذكره الناظم في البستان والمصطلح والإيضاح والإفادة وغيرها.

- قرأ ابن محيصن والشنبوذي: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾ كأبي جعفر، بضم التاء وكسر الهاء، ونصب ﴿نفسك﴾.

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿وَلَا يُنْقَضُ﴾ بفتح الياء، وضم القاف.

- قرأ المطوعي: ﴿مِنْ عُمَرِهِ﴾ بإسكان الميم.

- قرأ الحسن: ﴿الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ بياء الغيب.

- قرأ الشنبوذي والحسن: ﴿عَلَى بَيْنَتِ﴾ بألف بعد النون على الجمع.

الياءات الزوائد

أثبت الحسن ﴿نكير﴾ في حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿أخذت﴾.

- أدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿تراب ثم﴾، ﴿نطفة ثم﴾، ﴿فراة سائغ﴾، ﴿بصير ثم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأرض﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿فلا مرسل له﴾، ﴿والله هو﴾، ﴿كان نكير﴾، ﴿والأنعم مختلف﴾، ﴿خلّف في الأرض﴾.

- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول: ﴿والله هو﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاريين من كلمة ومن كلمتين: ﴿يرزقكم﴾، ﴿زين له﴾، ﴿العزة جميعاً﴾، ﴿خلقكم﴾، ﴿مواخر لتبتغوا﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿يرزقكم﴾، ﴿خلقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة واحدة ما عدا التاء وما لا يجوز في اللغة.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير، ولم تلق مثلها هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ذوات الراء، وأمال الهمزة من ﴿فرءاه﴾، ﴿النهار﴾ المجرور

وبابه في الحالين، ﴿الكافرين﴾ حيث وقع بالياء، وفتح باب (فعلى)، ﴿الناس﴾ ونحو: ﴿وترى الفلك﴾ وصلًا. وما اختص بتقليله الدوري ﴿فأنى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿وتستخرجون﴾، ﴿تلبسونها﴾، ﴿لتبتغوا﴾، ﴿نعمل﴾ معاً.

تكميل

قرأ ابن محيى من المبهم بضم الهاء من: ﴿به الأرض﴾، ﴿عباده العلموا﴾.

* * *

سُورَةُ يَسْ (١)

٤٦٦- يَسِ صِ قِ نِ اكْسِرْ وَجُرْ تَنْزِيلُ سُدًّا فِيهِمَا فَتَحْ حَصَرَ

- قرأ الحسن بكسر الحرف الأخير من هجاء السور الأربعة وصلًا: ﴿يس، ص، ق، ن﴾ ولا يخفى أن المد حيثئذ يكون طبيعيًا في الوصل، والقراءة هكذا: ﴿ياسين، صاد، قاف، نون﴾ أما في الوقف فالمد المشبع لا غير، لكون الحركة هاهنا عارضه لأجل الساكن قبله، فلما وقف لم يحتج إليها فرد الحرف إلى أصله، وهو السكون؛ وتقرأ في الآيات على قراءة الحسن وصلًا.

- تنبيه: في المفردة قال: «في سورة ﴿ق﴾ بكسر القاف». اهـ. وهو سهو، لأن مذهبه هو كسر الحرف الأخير من هجاء فواتح هذه السور، وذلك ظاهر من تتبع المفردة، وكذلك المصادر كالمصطلح وغيره.

- كما قرأ الحسن: ﴿تَنْزِيلُ﴾ بخفض اللام، على أنه بدل من ﴿والقرآن﴾.

- وقرأ: ﴿سُدًّا﴾ في الموضعين هنا بفتح السين كحفص.

٤٦٧- إِهْمَالُ أَغْشَيْنَاهُمْ لَهُ وَصِفْ وَافْتَحْ أَيْنَ مُسَهَّلًا طِبْ بَعْدُ خَفْ

٤٦٨- طِيبٌ جَلًّا يَا حَسْرَةَ الْعِبَادِ حُمْ أَضِفْ وَدَعْ عَلَى لَهُ اكْسِرْ أَنَّهُمْ (٢)

(١) في الأصل: (سورة يس عليه الصلاة والسلام).

(٢) قال في (د، ر): (طب حامدا) بدلاً من (طيب جلا) وشرحه على ذلك وهو خطأ ظاهر، فأثبت الصواب من (ع).

- قرأ الحسن: ﴿فَأَغْشَيْنَهُمْ﴾ بإهمال الغين من (العشي) وهو ضعف البصر.
 - وقرأ المطوعي: ﴿أَيْنَ﴾ بفتح الهمزة الثانية وتسهيلها بين بين بلا فصل كما
 نص عليه في المبهج، وكذلك في المصطلح والإفادة والنهاية.

- تنبيه: ذكر في الإيضاح والإتحاف غير ذلك، حيث نصّا على تحقيق الهمز
 للمطوعي، مع اختلاف بين عبارتيهما، وهو الظاهر من البستان لأنه اعتمد على ما
 ذكره من مذهب الجميع في الهمزتين أول الباب. ويظهر أنهما قد اعتمدا ما فيه.

- قرأ المطوعي وابن محيصن من المبهج: ﴿ذُكِّرْتُمْ﴾ بتخفيف الكاف كأبي جعفر.
 - وقرأ الحسن: ﴿يُحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ بحذف لفظ ﴿على﴾ وإضافة ﴿حسرة﴾
 إلى ﴿العباد﴾ أي: حذف تنوين التاء، كما في النظم، وهي مخالفة لصريح الرسم.

- كما قرأ الحسن: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ﴾ بكسر همزة ﴿أَنَّهُمْ﴾ على الاستئناف.
 ٤٦٩- مِنْ ثَمَرِهِ طَبَّ عَمَلَتْهُ شِمٌّ وَمَنْ وَالْقَمَرِ أَنْصَبَ نُغْرَقُ أَشَدُّ لِلْحَسَنِ
 - قرأ المطوعي: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ بإسكان الميم، وهو على أصله في ضم التاء.
 - قرأ الشنبوذي: ﴿وما عملت أيديهم﴾ بإثبات الهاء بعد التاء كحفص.
 - قرأ ابن محيصن: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ بالنصب كحفص.

- قرأ الحسن: ﴿نُغْرِقْهُمْ﴾ بفتح الغين وتشديد الراء على التثنية والمبالغة،
 وهو على أصله في سكون القاف.

٤٧٠- يَخْصُمُونَ افْتَحَ لِبَصْرِيٍّ وَزِدْ إِخْفَاءَ يَحْيَى وَكَعَاصِمٍ شُهْدُ
 - قال الناظم أن الحسن واليزيدي قرأ: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ بفتح الخاء، ولليزيدي
 وجه آخر بالاختلاس.

- قلت: والوجهان صحيحان عن اليزيدي، فالاختلاس من المبهج، والإتمام من المستنير، أما الحسن، فلم يذكر له الأهوازي شيئاً في المفردة وفيه دليل على أنه بالاختلاس كاليزيدي عن أبي عمرو في الوجيز، وكذلك في التيسير، وهو الذي نأخذ به تبعاً لأصل الحسن عند الأهوازي، وإنما ذكره الناظم بالإتمام كالمصطلح والإفادة والنهاية وغيرها.

- وقرأه الشنبوذي كحفص، بكسر الخاء وتشديد الصاد، وكلهم على أصولهم في فتح الياء، وفي المصطلح لم يذكر تخفيف المطوعي، فهو عنده مع من كسر الخاء وشدد الصاد مكسورة، وذلك يخالف المبهج لأنه منه كحمزة. والعجيب أنه ذكر مذهبه الصحيح في التتمة، وذلك متكرر بين الكتّابين.

٤٧١- وَيُرْجَعُونَ جَهْلَنُ مَزْ وَأَقْصَرَنُ فِي فَاكْهُونَ كَالدُّخَانِ لِلْحَسَنِ

- قرأ ابن محيصن: ﴿ولا إلى أهلهم يَرْجَعُونَ﴾ بضم الياء وفتح الجيم، كما في المبهج والمفردة.

- وقرأ الحسن: ﴿فَكْهُونَ﴾ هنا وموضع الدخان ﴿فَكْهينَ﴾ بحذف الألف، وما عداهما فبالألف كما نص عليه في المفردة.

٤٧٢- وَضُمَّ بَا جُبْلًا لَهُ وَطِبْ كَمَا حَفْصٍ نُنْكَسُهُ كَشُعْبَةٍ حِمَا^(١)

- قرأ الحسن: ﴿جُبْلًا﴾ بضم الباء، وهو على أصله في ضم الجيم وتخفيف اللام.

- وقرأها المطوعي كحفص، بكسر الجيم والباء وتشديد اللام.

(١) في النسخة (د) قال في الشطر الثاني: «ننكس حز وكالشماعلما». اهـ. وشرحه على ذلك، وفي (ر) صَوَّبَ البيت في الحاشية، لكن الشرح اختلط على الناسخ، وما أثبتته من (ع) هو الصواب والموافق لأصولهم، كما في المبهج والمفردة والإفادة والمصطلح وغيرها.

- وقرأ الحسن: ﴿نُنْكُسُهُ﴾ بضم النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الكاف وكسرها كعاصم.

٤٧٣- رُكُوبُهُمْ بِضَمِّ رَا طَيِّبًا حَوَتْ وَالْخَالِقُ اقْرَأْ حَزْ وَطَابَ مَلَكَتْ

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿رُكُوبُهُمْ﴾ بضم الراء على أنه مصدر أريد به المفعول أي: المركوب.

- وقرأ الحسن: ﴿الْخَلْقُ﴾ بتقديم الألف المدية على اللام مع تخفيفها مكسورة على صيغة اسم الفاعل كما في النظم.

- وقرأ المطوعي: ﴿مَلَكُوتُ﴾ بفتح الكاف وحذف الواو، وهو مصدر بمعنى الملك مع القدرة المطلقة عليه.

- تنبيه: قرأ ابن محيصن: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ هنا بالنصب، كما نص عليه في المفردة، وهو في المبهج كذلك، وفي المصطلح، وقد بينا ذلك في سورة الأنعام.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿إِنِّي إِذَا﴾، ﴿إِنِّي ءَامَنْتُ﴾.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿فَاسْمَعُونَ﴾، ﴿وَلَا يَنْقُذُونَ﴾ حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن والأعمش: ﴿يَسْ وَالْقِرْءَانُ﴾ وأظهر الغنة حال الإدغام ابن محيصن والشنبوذي، وتركها المطوعي كما هو مذهبه. وارجع

إلى ما ذكرناه عن ابن محيصن في باب (حروف قربت مخارجها) وأظهر اليزيدي النون الساكنة كأصله، وليس للحسن هنا شيء لأنه يكسر النون في حال الوصل.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءها﴾ وأظهرها غيرهم.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿من ثمره﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من المبهج: ﴿على الأرائك﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿نحن نحيء﴾، ﴿قيل

لهم﴾، ﴿أنطعم من﴾، ﴿لا يستطيعون نصرهم﴾، ﴿نعلم ما﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿يقول له﴾.

- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول من ذلك: ﴿نحن نحيء﴾،

﴿أنطعم من﴾، ﴿نعلم ما﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاريين في كلمة وفي كلمتين: ﴿بما غفر لي﴾،

﴿رزقكم﴾.

- وافق من المبهج على إدغام: ﴿رزقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد على ذلك فأدغمهما من كلمة

واحدة عدا التاء، وما لا يجوز لغة ﴿أفوههم﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين، بما في ذلك تاء الضمير في مثلها لكنها

لم تلقه هنا.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النهار﴾ وبابه في الحاليين، ﴿الكافرين﴾ حيث كان بالياء،
وفتح باب (فعلى)، ﴿فأنى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تنتهوا﴾، ﴿تعملون﴾، ﴿وتشهد﴾، ﴿نعلم﴾.

تكميل

قرأ ابن محيىصن من الكتابين بضم الميم من: ﴿يقوم اتبعوا﴾.

* * *

سُورَةُ الصَّافَّاتِ^(١)

٤٧٤- أَظْهَرَ ذِكْرًا ثَانِيًا صُبْحًا أَلَا وَالْبَابَ شِمَّ تَنْوِينُ زِينَةٍ حَلَا
- قرأ الأعمش: ﴿فَالْمَلَقِيَتْ ذِكْرًا﴾ بالمرسلات. بالإظهار، وهو المقصود
بقوله: (ثانيًا).

- كما أظهر الأعمش أيضًا: ﴿فَالْمَغِيرَتِ صَبْحًا﴾ بالعاديات.
- وأظهر الشنبوذي بقية هذا الباب وهو: ﴿وَالصُّفْتُ صَفًّا﴾ والحرفين بعده،
و﴿وَالذَّرِيَّتِ ذَرَوًا﴾ فيكون للمطوعي في هذا الأربعة الأخيرة الإدغام كأصله،
وليس في المبهج ما يمنع الإشارة، وإن كان الإدغام المحض هو الأصل.
- قرأ الحسن: ﴿بِزِينَةٍ﴾ بالتنوين كعاصم.

٤٧٥- وَخَطَفَ أَشَدُّ عَنْهُ أَوْ أَسْكِنَ مِّنْ صَدَّقَ خَفَّفَ بَعْدَ الْوَاوِ الْحَسَنُ
- قرأ الحسن: ﴿إِلَّا مِنْ خَطِفَ﴾ بتشديد الطاء، وهو على أصله في فتح الخاء
كما نص عليه في المفردة؛ وأصلها (اخْتَطَفَ) فأدغمت التاء في الطاء ونقلت فتحتها
إلى الخاء، ثم كسرت الطاء للساكنين - لأن الخاء في الأصل ساكنة كما أن أول
المشدد ساكن - واستغني بعد ذلك عن همزة الوصل.

- وقد ذكر في الإتحاف كسر الخاء للحسن، وهو وإن روي عنه إلا أنه ليس من
المفردة، وما في النظم هو الذي نأخذ به للحسن.

(١) في (ع): (الصافات) بدون الواو.

- وقال الناظم أن ابن محيصة قرأ: ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ هنا وفي الواقعة بإسكان الواو كما نص عليه في الموارد.

- قلت: هذا الإسكان عن ابن محيصة من المبهج، وقد ذكره في الأعراف عند: ﴿أَوْءَامِنْ﴾ أما في المفردة فلم يذكر هذين الموضعين، فيكون موافقاً لأبي عمرو في فتح الواو، وإنما ذكره الناظم تبعاً للبستان والمصطلح والإفادة، وعكس ذلك ما جاء في الإيضاح والإتحاف؛ فإنهما لم يذكر شيئاً فيهما، لأن ابن محيصة عندهما مع من فتح من الكتابين هنا وفي الواقعة، ولكن النص في المبهج صريح في الإسكان، وتأخذ لابن محيصة بالإسكان في الواو فيهما من المبهج، وفتحتها فيهما من المفردة.

- قرأ الحسن: ﴿وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ بتخفيف الدال، ورفع: ﴿المرسلين﴾ بالواو، وهو واضح (فعل وفاعل) كما أنه خلاف الرسم.

٤٧٦- وَمُطْلِعُونَ سَكَنٍ أَقْطَعُ جَهْلًا أَطْلَعَ مَزَّ وَسَلَّمًا حِمًّا طَلًا

- قرأ ابن محيصة: ﴿مُطْلِعُونَ﴾ بإسكان الطاء وتخفيفها، اسم فاعل، وهو على أصله في فتح النون.

- كما قرأ: ﴿فَاطَّلَعَ﴾ بهمزة قطع مضمومة بعد الفاء، وإسكان الطاء مخففة، وكسر اللام، على البناء للمفعول.

- وقرأ الحسن والمطوعي: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا﴾ بحذف الهمزة، وفتح السين وتشديد اللام، من التسليم.

٤٧٧- إِلْيَاسَ صَلِّ فُزْ حُزْ وَنَضُبُ اللَّهِ رَبِّ وَرَبِّ، آلِ قُلِّ وَصَالِ ارْفَعْ حَسْبُ

- قرأ ابن محيصة من المفردة والحسن ﴿إِلْيَاسَ﴾ بوصل الهمزة كابن ذكوان، فتصير في الابتداء الاختباري بفتح همزة الوصل، وسقوطها في الوصل.

- قرأ الحسن: ﴿اللهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ﴾ بالنصب في الثلاثة كحفص.
- كما قرأ: ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ بفتح الهمزة ومدّها على البدل وكسر اللام كقالون.
- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ برفع اللام، فإذا وقف اختبارًا على ﴿صَالِ﴾ فباللام لا غير، سواء بالسكون أو بالإشارة. والأصل (صالون) بالجمع، وحذفت النون للإضافة، وحذفت الواو من الرسم كما حذفت في اللفظ للساكن، وقد يكون مفردًا وأجري إعرابه على عين الكلمة بعد حذف لامها، مثل قراءة الرفع في ﴿وله الجوار﴾ برفع الراء بعد حذف الياء.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿إني أرى﴾، ﴿أنّي أذبحك﴾.

الزوائد

الحسن: أثبت في حال الوصل فقط: ﴿لتردين﴾، ﴿سيهدين﴾.

الإدغام والإظهار

- الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿ولقد ضل﴾، ﴿قد صدقت﴾، ﴿ولقد سبقت﴾.
- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاء﴾ وأظهرها غيرهم.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿شهاب ثاقب﴾، ﴿من سلطن﴾، ﴿بقلب سليم﴾، ﴿حميم ثم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.
- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأولين﴾ مع النقل.
- الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿اليوم مستسلمون﴾، ﴿قيل لهم﴾، ﴿ذريته هم﴾، ﴿قال لأبيه﴾، ﴿قال لقومه﴾.
- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول من ذلك وهو: ﴿ذريته هم﴾.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿والصفت صفًا﴾، ﴿فالزجر ت زجرًا﴾، ﴿فالتليت ذكرًا﴾، ﴿قول ربنا﴾، ﴿خلقكم﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿خلقكم﴾.
- أدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة ما عدا التاء في التاء وما لا يجوز لغة: ﴿تأتوننا﴾ وهو على أصله في المواضع الثلاثة أول السورة، وأظهرهن الشنبوذي كما سبق بيانه.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقًا، بما في ذلك تاء الضمير ولكنها لم تلق مثلها هنا.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: الهمزة من ﴿فرءاه﴾، ﴿ءاثرهم﴾ وبابه في الحالين، ذوات الرءاء؛ وفتح (فعلى).

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾ معًا، ﴿تتقون﴾، ﴿وتذرون﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الباء من: ﴿رب هب لي﴾.

سُورَةُ ص

٤٧٨- وَحُزُّ تُشَاطِطُ فَتْنَاهُ شِمٌّ يَخِفُّ بِنُصْبٍ الْفَتْحَانِ حُزٌّ وَالْيَا حُذِفْ

٤٧٩- فِي الْأَيْدِ طِبٌّ وَيُوعَدُونَ حَرَّرُوا خِطَابُهُ لَهُ افْتَحَ امْدُدْ آخِرُ

- قرأ الحسن: ﴿وَلَا تُشْطِطُ﴾ بفتح الشين وألف بعدها، مفاعلة من (شَطَطٌ يَشْطُ).

- وقرأ الشنبوذي: ﴿فَتْنَهُ﴾ بتخفيف النون، على التثنية، أي ظن أن الخصمين

فتناه.

- قرأ الحسن: ﴿بِنُصْبٍ﴾ بفتح النون والصاد.

- وقرأ المطوعي: ﴿أُولَى الْأَيْدِي﴾ بحذف الياء بعد الدال في الحالين، كما

نص عليه في المبهج.

- وذكر الناظم أن الحسن قرأ: ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ بتاء الخطاب^(١).

- لكن الأهوازي لم يذكر ذلك في المفردة، وإنما ذكره الناظم كما في

المصطلح والإفادة والنهاية والبستان وغيره، ولذلك نأخذ للحسن فيه بياء الغيب

كأصله.

- قرأ الحسن: ﴿وَأَخْرُ﴾ بفتح الهمزة ومدّها على البدل كحفص.

(١) وقع في طبعتي المصطلح أن الذي قرأ بالغيب (المدني) يعني أبا جعفر والظاهر أنه سبق

قلم، وقد نبه محقق طبعة أم القرى على وجود اسم (المكي) في إحدى النسخ، وكان عليه

إثبات ما فيها في متن الكتاب، ونبه على السهو محقق طبعة دار الفكر.

٤٨٠- وَوَصَلَ أُسْتُكْبِرَتْ جُدَّ وَيَنْتَصِبُ فَالْحَقُّ شِمٌّ وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي طُلِبَ

- قرأ ابن محيصة من المبهم: ﴿أُسْتُكْبِرَتْ﴾ بوصل الهمزة، على حذف همزة الاستفهام لدلالة ﴿أَمْ﴾ عليها، ويبدأ بها مكسورة، وتسقط وصلاً.

- قرأ الشنبوذي: ﴿قال فالْحَقُّ﴾ بالنصب، وهو الموضع الأول، فتكون قراءته بالنصب في الموضعين.

- قرأ المطوعي: ﴿والْحَقُّ﴾ بالرفع، وهو الموضع الثاني، مبتدأ والجملة بعده خبر، والعائد محذوف، أي: (أقوله) وتكون قراءته بالرفع في الموضعين.

ياءات الإضافة

ابن محيصة: سكن ﴿مَسْنِي الشَّيْطَانِ﴾ من الكتايب. وله وجه آخر من المبهم بفتحها.

الحسن: سكن ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾، ﴿بَعْدِي إِنَّكَ﴾، ﴿مَسْنِي الشَّيْطَانِ﴾.

الشنبوذي: له وجهان في: ﴿مَسْنِي الشَّيْطَانِ﴾ كما أوضحناه في بابه.

الياءات الزوائد

أثبت الحسن في حال الوصل فقط: ﴿فَحَقَّ عِقَابُ﴾، ﴿يَذُوقُوا عَذَابُ﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾.

- وأدغم ابن محيصة والبصريان: ﴿إِذْ تَسُورُوا﴾، ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ وأظهرهما الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿اغفر لي﴾ وأظهرها الحسن.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عن سبيل﴾ معاً، ﴿جسدًا ثم﴾ بلا غنة
ونحوه حيث كان.

- وقرأ من الكتابين بالإدغام في: ﴿من الأحزاب﴾، ﴿من الأخيار﴾، ﴿من
الأشرار﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿وتسعون نعمة﴾،
﴿قال لقد﴾، ﴿فاستغفر ربه﴾، ﴿سليمٌ نعم﴾، ﴿عن ذكر ربه﴾، ﴿القهار رب﴾،
﴿أقول لأملأن﴾، ﴿جهنم منك﴾.

- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول: ﴿القهار رب﴾، ﴿أقول لأملأن﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين:

﴿خزائن رحمة﴾، ﴿قال رب﴾ معاً، ﴿قال ربك﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغام المثلين من كلمة عدا التاء
وما لا يجوز في اللغة العربية: ﴿من بيننا﴾، ﴿فاحكم بيننا﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين، وزاد إدغام تاء الضمير في مثلها ولم تلقه

هنا.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الرءاء، ﴿الدار﴾ وبابه وصلاً ووقفًا. ﴿الكافرين﴾ حيث
كان بالياء، ﴿الأشرار﴾ وبابها في الحاليين، وفتح باب (فعلى)، ونحو: ﴿ذكرى

الدار ﴿ وصلاً، أعني فتح ما يميله السوسي من ذوات الرء وصللاً إذا وقع بعدها ساكن، وفتح لفظ ﴿ الناس ﴾ حيث كان.

- ووافق الأعمش أصله إلا في المكرر فإنه أماله إمالة كبرى: ﴿ من الأشرار ﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿ ولا تتبع ﴾، ﴿ ولا تحنث ﴾، ﴿ ولتعلمن ﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿ عليه الذكر ﴾.

وقرأ من الكتابين بضم الباء من: ﴿ رب اغفر لي ﴾.

وقرأ من المبهج بضمها في: ﴿ رب فأنظرني ﴾.



سُورَةُ الزُّمَرِ وَغَاوِرٍ

٤٨١- يَرْضَهُ بِإِسْكَانٍ حَوَى وَاشْبَعُ لَدَا يَحْيَى أَوْ اسْكِنَ أَمِّنَ اشدُّ مُسِينًا

- قرأ الحسن: ﴿يرضه لكم﴾ بإسكان الهاء.

- وقال الناظم أن اليزيدي قرأها بالإسكان والإشباع.

- قلت: لليزيدي فيها إسكان واختلاس، فالإسكان لابن فرح؛ قال أبو طاهر: وقرأه بإسكان الهاء أبو إسحاق الطبري عن جميع من عنده عن أبي عمرو... إلخ، ومعلوم أن الطبري هو طريق أبي طاهر عن ابن فرح، والاختلاس لابن الحكم ضمن الباقيين، وكذلك هو في المبهج لابن الحكم لذكره اليزيدي إلا المطوعي فيمن قرأ به، كما أن صلته في المبهج من طريق ابن مجاهد، وفي الإفادة نحوًا مما ذكرنا، إلا أنه جعل الإسكان من المستنير لليزيدي بتمامه، وإنما تبع الناظم ما في البستان والإيضاح وغيرهما.

- قرأ ابن محيصن: ﴿أَمِّنَ﴾ بتشديد الميم كحفص.

٤٨٢- وَمَائَتْ وَمَائَتُونَ حُزُّ مَنَا وَكَاشَفَاتٌ مُمْسِكَاتٌ نَوْنَا

٤٨٣- وَبَعْدُ فِيهِمَا بِنَصْبٍ قُضِّلَا وَأَقْصُرُ جَاءَتْ حُزُّ فَتَحُ قَدْرَهُ طَلَا

٤٨٤- قَبَضَتْهُ أَنْصَبُ حُزُّ.....

- قرأ الحسن وابن محيصن: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ بآلف بعد الميم

وبعدها همزة مكسورة مكان الياء فيهما، كما جاء في النظم وهو اسم فاعل، والمراد منه المستقبل أي: (ستموت وسيموتون).

- وقرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿كُشِفْتُ﴾، ﴿مَمْسُكْتُ﴾ بالتثنية فيهما مع نصب ما بعدهما كأبي عمرو.

- قرأ الحسن: ﴿جاءتك﴾ بقصر الهمزة، أي: بهمزة مفتوحة بين الجيم والتاء، بوزن (جَعْتُكَ) كما نص عليه في المفردة، لغة فيه، والأصل كقراءة الجماعة، فقدمت الهمزة على الألف ثم حذفت الألف للساكن بعدها.

- قرأ المطوعي: ﴿حق قدره﴾ بفتح الدال، لغة فيه.

- وقرأ الحسن: ﴿قَبَضْتُهُ﴾ بالنصب على نزع الخافض.

بيات الإضافة

ابن محيصن: سكن ﴿أرادني الله﴾، ﴿يعبادي الذين﴾ وله فيهما وجه آخر من المبهج بالفتح. وسكن ﴿تأمروني أعبد﴾، ﴿حسبي الله﴾ قولاً واحداً من الكتابين.

- ولم يذكر له في المفردة: ﴿يعبادي الذين﴾، ﴿حسبي الله﴾ إلا أنهما دخلا في عموم القاعدة التي ذكرها له أولاً بإسكان ما قبل همز الوصل المقرونة بلام التعريف في جميع القرآن ماعدا: ﴿بي الأعداء﴾.

الحسن: سكن ﴿إني أخاف﴾ ونص له في المفردة على إسكان ﴿إني أمرت﴾ مع أنه موافق لأصله فيها كبقية ما في السورة.

الشنبوذي: له الوجهان في: ﴿أرادني الله﴾، ﴿يعبادي الذين﴾ فتح وإسكان.

وارجع في ذلك إلى باب الإضافة.

الياءات الزوائد

أثبت الحسن: ﴿يعباد فاتقون﴾ رأس الآية، حال الوصل فقط.
- تنبيه: ليس للحسن شيء في: ﴿فبشر عباد﴾ لأن بعدها ساكن، ومذهبه الإثبات وصلًا فقط، فلا يتأتى إلا الحذف في الحاليين.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿ولقد ضربنا﴾، ﴿قد جاءتك﴾.
- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءه﴾ وأظهره غيرهم.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿واحدة ثم﴾، ﴿عن سبيله﴾، ﴿مصفراً ثم﴾، ﴿ولئن سألتهم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.
- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأنعم﴾ مع النقل.
الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.
- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿الكتب بالحق﴾، ﴿سبحنه هو﴾، ﴿وأنزل لكم﴾، ﴿وجعل لله﴾، ﴿وقيل للظالمين﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿وكذب بالصدق﴾، ﴿جهنم مثوى﴾ معاً، ﴿إنه هو﴾، ﴿العذاب بغتة﴾، ﴿تقول لو﴾، ﴿الله هذني﴾، ﴿القيمة ترى﴾، ﴿بنور ربها﴾، ﴿وقال لهم﴾ معاً.
- وافق من المبهم على ما كان مضموم الأول من ذلك:
﴿سبحنه هو﴾، ﴿أظلم ممن﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿العذاب بغتة﴾.
- وأدغم باب المتقاريين من المفردة من كلمة ومن كلمتين ﴿يحكم بينهم﴾،

﴿خلقكم﴾، ﴿يخلقكم﴾، ﴿بكفرك قليلاً﴾، ﴿النار لكن﴾، ﴿أكبر لو﴾، ﴿الشفعة جميعاً﴾، ﴿تحكم بين﴾، ﴿خلق كل﴾، ﴿أعلم بما﴾، ﴿الجنة زمراً﴾.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿خلقكم﴾، ﴿يخلقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد على ذلك فأدغم المثلين من كلمة واحدة عدا التاء في التاء، وما لا تجيزه اللغة العربية: ﴿وجوهم﴾.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين، والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿الكتب بالحق﴾، ﴿وكذب بالصدق﴾، ﴿العذاب بغتة﴾، ﴿يحكم بينهم﴾، ﴿تحكم بين﴾، ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً، وزاد على ذلك فأدغم تاء الضمير في مثلها: ﴿أنت تحكم﴾، ﴿أفأنت تنفذ﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الراء ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحالين، لفظ ﴿الكافرين﴾ حيث وقع بالياء، وفتح باب (فعلي) ولفظ ﴿الناس﴾، ونحو: ﴿ترى الذين﴾ وصلأ وما اختص به الدوري ﴿أنى﴾ و﴿يحسرتى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾، ﴿تختصمون﴾، ﴿تعلمون﴾ وليس له شيء في ﴿تقنطوا﴾ لأنه يكسر النون، ﴿تقشعر﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهم بضم الهاء من: ﴿لعباده الكفر﴾.

وقرأ من الكتاين بضم الميم من: ﴿يُقوم اعملوا﴾.



سورة غافر

..... وَأَفْرِدَ وَافْتَحَنَ جَنَّاتٍ طِبْ تُنْذِرَ حَاطِبٌ لِلْحَسَنِ
 ٤٨٥- أَوْ أَنْ لَهُ يُظْهِرَ الْفَتْحَانَ مَعَ تَشْدِيدِ «هَ» الْفَسَادُ عِنْدَهُ اِزْتَفَعَ^(١)
 ٤٨٦- وَقَلْبِ نَوْنٍ فَاضِلًا وَحُزْبًا صَوْرَكُمْ مَعًا يَكْسِرُ إِذْ حَلَا

- قرأ المطوعي: ﴿وَأَدْخَلَهُمْ جَنَّتِ﴾ بحذف الألف وفتح التاء على الإفراد،
 ويقف عليها بالتاء.

- قرأ الحسن: ﴿لِيُنْذِرَ﴾ هنا بالخطاب.

- وقرأ: ﴿وَأَنَّ﴾ كحفص، بإسكان الواو، وهمزة قطع مفتوحة قبلها كما في النظم.
 - كما قرأ: ﴿يُظْهِرُ﴾ بفتح الظاء والهاء، وتشديد الأخيرة، على البناء للمفعول،
 والتشديد للمبالغة والتكثير. ووقع سهو في زيادة التثنية فَعَكَّسَ التشديد بين الظاء
 والهاء.

- وقرأ: ﴿الْفَسَادُ﴾ بالرفع.

- تنبيه: في مفردة ابن محيصة المطبوعة لم يذكر ﴿يُظْهِرُ﴾، ﴿الْفَسَادُ﴾ وهما
 في المخطوطة، وقراءة ابن محيصة فيهما كابن كثير بفتح الياء والهاء ورفع الدال،
 وهو كذلك في المصطلح والإفادة، ولذا سكت عنه الناظم.

(١) في (د) وقع خلاف في بعض ألفاظ هذا البيت الأخير، وما أثبتته من (ر.ع) وكلاهما صواب،
 حيث قال هناك: (وَأَنَّ كحفص يظهر...).

- وما قلناه عن هذين اللفظين ينطبق على: ﴿سيدخلون﴾ الموضع الثاني، فقد ذكر له في المخطوطة كابن كثير، ولم يذكر في المطبوعة، وهو فيه كأصله من الكتابين بالتجهيل.

- قرأ ابن محيصة من المفردة: ﴿على كل قلب﴾ بتنوين الباء كأبي عمرو.

- وقرأه الحسن بلا تنوين.

- وقرأ الأعمش والحسن: ﴿صُورَكُمْ﴾ هنا وفي (التغابن) بكسر الصاد، لغة فيه، وهذان الموضعان هما معنى قوله في المفردة: (حيث كان).

باءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿إني أخاف﴾ ثلاثة مواضع: ﴿لعلي أبلغ﴾^(١)، ﴿مالي أدعوكم﴾، ﴿أمري إلى﴾، ﴿جاءني البيئت﴾.

ابن محيصة: سكن ﴿ادعوني أستجب﴾ من الكتابين، وسكن منهما أيضًا ﴿ربي الله﴾، ﴿جاءني البيئت﴾^(٢) وله فيهما وجه آخر من المبهج بالفتح، ولم يذكر في المبهج موضع ﴿ربي الله﴾ ولكن أخذنا له بالوجهين لما فصلناه في بابه فارجع إليه. وفتح ابن محيصة من المفردة: ﴿أمري إلى﴾.

- قلت: وذلك لأن الأهوازي سكت عنها في المفردة، مع أنه ذكرها في مفردة الحسن بالإسكان، وهي بالإسكان لابن محيصة في المصطلح وغيره وهو وإن كان موافقًا لمذهبه في إسكان ما قبل همزة القطع المكسورة إلا أن إهمال ذكره في

(١) نبه محقق المفردة أن في الأصل ﴿لعلي أطلع﴾ قلت: في النسخة التي لدي ﴿لعلي أبلغ﴾.

(٢) في مخطوطة المفردة ذكر هذين الموضعين لابن محيصة، وفي المطبوعة لم يذكرهما، ولا شيء في ذلك لأنهما قد دخلا في عموم قوله بالإسكان في سورة البقرة وغيرها.

نسختين مختلفتين للمفردة، يرجح فتحها له من المفردة كأبي عمرو، وإسكانها من المبهج، وهو ما نأخذ به.

وكذلك سكت في المفردة عن ﴿ذروني أقتل﴾ فنأخذ له فيها بالإسكان منها، وهو من المبهج بفتحها على أصله.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت ﴿التلاق﴾، ﴿التناد﴾ في حال الوصل فقط.

- وسكت في المفردة عن ﴿عقاب﴾ وهي بالإثبات وصلًا فقط بحسب مذهب الحسن فيها، وقد أثبت نظائرها كما في (الرعد) و(ص) وجميع رؤوس الآي، ولذا نأخذ له فيها بالإثبات وصلًا والحذف وقفًا، ولم يذكرها في المصطلح للحسن، ولكن استقراء المفردة يثبت أنها تابعة لمذهبه في ياءات الزوائد في رؤوس الآي، والله أعلم.

- وسكت في النظم عن ﴿التلاق﴾، ﴿التناد﴾ لابن محيصر وهو كأصله من المبهج بالإثبات في الحاليين أما من المفردة فهو بالحذف في الحاليين كأبي عمرو.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿فأخذتهم﴾، ﴿ولقد جاءكم﴾، ﴿وقد جاءكم﴾.

- وأدغم ابن محيصر من المفردة والأعمش والبصريان: ﴿عذت﴾.

- وأدغم ابن محيصر من المفردة واليزيدي: ﴿فاغفر للذين﴾، ﴿واستغفر لذنبك﴾ وأظهرهما الحسن.

- وأدغم ابن محيصر والبصريان: ﴿إذ تدعون﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿من سبيل﴾، ﴿تراب ثم﴾، ﴿نطفة ثم﴾، ﴿علقة ثم﴾، ﴿طفلاً ثم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في: ﴿يك كاذباً﴾ الإدغام في المبهم، وفي المستنير إظهار فقط، وهذا الإدغام من المبهم على ظاهر قوله أنها تدغم في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن، ورغم ذكره المنقوص في موانع الإدغام إلا أنه ذكر إدغامه من بعض الطرق مثل: ﴿يخل لكم﴾، ﴿وءات ذا﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين ما عدا ما اختلف فيه: ﴿الطول لا﴾، ﴿بالبطل ليدحضوا﴾، ﴿ويُنزِلُ لكم﴾، ﴿الله هو﴾، ﴿ويقوم مالي﴾، ﴿أقول لكم﴾، ﴿لننصر رسلنا﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿جعل لكم﴾ ثلاثة ﴿اليل لتسكنوا﴾، ﴿يقول له﴾، ﴿قل لهم﴾ وأظهر ما اختلف فيه عن أبي عمرو وهو: ﴿يك كاذباً﴾.

- وافق من المبهم على إدغام أول المثلين من كلمتين إذا كان مضموماً: ﴿ويُنزِلُ لكم﴾، ﴿أقول لكم﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿يقول له﴾ و﴿يك كاذباً﴾ على ما ذكرناه قبل قليل، وكذلك ﴿ويقوم مالي﴾ على قراءته فيها بالضم.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاريين من كلمة ومن كلمتين: ﴿الدرجت ذو العرش﴾، ﴿وقال رجل﴾، ﴿يريد ظلماً﴾، ﴿هلك قلتم﴾، ﴿زين لفرعون﴾، ﴿الغفر لا جرم﴾، ﴿حكم بين﴾، ﴿في النار لخزنة﴾، ﴿لخزنة جهنم﴾، ﴿البصير لخلق﴾، ﴿وقال ربكم﴾، ﴿خلق كل﴾، ﴿ورزقكم﴾، ﴿الطيبت ذلكم﴾، ﴿خلقكم﴾.

- وافق من المبهم على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿ورزقكم﴾، ﴿خلقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين مطلقاً، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا التاء، وما لا يجوز في اللغة: ﴿تدعونني﴾، ﴿تدعونني﴾ معاً.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿حكم بين﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بلا استثناء بها في ذلك تاء الضمير في مثلها.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ذوات الراء، ﴿الكافرين﴾ حيث أتى بالياء، المكرر، وفتح ﴿حم﴾ وأمثالها، ولفظ ﴿الناس﴾ حيث أتى وباب (فعلى)، وما اختص به الدوري ﴿أنى﴾ وأخواتها.

الأعمش: وافق أصله إلا أنه فتح ﴿القهار﴾ حيث جاء وأمال المكرر ﴿القرار﴾ قولاً واحداً.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تفرحون﴾، ﴿تمرحون﴾، ﴿لتركبوا﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿إليه المصير﴾.

وقرأ منه أيضاً بضم الميم من: ﴿يقوم لكم﴾، ﴿يقوم إنني﴾، ﴿ويقوم إنني﴾، ﴿يقوم إنما﴾، ﴿ويقوم مالي﴾.

وقرأ بضمها من الكتابين في: ﴿يقوم اتبعون﴾.

سُورَةُ فُصِّلَتْ

٤٨٧- وَقَالَ مَاضٍ طِبُّ وَيُوحَى اكْسِرْ طَوَى سَوَاءٌ اخْفِضْ حُزْ ثُمَّودَ انْصِبْ حَوَى

٤٨٨- ثَانٍ وَخُلْفٌ طِبُّ وَأَعْجَمِي اخْبِرْنَ وَثَمَرَاتٍ قُلْ بِجَمْعٍ لِلْحَسَنِ

- قرأ المطوعي: ﴿قل إنما﴾ بلفظ الماضي، ففتح القاف واللام وأثبت ألفاً بينهما.

- وقرأ أيضاً: ﴿مثلكم يوحى﴾ بكسر الحاء وبعدها ياء مدية، أي: (يوحى إليّ ربي).

- وقرأ الحسن: ﴿سواء﴾ هنا، بالخفض كيقلب الحضر مي.

- كما قرأ: ﴿وأما ثمود﴾ بالنصب بلا تنوين كما نص عليه في المفردة، وهو

منصوب بفعل محذوف، يدل عليه قوله: ﴿فهدينهم﴾ وقيده الناظم بالموضع الثاني، وهو واضح من خلال الترجمة.

- وقرأه المطوعي بوجهين: أحدهما كالحسن بالنصب من غير تنوين، والثاني

بالرفع والتنوين، كما ذكر للأعمش بتمامه في سورة هود.

- وسبق التخفيف للجميع في ﴿الَّذِينَ﴾.

- قرأ الحسن: ﴿أعجمي﴾ بهمزة واحدة على الخبر.

- كما قرأ: ﴿وما تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ بألف على الجمع كحفص.

- وسكت الناظم عن: ﴿شركاءي﴾ لابن محيصن، وهو من المبهم كأصله

بالمهمز وفتح الياء، أما من المفردة فقد نص في المخطوطة على القراءة فيها بفتح الياء

والقصر أي: بلا همز، ولم تذكر في المفردة المطبوعة، ونأخذ له بالوجهين، كأصله

من المبهم، ويحذف الهمزة وفتح الياء من المفردة.

باءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿ربي إن﴾ وكذلك سكنها ابن محيصن.
ولم يذكرها في المفردة المطبوعة، وهي منصوص عليها في المخطوطة بالإسكان
له، وكذلك هي في المبهج.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جاءتهم﴾.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿أيام سواء﴾، ﴿كلمة سبقت﴾، ﴿من
ثمرت﴾، ﴿بعيد سنريهم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.
- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأسفلين﴾.
- ومن المبهج فقط: ﴿على الإنسن﴾ كلاهما مع النقل.
الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام يظهر له خلف
في: ﴿الخلد جزاء﴾ إدغام من الكتابين، ويزيد له وجه بالإظهار من المستدير.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿فقال لها﴾، ﴿تدعون
نزلاً﴾، ﴿من الشيطان نزع﴾، ﴿إنه هو﴾، ﴿ما يقال لك﴾، ﴿قيل للرسل﴾،
﴿فاختلف فيه﴾، ﴿توعدون نحن﴾.
- وافق من المبهج على: ﴿إنه هو﴾، ﴿ما يقال لك﴾.
- وأدغم ابن محيصن باب المتقاربين من المفردة في كلمة وفي كلمتين إلا
موضعاً واحداً قرأه بالإظهار كما سيأتي بعد: ﴿أنطق كل﴾، ﴿خلقكم﴾، ﴿النار

لهم ﴿﴾، والقمر لا ﴿﴾، بالذكر لما ﴿﴾، من بعد ضراء ﴿﴾، يتبين لهم ﴿﴾.

- والموضع الذي أظهره هو: ﴿الخلد جزاء﴾ كما نص عليه في المفردة.

- وافق من المبهج على إدغام القاف في الكاف من كلمة واحدة: ﴿خلقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما في كلمة واحدة ما عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿أذاننا﴾، ﴿ومن بيننا﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً، بما في ذلك تاء الضمير، لكنها لم تلق مثلها هنا.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ذوات الرءاء، وفتح باب (فعلى) ونحو: ﴿وترى الأرض﴾ وصلاً، وفتح ﴿حم﴾.

الأعمش: وافق أصله إلا أن الشنبوذي فتح النون والهمزة من لفظ ﴿نأ﴾ وأمالهما المطوعي.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تسترون﴾، ﴿تعملون﴾ معاً، ﴿لا تسمعوا﴾، ﴿ولا تحزنوا﴾، ﴿تشتهي﴾، ﴿تدعون﴾، ﴿ولا تستوي﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿ومن آيته الليل﴾، ﴿لا يأتيه البطل﴾.

سُورَةُ الشُّورَى وَالزُّخْرَفِ

٤٨٩- وَيَفْعَلُونَ بِالْخِطَابِ حُصْلًا وَقَنَطُوا اكْسِرَ إِذْ.....^(١)

- قرأ الحسن: ﴿مَا يَفْعَلُونَ﴾ بتاء الخطاب.

- وقرأ الأعمش: ﴿قَنَطُوا﴾ بكسر النون، لغة فيها.

وقد ذكرها صاحب المبهج في سورة الحجر.

الياءات

ليس فيها ياءات إضافية، وقد وافقوا أصولهم في الزوائد.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿كَلِمَةً سَبَقَتْ﴾، ﴿سَيِّئَةً سَيِّئَةً﴾،
﴿مِنْ سَبِيلٍ﴾، ثلاثة بلا غنة ونحوه حيث كان.

وبحسب قاعدته في هذا الباب تدغم النون من هجاء ﴿عَيْنٍ﴾ في السين من
﴿حَمِ عَسَقٍ﴾.

- وأدغم من الكتابين: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَمِ﴾ مع النقل.

(١) وقع في (د. ر) قوله (فضلا) بدلا من (حصلا) وشرحه على ذلك، وما أثبتته من (ع) هو الصواب والموافق لما في أصولهم، وإن كُتبت ﴿مَا يَفْعَلُونَ﴾ في نسختي المفردة بالتحية، فمجرد ذكرها دليل المخالفة.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وكذلك أدغم: ﴿وهو واقع بهم﴾ وقد نص على إدغامها في المبهج، أما المستنير فهي فيه بالإظهار إلا أن ابن الجزري رجح الإدغام كالداني قياساً على ﴿العفو وأمر﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين:

﴿إن الله هو﴾، ﴿فالله هو﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿الكتب بالحق﴾، ﴿الفصل لقضي﴾، ﴿وينشر رحمته﴾، ﴿يأتي يوم﴾، ﴿ويعلم ما﴾.

- وأظهر: ﴿وهو واقع﴾ لأنه يضم الهاء، وقد ذكرناه في الأنعام.

- وافق من المبهج على: ﴿فالله هو﴾، ﴿وينشر رحمته﴾، ﴿ويعلم ما﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿البصير له﴾، ﴿يرسل رسولاً﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، ومنه: ﴿وهو واقع﴾ وزاد إدغامهما من كلمة ما عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿بيننا﴾ معاً.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقاربين: ﴿الكتب بالحق﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين، ومنه: ﴿وهو واقع﴾ كما نص عليه الأهوازي، وزاد إدغام تاء الضمير في مثلها: ﴿ما كنت تدري﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الرءاء، ﴿صبار﴾ المجرور وبابه في الحالين، وفتح ﴿حم﴾ وباب (فعلى) ونحو: ﴿ترى الظلمين﴾ وصلًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

(ولا تتبع).

تكميل

قرأ ابن محيىن من المبهج بضم الهاء من: ﴿إليه الله يفتي﴾، ﴿وإليه
المصير﴾، ﴿ومن آيته الجوار﴾.

* * *

سُورَةُ الزُّخْرُفِ

..... ش. وَإِنْ كُنتُمْ حَلَا

٤٩٠- يُنْشَوُ يُنَاشَوُا لَهُ اضْمُمْ فِيهِمَا وَأَنْصِبْ عِبَادَ طِبْ وَعِنْدَ قُلْ حِمَا^(١)

- قرأ الحسن: ﴿أَنْ كُتِّمَ﴾ بكسر الهمزة كنافع. وهو معطوف على الترجمة قبله، ويجوز أن يكون من اللفظ أو منهما معاً.

- وقال الناظم أن الحسن قرأ: ﴿يُنْشَوُا﴾ بوجهين: أحدهما بالبناء للمفعول والتخفيف مع إبدال الهمزة ألفاً ﴿يُنْشَا﴾، والوجه الثاني: بضم الياء وفتح النون وألف بعدها، وتخفيف الشين وتحقيق الهمزة ﴿يُنَاشَوُا﴾ من باب المفاعلة.

- وهو كذلك - أعني الوجه الثاني - في المفردة والمصطلح والنهاية والبستان والإفادة وغيرها، أما الوجه الأول فقد ذكره صاحب الإيضاح، والذي نأخذ به للحسن هو ما جاء في المفردة، أي: الوجه الثاني، وعلى من يأخذ بالوجه الأول أن يقدم دليلاً على أنه من طريق الأهوازي عن الحسن.

- قرأ المطوعي: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَبْدٌ﴾ بنصب الدال، على البدل من ﴿الَّذِينَ﴾.

- وقرأها الحسن كنافع بالنون الساكنة وفتح الدال.

(١) في (ر): (يُنْشَوُ) وفي (د) كذلك إلا أنها مغفلة، وفي (ع): (يُنْشَى) فأثبتها من (ر، د) ووضعت ألفاً صغيرة فوق الواو ضرورة، وتقرأ في البيت: (يُنْشَا) ورسومها في المصحف ﴿يُنْشَوُا﴾.

وسكت الناظم عنها لابن محيصن مع أنه خالف أصله فيها من الكتابين وقرأها كحفص، وهو في المصطلح والبستان والنهاية والإيضاح والإفادة وغيرها، وهو ما نأخذ له به من المبهم والمفردة معاً.

٤٩١- لَهُ شَهَادَاتُهُمْ فَاجْمَعْ وَطِبْ إِنِّي بَرِيءٌ كَسْرُ سُخْرِيًّا مُلَبِّ

- قرأ الحسن: ﴿شهادتهم﴾ بألف بعد الدال على الجمع.

- وقرأ المطوعي: ﴿إنني براء﴾ بنون واحدة مشددة مكسورة، ﴿إني﴾، وكسر الراء وأثبت ياء ساكنة بعدها مكان الألف ﴿بريء﴾ كما في النظم، فالأولى على حذف نون الوقاية، والثانية بوزن فعيل وهو الأصل.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين.

وقوله في النظم: (مُلَبِّ) مبنياً للمفعول، والمَلاب: نوع من الطيب، وقيل هو الزعفران.

٤٩٢- سَقَفًا كَحَفْصٍ فُرُتَقِيضٌ طَبْ بِيَا وَجَاءَنَا بِالْقَصْرِ عَنْهُمْ وَحَيَا

٤٩٣- أَسُورَةُ أَسَاوِرُ الْمُطَوِّعِي وَاضْمُمُ يَصْدُونُ حَمِيدًا أَتْبَعِي

- قرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿سَقَفًا﴾ بضم السين والقاف كحفص.

- وقرأ المطوعي: ﴿نقيض﴾ بالياء من تحت مكان النون، كيعقوب.

- وقرأ الجميع: ﴿جاءنا﴾ بحذف الألف بعد الهمزة كحفص.

ولو أشار إلى ابن محيصن فقط لكفى.

- وهذا من المواضع التي خالف فيها صاحب الإيضاح وكذا الإتحاف ما في المصطلح والبستان، حيث ذكرا ابن محيصن مع أصحاب المد، وليس كذلك.

- قرأ الحسن: ﴿أَسْوَرَة﴾ بإسكان السين وحذف الألف كحفص.

- وقرأها المطوعي بفتح السين وألف بعدها ورفع الراء بلا تنوين وحذف هاء التأنيث، كما في النظم، جمع (سوار) وقيل: إن الأصل (أساوير) وحذفت الياء للتخفيف.

- قرأ الحسن والأعمش: ﴿يَصْدُون﴾ بضم الصاد.

٤٩٤- عِلْمٌ يَفْتَحِيهِ أَنَا يُلْقَوْنَ مَثَلٌ لَا الطُّورِ فَرَزَ خِطَابٌ تَعْلَمُونَ حَلٌ^(١)

- قرأ الأعمش: ﴿وإنه لعِلْمٌ﴾ بفتح العين واللام، أي: علامة وأمارة.

- قرأ ابن محيصن: ﴿حتى يُلْقُوا﴾ هنا وفي المعارج بفتح الياء والقاف وبينهما لام ساكنة كأبي جعفر.

- وقرأ موضع الطور كذلك من المبهج فقط، وفي الإفادة لم يذكر له إلا موضع الزخرف فقط، وإنما تبع الناظم المصطلح والإيضاح.

- وسكت الناظم عن ﴿وإليه ترجعون﴾ له على أنه وافق أصله في القراءة بياء الغيب، وهو بالتسمية كما سبق.

قلت: هو كذلك في المبهج بالغيب والتسمية، إلا أن الأهوازي سكت عنه في هذا الموضع فيكون موافقاً لأبي عمرو في الخطاب، وهو على أصله في التسمية كما ذكر مراراً في المفردة، ونأخذ له بالوجهين، الغيب من المبهج كأصله، والخطاب من المفردة، كلاهما مع التسمية.

(١) لفظ (أنا) رسم بألف هكذا في النسخ الثلاث، وقد يكون مقصد الناظم (آناء) ك(سماء) وخُفف للوزن، وهو ما يُلقى في النهر من خشب أو ورق، وجمعه: آناء وأتْي.

- قرأ الحسن: ﴿فسوف يعلمون﴾ بقاء الخطاب كنافع.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿من تحتي أفلا﴾.

ابن محيصة: سكنها من المفردة، وفتحها من المبهج.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿سيهدين﴾، ﴿وأطيعون﴾ في حال الوصل فقط.

ابن محيصة: قرأ من المبهج ﴿واتبعون﴾ بالحذف في الحاليين كأصله، وأثبتها في الحاليين من المفردة.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿قد جئكم﴾، ﴿لقد جئكم﴾، ﴿أورثتموها﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿ولئن سألتهم﴾ معاً، ﴿بعضاً سخرياً﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿جعل لكم﴾،

﴿وجعل لكم﴾ معاً، ﴿والأنعم ما﴾، ﴿الرحمن نقيض﴾، ﴿مريم مثلاً﴾، ﴿الله هو﴾، ﴿فاعبدوه هذا﴾.

- وافق من المبهج على: ﴿فاعبدوه هذا﴾.

- وأدغم المتقاربين من المفردة في كلمة وفي كلمتين: ﴿سخر لنا﴾، ﴿رسول رب﴾، ﴿ولأبين لكم﴾، ﴿ربك قال﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وليس له في: ﴿الرحمن نقيض﴾ إدغام لأنه يقرأ بالياء فيها كيَعقوب، وزاد إدغام المثلين من كلمة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً، بما في ذلك تاء الضمير: ﴿أفأنت تسمع﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿ءاثرهم﴾ وبابه في الحالين، وفتح ﴿حم﴾، وباب (فعلى)، وما اختص به الدوري ﴿فأنى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تهتدون﴾، ﴿تركبون﴾، ﴿لتستووا﴾، ﴿تمترن﴾، ﴿تختلفون﴾، ﴿تحزنون﴾، ﴿تستهي﴾، ﴿تعملون﴾، ﴿وتلذذ﴾، ﴿نسمع﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الميم من: ﴿يقوم أليس﴾.

كما قرأ منه أيضاً بضم الباء من: ﴿يرب إن هؤلاء﴾.

وقرأ منه كذلك بضم الهاء من: ﴿من دونه الشفعة﴾ وليس له ضم في: ﴿تشتهيه الأنفس﴾ لأنه يحذف الهاء كأصله.

سُورَةُ الدُّخَانِ

٤٩٥- رَبُّ السَّمَوَاتِ يَخْفِضُ مِنْ حَيَا وَرَبُّكُمْ وَرَبُّ مِزْجَهْلٍ بِيَا^(١)

٤٩٦- يُنْطِشُ بَعْدُ ارْفَعُ وَإِنَّ هَؤُلَا فَاكْسِرُ وَفَتْحُ مِيمٍ كَالْمُهْلِ حَلَا^(٢)

٤٩٧- تَغْلِي فَأَنْتَ فُزَ وَفَاعْتَلَوْهُ ضُمَّ وَإِنَّكَ افْتَحَ حُزْ مَقَامَ ضُمَّ أُمَّ^(٣)

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ بخفض الباء.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ﴾ بالخفض فيهما، بدلاً من ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾.

- قرأ الحسن: ﴿نَبْطِشُ﴾ بياء مضمومة مكان النون، وفتح الطاء على البناء للمفعول وقرأ ما بعده بالرفع ﴿البطشة﴾ نائب فاعل.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿أَنْ هَؤُلَاءِ﴾ بكسر همزة ﴿أَنْ﴾ على إضمار (قول) أي: فدعا ربه قائلاً، أو لما في الدعاء من معنى القول.

- وقرأ: ﴿كَالْمُهْلِ﴾ بفتح الميم، لغة فيها، وهو على أصله في إسكان الهاء.

(١) في (د) بعد قوله: (وربكم) زاد (مز جهل) وفي الشرح لم يذكر قراءة ابن محيصن في ﴿ربكم ورب﴾ وهو سهو من الناسخ.

(٢) في (د، ر) قال: (والمهل بفتحين حلاً) وشرحه بأن القراءة بفتح الميم والهاء، وهو مخالف لما في المفردة وسائر المصادر التي بين يدي، وما أثبتته من (ع) هو الصواب؛ قال في (د): بفتح الهاء. اهـ. وقال في (ر): بفتح الميم والهاء. اهـ.

(٣) في (د، ر) قال: (وإنك افتح في مقام ضم حم). اهـ. وشرحه على ذلك، وهو مخالف لما في المبهج والمفردة، لأن الذي ضم الميم هو الأعمش، وليس للحسن فيها إلا الفتح كأصله، وما أثبتته من (ع) هو الصواب، وعليه المصادر.

- قرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿يغلي﴾ بتاء التانيث.

- تنبيه: في مبهج أم القرى لم يذكر ابن محيصن مع من قرأ بالياء من تحت، إلا أنه في الطبعة الأخرى أضافه المحقق بين معقوفين معلقاً: أنه سقط من نسختين وسماههما (م، ع). قلت: ولعل هذا هو سبب الاختلاف بين من نقل هذا الخلاف كالبيستان والإيضاح وغيرهما.

- قرأ الحسن: ﴿فاعتَلوه﴾ بضم التاء.

- كما قرأ: ﴿ذق إنك﴾ بفتح الهمزة.

- وقرأ الأعمش: ﴿في مقام﴾ بضم الميم الأولى.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿إني ءاتيكم﴾.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿ترجمون﴾، ﴿فاعتزلون﴾ في حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿وقد جاءهم﴾.

- وأدغموا: ﴿عذت﴾ عدا ابن محيصن من المبهج فإنه أظهرها منه، وأدغمها من المفردة.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿من سندس﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الآيت﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿إنه هو﴾ معاً، ﴿البحر رهوا﴾.

- وافق من المبهج على الأولى في موضعها.

- وأدغم من المفردة: ﴿يفرق كل﴾.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين، وزاد إدغامهما في كلمة واحدة ما عدا التاء في التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير في مثلها.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الراء، وفتح ﴿حم﴾ وباب (فعلى) و﴿أنى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تمترون﴾.



سُورَةُ الشَّرِيعَةِ وَالْأَخْقَافِ

- ٤٩٨- خِطَابُ تُؤْمِنُونَ مِزْ مِنْهُ افْتَحَنَ مُشَدِّدًا أَنْتَ بِنَصْبٍ نَوْنٌ
٤٩٩- فُزْ وَسَوَاءٌ نَصْبُهُ فَضْلٌ جَلَا خُلْفٌ وَخُلْفٌ كَسْرٌ غَشُوءٌ أَلَا
٥٠٠- حُجَّتَهُمْ بِالرَّفْعِ حُزْ.....

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَأَيُّتُهُ يُؤْمِنُونَ﴾ بتاء الخطاب.

- وقرأ من المفردة: ﴿جَمِيعًا مِنْهُ﴾ بتشديد النون وفتحها، وبعدها تاء تأنيث منصوبة منونة ﴿مِنْهُ﴾ مصدر (مَنْ)، ونصب على أنه مفعول له، أو مصدر مؤكد لفعل محذوف أي: سخر لكم هذه الأشياء وَمَنْ عَلَيْكُمْ بِهَا مِنْهُ.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ﴾ بالنصب من الكتابين، وله من المبهج وجه آخر بالرفع كأصله.

- قرأ الأعمش بخلف عنه: ﴿غَشُوءٌ﴾ بكسر الغين، وله وجه آخر بفتحها كحمزة، وهو على أصله في إسكان الشين وحذف الألف على كلا القراءتين.

- قرأ الحسن: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ بالرفع في التاء، على أنها اسم ﴿كَانَ﴾ والخبر هو الجملة بعدها.

وليس في السورة ذكريات

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿من الأمر﴾ معاً مع النقل.
- الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين:
- ﴿وإذا علم من﴾، ﴿إلهه هو﴾، ﴿اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾.
- وافق من المبهم على: ﴿إلهه هو﴾.
- وأدغم المتقاربين من المفردة في كلمة وكلمتين:
- ﴿سخر لكم﴾، ﴿وسخر لكم﴾، ﴿بصير للناس﴾، ﴿الصلحت سواء﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما في كلمة ما عدا التاء في التاء وما لا يجوز لغة. وانظر ما ذكر في بابه عن ﴿إلهه هو﴾.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين أيضاً بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

- أمال اليزيدي: ﴿النهار﴾ المجرور وبابه في الحاليين، ذوات الراء، وفتح ﴿حم﴾ وباب (فعلي) ولفظ ﴿الناس﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

- ﴿ولتبتغوا﴾، ﴿ولا تتبع﴾، ﴿ونحيا﴾، ﴿تعملون﴾ معاً، ﴿نستسخر﴾، ﴿نسلكم﴾.

تكميل

- قرأ ابن محيصن من المبهم بضم الهاء من: ﴿به الأرض﴾.

سُورَةُ الْأَخْقَافِ

..... وَأَسْكِنَا أَوْ أَثَرَهُ لَهُ وَخَاطِبِينَ مِّنَا

٥٠١- تُنذِرُ كُرْهًا قُلُّ بِضَمٍّ لِلْحَسَنِ فَضَالُهُ لَهُ بِضَمٍّ الْفَاءِ عَنْ

- قرأ الحسن - كما يفهم من عود الضمير - ﴿أَوْ أَثَرَهُ﴾ بإسكان الثاء المثلثة وحذف الألف بعدها، وهي ما يؤثر وينقل من الأخبار.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿لِينذِرُ﴾ بتاء الخطاب.

- وقرأ الحسن: ﴿كُرْهًا﴾ معاً، بضم الكاف.

- وقرأ أيضاً: ﴿وَفَضْلُهُ﴾ بضم الفاء، وهو على أصله في القراءة بالألف، قال العكبري: «والأشبه أنه لغة، ويجوز أن يكون محمولاً على باب الأصوات نحو: الدُّعاء والرُّغاء، وقد جاء منه (الهُيَام) بالضم لأنه يلزم الصياح في الغالب، وكذلك فُطام المولود». اهـ. وقوله في النظم: (عنَّ) أي: ظهر وبدا، وخفف للوزن.

٥٠٢- يَا يَتَقَبَّلُ يَتَجَاوَزُ طِبُّ وَفَمٌ حِمَاهُ فِي أَتَعِدَانِي ادَّغِمُ^(١)

٥٠٣- وَالْخُلْفُ جُدُوا خَرُجْ أَفْتَحْ وَاضْمُمَا إِذْ حَلَّ أَذْهَبْتُمْ بِمَدِّهِ حِمَا

(١) وجاء في (ع) قوله: (حم طاب) بدلاً من (حماء) كما في (د. ر) وهو الصواب الذي أثبتته منهما، إلا أن يكون المقصود أنها بالإدغام للمطوعي، وأقول لا داعي لذكرها لأنها تدرج تحت قاعدة عامة. وقد تكون من تعديلات الضباع رحمه الله من نسخة وقعت له، والله أعلم. ومثل هذا التعليق يقال فيما جاء في الإفادة.

٥٠٤- وَأَخْبِرَنَّ فَرْجُودٌ بِخُلْفِهِ نَمًا وَزِدْلَهُ تَحْقِيقَهُ مُسْتَفْهَمًا

- قرأ المطوعي: ﴿نتقبل﴾، ﴿ونتجاوز﴾ بالياء من تحت فيهما، وهو على أصله في التسمية ونصب ﴿أحسن﴾ ووجهه ظاهر.

- قرأ ابن محيصة من الكتابين والحسن: ﴿أتعداني﴾ بنون واحدة مشددة مع المد الطويل كهشام، ولابن محيصة من المبهج وجه آخر كأصله بنونين خفيفتين.

- قال في مفردة ابن محيصة المطبوعة: ﴿أتعداني﴾ بنون واحدة. اهـ. لكنه في المخطوطة نص على التشديد فيها، كما فعل في مفردة الحسن المطبوعة والمخطوطة.

- قرأ الأعمش والحسن: ﴿أخرج﴾ بفتح الهمزة وضم الراء مبنياً للفاعل.

- قرأ الحسن: ﴿أذهبتم﴾ بهمزتين على الاستفهام مع تسهيل الثانية بين بين وإدخال ألف بينهما، وهو معنى قول الأهوازي: (بهمزة واحدة ممدودة) وارجع إلى ما ذكر في آل عمران، أما عند الناظم فهي بهمزة مبدلة ممدودة كإبدال الأزرق في: ﴿أنذرتهم﴾.

- وقال الناظم أن ابن محيصة قرأها بوجهين: أحدهما من الكتابين بهمزة واحدة على الخبر كحفص، والوجه الثاني من المبهج بهمزتين محقتين كما نص عليه في الموارد.

- قلت: ولكن الذي في الكتابين يشير إلى أن ابن محيصة يقرأ بثلاثة

أوجه، الأول من المفردة بهمزة واحدة على الإخبار؛ والثاني والثالث من المبهج بالاستفهام بهمزتين مع تسهيل الثانية بين بين بلا فصل، وتحقيقها كذلك، فهما

وجهان بالاستفهام من المبهج كما نص عليه السبط، والظاهر أن الذي دعا الناظم إلى ما ذكره عن ابن محيصة، هو النسخة التي اعتمد عليها للمصطلح أو من نقل

عنه، وفيها سقط، نبه عليه المحقق^(١) والعبارة تقول: «الكوفيان ﴿أذهبتم طيبتكم﴾

(١) بنسخة أم القرى.

بهمزة واحدة، وافقهما المكي من المفردة، والحسن بهمزة واحدة ممدودة، والباقون بهمزتين، وحققهما المكي في وجهه، وحقق الأولى وسهل الثانية في وجه ثان. اهـ. ثم علق المحقق بأن ما بين القوسين سقط من إحدى النسخ وسماها (ف) وعلى ذلك فالعبارة التي اعتمد عليها الناظم تقول: «والباقون بهمزتين وحققهما المكي في وجه ثان» إلا أنه ذكر الإخبار من الكتابين، ولو كان تبع الإفادة لذكر منها التسهيل كما سيأتي، ولا يجوز أن يسكت عنه من موافقته لأصله لأنه يوهم أنه يقرأ بما ذكر فقط، وبعد ذلك وجدت في نسخة المصطلح الثانية^(١) ما ذكرته هنا بدون تعليق، وما ذكرناه موجود في الإيضاح إلا أنه أطلق خلفه في الإخبار، وفي البستان لم يذكر له إلا الإخبار، وفي الإفادة ما يشير إلى الإخبار من الكتابين مع الوجهين الآخرين من المبهج كذلك، ولكننا نعتمد ما ذكر في المفردة والمبهج له وهو: الإخبار من المفردة، والاستفهام من المبهج مع تحقيق الثانية وتسهيلها.

- ملحوظة: وهذه من المواضع التي ذكرها الأهوازي رغم الموافقة لأبي عمرو، إلا أنه لم ينبه على ذلك بقوله: (واتفقا على كذا) كعادته، ولا دليل على أن أبا عمرو يقرأها بهمزتين في أي من كتب الأهوازي التي وصلت إلينا.

٥٠٥- وَأَضْمُمُ تَرَى حُزْ بَعْدَهُ عَنْهُ أَرْفَعِ وَافْتَحَهُ بِالتَّوْحِيدِ لِلْمُطَوِّعِي

٥٠٦- وَفِيهِمَا كَعَاصِمِ جَا الْخُلْفُ فَنُ وَأَنْصِبُ بِلَاغًا يَعْي فَكُسِرَ لِلْحَسَنِ

- قرأ الحسن: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى﴾ بضم التاء الفوقية.

- وقرأ: ﴿مَسْكَنُهُمْ﴾ بالرفع.

- وقرأها المطويعي بالإنفراد: ﴿مَسْكَنُهُمْ﴾ فأسكن السين وحذف الألف وفتح

الكاف، وهو على أصله في رفع النون.

(١) نسخة دار الفكر.

- وقرأ ابن محيصة من الكتابين: ﴿لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسْكَنَهُمْ﴾ كعاصم بياء مضمومة ورفع النون، زاد من المبهج وجهًا كابن كثير بقاء مفتوحة ونصب النون.
- قرأ الحسن: ﴿بَلَّغْ﴾ بالنصب والتنوين، ويقف بالألف مفعول مطلق أي: بلغنا القرآن للناس بلاغًا.

- كما قرأ الحسن: ﴿وَلَمْ يَعْ﴾ بكسر الياء الثانية. فحيث يكون لفظها في الوصل كالمحذوفة للساكن نحو: ﴿يُخَيِّ الْأَرْضُ﴾ والوقف عليها اختبارًا كالوقف على ﴿فَهِيَ﴾ عند أبي عمرو البصري.

- قال العكبري: «والأشبه أنه وقف على الياء ساكنة والعين قبلها ساكنة فكسر الياء لالتقاء الساكنين». اهـ. وقيل: إن أصله (يعيى) بياءين مكسورة فساكنة، ثم دخل الجازم، فحذفت الساكنة وبقيت المكسورة.

- قلت: وقد نص على كسر الياء الثانية غير واحد من الأئمة كالباقبي والإزميري والبنا والعكبري والكوبريلي والواسطي، وزاد الأخير وجهًا بكسر العين وسكون الياء الثانية، ونص على كسر الأولى في البستان والمختصر، وحكى ابن جني كسر العين وسكون الياء، أما في المفردة والمصطلح والنهاية فقد ذكر الكسر دون تحديد، كسر الأولى أو الثانية، والذي نأخذ به هو ما ذكره الناظم^(١)، أي: كسر الثانية، لكثرة من أخذ به، ويمكن صرف الكسر إليها عند من أطلقه.

٥٠٧- يَهْلِكُ فَافْتَحْ وَاكْسِرْ مِزْ وَاكْسِرْ لَامًا وَقَوْمُ أَنْصِبْ وَبَعْدُ الْيَاءِ حَنْ
- قرأ ابن محيصة: ﴿فَهْلُ يُهُلَّكَ﴾ بفتح الياء وكسر اللام، مضارع (هَلَكَ) الثلاثي.

(١) في (د) بكسر الياء الساكنة. اهـ. قلت: وفي (ر) بكسر الياء الثانية. اهـ. وهو الصواب.

- وقرأها الحسن بكسر اللام، وهو على أصله في ضم الياء، مضارع (أهلك) والضمير فيه عائد إلى الله تعالى.

- وقرأ ما بعدها بالنصب خلاف الرسم ﴿القوم الفسقين﴾ فالأول مفعول والثاني نعت له.

- ولم ينص في المفردة على هذا النصب وكذلك المصطلح ومن تبعه، وإنما ذكره الناظم كشارح الإفادة ونص عليه الواسطي في طوابع النجوم، ويؤيده ما في شواذ القراءات للكرماني حيث نص عليه للحسن وبهذا النصب نأخذ لما يقتضيه الفعل قبله في قراءة الحسن، وهو مخالف للرسم.

ياءات الإضافة

ابن محيصة: فتح ﴿أوزعني أن﴾ وله فتح ﴿ولكنني أركم﴾ من المفردة وإسكانها من المبهج.

الحسن: سكن ﴿إني أخاف﴾، ﴿ولكنني أركم﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿وإذ صرفنا﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المبهج: ﴿بل ضلوا﴾.

- وأدغم من المفردة هو واليزيدي: ﴿يغفر لكم﴾ وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿عن سيئاتهم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأرض﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين:

﴿الحكيم ما﴾، ﴿قال لو لديه﴾، ﴿بأمر ربها﴾، ﴿العذاب بما﴾، ﴿العزم من﴾.

- وكذلك أدغم منها المتقارين: ﴿أعلم بما﴾، ﴿وشهد شاهد﴾، ﴿قال رب﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما في كلمة واحدة ماعدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿أتعدانني﴾.

- وأدغم الشنبوذي الباء في الباء من المثلين والميم عند الباء من المتقارين: ﴿العذاب بما﴾، ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: لفظ ﴿كفرين﴾ حيث كان بالياء ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ذوات الراء، وفتح باب (فعلى)، ﴿حم﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿ترضه﴾، ﴿تستكبرون﴾، ﴿تجهلون﴾، ﴿تستعجل﴾ وليس له شيء في ﴿تقبل﴾ لأنه يقرأ بالياء.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الباء من: ﴿رب أوزعني﴾.



سُورَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ

٥٠٨- فِدَا بِلَا مَدٍّ وَلَا هَمْزٍ مَدًّا وَقَتَّلُوا الْفَتْحَانَ حُزْ مُشَدَّدًا

- قرأ ابن محيصن: ﴿فداء﴾ بلا مد ولا همز على وزن (قَرِئَ) كما نص عليه في المبهم، وقال في المفردة: بالتنوين والقصر، وفي البستان مثل: (رِضَى)، وهو لغة، ووصله ووقفه كقراءة نافع في ﴿رَدَا﴾.

- في إحدى نسخ المبهم أنه على وزن (هَدَى) ونقله عنه في المصطلح، ولم يعلق بشيء، والظاهر أنه أخذ من التمثيل بها القصر والتنوين دون نظر إلى أوله، وقد يكون الأمر من حال الأصل تحريف في إحدى نسخ المبهم، ومثل به في المصطلح كما ذكرنا والله أعلم، كما أن صاحب المصطلح ذكر وجهًا آخر لابن محيصن كحذف من غير المبهم، وهو مخالف لما في الكتابين، مع أنه لم يذكر ذلك في التتمة؛ وأيضًا ذكر ذلك في الإيضاح، مع أنها في البستان كما في النظم والكتابين والإتحاف والإفادة والإزميري.

- ملحوظة: في البستان قال بعد ذكر قراءة ابن محيصن: «وبالمد والهمز من بقي». اهـ. وعلق المحقق أن قوله: (من بقي) سقط من إحدى النسخ. اهـ. قلت: قد يكون هذا تعليقًا لما ذكر في المصطلح والإيضاح والله أعلم.

- قرأ الحسن: ﴿وَالَّذِينَ قَتَلُوا﴾ بفتح القاف، وتشديد التاء وفتحها، وهو على أصله في حذف الألف، وفي التشديد معنى المبالغة والتكثير.

٥٠٩- عَرَّفَ خَفَّفَ مَزَّ وَأَسِنَّ فَنَّا مَعَ أَنْفَا وَالْقَصْرُ فِيهِمَا جَنَّا

٥١٠- مَعَ خُلْفِ الْأُولَى تَقَطَّعُوا كَالْحَضَرَمِيِّ مَدًّا وَأُمْلِي طَبَّ وَحَزَّ كَعَاصِمٍ

- قرأ ابن محيصن: ﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ بتخفيف الراء، أي: سماها وعينها.

- كما قرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿أَسِنَّ﴾، ﴿أَنْفَا﴾ بالمد فيهما كحفص.

- وقرأهما من المبهج بالقصر، وزاد منه وجهًا في ﴿أَسِنَّ﴾ بالمد كحفص.

- فائدة: ذكر ابن الجزري في النشر أن خلف البزي عن ابن كثير في قصر ﴿ءَانْفَا﴾ ليس من طريق التيسير، ولا وجه لإدخال هذا القصر في طرق الشاطبية والتيسير. اهـ. بتصرف. قلت: وإنما ذكره الناظم هنا لوجود وجه بالقصر فيه، وليخرج من خلاف مَنْ يقرؤون على ظاهر الشاطبية.

- وقرأ ابن محيصن: ﴿وَتُقَطَّعُوا﴾ بفتح التاء وإسكان القاف وتخفيف الطاء وفتحها كيَعْقُوب.

- وقرأ المطوعي: ﴿وَأُمْلَى لَهُمْ﴾ بضم الهمزة وكسر اللام وبعدها ياء ساكنة كيَعْقُوب.

- وقرأها الحسن كعاصم، بفتح الهمزة واللام وألف بعدها.

٥١١- وَطَبَّ تَوْفَاهُمْ بِتَذْكِيرٍ تَلَا وَافْتَحَ وَيُخْرِجُ ضَمَّ بَعْدَ ارْفَعِ مَلَا

- قرأ المطوعي: ﴿تَوَفَّيْتَهُمْ﴾ بألف بعد الفاء بدلًا من التاء، على التذكير وهو على أصله في إمالتها كما نص عليه في المبهج.

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَيُخْرِجُ﴾ بفتح الياء وضم الراء، وهو على أصله في جزم الجيم.

- وقرأ ما بعدها بالرفع: ﴿أَضْغُنْكُمْ﴾ ووجهه ظاهر، ولأن الفاعل جمع تكسير جاز معه تذكير الفعل وتأنيثه في هذا الفعل والفعل السابق.

وليس في السورة ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿فقد جاء﴾، ﴿نزلت سورة﴾، ﴿أنزلت سورة﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿واستغفر لذنبك﴾ وأظهرها غيرهما.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عن سبيل﴾ حيث كانت بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿العلم ماذا﴾، ﴿يعلم متقلبكم﴾، ﴿سول لهم﴾.

- وافق من المبهج على ﴿يعلم متقلبكم﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿الصلحُ

جنت﴾، ﴿فلا ناصر لهم﴾، ﴿زين لهم﴾، ﴿عندك قالوا﴾، ﴿القتال رأيت﴾، ﴿تبين لهم﴾ معاً.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة ما عدا

التاء وما لا تجيزه اللغة العربية: ﴿وجوهم﴾.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير في مثلها.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي لفظ: ﴿الكُفْرين﴾ حيث كان بالياء، ﴿النار﴾ المجرور وبابه
وصلاً ووقفاً، ذوات الرءاء، وفتح باب (فعلى)، ﴿الناس﴾، ﴿فأنى﴾.
ووافق الأعمش أصله وزاد المطوعي عنه إمالة ﴿توفهُم﴾ بحسب قراءته.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نعلم﴾، ﴿وتتقوا﴾، ﴿تبخلوا﴾.



سُورَةُ الْفَتْحِ

- ٥١٢- تُؤْتِيهِ نُورٌ أَعْمَشُ مَعَ الْحَسَنِ آتَاهُمْ فَتْحًا لَهُ وَخَاطِبِينَ
 ٥١٣- مِنْ بَعْدُ تَأْخُذُونَ لِلْمُطَوَّعِي وَتَعْمَلُونَ حَسَنٌ كَذَايَعِي
 ٥١٤- آثَارِ قُلٍ وَأَنْصِبْ أَشَدًّا وَالْوَلَا لَهُ وَشَطْأَهُ بِنَقْلِ جُمْلَا

- قرأ الأعمش والحسن: ﴿فسيرتيه﴾ بالنون.

- قرأ الحسن: ﴿وأثبهم فتحًا﴾ بمد الهمزة على البدل، وبعدها تاء مشناة فوقية بدلًا من الثاء المثلثة، وحذف الباء الموحدة ﴿وءاتهم﴾ كما في النظم، من الإيتاء بمعنى الإعطاء.

- قرأ المطووعي: ﴿يأخذونها وكان﴾ بالخطاب، وهو مقيد بقوله: (من بعد) وفيه تناسب مع الموضع الثاني، المتفق على الخطاب فيه.

- قرأ الحسن: ﴿بما يعملون بصيرًا﴾ بتاء الخطاب.

- وقرأ أيضًا: ﴿من أثر﴾ بمد الهمزة على البدل، وإثبات ألف بعد الثاء على الجمع.

- وقرأ: ﴿أشداء﴾، ﴿رحماء﴾ بالنصب فيهما، على المدح أو على الحال، وفصل فيه القول في المحتسب.

- قرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿شطئه﴾ بإسكان الطاء، لكنه نقل إليها حركة

الهمزة وحذفها، فيصير النطق بطاء مفتوحة وبعدها هاء مضمومة موصولة، وهو من المفردة كأصله عند الناظم بفتح الطاء والهمزة.

- في مفردة ابن محيصة المطبوعة قال الأهوازي: «﴿بما يعملون بصيراً﴾، ﴿ويعزروه﴾ من التعزير بالتاء». اهـ. وعلق عليها المحقق بأن الأصل فيه كلمة (التعزير) بدلاً من (التعزير) قلت: في المخطوطة ﴿بما يعملون بصيراً﴾ بالتاء ﴿وتعزروه﴾ من التعزير لا من التعزير بالياء. اهـ. والسؤال: أين التصحيف؟ هل هو في المطبوعة، أم في المخطوطة؟ والجواب الأقرب أنه في المطبوعة، لأن القراءة بالياء هي المناسبة لما قبلها وما بعدها، أما القراءة بالتاء فلا يستقيم بها المعنى، والترجمة للفظ ﴿يعملون﴾ سقطت من المطبوعة، وهي ثابتة في المخطوطة، وعلى ذلك تكون العبارة المقصودة: (من التعزير لا من التعزير بالياء) كما في المخطوطة، وتكون قراءة ابن محيصة من المفردة في هذه الكلمة بإسكان العين وكسر الزاي مخففة، وهو على أصله في ضم الياء، وهو من أعز، وله شاهد في طوابع النجوم للواسطي، وعند العكبري - أي: القراءة من الرباعي مع تخفيف الزاي - ومعلوم أن مجرد ذكر هذا اللفظ في المفردة يعني أنه خالف أبا عمرو، وكلام الأهوازي لا يخرج منه القراءة إلا على الوجه الذي ذكرناه ﴿ويعزروه﴾ بمعنى يعظموه مع النصرة والتأييد.

- وفي المطبوعة أيضاً لابن محيصة قول الأهوازي: «﴿عليه الله﴾ برفع ﴿الله﴾». اهـ. وفي المخطوطة: ﴿عليه الله﴾ بضم الهاء. اهـ.

وارجع إلى ما ذكرنا عند شرح البيت الرابع والثلاثين بعد المئة من سورة البقرة، حيث أخذنا لابن محيصة من المفردة برفع هاء الجلالة، مع ضم هاء الضمير للبي، أما من المبهج فالشيخ يضم هاء الضمير وينصب الجلالة.

وليس في السورة ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿لقد صدق﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿فاستغفر لنا﴾ وأظهرها الحسن.

- وأدغم ابن محيصن من المبهم: ﴿بل ظننتم﴾ وأظهرها غيره.

- وأدغم من الكتابين: ﴿بل تحسدوننا﴾ وأظهرها غيره.

- وأدغم ابن محيصن واليزيدي والمطوعي: ﴿إذ جعل﴾ وأظهرها غيرهم.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عظيمًا سيقول﴾، ﴿رحيمًا سيقول﴾،

﴿نصيرًا سنة﴾، ﴿ركعًا سجدا﴾، ﴿ورضونا سيماهم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿من الأعراب﴾ معًا.

- وأدغم من المبهم: ﴿على الأعمى﴾، ﴿على الأعرج﴾ مع النقل في الكل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في:

﴿أخرج شطه﴾ فالوجهان في المبهم، وإدغام فقط من المستنير.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿تقدم من﴾، ﴿سيقول

لك﴾، ﴿فعلم ما﴾ معًا، ﴿فعجل لكم﴾، ﴿على الكفار رحماء﴾.

- وافق من المبهم على: ﴿سيقول لك﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿ليغفر لك﴾،

﴿والمؤمنت جنّت﴾، ﴿يغفر لمن﴾، ﴿ويعذب من﴾، ﴿أرسل رسوله﴾،

﴿السجود ذلك﴾، ﴿أخرج شطه﴾.

- وافق من المبهج على الأخيرة ﴿أخرج شطه﴾ مع ملاحظة قراءته في ﴿شطه﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد على ذلك فأدغمهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿تحسدوننا﴾، ﴿وجوههم﴾.

- وأدغم الشنبوذي: ﴿ويعذب من﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين مطلقاً، بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿الكافرين﴾ حيث جاء بالياء، ذوات الراء. ﴿الكفار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ﴿التورة﴾ حيث وقع، وفتح باب (فعلى)، ﴿الناس﴾. الأعمش وافق أصله، إلا في لفظ ﴿التورة﴾ فإنه أماله إمالة كبرى حيث وقع.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾ معاً، ﴿تتبعكم﴾، ﴿تتبعونا﴾، ﴿تعلموهم﴾، ﴿تعلموا﴾، ﴿تطوهم﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن بضم هاء الضمير من المبهج في ﴿عليه الله﴾ مع تفخيم لام الجلالة، وهو على أصله في نصب ﴿الله﴾.

وضم هاء الضمير البزي عنه من المفردة، وسبق رفع الجلالة للشيخ منها.

سُورَةُ الْحُجُرَاتِ

٥١٥- وَحَسَنُ إِخْوَانِكُمْ وَاهْمِلْ لَهُ تَجَسَّسُوا مَيِّتًا فَتَى ثَقَلَهُ

- قرأ الحسن: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ بكسر الهمزة وإسكان الخاء وإثبات ألف بعد الواو، ونون مكسورة مكان الياء، على الجمع كما في النظم.

- كما قرأ: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ بحاء مهملة بدلاً من الجيم، من (الحِسِّ) وفيه معنى التجسس، وهو تتبع الأخبار، وقيل إن التحسس بالمهملة هو تتبع البواطن، وبالمعجمة تتبع الظاهر.

- قرأ ابن محيصن من المفردة ﴿مَيِّتًا﴾ هنا فقط بالتشديد، كما نص عليه الأهوازي.

- وارجع إلى ما ذكرناه في البقرة عند الكلام على تشديد التاءات لابن محيصن من رواية البزي عنه. وخلاصته هنا، أن ابن محيصن قرأ: ﴿لَتَعَارَفُوا﴾ بتشديد التاء من رواية البزي عنه من الكتابين، وخففها ابن شنبوذ، وهو من المبهج، وقرأ ابن محيصن من الكتابين بالغيب كأصله في ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ آخر السورة، خلافاً لما ذكره محقق المفردة المطبوعة.

- تنبيه: وقع تصحيف في المبهج يوهم أن اليزيدي يحقق همز ﴿يَلْتَكُم﴾ على كل حال، وليس كذلك، فليتنبه، يُعلم ذلك مما ذكره بعدُ للسوسي^(١)، ولم يضبطه محقق الطبعة الثانية^(٢).

(١) نسخة أم القرى ص (٨٠٦).

(٢) نسخة دار عباد الرحمن ج ٢ ص (٨٢٢).

وليس في السورة ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

- الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿ومن لم يتب فأولئك﴾.
- وأدغم ابن محيصر من الكتابين: ﴿من الأمر﴾.
- وأدغم من المبهمج: ﴿على الأخرى﴾ كلاهما مع النقل.
- الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.
- أدغم ابن محيصر من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿بالألقب بئس﴾، ﴿يأكل لحم أخيه﴾، ﴿وقبائل لتعارفوا﴾، ﴿يعلم ما﴾.
- وافق من المبهمج على: ﴿يعلم ما﴾.
- وأدغم من المفردة أيضًا: ﴿الأمر لعنتم﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة ما عدا التاء، وما لا يجوز لغة.
- وأدغم الشنبوذي: ﴿بالألقب بئس﴾.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الراء، وفتح باب (فعلى).

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تحبط﴾، ﴿تعملون﴾.

ومن سُورَةٍ ق إلى سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ^(١)

- ٥١٦- وَآثِدَا الْخَيْبِ إِذْ وَلِقَاءَ حَسَنِ يُقَالُ بِأَلْيَا عَنْهُ فَاضْمُكُمْ وَافْتَحَنْ
 ٥١٧- وَالْحَبِيبِ الْكَسْرَانِ نَقَّبُوا اكْسِرَنْ لَهُ وَطَبَّ إِيَّانَ هَمْزُهُ اكْسِرَنْ
 ٥١٨- رَازِقُكُمْ أَرَزَاقُكُمْ مَعًا مَضَا وَجُدْهُوَ الرَّازِقُ قَوْمٌ اخْفِضْ فَضًّا
 ٥١٩- وَفِي الْمَتَيْنِ أَعْمَشُ.....

- قرأ الأعمش: ﴿أءذا متنا﴾ بهمزة واحدة مكسورة على الإخبار. وفيه معنى الاستفهام أيضًا؛ لما يدل عليه السياق.

- قرأ الحسن: ﴿ألقيا في جهنم﴾ بكسر الهمزة، وفتح القاف وبعدها ألف ممدودة بلا ياء وبعدها همزة منصوبة منونة، كما في النظم، وهو مصدر لفعل محذوف.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ بياء مضمومة وفتح القاف وبعدها ألف مكان الواو، على البناء للمفعول كما في النظم.

- قلت: وذكرها في المبهج عن المطوعي بهذه الترجمة، وعلقت المحققة أن اسم (المطوعي) سقط من بعض النسخ، قلت: ونقله عنه في البستان بآخر سورة النساء، وعليه يكون المطوعي كالحسن.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿فَنَقَّبُوا﴾ بكسر القاف، وهو على أصله في التشديد، وهو فعل أمر.

(١) هكذا في الأصل، والأولى أن تكون بالرفع على الحكاية.

- وقد قدمت ذكر هذا الموضع تنميماً للسورة ومراعاة لترتيب القرآن، وقد أتى به في النظم حسبما تيسر.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت في حال الوصل فقط ﴿وعيد﴾ معاً.
ابن محيصة: أثبت ﴿يناد﴾ حال الوقف قولاً واحداً.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿وجاءت سكرة﴾.
الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿ونعلم ما﴾، ﴿قرينه هذا﴾، ﴿قال لا﴾، ﴿القول لدي﴾، ﴿نقول لجهنم﴾، ﴿نحن نحي﴾.

- وافق من المبهج على ما كان مضموم الأول: ﴿ونعلم ما﴾، ﴿قرينه هذا﴾، ﴿القول لدي﴾، ﴿نقول لجهنم﴾، ﴿نحن نحي﴾.

- وأدغم من المفردة: ﴿بحمد ربك قبل﴾، ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الشنبوذي من ذلك: ﴿أعلم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير، وتُلاحظ قراءته مع المطوعي في: ﴿نقول لجهنم﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿كفار﴾ وبابه في الحالين، ذات الراء، وفتح ما عدا ذلك.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿ونعلم﴾، ﴿لا تختصموا﴾.



سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

- قرأ الحسن: ﴿الْحُبُّكَ﴾ بكسر الحاء والباء، إتباعاً لما قبلها.

- وقرأ المطوعي: ﴿أَيَّانَ﴾ بكسر الهمزة، لغة فيها.

- قرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقَكُمْ﴾ بألف بعد الراء وكسر الزاي بصيغة اسم الفاعل. وعنه من المبهج أيضاً بهمزة قطع مفتوحة قبل الراء، وإسكانها وفتح الزاي وألف بعدها جمع (رزق) كما في النظم، وهذان الوجهان له أيضاً في المفردة لكن من رواية البزي كما نص عليه الأهوازي^(١).

- وذلك خلافاً لما أطلقه في النظم عن ابن محيصن من الكتابين^(٢)، لأن الوجهين في المبهج واضحان، أما في المفردة فقد قال: ﴿وَفِي السَّمَاءِ أَرْزَاقَكُمْ﴾ بألف البزي وعنه أيضاً ﴿أَرْزَاقَكُمْ﴾ بألف قبل الزاي. اهـ. والنص واضح أنها للبزي عنه، وإنما ذكرت ذلك لقوله في المصطلح في هذا الموضع: «وروى عنه غير البزي منها أيضاً - يعني المفردة - ﴿أَرْزَاقَكُمْ﴾ بهمزة مفتوحة قبل الراء وبألف بعد الزاي». اهـ. قلت: وليس في المفردة ما يدل على ذلك، لأن الضمير في قول الأهوازي:

(١) النص في المخطوطة كالمطبوعة إلا أن حرف الواو سقط من قوله: (وعنه) فاعتمدت نص المطبوعة هنا. وقد ذكر الناظم ما في الإفادة والنهاية والبستان، أما الإيضاح فهو مثل المصطلح.

(٢) الإطلاق الذي أعنيه عند الناظم هو عدم تقييده لما خرج فيه الأهوازي عن طريق المفردة، فقد نص الأهوازي على أن هذا الخلاف للبزي، وليس من الطريق الذي أسند منه قراءة ابن محيصن أول الكتاب.

(وعنه) يعود على البزي، والواضح أن كلمة (غير) في نص المصطلح مقحمة كما يدل السياق، وترك فيه ذكر قراءته من المبهج: ﴿أرزاقكم﴾ مع أنه ذكرها في التتمة إلا أن العبارة على هذا النسق غير مستقيمة.

ملحوظة: على قراءة ﴿أرزاقكم﴾ تجتمع همزتان، وحكمهما مثل ﴿من السماء آية﴾.

- قرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿وقوم نوح﴾ بخفض الميم.

- قرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿هو الرزاق﴾ بتقديم الألف على الزاي مع كسرها مخففة، كما في النظم، اسم فاعل.

- وقرأ الأعمش: ﴿المتين﴾ بخفض النون على المجاورة، وهي في النظم معطوفة على الترجمة قبلها، وقد تكون بالخفض صفة للقوة لأن تأنيثها غير حقيقي.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت في حال الوصل فقط: ﴿ليعبدون﴾، ﴿يطعمون﴾، ﴿يستعجلون﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن والبصريان: ﴿إذ دخلوا﴾ وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة بلا غنة: ﴿غمرة ساهون﴾، ﴿يعجل سمين﴾ ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿إنه هو﴾، ﴿العقيم

ما﴾، ﴿قيل لهم﴾، ﴿أمر ربهم﴾، ﴿الله هو﴾.

- وافق من المبهج على الأولى لكون الأول مضمومًا: ﴿إنه هو﴾.
 - وأدغم من المفردة باب المتقاريين في كلمة وفي كلمتين: ﴿والذريت ذروا﴾، ﴿أفك قتل﴾، ﴿حديث ضيف﴾، ﴿كذلك قال﴾، ﴿قال ربك﴾.
 أما ﴿رازقكم﴾ فهي بالإدغام لمن قرأ بهذا الوجه، وهو البزي من المفردة، وللشيخ من المبهج، أما الوجه الآخر فلا إدغام فيه لسكون ما قبل القاف، وهذا الإدغام من المفردة طردًا للباب على مذهب الأهوازي فيها، وإلا فخروجه عن طريق المفردة واضح.

- ووافق من المبهج على إدغام: ﴿رازقكم﴾ وذلك على أصل قاعدة الإدغام له في المبهج.

- أدغم المطوعي المثليين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وهو على أصله في إدغام: ﴿والذريت ذروا﴾ وأظهرها الشنبوذي.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ذات الراء، وفتح باب (فعلى).

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿ما تذر﴾، ﴿تستعجلون﴾.

سُورَةُ الطُّورِ

.....وَاتَّبَعَتْ وَبَعْدُ فَارْفَعُ حُزْ وَمَا لَنَا حَمَتْ

٥٢٠- وَأَنَّهُ افْتَحَ يَضْعَقُونَ اضْمُمْ حَوَى مُصَيِّطِرٍ مُصَيِّطِرُونَ أَشْمِمُ طَوَى

٥٢١- وَسَيْنُ ذِي جَا الْخُلْفُ وَالْغَيْرُ كِلَا بِالصَّادِ أَذْبَارَ افْتَحَنْ طِبْ.....

- قرأ الحسن: ﴿وَاتَّبَعْنَهُمْ﴾ كحفص، بوصل الهمزة وتشديد التاء وفتحها وفتح العين وبعدها تاء ساكنة بلا ألف.

- وقرأ: ﴿ذُرِّيَّتِهِمُ﴾ الأول، بالرفع، وهو على أصله في قراءته بالجمع.

- كما قرأ الحسن: ﴿وَمَا أَلْتَنَّهُمْ﴾ بحذف الهمزة وكسر اللام كوجه قبل من الطيبة.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾ بفتح الهمزة كنافع.

- وقرأ: ﴿يَضْعَقُونَ﴾ بضم الياء كعاصم.

- قرأ المطوعي: ﴿المصيطرون﴾ هنا، ﴿بمصيطر﴾ في الغاشية بالإشمام قولاً واحداً في الموضعين.

- وقال الناظم أن ابن محيصة من المبهج قرأ: ﴿المصيطرون﴾ بالوجهين،

أي: بالسین وبالصاد، وبالصاد فقط في الغاشية، وهو كذلك، أما مذهب المفردة عند الناظم فهو الصاد فيهما كالباقيين عدا ما سبق للمطوعي، كما فهم من قوله: والغير

كلا *** بالصاد...

- قلت: وقد تبع في ذلك ما في الإفادة، إلا أن صاحب المفردة نص لابن محيصن على القراءة بالسین في موضع الطور، وبالصاد في الغاشية؛ وهو ما نأخذ به، وهو في المصطلح وغيره كما ذكرنا، وقد أشار الناظم بقراءة الصاد فيهما إلى الباقي، ولو اكتفى بذكر الشنبوذي فقط لثم المعنى ولوافق ما قرره أول النظم.

- قرأ المطوعي: ﴿وإدبر النجوم﴾ بفتح الهمزة، جمع (دبر).

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿واصبر لحكم﴾ وأظهرها غيرهما.
الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.
- أدغم ابن محيصن من المفردة المثليين والمتقاريين: ﴿إنه هو﴾، ﴿خزائن رحمة﴾.
- وافق من المبهج على: ﴿إنه هو﴾.
- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿بأعيننا﴾، وافقه ابن محيصن عليها من الكتابين هاهنا فقط.
- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين، بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿نار﴾ المجرور وبابه في الحالين.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾ معًا.

سُورَةُ النِّجْمِ

..... ثَقَّ لا

٥٢٢- كَذَّبَ حُزْ لَا فِدْ وَفَا يَجْزِي كِلَا بِالنُّونِ جَا الْمُؤْتَفِكَاتِ اجْمَعُ حَلَا^(١)

٥٢٣- وَاذْغَمْ يَخْلَفِ جُدْ تَمَارَى.....

- قرأ الحسن: ﴿مَا كَذَّبَ﴾ بتشديد الذال كهشام.

- وقرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿وَفَى﴾ بالتخفيف كما في النظم؛ من الوفاء.

وقوله: (لا فد) معطوف على الترجمة قبله: (ثقلا) أي: ثقل لفظ ﴿وَفَى﴾ غير المفردة.

- وقرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿ليجزي﴾، ﴿ويجزي﴾ معاً بالنون.

- قرأ الحسن: ﴿والمؤتفكة﴾ بألف بعد الكاف على الجمع، ولا يخفى كسر التاء على قراءته، وإذا وقف اختاراً فبالتاء، مثل الوقف على ﴿كَلِمَتِ﴾.

- وقال الناظم أن ابن محيصن قرأ من المبهج: ﴿ربك تمارى﴾ وصلاً بالإدغام كيَعْقُوبُ بخلف عنه، ووجهه الثاني من المبهج بتاءين خفيفتين كأصله.

- وسكت عن مذهب المفردة، مما يفهم منه أنه كأصله منها، وليس كذلك، فقد نص في المفردة على الإدغام وجهاً واحداً، وعلى ذلك نأخذله بالإدغام من

(١) وكتبت بالألف في النسخ الثلاثة (وفا).

الكتابيين، ويزيد له وجه من المبهج كأصله، وفي الإفادة مثلما ذكرنا، والابتداء بهذه الكلمات اختباراً يكون بتأين على الأصل والرسم، وجوز سبط الخياط البدء بتاء واحدة مخففة، والأول أظهر.

وفي المصطلح لم يذكر التشديد لابن محيصة، مع أن النص واضح في الكتابيين بل وفي البستان، وقد فصل الكلام فيها في زيادة التثنية، ولذا فقد يكون هناك سقط في المصطلح، وتبعه في الإيضاح والإتحاف، وفي النهاية ذكر الإدغام فقط، مع أن الوجهين في المبهج.

- ولليزدي في: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ ما لأبي عمرو، أما في الوقف على ﴿عَادَا﴾ والابتداء بـ ﴿الْأُولَى﴾ فله من المبهج مثل أصله، ومن المستنير بالنقل فقط، أما الابتداء بها عند الأهوازي فيإسكان اللام وتحقيق الهمز.

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿أَسْمَاءُ سَمِيْتُمُوهَا﴾، ﴿مِنْ سُلْطٰنٍ﴾، ﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابيين: ﴿مِنْ الْأَرْضِ﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿الْمَلٰئِكَةُ تَسْمِيَةٌ﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾ كله.

- وافق من المبهمج على: ﴿وأنه هو﴾ كله.
- وأدغم من المفردة المتقاربين في كلمة وكلمتين: ﴿أعلم بمن﴾ كله، ﴿أعلم بكم﴾، ﴿الحديث تعجبون﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة عدا التاء وما لا يجوز لغة.
- وأدغم الشنبوذي: ﴿أعلم بمن﴾ كله، ﴿أعلم بكم﴾.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين، بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: الهمز والألف من ﴿راء﴾ حيث كان، ذوات الراء، ويفتح رؤوس الآي إلا إذا كانت ذات راء فإنه يميلها، ويفتح باب (فعلى).

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تهوى﴾، ﴿تعجبون﴾، ﴿وتضحكون﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهمج بضم الهاء من: ﴿ربه الكبرى﴾، ﴿عليه النشأة﴾.



سُورَةُ الْقَمَرِ

.....وَحَصَلَ خُشْعًا الْمَاوَانِ تَوْنٌ يَوْمٍ وَالْ

٥٢٤ مُحْتَظِرٍ افْتَحَ حُزٌّ وَفَزَ ضَمِّي نَهْرٌ

- قرأ الحسن: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ كحفص، بضم الخاء، وحذف الألف وفتح الشين مشددة.

- كما قرأ: ﴿فالتقى الماء﴾ بواو مكان الهمزة وبعدها ألف ونون مكسورة على التشبيه، على أن الأصل (الماءان) فأبدلت الهمزة واوًا، وهي خلاف الرسم.

- وقرأ أيضًا: ﴿فِي يَوْمٍ نَحْسٍ﴾ بتنوين الميم، على أن ﴿نَحْسٍ﴾ صفة لـ ﴿يَوْمٍ﴾ و﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ صفة ثانية.

- كما قرأ: ﴿الْمُحْتَظِرِ﴾ بفتح الظاء المشالة، اسم مفعول لما يتخذ حظيرة في حال تهشمه، أو مصدرًا بمعنى ما تهشم حال الاحتظار، أو بمرور الزمن.

- وقرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿وَنَهَرٌ﴾ بضم النون والهاء جمع نَهْرٌ، كَرُهْنٌ وَرُهْنٌ، أو جمع نَهَرٍ كَأَسَدٍ أو أُسْدٍ.

- قلت: هذا الموضع سقط من المفردة المطبوعة، وهو ثابت في المخطوطة عن ابن محيصن، وهو كذلك في المصطلح وغيره. وكذلك سقط من المطبوعة قوله: ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾. اهـ. ومذهبه الإثبات في الحاليين كما سيأتي؛ وهو ثابت في المخطوطة.

الباءات الزوائد

ابن محيصة: أثبت ﴿يدع الداع﴾، ﴿إلى الداع﴾ في الحالين، من الكتابين، زاد على أصله في الأول ووافقه في الثاني.

الحسن: أثبت حال الوصل فقط ﴿ونذر﴾ في المواضع الستة المسبوقة بـ ﴿عذابي﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿ولقد جاءهم﴾، ﴿كذبت ثمود﴾، ﴿ولقد صبحهم﴾، ﴿ولقد جاء﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿أشر سيعلمون﴾، ﴿منتصر سيهزم﴾ بلا غنة ونحوه حيث أتى.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأنباء﴾، ﴿من الأجداث﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في: ﴿ءال لوط﴾ يدغمها من المبهج، ويظهرها من المستنير.

- قرأ ابن محيصة من المفردة بإدغام: ﴿يقولون نحن﴾، ﴿في مقعد صدق﴾.

- وأظهر ﴿ءال لوط﴾ وارجع إلى ما ذكرنا في باب الإدغام الكبير.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين بلا استثناء، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿بأعيننا﴾، ﴿من بيننا﴾، ﴿وجوههم﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين كالمطوعي، بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحالين.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تبعه﴾، ﴿سيعلمون﴾ لأنه يقرأ بتاء الخطاب.



سُورَةُ الرَّحْمَنِ

..... وَسَمَّ يَخْرُجُ الْجَوَارِ اِرْفَعَ حَصِرُ
 ٥٢٥- سَيَفْرُغُ افْتَحَ طِبْ شُواظٌ فَاكْسِرَا نَحْسٍ حِمًّا يَطْوُفُونَ شِمَّ قَرَا
 ٥٢٦- عَبَاقِرِيٍّ مَعَ رَفَافٍ مُلِبٍ

- قرأ الحسن: ﴿يُخْرَجُ﴾ بالتسمية للفاعل، ففتح الياء وضم الراء.

- كما قرأ: ﴿الْجَوَارِ﴾ برفع الراء، فجعل ما تبقى من الكلمة بعد حذف الياء، كلمة تامة، وأجرى الإعراب على ما قبل المحذوف.

- قرأ المطوعي: ﴿سَتَفْرُغُ﴾ بفتح الراء، وهو على أصله في القراءة بالياء، مثل (يَفْرَح) لغة فيها من الفراغ، وذلك على ما ينبغي لجلاله سبحانه.

- وقرأ الحسن: ﴿شُواظٌ﴾ بكسر الشين.

- كما قرأ: ﴿وَنُحَاسٌ﴾ بفتح النون وإسكان الحاء بلا ألف، وهو على أصله في القراءة بالخفض، كَصَعْبٍ وَصِعَابٍ، وهو الدخان الذي لا لهب فيه، وقيل غير ذلك.

- قرأ الشنبوذي: ﴿يَطْوُفُونَ﴾ بفتح الطاء والواو الأولى وتشديدهما كما في النظم، وفيه معنى التكثير، والأصل (يتطوفون) فأدغمت التاء في الطاء.

- وقرأ ابن محيصة: ﴿رَفَافٍ﴾ بفتح الفاء الأولى وألف بعدها، وكسر الراء

الثانية وفتح الفاء الأخيرة بلا تنوين بوزن (مَعَانِم) على الجمع.

- وكذلك قرأ: ﴿وَعَبَقْرِي﴾ بفتح الباء وألف بعدها وكسر القاف وفتح الياء المشددة بلا تنوين، على الجمع، وهما ممنوعان من الصرف، فالأول لصيغة منتهى الجموع، والثاني منع من الصرف لمجاورته ما لا ينصرف، وفيه مشاكلة.

وليس فيها ذكريات لهم إلا ما لابن محيصن في الوقف على ﴿فَانِ﴾ بالياء، أما وصله فهو بالتنوين.

الإدغام والإظهار

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿يكذب بها﴾، ﴿عينان نضاختان﴾.
- وافق من المبهم على إدغام: ﴿يكذب بها﴾.
- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين وزاد إدغامهما من كلمة عدا التاء وما لا يجوز لغة.
- وأدغم الشنبوذي: ﴿يكذب بها﴾.
- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿كالفخار﴾ وبابه في الحاليين وفتح باب (فعلى).

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿فلا تتصران﴾، ﴿تطغوا﴾.

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

خَافِضَةً وَبَعْدُ عَنْ يَحْيَى نُصِبَ
 ٥٢٧ حُورٍ وَعَيْنٍ فَاخْفِضِ اضْمُمْ شَرْبَ مَعَ رُوحٍ حِمًّا ظَلَلْتُمْ طِبَّ وَجَمَعَ
 ٥٢٨ بِالْخُلْفِ فُرْ حَزْ مَوْعٍ اقْرَأْ

- قرأ اليزيدي: ﴿خافضة رافعة﴾ بالنصب فيهما، على الحال من ﴿الواقعة﴾.

- قرأ الحسن: ﴿وحور عين﴾ بالخفض فيهما على المجاورة كحمزة.

- وقرأ: ﴿شرب﴾ بضم الشين.

- كما قرأ: ﴿فروح﴾ بضم الراء.

- وقدم هذا الخلاف على تالييه، ومكانه بعدهما.

- قرأ المطوعي: ﴿فظلتم﴾ بزيادة لام مكسورة قبل اللام الساكنة على الأصل

﴿فظللتهم﴾.

- قلت: قال في المبهج: «وعنه ﴿فظلتم﴾ بكسر الظاء ولام واحدة». اهـ. فهما

وجهان، وكذلك هو في البستان، وحاشية النهاية وإنما ذكر الناظم ما في المصطلح والإفادة والإيضاح والنهاية.

- قرأ ابن محيصة من الكتابين بخلف عنه من المبهج والحسن ﴿بموقع﴾

بإسكان الواو وحذف الألف كحمزة، والوجه الثاني لابن محيصة من المبهج كأصله بفتح الواو وألف بعدها.

وليس فيها ذكريات

الإدغام والإظهار

- الصغير: أدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿بل نحن﴾ وأظهرها غيره.
- وأدغم من المفردة: ﴿أزواجاً ثلثة﴾، ﴿قيلاً سلماً سلماً﴾ بلا غنة ونحوهما حيث كان.
- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأولين﴾ معاً، ﴿من الآخرين﴾ معاً مع النقل.
- الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.
- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿الدين نحن﴾، ﴿الخلقون نحن﴾، ﴿المنشؤون نحن﴾.
- وأدغم أيضاً من المفردة باب المتقاربين: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعٍ﴾، ﴿وتصلية جحيم﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وكذلك من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة، ووافق ابن محيصن على إدغام: ﴿وتصلية جحيم﴾.
- وأدغم الشنبوذي: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعٍ﴾.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين، بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

فتح اليزيدي (فعلى).

نون وتاء المضارعة

﴿تعلمون﴾ معاً، ﴿تشربون﴾.

سُورَةُ الْحَدِيدِ

..... صَلِّ وَصُمْ شَفَا أَنْظِرُونَا تُوْخِذُ التَّائِيْتُ حُمْ
٥٢٩- نُزِّلَ جَهْلٌ إِذْ أَلَمَّا حَزَّ وَمُدَّ آتَالِيحِي.....

- قرأ الشنبوذي: ﴿أَنْظِرُونَا﴾ كحفص، بوصل الهمزة وضم الظاء.

- قرأ الحسن: ﴿لَا يُؤْخِذُ﴾ بقاء التائيث.

- قرأ الأعمش: ﴿وَمَا نَزَّلَ﴾ بضم النون وكسر الزاي المشددة على البناء للمفعول.

- قرأ الحسن: ﴿أَلَمْ يَأْنِ﴾ بتشديد الميم وألف بعدها كما في النظم وفيها ما في ﴿أَلَمْ﴾ من معنى النفي، إلا أن المنفي بـ(لَمَّا) متوقع حصوله بخلاف المنفي بـ(لَمْ).

وهذا الخلاف حقه أن يتقدم على سابقه.

- وقرأ اليزيدي: ﴿بِمَا أَتُكْمُ﴾ بمد الهمزة على البدل كحفص.

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ وأظهرها غيرهما.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿أَيَّامٌ ثُمَّ﴾، ﴿مَصْفَرًا ثُمَّ﴾ بلا غنة ونحو ذلك حيث أتى.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿يعلم ما﴾، ﴿فضرب بينهم﴾، ﴿العظيم ما﴾، ﴿الله هو﴾.

- وافق من المبهج على: ﴿يعلم ما﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وكذلك من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الشنبوذي: ﴿فضرب بينهم﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النهار﴾ المجرور وبابه في الحالين، ذوات الراء، وفتح باب (فعلى)، ﴿الناس﴾ ونحو: ﴿ترى المؤمنين﴾ وصلًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾ معًا، ﴿نقتبس﴾، ﴿تأسوا﴾، ﴿تفرحوا﴾.

ولا يخفى الوقف بالتخفيف على ﴿تأسوا﴾ بياء محضة مدية، ولا شيء في ﴿نبرأها﴾ لأن ماضيها في هذا السياق بفتح العين بمعنى (خَلَقَ) وقد نص في الإفادة على الكسر، وهو لا يكون إلا فيما يأتي بمعنى الشفاء، فالأول (برأ) بفتح الراء والثاني (برىء) بكسرها وهو ظاهر.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الهاء من: ﴿فيه الرحمة﴾، ﴿من قبله العذاب﴾.

سُورَةُ الْمَجَادِلَةِ

..... اَرْفَعُ بَيًّا أَكْثَرَ حُدٍّ

٥٣٠- فَلَا تَنَاجَوْا مِرَّ وَبِالْخُلْفِ أَشَدُّ دَنْ فُرَّ وَالْمَجَالِسِ تَفَاسَّحُوا الْحَسَنُ

- قرأ الحسن: ﴿وَلَا أَكْثَرَ﴾ بياء موحدة مكان الثاء المثلثة، ورفع الراء^(١).

- وقال الناظم أن ابن محيصة قرأ: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾ بياء واحدة مخففة من الكتابين، زاد من المفردة وجهًا بتشديدها.

- قلت: هو في المبهج كذلك للشيخ، أي: بياء واحدة مخففة، أما من المفردة فإن هذين الوجهين للبري عنه، كما نص عليه الأهوازي، ومعلوم أن هذا التشديد في حال الوصل فقط، ويتعين إشباع المد قبله، وقد تبع المتولي ما في الإفادة ونور الأعلام، أما المصطلح فقد ذكر التخفيف من المبهج والتشديد من المفردة وتبعه في الإيضاح، وفي الإتحاف ذكر الوجهين بدون تعيين، والعبارة في البستان غير شافية، إلا أن يكون فيها خطأ من الناسخ في ترتيب العبارة وعدم ضم الخلافين، هذا وأول النساء - كما يفهم من ضمير المثنى في كلامه - وإن كان لم يفرد البري بالذكر فيما هنا.

- قرأ الحسن: ﴿الْمَجَالِسِ﴾ بفتح الجيم وألف بعدها كعاصم.

- وقرأ أيضًا: ﴿تَفَاسَّحُوا﴾ بألف بعد الفاء وتخفيف السين، لغة فيها.

وليس فيها إلقاء واحدة ﴿وَرَسَلِي﴾ وهم فيها بالإسكان كأصولهم.

(١) وثمَّ خطأٌ به عليه محقق المطبوعة في هذا الموضع، وهو في المخطوطة لذي كالتريجة هنا بالباء الموحدة ورفع الراء.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿قد سمع﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عن سبيل﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿فتحرير رقبة﴾،

﴿يعلم ما﴾، ﴿الذين نهوا﴾، ﴿قيل لكم﴾، ﴿أولئك كتب﴾، ﴿حزب الله هم﴾.

- وافق من المبهمج على: ﴿فتحرير رقبة﴾، ﴿يعلم ما﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا

التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿للكافرين﴾ حيث كان بالياء، ﴿النار﴾ المجرور وبابه في

الحالين، وفتح باب (فعلى).

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿وتشتكي﴾، ﴿تعملون﴾ كله.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهمج بضم الهاء من ﴿به الله﴾ مع تفخيم اللام.

سُورَةُ الْحَشْرِ

٥٣١- لَهُ الْجَلَا لَا تَهْمِزِ اضْمُمُ مُسْكِنًا جُدِرَ لَهُ، وَافْتَحَ فَصِيحًا وَاسْكِنًا
٥٣٢- عَاقِبَةُ ارْفَعُ حَزْ وَخَالِدَانِ طِبْ وَالْبَارِئُ ابْدَلُ نَاصِبًا فَوْزًا تُصِبْ
٥٣٣- مُصَوِّرَ انْصِبْ حُزْفَتَيَّ وَافْتَحَ حَلَا وَآوَا.....

- قرأ الحسن - كما يُفهم من عود الضمير -: ﴿الجلَاء﴾ بلا همز لغة فيه للتخفيف، والمد فيه طبعي في الحاليين.

- وقرأ: ﴿جُدِرَ﴾ بضم الجيم وإسكان الدال وحذف الألف، وأصلها كقراءة الجماعة، وسكنت الدال تخفيفاً.

- وقرأها ابن محيصة من المفردة، بفتح الجيم وإسكان الدال بلا ألف، وهو لغة في (الجدار).

- وقرأ الحسن: ﴿عَقِبَتَهُمَا﴾ برفع التاء، اسم ﴿فَكَانَ﴾ وخبرها ﴿أَنْهُمَا فِي النَّارِ﴾.

- وقرأ المطوعي: ﴿خُلِدَيْنِ﴾ بألف بعد الدال مكان الياء على الرفع، خبر ثان لـ ﴿أَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنْهُمَا فِي النَّارِ﴾ والجار والمجرور خبر أول.

- وذكر الناظم أن ابن محيصة من المفردة قرأ: ﴿البارئُ﴾ بإبدال الهمز ياء منصوبة.

- قلت: لم ينص الأهوازي على ذلك، بل ذكر قراءة فتح الواو والراء من

﴿المصور﴾ كما في النسخة التي اعتمدها محقق المفردة، ولم يتعرض الأهوازي للفظ ﴿البارئ﴾ بل ووجه هذه القراءة بقوله: «أي: خالق الشيء المصور». اهـ. وقد وقع في المصطلح خلاف بين نسخته، كما ذكر محقق طبعة أم القرى، ففي إحداها إبدال مع النصب، وفي الأخرى إبدال مع الرفع، وفي غيرها كالجماعة، قلت: وفي التهمة قال: «زاد المكي من المفردة ﴿البارئ المصور﴾ بفتح الياء والراء أي: خالق الشيء المصور». اهـ. والظاهر من هذا النص أن قوله: (بفتح الياء) وضع خطأ مكان قوله: (بفتح الواو) بحسب نص المفردة، وليس كما وجهه البعض بأن فتح الياء والراء مدح على القطع، والله أعلم. وفي طبعة دار الفكر لم يذكر فتح الواو لابن محيصة، ولذلك اختلف من نقل عنه كالإيضاح والإزميري وغيرهما، والظاهر أن الذي أنشأ هذا الاختلاف، هو التحريف الذي وقع في مخطوطة المفردة التي لدينا، أو نسخة مثلها حيث جاء فيها: «﴿البارئ المصور﴾ بفتح الياء والراء «أي: خالق الشيء». اهـ. وما ذكر في المطبوعة يؤكد أن ما وقع هنا تحريف، وهو قوله في المخطوطة: «(بفتح الياء) بدلاً من (بفتح الواو)». ولم يذكر صاحب البستان شيئاً فيها لابن محيصة. بل لم يذكر له لفظ ﴿المصور﴾ وإنما ذكره للحسن. والذي جاء في النظم هو ما في الإفادة والإزميري، والذي نأخذه به لابن محيصة في ﴿البارئ﴾ هو القراءة بالهمز والرفع كأصله، ويؤكد توجييه الأهوازي فتأمله.

- وقرأ الحسن: ﴿المصور﴾ بفتح الواو والراء، مفعول لاسم الفاعل قبله، أي: خالق الشيء المصور.

- وذكر الناظم أن ابن محيصة من المفردة قرأها بالنصب ولم يذكر له فتح الواو، على أنه كأصله بكسرها تبعاً للإفادة وبعض نسخ المصطلح وغيره.

- قلت: في المفردة المطبوعة نص على فتح الواو والراء جميعاً، وهو يؤكد أن ما وقع في المفردة المخطوطة الثانية تحريف، كما بيناه قبل قليل، وعلى ذلك نأخذ لابن محيصة فيها من المفردة بفتح الواو والراء كالحسن وهو من المبهم كأصله.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿إني أخاف﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿اغفر لنا﴾ وأظهرها غيرهما.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿وقذف في﴾، ﴿الذين نافقوا﴾، ﴿قال للإنسن﴾، ﴿كالذين نسوا﴾.

- وأدغم منها أيضًا: ﴿المصور له﴾ وتلاحظ قراءته فيها بفتح الواو والراء وهي مدغمة له حسب قاعدته في المفردة.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين، وزاد إدغامهما في كلمة عدا التاء وما لا يجوز لغة ﴿ولاخوننا﴾ مع المد.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿من ديرهم﴾ وبابه في الحاليين، ومنه ﴿جدر﴾ بحسب قراءته، ذوات الراء.

وفتح باب (فعلى)، ﴿للناس﴾ حيث وقع.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تحسبهم﴾، ﴿تعملون﴾.

سُورَةُ الْمُتَحَنَةِ

..... كَحَفْصٍ يَفْصِلُ أَقْرَأُ حُزْ وَلَا^(١)

٥٣٤- تَمَسَّكُوا الْفَتْحَانَ وَأَقْصِرْ شَدَّادًا عَقَّبْتُمْ لَهُ

- قرأ الحسن: ﴿يُفْصِلُ﴾ كحَفْصٍ، بفتح الياء وكسر الصاد مخففة.

- وقرأ: ﴿وَلَا تَمَسَّكُوا﴾ بفتح التاء والسين المشددة، وأصله (تَمَسَّكُوا) فحذفت إحدى التاءين.

- كما قرأ: ﴿فَعَاقَبْتُمْ﴾ بحذف الألف وتشديد القاف، بمعنى (غنمتم) وقيل المعنى: فغزوتهم معقبين غزواً بعد غزو، مع الغنيمة أيضاً.

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿وَاعْفِرْ لَنَا﴾، ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ﴾ وأظهرهما غيرهما.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿مَنْ الْآخِرَةِ﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

(١) في (د): (اقرأ ولا)، وفي (ع): (اقرأ ولا)، وما أثبتته من (ر) هو الصواب.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿فإن الله هو﴾،
﴿المصير ربنا﴾ وافق من المبهمج على ﴿المصير ربنا﴾.

- وأدغم من المفردة أيضًا المتقاريين في كلمة وفي كلمتين: ﴿أعلم بما﴾،
﴿أعلم بإيمنهن﴾، ﴿إلى الكفار لا﴾، ﴿يحكم بينكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا
التاء وما لا يجوز لغة: ﴿وبدا بيننا﴾.

- وأدغم الشنبوذي: ﴿أعلم بما﴾، ﴿أعلم بإيمنهن﴾، ﴿يحكم بينكم﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيديك ﴿من ديركم﴾، ﴿إلى الكفار﴾ وبابه في الحاليين.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تتخذوا﴾، ﴿تعملون﴾.



سُورَةُ الصَّف

..... مُتِمُّ مُسْنَدًا

..... ٥٣٥- نَوْنٌ وَبَعْدُ انْصَبَ

- قرأ ابن محيصة: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ بتوئين الميم ونصب الراء كنافع.

يَاءَاتُ الْإِضَافَةِ

ابن محيصة: سكن: ﴿بعدي اسمه﴾.

الِإِدْغَامُ وَالِإِظْهَارُ

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿أظلم ممن﴾، ﴿الحواريون نحن﴾.

- وافق من المبهج على: ﴿أظلم ممن﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاريين: ﴿أرسل رسوله﴾.

- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا تجيزه العربية: ﴿تؤذونني﴾، ﴿بأفوههم﴾.

- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي لفظ: ﴿التورة﴾ حيث جاء، وفتح باب (فعلى).
ووافق الأعمش أصله إلا في ﴿التورة﴾ فإنه أمالها وجهًا واحدًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعلمون﴾ معًا.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الميم من: ﴿يقوم لم تؤذني﴾.



سُورَةُ الْجُمُعَةِ

- تَمَنُّوا فَأَكْسِرَا فَتَى وَفِي الْجُمُعَةِ إِسْكَانٌ طَرَا
- قرأ ابن محيصة من المفردة: ﴿تَمَنُّوا المَوْتَ﴾ بكسر الواو على أصل التقاء الساكنين، ها هنا فقط، كما نص عليه الأهوازي.
- قرأ المطوعي: ﴿الْجُمُعَةِ﴾ بإسكان الميم تخفيفاً.

الإدغام والإظهار

- الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في ﴿التَّورَةُ ثُمَّ﴾ فالوجهان في المبهم، والإظهار في المستنير.
- وأدغم ابن محيصة من المفردة المثليين من كلمتين: ﴿مَنْ قَبْلَ لَفِي﴾، ﴿العَظِيمِ مِثْلَ﴾، ﴿اللَّهُوْ وَمِنْ﴾.
- وافق من المبهم على: ﴿مَنْ قَبْلَ لَفِي﴾.
- وأظهر ابن محيصة: ﴿التَّورَةُ ثُمَّ﴾.
- وأدغم المطوعي المثليين من كلمتين وزاد إدغامهما من كلمة ما عدا التاء وما لا يجوز لغة.
- وأدغم الحسن المثليين من كلمتين وكذلك تاء الضمير في مثلها.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿التورة﴾ و﴿الحمار﴾ في الحالين، وفتح لفظ ﴿الناس﴾ حيث جاء.

ووافق الأعمش أصله إلا في ﴿التورة﴾ فإنه أمالها وجهًا واحدًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾، ﴿تعلمون﴾.



وَمِنْ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ^(١) إِلَى سُورَةِ الْحَاقَّةِ

٥٣٦- إِيْمَانُهُمْ فَانْكَسِرَ وَتُونُ نُخْرِجَنَّ وَبَعْدَهُ انْصَبَ حُزْ أَكُونُ الْخُلْفُ مَنْ

- قرأ الحسن: ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ بكسر الهمزة، فتكون الياء بعدها مد بدل.

- كما قرأ الحسن: ﴿لِيُخْرِجَنَّ﴾ بالنون بدلاً من الياء.

- وقرأ: ﴿الْأَعَزُّ﴾ بالنصب، على المفعولية، وعلى ذلك يكون النصب في

﴿الْأَذَلُّ﴾ على الحال أو بتقدير حذف المضاف.

- وقال الناظم أن ابن محيصن قرأ: ﴿وَأَكُنْ﴾ بوجهين من الكتابين معاً، أحدهما

كأبي عمرو والثاني بحذف الواو وجزم النون كأصله، كما في الإفادة والبستان.

- والوجهان في المبهج عنه كما قال الناظم، وأما المفردة فقد نص الأهوازي

على أن الوجهين للبري عنه، قال فيها: «﴿وَأَكُنْ﴾ بغير واو البري وبواو أيضاً مثل

أبي عمرو». اهـ. وانظر ما بين المصطلح والإيضاح من تفاوت، وأطلق عنه الخلاف

في البستان والإفادة كما قدمنا.

- تنبيه: سكت الناظم عن مذهب ابن محيصن في ﴿خَشَبٌ﴾ مما يوهم أن

له فيها وجهين كراويي ابن كثير، ولكن النص في الكتابين على أنه يقرأ بضم الشين

فقط، وهو ما نأخذ له به كما في المصطلح وغيره، وقد ذكرها الناظم في البقرة ولكن

للحسن فقط.

(١) هكذا في الأصل (المنافقين)، والأوّل أن تكون بالواو على الحكاية.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿يستغفر لكم﴾، ﴿تستغفر لهم﴾ وأظهرهما غيرهما.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة بلا غنة: ﴿عن سبيل﴾ ونحوه حيث كان.
الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿فطبع على﴾، ﴿قيل لهم﴾.
- وأدغمهما المطوعي، وزاد إدغام المثليين من كلمة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وكذلك أدغمهما الحسن وزاد إدغام تاء الضمير في مثلها.

الفتح والإمالة

فتح اليزيدي: ﴿أنى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نشهد﴾، ﴿تسمع﴾، ﴿تستغفر﴾، ﴿تعملون﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الباء من: ﴿رب لولا﴾.



التحريم

٥٣٧- عَرَفَ خَفَّفَ حَزْ نَصُوحًا فَاضْمَمًا تَدْعُونَ قُلْ عَتَلُ الرَّفْعُ حِمَا

٥٣٨- أَنْ كَانَ طَبٌ وَامْدُدْ حُلًّا كَذَا إِذَا إِنَّ لَكُمْ فِيهِ وَبِالنَّصْبِ حِذَا

٥٣٩- بِالْغَةِ يُكْشَفُ بِالْكَسْرِ حَلَا تَدَارَكَ الدَّالُّ لَهُ تَثَقُّلًا

- قرأ الحسن: ﴿عَرَفَ﴾ بتخفيف الراء كالكسائي.

- وقرأ: ﴿نَصُوحًا﴾ بضم النون كشعبة.

- في مخطوطة ابن محيصة قال: ﴿جبريل﴾ بكسر الجيم... الخ، وهو سهو

ظاهر كما يفهم من السياق فيها، ومما قرره الأهوازي له في سورة البقرة.

وليس ثم ياءات في التغابن ولا في الطلاق

وفي التحريم واحدة ﴿نبأني العليم﴾ سكنها ابن محيصة من الكتابين، وزاد

فتحها من المبهج.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿فقد ظلم﴾، ﴿قد جعل﴾ بالطلاق ﴿فقد صغت﴾

بالتحريم.

- أدغم ابن محيصة واليزيدي: ﴿ويغفر لكم﴾ بالتغابن، ﴿واغفر لنا﴾

بالتحريم، وأظهرهما غيرهما.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿من سעתه﴾ بالطلاق ﴿عبدت سئحت﴾، ﴿سئحت ثيبت﴾ بالتحريم، بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿ومن الأرض﴾ مع النقل بسورة الطلاق.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام له الخلف في ﴿طلقكن﴾ الإظهار من المبهم، والإدغام من المستنير، وأظهر ﴿هو وعلى﴾ من الكتابين من رواية ابن الحكم وأدغمها ابن فرح.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين ما عدا: ﴿هو وعلى﴾ بالتغابن وأدغم: ﴿يعلم ما﴾، ﴿ويعلم ما﴾ بالتغابن، ﴿عن أمر ربها﴾ بالطلاق، ﴿تحرم ما﴾، ﴿فإن الله هو﴾ بالتحريم.

- وافق من المبهم على: ﴿يعلم ما﴾، ﴿ويعلم ما﴾، ﴿تحرم ما﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿خلقكم﴾ بالتغابن، ﴿من حيث سكتتم﴾ بالطلاق، ﴿طلقكن﴾ بالتحريم كما نص عليه في المفردة.

- وافق من المبهم على ﴿خلقكم﴾، ﴿طلقكن﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وكذلك من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة: ﴿يهدوننا﴾ بالتغابن.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النار﴾ المجرور وبابه في الحاليين، ذات الراء.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعملون﴾ معًا بالتغابن، ﴿لتعلموا﴾ بالطلاق، ﴿تبتغي﴾، ﴿تعتذروا﴾،
﴿تعملون﴾ بالتحريم.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهج بضم الهاء من: ﴿وإليه المصير﴾ بالتغابن.
وقرأ من الكتاين بضم الباء في: ﴿رب ابن لي﴾ بالتحريم.



سورة الملك

- وقرأ الحسن: ﴿تَدْعُونَ﴾ بإسكان الدال مخففة كيعقوب.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿أهلكني الله﴾.

ابن محيصن: سكنها أيضًا قولًا واحدًا.

الشنبوزي: له فيها وجهان كما بيناه من قبل في بابه.

الزوائد

أثبت الحسن: ﴿نذير﴾، ﴿نكير﴾ في حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿ولقد زيننا﴾، ﴿قد جاءنا﴾.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابيين: ﴿هل ترى﴾ وأظهرها الأعمش، أما

البصريان فهما بالإدغام فيها كأصلهما.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿فطور ثم﴾، ﴿فوج سألهم﴾، ﴿زلفة

سيئت﴾ بلا غنة ونحوه حيث أتى.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿يعلم من﴾، ﴿جعل لكم﴾، ﴿كان نكير﴾، ﴿وجعل لكم﴾.

- وافق من المبهمج على: ﴿يعلم من﴾.

- وأدغم من المفردة باب المتقاربين من كلمة ومن كلمتين: ﴿تكاد تميز﴾، ﴿يرزقكم﴾.

- وافق من المبهمج على ﴿يرزقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، ومن كلمة أيضًا ما عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذات الرءاء ﴿الكافرين﴾، وفتح باب (فعلى).

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نسمع﴾، ﴿فستعلمون﴾ معاً ﴿تدعون﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهمج بضم الهاء من: ﴿بيده الملك﴾، ﴿وإليه الشور﴾.



القلم

- قرأ الحسن: ﴿عُتِّلٌ﴾ بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو عتل.

- وقرأ المطوعي: ﴿ءَأَن كَانَ﴾ بهمزة واحدة على الخبر كحفص.

- وقرأها الحسن بهمزتين على الاستفهام، وسهل الثانية بين بين مع الإدخال، وهو معنى المد في كلام الأهوازي، أما عند الناظم فالمد معناه الإبدال سواء مع الإشباع لسكون ما بعده، أو مع القصر لتحركه، كمواضع هذه السورة وفي عبس والمطففين.

- وكذلك قرأ الحسن بالاستفهام في ﴿إِذَا تَتَلَّى﴾ وسهل الثانية مع الإدخال وهو معنى المد الذي ذكرناه قبل، وهي عند الناظم بالإبدال (ءَأَذَا) كما لفظ به في فرش سورة المطففين (آَذَا) - ولا يتأتى هنا لأنه يحيل المعنى - وما قدمناه هو الأظهر في كلام الأهوازي، وانظر موضع آل عمران.

- وقرأ الحسن أيضًا: ﴿إِنْ لَكُمْ فِيهِ﴾ بهمزتين على الاستفهام وسهل الثانية مع إدخال ألف قبلها، وهو عند الناظم بإبدال الثانية أَلَفًا مشبعًا، ونأخذ بالأول كما أوضحنا، وقيده المتولي بلفظ (فيه) ليخرج الموضع الثاني ﴿إِنْ لَكُمْ لَمَّا﴾ فهو فيه كالجماعة، ووقع لمحقق الإيضاح وهم فيه فعده مع الأول للحسن، حيث كتب رقم الآية التاسعة والثلاثين إلى جوار الآية الثامنة والثلاثين، وليس الأمر كذلك، بل الخلاف في الآية التي قيدها الناظم رحمه الله، والظاهر أن محقق الإيضاح قال

ذلك بناء على ما ذكره القاضي في كتابه: (القراءات الشاذة) ولكن الأمر على ما فصلنا، وضمير المثنى في كلام القباقي عند هذا الموضع يوضح ما ذهبنا إليه، وهو في المصطلح مقيد بما قيده به الناظم، وكذلك في الإفادة، وكذلك ذكره الواسطي في طوابع النجوم مقيداً كما هنا عن الحسن، وحيث لم يقيده في المفردة فلا يجوز تعميمه إلا بلفظ عموم أو قرينة، ولم توجد، ولذا صرفه الأئمة إلى الموضع الأول.

- ملحوظة: حتى على وجه الإبدال لمن يأخذ به، فقد وقع للبعض فهم خاطئ في الإبدال فظن أنها تبدل ياءً في ﴿إِذَا﴾ وهو خطأ ظاهر، لأن هذه الياء الساكنة تُحْتَمَّ كسر همزة الاستفهام قبلها، وهي لا تكون إلا مفتوحة، والإبدال من جنسها، ولذا نص عليه المتولي في المطففين (ءَاذًا) بوزن (ءَاسَى)، وسبق قولنا أنه لا يتأتى لأنه يحيل المعنى. وبعد النظر في نصوص الأهوازي في هذا الباب يتضح أن مذهب الحسن هو التسهيل بين بين مع الإدخال كقراءة أبي عمرو في ﴿ءَاذًا مَتْنًا﴾.

- قرأ الحسن: ﴿بُلْغَةً﴾ بالنصب على الحال.

- وقرأ: ﴿يُكْشَفُ﴾ بكسر الشين، مضارع (أَكْشَفَ) إذا دخل في الكشف مثل أصبح إذا دخل في الصبح، ويظهر أن ابن الجزري يقول بفتح الياء مع كسر الشين، لأنه قال عن قراءة غيره: «يكشف اضمم وافتح». اهـ. وقال في الهداية: (وحيث أتى قيدٌ فبالعكس من بقي). اهـ. فتكون قراءة الحسن عنده بفتح الياء وكسر الشين من الضد، وليس كذلك، قال الأهوازي: «بكسر الشين واتفقا على رفع الياء». اهـ. وهو كذلك في سائر المصادر وارجع إلى ما ذكرناه عنه في قوله: وشرطي على ما في الهداية قلته^(١)... الخ.

(١) وذكرناه في الأعراف عند شرح البيت (٢٧٣).

- وقال الناظم أن الحسن قرأ: ﴿أن تدركه﴾ بتشديد الدال على أن أصله بتاءين فأدغمت الثانية في الدال.

- قلت: وهو في المصطلح والإيضاح والإفادة والإزميري والمختصر والكرماني وغيرها، والأهم من ذلك هو ما ذكره محققو المفردة والتتمة حيث ذكر الثلاثة أن الأصل فيه: ﴿أن تدركه﴾ بتشديد التاء. اهـ. لكنهم أثبتوا ما في المصادر كالمصطلح والمختصر وغيرها، وقد ذكره صاحب البستان في باب تاءات البزي، وكذلك فعل ابن الجزري، وفي المخطوطة لدي: ﴿أن تدركه﴾ برفع الياء. اهـ. وهو خطأ من الناسخ، وبعد هذا العرض فقراءة الحسن بتشديد التاء، لوجوده في نسخ معتبرة للمفردة، وليس فيه تصحيف ولا تحريف، يعاضده ما ذكره صاحب البستان وابن الجزري، وما ذكره محقق التتمة، وكان على مُحَقِّقِي المفردة إثبات ما فيها في متن التحقيق ومناصرته بما ذكرنا، لا أن يستبدلانه بغيره، وإن كان رُوي عن الحسن، لكنه احتمال فقط، ولدينا نص صريح في المفردة يثبت تشديد التاء له، وهو ما نأخذ به.

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم بن محيصن والشنبوذي: ﴿ن والقلم﴾ بغنة، ولا بن محيصن من المبهج وجه آخر بالإظهار، وسبق مذهب الحسن في ﴿يس﴾ أما اليزيدي والمطوعي فعلى أصلهما بالإظهار.

- أدغم ابن محيصن من المبهج: ﴿بل نحن﴾ وأظهرها الباكون.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿فأصبر لحكم﴾ وأظهرها غيرهما.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عن سبيله﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿يكذب بهذا﴾.

- وأدغم من المفردة: ﴿أعلم بمن﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾، ﴿أكبر لو﴾، ﴿الحديث سنستدرجهم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وكذلك من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الشنبوذي: ﴿أعلم بمن﴾، ﴿أعلم بالمهتدين﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿بأبصرهم﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿سنستدرجهم﴾، ﴿ترهقهم﴾.



وَمِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ إِلَى سُورَةِ الْجِنِّ (١)

٥٤٠- حُمِّلَتْ أَشْدُّ طِبِّ وَتَخْفَى أَنْثَى شِمَّ يُؤْمِنُونَ أَقْرَأُ بَغَيْبٍ لِلْحَسَنِ

٥٤١- كَذَا لَهُ يَذْكُرُونَ.....

- قرأ المطوعي: ﴿وَحُمِّلَتْ﴾ بتشديد الميم، للمبالغة والتكثير.

- وقرأ الشنبوذي: ﴿لَا يَخْفَى﴾ بتاء التأنيث، وهو على أصله في الإمالة

- قرأ الحسن: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، ﴿تَذْكُرُونَ﴾ بياء الغيب فيهما.

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿كَذَبْتَ ثَمُودَ﴾.

- وأدغم ابن محيصن من الكتابين: ﴿فَهَلْ تَرَى﴾ وكذلك البصريان بالإدغام على أصلهما، وأظهرها الأعمش.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عَاتِيَةِ سَخْرَاهَا﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ ثَمْنِيَّةٌ﴾ بلا غنة، ونحوه حيث كان.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

(١) في (د. ر.): (ومن سورة الحاقة إلى آخر نوح) وما أثبتته في العنوان من (ع).

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿فهني يومئذ﴾،
﴿الآفاويل لأخذنا﴾.

- وأدغم منها باب المتقارين: ﴿فلا أقسم بما﴾، ﴿لقول رسول﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة ما عدا التاء
وما لا يجوز في اللغة.

- وأدغم الشنبوذي: ﴿فلا أقسم بما﴾.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين، بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿أدرك﴾ حيث كانت، ذوات الراء، ﴿الكافرين﴾ حيث كان
بالياء.

وفتح باب (فعلى) ونحو: ﴿فترى القوم﴾ وصلاً.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿لنعلم﴾.



المعارض

..... فَاَفْتَحَ وَضَمَّ طِبَّ حِمًّا أَفْرَدَ مَلَا
٥٤٢- يَدْخُلًا مَشْرِقٍ وَالْمَغْرِبِ نَضْبٍ قَدْ حَصَلَ فَتَحَاهُ.....

- قرأ المطوعي والحسن: ﴿أَنْ يُدْخَلَ﴾ بفتح الياء وضم الخاء على التسمية.
- قرأ ابن محيصن: ﴿المشرق والمغرب﴾ بحذف الألف منهما، وإسكان
الشين والغين، على الإفراد.

- قرأ الحسن: ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾ بفتح الصاد، وهو على أصله في فتح النون وإنما
ذكر الناظم أنه بفتحين زيادة في البيان.

- وسكت الناظم عن خلافين للحسن:

- الأول ﴿وَلَا يَسْأَلُ﴾ حيث قرأ بضم الياء كأبي جعفر.

- والثاني ﴿بشهادتهم﴾ حيث قرأها بألف على الجمع كحفص.

نص على ذلك الأهوازي في المفردة؛ وكذلك في البستان والإفادة، وتأخذ
بهما للحسن، أما المصطلح فقد ذكر ﴿بشهادتهم﴾ ولم يذكر له ﴿يَسْأَلُ﴾ فهو عنده
كالجماعة، وأهمل في الإيضاح ذكر الموضعين، وكذلك في الإتحاف كالنهاية، فهو
عندهم كالجماعة أيضًا.

وليس فيها ذكر ياءات

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿جميعاً ثم﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأجداث﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصة باب المتقاربين من المفردة: ﴿المعارج تعرج﴾، ﴿فلا أقسم برب﴾، ﴿من الأجداث سراعاً﴾.

- وأدغم الشنبوذي: ﴿فلا أقسم برب﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿للكافرين﴾ حيث وقع بالياء، ذات الراء، وفتح رؤوس الآي ماعدا ذوات الراء منها فإنها بالإمالة ولم تقع هنا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿ترهقهم﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصة من المبهم بضم الهاء من: ﴿وفصيلته التي﴾.



نوح

..... وَلَدُهُ بِكَسْرِ الْوَاوِ حَلْ

٥٤٣ كِبَارًا اكْسِرْ مَعَ تَخْفِيفٍ مَلَا يَغُوثَ مَعَ يَعُوقَ نُونًا طَلَا^(١)

- قرأ الحسن: ﴿وَوُلْدُهُ﴾ بكسر الواو الأصلية، وهو على أصله في سكون اللام، لغة فيه.

- قرأ ابن محيصن: ﴿كُبَارًا﴾ بكسر الكاف وتخفيف الباء، جمع كبير.

- قرأ المطوعي: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ بالتنوين، ويقف بالالف وهذا التنوين على لغة من يصرف ما لا ينصرف، وفيه مشاكلة لما قبله وما بعده.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾، ﴿دَعَائِي إِلَّا﴾، وفتح ﴿قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ في حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾، ﴿اغْفِرْ لِي﴾ وغيرهما بالإظهار.

(١) في (د): مع تخفيف جلا. اهـ. وهو سهو من الناسخ، وفي (ع): نون طلا. اهـ. وما أثبتته من غيرها أصح وزناً.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿استكباراً ثم﴾، ﴿جهاراً ثم﴾، ﴿نبأثام﴾ بلا غنة ونحوه أينما كان.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأرض﴾.

- ومن المبهج فقط: ﴿على الأرض﴾ مع النقل فيهما.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- أدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿الشمس سراجاً﴾، ﴿جعل لكم﴾.

- وأدغم منها المتقاريين من كلمة ومن كلمتين: ﴿لا يؤخر لو﴾، ﴿قال رب﴾، ﴿لتغفر لهم﴾، ﴿خلقكم﴾.

- وافق من المبهج على الأخيرة فقط: ﴿خلقكم﴾.

- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وكذلك من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز لغة.

- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿الكافرين﴾ حيث كان بالياء.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تعلمون﴾، ﴿تذرن﴾ معاً، ﴿لا تذر﴾، ﴿تذرهم﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهج بضم الميم من: ﴿يَقُومُ إِنِّي﴾.
وقرأ منه أيضًا بضم الباء من: ﴿رَبِّ إِنِّي﴾، ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ﴾، ﴿رَبِّ لَا تَذَرُ﴾.
وقرأ بضمها من الكتابين في: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾.



سُورَةُ الْجِنِّ

٥٤٤- وَإِنْ حُزُّ كَحَفْصِهِمْ وَلَبِّدَا بِالضَّمِّ مَزُوجٌ يُخْلَفُ شَدَّادًا

- قرأ الحسن: ﴿وإنه﴾، ﴿وإننا﴾، ﴿وإنهم﴾ بفتح الهمزة كحفص. وهي المواضع المقيدة في الشاطبية بقوله: (مع الواو فافتح إن).

- وقال الناظم أن ابن محيصن قرأ: ﴿لَبِّدَا﴾ بضم اللام، وله في الباء التخفيف والتشديد من المبهم، أما من المفردة فهو بالتخفيف.

قال في الموارد: «وابن محيصن ﴿لَبِّدَا﴾ بضم اللام وله تشديد الباء في وجه من المبهم». اهـ.

- قلت: وهذا يعني أن القراءة فيها عند المتولي بفتح الباء في كل حال، وليس كذلك، قال في المبهم: «قرأ ابن محيصن ﴿لَبِّدَا﴾ بضم اللام وتشديد الباء، وروي عنه ضمها وتخفيفها، وافقه على الضم والتخفيف الوليد بن مسلم وهشام». اهـ.

- قلت: وقوله: (وروي عنه ضمها وتخفيفها) يعني الباء، كما يفهم من السياق، أي: قرأ في وجه بضم اللام وضم الباء مخففة، أما الوجه الأول فهو بضم اللام وتشديد الباء وهي على فتحها؛ أما قوله: (وافقه على الضم والتخفيف) فبلا شك أن المقصود بالضم هي اللام، والمقصود بالتخفيف هي الباء، لأن قراءة هشام بضم اللام وبكسرهما، أما الباء عنده فهي بالفتح فقط على كلا الوجهين سواء من المبهم أو غيره، وهذه قرينة قوية في توضيح كلام السبط، أما في المفردة فالنص

واضح في ضم الحرفين وتخفيف الباء، وعلى ذلك فالذي نأخذ به لابن محيصة هو: ضم الحرفين من الكتابين مع تخفيف الباء، وله وجه آخر من المبهج بضم اللام وفتح الباء مشددة، وهو كذلك في المصطلح والإيضاح والإتحاف.

والظاهر أن ما ذكره الناظم قد تبع فيه الإفادة، وفي البستان اكتفى بوجه التشديد فقط، وعند ابن الجزري من المبهج بضم اللام وخلفه في تشديد الباء وهي على فتحها، مع أن النص في المبهج صريح إلا أنه بصيغة التمريض، وجاء بحاشية النهاية ما ذكرناه من المبهج. هذا، والقراءة بضم الحرفين مع تخفيف الباء جمع (لَبَدٌ) مثل: رَهْنٌ ورُهْنٌ، وفتح الباء مشددة مع ضم اللام جمع (لَا بَدَ) مثل: رَاكِعٌ ورُكْعٌ.

ولو أن الناظم رحمه الله تعالى قال في النظم:

وَإِنَّ ذُو الْوَاوِ حِمًّا بِفَتْحِهِ وَلِبَدًا ضَمِينَ مَزْمَعٍ خَفِّهِ
وَجُدَّ بِضَمِّ اللَّامِ وَافْتَحَ ثَانِيَهُ وَشَدَّدَ ذَا وَوِطَاءٍ مَاضِيَهُ
فَافْتَحَ وَجُدَّ بِخَلْفِ كَسْرِهِ وَجَزَّ إلخ

لو قال ذلك أو نحوه لآتى بما في الكتابين معاً، وتؤخذ القراءة في (وطاء) من اللفظ والقيد، حيث جاءت في البيت بالمد، والترجمة فيها فتح الواو وكسرها.

باءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿ربي أمدًا﴾.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصة: ﴿من الإنس﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة المثلين من كلمتين: ﴿ذلك كناً﴾، ﴿طرائق قدداً﴾، ﴿نعجزه هرباً﴾، ﴿ذكر ربه﴾، ﴿يجعل له﴾.
- وافق من المبهمج على: ﴿نعجزه هرباً﴾، ﴿يجعل له﴾.
- وأدغم من المفردة باب المتقاربين: ﴿ما اتخذ صحبة﴾.
- وأدغم المطوعي المثلين من كلمتين، وزاد إدغامهما من كلمة واحدة عدا التاء وما لا يجوز في اللغة.
- وأدغم الحسن المثلين من كلمتين بما في ذلك تاء الضمير.



وَمِنْ سُورَةِ الْمُزَّمِّلِ إِلَى سُورَةِ النَّازِعَاتِ

٥٤٥- وَطَاءً افْتَحْ مِزْ وَجُدْ خُلْفًا وَجَزْ مِزْ رَبُّ.....

- قرأ ابن محيصن: ﴿وَطَاءً﴾ بفتح الطاء وألف بعدها، وهو على أصله في فتح الواو؛ وذلك من الكتابين معاً، وعنه وجه آخر من المبهج بكسر الواو وفتح الطاء وألف بعدها كأبي عمرو، وأخذ المد من اللفظ، والفتح والكسر من الترجمة وضدها، وفتحت الواو إتياعاً لفتحة الطاء، والأصل فيها الكسر.
- قرأ ابن محيصن: ﴿رَبُّ المشرق﴾ بجر الباء كشعبة.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾، ﴿أَنْ سَيَكُونُ﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان.

الكبير: اليزيدي كأصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿عِنْدَ اللَّهِ هُوَ﴾.

- وكذلك أدغمه المطوعي والحسن.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿النَّهَارِ﴾ المجرور وبابه في الحالين.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تَتَقَوْنَ﴾.

المدثر، القيامة

... وَأَضْمَمَ رَجَزَ مِنْ حُزٍّ وَحَصَرَ

٥٤٦- سُكُونٌ تَسْتَكْثِرُ وَقُلٌّ إِذَا أَدْبَرَ مِزْ حُزٍّ وَعَنْهُمَا لَا أُقْسِمُ اقْصِرًا^(١)

٥٤٧- يُمْنَى فَذَكَرَ عَنْهُمَا اكْسِرَ حُزٍّ مَفْرٍ

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿والرَّجَزُ﴾ بضم الراء كحفص.

- وقرأ الحسن: ﴿تستكثر﴾ بسكون الراء، على إجراء الوصل مُجرى الوقف، أو أنه بدل اشتمال من ﴿تمنن﴾. وقيل غير ذلك.

- وقرأ ابن محيصن والحسن: ﴿إذا دَبَّرَ﴾ بإسكان الدال بلا ألف بعدها، وبهمزة قطع مفتوحة قبل الدال المهملة مع إسكانها كحفص.

- كما قرأ الاثنان أيضًا: ﴿لا أقسم﴾ الموضع الأول فقط، بحذف الألف كقنبل.

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿تُمْنَى﴾ بياء التذكير كحفص.

- وقرأ الحسن: ﴿أَيْنَ الْمَفْرُ﴾ بكسر الفاء، يعني موضع الفرار.

(١) في (د، ر) قوله: (وطاء افتح... إلخ) قوله: (اقصرا) مخالفاً لبعض ما أثبتته من (ع) مع اختلاف في بعض الألفاظ، ففي (د):

وطا افتح فز وبالحلف جنا والرجز ضم من حميد واسكنا

له بتستكثر له إذا أدبرا فقل ومزحها له اقسام اقصرا

أ.هـ. هكذا وفي (ر): (حمّا بتستكثر) بدلاً من (له بتستكثر) و(لا أقسم) بدلاً من (له اقسام) ولا يخفى أن ما أثبتته من (ع) هو الأولى.

الياءات

يقف ابن محيصن على ﴿راق﴾ بالياء، ووصله كأصله بالتنوين.

الإدغام والإظهار

الصغير: لابن محيصن من المفردة: ﴿تمهيداً ثم﴾، ﴿عنيدياً سآرهقه﴾ بالمدثر، بلا غنة ونحوه أين كان.

- أدغم ابن محيصن من المبهمج: ﴿بل الإنسن﴾ بالقيامة، مع النقل.
الكبير: اليزيدي كأصله بخلف عنه، وعلى وجه الإدغام أظهر ابن الحكم: ﴿إلا هو وما﴾ وأدغمه ابن فرح.

- ولابن محيصن من المفردة إدغام: ﴿سقر لا﴾، ﴿ولا تذر لواح﴾، ﴿للبشر لمن﴾، ﴿سلحكم﴾، ﴿نكذب بيوم﴾، ﴿الله هو﴾ بالمدثر، وأظهر منها ﴿هو وما﴾.
- وفي القيامة أدغم من المفردة: ﴿لأقسم بيوم﴾^(١)، ﴿ولا أقسم بالنفس﴾، ﴿نجمع عظامه﴾.

- وافق من المبهمج على إدغام: ﴿نكذب بيوم﴾، ﴿الله هو﴾.
- وأدغم المطوعي والحسن المثليين من كلمتين بما فيها: ﴿هو وما﴾ وزاد المطوعي إدغام: ﴿سلحكم﴾.

- وأدغم الشنبوذي: ﴿نكذب بيوم﴾، ﴿لا أقسم بيوم﴾، ﴿ولا أقسم بالنفس﴾.

(١) انظر إرشاد أبي عيد في رسم الموضع الأول، وما نقله عن (جامع الكلام في رسم المصحف الإمام) لمؤمن بن علي بن محمد بن أجمعين، المقرئ الفلكاباذي خطيب الروم وشيخها، تلميذ ابن الجزري، وترجم له في (غاية النهاية). وتحققت من نسبة الكتاب إليه من ملتنقى أهل الحديث، وذلك بخلاف ما ذكره محقق (إرشاد القراء).

الفتح والإمالة

أمال البيهقي: ذوات الرءاء و﴿الكافرين﴾، ﴿النار﴾ المجرور وبابه قولاً واحداً ﴿أدرك﴾، وفتح باب (فعلى) ورؤوس الآي ما لم يكن رائيًا.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تستكثر﴾، ﴿ولا تذر﴾ بالمدثر، ﴿لتعجل﴾، ﴿وتذرون﴾ بالقيامة.



سورة الإنسان

- سَلَا تَنْوِينُهُ شَذَا حُصِرَ
 ٥٤٨- وَمَعَهُمَا وَقَفًا جَلَا اَمْدُدْ لَا فَتَى نَوْنٌ قَوَارِيرًا مَعًا حِمَا أَتَى
 ٥٤٩- مَعَ فَتَحِهِ وَجُدْ فِي الْأُولَى وَارْفَعَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ لِأَعْمَشٍ مَعًا^(١)
 ٥٥٠- وَعِنْدَ ذِي التَّنْوِينِ قِفْ بِالْأَلْفِ لَكِنَّ فِي الْأُولَى الْبَزِيدِ يَقْتَفِي
 ٥٥١- عَلَيْهِمْ مِزْ حُزْ كَحَمْزَةٍ سَوَا وَشَمْ كَحَفْصِهِمْ وَضَمَّ الْهَاءَ طَوَى
 ٥٥٢- إِسْتَبْرِقُ ارْفَعْ لَا تُنَوِّنْ مِزْ حَلَا

- قرأ الشنبوذي والحسن: ﴿سَلْسَلًا﴾ بالتنوين، ويقفان بالالف ومعهما ابن محيصة من المبهج - على قول الناظم - بالالف وقفًا، وبالحذف من المفردة.

- قلت: الذي ذكره الناظم لابن محيصة من المبهج، هو ما ذكره صاحب المصطلح وشارح الإفادة والإيضاح وغيرهم، إلا أن الاختصار على الإثبات فقط من المبهج فيه نظر، قال أبو محمد: «واختلفوا في الوقف، فوقف أبو عمرو بالالف، ووقف حمزة وخلف والمطوعي عن الأعمش بغير ألف». اهـ. وترك السبط ذكر جماعة ممن قرؤوا بغير تنوين وهم: ابن كثير وابن محيصة وابن ذكوان وحفص والوليد ابن عتبة ويعقوب، مما يدل على وجود الخلاف لهم؛ وذلك لأنه خص أصحاب الحذف بالذكر، وكذلك ذكر من أثبت الألف؛ ويؤكد هذا الخلاف عنهم، ما ذكره

(١) وقد سقط من (د) شرح قوله: مع فتحه... البيت.

ابن الجزري في النشر حيث قال: «وأطلق الخلاف عنهم أبو محمد سبط الخياط في مبهمه، وانفرد بإطلاقه عن يعقوب بكماله». اهـ. وفي نهايته ترك ذكر ابن محيصن مما يدل على وجود الخلاف له من المبهم كما في الشاطبية لابن كثير، ولذلك نأخذ لابن محيصن من المبهم وفقاً بالإثبات والحذف، وهذا الخلاف في البستان إلا أن كلامه مجمل، أما من المفردة فهو بالحذف فقط، ولليزدي الألف وفقاً من المبهم، أما من المستنير فهو بالحذف، ولم ينبه عليه في النظم اتباعاً للإيضاح والإفادة، وهو في البستان بالخلاف كما ذكرنا.

- قرأ الحسن والأعمش: ﴿قواريراً﴾ معاً بالتونين فيهما، ويقفان بالألف.

وقول الناظم: (مع فتحه) يعني التونين بالنصب لهما، لما سيأتي للأعمش فيهما.

- وقرأ ابن محيصن من المبهم: ﴿كانت قواريراً﴾ الموضع الأول بالتونين ويقف بالألف، أما الموضع الثاني فهو كأصله بلا تنوين ويقف بالحذف، أما مذهب المفردة فهو عدم التونين فيهما ويقف بالحذف في الموضعين.

- وقرأ الأعمش في وجه ثان له: ﴿قواريراً﴾ معاً بالرفع بلا تنوين فيهما ويقف على الرأ فيهما بالسكون أو الإشارة إلى الرفع، وعلى ذلك تكون الأولى خبراً لمبتدأ محذوف (هي قوارير) والثانية بدلاً أو توكيداً، ومنعت من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

- ثم نبه الناظم رحمه الله، على أن من قرأ بالتونين في ﴿قواريراً﴾ معاً أو في الأولى فقط، فإنه يقف بالألف، عوضاً عن التونين، وهم: الحسن، والأعمش - على وجه قراءة النصب والتونين - وابن محيصن من المبهم في الأولى فقط، ويبقى

اليزيدي وهو يقرأ بلا تنوين كأبي عمرو وفيهما، ويقف على الأولى بالألف، وعلى الثانية بالحذف كأصله.

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كحمزة، بإسكان الياء، وكسر الهاء على أصل مذهبهما - وإن لم ينص عليها في المفردتين - فقد نص على ذلك في المبهج لابن محيصن، وهو معلوم للحسن، والصلة لابن محيصن بواو، وللحسن بياء، كما تقرر في أم القرآن.

- وقرأها الشنبوذي كحفص بفتح الياء وضم الهاء.

- أما المطوعي فقد سكن الياء كأصله، إلا أنه ضم الهاء.

- قرأ ابن محيصن والحسن: ﴿وَاسْتَبْرِقْ﴾ بالرفع.

ومفاد النظم أن هذا الرفع بلا تنوين لابن محيصن والحسن معاً.

- قلت: ولكن الصحيح أن الذي ترك التنوين هو ابن محيصن فقط، وله وصل الهمزة من المفردة كما سبق في سورة الكهف، وترك التنوين من الكتابين، أما الحسن فقد نص الأهوازي على الرفع له، ولم يتطرق إلى التنوين، فبقي فيه على أصله، وكذلك ذكره في البستان عن الحسن، وقد خالف ذلك صاحب المصطلح وتبعه في الإيضاح والإتحاف والنهاية والإفادة مع أن صاحب المصطلح ذكر في التمهة مذهبه الصحيح في الرفع والتنوين، وعلى ذلك نأخذ للحسن: بالرفع والتنوين، ولابن محيصن بالرفع وترك التنوين من الكتابين، وله قطع الهمزة من المبهج، ووصلها من المفردة. ومما يذكر أن صاحب المصطلح ذكر الخفض للحسن في: ﴿خَضِرَ﴾ ولعله سبق قلم، فقد نص الأهوازي على الرفع، وكذلك البستان، وقد رُوي الخفض فيهما عن الحسن في غير المفردة.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة واليزيدي: ﴿فاصبر لحكم﴾ وأظهره غيرهما.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿يومًا ثقیلاً﴾ بلا غنة ونحوه حيث أتى.

- وأدغم من المبهج: ﴿على الإنسن﴾، ﴿على الأرائك﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿من الدهر لم﴾، ﴿يشرب بها﴾، ﴿نحن نزلنا﴾.

- وافق من المبهج على: ﴿يشرب بها﴾، ﴿نحن نزلنا﴾.

- وأدغم المطوعي والحسن المثلين من كلمتين، ووافقهما الشنبوذي على إدغام الباء: ﴿يشرب بها﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿للكفرين﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿نبتلّيه﴾.

تكميل

- تنبيه: ليس لابن محيصن شيء في: ﴿لوجه الله﴾ لأن الهاء أصلية.

سورة المرسلات والنبأ

وَأَشَدُّ قَدَرْنَا عَنْهُ وَأَنْصِبَ يَوْمٌ لَا

٥٥٣- طِبْ ظُلِّلَ لَهُ وَرَبُّ اخْفِضْ مَثَلًا وَالْخَفْضُ فِي الرَّحْمَنِ مَجْدُهُ اعْتَلَا

- قرأ الحسن - كما يفهم من عود الضمير على الرمز الأخير -: ﴿فَقَدَرْنَا﴾
بتشديد الدال كنافع.

- وقرأ المطوعي: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ بنصب الميم، على الظرفية، فيكون
معرباً، وقيل هو مبني على الفتح لإضافته إلى الحرف والفعل.

- كما قرأ المطوعي: ﴿فِي ظُلِّلَ﴾ بضم الظاء، وحذف الألف.

- تنبيه: نص في المفردة على الإدغام الناقص لابن محيصن في: ﴿أَلَمْ
نَخْلُقْكُمْ﴾، أما في المبهم فقد ترك ذكرها كمفردة الحسن، وتأخذ بالخلاف فيها
للأعمش واليزيدي وابن محيصن من المبهم على ظاهر قول ابن الجزري في النشر
عن بقاء الصفة: «فقد صح عندنا نصاً وأداءً»^(١). اهـ. إلا على وجه الإدغام الكبير
لليزيدي، وأما المستنير ففيه لليزيدي الإدغام المحض كما يفهم من كلامه - أي:
ابن سوار - وقد بين ابن الجزري في نشره في باب الإدغام الصغير^(٢). أن المراد
بإظهار القاف عند من قال به هو إظهار صفتها لا إظهارها هي، والإدغام المحض

(١) النشر (٢: ٢٠).

(٢) النشر (٢: ١٩).

هو المقدم، إلا ما سبق من المفردة لابن محيصن، والذي يظهر من الوجيز هو الإدغام المحض لأبي عمرو خلافاً لما قاله محقق المفردة، حيث قال الأهوازي في الوجيز: (قرأت عن الجماعة بإدغام القاف وصوتها عند الكاف^(١))، ولولا نصه في المفردة على بقاء الصفة لأخذنا لابن محيصن بالإدغام المحض لما يدغمه من الكبير اتباعاً لكلام ابن الجزري أن من أدغم الكبير لا يجوز له إلا الإدغام المحض، ولعل الأهوازي قرأ لأبي عمرو بالإدغام الناقص في غير الوجيز لقوله في المفردة: (واتفقا). وأما الحسن فبالإدغام المحض أيضاً لما تقدم.

- قرأ ابن محيصن: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ بخفض الباء.

- وقرأ ابن محيصن والأعمش: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ بالخفض أيضاً.

- تنمة: من موافقة الأعمش لأصله في خفض ﴿رَبُّ﴾ يتحصل له ولابن محيصن الخفض فيهما كعاصم.

الياءات الزوائد

أثبت الحسن ﴿فَكِيدُونَ﴾ وصلاً فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: الأعمش واليزيدي وابن محيصن من المبهج: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ بالإدغام الكامل، والناقص، إلا على وجه الإدغام الكبير لليزيدي فالإدغام التام فقط كالمستتير في كل حال، وكذلك الحسن بالإدغام الكامل لما في الوجيز عن أبي عمرو.

(١) الوجيز ص (٣٧٠).

- أما ابن محيصن من المفردة فقد نص له الأهوازي على الإدغام مع بقاء استعلاء القاف، قلت: ومن أخذ بالإدغام المحض على قول ابن الجزرى فله وجه.
- واتفقوا على إدغام: ﴿فكانت سراباً﴾.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿ماء ثجاجاً﴾ بلا غنة، ونحوه حيث كان الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿فالملقى ذكرًا﴾، ﴿ثلث شعب﴾، ﴿ولا يؤذن لهم﴾، ﴿قيل لهم﴾ بالمرسلات، ﴿اليل لباساً﴾، ﴿والملائكة صفًا﴾، ﴿أذن له﴾ بالنبأ.

- وافقه المطوعي والحسن على المثليين من ذلك: ﴿اليل لباساً﴾.
- وأظهر الأعمش: ﴿فالملقى ذكرًا﴾ كما ذكره الناظم في سورة الصافات.
- وزاد الحسن إدغام: ﴿كنت تراباً﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ﴿أدرك﴾، ﴿قرار﴾ وبابه في الحاليين.
ووافق الأعمش أصله إلا في ﴿قرار﴾ فإنه أمالها وجهًا واحدًا.

المضاربة للمطوعي

﴿تعملون﴾.

سُورَةُ النَّازِعَاتِ^(١)

٥٥٤- وَالْأَرْضُ وَالْجِبَالُ بِالرَّفْعِ حَلَا وَمُنْذِرٌ نُّوْنٌ حَمِيدًا مُقْبِلًا

- قرأ الحسن: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ بالرفع.

- وكذلك قرأ بالرفع في: ﴿وَالْجِبَالُ أَرْسُلُهَا﴾ على الابتداء فيهما.

- وقرأ الحسن وابن محيصن: ﴿مُنْذِرٌ مِنْ يَخْشَاهَا﴾ بالتنوين كأبي جعفر.



(١) في (ع): (النازعات) بدون الواو.

سُورَةُ عَبَسَ

٥٥٥- أَنْ جَاءَهُ بِمَدٍّ هَمَزٍ أَنْ حَلَا يُغْنِيهِ لِلْمَكِّي بِفَتْحٍ مُهْمَلًا^(١)

- قرأ الحسن: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ بهمزتين على الاستفهام، وسهل الثانية مع الإدخال، وهي عند الناظم مبدلة ألفاً مع الإشباع. ونأخذ بالأول لما ذكرناه من قبل في معنى المد هنا عند الأهوازي.

- قرأ ابن محيصن: ﴿شَأْنُ يُغْنِيهِ﴾ بفتح الياء الأولى وبعين مهملة، من عناء الأمر يعنيه إذا أهمه.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿صَبَّأْتُمْ﴾ بلا غنة ونحوه حيث كان الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿وَالسَّبْحُتْ سَبْحًا﴾، ﴿فَالسَّبْحُتْ سَبْحًا﴾، ﴿الراجفة تتبعها﴾.

- وافق من المبهج على الأخيرة: ﴿الراجفة تتبعها﴾.

- وأدغم المطوعي والحسن المثلين من كلمتين: ﴿الراجفة تتبعها﴾.

(١) في (د): (يعنيه) بمهملة.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الرءاء جميعاً. وفتح رؤوس الآي ما لم يكن رائيًا فإنه بالإمالة.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿تتبعها﴾، ﴿فتخشى﴾، ﴿ترهقها﴾.

* * *

وَمِنْ سُورَةِ التَّكْوِيرِ إِلَى سُورَةِ الْأَعْلَى

٥٥٦- وَالْمَوْدَةُ أَحْدَفَنَ طِبُّ وَثَقَّلا حُمُ سَجَرَتْ ضَادُ ضَيْنَيْنِ عَدَلًا^(١)

٥٥٧- خَفَّفَ، يُكَذِّبُونَ غَبَ حُزُ يَوْمَ لَا بِالنَّصْبِ حُزُ فُزْ وَافْتَحَنْ أَدَا حَلَا

٥٥٨- وَمُدَّ، يُتْلَى ذَكَّرَ، أَضْمَمُ ثَقَّلا يَصْلَى وَبِالتَّشْدِيدِ عَنْهُ قُتَّلا

٥٥٩- وَقُوْدُ فَاضْمَمُ وَالْمَجِيدُ فَاخْفِضَا لَهُ وَمَحْفُوظٌ بِرَفْعِهِ مَضَا

- قرأ المطوعي: ﴿المَوْءُودَةُ﴾ بحذف الهمزة والواو بعدها، كما في النظم على وزن (المَوْزَة).

- تنبيه: في المبهج نص على حذف الهمزة، وكذلك في المصطلح والنهاية، ولم يذكروا حذف الواو كالإفادة والإتحاف، وإنما ذكرها الناظم كالإزميري، والجميع كتبوها بواو واحدة كما كتبت في المختصر عن الأعمش، وهو ما يقتضيه كلام السبط، فبعد الحذف يلتقي ساكنان فيحذف أحدهما فتكون كما قال الناظم، وفهم محقق الإيضاح أن الحذف مع النقل، وليس كذلك لأن السبط لم ينص عليه، وهي مكتوبة في المبهج بواو واحدة، وفي اصطلاح القراء: النقل يقتضي الحذف وليس العكس، كما في ﴿أن أسر﴾ عند من وصل الهمز، ونص الإزميري والقاضي على أن المحذوف هي واو المفعول.

- قرأ الحسن: ﴿سَجَرَتْ﴾ بتشديد الجيم كحفص.

(١) في (د) قال: والمودة احذف فز طب. اهـ. وهو سهو من الناسخ لأن الشرح تحته كما ذكرنا هنا.

- كما قرأ: ﴿بظنين﴾ بالضاد القاصرة.

- قرأ الحسن: ﴿فعدّلك﴾ بتخفيف الدال.

- كما قرأ: ﴿بل تكذبون﴾ بالياء من تحت.

- وقرأ الحسن وابن محيصن من المفردة: ﴿يَوْمٌ لا تملك﴾ بنصب الميم.

- وقرأ الحسن: ﴿إذا تتلى﴾ بهمزتين على الاستفهام وسهل الثانية مع الإدخال كما أوضحناه من قبل، وهو عند الناظم بالإبدال ﴿ءإذا﴾ كما سبق، وهو لا يتأتى فيها، وهذا بخلاف ما إذا دخلت همزة الاستفهام على ألف الوصل نحو: ﴿أستكبرت﴾ وقد بينا معنى المد في كلام الأهوازي عند موضع آل عمران فارجع إليه.

- ولو جمع الناظم رحمه الله تعالى، هذه المواضع عن الحسن في باب الهمزتين، لكان أولى بضم النظير إلى نظيره، أو على الأقل يذكرها عند أول موضع، وهي في (آل عمران، الأحقاف، القلم [ثلاثة مواضع]، عبس، المطففين).

- قرأ الحسن: ﴿تتلى﴾ بياء التذكير.

- وقرأ: ﴿ويصلي سعيّاً﴾ بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام.

- وسكت الناظم عن ابن محيصن على أنه وافق أصله، وهو كذلك من المبهج، أما من المفردة فهو كأبي عمرو بفتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللام لسكوت الأهوازي عنه، ولذا نأخذ له بالوجهين: كأصله من المبهج، وكأبي عمرو من المفردة.

- وقرأ الحسن أيضاً: ﴿قتل أصحاب الأخدود﴾ بتشديد التاء، للمبالغة

والتكثير.

- وأدغم الشنبوذي من ذلك: ﴿أقسم بالخنس﴾، ﴿الغيب بضنين﴾، ﴿وما يكذب به﴾، ﴿يشرب بها﴾، ﴿أقسم بالشفق﴾، ﴿أعلم بما﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: الهمزة من ﴿راء﴾ و﴿أدرك﴾ حيث كان ﴿الفجار﴾ المجرور وبابه في الحالين، وكذلك المكرر ﴿الأبرار﴾، ﴿الكافرين﴾ حيث جاء بالياء، وفتح ﴿الناس﴾ حيث وقع.

وأمال الأعمش المكرر المجرور وجهًا واحدًا ﴿الأبرار﴾، ووافق أصله فيما سواه هنا.

وأمال الحسن ﴿بل ران﴾ كما ذكرنا من قبل في سورة ﴿طه﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾.



وَمِنْ سُورَةِ الْأَعْلَى إِلَى سُورَةِ الْهُمَزَةِ

٥٦٠- وَتُؤَثِّرُونَ بِالْخِطَابِ لِلْحَسَنِ عَامِلَةً نَاصِبَةً بِالنَّصْبِ مَنْ^(١)

- قرأ الحسن: ﴿بل يؤثرون﴾ بقاء الخطاب، وسبق التنبيه على أنه يقرأ بإدغام

لام ﴿بل﴾ في التاء هنا فقط.

- قرأ ابن محيصن: ﴿عاملة ناصبة﴾ بالنصب فيهما.

٥٦١- تَسْمَعُ أَنْتَ جُذُوفِي الْوَتْرِ اكْسِرْنَ بَعَادٍ افْتَحْ لَا تَنْوُنْ لِلْحَسَنِ

- قرأ ابن محيصن من المبهج: ﴿لَا يُسْمَعُ﴾ بقاء التأنيث؛ وهو على أصله في

التجهيل ورفع ﴿لُعْغَةٍ﴾.

- وقرأ الحسن: ﴿وَالْوَتْرِ﴾ بكسر الواو كحمزة.

- كما قرأ: ﴿بَعَادٍ﴾ بفتح الدال بلا تنوين، على أن المراد (القبيلة) فمنع من

الصرف للعلمية والتأنيث.

(١) جاء هذا البيت في (ع) على النحو التالي:

(خطاب تؤثرون حز عاملة للمك يحى انصب كذا ناصبة). اهـ.

وفيه أن اليزيدي يقرأ بنصبها كابن محيصن، وهو مخالف لما في المبهج والمستنير وما أثبتته من (د) هو الصواب، والظاهر أن صاحب الإيضاح قد وهم فيها لليزيدي، وتبعه في الإتحاف؛ وذلك في طبعة دار الصحابة للإيضاح، أما محقق طبعة دار عمان فقد أثبت النص الصحيح وأشار إلى غيره في الهامش، وصواب ذلك في المصطلح كالبيستان والإفادة وغيرها، وكان البيت الصحيح في (ر) ولكن ناسخها كسطه، وكتب كما في (ع) وعدل الشرح على ذلك، وهو خلاف الصواب. والذي نأخذ به لليزيدي أنه فيها بالرفع كالجماعة.

٥٦٢- وَبَعْدَ بَلٍّ لَا أَرْبَعًا خَاطِبٌ حَلَا وَفِي تَحْضُوْنَ كَحَفْصٍ فَضْلًا

٥٦٣- وَالْخُلْفُ جُدْ لَكِنْ يَضُمُّ التَّاءُ رَوَى وَافْتَحَ يُعَذِّبُ وَيُوثِقُ حَوَى^(١)

- قرأ الحسن: ﴿بل لا يكرمون﴾، ﴿يحضون﴾، ﴿ويأكلون﴾، ﴿ويحبون﴾ الأربعة بناء الخطاب.

- قرأ ابن محيصن من المفردة: ﴿تَحْضُوْنَ﴾ بفتح الحاء وألف بعدها كحفص.

- وله من المبهج وجهان، أحدهما كالسابق إلا أنه ضم التاء من المفاعلة، أي: لا يحض بعضكم بعضاً، والثاني كأصله بفتح التاء وضم الحاء وحذف الألف.

- قال في مفردة ابن محيصن: «﴿ولا تحاضون﴾ بالتاء وتخفيفها وبالألف». اهـ.

- قلت: يعني بالتخفيف: التاء، ليخرجها من توهم كونها كتاءات البزي؛ لأن كل من قرأ بفتح التاء والمد، فهو على حذف إحدى التاءين.

وقوله: (وبالألف) يلزم منه فتح الحاء؛ ولذلك لم ينبه عليه؛ كفتح التاء المعلوم من الموافقة، وإنما ذكر المخالفة بالخطاب فقط.

- قرأ الحسن: ﴿لا يعذب﴾، ﴿ولا يوثق﴾ بفتح الذال والتاء كالكسائي.

ياءات الإضافة

الحسن: سكن ﴿ربي أكرمن﴾، ﴿ربي أهئن﴾.

الياءات الزوائد

الحسن: أثبت ﴿بالواد﴾، ﴿أكرمن﴾، ﴿أهئن﴾ وصلاً فقط.

(١) في (د) جاء هذا البيت بتقديم لفظ ﴿يوثق﴾، وما أثبتته هو الأولى في الترتيب والوزن.

ابن محيصن: حذف من المفردة ﴿أكرم من﴾، ﴿أهنن﴾ في الحالين، وأثبتهما من المبهم في حال الوصل فقط، وهما بالخلاف لليزدي من الكتابين إلا أن ابن الحكم من المستنير له الإثبات وصلاً فقط، والوجهان في المبهم عنه، وهما لابن فرح، ولا خلاف في الحذف وفقاً، ومعلوم أن ابن فرح في المستنير فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: أدغم ابن محيصن والحسن: ﴿بل تؤثرن﴾ وأظهرها غيرهما.

الكبير: اليزيدي كأصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصن من المفردة: ﴿ذلك قسم﴾، ﴿كيف فعل﴾، ﴿فعل ربك﴾، ﴿فيقول ربي﴾ معاً.

- وأدغم المطوعي والحسن المثلين من ذلك، كما أدغم المطوعي: ﴿أهنن﴾.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الراء جميعاً، وفتح رؤوس الآي ما لم تكن رائية، وفتح ﴿أنى﴾.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿فلا تنسى﴾، ﴿تصلي﴾، ﴿لا تسمع﴾.

٥٦٤- وَلُبْدًا لَهُ بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَجَّ فَكُ وَتَالِيَاهُ كَالشَّامِيِّ وَحَجَّ^(١)

(١) لو قال في النظم: (بطغو اضمم) لكان أولى من قوله (وطغو اضمم) وخاصة أنه بين رمزين للحسن والترجمتان واضحتان، فلا لبس حينئذ بالاستغناء عن الواو. وفي (د، ر) قال: (واقصر رأي). اهـ. وما أثبتته من (ع) هو الأولى.

٥٦٥- بِفَتْحِ ذَا الْأُولَى وَطَغَوْا ضُمُّ حِجَاً وَأَقْصُرْ رَأَهُ مِنْ مَطْلَعِ الْخَسِرِ أَمْ جَاً

٥٦٦- بِخُلْفِهِ وَمُخْلِصِينَ افْتَحَ حِمَاً وَاهْمِزْ لَهُ لَتَرُونَ فِيهِمَا^(١)

- قرأ الحسن: ﴿مَا لَا بُدَّ﴾ بضم الباء، وهو على أصله في التخفيف، جمع (لَبَد) مثل: (رَهْن، رُهْن).

- قرأ ابن محيصة من المفردة: ﴿فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾ برفع الكاف، وخفض (رقبة) وكسر الهمزة وألف بعد العين ورفع الميم منونة، كقراءة ابن عامر.

- وقرأ الحسن: ﴿ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ بفتح الذال وألف بعدها، في هذا الموضع كما قيده في النظم، على أنه نعت لمفعول محذوف أي: فقيراً إذا مسغبه، أو يكون مفعولاً لـ ﴿أَطْعَمَ﴾، و﴿يَتِيمًا﴾ بدلاً منه، أو يكون محمولاً على موضع ﴿فِي يَوْمٍ﴾ ومحلّه النصب.

- قرأ الحسن: ﴿بَطَغَوْهَا﴾ بضم الطاء، مصدر مثل ﴿الرُّجْعَى﴾ من (طغا) الواوي.

- تنبيه: قال في مفردة ابن محيصة: كان يكبر من خاتمة ﴿وَالضَّحَى﴾ إلى آخر القرآن موصولاً بالتسمية، وصفته على ما قرأت عنه: ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ويسكت على آخر السورة، ثم يكبر ويسمي موصولاً بأول السورة، فإذا ختم قرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وخمس آيات من أول البقرة إلى قوله: ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾. اهـ. قلت: ومعنى ذلك أن تكبيره يبدأ من أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ وهو المقصود بقوله: (من خاتمة ﴿وَالضَّحَى﴾)، لأنه يقطع التكبير عن آخر السورة ويصله بالبسملة مع أول السورة فهو متعين لأولها، وينتهي تكبيره أول سورة الناس؛ على الصفة المذكورة،

(١) في (ع) قال: (ومخلصين اضمم). وما أثبتته من (د. ر) هو الصواب.

قال في الإفادة أن التكبير لآخر الضحى وينتهي آخر الناس، قلت: عبارة الأهوازي تقتضي ما ذكرنا.

أما مذهب المبهج فيظهر منه التكبير لأول السورة ولآخرها أيضًا؛ فهما مذهبان^(١)، فإذا ابتدأ من أول (الضحى) أنهاه أول (الناس)، وإذا كان لآخرها أنهاه آخر (الناس).

- قرأ ابن محيصن: ﴿أَنْ رَءَاهُ﴾ بالقصر كوجه قبل، أي: بفتح الهمزة بلا مد.

- قلت: على قول الناظم تكون هذه القراءة من الكتابين، ولكن ذلك في المبهج فقط، أما في المفردة فلم يذكرها الأهوازي له، ولذلك نأخذ له منها بالمد كحفص.

- قرأ الأعمش وابن محيصن من المبهج بخلفه: ﴿مَطَّلَعٌ﴾ بكسر اللام.

والوجه الثاني له من المبهج بالفتح كأصله.

- قلت: وسكت الناظم عن مذهب المفردة في النظم مع نص الأهوازي على كسر اللام، ومع أن النص في الإفادة يفيد الكسر له بتمامه، وله فتح من المبهج في وجه ثان، وأطلق الخلاف عنه في البستان والمصطلح والإيضاح، وعلى ذلك فابن محيصن بالكسر من الكتابين، وله وجه آخر من المبهج بالفتح كأصله، وانظر المبهج والمفردة.

- قرأ الحسن: ﴿مَخْلَصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ بفتح اللام، هنا فقط كما نص عليه في المفردة.

- قرأ الحسن: ﴿لَتَرَوُنَّ، لَتَرَوُنَّهَا﴾ بهمز الواو فيهما، استثناءً للضمة على الواو، مثل: ﴿أَقْتَتَ﴾.

(١) ارجع إلى باب التكبير عند قوله: وهذه سنة المكيين.

وَمِنْ سُورَةِ الْهُمَزَةِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

٥٦٧- جَمَعَ شَدَّدَ مَزَجًا لَا عَدَدًا حُزُيُنْبَذَنَّ اُمْدُ بِكَسْرِ حُ مَدًا

٥٦٨- فِي عُمْدٍ ضَمَّاهُ وَافْتَحَ خَفَّفَنَّ يَدُعُّ مَعَ ضَمٍّ سَيَصْلَى لِلْحَسَنِ

٥٦٩- حَمَالَةَ الْمَنْصُوبِ عَنْ مَكِّيهِمْ وَضَمُّ نَفَائِثٍ حِصْنٌ قَدْ خُتِمَ

- قرأ ابن محيصر والحسن: ﴿الذي جَمَعَ﴾ بتشديد الميم كحمزة.

- قرأ الحسن: ﴿مَالًا وَعَدَدَةً﴾ بتخفيف الدال، على أنها اسم معطوف على

﴿مَالًا﴾ أي: جمع المال وأحصاه وضبط عدده.

- قرأ الحسن وابن محيصر: ﴿لِينْبَذَنَّ﴾ باللف بعد الذال ممدودة مدًا مشبعًا

وكسر النون المشددة بعدها، كقراءة حمزة في ﴿يَبْلُغَنَّ﴾ وذلك على التثنية؛ أي: المال وصاحبه.

- قرأ الحسن: ﴿فِي عَمْدٍ﴾ بضم العين والميم.

- وقرأ أيضًا: ﴿يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ بفتح الدال وتخفيف العين. أي: يترك برَّ اليتيم

والإحسان إليه. وهذا الفعل لا ماضي له من لفظه، بل ماضيه من معناه وهو (ترك)، وارجع إلى ما نقله القاضي في توجيهه.

- قرأ الحسن: ﴿سَيَصْلَى﴾ بضم الياء، على البناء للمفعول.

- وقرأ ابن محيصر: ﴿حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾ بنصب التاء كعاصم.

- وقرأ الحسن: ﴿النَّقْشُتُ﴾ بضم النون، لغة فيها، جمع (نقاشة) بالفتح والضم أيضاً، وهي المرأة الساحرة الممعة في السحر أعاذنا الله منه.

ياءات الإضافة

الحسن: فتح ﴿ولي دين﴾.

ابن محيصة: أسكنها من الكتابين.

الزوائد

الحسن: أثبت ﴿ولي دين﴾ في حال الوصل فقط.

الإدغام والإظهار

الصغير: اتفقوا على إدغام: ﴿كذبت ثمود﴾.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿مترية ثم﴾، ﴿أمر سلم﴾، ﴿من ثقلت﴾ بلا غنة ونحوه حيث أتى.

- وأدغم من الكتابين: ﴿من الأولى﴾ مع النقل.

الكبير: وافق اليزيدي أصله بخلف عنه.

- وأدغم ابن محيصة من المفردة: ﴿لا أقسم بهذا﴾، ﴿فقال لهم﴾، ﴿وكذب بالحسنى﴾، ﴿علم بالقلم﴾، ﴿القدر ليلة﴾، ﴿البرية جزاؤهم﴾، ﴿والعديت ضبحاً﴾، ﴿فالمغيرت صبحاً﴾، ﴿الخير لشديد﴾، ﴿فأمه هاوية﴾، ﴿تطلع على﴾، ﴿كيف فعل﴾، ﴿فعل ربك﴾، ﴿والصيف فليعبدوا﴾، ﴿يكذب بالدين﴾.

- وافق من المبهمج على: ﴿فأمه هاوية﴾، ﴿تطلع على﴾، ﴿يكذب بالدين﴾.

- وأدغم المطوعي والحسن المثلين من كلمتين.
- وأدغم الشنبوذي: ﴿لا أقسم بهذا﴾، ﴿وكذب بالحسنى﴾، ﴿علم بالقلم﴾، ﴿يكذب بالدين﴾.
- وأظهر الأعمش: ﴿فالمغيرت صبحاً﴾.
- تنبيه: على وجه الوصل بين السورتين لليزيدي يأتي له إدغام: ﴿الفجر لم يكن﴾ على وجه الإدغام الكبير.

الفتح والإمالة

أمال اليزيدي: ذوات الرء جميعاً، ﴿أدرك﴾ حيث وقع، ﴿والنهار﴾ المجرور وبابه في الحالين، الهمزة من ﴿راءه﴾. وفتح رؤوس الآي (فعلى) وغيرها ما لم يكن رائيًا، وفتح ﴿الناس﴾ حيث وقع.

نون وتاء المضارعة للمطوعي

﴿فترضى﴾، ﴿تعلمون﴾ كله، ﴿تطلع﴾.

تكميل

قرأ ابن محيصن من المبهم بضم الهاء من: ﴿ربه الأعلى﴾.



خَاتِمَةُ النَّظْمِ

٥٧٠- خِتَامُهُ مِسْكٌ بِحَمْدِ رَبِّنَا نَسْأَلُهُ الْخَاتِمَةَ الْحُسْنَى لَنَا

٥٧١- وَأَنْ يُتِمَّ النُّورَ فِي قُلُوبِنَا بِالْمُصْطَفَى الَّذِي هَدَانَا سُبُلَنَا

٥٧٢- صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ نَبِيِّ عَظِيمٍ جَاءَ طَاهِرٍ زَكِيِّ

٥٧٣- وَأَهْلٍ بَيْتِهِ ذَوِي الْمَقَاخِرِ وَصَحْبِهِ مَعَ السَّلَامِ الْعَاظِرِ

ثم ختم الناظم - رحمه الله تعالى - قصيدته الميمونة بالثناء على الله تعالى ودعائه، وبالصلاة والسلام على النبي المختار ﷺ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين.

تم الشرح يعون الله وتوفيقه

﴿والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات﴾



الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات

١- أن المتولي هو أول من جمع هذه القراءات الأربع على هذا النحو في نظم جامع لها، يمتاز على (مجمع السرور) للقباقبي باختصاصه بالأربعة دون غيرها، ويمتاز على متن (النهاية) لابن الجزري بما زاده عليه، ويمتاز على (الإفادة) بأنه جعل ما فيها نظماً يسهل حفظه، ولولا أنه لم يطلع على مصادر هؤلاء الأئمة كالمفردات وغيرها لاختلف الأمر، إنما هو أجاد وأفاد حسبما توفر له رحمه الله.

٢- هذا الشرح على تواضعه، وقصر باع واضعه، قد فتح باب دراية واسع، يرده الباحثون فيصدرون عنه بألوان من المسائل التي تحتاج إلى تحقيق وتنقيب، سواء كانت من صلب موضوعه، أو مصادره، أو انتقادات عليه، وإن قيل إن علم القراءات ما زال بكرًا، قلت: يتأكد ذلك فيما زاد على العشرة.

٣- تأكد من خلال هذا البحث أن أهم كتابين بعد المفردتين والمستنير والمبهج في هذه القراءات هما البستان والمصطلح، وأن كل من جاء بعدهما تبع لها، مع اختلاف بينهم بحسب ما توفر لأحدهم من مصادر الأربعة.

٤- ظهر لي من خلال اطلاعي على كثير من الأبحاث العلمية ذات الصلة، أنها حققت على وجه غير لائق، وبعضها يشتمل على أخطاء لا تصدر عن مبتدئ، وبعضها يدل بأدنى نظر على أن القائمين على إخراج البحث ليسوا مؤهلين علميًا،

وإنما اهتمامهم بالشكل الأكاديمي للبحث دون أن تلمس علمهم بموضوعه، ولو كان ذلك بعيداً عن كتب الكبار لكان الأمر أيسر.

٥- وعلى ذلك فلا بد من وضع منهج وآليات وشروط، تخدم موضوع الكتاب في المقام الأول، وليعتذر كل من ليس له تبحر فيما أسند إليه، ليقوم عليه من هو أولى منه، وليكن الشكل الأكاديمي تالياً لا مقدماً. حتى إنني رأيت من يتباهى بكثرة عدد الصفحات، وما ذاك إلا من كثرة الهوامش التي لا علم فيها، والفهارس التي لا حاجة إليها.

٦- هذه القراءات الأربع من هذه الطرق، لم تأخذ حقها من العناية والبحث رواية ودراية من قبل المتخصصين، ويرجع هذا إلى جملة من الأسباب أهمها: عدم وجود كتاب جامع لها يتداوله طلبة العلم، ومع وجود كتب كالمصطلح والإفادة وغيرها، إلا أنها لم تظهر إلا في الآونة الأخيرة، كما أنها لم تأخذ حقها في الدراسة من أهل الرواية والدراية الراسخين، مع تقديرنا لمن قام عليها، والسبب الثاني: هو تشييد هذه القراءات جملة، واتهام من يقرأ بها - مع أن الأمر فيه تفصيل واسع - بل وصل الأمر إلى اتهام الأئمة أنفسهم.

٧- الكثيرون لا يدركون أهمية هذه المرويات صحيحة الإسناد ويخلطونها بغيرها مما تنثر في كتب التفسير واللغة ويحكمون عليها جملة واحدة، مع أن هذه القراءات الأربع من هذه الطرق تختلف عما تنثر هنا وهناك، فهي في أكثرها توافق ما جاء عن العشرة، وأن ما زاد على ذلك ينقسم إلى موافق للمرسوم، ومخالف له، ومنقطع سواء وافق المرسوم أو خالفه.

٨- يمكن أن تقوم دراسات وأبحاث حول هذا التقسيم وحصر أفرادها، حتى نصل إلى الحكم الصادق على هذه القراءات، فيكون الشاذ منها هو الشاذ وليس كلها، لأن أكثرها موافق للمتواتر.

٩- وكما أن كثيرين لا يدركون أهميتها، فكثيرون ممن يتسبون إلى العلم، يقللون من شأن علوم القراءات عامة، والتلقي بشكل خاص - والبلية أكبر فيما زاد على العشرة - ويثبطون همم الطلاب في تحصيله، زاعمين أنه علم لا حاجة إليه، وطلبٌ غَيْرُهُ من العلوم أولى، ونسي هؤلاء أن سائر العلوم الشرعية، بل وغير الشرعية، إنما بنيت على القراءة، وقد قيل: (المعنى وليد المبنى)، وكم من أحكام أخذت من اختلاف القراءة، وكم من صحابي وتابعي قد تفرغ وأفنى عمره في القراءة والإقراء، طمعاً فيما وراء ذلك من الثواب والفضل، ولن تجد فقيهاً ولا محدثاً ولا أصولياً إلا وهو تبع لما يُقرأ.

١٠- هذه القراءات لا بد أن تأخذ حقها في مؤسسات التعليم، التي تُعنى بالقراءات، والعمل على إنشاء معاهد للقراءات، وبخاصة في مكة والمدينة مهبطي الوحي، وإعداد كوادر من خلال مدارس التحفيظ، واستقطاب الطلاب من كل مكان، وكذلك أهل الخبرة من المتخصصين، ووضع خطط تعليمية مناسبة في فترات زمنية كذلك، على مراحل متعاقبة، كل مرحلة تعنى بدراسة ألوان من علوم القراءات، حتى إذا تخرج الطالب أصبح مؤهلاً من كافة الوجوه، للقراءة، للبحث الأكاديمي، للنظر في المعضلات، أما ما يحصل في هذه الآونة، ومع تقديري للجميع، فالطالب يتخرج وما زال يتعثر في ميم الجمع والمنفصل، ثم يصير باحثاً، ثم درجات علمية، وليس ثم علم، وإنما هناك عجلة وعدم أهلية، والبون شاسع بين قُطر إسلامي يدرس طلابه القراءات الصغرى والكبرى والزيادة عليها قبل التحاقهم بالجامعة، وبين قطر آخر يبدأ طلابه دراسة العشر الكبرى في مرحلتها الماجستير والدكتوراه، دون أن يكون لديهم فكرة مسبقة عنها، فضلاً عن الزيادة عليها، فلزاماً

على المعنيين بالأمر النظر فيه واتخاذ ما يلزم. والله أسأل... أن يوفق المسلمين إلى ما يحب ويرضى، وأن يكفيهم شر أنفسهم وشر أعدائهم.

وبعد...

فهذا ما تيسر لي إirاده، وسهّل بين يديّ انقياده، فإن أكن أصبت فله الحمد، أهل الشاء وأهل المجد، وإن أكن قد تجاوزت الحد، مع ما بذلت فيه من جهد، فالله العليّ أسأل، أن ينعم وأن يتفضل؛ بإصلاح أمري وعملي، وأن يعفو عن خطئي وزللي، وأن ينفع به العباد، سائر العصور والبلاد، وأن لا يأخذني فيه بذنبي، وأن لا يجعل حظي منه تعبي ونصبي، وأن يرزقني دعوة صالح مستجاب، وأن يكتب لي به حسن الثواب.

إلهي.. أتوسل إليك بكتابك، مستغفراً متذلاً ببابك، لا تردني عن جنابك...

تقبله مني واجعله نافعا يارب العالمين.

وقبل أن أُنهي قلمي، وأُنهي في المقام كلمي....

أُثني بعد شكر الله وحمده، بشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل، بكثير أو يسير، من قريب أو بعيد، جزى الله الجميع خير الجزاء، وأجزل لهم المثوبة والعطاء، وجعله في موازين حسناتهم، وعافاهم في دنياهم وآخرتهم، وأسأل الله العليّ القدير، أن يغفر للشيخ الكبير، العلامة النحرير، محمد بن أحمد المتولي، ناظم الفوائد، ومقرب الأبعاد، رفع الله قدره، وأبقى في العالمين ذكره، وأسكنه جنات النعيم.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

محمود بن عبد الفتاح محمد أبو كلوب

عفا الله عنه وعن والديه

وقع الفراغ من تأليفه في جمادى الآخرة عام ١٤٣٠ هـ

وفرغ من تنقيحه في ربيع الآخر عام ١٤٣٦ هـ بالمدينة المنورة

بريد إلكتروني: mqrان7@yahoo.com

أهم المراجع

القرآن الكريم

- ١- الإبانة عن معاني القراءة. مكّي بن أبي طالب القيسي. تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر.
- ٢- إتحاف البررة بالمتون العشرة. تحقيق الشيخ علي محمد الضباع. مكتبة الحلبي - القاهرة.
- ٣- إتحاف فضلاء البشر. البنا الدميّاطي. تحقيق د. شعبان إسماعيل. عالم الكتب. بيروت.
- ٤- الإتيقان. السيوطي جلال الدين. مكتبة دار التراث.
- ٥- الاختيار في القراءات العشر. سبط الخياط عبد الله بن علي. دراسة وتحقيق د. عبدالعزيز ناصر السبر. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- ٦- الإدغام الكبير. لأبي عمرو البصري. دار الكتب العلمية - تحقيق أنس مهرة.
- ٧- الإدغام الكبير. لأبي عمرو الداني. عالم الكتب - تحقيق د. زهير غازي زاهد.
- ٨- إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين. المخلّلاتي رضوان بن محمد. تحقيق عمر ابن مالم أبه بن حسن بن عبد القادر المراتي. مكتبة الإمام البخاري.
- ٩- الأصوات اللغوية. د. إبراهيم أنيس. دار النهضة العربية.
- ١٠- إعراب القراءات الشواذ. العكبري عبد الله بن الحسن بن عبد الله. دراسة وتحقيق د. محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب.
- ١١- الإفادة المقتنعة في قراءات الأئمة الأربعة. الكوبريلي عبد الله باشا بن مصطفى باشا. مخطوط. بلدي الإسكندرية برقم (٨٧٣٠) متسلسلة ٢٤٧٤ قراءات.
- ١٢- الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات. د. إبراهيم الدوسري. مكتبة الرشد. الرياض.
- ١٣- إمتاع الفضلاء بتراجم القراء. إلياس البرماوي. دار الزمان.

- ١٤- الأهوازي وجهوده في علوم القراءات ومعه قطعة من الإقناع وقطعة من التفرد والاتفاق.
د. يوسف عمر حمدان. مؤسسة بيروت.
- ١٥- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز. القباقي محمد بن خليل. دراسة وتحقيق د. أحمد خالد شكري.
دار عمار.
- ١٦- البدور الزاهرة. القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني. الطبعة الأزهرية.
- ١٧- بستان الهداة. ابن الجندي أبو بكر بن أيدغدي. تحقيق د. حسين محمد العواجي. دار الزمان.
- ١٨- تاج العروس. الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني. المكتبة الشاملة.
- ١٩- التجويد والأصوات د. إبراهيم محمد نجا. دار الحديث.
- ٢٠- تجرير التيسير. محمد بن الجزري. بيروت.
- ٢١- تفسير البحر المحيط. لأبي حيان محمد بن يوسف. المكتبة الشاملة.
- ٢٢- التيسير. أبو عمرو الداني. أوتوبرتزل.
- ٢٣- جامع البيان. أبو عمرو الداني. دار الحديث.
- ٢٤- جامع البيان. أبو عمرو الداني. مخطوط. دار الكتب المصرية - الجامعة الإسلامية بالمدينة بقم
٢٢٥٤.
- ٢٥- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. المكتبة الشاملة.
- ٢٦- الدر المصون. السمين الحلبي أحمد بن يوسف. المكتبة الشاملة.
- ٢٧- رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية. غانم قدوري الحمد. دار عمار.
- ٢٨- الروض النضير للمتولي محمد بن أحمد. دار الصحابة - تحقيق د. خالد حسن أبو الجود.
- ٢٩- الروض النضير للمتولي محمد بن أحمد. مخطوط. مصورة عن نسخة الشيخ عامر عثمان.
- ٣٠- الرياحين العطرة شرح مختصر الفوائد المعتمدة. الشيخ عبد المتعال منصور عرفة. المكتبة
العصرية. صيدا.
- ٣١- زاد المسير. ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي. المكتبة الشاملة.
- ٣٢- زيادة التتمة في قراءة الثلاثة الأئمة. ابن القاصح علي بن عثمان. تحقيق د. عطية أحمد الوهبي.
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

- ٣٣- شرح الإفادة المقتنة. السيد هاشم بن محمد المغربي. مخطوط. تحت رقم (١٠١٤) مصورة عن جامعة Princeton الأمريكية.
- ٣٤- شرح طيبة النشر. النويري أبو القاسم محمد بن محمد. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ٣٥- شرح طيبة النشر لابن الناظم أحمد بن محمد بن الجزري. طبعة المعاهد الأزهرية.
- ٣٦- شواذ القراءات للكرماني أبي عبد الله محمد بن أبي نصر. تحقيق دكتور شمران العجلي. مؤسسة البلاغ بيروت.
- ٣٧- طوابع النجوم في موافق المرسوم في القراءات الشاذة عن المشهور. الواسطي الديواني علي ابن أبي محمد. مخطوط. إدارة المخطوطات - وزارة الأوقاف - الكويت (٣-٢٨٢) مصورة عن الموقع.
- ٣٨- العروض. أبو الفتح، عثمان بن جني. تحقيق أحمد فوزي الهيب. دار القلم للنشر والتوزيع - الكويت.
- ٣٩- علم اللغة العام والأصوات. د. كمال بشر. دار المعارف.
- ٤٠- غاية النهاية في طبقات القراء. محمد بن الجزري. برجستراسر.
- ٤١- فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي أبو الحسن علي بن محمد. دار البيان الكويت. ت. د. أحمد عدنان الزعبي.
- ٤٢- فريدة الدهر. الشيخ محمد إبراهيم سالم. دار البيان العربي. القاهرة.
- ٤٣- القاموس المحيط. الفيروزآبادي. المكتبة الشاملة.
- ٤٤- القراءات أحكامها ومصدرها. شعبان محمد إسماعيل. رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة.
- ٤٥- القراءات الشاذة. دراسة صوتية دلالية. دار الصحابة بطنطا. تأليف د. حمدي سلطان العدوي.
- ٤٦- القراءات الشاذة للقاضي عبد الفتاح بن عبد الغني. الطبعة الأزهرية.
- ٤٧- القسطاس في علم العروض. جار الله الزمخشري. المكتبة الشاملة.
- ٤٨- القول الجاذب في حكم القراءة بالشاذ. النويري. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- ٤٩- الكامل. الهذلي يوسف بن علي. مخطوط. المكتبة الأزهرية برقم ٣٦٩.
- ٥٠- الكتاب. سبيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبد السلام هارون. دار الجليل-بيروت.
- ٥١- الكشف. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر. دار الكتب العلمية.
- ٥٢- الباب في العروض والقافية. كامل السيد شاهين. الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية.
- ٥٣- لسان العرب. لابن منظور محمد بن مكرم. المكتبة الشاملة.
- ٥٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني أبي العباس أحمد بن محمد. (الجزء الأول). تحقيق عامر عثمان وآخرين. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ٥٥- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني أبي العباس أحمد بن محمد. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف - ت. مركز الدراسات القرآنية.
- ٥٦- لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمآن لمعرفة ما ورد من الآثار في ثواب قارئ القرآن - العاقيقي محمد بن عبد الواحد - تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب. دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ٥٧- المبهج. سبط الخياط عبد الله بن علي. دار عباد الرحمن ودار بن حزم - ت. د. خالد حسن أبو الجود.
- ٥٨- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي. سبط الخياط عبد الله بن علي رسالة دكتوراة مقدمة من الباحثة وفاء عبد الله قزمار. جامعة أم القرى. ١٤٠٥هـ.
- ٥٩- متن الدرة. محمد بن الجزري - دار الغوثاني - دمشق.
- ٦٠- متن الشاطبية. الإمام أبو القاسم الشاطبي - دار الهدى - المدينة المنورة.
- ٦١- متن الطيبة. محمد بن الجزري - دار الهدى - المدينة المنورة، ثلاثتها بتحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي.
- ٦٢- متن الهداية المهدية في تمة العشرة. محمد بن الجزري - ضمن مجموعة متون بتحقيق جمال السيد رفاعي. مكتبة ابن تيمية.

- ٦٣- مجمع السرور، القباقبي محمد بن خليل، مؤسسة قرطبة.
- ٦٤- المحتسب، عثمان بن جني، ت. علي النجدي ناصف - عبد الحليم النجار - عبد الفتاح شليبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ونسخة أخرى بتحقيق: محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٥- المحرر الوجيز، ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب، المكتبة الشاملة.
- ٦٦- المختصر في أصوات اللغة العربية، محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ٦٧- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه الحسين بن أحمد، مكتبة المتنبي.
- ٦٨- المستنير، ابن سوار أبو طاهر أحمد بن علي، رسالة دكتوراة مقدمة من الباحث أحمد طاهر أويس، الجامعة الإسلامية.
- ونسخة أخرى بتحقيق الشيخ جمال شرف - دار الصحابة.
- ٦٩- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر للشهرزوري المبارك بن الحسن، دار الحديث القاهرة.
- ٧٠- مصطلح الإشارات، ابن القاصح علي بن عثمان، رسالة دكتوراة مقدمة من الباحث عبد الله ابن حامد أحمد السليمان، جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.
- ٧١- مصطلح الإشارات، ابن القاصح علي بن عثمان، رسالة ماجستير بالعراق، د. عطية الوهبي، دار الفكر.
- ٧٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، أحمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة بيروت.
- ٧٣- مفردة الحسن، الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم، دراسة وتحقيق د. عمر يوسف حمدان، دار بن كثير، الأردن.
- ٧٤- مفردة الحسن، الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثاني ١٤٢٧هـ، مجمع الملك فهد، تحقيق د. أمين عمار الددو.
- ٧٥- مفردة الحسن، الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم، مخطوط، مكتبة كوبرلي، رقم المجموعة ٣١ استانبول.

٧٦- مفردة ابن محيىصن. الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم. دراسة وتحقيق د. عمر يوسف حمدان. دار ابن كثير. الأردن.

٧٧- مفردة ابن محيىصن. الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم. مجلة الأحمدية. العدد ٢٢ - ١٤٢٧هـ. تحقيق د. عمار أمين الددو.

٧٨- مفردة ابن محيىصن. الأهوازي أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم. مخطوط. مكتبة كوبريلي. رقم المجموعة ٣١ استانبول.

٧٩- مقدمة المزاحي. سلطان بن أحمد. رسالتي ماجستير بجامعة طيبة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم الدراسات القرآنية.

٨٠- المقنع في رسم مصاحف الأمصار. أبو عمرو الداني. تحقيق الشيخ محمد الصادق قمحاوي. مكتبة الكليات الأزهرية.

٨١- منجد المقرئين. محمد بن الجزري. دار زاهد المقدسي.

٨٢- موارد البررة في شرح الفوائد المعتمدة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة. المتولي محمد بن أحمد. مخطوط. نسخة وحيدة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٧٢) قراءات.

٨٣- موارد البررة في شرح الفوائد المعتمدة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة. المتولي محمد بن أحمد. مخطوط. نسخة الرياض بجامعة الإمام برقم (٢٨١٢).

٨٤- الميسر في القراءات الأربعة عشرة بهامش المصحف الشريف. محمد فهد خاروف. دار ابن كثير ودار الكلم الطيب.

٨٥- النشر في القراءات العشر. محمد بن الجزري. دار الكتب العلمية.

٨٦- النهاية في القراءات الثلاثة الزائدة على العشرة. محمد بن الجزري. مخطوط وعليها تعليقات بالخواشي وعلى كثير منها عبارة: قال شيخنا: عبد الحق السنباطي. المكتبة الأزهرية - خزانة الدمهورى بالأزهر. رقم النسخة (٣٠١٦٩٤).

٨٧- نور الأعلام بانفرادات الأئمة الأربعة الأعلام. الإزميري مصطفى بن عبد الرحمن. مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (١٨٠) خاص قراءات ١٦٢١٨ عام.

٨٨- هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ. عبد الفتاح المرصفي. دار الفجر الإسلامية - المدينة المنورة.

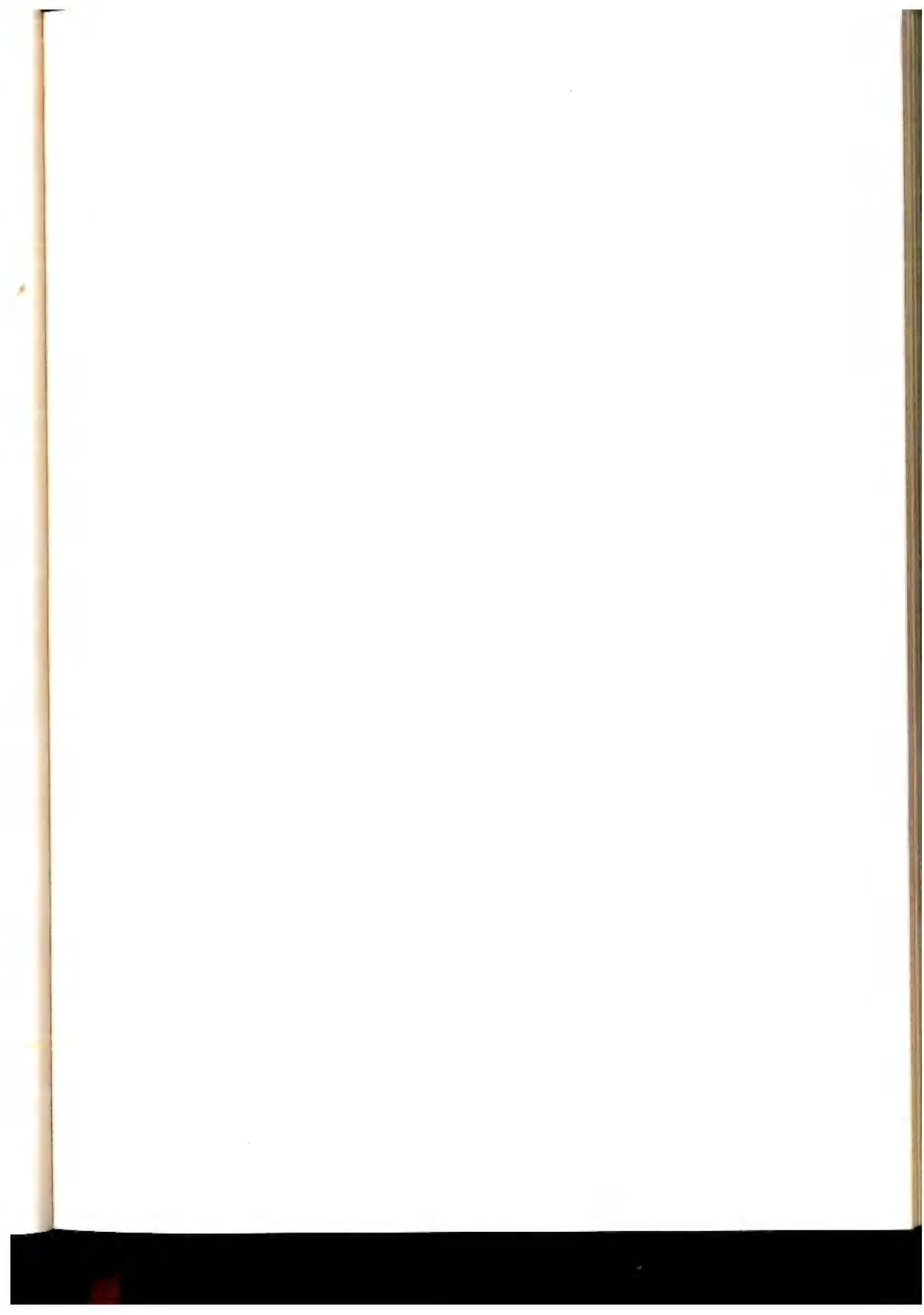
٨٩- الوافي في شرح الشاطبية. القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني. الطبعة الأزهرية.

٩٠- الوجيز في شرح قراءات القراء الثانية أئمة الأمصار الخمسة. الأهوازي أبو علي الحسن بن

علي بن إبراهيم. تحقيق وتعليق د. دريد حسن أحمد. دار الغرب الإسلامي.

٩١- الوسيلة في شرح العقيلة. علم الدين السخاوي أبو الحسن بن محمد. تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري. مكتبة الرشد.





فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الباب الأول	١٣
الفصل الأول: بين يدي المنظومة	١٣
الفصل الثاني: منهج الشرح	١٧
الفصل الثالث: كلمة لا بد منها	٢٥
الفصل الرابع: مع القراءات	٢٨
الفصل الخامس: التراجم	٣٦
الباب الثاني	٥١
[مقدمة النظم]	٥١
باب الاستعاذة والبسملة	٥٦
سورة أم القرآن	٥٩
باب الإدغام الكبير	٦٤
باب المد والقصر	٧١
باب الهمزتين من كلمة	٧٣
باب الهمزتين من كلمتين	٧٦

الموضوع	الصفحة
باب الهمز المفرد	٧٨
باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها والسكت	٨١
باب وقف الأعمش على الهمز	٨٢
باب الإظهار والإدغام	٨٣
باب حروف قربت مخارجها، مع أحكام النون الساكنة والتنوين	٨٦
باب الفتح والإمالة	٩١
باب الوقف على أواخر الكلم	٩٦
باب الوقف على مرسوم الخط	٩٧
باب مذاهبهم في ياءات الإضافة	١٠٠
باب مذاهبهم في ياءات الزوائد	١٠٩
باب فرش الحروف	١١٢
سورة البقرة	١١٢
سورة آل عمران	١٦٦
سورة النساء	١٨٣
سورة المائدة	١٩٧
سورة الأنعام	٢٠٨
سورة الأعراف	٢٢٥
سورة الأنفال	٢٤٥
سورة التوبة	٢٥١

الموضوع	الصفحة
سورة يونس (عليه السلام)	٢٦٠
سورة هود (عليه السلام)	٢٦٨
سورة يوسف (عليه السلام)	٢٧٨
سورة الرعد	٢٨٩
سورة إبراهيم (عليه السلام)	٢٩٤
سورة الحجر	٣٠٠
سورة النحل	٣٠٥
سورة الإسراء	٣١١
سورة الكهف	٣١٩
سورة مريم (عليها السلام)	٣٢٨
سورة طه	٣٣٨
سورة الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام)	٣٤٧
سورة الحج	٣٥١
سورة المؤمنون	٣٥٧
سورة النور	٣٦٣
سورة الفرقان	٣٦٩
سورة الشعراء	٣٧٣
سورة النمل	٣٧٨
سورة القصص	٣٨٥

الموضوع	الصفحة
سورة العنكبوت	٣٩٠
سورة الروم	٣٩٤
سورة لقمان (عليه السلام)	٣٩٨
سورة السجدة والأحزاب وسبأ	٤٠١
سورة الأحزاب	٤٠٣
سورة سبأ	٤٠٨
سورة فاطر	٤١٢
سورة يس	٤١٥
سورة الصافات	٤٢١
سورة ص	٤٢٥
سورة الزمر وغافر	٤٢٩
سورة غافر	٤٣٤
سورة فصلت	٤٣٩
سورة الشورى والزخرف	٤٤٢
سورة الزخرف	٤٤٥
سورة الدخان	٤٥٠
سورة الشريعة والأحقاف	٤٥٣
سورة الأحقاف	٤٥٥
سورة محمد ﷺ	٤٦١

الصفحة	الموضوع
٤٦٥	سورة الفتح.....
٤٦٩	سورة الحجرات.....
٤٧١	ومن سورة ق إلى سورة المنافقين.....
٤٧٤	سورة الذاريات.....
٤٧٧	سورة الطور.....
٤٧٩	سورة النجم.....
٤٨٢	سورة القمر.....
٤٨٥	سورة الرحمن.....
٤٨٧	سورة الواقعة.....
٤٨٩	سورة الحديد.....
٤٩١	سورة المجادلة.....
٤٩٣	سورة الحشر.....
٤٩٦	سورة الممتحنة.....
٤٩٨	سورة الصف.....
٥٠٠	سورة الجمعة.....
٥٠٢	ومن سورة المنافقين إلى سورة الحاقة.....
٥٠٤	التحريم.....
٥٠٧	سورة الملك.....
٥٠٩	القلم.....

الموضوع	الصفحة
ومن سورة الحاقة إلى سورة الجن	٥١٣
المعارج	٥١٥
نوح	٥١٧
سورة الجن	٥٢٠
ومن سورة المزمل إلى سورة النازعات	٥٢٣
المدثر، القيامة	٥٢٤
سورة الإنسان	٥٢٧
سورة المرسلات والنبأ	٥٣١
سورة النازعات	٥٣٤
سورة عبس	٥٣٥
ومن سورة التكويد إلى سورة الأعلى	٥٣٧
ومن سورة الأعلى إلى سورة الهمزة	٥٤١
ومن سورة الهمزة إلى آخر القرآن العظيم	٥٤٦
خاتمة النظم	٥٤٩
الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات	٥٥٠
أهم المراجع	٥٥٥
فهرس المحتويات	٥٦٣